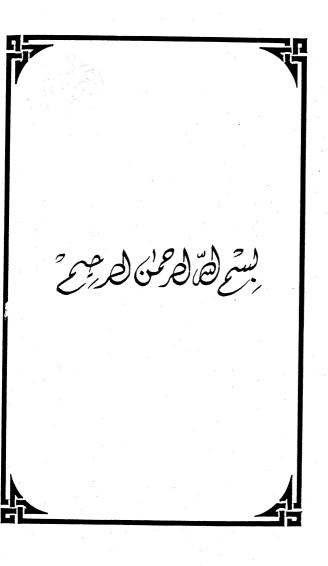


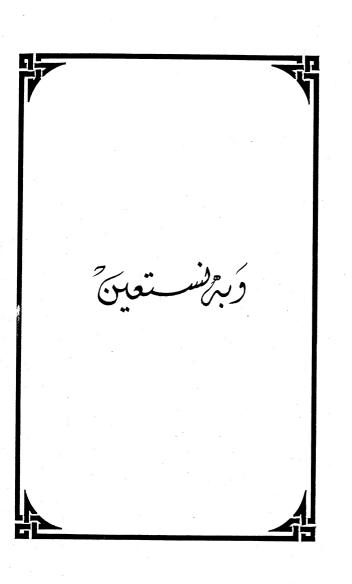
الملكذالعربية السعوديّ وزارة التعليم العانى جامعة الإمام محربن لعود الإسلاميّ المعهد العالى للقضكاء

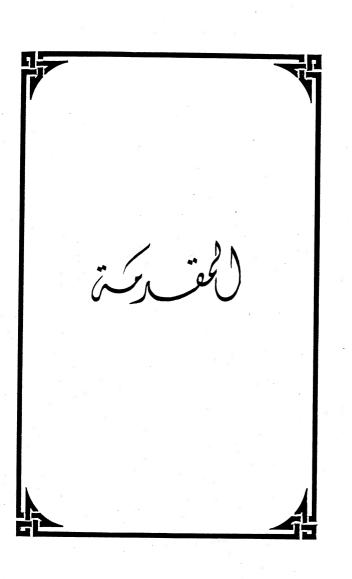
الماق المالية المالية

رسالة مقدمة إلى المعهد الكالى للقضاء يجامعة الإمام محدب سعود الإسلامية بالرّب الرّب الرّب الرّب الرّب الرّب الرّب الرّب الرّب المعالمة ال

اعداد مبائرك كامح كري حمر هرات بر اشراف فضيلة الاستاذ الدكتور حبر (الورزين حبر (الرحل (الرسير) الاشتاذ بالدراسات العليا بجامعت الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض







المقد مــــة

الحمد لله الذي شرع شرائع تنير لنا الطريق، وتعلاً حياتنا عد لا ورحمة وامر بالنعاون بين الناس فيما يصلح دينهم ودنياهم فقال: " وتعاونوا علــــى البر والتقوى (١). واصلى واسلم على نبينا محمد، الرحمة المهداة، والسـراج المنير، دعا المستطيع الى قضاء حاجة المحتاج، وندب الى رفع الضيـــــق وامر بالاحسان، وحث عليه، ورغب فيه فقال: " من فرج عن مسلم كربة فرج الله عند كربة من كرب يوم القيامة ". ورضى الله عن صحابته الطيبين الطاهريـــــن والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين .

وبعـــد

فان الله ـ تىعالى ـ تكفل بحفظ هذه الشريعة على مر الايام حين تكفل بحفظ مصدرها الاول الذي هو القرآن الكريم حيث قال :" انا نحن نزلنـــــا

⁽١) سورة المائدة : ٢

⁽٢) الحديث رواه البخاري عن ابن عمر واللفظ له _ كتاب المظالم والغصيب باب " لايظلم المسلم المسلم ولايسلمه" (٣ : ١٦٨) ، ومسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والا داب " باب تحريم الظلم" رقم الحديث (٨٠ ٥ ٢) ، (٢ : ٩ ٩ ٦) عن ابن عمر ايضا . وفي كتاب الذكر والدعاء والتوبـــة والاستغفار حديث رقم (٢٦٩٩) (٢٠٧٤: ٢٠٧٤)، عن ابي هريرة . وابو داود عن ابي هريرة _ كتاب الادب " باب المؤاخاة" حديث رقــــم (٢٨٩٣) (٥ : ٢٠٢) ، وايضا في باب المعونة للمسلم حديث رقيم سننه _ كتاب الحدود _ باب ما جاء في الستر على المسلم، حديث رقيم (ه ۲ و ۱) عن أبي هريرة ، وحديث رقم (٢٦ و ١) عن أبن عمــــ (٤:٤) وايضا في كتاب البر والصلة باب ما حاء في السترة على المسلم حدیث رقم (۱۹۳۰) (۲۲۲: ۳۲۲) عن ابی هریرة ، وابن ماجة فــــی سننه " باب فضل العلماء والحث على طلب العلم" في المقد مـــــــــة حديث رقم (٢٢٥) (٢٠١١) عن أبي هريرة . والأمام أحمد فيسيى مسنده (۲:۲۹) عن ابن عمر، (۲:۲۵۲، ۲۹۲،۰۰۰، ۲۱۵) ، عن ابي هريرة .

الذكر وانا له للحفظون .

الا ان المسلمين في العصور المتأخرة قصرت همم بعضهم عن استجلاء ولا ستفادة من فيضها ، وضعفت الرابطة فيما بينها وبين بعض مصاحدت هوة بين المجتمع والشريعة ، ثم اتسعت بما غشيهم من ضعف في معنويا تهم لا نهم المغلوبون _ غشيهم هذا الضعف حتى افقد هم الرؤي قلم الرؤي المعنو المعنوبين الغث والسمين ، وازد ادت تلك الهوة اتساع عند البعض حتى صارت الحادا ، فاتهموا الشريعة بالنقس، وعدم الوف المعتطلات الحضارة الحديثة ، فراحوا بيعمون وجوههم قبل المشرق والمغرب يشدون الماء من السراب فتفرقوا في صحراء قاحلة كادت تفقد هم شخصيا تسهم وتهوى بهم في بحور العدم ، الا أن الله _ تعالى _ لا يترك شريعت مسن وتهوى بهم في بحور العدم ، الا أن الله _ تعالى _ لا يترك شريعت مسن الحياة ، ويصيحون بالقيام ، وينبهون التائهين ، واذا بهذه الام تستيقظ من سباتها ، وتتنبه من غظتها ، وتتيقظ لما كان يراد بها ، وقام للجوامع والجامعات باعادة دراسة هذه الشريعة من منهلها الاول كتاب الله ثم سنة نبيه _ صلى الله عليه وسلم _ وماتركه لنا علماؤنا من جهود جبارة فسي فهم نصوص هذه الشريعة واستلها وحكامها .

وكان مما قامت به تلك الجوامع والجامعات ما تطلبه من طلابها مسسن بحوث في موضوعات متفرقة من ابواب الفقه ، يعكف الباحث على موضوع او جزئيسة من جزئياته يستجلى حكمه الراجح من خلال ماقدمه علماؤنا السابقين مسسن

⁽١) سورة الحجر: ٩

دراسات حوله وهو فى نفس الوقت يحاول عرضه باسلوب يتناسب والاسلــــوب السائد والعفهوم فى هذا العصر .

موضوع البحث :

وكان أن وقع اختيارى على عقد الرهن ليكون موضوع بحثى لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الاسلامي بعنوان " الرهن في الفقه الاسلامي".

حاجة المجتمع الى هذا العقد:

الانسان مدنى بطبعه _ كما يقال _ وهو لايفتاً بحتاج الى غيره ، وتصل الحاجة في كثير من الناس الى الاستدانة لقضا عاجته .

والاصل فى التعامل أن يتوجه الدائن الى المدين نفسه يطالبه بمسا استدان منه ، الا أن المدين قد لايكون محلا للثقة من قبل دائنه ، فلايعطيه باجل الا أذا توثق لدينه بما يثبته ، فلايستطيع معه المرين الانكار ، ومسن ثم يعمد الدائن الى كتابة الدين أو الاشهار .

وقد يكون المدين محلا للثقة عند الدائن لكنه يخشى ان يظلمون مسن المدين فيضيع دينه ، لان تعلق الدين بالذمة وحدها لايمنع المدين مسان التصرف في امواله ببيع ، او شرائ ، او هبة ، او وقف ، او قرض ، كما انه لايمنعه ان يشغل ذمته بديون اخرى ، مما قد يصل بالمدين الى الافلاس، وافلاس المدين يترتب عليه عدم حصول الدائز على حقه ، ومن ثم يعمد الدائن السي ان يطلب ضم ذمة اخرى الى ذمة المدين ، وهو مايسمي بالكفالة ، او يطلب استبدال ذمة المدين بذمة اخرى اكثر ثقة ، وارجى للوفاء ، وهو مايسمسسي بالحوالة ، مما يزد اد معه فرص استيفاء الدائن حقه .

فالرهن امر مهم في مجال المعاملات، يسهل عملية القرض والا قــــتراض ومن ثم شاع التعامل به وكثر .

ولا جل هذا وقع اختياري على الكتابة فيه .

المنهج الذي اتبعته في كتابة هذا البحث :

- (١) عنيت بذكر آراء المذاهب الاربعة، مرتبة حسب وجودها التاريخـــــى فاذكر اولا الحنفية ثم المالكية ثم الشافعية ثم الحنابلة، من غير مراعـــاة لقوة القول ورجحانه.
- (٣) اعتمدت في ذكر آراء كل مذهب على كتب المذهب المعتمدة فيــــــه ولا اتجاوز ذلك الاحين لااجد رأى المذهب في كتبه ، فآخذه مـــــن كتب غيره من المذاهب وانبه على ذلك . وهذا نادر جدا .
- (٣) اعرض الآراء، ثم اعتبها بذكر ادلة كل رأى، واعتبكل دليل بمناقشته ان وجدت ثم الجواب عنها ان وجد، وهكذا في جميع الادلة، فـــــلا ينتهى القارىء من قراءة الادلة و مناقشتها الاقد انتهى الى ترجيـــح الراجح منها لسلامة ادلته وضعف ادلة المخالف، وهذا الترجيــــح اضعه غالبا تحت عنوان، واحيانا اهمل العنوان.
 - وقد اترك الترجيح حين لايظهر لي وجهه .
 - (؟) عزوت جميع الآيات القرآنية الواردة في هذا البحث الى سورها .

⁽١) فالتوثق ثلاثة انواع :

إلى الشهادة والكتابة، وقد شرعا ليأمن الدائن انكار الدين من قبل المدين.
 ثانيها : الكقالة والحوالة، وبها تزداد فرص المطالبة.

ثالثها: الرهن ، وبه يأمن الدائن على دينه عند افلاس المدين .

(ه) خرجت الاحاديث النبوية، وذكرت درجتها من القبل او عده، مسن كتب السنة، وحاولت جاهدا ان اورد اكثر الكتب التى ورد فيهسسا الحديث ليسهل على القارئ مراجعة الحديث فى اى مرجع ذكر فيسه وتوفر لديه .

كما خرجت الآثار عن الصحابة والتابعين من مظانها .

- (٦) اقتصرت على الرأى الراجح لكل مذهب، واحيانا اذكرللمذهب اكثر من
 رأى اذا رأيت لذلك فائدة .
- (Y) حاولت جاهدا استقصاء مسائل الرهن المهمة، وغضضت الطرف عـــن بعض الجزئيات والتفريعات التي لو ذكرت لطال بها البحث طولا يمــل منه القارئ، ووصعب معه الوصول الى المسائل المهمة .
- (٨) ختمت الرسالة بخاتمة ذكرت فيها خلاصة البحث، واهم النتائج الـــتى هدى اليها .
- (٩) وضعت فهارس تسهل على القارئ الوصول الى محتويات الرسالـــــــة فوضعت فهرسا للمراجع وآخر للآيات القرآنية، وثالثا للاحاديث النبوية ورابعا للآثار، وخامسا للاشعار وسادسا للاعلام، وسابعا للموضوعات.

خطة الرسالة :

اقتضت الكتابة في هذا الموضوع تقسيم الرسالة الى مقدمة و خمســـــة امواب وخاتمة .

تحدثت فى الباب الاول عن مقدمات تخص عقد الرهن ، وفى الابـــواب الثلاثة التى تليه تحدثت عن اركان الرهن ، اما الباب الااس فكان فى الكـــلام عن احكام تتعلق بعقد الرهن .

وفيما يلى تفصيل الخطة :

تحدثت في المقدمة عن اهمية الموضوع وسبب اختياري له ، ومنهجي في كتابته .

وفى الباب الاول: تكلمت عن حقيقة الرهن ، وحكمه ، واركانه ، والشروط فيه . وقسمته الى اربعة فصول . تحدثت في الفصل الاول عن حقيقة الرهن وقسمته الى مبحثين .

تكلمت فى المبحث الاول عن معنى الرهن فى اللغة، ففصلت القــول فى اشتقاق كلمة الرهن، وجموعها، ومعانيها مستشهدا بالآيات القرآنيـــة والاحاديث النبوية والشعر العربى.

وفى المبحث الثانى تحدثت عن تعريف الرهن فى اصطلاح الفقه___اء فذكرت تعريف كل مذهب، وعقبته بشرحه وبيان محترزاته ومايرد عليه مــــن اعتراضات ثم استخلصت تعريفا مختارا .

وفى الفصل الثالث تكلمت عن اركان الرهن ، وكان حديثى فى المبحث الاول منه عن تعريف الركن فى اللغة والاصطلاح ، حيث ذكرت اعتراض الغنارى على تعريف العلماء، وتعقبته بما يرد على ذلك الاعتراض .

وفي المبحث الثاني بينت مذاهب العلماء في اركان الرهن ، فذكـــرت انها ثلاثة تؤول الى مذهبين ، ثم ذكرت منشأ الخلاف .

فتحدثت اولا عن اقسام العقود ، وذكرت انها ثلاثة :

عقود معاوضات، وعقود تبرعات، وعقود تحتوى على معنى التبرع ابتداء والمعاوضة انتهاء . ثم بينت موضع عقد الرهبن من هذه الاقسام .

اما الغصل الرابع فكان في الشروط في الرهن ، وقسمته الى ثلاثــــــة ساحث .

المبحث الاول في بيان معنى الشرط لغة واصطلاحا .

وفى المبحث الثانى تحدثت عن حكم الشروط، وقسمت الكلام فيه الـــــى مطلبين :

المطلب الاول: في بيان اضرب الشروط المتفق على حكمها وبينـــــت انها ثلاثة: الضرب الاول : شرط يقتضيه العقد ، وحكمه الصحة .

الضرب الثاني : شرط ينافي مقتضى العقد ، وحكمه الفساد .

الضرب الثالث : شرط ليس من مقتضى العقد ولا ينافيه ، وهو ملائم لــه

وحكمه الصحة . وفي المطلب الثاني تحدثت عن الشروط المختلف فيها وهي :

اولا : اشتراط انفراد المرتهن بالبيع .

ثانيا ؛ اشتراط دخول المنافع في الرهن .

ثالثا ؛ اشتراط ان تكون المنافع ملكا للمرتهن ،

رابعا: اشتراط الضمان، او البراءة منه .

خامسا : اشتراط غلق الرهن .

وفي المبحث الثاني تحدثت عن بيان اثر الشروط الفاسدة على عقـــد

اما الباب الثاني فكان في المعقود به "الصيغة" وقسمت الكلام فيـــــه الى تمهيد وفصلين :

تحدثت في التمهيد عن بيان معنى الصيغة والحكمة من مشروعيتها . وفي الفصل الاول تحدثت عن شروط صيغة عقد الرهن ، وذكرت انهـــا ستة شروط:

الاول : توافق الايجابوالقبول .

الثاني : اتصال الايجاب والقبول .

الثالث : أن يبقى الايجاب قائما حتى يتم القبول .

الرابع : أن يكون الايجاب بلغة مفهومة .

الخامس : ان لاتكون الصيغة مؤقتة .

السادس : ان لا يكون في الصيغة تعمليق .

وفي الفصل الثاني تحدثت عن اقسام الصيعة، وذكرت انها أربعـــــ

اقسام: الاول: التعاقد بالقول.

الثاني : التعاقد بالفعل .

الثالث : التعاقد بالرسالة والكتابة .

الرابع: التعاقد بالاشارة .

وخصصت الباب الثالث للعاقدين "الراهن والمرتهن" وقسمته السيى

فصلىين :

الفصل الاول في شروط المتعاقدين، وهي ستة :

الاول : أن يكون العاقد عاقلا .

وتحت هذا الشرط تحدثت عن عقود السكران ، وبينت ان للسكـــران ثلاث حالات، وان العلماء يتفقون على بطلان عقوده في حالة ، وصحتها فــى حالة وبختلفون في الحالة الثالثة .

الشرط الثاني : ان يكون العاقد بالغا .

وتحدثت تحت هذا الشرط عن عقود الصبى ، عموما بعد أن ذكـــرت تعريف المعيز . . . ثم تحدثت عن رهنه وارتهائه .

الشرط الثالث : أن لا يكون العاقد محجورا عليه لسفه أو فلس .

وقد فصلت القول فى هذا الشرط عن عقد السفيه والمغلس . . . فذكرت اولا تعريف السفيه والمغلس فى اللغة والاصطلاح . .

وذكرت ثانيا : حكم الحجر على السفيه والمفلس .

ثم تحدثت عن رهن السفيه والمفلس وارتهانهما .

الشرط الرابع : أن يكون العاقد مختارا .

الشرط الخامس: أن يكون للعاقد ولاية التصرف بالملك، أوبالا ذن . وتحت هذا الشرط تحدثت عن تصرف الفضولي .

> . الشرط السادس: ان يكون العاقد اهلا للتبرع.

وتحدثت تحت هذا الشرط عن رهن الولى وارتهانه لموليه .

اما الفصل الثاني فكان في اختلاف المتعاقدين وتسعته الى احسد عشر مبحثا :

المبحث الاول: اختلاف المتعاقدين في اصل العقد.

المبحث الثاني: اختلافهما في عين المرهون.

المبحث الثالث: اختلافهما في قدر الرهن.

المبحث الرابع: اختلافهما في قدر الدين .

المبحث الخامس : اختلافهما في القبض والاذن به .

المبحث السادس: اختلافهما في رد الرهن .

المبحث السابع: اختلافهما في الدين الموفى .

المبحث الثامن : اختلافهما في هلاك المرهون •

المبحث التاسع : اختلافهما في القيمة .

المبحث العاشر : اختلافهما في الدين المبرأ منه .

المبحث الحادي عشر: اختلافهما في حدوث العيب.

وفى الباب الرابع تحدثت عن المعقود عليه " المرهون به والمرهـــون " وقسمته الى فصلين :

الفصل الاول في شروط المرهون به :

وقد بينت اولا : معانى بعض المصطلحات التي يحتاج اليها فـــــى بيان هذه الشروط .

فبينت معنى الدين و المنفعة والعين ، ثم بينت اقسام العين ، وانها ثلاثة : عين غير مضمونة ، وعين مضمونة بنفسها ، وعين مضمونة بغيرها .

الشرط الاول: ان يكون المرهون به دينا.

وتحدثت تحت هذا الشرطعن الرهن بالعين والمنفعة ،

الشرط الثاني : أن يكون الدين معلوما قدرا وصفة .

الشرط الثالث : أن يكون الحق ثابتا .

وتحدثت تحت هذا الشرط عن حكم الرهن بعد ثبوت الحق ، او معمه او قبله .

الشرط الرابع: ان يكون الدين لازما ، او آيلا الى اللزوم . فاللازم كالمهر وبدل الخلع، والآيل الى اللزوم كثمن المبيع في مدة الخيار .

ثم ذكرت حكم الرهن بجعل الجعالة، ونجم الكتابة، والدية علــــى العاقلة، ودرك المبيع .

الشرط الخامس : أن يكون المرهون به مما يمكن استيفاؤه من الرهن .

اما الفصل الثاني فكان في المرهون ، وقسمته الى ثمانية مباحث :

المبحث الأول: في شروط المرهون.

وبينت فيه اولا: تعريف المرهون ، ثم ضابطا للعين المرهونة .

اما الشروط فهي :

الشرط الاول ؛ أن يكون المرهون عينا .

وتحدثت تحت هذا الشرط عن رهن الدين والمنفعة .

الشرط الثانى: ان لا يمتنع اثبات يد المرتبن على العين المرهونة. وتحدثت تحته عن حكم رهن المصحف، وبينت ان الخلاف فيه مبنى على الخلاف في بيعه، وذكرت ماورد من آثار عن الصحابة والتابعين في ذلـــــك

ثم جمعت بينها .

الشرط الثالث : أن يكون محلا قابلا للبيع عند حلول الاجل .

الشرط الرابع : ان تكون العين المراد رهنها محوزة .

الشرط الخامس: أن يكون المرهون فارغا ، لا مشغولاً بحق الراهن .

وهذا الشرط للحنفية ، وخالفهم الجمهور في ذلك .

الشرط السادس: أن يكون المرهون متميزا عما ليس بمرهون.

وهذا الشرط للحنفية، وخالفهم الجمهور في ذلك .

الشرط السابع : ان تكون العين المراد رهنها معلومة .

وتحدثت تحت هذا الشرط عن رهن غير المعين .

الشرط الثامن : أن تكون العين المراد رهنها مقدورا على تسليمها . الشرط التاسع : ذكر الكاساني أن من شروط المرهونان يكون مقبوضًا

للمرتهـــن .

الشرط العاشر : أن تكون العين المراد رهنها مملوكة في نفسها .

اما المبحث الثاني : فتحدثت فيه عن حكم رهن المشاع .

فعرفت المشاع، وذكرت ان للعلماء في رهنه اربعة مذاهب : الاول : يجوز رهن المشاع مطلقا .

الثاني : لا يجوز رهن المشاع مطلقا .

الثالث : اذا كان الشيوع مقارنا لا يجوز، ويجوز اذا كان طارئا .

4.4



الرابع: ان كان المشاع مما لايقبل القسمة جاز رهنه ، والا فلا يجوز .

وفى المبحث الثالث تحدثت عن رهن المستعار؛ وقسمته الى اربعــــة مطالب :

المطلب الاول: في حكم رهن المستعار.

المطلب الثانى : في صفة الاعارة .

وذكرت أن للاعارة حالتين :

الاولى : اطلاق الاذن في العارية .

الثانية : تقييد الاذن في العارية .

وفي المطلب الثالث تحدثت عن ضمان الرهن المستعار.

اما المطلب الرابع فتحدثت فيه عن فكاك الرهن المستعار .

وتحدثت في المبحث الرابع عن رهن المغصوب.

وفي السحث الخامس: تحدثت عن رهن الثمر والزرع.

اما المبحث السادس فكان في رهن مايتسارع اليه الفساد .

اما المبحث السابع فكان في رهن المكيل والموزون ، وقسمته الى ثلاثـــة مطالـــب :

المطلب الاول: حكم رهن المكيل والموزون.

المطلب الثاني: تلف المرهون الربوي .

المطلب الثالث: النقود هل تتعين بالعقد ؟

المطلب الاول: بيع المبيع قبل قبضه .

المطلب الثانى : رهن المبيع قبل قبضه .

المطلب الثالث : الرهن في الاعتماد المستندى .

 الفصل الاول: في قبض الرهن، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الاول: في معنى القبض وكيفيته.

فبينت معنى القبض لغة واصطلاحا ، ثم فصلت القول في كيفية القبض .

وفى المبحث الثانى : تحدثت عن حكم القبض، هل هو شرط لزوم ، او شرط تمام ، او شرط صحة ؟ وفصلت القول فى ذلك ببيان الادلة ومناقشاتهـــا وبيان الراجح من الاقوال .

الاول: الاذن بالقبض.

الثاني : بقاء اهلية الآذن والقابض الى حين القبض .

وفى المبحث الرابع: تحدثت عن النيابة فى القبض، وهو مايسمـــــى

" قبض العدل" وقسمته الى ستة مطالب :

تحدثت في المطلب الاول عن حكم قبض العدل.

وفي المطلب الثاني تحدثت عن حكم قبض العدلين.

وفي المطلب الثالث بينت صفات العدل وشروطه.

وفى المطلب الرابع تحدثت عن هلاك العين المرهونة في يد العدل.

وفى المطلب الخاص بينت صلاحيات العدل وتصرفاته وذكرت فيه ثلاثة فروع ، الفرع الاول : بيع العدل الرهن ،

الغرع الثانى : هل للعدل أن يبيع بغير نقد البلد ، أو باقل مـــــن ثمر المثل ؟

الفرع الثالث : هل للعدل أن يسلم الرهن الى أحد المتراهنين ؟

اما المطلب السادس فكان فى عزل العدل وا نتها وكالته ، وقسمتـــه الى فرعين :

الفرع الاول : في عزل العدل ، وفيه اربعة مسائل :

المسألة الاولى: عزل المتراهنين العدل.

المسألة الثانية : عزل الراهن العدل .

المسألة الثالثة : عزل المرتهن العدل .

المسألة الرابعة : عزل العدل نفسه .

الفرع الثاني : انتها وكالته ، وبينت انها تنتهي بامور :

اولا: موت العدل.

ثانيا ؛ جنونه .

ثالثا: الاغماء عليه .

رابعا: موت الراهن.

خامسا : جنونه .

وفى المبحث الخامس : فصلت القول فى استدامة القبض، وبينت ان للعلما ً في ذلك مذهبين :

الاول: انها شرط.

الثاني : انها ليست شرطا .

وذكرت ادلة القولين ومناقشاتها ، ثم رجحت مابدا لى انه الراجـــــح منها .

وفى الفصل الثانى تحدثت عن ضمان المرهنون ، وقسمته الى ثلائـــــة ما حــــت :

المبحث الاول : في اصل الضمان ، وذكرت ان للعلما ، في ذلــــك ثلاثة مذاهب :

المدهب الاول: ان المرهون مضمون على المرتهن مطلقا ، وهـــــو للحنفية وجمع من فقها ؛ السلف .

المذهب الثانى : ان كان مما يخفى هلاكه فهو مضمون على المرتهـــن والا فلا ، وهو للمالكية .

المذهب الثالث: الرهن مضمون على الراهن مطلقا، وهو للشافعيــة والحنابلة وجمع من فقها السلف.

ثم عقبت ذلك بذكر ادلة المذاهب ومناقشاتها .

وفى المبحث الثانى تحدثت عن مقدار مايضمن به ، وبينت ان فيـــــه ثلاثة مذاهب :

الاول : هو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين .

الثانى : هو مضمون بمقد ار الدين .

الثالث : هو مضمون بقيمته ، قلت او كثرت .

اما المبحث الثالث فتحدثت فيه عن شروط المضمان عند الحنفية:

فالشرط الاول : قيام الدين عند الهلاك .

الشرط الثاني: أن يكون هلاك المرهون في قبض الرهن.

الشرط الثالث: ان يكون المرهون مقصودا.

وتحدثت في الفصل الثالث عن نفقة المرهون فقسمته الى مبحثين :

المبحث الاول: انفاق الراهن على المرهون.

المبحث الثاني: انفاق المرتهن على المرهون.

مبحثـــين

المبحث الاول: انتفاع الراهن بالمرهون.

وفيه مطلبان :

المطلب الاول: الانتفاع باذن المرتهن.

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الاول: حكم الانتفاع.

الفرع الثاني: كيفية الانتفاع.

الفرع الثالث: خروج الرهن من يد المرتهن.

وفى المطلب الثانى: تحدثت عن الانتفاع بدون اذن المرتهـــ وذكرت ان للعلماء فى ذلك مذهبين:

الاول : يقول بجواز الانتفاع .

الثاني: يمنع الانتفاع.

صحى . يسع عصص . ثم عقبت ذلك بذكر ادلة المذهبين ومناقشاتها ، وترجيح الراجح منها .

وفي المبحث الثاني تحدثت عن انتفاع المرتهن بالمرهون، وقسمتــــه

الى مطلبين :

المطلب الأول: انتفاع المرتهن بدون آذن الراهن ، وبينـــــت أن للعلماء في ذلك أربعة أقوال: القول الاول : لا يجوز الانتفاع مطلقا .

القول الثانى : يجوز بقدر النفقة ، وان لم يتعذر الانفاق من الراهن .

القول الثالث : يجوز بقدر النفقة اذا تعذر الانفاق من الراهن .

القول الرابع: يجوز الانتفاع بالمركوب والمحلوب فقط بالنفقة .

وعقبت ذلك بذكر الادلة ومناقشاتها ، ورجحت مابدا لى انه الراجح .

وفي المطلب الثاني تحدثت عن انتفاع المرتهن باذن الراهن .

وفيه تحدثت عن كل مذهب من المذاهب الاربعة ، فذكرت مذهــــب الحنفية ، وان لعلمائهم خمسة اقوال في ذلك :

الاول : يجوز الانتفاع مطلقا .

الثاني : لا يجوز الانتفاع مطلقا .

الثالث : يجوز قضاء ، لا ديانة .

الرابع : يجوز باذن الراهن ان لم يكن مشروطا في العقد . الخامس: يحرم اذا كان مشروطا ، ويكره ان لم يكن مشروطا .

ثم ذكرت مذاهب المالكية والشافعية والحنابلة .

وبينت منشأ الخلاف، واشرت الى امرين:

الاول : ان مما يتحاشاه العلماء في المعاملات، الربا او شبهتـــــه والحهالــة .

الثانى : هناك آثاريدل ظاهرها على اباحة الانتفاع، وآثار اخصوى يدل ظاهرها على حرمته .

ثم عرضت تلك الآثار، وحاولت الجمع بينها.

وفى الفصل الخامس تحدثت عن التصرفات فى الرهن ، وقسمته الــــــى

المبحث الأول: التصرفات قبل قبض الرهن.

وفيه مطلبان :

الاول : في التصرفات التي تنشي عقا .

الثاني: في التصرفات التي لاتنشى عقا.

وفي المبحث الثاني: تحدثت عن التصرفات في الرهن بعد القبيص

```
وقسمته الى مطلبين :
```

المطلب الاول: التصرف الذي يزيل الملك.

وفيه فرعان :

الفرع الاول : تصرف الراهن بدون اذن المرتهن .

الفرع الثاني: تصرف الراهن باذن المرتهن.

اولا: البيع.

ثانيا: الهبة، العتق، الوقف، الصدقة.

الفرع الاول في التصرف الذي لا يزيل الملك وينشي عجقا للغير . واخترت

منـــه :

اولا: الاجارة .

ثانيا: اعارة الرهن .

ثالثاً: رهن الرهن.

وفيه ثلاث مسائل :

الاولى: رهن المرهون.

الثانية : الزيادة في الرهن .

الثالثة : فضلة الرهن .

الفرع الثانى فى التصرف الذى لايزيل الملك ولاينشى ً حقا للغيركحراثة الارض ورعى الانعام .

وفى الفصل السادس تحدثت عن زوائد الرهن ، وذكرت ان للعلم العام فى ذلك خمسة اقوال ، فعرضتها ، ثم ذكرت ادلتها مفصلة ، ورجحت مابدا لى انه الراجح .

وفى الفصل السابع تحدثت عن جناية المرهون ، والجناية عليه ، وقسمته الى مبحثين :

المبحث الاول : جناية المرهون ، وقسمته الى مطلبين :

المطلب الاول: جناية المرهون الادمى .

```
وفيه ئلاثة فروع :
```

الفرع الاول : جناية المرهون على الاجنبي .

الفرع الثاني : جناية المرهون على المولى .

الفرع الثالث : جناية المرهون على مملوك المولى .

الاولى : جناية الدابة، ومعها شخص مكلف.

الثانية : ان لايكون مع الدابة احد .

وفى المبحث الثانى تحدثت عن الجناية على المرهون ، وقسمته الــــى

مطلبيين :

المطلب الاول: جناية الراهن على المرهون ،

المطلب الثاني : جناية الاجنبي على المرهون .

وفي الفصل الثامن تحدثت عن فكاك الرهن ، وقسمته الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: فكاك بعض الرهن.

المبحث الثاني: فكاك جميع الرهن.

المبحث الثالث: تسديد الدين وتسليم الرهن.

وفي الفصل التاسع تحدثت عن بيع الرهن لوفاء الدين وقسمتم السيي

المبحث الاول ؛ الوفاء من غير الرهن .

المحث الثاني: من يبيع الرهن.

المحث الثالث: بيع الحاكم الرهن، وبينت أن الحاكم يبيع الرهــــن

في حالتين:

خمسة مباحث:

الحالة الاولى: امتناع الراهن عن البيع.

الحالة الثانية : اذا غاب المرتهن .

المبحث الرابع: بيع العدل الرهن.

المبحث الخامس: بيع المرتهن الرهن وكالة عن الراهن.

اما الفصل العاشر فخصصته لبيان حكم بيع الوفاء . فبينت معنى بيسع

الوفا، واسماء عند الفقها، ، ثم عقبت ذلك بعرض المذاهب فيه فذكرت ان فيه للحنفية ثمانية اقوال ، ثم ذكرت آراء المذاهب الثلاثة وناقشت الاقوال ورجحت مابدا لى انه الراجح .

واما الغصل الحادى عشر فخصصته للكلام عن الرهن الرسمى ، وجعلت الكلام فيه في مجكين :

المبحث الاول : بيان الرهن الرسمى .

المبحث الثانى: حكم الرهن الرسمى شرعا.

وختمت الرسالة بخاتمة ذكرت فيها خلاصة البحث وما خرجت به خلالسمه من نتائج ومقترحات .

ثم عملت للرسالة سبعة فهارس وهى : فهرس للمراجع، وفهرس للآيسات القرآنية، وفهرس للاصاديث النبوية، وفهرس للآثار، وفهرس للاشعار، وفهسرس للاعلام، وفهرس للموضوعات .

شكسر وتقد يسسر

: ------

فانى احمد الله ـ تعالى ـ الذى مكنى من كتابة هذا البحث، اذ هيأ لى اسباب ذلك، ويسرها لى، فله الحمد في الاولى والآخرة .

وانى لا تقدم بالشكر الجزيل لاستاذى الفاضل الدكتور عبد العزيز بسن عبد الرحمن بن على الربيعة الاستاذ بالدراسات العليا بكلية الشريع الرياض بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ورئيس قسم اصول الفقف في الكلية ، اذ قد وهبنى من نصائحه وارشاداته الشيء الكثير، ولم يبخل على بوق، او نقد ، او توجيه ، وقد افدت من ذلك في كتابة هذا البحست فجزاه الله عنى وعن العلم خير الجزاء .

كما اتقدم بشكرى لمعالى مدير جامعة الا لمم محمد بن سعود الاسلامية على ماهيأه لنا من مجالات لاكمال دراستنا العليا .

ولا يفوتنى ان اشكر كل من ساعدنى فى اعداد هذا البحث . والله من وراء القصيد ،،،

الباحست

الباش الأول

فى حقيقة الرض ، وحكم ، وأركانه ، والشروط في .. . وفيه أربعة فصور :

وفيه اربعه فصوف :

يه المثاني: يه حكم الرهن.

به المناك: به أركان به

يه الالملاقع: به الشروطي المهن.

الغصل لعدول

فحقيقةالهن

و فنيه مبحثان:

المبحث الأول: في معنى المهن لفة.

به الثاني: به تعربني به اصطلاحاً.

المبحث الأول

في معسني الرهسن لغسة

لما كانت المدلولات اللغوية لها اثرها في ايضاح المعنى الاصطلاحي كان من الضروري ان نبين معنى الرهن كما ذكره اللغويون .

اشتقاق كلمة الرهن :

الرهن : مصدر رهن ، يرهن ، رهنا ، من باب قطع ومنع ، وارهن ، يرهن ارهانا - لغة فيه - بمعنى ارهن ، فهما بمعنى واحد ، ومنه قول الشاعر عبد (١) الله بن همام السلولى :

ظما خشيت اظافرهــــم (٢) نجوت وارهنتهم مالكــــــ (٢) وقد خالف في ذلك الاصمعى وروى البيت " وارهنهم" على انه عطــــف فعل المستقبل على فعل ماضى .

⁽۱) هو عبدالله بن همام بن نبيشة بن رباح ، السلولى ، من بنى مرة بـــن صعصعة ، شاعر اسلامى ، ادرك معاوية وبقى الى ايام سليمان بــــن عبدالملك او بعده ، وله اخبار ، وكان يقال له "العطار" تحســــن شعره ، توفى سنة . ۱ هـ . اهـ . انظر : الشعر والشعراء لابن قتية (ص٣٦٩) ، خزانـــــة الاد بليغدادى (٣٢٩) ، الاعلام للزركي (٢١٥٣) .

 ⁽٢) الصحاح للجوهرى (٥ : ٢١٢٨) مادة "رهن"، لسان العرب لابـــن
 منظور (٣ : ٢٥ / ٢٥) ، مادة "رهن" .

⁽٣) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الله بن اصمع، كان صاحب النحو واللغـة والاخبار والملح ، ولد بالبصرة سنة ١٢٦هـ، قال الاخفش : مارأينــا احدا اعلم بالشعر من الاصمعى وخلف، فقيل : ايهما كان اطـــم؟ فقال: الاصمعى لا نه كان نحويا ، توفى سنة ٢١٣هـ على خلاف فــــى خلافة المأمون .

خلافة المأمون .

انظر: نزهة الالباء (ص١٦٢) ، اخبار النحويين والبصريين (ص٥٤) ، تاريخ بغداد للخليب البغدادي (٣:٣) ، الكامل لابن الاشـــير

^{. (7 7 . : •)}

قال ثعلب: "الرواة كليم على "ارهنتهم" على انه يجوز رهنته وارهنته الا الاصمعى فانه رواه "وارهنهم" على انه عطف بفعل المستقبل على فعلل الا الاصمعى فانه رواه "وارهنهم" على انه عطف بفعل المستقبل الان السواو واو حال فيجعل "اصك" حالاللفعل الاول على معنى : "قمت صاكا وجهله" فععنى البيت عند الاصمعى : تركته مقيما عندهم، ليس من طريق الرهليسين لانه لايقال : ارهنت الشيء وانها يقال : رهنته .

وقوله تعالى : "كل نفس بما كسبت رهينة"، وقوله ـ تعالى ـ : "كــل

⁽٢) ينظر : الصحاح للجوهرى (ه:٢١٢٨) ، مادة "رهَن" ، لســـان العرب لابن منظور (٣:٣٥٧) مادة "رهن" .

⁽٣) هو ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا بن محمد الرازى اللغيوي ولد سنة ٩ ٣٣هـ وكان اماما في علوم شتى وخصوصا اللغة، وكان اماما في علوم شتى وخصوصا اللغة، وكان أن تصانيفه "المجمل"، "الصاحسيمي" توفى سنة . ٩ هـ بالرى .

انظر : معجم الادباء (٢٠٠٤) ، إنباه الرواة (٢٠٢١) ، بغية الوعاة للسيوطي (٢٠١١ ه) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (١١٨٠١) .

⁽٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس(٢:٢٥٥) مادة "رهن" .

⁽ه) تهذيب اللغة للازهري (٢٢١:٦) مادة "رهن" .

⁽٦) لسان العرب لابن منظور (٣:٧٥٧١) مادة "رهن" .

⁽٧) سورة المدثر: ٣٨

جمع كلمة الرهن

الاصل ان المصادر لاتجمع، الا انها قد تنقل فتجعل اسما ف ضيزول عنها معنى الفعل ، فاذا قبل : رهنت عند زيد رهنا ، لم يكن انتصابه هنا على انه مصدر، وانما يكون انتصاب المفعول به ، كما تقول : رهنت عند زيدد ثوبا ، وحينئذ يجوز جمعها كالاسما .

هذا وقد روى في جمع كلمة الرهن اربعة وجوه:

الوجه الاول :

⁽١) سورة الطور: ٢١

⁽٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني مادة "رهن" (ص٢٠٤) .

⁽ ٣) منال الطالب في شرح طوال الغرائب لا بن الاثير(ص٥١ه ٣) ، التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٠١٧) .

⁽٤) سورة البقرة : ٣٨٣

انظر: وفيات الاعيان لابن خلكان (٣٦٨: ٥) ، غاية النهايــة فـــــى طبقات القراء (٣٣٠: ٢) .

⁽٦) هو عاصم بن بهدلة ابى النجود _ بفتح النون وضم الجيم _ الاســـدى مولاهم الكوفى ، شيخ التراء بالكوفة ، واحد التراء السبعة ، وهو ثقة فى الحديث ، توفى آخر سنة ١٢٧ هـ على الصحيح . =

 انظر : طبقات القراء لابن الجزرى (۲:۱ ۲ ۳) ، معرفة القراء الكبار للذهبى (۲۳:۱) ، طبقات خليفة بن خياط (ص ۱ ه ۱) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (۲:۳) .

(۱) هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي ، المدنى ، احد القسراء العشرة ، تابعى مشهور كبير القدر قال يحيى بن معين : كان امام اهل المدينة في القراءة ، وكان ثقة قليل الحديث ، واختلفوا في سنة وناته فقيل سنة ١٣٧هـ وقيل آخر سنة ١٣٨هـ وقيل ١٣٢هـ انظر : معرفة القراء الكبار للذهبي (١٥٨١) ، طبقات القسراء للجزري (٢٠٢٠) ، طبقات خليفة بن خياط (ص٢٦٢) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢١:٨٥) .

(٢) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدنى ، المقرى الامــــام مولى ام سلمة ــ رضى الله عنها ــ وقاضى المدينة ومقربها مع ابـــــــــى حعقر ، توفى سنة . ١٣ هـ .

انظر : معرفة القراء الكبار للذهبي (٢:٤٦) ، طبقات القراء لابسن الجزري (٢٣٩:١) ، تهذيب التهذيب لابن حجر(٣٧٧:٤) ، الاعلام للزركلي (٣١٨١:١) .

(٣) هو عبدالله بن عامر بن يزيد ، امام اهل الشام في القراءة ، واليـــه انتهت مشيخة الاقراء بها ، كان اماما عالما ثقة حافظا لما رواه ، متقنا لما وعاه ، صادقا فيما نقله ، توفي سنة ١١٨هـ .

انظر : طبقات القراء لابن الجرزي (٢٣:١) ، معوفة القــــراء الكبار للذهبي (٢٧:١) ، طبقات خليفة بن خياط (ص١١٣) .

(ه) هو على بن حمزة الامام ابو الحسن الاسدى، مولاهم، الكوفى المقرى النحوى، اليه انتهت الامامة فى القراءة والعربية، ولد فى حدود سنة . ٢ ٨ هـ وتوفى سنة . ٨ ٨ هـ بالرى .

انظر: طبقات القراء لابن الجزري (١: ٥٣٥)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١:٠٠١)، الانساب للسمعاني (١١:٩٩) .

(۱) المفسرين عنهم .

الوجه الثاني :

- (۱) انظر جامع البيان في تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري (۱:۰:۳) راد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (۱:۱۶۰-۳۶۲)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (۱:۳۳۷)، فتح القديسر للشوكانـــــي القرآن لابن قتيبة (ص.۱۰).
 - (٢) سورة البقرة : ٢٨٣
- ب و روي من الجزرى (٢٨٨٠) ، معرفة القراء الكبار (٢٨٨٠) ، معرفة القراء الكبار الذهبي (٢٨٠٠) . للذهبي (٢٨٠٢) .
- (؟) هو عبد الله بن كثير بن المطلب، كان امام المكين في القراءة، فصيحا بليغا مفوها، ولد سنة ه ؟هد وتوفي سنة ١٠ هد. انظر: طبقات القراء الكبار للذهبي (١:١١)، وفيات الاعيان لابسن خلكان (١:٢١)، التبصرة في القراءات السبع لمكي بن ابي طالسب (٢٠٠٠).
- (ه) هو مجاهد بن جبر بفتح الجبم الموحدة ابو الحجاج المخزوم مولاهم المكن ، مولى السائب بن ابى السائب . كان ثقة اماما فــــى التفسير والعلم فقيها ورعا عابدا متقنا ، ولد سنة ٢٦هـ وتوفى سنـــة ١٠٠ هـ على خلاف فى ذلك . اهـ على خلاف انظر: حلية الاوليا ٤٤ لابى نعيم (٢٠٤٦) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٠١٠) ، صفوة الصفوة (٢٠٨٠٢) ، طبقات القراء لابـــن الجزيى (٢٠١٠) .
- (٦) هوعبدالوارث بن سعید التنوری ، ابوعبیدة العنبری ، مولاهــــم البصری ، کان ثقة حجة فصیحا بلیغا ، ولد سنة ۱۰۲هـ، وتوفــــی سنة ۱۸۰هـ . =

وهو اسكان الهاء (١).

وقد استقبح الاخفش مذا الجمع ، لأنه لا يجمع "فعل "فعل "فعلس" وقد استقبح الاخفش منا الجمع ، لأنه لا يجمع "فعل "فعلس" إلا قليلا شاذا ، وذكر أنهم يقولون : سقف وسقف ، قال : وقد يكون "رهسن "جمعا "لرهان "كأنه يجمع "رهن "على "رهان "ثم يجمع "رهان "على "رهسن "مثل : فراش وفرش "، ومنه قراق من قراً : "كلوا من تُرُم إذا أُثير وآتوا حقسه يوم حصاده (؟)" ، وكذلك قراق من قراً في قوله تمالى : "انظروا إلى تُمُسسره إذا أُثير وينعه (٥) ، بضم الثا والميم في "ثمره "على أنه جمع لشار فيكون جمسيح الجمع في الجمع في مطرد عند سيبويه (٢) وجماهير أتباعسه .

⁽۱) انظر : جامع البيان في تاويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبيري (۲: ۱۶) ، زاد المسير في علم التغسير لابن الجوزي (۱: ۱۶۱) ، تضير القرآن العظيم لابن كثيم (۲: ۳۲۷) ، فتح القدير للشوكانسي (۲: ۳۰۲) ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ص۱۰۰) .

⁽٢) هُو: سعيد بن مسعدة أبو الحسن البلخي ثم البصرى الأخفش الأوسط وهو أحمد الأخافشة الثلاثة المشهورين أخد عن الخليل بن أحمد وللرسرم سيويه حتى برع وكان من أسنان سيويه بل أكبر وكان ثعلب يغضل الأخفش ويقول: كان أوسع الناس علم وله كتب كثيرة في النحوو المروض ومعاني القرآن منها كتاب الأوسط في النحو معاني القرآن منها كتاب الأوسط في النحو معاني القرآن ، الاستقاق ، العروض ، ، مات الاخفش سنة بضع عشرة وماثنين ، وقبل سنة عشر وفي معجم الموافقين ؟ (٢٣١ توفي سنة م ٢١ ه .

انظر ترجمته في مراتب النحويين ص ١٠٩ نزهة الألها ص ١٣٣ معجم الأدباء ٢٠٦/١٠ النباء الرواة للقفطي ٣٦/٢ سير أعلام النبلاء ٢٠٦/١٠ ويغية الوعاة (٢٠٦/١٠) م ٠٠٠.

 ⁽٣) الصحاح للجوهري مادة "رهن " (ه : ٢١٢٨) لسان العرب لايسين منظور مادة "رهن " (٣ : ١٢٥٧) •

⁽٤) سورة الأنعام : ١٤١٠

⁽ه) سورة الأنعام : ٩٩ .

⁽٦) معانى القرآن للفرا * (١: ١٨٨) •

⁽Y) هوابد بشر عبروبن عثمان بن قنبر مولى بنى الحارث ، وسيبويه لقب للله و (Y) هوابد بين عثمان بن قنبر مولى بنى الحارث ، وسيبويه لقب للخلسق وهو بالقارسية يمني رائحة التفاح ، كان إماما في النحو فاية في الخلسق ومؤلفه الكتاب إمام في كتب النحو بعده ، ولد سنة ١٤٨ هـ وتوفسسي سنة ١٨٨ هـ ، =

قال ابن منظور _ نقلا عن ابن سيده _ : " وليس " رُهُن" جمع " رهان " لان رهانا جمع وليس كل جمع يجمع الا ان ينص عليه بعد الايحتمل غير ذلك كل كلب واكالب ، وايد واياد ، واسقية واسأقي .

الوجه الثالث :

يجمع" رهن" على " رهين" كعبد وعبيد ، وقد حكى هذا الجمـــــع ابن جني كما ذكره صاحب لسان العرب .

الوجه الرابع :

يجمع " رهن " على " رهون " مثل : كَرْمْزورموز ، وَبُعْل وبعول ، وَتَلْسَبُ

انظر: نزهة الالباء لابن الانباری (ص. ۲)، اخبار النحویـــــین
والبصریین للسیرافی (ص. ۶ – ۸۵)، معجم الادباء لیاقوت الحموی
(۱۱ : ۱۱)، بغیة الوعاة للسیوطی (۲۲۹:۲).

(۱) هو محمد بن مكرم بن على بن منظور الانصارى ، كان عارفا باللغــــة والتاريخ والكتابة ، واختصر كتبا كثيرة منها : تاريخ د مشـــــــــق الاغانى ، وعنده تشيع بلا رفض ، ولد سنة . ٣٦هـ وتوفى سنة ١٩٧١هـ ، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر(ه : ١٣) ، فوات الوفيات لشاكـــر الكتي (؟ : ٣٩) ، بغية الوعاة للسيوطي (٢٤٨:١) .

(٢) هو على بن احمد بن سيده اللغوى النحوى الاندلسى ، ولد بعرسية سنة ٩٨مه وكان حافظا واعلم اهل زمانه بالنحو واللغة والاشعار وايام العرب، ومن مؤلفاته المحكم، والمحيط الاعظم في اللغيييية

(٣) لسان العرب لابن منظور (٣:٧٥٧) . مادة " رهن " .

(؟) لسان العرب لابن منظور(٣: ٣٥ ١٧) مادة "رهن" وابن جنسى هو ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان من احذق اهسسل الادب واطمهم بالنحو والتصريف، ولد قبل سنة . ٣٣ه وتوفي سنسة . ٣٣ه .

انظر: بغية الوعاة للسيوطى (١٣٣٢) ، وفيات الاعيان لا بــــــن خلكان (٣٤٦:٣) .

وقلوب، وُفَهد وفهود .

معانى كلمة الرهن

تطلق كلمة الرهن في لغة العرب على عدة معان سنذكر بعضا منهـــا مستشهدين على كل معنى من الكتاب او السنة او كلام العرب، او منهــــــا حميعا .

المعنى الأول:

يطلق لغظ الرهن ويراد به الثبوت والدوام، يقال : نعمة راهنــــة اى دائمة، وما وراهن اى : راكد وثابت، ورهنت لهم الطعام والشـــــراب ادمته لهم، وارهن الشي : اثبته وادامه .

واما قولهم : ارهن فلانا : اى اضعفه واعجزه ، والراهن : المهـزول (٢) من الناس والابل وجميع الدواب، وقول الشاعر الاموى :

اما ترى جسمى خلا قد رهــن هزلا ومامجد الرجال في السمـن

فهذا كله من معنى الثبوت والدوام، لانهم جعلوه كأنه من هزالـــه (١) يثبت مكانه لايتحرك .

المعنى الثاني:

يطلق لفظ الرهن ويراد به الحبس، ومنه : رهنته المتاع بالديـــــن (٥) رهنا : حبسته، فهو مرهون ، والاصل مرهون بالدين فحذف للعلم به، وكــل

⁽١) القاموس المحيط للفيروز ابادى مادة "رهن" (٢٣٠: ٤) .

⁽٢) هو عبد الله بن سعيد بن ابان القرشي الاموى الكوفي، نزل بعـداد وكان ثقة متحققا بعلم النحو واللغة، توفي بعد سنة ٣٠٣هـ.

انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادى (٩٠٠٠) ، الانســـاب للسمعاني (١٠٠٠) .

⁽ ٣) تهذيب اللغة للازهري (٢ : ٢٧) مادة "رهن" ، لسان العــــــرب لا بن منظور(٣ : ١٨ ه / ١) مادة "رهن" .

٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس(٢:٣٥٤) ٠

⁽ ه) المصباح المنير للفيومي (١ : ١٦٤) مادة "رهن" .

(1) ما احتبس به شيء فرهينه ومرتهنه ، كما ان الانسان رهين عمله . (7) ومنه قول الشاعر في قصة ام معبد :

(١) القاموس المحيط للفيروز ابادي (٢٠٣:) مادة " رهن" .

(٢) تهذيب اللغة (٢٧٣:٦) مادة "رهن".

(٣) هي ام معبد الخزاعية اسمها عاتكة بنت خالد بن منقذ بن ربيعــــة
 ويقال : عاتكة بنت خالد بن خليف .

وهى التى نزل عليها رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ فى خيمتها حين خرج من مكة الى المدينة مهاجرا .

انظر ترجمتها في : الاستيعاب في معرفة الاصحاب لا بن عبد السبر النظر ترجمتها في : الاستيعاب في معرفة الاصحاب لا بن الاثير (٢٠٨٢) الحلية لا بن الاثير (٢٠٨٠) الاصابة المصابة للذهبي (٢٠٥٠) ، الاصابة في تميسيز الصحابة لا بن حجر العسقلاني (٢٠٥٤) ، اعلام النساء لعيسر كحالة (٥٠١٢) .

وخلاصة قصة أم معبد: ان النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ لهـــــا خرج مها جرا من مكة الى المدينة هو وابو بكر ومولى ابى بكر مروا علىي خيمتى ام معبد فسألوها لحما وتمرا ليشتروا منها فلم يصيبوا عند هــا شيئا من ذلك، وكان القوم مرطين، فنظر رسول الله - صلى الله عليه وسلم ـ الى شاة خلفها الجهد عن الغنم، فاستأذنها الرسمــــول الله عليه وسلم ـ بحلبها، ثم مسح بيده على ضرعها وسمــــى الله عز وجل ـ ودعا لها في شاتها، فدرت اللبن، فدعا بانــــا ملما في شاتها، فدرت اللبن، فدعا بانـــا ملما في ثم مستى ربوا ثم شرب اخرهم .

قال : فاصبح صوت بمكة عاليا ، يسمعون الصوت ولا يدرون من صاحبه وهو يقول :

جزی الله رب الناس خبر جز ائــه رفیقین قالا خیمتی ام معبـــد هما نزلاها بالهدی واهندت بــه فقد فاز من امسی رفیق محمــد الی ان قال :

فغادرها رهنا لديهالحاليب يرددها في مصدر ثم مصورد فالبيت لا يعرف قائله .

والتّقة هذه رواها البغوى ، وابن شاهين ، وابن السكن ، وابن منده والمين منده والماجرانى ، وابن نعيم من طريـــــق والماجرانى ، والحام، وصححه والبيهةى ، وابو نعيم من طريــــق حزام بن هشام بن حبيش عن ابيه عن جده . =

فغادرها رهنا لدیها لحالب یرددها فی مصدر ثــم مــورد (۱) ومنه قوله ـ تعالی ـ : "کل نفس بما کسبت رهینه"، وقوله ـ تعالـــی ـ "کل امری بما کسب رهینه"، وقوله ـ تعالـــی فی جزا ما قدمت من عملها ، وقیل : انه فعیل بمعنی فاعل ای : ثابتـــــة فی جزا ما قدمت من عملها ، وقیل : انه فعیل بمعنی فاعل ای : ثابتـــــة (۱) وقیل . انه فعیل بمعنی فاعل ای : ثابتـــــة مقدمه (۱)

المعنى النثالث:

يطلق لفظ الرهن ويراد به لزوم الشيء، ومنه مارواه سعرة بن جنـــدب ــرضى الله عنه ــ قال : قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : " كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ، ويحلق ويسمى ...

 ⁽١) مغردات الراغب الاصفهانى (ص٠٠٠)، والبيت لا يعرف قائله كمــــا
 تقدم فى الهامش السابق.

⁽٢) سورة المدثر : ٣٨

⁽٣) سورة الطور: ٢١

⁽ع) مفردات الراغب الاصفهائي (ص٢٠٤) .

⁽ه) هو سعرة بن جندب بن هلال الفزارى ، حليف الانصار، صحابيي مشهور، قال ابن سيرين : كان عظيم الامانة ، صدوق الحديث يحب الاسلام واهله ، توفى فى البصرة سنة ٨هه . . انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر(؟:٣٦٠) ، الاستيعاب فيسي

⁽٦) الحديث رواه ابو داود في سننه واللفظ له ـ كتاب الاضاحي ـ باب فــي العقيقة (٣٠٠ : ٢٦) حديث رقم (٢٨٣٨) ، والترمذي وقال حديـــث حسن صحيح ـ كتاب الاضاحي ـ باب من العقيقة (١٠١٠) حديــث رقم (٢٠٢١) ، والنسائي ـ كتاب العقيقة ـ باب من يعق (٢٦٥٢) ،=

والرهينة : " الرهن" والهاء للمبالغة، كالشتيمة والشتم، ثم استعمل في معنى المرهون فقيل : هو رهن بكذا ورهينة بكذا .

ومعنى قوله ـ صلى الله عليه وسلم _ :" رهينة بعقيقته" أن العقيق _ ... لا زمة له لابد منها فشبهه في ـ لزومها له وعدم انفكاكه منها ـ بالرهن ف _ ي المرتبئ .

(٢) (٢) قال احمد : "هذا في الشفاعة، يريد انه ان لـــم (٥) (م) يعق عنه فعات طفلا لم يشفع في والديه " . وقيل المعنى : ان العقيقــــة

⁽١) لسان العرب لابن منظور (٣: ٧٥٧) مادة "رهن".

 ⁽ ۲) لسان العرب لابن منظور(٣ : ١٧٥٧) مادة "رهن" ، النهاية لابين
 الاثير(٢ : ٢٥٨٥) .

⁽٣) هو ابو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستى ، قــال الذهبى : كان ثقة متثبتا ، من اوعية العلم ، وكان يشبه في عصره بابـــى عبيد القاسم بن سلام ،علما وادبا ، وزهدا وورعا ، وتدريسا وتأليفـــا ولد سنة ١٩٥٩ ، وتوفى سنة ٨٨٣هـ .

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣:١٨)، انباه الرواة للقفط....ي (١:١٨)، بغية الوعاة للسيوطي (١:٢٦ه) .

^(؟) هو الامام اجمد بن حنبل بن هلال الشيباني ، المروزي ثم البغدادي ولد ببغداد سنة ؟ ١٦ ، قال الشافعي : خرجت من بغداد ، فمساخلفت بها افته ولا ازهد ولا اورع ولا اعلم منه توفي ببغداد يوم الجمعة لا ثنتي عشرة خلت من ربيع الال سنة ١٣ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (٢ : ٣٩ ؛) ، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢ : ؟) ، مسرآة البغدادي (٢ : ؟) ، مسرآة الجنان لليافعي (٢ : ٢) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢ : ٢) .

⁽ه) معالم السنن للخطابي (١٢٦:٤)٠

لازمة لابد منها ، فشبه لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في يد المرتهن وقيل : انه مرهون بالعقيقة بمعنى انه لايسمى ولايحلق شعره الا بعـــــــــد (١) درجها .

(٢) ومنه قول المتنبى :

يا من نعيت على بعد بمجلســه كل بما زعم الواشون مرتهــن

قال العكبرى : "يقول : انا قد نعيت بمجلسكم على البعد ، وكـــل (ه) احد مرتهن بالعوت فلابد له منه" . اى ان العوت لازم لكل واحد ، ولا مفر لـــه عنـــه .

المعنى الرابع :

يطلق لفظ الرهن ويراد به الكفالة والضمان ، ومنه قول القائل : " انـــا

⁽١) نيل الاوطار للشوكاني (٥:٠٥١)، النهاية لابن الاثير (٢:٥٢٥).

انظر: وفيات الاعيان لابن خلكان (٣:١٦) ، اسان الميزان لابين حجر(١:١٥) ، تاريخ بغداد للخطيب البغدادى (١٠٣:١) ، الاعلام للزركلي (١٠١١) .

⁽٣) ديوان المتنبي (ص ٢٧١) .

⁽ع) هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبرى البغدادى ، كان عالما بالا دب واللغة والغرائض والحساب، اصله من عكبر ، بليدة على د جلة اصيب بالجدرى في صباه فعمى ، ومولده ووفاته ببغداد ، ولد سنية ٨٦ه هد وتوفي سنة ١٦ه هـ الم التصانيف : شرح ديوان المتنيمي شرح اللمع لابن جنى ، التبيان في اعراب القرآن .

انظر: بغية الوعاة للسيوطي (٢: ٨٥ - ٣٩) ، انباه الرواة للقفطين (٢: ١٦٥) ، التكلة لوفيات النظة للمنذرى رقم الترجمة ١٦٦٢ ، معجم البلدان (٣: ٥٠٠) ، البداية والنهاية (٣٠: ٥٨) .

⁽ه) شرح ديوان المتنبي للعكبري (٢٣٥) .

لك رهن بكذا، قال ابو زيد :" انا لك رهن بالرضا" اى كفيل، وانشد :انكفى (٢) لك رهن بالرضا، اى انا كفيل لك، ويدى لك رهن يريدون الكفالة .

المعنى الخامس:

يطلق الرهن ويراد به العين العرهونة، وهى ماوضع عند العرتهن مقابل ما اخذه الراهن منه ، او ماوضع وثيقة بالدين ، وهذا من اطلاق المصــــدر وارادة اسم المفعول ، فغى لسان العين بنقلا عن ابن سيده : " الرهن : ماوضع عند الإنسان مما ينوب مناب ما اخذ منه . وبنحو هذا قال الغيروز بادى فــى القاموس . وقال الراغب الاصفهان : " الرهن ماوضع وثيقة للدين $\binom{(9)}{1}$

- (۱) هو سعید بن اوس بن ثابت، الانصاری ، النحوی ، ولد سنة . ۲ ۱هد ، وكان من اعیان اهل النحو واللغة والشعر ونبلا هم ، توفی سنة ه ۲ ۱هد. انظر ترجمته فی : طبقات القراء لا بن الجزری (۱: ه. ۳) ، مسیران الاعتدال للذهبی (۱: ۵ ۳۷) ، وفیات الاعیان لا بن خلكان (۳۷۸: ۲) ، نوه نوه تا الاعیان لابن خلكان (۳۷۸: ۲) .
 - (٢) تهذيب اللغة للازهرى (٢:١٦) مادة "رهن".
 - (٣) لسان العرب لابن منظور (٣:٧٥٧) ، مادة "رهن" .
- (٤) هو محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم الشيرازى ، ولد سنة ٢٩هـ قال التقى الفاسى : كانت له بالحديث عناية غير قوية ، وكذا بالفقيه وله تحصيل فى فنون من العلم ، سيما اللغة ، فله فيها اليد الطولسى والف فيها تواليف حسنة . توفى سنة . ٨٨ه .
- ا نظر: الضوَّ اللامع للسخاوى (. ١ : ٩ ٧) ، انباء الغمر لابن حجـــر (٧ : ٩ ه ١) ، بغية الوعاة للسيوطى (٢ : ٢٧٣) .
 - (ه) القاموس المحيط للفيروز آبادي (٢٣٠: ٢) مادة " رهن" .
- (٢) هو الحسين بن محمد بن المفضل ، ابو القاسم الاصفهائي المعسروف بالراغب . اديب الغوى ، حكيم ، مفسر ، سكن بغداد ، وكان يقسرن بالامام الغزالي . ومن كتبه المفردات في غريب القرآن والاعتقال ومحاضرات الادباء . توفي سنة ٢ . هه .
- انظر ترجمته في : بغية الوعاة للسيوطي (٢ : ٩٧ ٢) ، روضات الجنات (م ٩ ٢ ٢) ، الاعلام للزركلي (٢ : ٥ ٥ ٢) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٤ : ٩ ٥) .
 - (٧) المفردات للراغب الاصفهاني (ص ٢٠٤) مادة "رهن" .

وقال ابن فارس: "رهن: الراء والهاء والنون اصل يدل على اثبات (١) شيء يمسك بحق او غيره، من ذلك الرهن".

معاتى اخرى لمادة " رهن" :

هذا ويطلق لفظ الرهان والمراهنة ويراد به المخاطرة والمسابقة علي الخيل ومنه : راهنت فلانا على كذا مراهنة : خاطرته، وارهنت به فلانـــا ارهانا اخطرتهم به خطرا، وتراهن القوم : أخرج كل واحد منهم رهنـــاليفوز السابق بالجميع اذا غلب .

والراهن : دافع الرهن ، والمرتهن : آخده .

وارهن في الشيء غالسي به، ومنه : ارهن في السلعة : غالى بهسا وبدل فيها ماله حتى ادركها، قال ابو زيد :" ارهنت في السلعة ارهانسا : غالبت فيها، وهو في الغلاء خاصة .

وارهن فی کذا : اسلف، روی عن ابن السکیت انه قال :" بقـــال ارهن فی کذا یرهن ارهانا اذا اسلف فیه وانشد :

يطوى ابن سلمى بها من راكب بعدا عيدية ارهنت فيها الدنانــير

⁽١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢:٢٥٤) ،مادة " رهن" .

⁽ ۲) تهذيب اللغة للازهرى (۲ : ۲۷) ، مادة "رهن" ، لسان العرب لابن منظور (۳ : ۲۷۵۷ – ۱۲۵۸) ، مادة "رهن" ، القاموس المحيـــــط للغيروز آبادى (۲ : . ۲۳) ، مادة " رهن" .

⁽٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢:٢٥٤) مادة "رهن" .

^() هو يعقوب بن اسحاق بن السكيت، ولد سنة ٢٨ هـ، كان عالميا بنحو الكوفيين ، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة ، وله تصانيف كثيرة منها :"المقصور والممدود" ، " اصلاح المنطق" قتل سنة ٤ ٢ هـ. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادى (٢ ٢ ٢ ٢ ٢) ، وفيات الاعيان لا بن خلكان (٢ : ٩ ٥ ٣) ، بغية الوعاة للسيوطي (٢ : ٩ ٤ ٣) .

اى اسلفت فيها الدنانير، والعيدية : منسوبة الى العيد، والعيد: والعيد : والله من مهرة ، وابل مهرة موصوفة بالنجابة .

التوفيق بين معانى الرهـــن

مما تقدم من معانى كلمة الرهن يتضح انها متقاربة، لان الحبس فيه لزوم الشيء المحبوس، والدائم والثابت لازم ومحبوس، وكذلك الكفالــــــــــة والضمان فيها معنى الحبس، لان الضامن والكفيل محبوس لماحب الضمان .

اما بالنسبه لعبارات اللغويين في تعريف الرهن ، فقد تقــــدم (٢) ان الفيروز آبادى قال : " الرهن : ماوضع عندك لينوب مناب ما اخذ منك" .

ومثله مانقل ابن منظور عن ابن سيدة ، ولعل تعريف الراغب اقرب السي (٣) . المعنى العقهي للرهن حيث قال : " الرهن ما يوضع وثيقة للدين " .

اما ابن فارس فقال : " اصل يدل على ثبات شيء يمسك بحــــــق اوغيره ، من ذلك الرهن " .

فتعريف ابن سيدة يسمح بدخول المبادلة في باب الرهن ، بينمــــا تعريف ابن فارس يسمح بدخول مثل الامانات في باب الرهن ، وبين التعريفين يقف تعريف الراغب متوسطا واقرب الى القبول . والله اعلم .

⁽١) لسان العرب لابن منظور (٣:٨٥٨) مادة "رهن" .

⁽٢) القاموس المحيط للفيروز ابادى (٢٠٣:) مادة "رهن" .

⁽٣) المفردات للراغب (ص٤٠٤) مادة "رهن".

⁽ ٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس(٢:٢٥٤) مادة " رهن" .

المبحـــث الثانى في تعريف الرهن في اصطلاح الفقهاء

اختلفت عبارات الفقها على تعريف الرهن ، اما لاختلافهم في حكسم الرهن وموجبه واما لزيادة بعض الشروط من بعضهم ، واهمالها من بعضهم الآخر، اما لعدم اعتبارها أو اكتفاء بذكرها مع الشروط، وقد اخترناسا اربعة تعريفات، سنشرحها ونبين محترزات كل تعريف وماورد عليم مسسن مناقشات .

اولا: تعريف الرهن عند الحنفية

عرف الحنفية الرهن بانه: حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاؤه منــه ___ كالدين _ حقيقة او حكماً .

محترزات التعريف:

قوله: " مالى" اى يقابله بمال ، وهو قيد ثان احترز به عما ليس مقابلا بمال في حق المسلم، كالخمر والميتنة والدم والحنزير.

قوله: " بحق" اى بحق مالى ، والباء للسببية ، والجار والمجرور متعلق " بحبس" اى ان الحبس سببه حفظ الحق ، واطلق ليشمل المعلوم والمجهول ، والدين والعين المضمونة ، وهو قيد ثالث احترز به عما ليس بحسسق

مالى كالحد والقصاص واليمين.

⁽۱) حاشية رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار للحصكفي (۲:۲۷) ، معدة ۲۷۶)، درر الحكام في شرح غرر الحكام لملاخسرو(۲:۲۶،۲) ، معدة القارى للعيني (۲:۱۰،۳۰۳) ، مجمع الانهر في شرح طبقي الابحـــر لدامان افندي (۲:۶۶،۵)، تحفق الفقها السمرقندي (۳:۳۳) .

قوله: "يمكن استيفاؤه منه" اى يمكن اخذه منه فى محل جر صفحة الشيء وهو قيد احترز به عما لايمكن الاستيفاء منه ، اما لفساده قبل حلول الدين كالمثلج ، واما لانه لايصح بيعه ، كالمكاتب والمدبر وام الولد ، واملك لكونه امانة . واضافة " استيفاء" الى ضمير " الحق" للجنس ليشمل مايمكرونه استيفاؤه كله او بعضه .

شرح التعريف :

والمراد بالدين حقيقة : الدين الواجب ظاهرا وباطنا ، او ظاهــــرا فقط، كالديون في الذمة فانه يصح بثمن العبد والخل ، وثمن الذبيحــــــة وبدل الصلح عن انكار، وان استحق ووجد حرا او خمرا او ميتة او تصادقــــا بان لادين ، لان الدين وجب ظاهرا ، وهو كاف ، لانه آكد من دين موعود .

والمراد بالدين الواجب حكما: الاعيان المضعونة بنفسها مشـــــل المغصوب في يد الغاصب والمهر في يد الزوج، وبدل الخلع في يد الزوجــة وبدل الصلح عن دم العمد، لان الواجب في هذه الاعيان المثل او القيمـــة ومآلهما الى الدين، ورد العين مخلص على ماعليه الجمهور، وهو ديـــــن وبهذا تصح الكفالة به والابراء عن قيمته، ويمنع وجوب الـزكاة على من هو فـــى

يده في ماله بقد رالقيمة ، ولو كان الواجب هو العين لما ثبتت هذه الاحكام . وعند البعض ـ وان كان الواجب الاصلى رد العين ، ورد القيمـــــة مخلصا ، ولايجب الضمان الا بعد الهلاك ـ لكن يجب عند الهلاك بالقبــض السابق ، ولهذا تعتبر قيمته يوم القبض ويكون رهنا بعد وجود سبب وجوبــه فيصح كما في الكفالة . اما الاعيان غير المضمونة ـ كالود اعع والعوارى وسائـر الامانات ، والاعيان المضمونة بغيرها ـ كالمبيع في يد البائع ـ فلا يجوز الرهن بها لعدم وجوبها ، الا ترى ان الحوالة المقيدة بالاعيان المضمونة بنفسهــا لا تبطل بهالاكها ، والمقيدة بغير المضمونة باعيانها تبطل به ، ولولا ان الوجوب او شبهته سبب ثابت لبطل.

مناقشة تعريف الحنفية:

وقد اعترض على هذا التعريف بما يلى :

اولا : انه غير جامع لجميع افراد المعرف، وذلك لخروج الرهن غيرالتام اوغير اللازم منه، لان قوله : "حبس شيء مالي" يدل بظاهره على ان التعريف خاص لنوع من انواع الرهن وهو الرهن التام او اللازم الذي اتصل بالقبض، لانه هو المحبوس، اما الرهن قبل القبض فهو غير محبوس، فلايد خل في التعريف.

واجيب بان انعقاد الرهن يتحقق معه جعل الشى ومجوسا بحسق الا ان للراهن الرجوع عنه مالم يقبضه المرتهن ، فقيل القبض يوجد معسمى الحبس، ولكن لايلزم ذلك الحبس الا بعد القبض، والمأخوذ في التعريسف المذكور للرهن انما هو نفس الحبس لالزوم فيصدق هذا التعريف علسسسى الرهن قبل لزومه ايضا .

ثانيا: انه غير جامع ايضا ـ من حيث انه يخرج عنه نوع من اســـواع المرهون به، وهو الاعيان المضمونة، لان قوله "كالدين" يدل بظاهــــره على ان الرهن لا يجوز الا بالدين ، لان الكاف في قوله "كالدين" للاستقصاء والحصر، فعلى هذا لا يجوز اخذ الرهن على الاعيان المضمونة بنفسهـــــا

كالمغصوب او بعبارة اخرى يخرج الرهن بها ولايعد رهنا ، وهذا مخالــــف لمذهب الحنفية .

واجيب على هذا الاعتراض من وجهين :

الوجه الاول: لانسلم ان الكاف في قوله "كالدين" للاستقصاء والحصر بل هي للتمثيل كما هو الظاهر فعلى هذا فهي لاتمنع من دخول الرهـــــن بالاعيان المضمونة بنفسها .

الوجه الثانى : على فرض تسليم ان الكاف للاستقصاء والحصر، فان هذا لا يمنع دخول الاعيان المضعونة بنفسها لانها دين مآلاً فهى من قبيل الدين حكماء ولفظ الدين يتناول الحكمى، وهذا بناء على ان الواجللللل الولاد دفع القيمة، ورد العين مخلص .

ثالثا : أن هذا التعريف غير مانع، لانه يسمح بدخول رهن المسلماع لان قوله "شيء" يشمل المعين والمشاع، مع أن المشاع لا يجوز رهنه عند الحنفية.

وا جيب بان المشاع يخرج بقيدين : الاول حبس، لان المشاع لا يمكن م حبسه عند الحنفية ، الثانى : يمكن استيفاؤه منه ، والمشاع لا يمكن استيفالا المتعادد الحديث عن شروطالمرهون . الحق منه . . كما سيأتى تفصيل ذلك عند الحديث عن شروطالمرهون .

ثانيا: تعريف الرهن عند المالكيــة

عرف المالكية الرهن بانه : "بذل من له البيع مايباع او غرراً ولو اشترط $\binom{\mathfrak{P}}{\mathfrak{p}}$ في العقد وثيقة بحق .

 ⁽١) انظر سعدى جلبى على الهداية للمرغيناني مع تكملة فتح القدير (١: ٥٠ ما ١٣٥٠)، نتائج الإفكار في كشف الرموز والاسرار لابن قودر وهو تكملة لكتاب فتح القدير للعلامة المحقق الكمال ابن الهمام (١٠٥:١٠٥).

 ⁽۲) الغرر:الخطر، وبيع الغرر المنهى عنه : هو ماكان له ظاهر يغــــر
المشترى وباطن مجهول . انظر : لسان الغرب لابن منظور(٥:٣٣٣ و ٣٢٣٣) ، مادة "غرر"، النهاية لابن الاثير(٣:٥٥٥) .

⁽٣) مختصر خلیل (ص۲۲۰) ۰

محترزات التعريف:

قوله: "بذل من له البيع" بذل: جنس يشمل بذل كل شخص لكـــل شيء على اى وجه ، وقوله " من له البيع" قيد اول احترز به عن رهن الصـــــي غير المعيز والمجنون ، كما احترز به عن بذل الصبى المعيز والسغيه والعبـــــد الذين لم يؤذن لهم من قبل وليهم .

قوله : "وثيقة" قيد ثالث احترز به عن البذل بغير قصد الوثيةك كالبذل بقصد البيع، أو الهبة، أو الصدقة، فأنه بذل بقصد تطييسك الاعيان، وكالاجارة والعارية، فأنه بذل بقصد تطيك المنافع.

شرح التعريف :

اى بذل واعطاء شخص له البيع وهو من فيه اهلية البيع لزوم الكلف الرشيد ، او صحة - كالصبى المعيز والسفيه والعبد فانه يصح منها البيع ويوقف على اجازة وليهم ، بخلاف المجنون والصبى غير المعيز فان ــــــه لا يصح رهنه ، ومـــــن لا يصح بيعه يصح رهنه ، ومــــن لا يصح بيعه لا يصح رهنه .

ويجب ان يكون المرهون شيئا متمولا : من عين ـ كالارض والحيوان ـ او غيرها كفلة دار او حانوت، وكل شيء طاهر منتفع به مقد ور على تسليمـــه معلوم غير منهى عنه ، فلا يجوز رهن الخمر والعيتة والدم والخنزير وسائــــــ النجاسات، وكذا الموقوف ويجوز رهن مالايباع لما فيه من غرر غير شديـــــد كالآبق والشارد اذا لم يفارق عقد البيع، وان فارته ففيه خلاف، والمشهـور جوازه ، لان المقصود من الرهن التوثق في الحقوق ـ وهي كل ديــــــن لازم من بيع او قرض، او آيل الى اللزوم كاخذ رهن من صانع او مستعير، علــي معنى انه لو عجز الراهن عن اداء ماطيه من الحق لبيع الرهن واستوفــــي المرتهن حقه منه ، ومن ثم جاز التوثق بما فيه غرر غير شديد ، لان للمالــــك المرتهن حقه منه ، ومن ثم جاز التوثق بما فيه غرر غير شديد ، لان للمالــــك

دفع ماله قرضا ، او بيعا لا جل بلا توثق فيه بشى و فجاز توثقه بما فيه غرر غـــير شديد ، لانه توثق فى الجملة ، وشى و فى الجملة خير من لاشى و ، فـــــان اشتد الغرر لم يجز الرهن .

ولو بذل المالك مايباع بغير قصد التوثق لم يكن ذلك من قبيل الرهـن كالبذل بقصد تمليك الاعيان مثل البيع والهبة والصدقة، او البذل بقصـــــد تمليك المنافع كالاجارة والعارية .

مناقشة التعريف:

وقد اعترض على هذا التعريف بما يلى :

اولا : ان هذا التعريف غير جامع لجميع افراد المعرف، لا نه يخسرج الرهن غير المقبوض، بدلالة ظاهر العبارة في قوله " بذل" والرهن غسسير (١) المقبوض ليس فيه بذل .

واجيب بان القبض عند المالكية ليس من حقيقة الرهن ولا شرطا فسح صحته ولالزومه بل ينعقد الرهن صحيحا لازما بمجرد الا يجاب والقسسول ثم يطلب من السراهن تسليم الرهن الى المرتهن ، فليس المراد البذل الحسى بل المعنوى ، وهو يحصل بمجرد الايجابوالقبول .

ونوقش هذا الجواب بان اطلاق البذل على الايجاب والقبول انمسا هو من قبيل المجاز اذ هو من قبيل اطلاق المسبب وارادة السبب، ولا قرينة على هذا المجاز.

واجيب : بان همنا قرينة على المجاز وهي قوله " وثيقة بحق" ، أذ المبذول لا يكون وثيقة الا بالا يجاب والقبول ، أذ البذل بدونها يحتمــــل الهبة أوالوديعة أوغيرهما ، فتعين أن يراد به البذل المعنوى وهمو العقــد

⁽١) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير(٣:٣١)، البهجة شرح التحفة . للتسولي(١٦١:١) .

(١) المفيد للتوثق .

ثانيا : أن هذا التعريف غير مانع من دخول الدين غير اللازم ، لان قوله " بحق" بشمل الدين اللازم وغير اللازم، والدين غير اللازم لا يجوز احــــذ المهن عليه ، كثمن المبيع زمن الخيار، ودين الكتابة ، لا حتمال فسخ البيـــــع وعجز المكاتب عن أدا ا نجوم الكتابة .

واجيب بان " الحق" وان كان ظاهره العموم الا أن المراد بـــــه الخصوص ـ وهو الدين اللازم ـ ولان هذه التعاريف ضوابط والقيود ملحوظـة فيها ، كما أنه مبنى على مذهب القدماء الذين يجوزون التعريف بالاعم ، لانه بميز الحقيقة بعض التعييز .

ثالثا : انه يشترط في المرهون ان يكون مما يمكن استيفاء الحق منه او من بعضه او من ثمنه عند حلول الحق وتعذر الوفاء، وليس في التعريسف مايدل طي ذلك .

وا جيب: بان التعريف شرح لماهية المعرف وبيان لحقيقته ، فلاتتناول ماكان خارجا عن هذه الحقيقة ، وامكان الاستيفاء المذكور شرط في المرهـــون وليس داخلا في ماهية الرهن ، فادخاله في تعريف الرهن خطأ .

ثالثًا: تعريف الرهن عند الشافعية

عرف الشافعية الرهن بانه : "جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها (٢) عند تعذر وفائه " .

⁽٢) مغنى المحتاج للشربيني (٢١:١٢١)، الاقناع في حل الفاظ ابــــى شجاع للشربيني (٢٣:٢)، نهاية المحتاج للرطني (٢٣:٤٢) ·

محترزات التعريف:

قوله : " جعل عين " جعل جنس يشمل جعل كل شيء من عين اومنفعـة او دين . وقوله " عين " قيد احترز به عن رهن المنافع والدين ابتدا .

قوله: "وشيقة" احترز به عما لايقابل حقا كالوديعة و العارية ونحوهما .
قوله: "بدين" احترز به عن العين ، اذ لايصح ان يكون العرهون بــه
عينا وان كانت مضمونة بنفسها كالمغصوب وبدل الخلع والموقوف، فلــــــــو
اوقف كتبا وشرط ان لايخرج كتاب الا برهن ، فان اراد الرهن الشرعــــــى
بحيث يستوفى من العرهون عند التلف لم يصح ، وان اراد مجرد الاستيئاق

قوله : " يستوفى منها " قيد احترز به عن الاشياء التي لا يصح بيعها كالمدبر وام الولد ، وعما يفسد قبل الحلول كالثلج .

شرح التعريف :

اى وضع الراهن او من يقوم مقامه عند المرتهن عينا من المال غير دين ابتداء ولا منفعة لتكون هذه العين وثيقة لدى المرتهن ليأمن على حقـــــه عند حلول دينه ، وتكون هذه الوثيقة بدين فى ذمة الراهن ، فلايصح اخــــذ الرهن على الاعيان ، كما تكون هذه الوثيقة محلا لاستيفاء المرتهن حقه منها عند تعذر وفاء الراهن للدين ، وهذه الوثيقة اعم من ان تكون بقد رالديــن او اكر منه أو اقل ، فلايلزم ان تكون على قد رالدين .

⁽١) ينظر : الشرقاوى على التحرير(٢:٢٢:٣١)، حاشية البجيرمى على منهج الطلاب (٢:٥٥-٣٥٧) .

⁽ ٢) ينظر : حاشية الشرقاوى على التحرير(٢ : ١٣٣ - ١٢٣) ، حاشيــــة البجيري على منهج الطلاب (٢ : ٢٥٧) .

الاعتراضات على هذا التعريف:

لم يسلم هذا التعريف من بعض الاعتراضات، فقد اعترض عليه بمايلى :

اولا : ان جعل العين وثيقة يحتمل العقد والاقباض، والمراد هنا خصوص العقد ، ولا قرينة تدل عليه فلا يصلح في التعريف .

واجيب: بان الجعل هنا خاص بالعقد بقرينة "وثيقة" اذ لا يقلب المن اقبض العين انه جعلها وثيقة الا اذا كان قد عقد عليها عقد الرهلين والا فكيف يتميز اقباض الرهن عن اقباض الهبة والوديعة ونحوهما، ويقال لمن عقد الرهن على عين انه قد جعلها وثيقة سواف اقبضها ام لا .

ثانيا: ان هذا التعريف غير جامع لجميع افراد المعرف، وذلــــك لخروج الرهن الحكمى ـ وهو صيرورة المال في الذمة محكوما برهنه في نحـــو الانفاق وفداء الجاني.

واجيب : بان المراد هنا جعل الشارع او العاقد فدخل الرهـــــن الحكمى فى التعريف، لانه من حكم الشارع، كما دخل الرهن الجعلــــــــــى الذى هو من جعل العاقد .

ثالثا : ان التعريف غير مانع من دخول ماليس من افراد الرهن فسى الرهن لانه يدخل الرهن بالدين غير اللازم لان "دين" منون منكر فهو مطلق والمطلق يتحقق باى فرد من افراده ، بينما الرهن بالدين غير اللازم لا يجوز كثمن المبيع زمن الخيار .

واجيب ؛ بانه وان كان ظاهره الاطلاق الا انه مراد تقيده بالديـــن (١) اللازم ، ولان هذه التعاريف ضوابط والقيود ملحوظة فيها .

رابعا: تعريف الرهن عند الحنابلة

عرف الحنابلة الرهن بانه:" المال الذي يجعل وثيقة بالدين يستوفى من ثمنه ان تعذر استيفاؤه من هو عليه".

⁽١) فتح الجواد بشرح الارشاد لابن حجر الهيثمي (١:١٤) ٠

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٢١٣٠)، المبدع لابن مفلح (٢١٣٠)٠

محترزات التعريف:

قوله : "المال . . "احترز به عن الدين والمنافع فانه لا يجوز رهنهما .
قوله : "وثيقة" احترز به عما لا يقصد به التوثق ، كالمال الذي يجعل امانة ، مثل الوديعة والعارية .

قوله : " بالدين " قيد احترز به عن رهن السلم، ودين الكتابة .

قوله : "يستوفى . . الخ" قيد احترز به عما لايمكن الاستيفاء منسسه اما لا نه لايصح بيعه ، كمام الولد والمدبر والمكاتب، واما لفساده قبسسل الحلول كالثلج .

شرح التعريف :

اى ان الرهن مال جعل وثيقة بدين غير سلم ولا دين كتابة حتى يمكن استيفاء الدين كله او بعضه من تلك العين ان كانت من جنس الدين ، اويمكن استيفاء الدين كله او بعضه من ثمن العين ان لم تكن من جنس الدين ،وفسى هذا اشارة الى انه لايشترط في المرهون ان يكون بقدر الدين المرهون به:

مناقشة التعريف:

لم يسلم هذا التعريف من مآخذ وجهت اليه فقد اعترض عليه بمايلى :
اولا : ان التعريف غير جامع لجميع افراد المعرف لخروج رهن الدين بقوله " المال" بينما يجوز رهن الدين ممن هو عليه عند الحنابلة ،

واجيب بان المذهب عند الحنابلة عدم جواز رهن الدين مطلقــــــا وهذا التعريف جارعلى الصحيح في المذهب .

ثانيا: ان هذا التعريف غير مانع من دخول غير الرهن فيه ، وذلك لانه يدخل فيه الرهن بالدين غير اللازم لعموم " الدين" بينما لا يجوز الرهن الا بالدين اللازم كثمن المبيع بعد انتها مدة الخيار ، اما الدين غير السلازم فلا يجوز الرهن به كثمن المبيع زمن الخيار ، ودين الكتابة لجواز ان يفسسخ

 ⁽١) ينظر: كشاف القناع للبهوتي (٣:٣٣٣)، شرح منتهي الارادات للبهوتي (٢٢٨:٢).

البيع او يعجز المكاتب نفسه .

واجيب : بان الدين وان كان ظاهره العموم ، الا ان العراد بـــه الخصوص ، ولان هذه التعاريف ضوابط والقيود ملحوظة فيها ، فعلى هـــذا يكون الاعتراض غير سليم ويكون التعريف مانعاً .

مقارنة بين تعسساريف الفقهاء

وبعد النظر في هذه التعاريف وشروحها ومحترزاتها والمناقشات الـتى وردت عليها يمكننا أن نخلص الى مايلى :

اولا : ان تعريفي الشافعية والحنابلة عبرا عن العرهون به بانــــه
" دين" لان اصحاب هذين المذهبين يرون ان العرهون به لايكون الادينـــا
فلايجوز ان يكون عينا ابتدائ، وهذا في الرهن الجعلى، اما الرهن الشرعى
ــ كما لو مات انسان وطليه دين فان تركته تصبح مرهونة بهذا الدين ســــوائ
كانت اعيانا او ديونا، بمعنى انه لايصح التصرف في شيء منها قبـــــــــــل
سداد الديون المتعلقة بها مهما كانت.

ثانيا : المالحنفية والمالكية فقد عبروا عن العرهون به بانه "حــــق" والحق اعم من ان يكون دينا اوعينا ، وكل من اصحاب هذين المذهبين يــرون جواز ان يكون العرهون به عينا على اختلاف بينهم في اية عين يجوز الرهــــن بها ، فالحنفية يشترطون ان تكون هذه العين مضمونة بنفسها مثل المغصوب في يد الغاصب، والمهر في يد الزوج ، وبدل الخلع في يد الزوجة ، فهــذه مضمونة بنفسها ، لانه يجب عند هلاكها المثل فيما كان له مثل او القيمــــة ان كان قيميا ، فهذه الاعيان يجوز ان يكون مرهونا بها سوا ، كانت حاضـــرة الم غائبة ، اما اذا كان المرهون به عينا مضمونة بغيرها ، كالمبيع في يــــــد البائع ـ اذ هو مضمون بغيره لان المبيع ضمون بالثمن ـ فهذه لا يجوز ان تكون مرهونا بها .

⁽۱) ينظر: الانصاف للمرداوى (م: ١٣٧) ، حاشية العقنع (١٠١:) ، حاشية العنقرى على الروض العربع (٢: ١٥٩) ، حاشية ابن قاسم علسى الروض العربع (م: ١٥) ،

⁽٢) ينظر: الشرقاوي على التحرير (٢:١٢) .

⁽٣) العناية للبابرتي مع تكلمة فتح القدير لابن قود ر(١٠:١٠) ٠

اما المالكية فيرون جواز ان يكون المرهون به عينا سواء كانت مضمونــــة ()
بنفسها ام بغيرها اذا كانت غائبة، ولا يجوز اذا كانت حاضره، ومن ثم جـــاء التعبير في التعريفين عن المرهون به بانه حق .

ثالثا : يرى الحنفية ان العرهون يجب ان يبقى محبوسا فى يـــــد المرتهن ، ولا يستطيع الراهن ان يسترده للانتفاع به الا باذن العرتهن ، ومن ثم جا فى تعريفهم مايوضح ذلك حيث قالوا : "حبس شى اللى " فعـــــرو اللحيس لانه هو موجب الرهن عندهم ، فاستدامة القبض شرط عندهم ، وهـــو شرط عند المالكية والحنابلة ايضا - الا انهم لم يتابعوا الحنفية فى تعريفهــم هذا وعبروا - كالشافعية الذين يرون ان استدامة القبض ليست شرطـــــا-

رابعا : يرى المالكية اتساع دائرة الرهن ، فكما يصح ان يكون المرهون عينا _ يصح عندهم ان يكون دينا ، كما انهم يجوزون الرهن مع الغرر اليسير.

اما الحنفية والشافعية والحنابلة فيمنعون ذلك، ومن ثم جا تعريف المالكية جامعا لهذين النوعين من الرهن _ وهما رهن الدين ورهن مابـــه غرر _ فقالوا : " رهن مايباع او غررا" فدخل بقولهم "مايباع" الدين لا نــــه يجوز بيعه عندهم، كما دخل مافيه غرر .

خامسا : ان تعريف المالكية قد صرح فيه بالراهن حيث قالوا : " مسن له البيح" بينما لم تذكر ذلك بقية التعاريف، مع ان المذاهب متفقة على هــــذا الشرط في الجملة، والسبب ان المالكية من عاد تهم ذكر الشروط في التعاريف لتكن ضابطة للماهية الصحيحة شرعا ، وغيرهم لا يلتزم بذلك ، لان الاسامـــــى الشرعية تطلق على الصحيح والفاسد .

سادسا : ان الحنابلة عرفوا الرهن بمعنى العرهون فقالوا : الرهب مال ، بينما بقية المذاهب عرفت الرهب بمعنى العقد ، والرهن شرعا يطلبق على كل من المرهون والعقد ويمكن استنباط تعريف للرهن _ بمعنى العقد _ من تعريف الحنابلة ، كما يمكن استنباط تعريفات للرهن _ بمعنى المرهون _ من تعريفات المذاهب الثلاثة .

⁽١) مواهب الجليل للحطاب شرح مختصر خليل (١٦:٥) ٠

التعريف المختبار

هذا وبعد استعراضنا لتعاريف الفقها و للرهن وما وردعليها مسسن مناقشات وبنا و على ما نختاره من آرا في بعض احكام الرهن معا هو موضع خلاف بين الفقها و ، فانا نختار تعريفا جامعا مانعا يشير الى تلك الاختيارات ويكن هو القاعدة التي نسير طبها ويتفق مع ترجيحاتنا اسوة بفقها فنسسسا حيث يورد ون في بداية كل باب او كتاب تعريفا لموضوع الباب او الكتاب وفسق مذهبهم .

فنقول :

الرهن : عقد من جائز التصرف يقتضى توثيق دين مالى لازم، او عسين مالية مضمون مالية مضمون مالية مضمون من هو عليه - او عين مالية مضمون منها ـ كله او بعضه ـ عند تعذر الوفاء .

شرح التعريف :

ان الرهن عقد من العقود الشرعية، ويشترط ان يكون هذا العقدد ما صادرا من شخص جائز التصرف، لزوما _ وهو المكلف الرشيد ، او صحصحه _ وهو المأذون له من وليه من سفيه او عبد او ضبى مميز، وهذا العقد يقتضى ان يجعل الراهن عينا مالية مضمونة ، او دينا ماليا لازما ممن هو عليه وثيقة لدى المرتهن بدين مالي لازم او عين مالية مضمونة ، يمكن استيفا المرهون به من المرهون ان كان من جنسه او من ثمنه كله او بعضه ان كان من غير جنسه اذا تعذر الوفا من هو عليه فلايشترط في المرهون به ان يكون بقدر المرهون ولا مساويا له ، بل يصح باقل او اكثر .

محترزات التعريف:

 منها قبل سداد الديون المتعلقة بها .

قولنا " من جائز التصرف" وهو من يصح بيعه ، لان من صح بيعــــه صح رهنه وهو قيد احترز به عن التصرف الذي يصدر من غير جائز التصرف فانه ليس برهن .

قولنا: "يقتضى التوثيق" قيد احترز به عن العقود التي لاتقتضييي التوثق كالبيع والا جارة والعارية ونحوها.

قولنا : " بدين مالى " قيد احترز به عن الارتهان بالحدود والقصاص واليمين ونحوها من الديون غير العالية .

قولنا:" لازم" قيد احترز به عن الدين غير اللازم، كدين المكاتبــــة وثمن الصبع زمن الخيار.

قولنا : " عين مالية" قيد احترز به عن الاعيان غير المتمولة كحبـــــة بر او خمر او خنزير ونحوها .

قولنا : " مضمونة "قيد احترز به عن الاعيان غيرالمضمونة ، كالود يعــــة والعارية وسائر الامانات .

قولنا :" بدين لازم من هو عليه" قيد احترز به عن الدين ممــــــن ليس عليه فانه لا يجوز رهنه .

قولنا : "يمكن استيفاؤه منها" قيد احترز به عن العيون التي لايمكن استيفا المرهون به منها اما لانه لايصح بيعها كالمدبر والمكاتب وام الولد واما لغسادها قبل حلول الاجل كالثلج .

والفصل للثافئ

فحكمالرهن

و فنيه مبحثان:

المجت الأول: في حكم الرهن من كيت أصل مشروعيته.

م الثانى: حكم الرهن في الحضر

المبحــــث الاول

في حكم الرهن من حيث اصل مشروعيته

الرهن من العقود المشروعة في الشريعة الاسلامية ، وقد دل علـــــى مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع والمعقول .

اولا : من الكتاب .

قوله _ تعالى _ : " وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهان مقبوضة ".

وجه الدلالة:

ان الله ـ عز وجل ـ امر فى الآية السابقة بكتابة الدين والاشهاد عليه فقال :" يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبــوه" ثم قال :" واستشهدوا شهيدين من رجالكم"، ثم قال : " وا ن كنتم علــــى سفر ولم تجدوا كاتبا فرهلن مقبوضةً . اى وان كان لكم عذر فى عدم الكتابة والاشهاد بان كنتم مسافرين فرهان مقبوضة . اى فالذى يستوثق به رهـــان مقبوضة ، او فالمشروع رهان مقبوضة ، او ان الرهان جمع رهن ، ورهن مصـدر جعل جزا والمرط مقرونا بالفا و فجرى مجرى الامر فكأنه قال : فارهنــــوا واقبضوا والامر به دليل على جوازه اذ لولم يكن جائزا لها جاء الامر به .

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٣

⁽٢) سورة البقرة : ٢٨٢

⁽٣) سورة البقرة : ٢٨٢

⁽٤) سورة البقرة : ٢٨٣

⁽ ه) سورة البقرة : ٢٨٣

والكتابة غير واجبة ، فكذلك بدلها الذي هو الرهن .

ثانيا : من السنة .

(۱) انظر: جامع البيان للطبرى (۱۳۹۳)، احكام القرآن للجسام (۲۳:۱)، الكشاف للزمخشرى (۲:۰۰۱)، الجامع لاحكسام القرآن للقرطبي (۲:۲۰۶-۲۰۰۱)، تفسير ابني السعود (۲:۲۰۱).

(٢) هو الامام محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفى مولاهم، ولد سنة المام وحمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفى مولاهم، ولد سنة المام وحمد بنا الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"، له مسسن المؤلفات: " التاريخ الكبير" و "الاوسط"، توفى سنة ٢٥٦ه.

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢:٤)، تذكرة الحفاظ لذهبي (٢:٥٥٥)، طبقات الحنابلة لابن ابي يعلى (١:٢٧١)، الوافي بالوفيات (٢:٢٠٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١:٢٠٦).

(٣) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى ، ولد بنيسابور سنة ٢٠٦هـ وتوفى سنة ٢٠٦هـ له من التصانيف " الاسما والكــــنى" و"العلل" وغيرهما .

أنظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (٢ : ٨٨٥) ، تاريخ بغدادللخطيب

· (1···: ٣)

(؟) هو سليمان بن الاشعت بن شداد الازدى ، ولد سنة ٢٠٢ه قـال ابن حبان : ابو داود احد ائمة الدنيا فقها وطما وحفظا ونسكا وورط واتقانا ، توفى سنة ٢٥٦ه، له من التصانيف : "المراسيل" و"الناسخ والمنسوخ" و"القدر" .

انظر: تَذَكَرَة الحفاظ للذهبي (٢: ٩٥٥)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٩: ٥)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٩: ٥) .

(ه) هو محمد بن عيسى بن سورة السلمى الترمذى، احد الائمة، كان ثقة حافظا ، ومن يقتدى بهم في علم الحديث، له من التصانيف: "العلسل" و"التواريخ"، ولد سنة ٩٠ ٩٠ مـ وتوفى بترمذ سنة ٩٧٩ مـ .

انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٩ : ٣٨٧) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (٣ : ٣٣٢) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٣ / ٦٧٨) . (۱) وابن ماجة والنسائي, واحمد ان النبي _ صلى الله عليه وسلم _ رهن درع___ه عند يهودى ، ولفظ البخاري عن عائشة _ رضى الله عنها _ قالت : " توفـــــى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودى في ثلاثين صاعــــا من شعير .

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢: ٣٦:)، البداية والنهاية لابين كثير (٩ : ٠ ٣ ه) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٩ : ٠ ٥) .

(٢) هو احمد بن شعيب بن على النسائي الحافظ احد الائمة المبرزيـــن والاعلام المشهورين ، كان افقه مشايخ مصر في عصره ، ولد سنـــــة ه ۲۲هـ وتوفي سنة ۳.۳هـ شـهيدا . انظر: البداية والنهاية لابن كثير(١٢٣:١١)، تذكرة الحفاظ

للذهبي (٢:٨٠٢)، العقد الثمين للفاسي (٣:٥١).

(٣) هي عائشة بنت ابي بكر ام المؤمنين ، افقه النساء على الاطلاق وافضل ازواج النبى صلى الله عليه وسلم الاخديجة ففيها خلاف مشهيرور ولدت بعد البعثة النبوية باربع سنين او خمس، وتوفيت سنة ٥٧هـ علـي الصحيح .

انظر: تقريب التهذيب لابن حجر (٢:٢٠) ، اسد الغابة لابـــن الاثير(٢ : ١٨٨) ، الاصابة (٤ : ٣ ٤ ٨) ، الاستيعاب لابن عبد الــبر

على هامش الاصابة (٢٥٦: ٥ م٣) .

(٤) صحيح البخاري (١٨٧:٣) ، (٤٩:٤) ، (١٩:٦) ، صحيح مسلم (۲ : ۲۲۲) ، حدیث رقم (۲ ، ۳) ، سنن ابی داود (۳ : ۲۹ ه – ۲۹۸) ، حدیث رقم (۲۲ ه ۳) ، سنن الترمذی (۳:۰۱ ه) حدیـــث رقم (١٢١٤) ، سنن ابن ماجة (٢:٥١٨) ، حديث رقم (٣٩٩) ، ، سنن النسائي (٢٨٨: ٧) ، مسند الامام احمد (٢ : ٧٥) . وهذا اليهودي هوابوالشحم من بني ظفر من الاوس، انظر : الام للامسام الشافعي (٣ : ٢٢) ، فتح الباري لابن حجر (٥ : ٠) . هذا وقد اختلف العلماء: هل افتك النبي _ صلى الله عليه وسلم _ درعه في حياته ، او افتك عنه بعد وفاته .

فذهب بعضهم الى أنه افتكه في خياته لما روى ابو هريرة ـ رضى اللـــه عنه _ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : "نفس المؤمن معلقة بدينـــه حتى يقضى عنه" صححه ابن حبان وغيره .

⁽١) هو ابو عبد الله: محمد بن يزيد الربعي القزويني ، قال الخليلــــ عنه : ثقة كبير متفق عليه ، محتج به ، ولد سنة ٩ . ٦هـ وتوفي سنــــــ . ATAT

وجه الدلالة:

ان النجى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فعله ، فدل على انه جائز ، اذ لو لــم يكن كذلك لما فعله .

(ب) مارواه الامام البخارى بسنده عن انسانه مشى الى النبى صلى اللـــه عليه وسلم بخبر شعير واهالة سنخة، ولقد رهن النبى صلى اللـــه عليه وسلم درعا له بالمدينة عند يهودى واخذ منه شعيرا لاهلــــه ولقد سمعته يقول : ما امسى عند آل محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ صاع بر، ولاصاع حب، وان عنده لتسع نسوة .

وجه الدلالة :

ان هذا الحديث دل على ان النبى صلى الله عليه وسلم قد رهــــن درعه عند يهودى بالمدينة وكان حاضرا غير مسافر، فثبت جواز الرهن فــــى الحضر بفعله عليه الصلاة والسلام لانه كان بالمدينة وهي موطنه .

وذ هب بعضهم الى انه افتك بعد وفاته ، وقيل افتكه ابو بكر وقيل على _ رضى الله عنبها .

والراجح انه افتك بعد وفاته لحديث عائشة الثابت فى الصحيحيين المتقدم فهو صريح فى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - توفيييين ودرعه مرهونة . اما حديث ابى هريرة فيحمل على من مات ولم يترك وفا" - كما قيال

الماوردى ، او على من عصى بالاستدانة . انظر : الحاوى للماوردى (٨٣: ٧) ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقــم ٨٢ فقة شافعي ، فتح البارى لابن حجر العسقلاني (ه ٢: ٥) .

⁽١) أنس بن مالك بن النضر الانصارى، الخزرجي، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، خدمه عشر سنين، صحابي مشهور، مات بالمدينــــة سنة اثنتين وقيل ثلاث وتسعين وقد جاوز المائة.

انظر: اسد الغابة (۱: ۱م ۱) ، تذكرة الحفاظر (۱: ۶۶) ، الاصابـة (۱: ۶۸) ، طبقات القراء لابن الجزري (۲: ۱۷۲) .

 ⁽ ۲) الاهالة : كل شئ من الادهان مما يُقتدُم به ، وقيل : هو ما اذيب من الالية والشحم، وقيل : الدسم الجامد.

والسنخة : المتغيرة الريح ، ويقال : زنخة ، بالزاء المعجمة . =

(ج) مارواه البخارى واللفظ له وابو د اود والترمذي وابن ماجة واحصد (ع) مارواه البخارى واللفظ له وابو د اود والترمذي وابن ماجة واحصد (لا الله عليه والد ارتطاعي عن ابي هريرة وضي الله عنه وقال : قلسال رسول الله عليه الله عليه وسلم : "الرهن يركب بنفقته اذا كان مرهونا ولين الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا ، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة .

وجه الدلالة:

ان النجى ـ صلّى الله عليه وسلم ـ بين الانتفاع بالمرهون وانه فى مقابـل النفقة ـ مما يدل على مشروعية الرهن .

- انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الاثير مادة اهل (٢ : ٨) ، ومادة سنخ (٢ : ٨) ، غريب الحديث لابن سلام الهـــــــروی (٣٤٦: ١) ، والحديث في صحيح البخاري باب في الرهن في الحضر (٣ : ١٨٦) ، وفتح الباري لابن حجر (٣ : ٣٠٠) ، (٥ : ١) ، عمدة القـــــاري للعيني (٩ : ٢٦٥٠) ، (٢٦٥٠) ،
 - (١) صحيح البخارى _ باب الرهن (١٨٧:٣) ٠
 - (٢) سنن آبي د اود _ کتاب البيوع والاجارات _ باب الرهن (٣ : ه ٩ ٧) حديث رقم(٧٨) .
- (٣) سنن الترمدى كتاب البيوع باب ما جاء في الانتفاع بالرهن (٣: ٢٥٥) حديث رقم (٥: ٢٠) .
- (ع) سنن أبن مُاجَة كتاب الرهن باب الرهن مركوب ومحلوب (٢: ٢ ٨١٦) ، حديث رقم (٠ ٤ ٢ ٢) .
 - (ه) مسند الامام احمد (٢: ٢٧٤) .
- (٦) السنن الكبرى للبيه في _ كتاب الرهن _ باب ما جاء في زياد ات الرهــن (٦) . (٣٨: ٦) .
- والبيه في هو ابو بكر احمد بن الحسين بن على بن الحسين ، ولد سنة ج ٣٨هـ وكتب الحديث وحفظه منذ صباه ، توفي سنة ٨ م جهـ .
- انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣:٣٢ ،) ، البداية والنهاية الابن كثير (٢ : ٤ و) ، النجوم الزاهرة لابن تغرى (ه:٧٧) .
- (٧) سنن الدارقطني (٣ : ٣) ، حديث رقم (١٣٢ ، ١٣٤) .
 والدارقطني هو ابو الحسين على بن عمر بن احمد الدارقطني البغدادي
- والدارقطني هو ابو الحسين على بن عمر بن احمد الدارقطني البغدادي ولد سنة ٢.٦هـ بدارقطن _ وهي محلة كبيرة ببغداد وكان اوحد عصره=

ثالثا: الاجماع.

رابعا : المعقبول .

ان الرمن عقد وثيقة في جانب الاستيفاء فيجوز كما تجوز الوثيقة فــــى جانب الوجوب ـ وهي الكفالة والحوالة ـ والجامع ان الحاجة في الوثيقـــــة ماسة في الجانبين ، فان المستدين قلما يجد من يدايته بلارهن ، والدائـــن يأمن بالرهن على ماله من الضياع بالجحود ، او اسراف المدين وتبذيره فـــى ماله ، او بمشاركته غيره من الغرماء له ، فكان في الرهن نفع للعاقدين كما في الكفالة والحوالة .

وبيان ذلك : ان للدين طرفين : طرف الوجوب ـ اى شغل الذمــة

في الفهم والحفظ والورع، وأماما في القراء والمحدثين، توفي سنــــة
 ٨٥ ٣هـ ٠

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣: ١ ٩ ٩) ، تاريخ بغداد للخطيب (٣: ١ ٢) ، اللباب (٤. ٨٣: ١) .

⁽۱) هو عبدالله بن احمد بن محمد ، موفق الدين ، ابو محمد ، الدهشقى صاحب التصانيف، ولد سنة ۱ ع هم، قال ابن النجار : كان الشيخ ... امام الحنابلة ، وكان ثقة حجة نبيلا ، من تصانيفه : "البرهان في علـــوم القرآن"، "المغنى في شرح مختصر الخرقي"، "التبيين في انســـــاب القرشيين"، توفى سنة . ۲ ه. .

انظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلى (٢ : ١٣٣٣) ، فوات الوفيات لشاكر الكتبى (٢ : ٨٥٠) ، ذيل الروضتين لابى شامـــة المقد سي (ص ٢ ٣٩) .

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤:٣٦٣)، وانظر: الهداية للموغينانــــى (٢:١٢٦)، الدر المختار للحصكني مع رد المحتار لابن عابديـــن (٢:٢٦)، مجمع الانهر لدامار افندي (٢:١٨)، منتائج الافكار لابن تودر (١:١٥٠)، النباية للعيني (١:٢٤٦)، تكلـــــة المجمع للمطيعي (١:١٨)، نهاية المحتاج للرملي (١:٢٤٦) غاية البيان شرح زيد بن رسلان للرملي (١٠٩٣)، تحفة الجيـــب شرح نظم غاية التقريب للغشيني (١٢٥)، نيل الاوطار للشوكانـــي شرح نظم غاية التقريب للغشيني (١٢٥)، نيل الاوطار للشوكانـــي

به _ وطرف الاستيفاء ، فالدين يجب في الذمة اولا _ ثم يستوفى من المسال بعد ذلك ، وقد جازت الوثيقة في جانب الوجوب بالكفالة والحوالة ، فتكرون جائزة في جانب الاستيفاء بالاولى لان الاستيفاء هو المقصود ، والوجروبية وسيلة اليه ، فلما شرعت الوثيقة في حق الوسيلة ، فمشروعيتها في حروبية المقصود اولى .

الحكمة من مشروعية الرهن :

فغى جانب الراهن يتيسر له سبل الحصول على مايحتاج اليه مسسن القروض والشراء دينا ، فليس كل انسان يجد من المال مايحقق به مايحتاج اليه فيه ، فيضطر حينئسذ ـ اليه في هذه الحياة ، في الوقت الذي يحتاج اليه فيه ، فيضطر حينئسذ ـ الى الاستدانة او بيع مالديه من عقار او شيء له ثمن يسد الحاجة ، لكسن هذا البيع قد يكون في غير صالحه ، لا نه بيع محتاج فيكون بما تيسر من ثمن او ان السلعة غير مرغوب فيها في هذا الوقت فيبيعها بثمن بخس، وفسي كل هذا ضرر، ومن ثم شرع الرهن ، ففيه تشجيع للمرتهن على ان يد فع مالــه دينا ، وارجاء او عد ول عن بيع العين التي يمتلكها الراهن المبيع الذي تقدم وفي كل هذا مصلحة للراهن .

⁽۱) الهداية للمرغيناني (۲۲۱:)، تبيين الحقائق للزيلعي (۲۲:۲- ۳۲)، العناية للبابرتي مع تكملة فتح القدير لابن قود (۱۰:۱۳۰- ۱۳۵:)، البناية شرح الهداية للعيني (۲:۷:۲).

وفى جانب المرتهن ، فان الرهن يدخل فى نفسه الطمأنينة على المراه ، فالانسان قد يكون يحب الخير ومساعدة الناس، الا انه لا يجد تجاوبا من المدين وسدادا ، او سدادا فى الاجل المضروب مما يدفعه الى قبيض يده و الامتناع عن مداينة الناس او قرضهم ، لان المال محبب للناس، والنفوس مجبولة على الميل اليه والحفاظ عليه ، فقد قال تعالى : "زين للناس حسب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والغضة والخيال المسومة والانعام والحرث ()

⁽١) سورة آل عمران : ١٤

المبحث الثاني

حكم الرهين في الحضير

ورد جواز الرهن في القرآن الكريم مقرونا بشرطين : السفر، وعـــدم وجود الكاتب فقد قال الله ـ تعالى ـ : " وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبـــا فرهان مقبوضة (1)

فهل هذان الشرطان مراد بهما الاحتراز والتقييد ؟ فاذا قلنيا نعم فانه حينئذ يثبت الحكم عند وجود الشرطين ، ويلزم نقيض الحكم عند يعدمهما او احدهما . فيجوز الرهن عند وجود السغر وانعدام الكاتبوز فنيوز عدم السغر ووجود الكاتب او عند عدم احدهما ، فلا يجوز في الحضر مطلقا _ سوا وجد الكاتب ام لم يوجد _ ولا يجوز مع وجود الكاتب مسوا كان في السغر ام في الحضر .

اما اذا قلنا ان هذين الشرطين ليسا للاحتراز والتقييد ، بل جـــاءا بناء على الغالب من حياة الناس وهو انهم يحتاجون الى الرهن او الكتابــــة في السفر حيث لاشهود غالبا . . . فان الآية حينقذ تدل على جواز الرهـــن مطلقا ، اى في كل محل يتم فيه الاستيثاق ، ويتمكن معه المرتهن من استيفاء دينه من العين المرهونة .

والآية مجردة تحتمل الحالين، ومن ثم فقد اختلف العلما، في ذليك فذهب بعضهم الى ان الشرطين للاحتراز والتقييد فاجازوا الرهن حييت تحقق الشرطان _ السفر وعدم وجود الكاتب _ ومنعوه حيث انعدما او انعيدم احدهما _ على خلاف بينهم .

وذهب الجمهور الى ان الشرطين ليسا للاحتراز وانما جا البيـــان الغالب من احوال الناس ومن ثم إجازوا الرهن مطلقاً.

وفيما يلى تفصيل ذلك :

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٣

المذهب الثانى : يجوز الرهن فى السفر خاصة ، سوا وجد كاتب ام لم يوجد ، ولا يجوز فى الحضر مطلقا . والى هذا ذهب مجاهد ، فقـــــد روى الطبرى بسنده عن مجاهد : " وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبــــا" يقول : مدادا ، فعند ذلك تكون الرهون المقبوضة : " فرهان مقبوضة" قــال لا يكون الرهن الا فى السفر .

المذهب الثالث : يجوز الرهن بشرطين : ان يكون في السفون وان لايكون هناك كاتب، فان فقد هذان الشرطان او احدهما لم يجمسون الرهن ، فلا يجوز في الحضر مطلقا اى سواء وجد كاتب ام لم يوجد ، ولا يجوز

⁽١) البناية للعينى (٩: ٢٤٦)، حاشية ابن عابدين على الدر المختار (٢: ٢٧٧) ·

⁽ ٢) أحكام القرآن لابن العربي (٣٧٨:) ، الجامع لاحكام القـــــرآن للقرطبي (٣ : ٢ ٠ ٤ - ٢٠٠) .

⁽٣) المهذب للشيرازي (١:٣٠٤)، تكلة المجموع للمطيعي (١٩٠:١٢)٠

⁽ع) المغنى لابن قدامة (ع:٣٦٣)، كشاف القناع للبهوتى (٣:٣٦)، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢:٢٩)،

ه) المغنى لابن قدامة (ع:٣٦٢) .

⁽٦) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابو جعفر الطبرى، ولد سنسة و ٢٦هـ تقال الخطيب: كان احد الائمة، يحكم بقوله، ويرجع السي رأيه لمعرفته وفضله، جمع من العلوم مالم يشاركه فيه احد من اهسل عصره، وكان حافظا لكتاب الله، بصيرا بالمعانى، من تصانيفسسه "تاريخ الامم والطوك"، توفى سنة . ٣١هـ .

انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادى (۲:۲۲) ، معرفــــة القراء الكبار للذهبي (۲:۲۲) ، تهذيب الاسماء واللغات للنــووى (۲)) ، الوفيات للصغدى (۲۸:۲) ، طبقــــــات الحفاظ للسيوطي (۵ (۳۰۷) ، طبقــــــات الحفاظ للسيوطي (۵ (۳۰۷) .

 ⁽γ) جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى (٣:٩:١) .

في السفر مع وجود الكاتب ، والى هذا ذهب الضحاك (١) وداود (٢) ويعفى الظاهرية (٣) .

المذهب الرابع: لا يجوز اشتراط الرهن الا في الدين المؤجــــل في السفر عندعدم الكاتب ويجوز في الحضر على ان لا يشترط في العقـــــد والى هذا ذهب ابن حزم (؟) حيث قال: "لا يجوز اشتراط الرهن الا فــي البيع الى اجل صمى في السفر، او في السام الى اجل صمى في السفر، او في السفر خاصة ، مع عدم الكاتب فــــــــى خاصة او في القرض الى اجل صمى في السفر خاصة ، مع عدم الكاتب فــــــــى الوجهين كما يجوز الرهن في الحضر على ان لا يشترط في العقد لأنه تطوع من الراهن حينشذ والتطوع بما لم ينه عنه حسن (٥).

وبعد هذا العرض يمكننا أن نصنف هذه المذاهب الى قريقين : الاول يقول : بجواز الرهن مطلقا .

⁽۱) الضحاك بن مزاحم الهلالى ،ابو محمد ، وقيل ابو القاسم ، صاحب التفسير ،حدث عن ابن عباس ، وابى سعيد الخدرى ، وغيرهما ، وشقته احمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهما . توفي سنة اثنتين ومائة وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٢٠.١، ١ التاريخ الكبير ٢/٣٣٣ ميزان الاعتدال ٢/ ٨٥٥ م.

⁽٢) هود اود بن على بن خلف ، الأصبهائي ، ثقيه مجتبد ، محدث، حافظ كان اكثر الناس تفسيلا للامام الشافعي ، وقد نفى القياس فى الاحكام الشرعية ، وتسك بطواهر النصوص ، ومن تصانيفه كتابان فى فضائل الشافعي ، ولد بالكوفة سنة ٢.٢ه على خلاف فى ذلك ، وتوفيا

⁽٣) جامع البيان عمن تأويل القرآن للطبرى (٣: ١٣٩) .

⁽ه) المحلى لابن حزم (٨:٠٨) ، مراتب الاجماع لابن حزم (ص ٩٦)

الثانى يقول: بجوازه فى السفر عند عدم الكاتب، واجازه ابــــــن حزم فى الحضر عطى ان لايشترط فى العقد .

وفيما يلى ادلة الفريقين ، ووجه تجويز ابن حزم للرهن في الحضر .

لادلــة

ادلة الغريق الاول القائل بالجواز مطلقا:

استدل هذا الفريق لما ذهب اليه بما يلى :

الدليل الاول: قوله ـ تعالى ـ :" وان كنتم على سفر ولم تجــــدوا كاتبا فرهلن مقبوضة، فان امن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن امانته".

ووجه الدلالة من الآية : ما ذكره القرطي حيث قال : "لما ذكر اللسه - تعالى - الندب الى الاشهاد والكتب لمصلحة حفظ الاموال والا ديــــان عقب ذلك بذكر حال الاعذار المانعة من الكتب، وجعل لها الرهن ، ونص من احوال العذر على السغر الذى هو غالب الاعذار ، لاسيما في ذلك الوقــــت لكثرة الغزو، ويد خل في ذلك بالمعنى كل عذر، فرب وقت يتعذر فيــــه الكاتب في الحضر ، الأوقات اشغال الناس وبالليل ، وايضا فالخوف على خـرا ب ذمة الغريم عذر يوجب طلب الرهن .

(۲) (۶) (۲) الدليل الثاني : مارواه البخاري ومسلم وابو د اود والترمـــــد ي

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٣

انظر: طبقات المفسرين للسيوطى (ص٩٠٥)، الديباج المذهب لابن فرحون (٣٠٨:).

⁽٣) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي (٣: ٧- ٤- ٧) .

⁽٤) صحيح البخاری (٣:١٨٧) ، (٤:٤) ، (١٩:٦) .

⁽ه) صحيح مسلم (٣:١٣٦٦)، حديث رقم (١٦٠٣).

⁽٦) سنن آبي داود (٣:٥٩٧) ، حديث رقم (٣٥٢) .

⁽٧) سنن الترمذي (٣:٠١٥) ، حديث رقم (١٢١٤) ٠

(۱) وابن ماجة والنسائى واحمد ان النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ رهن درمــــه عند يهودى فى المدينة .

ووجه الدلالة: ان الحديث يدل على ان الرهن يجوز فى الحضـــر لان النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فعله كما يدل على ان الشرطين الوارديــن فى الآية ـ وهما السفر وعدم الكاتب ـ غير مراد بهما التقييد .

الدليل الثالث: القياس على الضمان بجامع ان كلا منهما عقد توسيق والضمان يجوز في الحضر والسفر فيجوز الرهن فيها ايضاً.

ادلة الفريق الثانى:

استدل الفريق الثاني لما ذهب اليه بما يلي :

الدليل الاول : قوله - تعالى - :" وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا (ه) فرهلن مقبوضة .

ووجه الدلالة : ان جواز الرهن ورد مشروطا بشرطين هما السفر وعدم وجود الكاتب فيجوز حيث يوجد الشرطان ، ولا يجوز حيث ينعد مــــــان او احد هما .

ويناقش هذا الاستدلال: بان ذكر هذين الشرطين جا البيسسان الحالة التي يغلب فيها عدم الاستطاعة من التوثق بالكتابة، فيلحق بها كل حالة مثلها، ومن تلك الاحوال خوف الدائن من خراب ذمة المدين، وان كان في الحسضر مع وجود الكاتب، وهذه الحالة ملازمة لكل مداينة، فليس المرادبه

⁽١) سنن ابن ماجة (٢:٥١٨)، حديث رقم (٢٤٣٩).

⁽٢) سنن النسائی (٢،٨:٢) .

⁽٣) مسند الامام احمد (٢:٧٥٤) .

⁽٤) المغنى لابن قدامة(٢:٢٦) .

⁽ه) سورة البقرة : ٢٨٣

⁽٦) المحلى لابن حزم (٨:٨٤) .

الشرط حقيقة بل ذكر ما يعتاده الناس من انهم يميلون في الغالب الى الرهن عند تعذر التوثق بالكتابة او الشهود ، والغالب أن ذلك يكون في السفر .

ومما يدل على أن هذين الشرطين غير مراد بهما الاحتراز وانـــه لامفهوم لها ماتقدم من أن النبي _ صلى الله عليه وسلم _ رهن درعه ، وقد كان ذلك في المدينة، وأن الناس قد توارثوا جواز الرهن في الحضر من زمــــن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ الى يومنا هذا".

فذكر السفر وعدم وجود الكاتب خرج مخرج الغالب، كما في قولـــــــــ - تعالى - "وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن" فان هذا القيد _ قيد كونهن في الحجور _ لا مفهوم له ، فالربيبة يحرم نكاحه____ا (٣) . سواء كانت في بيت زوج امها ام تربت في حجر غيره .

ووجه حصر ابن حزم جواز الرهن في عقد المداينة الذي هو عقد بيع اوسلم او قرض أن المداينة لاتكون الا في هذه العقود الثلاثة .

ويناقش بان هذا الحصر ممنوع اذ ان الدين كما يوجد بسبب هـــده العقود ، فأنه يوجد أيضا بأسباب أخرى ، مثل النكاح والخلع، وورود الآيـــة في السلم _ حيث كان اهل المدينة يسالمون فنزلت هذه الآ ___________ لا يخصصها اذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وعلى هذا فيك ون معنى الآية : " اذا تداينتم" اى اذا ثبت دين باى سبب كان .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢٠٢١) ، فتح الباري لابن حجر (م٠:٠١) ، عمدة القارى للعيني (١٠:٤٣٩) .

⁽۲) سورة النساء : ۲۳ کې د (۲) سورة النساء : ۲۳ کې د (۲) به احکــــام (۳) جامع البيان کې تأويل القرآن للطبري (۲۱:۶–۳۲۳) ، احکــــام (۳) القرآن لابن العربي (٣٧٨:١) .

⁽٤) المحلى لابن حزم (١٠٠٤) .

⁽ه) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي (٣٧٧: ٣) ، حيث قال :" قال ابسن عباس : هذه الآية نزلت في السلم خاصة معناه أن سلم أهل المدينة كان سبب الآية ، ثم هي تتناول جميع المداينات اجماعا" .

ووجه اشتراطه ان يكون الدين مؤجلا ـ توله تعالى $_{\cdot}$ " اذا تداينتم $_{\cdot}^{(1)}$ بدين الى اجل مسمى $_{\cdot}$. . . " حيث اشترط ان يكون الدين مؤجلا .

ويناقش بان هذا الاشتراط لاينفى ان يكون الرهن مشروعا فى الدين الحال ، لان الرهن قد شرع للتوثق والحاجة اليه فى الدين المؤجل اظهر منها فى الدين الحال ، لكن الحاجة فيه موجودة لاحتمال هلاك المدينين او فراره ، او هلاك ماله قبل ادا الدين .

ووجه تجویز ابن حزم الرهن فی الحضر علی ان لایکون مشروطا فــــی العقد : ماتقدم من ان النبی ـ صلی الله علیه وسلم ـ رهن درعه عند یهودی والحدیث لیس فیه اشتراط الرهن فیکون تطوعاً .

الترجيسح :

وبعد هذا العرض يتبين لنا رجحان مذهب الجمهور القائل بجــوا ز الرهن مطلقا لقوة ادلتهم وسلامتها ، وضعف ادلة المخالفين . والله اعلم .

⁽١) المحلى لابن حزم (١٠٠٤) .

⁽٢) المحلى لابن حزم (٨١:٨) .

والفصل للثالث

أركان الرهن

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الركن.

م الثانى: مذاهب العلماء في أركان الرهن.

المبحث الأول

تعريب في الركبين

وفيه تعريف الركن لغة واصطلاحا .

اولا: تعريف الركن لغة .

قال الفيروز آبادى : " الركن _ بالضم _ الجانب الاقوى ، وما يقوى بــه من طك او جند وفيره ، والعزة والمنعة .

(۲) ويقول الجوهري: "ركن الشيء جانبه الاقوى، وهو يأوى الى ركــن شديد، اى عزة ومنعة".

وفى لسان العرب لابن منظور مثل هذا وزاد :" وركن الانسان قوتــه وشدته، وركن الرجل : قومه وعدده ومادته، والركن : الامر العظیم وفلان ركن من اركان قومه : اى شریف من اشرافهم . . . واركان كل شــــــــى وانبه التى یستند علیها ویقوم بها . . . وقوله ـ تعالى ـ : " فتولى بركنــه" اى تولى بجنده، بدلیل قوله ـ تعالى ـ یعد ذلك : " فاخذنـاه وجنــوده فنبذناهم فى الیم وهو طبح اى اخذناه وركنه الذى تولى به . .

وهذه المعانى التى ذكرت للركن _ وان اختلفت _ تجتمع على معـــنى واحد هو القوة والاهمية، ومن ثم قال ابن فارس: "الراء والكاف والنــــون

⁽١) القاموس المحيط للفيروز آبادي ، مادة " ركن " (٢٢٩:٤) .

⁽۲) هو اسماعیل بن حماد الجوهری، قال یاقوت: کان من اعاجیب الزمان ذکا و فطنة وطلما، توفی سنة ۹۳ هد وقیل فی حدود الاربعمائة. انظر: بغیة الوعاة للسیوطی (۲:۲۶۶)، نزهة الالبا عبد الرحمن الانباری (ص۱۲۶)، معجم الادبا لیاقوت الحموی (۲:۹۲۶).

⁽٣) الصحاح للجوهري ، مادة " ركن " (٥:٢١٢٦) .

⁽٤) سورة الذاريات : ٣٩

⁽ه) سورة الذاريات : ٠ ٤

⁽٦) لسان العرب لابن منظور، مادة "ركن" (٢) ١٧٢١) .

اصل واحد يدل على القوة" .

وجمع الركن: اركان، وركن بضم الراء والكاف.

ثانيا : تعريف الركن في الاصطلاح .

تقدم فى تعريف الركن لغة : انه يدل على القوة و الشرف والاهميسة وهو فى الاصطلاح لا يبعد عن هذا المعنى ، وفيما يلى بعض تعريفسسات العلماء للركن :

وقال البخارى :" وفى عرف الفقها ؛ وكن الشي ؛ مالا وجود لذلك الشي ، الا (٦) الشي ، الا به " .

ومعنى ذلك ان الركن : مابه قوام الشيّ : اى وجوده ، وهو جزّ منه اى ان ذلك الشيّ لا يوجد الا بتحققه ووجوده ، وذلك مثل الايجاب والقبول في النكاح فانه لا يوجد النكاح شرعا الا بهما ، ومثل الركوع في الصلاة فانسه لا وجود لها شرعا الا به .

⁽١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة " ركن" (٢:٠٠) .

⁽٢) لسان العرب لابن منظور، مادة "ركن" (٢) ١٧٢١:) .

⁽٣) هو محمد بن حمزة بن محمد الرومى الفنارى، كان عالما مشاركا فــــى العلوم النقلية والعقلية، قال ابن حجر: كان عارفا بالعربيةوالمعانى والقراءات كثير المشاركة فى الفنون، ولد سنة ١٥٧ه، ومن تصانيفــه "فصول البداعم فى اصول الشرائع"، "شرح ايساغوجى فى المنطــــق" توفى سنة ١٨٣هـ.

انظر: بغية الوعاة للسيوطى (٩ : ٢) ، الشقائق النعمانية لط_اش كبرى زاده (١ : ٨٤) ، البدر الطالع للشوكاني (٢ : ٢ ٢ ٢) .

^(؟) فصول البداع للفنارى (٢٣٩:١) . (ه) هوعبد العزيز بن احمد بن محمد البخارى ، فقيه اصولى ، من تصانيف ه "التحقيق في شرح المنتخب في اصول المذهب للاخسيكي"، توفيي سنة ٣٠٠ه.

انظر: الجواهر العضيئة للقرشي (٢: ٢٨ ٤) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كمالة (ه: ٢٠٤٢) .

⁽٦) كشف الاسرار للبخاري (٣) ١٠٦٤) .

اعتراض الفنارى على التعريف:

ولم يرتضى الفنارى قولهم فى تعريف الركن " مايقوم به" ذاهبا الـــــى ان ذلك يصدق على محل الشي فيكون التعريف غير مانع، ومن ثم اختار هــو "مايتقوم" بدل " يقوم ().

ونحن اذا رجعنا الى كتب اللغة نجد انهم يقولون : قام بالامر يقوم قياما فهو قوام وقائم ، وهذا قوامه ـ بالكسر ـ اى عماده الذى يقوم به وينتظم . قال الغيومى : " ومنه قوله ـ تعالى ـ : " التي جعل الله لكم قيام $\binom{7}{2}$ والقوام ـ بالكسر ـ ما يقيم الانسان من القوت .

(٥) . وفي لسان العرب: "يقال هذا قوام الامر وملاكه الذي يقوم به".

وقال الزمخشرى في تفسير قوله _ تعالى : :" ولا تؤتوا السفها والم التي جعل الله لكم قياماً "!" اى تقومون بها وتنتعشون ، ولوضيعتموها الضعتم فكأنها في انفسها قيامكم وانتعاشك".

⁽١) فصول البدائع للفناري (٢٣٩:١) .

 ⁽٢) هو احمد بن محمد بن على الغيومى ، نشأ بالغيوم ، ومهر بالعربيـــة والفقه ، توفى بعد سنة . ٧٧هـ .

أنظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني (٣٣٤:١) ، بغية الوعاة للسيوطي (٣٨٩:١) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كمالة (٣٣٢:٢) .

 ⁽٣) سورة النساء : ٥
 (٤) المصباح المنير للفيومي ، مادة "قوم" (٢:٥١١) .

⁽ ه) لسان العرب لا بن منظور ، مادة " قوم" (ه : ٣٧٨٣) .

⁽٦) هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمى، الامام الذبير فى التفسيسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان، وكان امام عصره غير مدافع تشد اليه الرحال فى فنونه، وكان فيه اعتزال . ولد سنة ٦٧؟هـ وتوفى سنسسة ٣٨٥ه.

وفيات الاعيان لابن خلكان (ه : ١٦٨) ، المنتظم لابن الجـــــوزى (١٦٢:١٠)

⁽٧) سورة النساء: ه

⁽ ٨) الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشرى (١ : ٠ ٠ ٥) .

ومثله في تفسير البيضاوي .

وقال ابن منظور في معنى الآية : "تقيمكم فتقومون بها . . . " وقـــال (٢) الفراء : التي جعل الله لكم قياما يعنى التي بها تقومون قياما وقواما " .

واما قوم _ بفتح القاف وتشديد الواو _ فقالوا فيها : قوم السلعـــــة (3) قدرها ، وقومته تقويما فتقوم : بمعنى عدلته فتعدل ، وقومت المتاع : جعلـــت له قيمة معلومه .

وبهذا يتبين لنا صحة قول من قال: "يقوم به" وان اعتراض الفنارى غير وارد بل ان علما * اللغة لم يذكروا ان من معانى "يتقوم" التي اختارها الفنارى بديلا لـ "يقوم" _ الوجود .

⁽۱) انظر تفسیره: انوار التنزیل (۲۰:۱) . والبیضاوی هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علی ، کان اماما ، مسبرزا نظارا ، صالحا ، متعبدا ، زاهدا ، توفی سنة ۹٫۱ هـ علی خلاف .

انظر: طبقات الشافعية للاسنسوى (٢٨٣: ١) ، البداية والنهايسة لا ين كثير (٢٠٩: ٣٠٩) .

⁽٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الاسلمي الديلمي الكوفي، ولد بالكوفية . سنة ٤٤ إه وكان ابرع الكوفيين واعلمهم باللغة والنحو والادب، توفي

انظر : وفيات الاعيان لابن خلكان (١٨١: ٢) ، الانساب للسمعاني (١٨١: ٣٠) .

⁽٣) لسان العرب لابن منظور، مادة "قوم" (٥: ٣٧٨٣) ٠

⁽٤) لسان العرب لابن منظور، مادة "قوم" (٥: ٣٧٨٣) ٠

⁽٥) المصباح المنير للفيومي ، مادة "قوم" (١١٥:٢) ٠

المبحث الثاني

مذاهب العلماء في اركان الرهن

للعلماء في اركان الرهن ثلاثة مذاهب :

المذهب الاول:

ان ركن الرهن هو الايجاب و القبول . والى هذا ذهب جمهور الحنفية فغى بدائع الصنائع :" اما ركن الرهن فهو الايجاب والقبول ، وهو ان يقـــول الراهن : رهنتك هذا الشيء بمالك على من دين ، . . . ويقول المرتهـــن ارتهنت او قبلت !

وفى رد المحتار :" . . . فالقبول ركن كالايجاب و اليه مال اكتـــــر (٢) " . المشايخ " .

المذهب الثانى:

ان اركان الرهن خصمة : الراهن والمرتهن ، والمرهون والمرهون بــــه والصيغة ، والى هذا ذهب المالكية والشافعية والحنابلة .

ففى الشرح الصغير: "وركنه . . . عاقد _ من راهن ومرتهن ، ومرهــون (٣) ومرهون به ، وصيغة كالبيع .

وفي مغنى المحتاج :" واركان الرهن اربعة : صيغة، وعاقد ، ومرهـــون (\$) ومرهون به والمراد بالعاقد الراهن والمرتهن .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٥١٣) .

⁽٢) رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار للحصكفي (٢١٤١) .

⁽٣) الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوى (٢:٨٠١- ١٠٩)، وانظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن ابي زيد القيرواني (٢:١٣١- ٣٣٢)، حاشية العدوى على كفاية الطالب الرباني للشاذلي (٢:٥١٥- ٢١٦)،

^(؟) مغنى المحتاج للشربيني (٢ : ١٢١) ، وانظر : فتح العزيز للرافعـــــى شرح الوجيز للغزالي (٠١٠ - ٣) .

وفى حاشية ابن قاسم طى الروض المربع:" واركانه اربعة: الصيغـــة والمرهون، والمرهون به، والمتعاقد ان".

المذهب الثالث:

ان ركن الرهن هو الايجاب فقط، والى هذا ذهب بعض الحنفيـــــة ومنهم خواهر زاده، وعلى هذا القول اقتصر المرغيناني في الهداية حيـــــــث قال :" قالوا : الركن : الايجاب بمجرده"، وبين البابرتي في العنايـــــــة ان الذي قال بذلك هو شيخ الاسلام خواهــــر زاده .

وفى رد المحتار: "وذهب بعضهم الى انه _ يعنى القبول _ ش__رط صيرورة الايجاب علق ...

⁽١) حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥:٢٥) .

⁽٢) هو محمد بن الحسين بن محمد البخارى ، كان اماما فاضلا له طريقــة حسنة مفيدة ، وكان من عظما ما ماورا النهر، ومن تصانيفه : المبسوط فى خمسة عشر مجلدا ، توفى سنة ٣٣ هــ وفى معجم المؤلفين انـــــه توفى سنة ٣٣ هــ والله اعلم بالصواب. انظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٩: ٣٠٥) ، الفوائد البهيــة للكنوى (ص ١٦٣) .

⁽٣) هو على بن ابى بكر بن عبد الجليل ، اقر له اهل عصره بالفضل والتقدم ومن تصانيفه ايضا :" شرح الجامع الكبير للشيبانى" ، توفى سنة ٢٥هـ. انظر: الجواهر المضيئة للقرشى (٢٢٧:٢) ، الفوائد البهية للكنوى (ص ١٤١) .

⁽٤) الهداية للمرغيناني (١٢٦:٤) ٠

⁽ه) هو محمد بن محمد بن محمود بن احمد ، البابرتى ، الرومى ، الحنفى (اكمل الدين) ، ولد سنة بضع عشرة وسبعمائة ، وكان فقيها ، اصوليا مفسرا ، محدثا ، فرضيا ، ومن تصانيفه : العناية فى شرح الهدايات فى فروع الفقه الحنفى ، والسراجية فى الغرائض، وفيرهما ، توفيات بمصر فى تسعة عشر من رمضان سنة سبعمائة وست وثمانين . النجوم الزاهرة لابن حجر (م: ١٨٠) ، النجوم الزاهرة

انظر ترجمته فى : الدرر الكامنة لابن حجر(ه :۱۸) ، النجوم الزاهـرة (٣٠٢:١١) ، بغية الوعاة للسيوطى(٢:٣٩) ، الاعلام للزركلــــى (٣٣:٢) ، معجم المؤلفين (٢١:١٩) .

⁽٦) العناية للبابرتي شرح الهداية مع تكملة فتح القدير لابن قودر(١٣٦:١٠).

⁽ ٧) رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار للحصكفي (٢ : ٨٧٤) .

رد المذاهب الثلاثة الى مسذهبين:

ويمكننا أن نرد هذه المذاهب الثلاثة الى مذهبين :

الاول: يذهب الى ان العاقد والمعقود عليه ركنان في الرهن اضافة الى الصيغة .

الثانى: يذهب الى ان العاقد والمعقود عليه ليسا ركنين فـــــــى الرهن ، وان ركن الرهن هو الايجاب والقبول .

منشأ الخلاف:

ومنشأ هذا الخلاف قائم على خلاف بين العلما فيما يعد ركنا فيسى الشيء ، ماهو . ولبيان ذلك اقول : ان للاشياء وجودين : وجودا في الذهناى نتصورفي اذهاننا ، ووجودا في الخارج ، فمثلا : الصلاة لهـــــا وجود في الذهن يمكن ان نتصوره _ وهي تلك الافعال المعروفة _ ولهـــا وجود في الخارج قائمة في مصل ، وكذلك البيع لمه وجود في الذهن ، وهـــو ذلك الغعل _ المبادلة المعروفة _ ووجود في الخارج عندما يتبادل اثنــان السلعة والثمن .

وهذا الوجود في الذهن يسمى "حقيقة". و "ماهية" ،

ومعلوم ان المصلى لا يدخل فى حقيقة الصلاة، كما ان البائع لا يدخل فى حقيقة البيع فكل و احد منهما عمل ، الا ان تعقل الصلاة يستلزم مصليا وتعقل البيع يستلزم بائعا ومشتريا ، وبالا ولى وجود هما الخارجى يستلاما ومشتريا .

فهل ركن الشيء : ماكان داخلا في حقيقته فقط، او يعد منه مالابد لذلك الشيء منه، سواء كان داخلا في حقيقته او غير داخل لكن الماهيـــــة لانتعقل بدونه ؟

فمن ذهب الى أن ركن الشيء ماكان داخلا في حقيقته ، لم يعسد العاقدين والمعقود عليه ركنا في العقد .

ومنهم من ذهب الى ان مالابد منه للشيء يعستبر ركنا، سواء كسان داخلا في حقيقة ذلك الشيء، ام انه غير داخل لكن ذلك الشيء لا يتعقسل

بدونه ،عد العاقدين والمعقود عليه ركنا في العقود .

وهم مع اختلافهم هذا متفقون على انه لابد للعقد من عاقسسد ومعقود عليه وصيغة ، فالبيع يحتاج الى بائع ومشتر وثمن ومبيع وصيغة ، وكذلك الرهن لابد لوجوده من راهن ومرتهن ومرهون ومرهون به وصيغة ، وهكذا واهمية العاقد والمعقود عليه عند من قال انهما ليسا ركنين في العقسد ليست اقل من اهميتهما عند من قال انهما ركنان ، وانعا هو اصطلاح جسروا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح .

فغى حاشية البجيرمى (١): "قوله واركانه: اى الامور التى لابد منها ليتحقق العقد في الخارج ، وتسميته العاقد ركنا امر اصطلاحى ، والا فليسس جزءًا من ماهية البيع التى توجد فى الخارج التى هى العقد ، وانما أجزاؤه الصيغة واللفظ الدال على المعقود عليه، فيهذا الاعتبار كان المعقود عليه ركنا حقيقيا ـ اى جزءًا من الماهية الخارجية التى هى العقد ، فكان ركسا باعتبار انه يذكر فى العقد (٢) .

فالشافعية يعترفون بانه - من حيث الواقع والبحث الفلسفى المجـرد ـ ليس العاقد والمعقود عليه ركنين فى العقد ، الا انهما اعتبروهما كذلك لان العقد لا يتعقل ويتحقق فى الخارج الا بهما ، والفقيه يتكلم عن الواقع لا عـن حقائق ذهنية مجردة .

هذا بالنسبة للخلاف بين الحنفية والمذاهب الثلاثة .

واما ما ذهب اليه خواهر اده وبعض الحنفية من ان ركن الرهن هـو الايجاب فقط فهو خلاف بين علماء الحنفية في ان عقود التبرع ـ كالهبـــــة والمحدقة والرهن ـ هل القبول ركن فيها كالايجاب او ان الركن هو الايجاب فقط ؟

قد هب بعضهم الى أن هذه العقود ركتها الايجاب فقط . ووجه هذا القول : إنها عقود تبرع وكل ماكان كذلك يتم بالتبرع بــــه

⁽۱) البجيرمى هوسليمان بن محمد بن عمر الشافعى ، المعروف بالبجيرمى ولد فى بجيرم (من قرى الغربية بمصر)سنة ١٣١ [هـ. فقيه ، مسارك فى العلوم قدم القاهرة صغيرا ، وتعلم بالازهر ، ودرس ، وكد بصره. له التجريد وهو حاشية على شرح العنهج . توفى سنة ١٣١٦هـ انظر : الاعلام للزركلي ١٣٣/٣ ، وهدية العارفين ١٦/١ . .

 ⁽٢) حاشية البجيرمي على شرح المنهج للقاضى زكرياً (٢٠٦٢)،
 انظر: نهاية المحتاج للرملي (١: ٠٥) .

اما كون الصدقة والهبة عقدى تبرع فواضح ، واما دليل كون الرهن عقد تــبرع فلأن الراهن حين دفع ماله اليه لم يستوجب بازا و ذلك شيئا على المرتهن .

وذهب بعضهم الى أن هذه العقود لا تتم الا بالايجاب و القبول.

ووجه هذا القول: انها عقود ، والعقد هو الايجاب والقبول .

وأحسب أن المناسب هنا أن اتحدث عن آراء العلماء في عقد الرهــن هو هل عقد تبرع او لا ؟

هل الرهن عقد تبرع ؟

قبل الاجابة عن هذا السؤال ، لابد من بيان انواع العقود من حيث تبادل الحقوق فنقول ان العقود التي يتعاطاها الناس فيما بينهم تنقسم من حيث تبادل الحقوق الى ثلاثة اقسام:

عقود المعاوضات : وهي التي تقوم على اساس انشاء حقوق والتزامات متقابلة بين العاقدين ، كالبيع والإجارة .

عقود التبرعات : وهي التي تقوم على اساس الرفق والمنحة من احسد الطرفين للآخر، كالهبة و الاعارة .

عقود تحتوى على معنى التبرع ابتداء، والمعاوضة انتهاء، كالقـــرض والكفالة بامر المدين ، والهبة بشرط العوض، فالمقرض متبرع ابتداء في معاونة المقترض واسعافه، والكفيل بامر المدين متبرع باداء الدين عن المديـــــن والواهب بشرط العوض متبرع بما يعطى ، لكن عند ما يسترد المقترض مشــــل ما اقرض، ويرجع الكفيل على المدين بمثل مادفع، ويأخذ الواهب من الموهــوب له عوضا عما وهب له _ ينتهي العقد حينئذ الى معاوضة .

⁽١) تكملة فتح القدير لقاضي زادة (٩:٩١-٢٠١)، (١٠١-١٣٦) .

اما لو تبرع الكفيل بالكفالة بدون طلب المدين فان الكفالة _حينئذ _ (١) تبرع محض، لانه ليس للكفيل الرجوع على مكفوله بما ادى من دين .

موضع عقد الرهن من هذه الاقسام :

نص فقها الحنفية والشافعية والحنابلة على ان عقد الرهن عقد تسبرع ولم يفرقوا بين كونه مشترطا في صلب العقد ، او بعد ثبوت الحق .

فقد قال الزيلعي الحنفى :" الرهن يلزم بالايجاب والقبول ، لانـــه تبرع كالهبة والصدقة"، وفي حاشية احمد الشلبي طي تبيين الحقائـــــــــق" الركن مجرد الايجاب لانه تبرع فيتم بالمتبرع كالهبة .

وطلوا ذلك بان الراهن لم يستوجب بازاء ما اثبت للمرتهن من اليدشيئا (٦) طيه .

ويقول الرافعي الشافعي: "يشترط في المتعاقدين: التكليف كمـــا

⁽١) المدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١:٣١٣) ومابعدها.

⁽٢) هو ابو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ، محدث اصولـــــى من مؤلفاته ايضا : "خريج احاديث الكشاف"، توفي بالقاهرة سنة ٢٧هـ. انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٢٧:٢) ، حسن المحاضرة للسيوطي (٢:٩٠٣)، البدر الطالع للشوكاني (٢:٠٠١) .

⁽٣) تبيين الحقائق للزيلعي (٦٣:٦) .

⁽ع) هو أحمد بن محمد بن أحمد ، السعودى ، المصرى ، المعــــــروف بالشلبى ، فقيه نحوى ، من تصانيفه : تجريد الفوائد الرقاق في شــرح كنز الدقائق ، اتحاف الرواة بمسلسل القضاة ، الغوائد الستة علــــــى شرح المقدمة الازهرية ، توفى سنة ٢٠،١ه .

انظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٧٨:٢) ، هدية العارفيين للبغدادي (٢:٣ ه ر) .

⁽ه) حاشيته على تبيين الحقائق (٦٣:٦) .

⁽٦) العناية للبابرتي على الهداية مع تكملة فتح القدير لابن قودر(١٣٦:١٠)٠

 ⁽γ) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني، فقيه اصولي، محسدت مفسر، مؤرخ، قال السبكي : كان متضلعا في علوم الشريعة تفسسيرا وحديثا واصولا، واما الفقه فهو فيه عمدة المحققين، واستاذ المصنفين وقال ابن الصلاح : اظن انني لم ارفي بلاد العجم مثله. ومسسن =

في البيع، لكن الرهن تبرع فان صدر من اهل التبرع فذاك . . . ° .

ويقول البهوتى الحنبلى :" ويصح الرهن من يصح بيعه وتبرعه، لانه (۱۹) تبرع، اذ ليس بواجب" ومن فعل ماليس واجبا فعله عليه فقد تبرع.

واما المالكية فالظاهر من عباراتهم انه اذا كان مشروطا في العقــــد فليس تبرعا، وان كان بعد العقد وثبوت الحق فهو تبرع او بمنزلته.

فغى حاشية الدسوقي طى الشرح الكبير:" ويصح من المعيز والسفيه والعبد، ويتوقف على اجازة وليهم، اى ان اشترط فى صلب عقد البيها والعبد، والا فهو تبرع باطل .

(1) ويقول العدوى: " قوله ويصح من المميز: اى حيث كان مشترطا فــى

⁼ تصانيفه ـ ايضا ـ " شرح مسند الشافعى" و"المحرر". ولد سنة ٥٥٥ ، وتوفى سنة ٦٦٣هـ .

انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (٢٨١: ٨) ، تهذيب الاسماء واللغات للنووي (٢٦٤: ٢) .

⁽١) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغنزالي (١٠: ٨٥) .

⁽٢) هو منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتى ، فقيه ، شيخ الحنابلسة بمصر، من تصانيفه "عمدة الطالب" و" الروض المربع شرح زاد المستقلع" ولد سنة ١٠٠٠ وتوفى سنة ١٥٠١ هـ .

أنظر: الاعلام للزركلي (٣٠٧:٧) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالية (١٢:١٣) ، هدية العارفين للبغدادي (٢٦:٢) ، خلاصة الارتر في اعيان القرن الخادي كشر للي يجري (٢٠٢٤)

⁽٧) كشاف القناع للبهوتي (٢٦٤:٣) .

⁽٤) هو محمد بن احمد بن عرفة المالكي ، عالم مشارك في الفقه ، والكــــلام والنحو، والبلاغة ، ولد بدسوق من قرى مصر، وقدم الازهر ودرس فيـــه ومن تصانيفه ايضا :" حاشية على مغنى اللبيب" ، "حاشية على ســـرح سعد الدين التفتازاني على التلخيص" ، توفى بالقاهرة سنة . ١٢٣هـ، انظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٩٢:٨) ، عجائب الآشــــار للجبرتي (٢٩٢:٨) .

⁽ م) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣ : ٢٣١) .

^() هو أبو الحسن على بن احمد الصعيدى ، كان اماما، عالما محققا ، صاحب تاليف عديدة ، اخذ عن سالم النفراوي وعبدالله المقرى ومحمد السلموني =

اصل العقد ، والا فهو باطل لانه بمنزلة التبرع . (٢) وقال علماء اللغة : يقال : تبرع بالامر : فعله غير طالب عمضا .

المناقشـــة:

هذا وقد ناقش قاضى ز(آلا) تعليل الحنفية لكون الرهن عقد تبرع بقوله
" أن الراهن وأن لم يستوجب شيئا على المرتبن ابتدا الله الستوجب عليه الميئا في البقا الله وهو صبرورة المرتبن مستوفيا لدينه عند الهلاك ، فلم يكسن المهاوضة من وجه ، حيست صار المرتبن مستوفيا لدينه عند هلاك الرهن في يده (ع) . ويضيف قائسلا : "فينبغى أن لايتم بايجاب الراهن وحده ، بل لابد أن يتوقف على قبسول المرتبن أيضا حتى يتم جعلنا أياه مستوفيا لدينه حكما عند الهلاك كمسسا

وغیرهم، ومن تصانیفه : حاشیة علی رسالة ابن ابیزید ، وعلی شــرح الخرشی والزرقانی ، توفی سنة ۱۱۸۹هـ .
 انظر: شجرة النور الزکیة لمحمد بن مخلوف (۱: ۱۳۲ - ۳۲۲) .

⁽٢) كاسية العدوي على الخرسي (١٥:١٠) . (٢٦) المصباح المنير للفيومي ، مادة " برع" (٣٣:١) .

⁽٢) المصباح المنير للعيومي ، ماده برع (٣٣:١) . (٣) هوشمس الدين احمد بن المولى بدر الدين ، احد علماء الدولـــــة

⁽٣) هوشمس الدين احمد بن العولى بدر الدين ، احد علما الدولـــــة العظمانية ، درس العلوم على علما عصره ، وتولى التدريس فى عــــدة مدارس، وصار قاضيا بمدينة حلب والقسطنطينية ، من تصانيفه : نتائج الافكار فى كشف الرموز والاسرار فى تكملة فتح القدير لابن الهمــــام وتعليقه على التلويح شرح تنقيح الاصول ، وشرح هداية الحكمــــة للابهرى ، توفى سنة ٨٨ ٩ هـ .

انظر: العقد المنظوم في ذكر افاضل الروم (٢٠٤٢ه - ٤٨ه) شذرات الذهب (٨٠٤٢ع) ، معجم المؤلفين (٢١٢١٠) .

⁽٤) تكملة فتح القدير لقاضي زادة (١٠١٠) .

⁽ ه) تكملة فتح القدير لقاضي زادة (١٠١٠) ٠

ظت ويؤيده قبل الكاساني: " فاما البلوغ فليس شرطا _ وكذا الحرية _ حتى يجوز من الصبى المأذون والعبد المأذون ، لان ذلك من توابع التجارة فيطلكه من يطك التجارة، ولان الرهن والارتهان من باب ايفاء الديــــــن واستيفاكه، وهما يطلكان ذلك.

واما قول البهوتى : بانه غير واجب، ومن فعل ماليس بواجب فعلـــه فقد تبرع ـ فغير مسلم لان الراهن ليس فى جميع احواله ـ حين يد فع مالــــه وثيقة بدين عليه ـ يفعل ماليس بواجب عليه ، او يفعل ذلك غير طالب عوضاً كما هو معنى التبرع لغة .

فالراهن حين يدفع ماله رهنا غير مشروط في عقد _ متبرع بلا شك ، لا نه فعل ماليس بواجب عليه فعله غير طالب عوضا .

اما حين برهن ماله بعقد رهن مشروط في بيع او قرض، فارى انـــه حينئذ مشوب بمعاوضة، لانه ان كان في عقد بيع، فان البائع ـ احيانـــا ـ يتنازل عن جزّ من الثمن في مقابلة الوثيقة، او ببيعة نسيئة، وان كان فـــى عقد قرض فان الانسان يتشجع على دفع ماله قرضا اذا كان هناك وثيقة بــه وبالتالى فان الراهن قد دفع ماله : اما في مقابلة تنازل البائع عن جز مــن الثمن ، واما في مقابلة الحصول على قرض، كما انه _ حينئذ _ يؤدى واجبـــا عليه ويفى بشرط ارتضى به ، فان لم يف به فان للبائع الخيار، ظم يكــــن الراهن متبرعا .

بل ان هناك نصا _ فيما بعد _ للكاساني يبين ان في الرهن معيني المعاوضة فهو يقول مفرقا بين الرهن والبيع : " ووجه الغرق ان البيع معاوضة مطلقة ، . . بخلاف الرهن لانه ليس بمعاوضة مطلقة ، وان كان فيه معيني المعاوضة . . . $\binom{T}{0}$.

انظر: الجواهر المضيئة للقرشى (٢:٢٤)، الاعلام للزركلى (٢:٠٧). (٢) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٥٠٥).

⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٥ ٥ ٣٧) .

وهذا لعمر الحق هو الذي يجب أن يصير اليه الحنفية القائلــــون بأن المرتهـــن تثبت له يد الاستيفاء، وإذا تلف في يده تم الاستيفاء.

بل أن فى كلام الرافعى مايوافق ظاهر مذهب المالكية فهو يقسون :
" أن الشروط فى الرهن على ضربين : احدهما ماهو من قضايا الرهسسون فلايضر التعرض له ، لا فى رهن التبرع ولا فى الرهن المشروط فى العقد" .

ومن ثم فانى اختار ان الرهن اذا كان مشروطا فى عقد بيع او قرغ فهـ و تبرع مشوب بمعاوضة، وان كان بعد ثبوت الحق فهو تبرع محض .

كما انى اختار اصطلاح المذاهب الثلاثة فى عد العاقد والمعقود عليه اركانا كالصيغة والله اعلم .

 ⁽١) فتح العزيز للرافعى شرح الوجيز للغزالى (١:١٠) ، وانظــــر
 (١) وانظــــر

للفصيل لحرابع

الشركوطفالهن

وكفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في بيان معنى الشرط.

م الثانى: مم مالشروط فالهن وأحكامها.

مر الثالث: مد مرأت الشروط الفاسدة على عقد النهن.

(۸۳) المبحث الاول

في بيان معـنى الشـرط

يحسن بنا _ قبل بيان حكم الشروط واثرها _ ان نبين معنى الشـــوط لغة واصطلاحا واى شرط نعنى .

اولا: معنى الشرط لغة .

الشَّوْط ـ بسكون الراء ـ الزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه . وجمعــه شـــروط .

والشُّرُط بضم الشين وفتح الراء - افراد السلطة المكلفة بحفظ النظام والا من الداخلى ، سعوا بذلك لانهم يعتازون بعلامات في البستهم تميزهــــم عن سواهم .

والشريطة بمعنى الشرط ـ بسكون الراء ـ وجمعها شرائط .

ثانيا : معنى الشرط اصطلاحا .

الشروط انواع ولكل نوع تعريفه الاصطلاحي الخاص به، وفيما يلي بيان تلك الانواع مع تعريفها .

⁽٢) كليات ابى البقاء (ص ٣٨٧)، مغردات الراغب الاصفهائي (ص ٣٥٨) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣:٠٢)، المدخل الفقهى العام للزرقاء (٢:٧:١).

النوع الأول: الشرط الشرعي.

وهو الذى يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولاعـــدم (١) لذاته بحكم الشرع، ولايشتمل على المناسبة في ذاته بل في غيره.

وقوله : "ولايشتعل على شيء . . . الخ احتراز من جزء العلة، فانسه وان كان يلزم من عدمه العدم، ولايلزم من وجوده وجود ولاعدم، الا انسسه مشتعل على جزء المناسبة، فان جزء المناسب مناسب.

ومثال الشرط الشرعى: الملكية، فانها شرط للبيع، فلا يلزم مسسن وجود الملكية وجود البيع، وينتفى البيع بانتفاء الملكية، او البيع اللازم عند من يقول بجواز بيع الفضولى موقوفا، والزوجية شرط لوقوع الطلاق، فلا يلزم مسسن وجود الزوجية الطلاق، وينعدم الطلاق بانعدامها:

النوع الثاني: الشرط الجعلى.

وهو الزام احد المتعاقدين العاقد الآخر_بسبب العقد _ مال___ه (r) يه منفعة .

وذلك مثل ان تشترط الزوجة ان لايخرجها الزوج من بلدهــــــا او يشترط ألبائع حلول الثمن ، او يشترط الراهن ان يكون الرهن عند عدل .
وسعى جعليا لانه غير مشروط من قبل الشيارع بل هو مجعول من قبـــل
العاقــــد .

النوع الثالث: الشرط اللغوى .

(٤) . وهو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى .

⁽١) الفروق للقرافي (١:١) .

⁽ ٢) السبب عند الاصوليين للدكتور عبد العزيز الربيعة (٢ : ٢) .

 ⁽٣) العبدع لابن مظلح (م:١٥)، كشاف القناع للبهوتي (٣:٢٥١)، شرح
 منتهى الارادات للبهوتي (١٦٠:٢) .

⁽٤) الاشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٣٦٧) .

وذلك مثل قول القائل: اكرم خالدا ان نجح ، فانه ربط حصول مضمون الجملة الأولى - الذى هو الاكرام - بحصول مضمون الجملة الثانية - الـــــذى هو النجاح . و بعبارة اخرى انه ربط الاكرام بالنجاح وجودا وعدما ، اى انه يوجد الاكرام حيث يوجد النجاح ، وينعدم بانعدامه ، ومن ثم ذهب بعضهـــم الى ان هذا من قبيل السبب الجعالى .

قال البلقيني _ مفرقا بينه وبين الشرط الجعلى _: ان الشرط اللغ __وى ما دخل على اصل الفعل فيه باداته، كان ، واذا ، وان الشرط الجعلى : ما جزم فيه بالاول ، وشرط فيه امر آخر .

النوع الرابع: الشرط العظى .

وذلك مثل الحياة بالنسبة للعلم، فانه لا يتصور علم بدون حياة ، ولا يلـزم (م) من وجود الحياة وجود العلم بمعلوم مخصوص مثلاً.

⁽١) حاشية البنانى على شرح جمع الجوامع (٢:٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٥٨).

⁽٢) تبيين الحقائق للزيلعي (٢) ٢٠٠١) .

 ⁽٣) هو عمر بن رسلان بن نصیر، محدث، حافظ، فقیه، اصولی، مفسر،
 نحوی، ولد سنة ۲۰۸ وتوفی سنة ۵.۸ه.

الضوء اللامع للسخاوي (٢:٥٨)، البدر الطالع للشوكاني (١:٦٠٥)

معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٠٨٢) . (ع) الاشباه والنظائر للسيوطي (ص ٣٧٦) .

⁽ه) شرح جمع الجوامع للمحلى مع حاشية البناني عليه (٢١:٢٦-٢١)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (صه ٨)، تقرير الشربيني على شرح جمـــــع الجوامع للمحلي (٢٠:٢).

النوع الخامس: الشرط العادى .

وهو مايلزم من عدمه العدم، ولايلزم من وجوده وجود ولاعدم لذاتـــه

وذلك مثل الوسيلة ـ من سلم او غيره ـ للصعود على السطح ، فانـــه (١) يلزم من عدمها انعدام الصعود ـ عادة ـ ولايلزم من وجود ها وجود الصعود .

هذا والذى يهمنا هنا هو الشرط الجعلى : اى الزام احد المتعاقدين العاقد الآخر بامرله فيه منفعة، اذ هو المقصود من العنوان .

⁽١) شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني عليه (٢١:٢) .

المبحث الثاني

في بيان السنروط وأحكامها.

وَفْيِهُ مَطَلْبَانُ:

المطلب الأول: في بيان أنواع الشروط المنفق على حكمها.

مر الثانى: مر مالش وطالمختلف فيها.

المطلبب الأول

في بيان انواع الشروط المتفق على حكم

وبعد بيان معنى الشرط لغة واصطلاحا ، وبيان انواعه ، وتعيــــــين النوع الذى يعنينا في بحثنا هذا _ نقول :

ان الشروط التى ترد فى العقد من احد المتعاقدين : منها ماهـو من مقتضيات العقد ، ومنها ماهو مناقض لمقتضى العقد ، ومنها ماليس مــــن مقتضيات العقد ، ولامما يناقضه فهى ثلاثة اضرب .

الضرب الاول:

شرط يقتضيه العقد: ويعرف بانه مايجب بالعقد من غير شرط.

وذلك مثل تسليم الراهن الرهن للمرتهن او العدل ، وبيع الرهـــن اذا حل الاجل ولم يف الراهن ، او ان يكون المرتهن احق به عند قيـــام الغجرما ، فان هذه الامور من احكام عقد الرهن مـــن غير شرط، فاذا اشترطها المرتهن على الراهن صح ذلك الشرط بلا خلاف .

الضرب الثانى:

شرط يناقض مقتضى العقد .

وذلك كأن يشترط الراهن ان لا يقبض المرتهن او العدل الرهــــن او ان لا يباع عند حلول الا جل وامتناعه عن الوفاء، او ان لا يكون المرتهـــن احق به عند قيام الغرماء.

وقد اتفق العلما من الحنفية و المالكية و الشافعية والحنابلة طلسى ان هذه الشروط غير صحيحة ، ولا يجب الوفاء بها ، الا انهم اختلفوا فلسسى اثر هذه الشروط على عقد الرهن نفسه : هل يفسد بها ، او تسقط هلسسى ويظل العقد صحيحا ؟

وسنبين ذلك مفصلا فى المبحث الثالث من هذا الفصل ـ ان شـــا، اللــــه .

الضرب الثالث:

تلائمه وهي من مصلحته .

الشرط الذى ليس من مقتضى العقد ولاينافيه ، وهو ملائم للعقد ، بان يؤكده ويقوى موجبه ، وذلك مثل الاشهاد في الرهن ، واشتراط الرهن اوالكفيل في البيع مثلا ، او ان يكون الرهن عند عدل .

وقد دهب الحنفية و المالكية و الشافعية والحنابلة الى صحة هــــــده الشروط ووجوب الوفاء بها ، فان لم يف بها فللطرف الآخر فسخ العقد .

فتلخص لنا من هذا العرض أن الشروط على نوعين : صحيحة و فاسدة. فالصحيحة : هي الشروط التي يقتضيها العقد ، أو لا يقتضيها ولكنها

والغاسدة : هي الشروط التي تنافي مقتضى العقد .

قال الشافعية : ومن الشروط الفاسدة _ ايضا _ الشرط الذي ليس مـن مقتضى العقد ولا من مصلحته ، ولكنها لا تنافيه ، كأن يشترط ان لا تأكل الدابـة الزرع الفلاني مثلا ، قالوا وهذه من الشروط الفاسدة التي لانفسد عقد الرهن .

المطلب الثاني

في بيان الشروط المختلف فيهـــا

تحدث الغقها عن شروط قد ترد في عقد الرهن ، واختلفوا في حكمها ومسى خلافهم في بعضها : ان هذه الشروط هل تنافي مقتضى عقد الرهسن اولاتنافيه ؟ فمن رآها منافية لمقتضى عقد الرهن ابطلها ، ومن رآها غسير منافية صححها .

ومن هذه الشروط مايلي :

اولا : اشتراط انفراد المرتهن بالبيع .

اذا اشترط العرتهن على الراهن فى العقد ان ينفرد ببيع الرهــــــن عند حلول الاجل وعدم الوفاء فهل يصح هذا الشرط ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الاول: يصح الشرط، ويجب الوفاء به . والى هذا ذهـــــب (١) (٢) الحنفية والمالكية والمنابلة .

وأستدلوا لما ذهبوا اليه بما يلى :

(أ) ان مايجوز توكيل غير المرتهن فيه يجوز توكيل المرتهن فيه كبيع عــــين غير الرهن . غير الرهن .

⁽١) تبيين الحقائق للزيلعي (١:١٨)، البحر الرائق لابن نجيم (٢٩٢٨)٠

⁽٢) البهجة للتسولي (٢:١٧) .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٢:٢٦٤)، المبدع لابن مظلح (٢:٣٣) الروض العرب للبهوتي بحاشية ابن قاسم (٢٧٤)، كشاف القناع للبهوتي (١٦٣٠) .

⁽ع) المغنى لابن قدامة (ع:٢٢٤) .

(ب) ان ماجاز اشتراط الامساك له جاز اشتراط البيع له كالعدل ،

وبيان ذلك: ان المرتهن يجوز ان يشترط وضع الرهن عنده كالعدل والعدل يجوز ان ينفرد ببيع الرهن فكذلك المرتهن.

- (ج) أن الراهن مالك ظه أن يوكل من شاء ممن هو أهل ببيع ماله معلقياً (ج) أو منجزا ، لأن الوكالة يجوز تعليقها بالشرط لكونها من الاسقاطات .
- (د) أن ألمانع من البيع حق المالك وبالتسليط على بيعه اسقط حق (د)
 والاسقاطات يجوز تعليقها بالشروط.

القول الثاني :

لا يجوز اشتراط انفراد المرتهن بالبيع، واذا اشترط فالشرط باطــــل ولا يجوز الوفاء به، والى هذا ذهب الشافعية .

وهل يبطل الرهن بهذا الشرط ؟ قولان عندهم في ذلك، والاظهر بطلانه لمخالفة الشرط لمقتضى العقد ، لانه فيه زيادة في حق المرتهــــن واضرارا بالراهن ، وقيل لا يبطل لان عقد الرهن عقد تبرع، فلا تؤثر فيــــه الشروط الفاسدة .

ووجه ما ذهب اليه الشافعية : ان سماح الراهن للمرتهن ببيع الرهـن توكيل ، وقد اجتمع فيه غرضان متفادان ، وذلك ان الراهن يريد التأنــــى في البيع للاستقصاء في الثمن والحصول على اعلى ثمن ممكن ، والمرتهـــــن يريد الاستعجال في البيع ليستوفى دينه ، فلم يجز ، كما لو وكله ببيع الشـــى ، (٦) من نفسه .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢:٢٤) .

⁽٢) تبيين الحقائق للزيلعي (١:١٦)، البحر الرائق لابن نجيم (٢:١٩)٠

⁽٣) تبيين الحقائق للزيلعي (٦:١٦) ، البحر الرائق لابن نجيم (٢:١٩) .

⁽٤) الام للامام الشافعي (٣:٩٤١)، تكملة المجموع للمطيعي (٢٣٧:١٢).

⁽٦) تكملة المجموع للمطيعي (٢٣٧:١٢) .

ونوقش هذا التوجيه بان اختلاف الغرضين لايضر اذا كان غرض المرتهن مستحقا له ، وهو استيفا الثمن عند حلول الحق وانجاز البيع ، وقياسه علــــى مالو وكله ببيع الشي من نفسه ممنوع عند الحنابلة لجوازه ، ولو سلم فان هناك فارقا بين البيع هنا والبيع هناك ، فان في البيع هناك يكون الشخص الواحـــد بائعا ومستريا ، وموجبا قابلا ، وقابضا مقيضا ، بخلاف بيع المرتهن فلــــــــم يجز القيا (٣)

وواضح أن الراجع ما ذهب اليه الجمهور لصحة ما طلوا به ، وضعـــــف توجيه الشافعية ، والله اعلم .

ثانيا : اشتراط دخول المنافع في الرهن .

اذا اشترط المرتهن على الراهن ان تكون منافع الرهن _ كولد الدابـة وشر الشجرة واجرة الدار _ رهنا فهل يصح هذا الشرط او لا ؟

اختلف العلماء في ذلك على اقوال منها:

⁽۱) مذهب الحنابلة ان الوكيل اذا كانت وكالته مطلقة فلا يجوز ان يبيسع لنفسه او يشترى منها لان العرف جار على ان البيع بيع الرجل من غيره وكذا الشراء . ولانه تلحقه تهمة بهذا التصرف ويتنافى الغرضيان غرضه باعتباره بائعا لما له فيحترى الثمن الكثير، وغرضه باعتباره مشتريا وكالة فيتحرى الانقاص في الثمن ظم يجز .

وقع رواية أنه يجوز أذا زاد على مبلغ ثمنه في النداء . ووجه هذه الرواية : أن الوكيل امتثل أمر الموكل، وحصل به غرضه

من الثمن فصار كما لو باعه لا جنبى فان نهاه عن البيع لنفسه او الشراء منها لم يجز قولا واحدا .

وان اذن له ان يبيع لنفسه او يشترى منها جاز، ويتولى الوكيل طرفسى العقد في البيع والشراء .

ووجهه : أن المنع من البيع للتهمة ، فأذا أذن له أنتفت التهمة فيصح العقد .

انظر : كشاف القناع للبهوتي (٣٩٤:٣) ، المقنع لابن قدامة (٢٠٣٠) حاشية ابن قاسم على الروض العربع (ه . ٢١٧:) .

^(7) المغنى لابن قدامة (٢ ٢ ٢) .

القول الاول :

يصح هذا الشرط ويجب الوفاء به . والى هذا ذهب الحنفي والى (7) والمالكية والشافعية - في قول - والحنابلة .

ووجه قول الشافعية : أن الرهن عند الاطلاق انها يتعدى المسسى هذه الزوائد لشعفه، فاذا قوى بالشرط سرى، قالوا وهذا في الزوائد ،اما مالو شرط أن يكون كسب المرهون رهنا فالشرط باطل قطعاً .

القول الثاني :

يفسد هذا الشرط. والى هذا ذهب الشافعية في الاظهر عندهم.

ووجه هذا القول : ان الزوائد معدومة مجهولة، وشرط الرهـــــن (٦) ان يكون موجودا معلوما، فلم يصح ان تكون رهنا بالشرط.

وسيأتى الكلام عن دخول المنافع والزوائد رهنا في الرهن عند الكلام عن الانتفاع بالمرهون وزوائده ان شاء الله .

⁽١) تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٦)، البحر الرائق لابن نجيم (٣٢٢:٨)٠

⁽ ٢) المنتقى للباجي (ه : ٠ ؟ ٢- ٢٤١) ، الكافي لا بن عبد البر(٢ : ٥ ٨) . الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقي (٣ : ٢٤٤ - ه ٢٤) ، حاشية العدوى على كفاية الطالب الرباني (٢ : ٨ ٢١) .

⁽٣) مغنى المحتاج للشربيني (٢:٢١)، شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعمرة (٢:٢٦).

^(؟) المغنى لابن قدامة (؟ : ٣٠) ، المبدع لابن مقلح (؟ : ٢٢٦) كشاف القناع للبهوتي (٢ : ٩٧٩) .

⁽ه) مغنى المحتاج للشربيني (٢:٢٢) ٠

⁽٦) مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٢)، نهاية المحتاج للرملي (٢٣٦٤).

ثالثا: اشتراط أن تكون المنفعة ملكا للمرتهن .

للمداهب الاربعة آراء في هذه المسألة و تفصيلات، ونحن _ هنــا _ نورد كل مذهب منفردا على سبيل الاجمال، لاننا سنفصل الكلام عنهــــــا عند بحثنا لحكم الانتفاع بالمرهون إن شاء الله .

مذهب الحنفية:

للحنفية اقوال في اشتراط المنفعة ، وقد مال ابن عابدين الى انـــه مكروه تحريماً .

مذهب المالكية:

قال المالكية : ان المنفعة : اما ان لا تكون من جنس الدين او تكون من جنس الدين او تكون من جنس الدين فيجوز ان يشترطها المرتهن لــــه بشرطين :

اولهما : ان تكون مدة الانتفاع معينة .

ثانيهما : أن يكون الرهن مشروطا في عقد بيع .

لانه فى البيع بيع واجارة وهو جائز، اما اذا لم تكن معينة، فلا يجــوز للجهالة، وكذلك لا يجوز اشتراط المنفعة فى عقد قرض لانه _ حيندد _ قــرض جر منفعة .

⁽١) هو محمد امين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدهشقى الحنفيسي الفقيه الاصولى ، صنف كتبا كثيرة منها :"رد المحتار على الدرالمحتار" العقود واللآلى عن الاسانيد العوالى "، "العقود الدرية في تنقيم الفتاوى الحامدية" وغيرها ، توفى بدهشق سنة ٢٥٢ه. .

هداية العارفين (٢ : ٣٦٧) ، الاعلام للزركلي (٩ : ٧٧) .

⁽٢) رد المحتار لابس عابدين على السدر المختار للحصكفي (٢:١٦)٠

وان كانت المنفعة من جنس الدين :

فان اشترطها ولم يؤجل لذلك اجلا جاز في القرض، وهنع في البيـــع لان القرض بجوز فيه الجهل بالاجل دون البيع .

وان اجل لذلك اجلا معلوما : فان كان الشرط على انه ان بقـــــى شى من الدين بعد الاجل يوفيه الراهن من عنده او من ثمن الرهـــــــن جاز ذلك في البيع والقرض .

وان اشترطها على ان الغاضل من الدين يعطيه به شيئا مؤجلا منعد ذلك في البيع والقرض .

وان اشترطها على ان الفاضل من الدين يترك للمدين جاز فــــــى (١) القرض دون البيع .

فالمالكية يجيرون اشتراط المنفعة احيانا ، ويمنعونه احيانا اخرى .

مذهب الشافعية:

ذ هب الشافعية الى انه اذا اشترط المرتهن المنفعة فله حالتان :

الحالة الاولى : أن يشترط الانتفاع دون مقابل .

⁽۱) شرح الخرشى على مختصر خليل (ه: ٢٥٩ - ١٥٠)، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى (٣: ٢٤٦ - ٢٤٧)، منح الجليليل للابي (٢: ٨).

⁽٢) هو الامام مالك بن انس بن مالك الاصبحى الحميرى ، شيخ الائم....ة وامام دار الهجرة ، قال الشافعى : اذا جاء الاثر فمالك النج.....م ولد بالمدينة سنة ٩٣، وتوفى فيها سنة ١٧٩هـ . انظر :

تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٠٧٠) ، ترتيب المدارك للقاضي عياض و (١٠٢٠) ، طبقات الشيرازي (ص ٢٦) ، حلية الاوليا الابي نعيم (٢١٦٠) ،

والبخارى ومسلم _ واللفظ له _ وابن ماجة وابو د اود واحمد بسندهم عــــن (1) مشام بن عروة بن الزبير عن ابيه عن ام المؤمنين عائشة _ رضى الله عنهــا _ انها قالت : " د خلت على بريرة فقالت : ان اهلى كاتبونى على تســـع اوا ق في كل سنة اوقية فاعينيني ، فقلت لها ان شا اهلك ان اعدها لهم عـــدة واحدة واعتقك ويكون الولا الى فعلت ، فذكرت ذلك لا هلها ، فابوا الا ان يكون الولا المي فذكرت ذلك لا هلها ، فابوا الا ان يكون الولا المي فاخرت من فقال : حذيها واشترطى لهم الولا ، فانسا عليه وسلم _ فسألنى فاخبرته ، فقال : خذيها واشترطى لهم الولا ، فانسا الولا المن اعتق ، ففعلت قالت : ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلـــم_ عشية فحمد الله واثنى عليه بما هو اهله ثم قال : اما بعد فما بال اقــــوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ؟ ماكان من شرط ليس فى كتاب الله _ عز وجل _ فهو باطل ، وان كان مائة شرط، كتاب الله احق وشرطه اوثق انما الهلا عمي اعتق (٢٠)

واشتراط المنفعة شرط ليس فى كتاب الله ولا سنة نبيه ـ صلى الله عليـــه وسلم ـ فيبطل .

⁽۱) هو ابو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشى الاسسدى الامام، الثقة، الفقيه، من اكابر العلماء واجلة التابعين، رأى جابربن عبد الله، وانس بن مالك، وسهل بن سعد _ رضى الله عنهم _ توفـــى سنة ه ؟ ١هـ .

تقريبُ التهذيب لا بن حجر (٣١٩ : ٢) ، وفيات الاعيان لا بن خلكان (٢٠٠٨) .

⁽ ٢) هي بريرة مولاة عائشة ، صحابية مشهورة ، عاشت الى زمن بزيد بــــن معاوية ، ولها رواية في سنن النسائي .

انظر :

الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر(؟:١٥٦)، تقريب التهذيب لابن حجر(؟:١٩٦)، الاستيعاب في معرفة الاصحاب لابن عبد البر (؟؟؟؟).

⁽٣) موطأ الامام مالك _ كتاب العتق والولا" _ باب مصير الولا" لعن اعتـــق (٣) . . . ٧٨) ، حديث رقم(١٧) ، صحيح البخارى _ كتاب البيوع _ باب البيع والشرا" مع النسا" (٩٣: ٣) ، صحيح مسلم _ كتاب العتق _ باب =

وهل يبطل عقد الرهن ايضا ؟ للشافعية قولان :

الاول: _ وهو الاظهر _ يبطل عقد الرهن ايضا _ لمخالف _____ة الشرط لمقتضى العقد .

الثانى : لا يبطل ، لان عقد الرهن عقد تبرع من الراهن ، وهـــــذا الشرط فيه تبرع آخر واحد التبرعين لا يبطل ببطلان الآخر، كما لو اقرضــــه الصحاح بشرط، روّالمكسرة يلغو الشرط ويصح القرض .

الحالة الثانية : ان يشترطالمنفعة بعوض .

وفي هذه الحالة اما ان يعين المدة او لا:

فان لم يعين المدة بطل الشرط_ وكذا الرهن في الاظهر - لا نـــه يؤدى الى الجهالة .

وان عينت المدة - كأن يقول : بعتك عبدى بمائة مؤجلة بشـــــرط ان ترهننى بها دارك وتكن منفعتها لى سنة ، فبعض العبد مبيع ، وبعضــه اجرة فى مقابلة منفعة الدار ، فاذا كانت منفعتها تساوى خمسين - مشـــــلا- فالعبد موزع على الخمسين والمائة ، فثلثاه مبيع فى مقابلة المائة ، وثلثــــــه اجرة فى مقابلة المنفعة - فهذا جمع بين بيع واجارة بعوض واحد ، وفـــــــى هذه المسألة قولان للشافعية :

احدهما : ان البيع والاجارة جائزان ، وعلى هذا يكون شــــرط الانتفاع لازما ، لان المقدار وان لم يكن معلوما حين العقد ، الا انه يمكـــن علمه بعد ذلك بالتقويم كما تقدم .

انها الولاء لمن اعتق (۲:۲:۲) حدیث رقم (۰.۶) ، سنن اسن ماجة _ کتاب العتق _ باب المکاتب(۲:۲) ۸ حدیث رقم (۲۰۲۱) ، سنن ابی داود _ کتاب العتق _ باب فی بیع المکاتب اذا فسخـــــت الکتابة (۲:۵:۲) حدیث رقم (۳۹۲۹) ، مسند الامام احمــــد

تانيهما : أن البيع والاجازة باطلان ، فعلى هذا يكون الشـــرط باطلا والبيع فاسدا ، والرهن محلولا ، لأنه لا يعلم حصة البيع من حصــة الاجارة .

اما اذا عین ثمن المبیع واجرة المنفعة ، كأن یقول : بعتـــك عبدى بمائة بشرط ان ترهننى بها دارك وتكون منفعتها لى سنـــة بخصين ـفهذا جائز قولا واحدا (١) .

مذهب الحنابلة :

ذهب الحنابلة الى ان اشتراط المنفعة فاسد ، لمنافاته لمقتضى العقد ، ولا يبطل بذلك الرهن (٢) .

الخلاصــة:

وخلاصة ما تقدم: ان الحنفية والشافعية والحنابلة لايجيــزون اشتراط المنفعة، وان المالكية يجيزونها بشروط، وسيأتى تفصيل ذلـــك ومناقشة الآراء وترجيح الراجح عند كلامنا عن حكم الانتفاع بالمرهـون ان شاء الله .

رابعا : اشتراط الضمان او البراءة منه :

سيأتى ـ ان شا الله ـ عند كلامنا عن ضمان المرهون ان العلما ا اختلفوا فى وضع المرهون عند المرتهن هل هو مضمون عليه ام هــو امانة عنده ؟

قد هب الحنفية الى ان المرهون مضمون على المرتهن بالاقـل من قيمته ومن الدين، ووافقهم المالكية في اصل الضمان الذا كان

⁽۱) فتح العزيز للراقعى شرح الوجيز للغزالى (۲:۱۱-۲۶-۶) ، المهذب للشيرازى (۲:۹۰۱) ، شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميرة (۲:۲۱) ، مغنى المحتاج للشرييني (۲:۲۱) ، شابه المحتاج للرملى (۲:۲۳-۳۳) ، شرح منهج الطلاب مع حاشية البجيرمى (۳:۸۰۳) ، تكملة المجموع للمطبعى (۲۲-۲۳۱)

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤: ٣٦٤) ، كشاف القناع للبهوتي (٣: ٩: ٨١) .

الرهن مما بغاب عليه ، وهو مضمون عند هم بالقيمة . فان كان مما لا يغاب عليه فهو غير مضمون .

وذهب الشافعية والحنابلة الى ان الرهن امانة عند العرتهــــــــن فلا يضمنه الا اذا تلف بالتعدى منه او بالتقصير .

كما تحدث المالكية ـ في غير المضمون عندهم ـ والشافعية والحنابلــــة. عما لو اشترط الراهن الضمان على المرتهن اذا هلك الرهن .

وفيما يلى حكم اشتراط عدم الضمان عند الحنفية والمالكية ، وحكــــم اشتراط الضمان عند المالكية ـ ايضا ـ والشافعية والحنابلة .

(أ) اشتراط البراءة من الضمان .

ذ هب الحنفية _ وكذا المالكية في المضمين عندهم _ الى انــــه اذا اشترط المرتهن عدم الضمان _ فيما لو هلك الرهن _ فان الشرط باطـــل لانه شرط ينافي مقتضى العقد ، وفيه اسقاط للحق قبل وجوبه .

(٣) وذهب اشهب من المالكية _الى انه اذا اشترط البراءة فلا ضمان

⁽١) رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار للحصكفي (٢: ٩٧٩) .

⁽ ۲) الكافى لابن عبد البر(۲ : ۸۱۸) ، حاشية العدوى على كفاية الطالب الربانى (۲ : ۲۱۷) ، منح الجليل لعليش(۲ : ۱۰۱) ، الشــــرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقى (۳ : ۲۰۵) .

 ⁽٣) هو مسكين بن عبد العزيز بن داود القيسى العامرى الجعدى ، واشهب لقبه ، ولد سنة . ٦ ه على خلاف في ذلك ، قرأ علي نافع وتفقـــــه بمالك والمدنيين والمصريين ، وقال الشافعى : مارأيت افقه مـــــن اشهب، توفى سنة ٢٠٦ه. .
 انظر :

الديباج المذهب لابن فرحون (١٠٠٠) ، ترتيب المدارك للقاضى عياض (٢٠٠٢) ، ترتيب المدارك للقاضى عياض (٢٠٢٢) ، تهذيب التهذيب لابن حجر(١٠٥ و ٣٠) .

لان تطوعه بالرهن معروف؛ واسقاط الضمان معروف ثان ، فهو احسان علـــــى احسان .

والخلاف عند المالكية فيما اذا كان الرهن مشروطا بعقد بيع او قسرض اما اذا كان متبرعا به فيصح الشرط قولا واحدا .

(ب) اشتراط الضمان .

دهب المالكية _ في غير المضمون عندهم _ والشافعية والحنابلة الــــى انه اذا اشترط الراهن الضمان على المرتهن ، فان الشرط فاسد ، لانـــــه ينافي مقتضى العقد .

وذهب اشهب من المالكية الى جواز ذلك .

والخلاف عند المالكية فيما اذا كان الرهن مشروطا بعقد بيع او قسرض الما اذا كان متبرعا به فيصح الشرط قولا واحدا .

وواضح أن اشتراط الضمان عند الحنفية _ وكذا المالكية في المضمــون عند هم _ هو شرط صحيح لانه شرط يقتضيه العقد .

وان اشتراط عدم الضمان عند المالكية _ في غير المضمون عند هـــــم ــ والشافعية والحنابلة شرط صحيح ايضا لانه شرط يقتضيه العقد .

اما خلاف اشهب مع المالكية فارى رأيه راجحا فى المسألة الاولــــــى مرجوحا فى المسألة التانية، ووجه رجحانه فى المسألة الاولى : ان الاصـــل عند المالكية ان الرهن غير مضمون، وانما ضمن المرتهن فيما يغاب عليـــــه للتهمة، وبالتالى فان اشتراط عدم الضمان شرط يقتضيه العقد فكان تصحيـــح

 ⁽١) الكافى لابن عبدالبر(١١٦: ٢)، حاشية العدوى على كتابة الطالب
الربانى (٢١٧: ٢)، منح الجليل لعليش(٢: ١٠١)، الشرح الكبير
للدردير مع حاشية الدسوقى (٣: ٢٥٢) .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٢ : ٣٦)) ، كشاف القناع للبهوتي (٣: ٢٧٩) .

اشهب لهذا الشرط اقرب الى اصل المذهب المالكي ، .

واما سبب كون رأيه مرجوحا في المسألة الثانية فلأن اشتراط الضمسان ينافئ مقتضى العقد ، ومن ثم فهو شرط فاسد .

خامسا : اشتراط غلق الرهسن .

 ⁽١) هو الصحابى الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب، ولد بعد المبعث بقليل وهواحد المكترين من الصحابة والعباد لة ، هاجر الى المدينة مسع ابيه ، وشهد فتح مكة وافتى الناس ، وتوفى سنة γ γه.
 انظر :

الاصابة لابن حجر(١ : ٣٣٨) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١ : ٣٧) . و شوريح بن حارث بن قبي الكندي، قال ابن معين : كان في زمين ٢) هو شريح بن حارث بن قبي الكندي، قال ابن معين : كان في زمين

⁾ سوسريح بن حارث بن طين التندي ، فان ابن معين: اذا في رسسن النبى حصلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه . وقال العجلى : كوفسى تابعى ثقة ، ولى القضاء لعمر وعثمان وعلى ومعاوية ستين سنة السي ايام الحجاج حيث استعفى وله . ٢ ١ سنة وعاش بعد استعفائه سنسة ثمات ، وفي سنة وفاته اختلاف كثير، قال ابو نعيم : توفى سنة م ٨٨هـ. انظر :

تهذيب التهذيب لابن حجر (ع: ٣٢٦) ، تذكرة العفاظ للذ هبيي

 ⁽٣) هو ابراهيم بن يريد بن قيس النحعى الكوفى ، ولد سنة ٢ ٦هـ ، فقيـه
الكوفة ، قال الاعتش : كان صيرفيا في الحديث ، وقال الحافظ ابس
حجر : كان ثقة الا انه كان يرسل كثيرا ، توفى سنة ٢ ٩هـ .

تذكرة الحفاظ للذهبي (١: ٧٣) ، ميزان الاعتدال للذهبي (١: ٢٤) .

 ⁽٢) هوسفيان بـــــــن سعيد بن صروق العدنانى الكوفـــى،
 كان اماما فى العلوم ، وقد اجمع الناس على دينه وورعه ، وزهده، وثقته توفى بالبصرة سنة ١٦١هـ .
 انظى .

تهذيب التهذيب (١١١) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٣٨٦:٢) .

احدا خالفهم .

(١) المغنى لابن قدامة(٢٣:٤٦ع-٢٣٤)، وانظر المنتقى للباجـــــى (٥ (٣٣٩:) •

(٢) هُو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى مولاهم الصنعاني ، ولد سنسة ٢٦ هـ، وكان ثقة حافظا ، عمى في اواخر غيره فتغير ، قال احمد : اتيناه قبل المائتين وهو صحيح البصر ، ومن سمع منه بعد ماذهب بصـــــــــره فهو ضعيف السماع . توفى سنة ٢١١هـ .

تقريب التهذيب لابن حجر (١:٥٠٥)، البداية و النهاية لابن كتير

(۱۰ : ۲۰ ۲) ، نك الهميان للصفدى (ص ۱۹۱) . ٣) هو ابو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوى ، الفقيــــه الشافعى المحدث المفسر، كان بحرا في العلوم، ومن تآليفه : معالــم

الشافعى المحدث المفسر؛ كان بحرا في العلوم؛ ومن تاليفه : معالـم التنزيل ، شرح السنة ، الجمع بين الصحيحين وغيرها . توفى سنة . ١ هـ انظر :

طبيقات الشافعية لابن السبكي (٢١٤:٤)، وفيات الاعيان لا بيسن خلكان (٢١٤٠) .

(؟) هو سعيد بن العسيب بن حزن المخزومي ، ولد لسنتين _ وقيــــل لا ربع _ من خلافة عمر . قال قتادة : مارأيت احدا قط اطم بالحـــلال والحرام منه . وهو اثبت التابعين في ابي هريرة . توفي سنة ؟ ٩ هـ ، وقيل ٣ ٩ هـ .

انظر :

تذكرة الحفاظ للذهبى (١ : ٤ ه) ، تهذيب التهذيب لابن حجر(؟ : ٨) طبقات ابن سعد (ه : ٨٨) ، النجوم الزاهرة لابن تغرى (٢ ٢٨: ١) .

 لهما - والبيهقى وابن حبان متصلا عن سعيد بن المسيب عن ابى هريـــرة ($\frac{7}{1}$ - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :" لا يغلق الرهن ، الرهن لمن رهنه ، له غنمه وطبه غرمة" .

قال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجـــاه لخلاف فيه على اصحاب الزهري $^{(3)}$.

تذكرة الحفاظ للذهبي (٣ . . . ٩) ، البداية والنهاية لابن كشيير (٣ . . . ه) . . (٢ . . و) .

(٢) هو الصحابی الجلیل عبد الرحمن بن صحر کان من أوعیة العلم، ومن
 کبار ائمة الفتوی ، قال الشافعی : ابو هریرة احفظ من روی الحدیث
 فی الدنیا . توفی سنة ٥٧ه علی خلاف .
 انظر :

اسد الغابة لابن الاغير (٣١٨:٦)، تذكرة الحفاظ للذهــــــــــى (٣٢:١)، تقريب التهذيب لابن حجر(٣:٨٤) .

(٣) موطأ الأمام مالك - كتاب الرهن - باب مالايجوز من غلق الرهن (٢٢٨٢) حديث رقم (١٣) ، مصنف عبد الرزاق - كتاب الرهن - باب الرهــــن لا يغلق (٨ : ٢٣٧) ، حديث رقم (١٣٠ - ١٥) ، شرح السنة للبغـــوى لا يغلق (٨ : ٢٣٧) ، حديث رقم (٢ : ٢٩٣) ، المستدرك للحاكــــم الرهن (٢ : ٢١) ، حديث رقم (٢ : ٢) ، المستدرك للحاكــــم كتاب البيوع (٢ : ١٥) ، السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الرهن - باب ماجاً عنى زيادات الرهن (٢ : ٣) ، سنن الدارقطني - كتاب البيــوع ماجاً عنى زيادات الرهن (٢ : ٣) ، سنن الدارقطني - كتاب البيــوع ماجاً عنى زيادات الرهن (٢ : ٣) ، سنن الدارقطني - كتاب البيــوع ماجاً من زيادات الرهن (١ : ٣) ، سنن الدارقطني - كتاب البيــوع ماجاً من زيادات الرهن (٢ : ٣) ، سنن الدارقطني - كتاب البيــوع ماجاً من زيادات الرهن (١ : ٣٠) ، سنن الدارقطني - كتاب البيــوع ماجاً من زيادات الرهن (١ : ٣٠) ، سنن الدارقطني المحلى لابن حــــزم

(؟) المستدرك للحاكم (٢ : ١ ه)
والزهرى هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى
المدنى . ولد سنة احدى وخمسين . قال سفيان : كان الزهرى اعلم
اهل المدينة . وقال يحيى بن سعيد : مابقى عند احد من العلـــم
مابقى عند ابن شهاب . توفى الزهرى سنة اربع او ثلاث وعشرين ومائــة
وقبل غير ذلك .
انظر ترجمته في :

التاريخ الكبير(٢٠٠١) ، المعرفة والتاريخ (٢٠٠١) ، حليـــة الاولية (٣٢٦:) ، تهذيب الاولية (٣٢٦: ٥) ، تهذيب التبذيب (و ٥٠٤) ، تهذيب التبذيب (و ٥٠٤)) .

⁽۱) هو ابو حاتم محمد بن حبان بن احمد التميمى البستى ، كان مبين الفقها ، وحفاظ الآثار ، عالما بالنجوم والطب، وفنون العلم ، ومسين عقلا الرجال ، وكانت الرحلة اليه ، ومن تصانيفه " الصحيح " و"التاريخ " توفى سنة ٢٥٤هـ .

ووافقه الذهبى ، وقال ابن حزم : " وهذا مسند من احسن ماروى فــى هذا البا $(1)^{1}$. وقال الدارقطنى : " وهذا اسناد حسن متصل " ، وقــــال هذا البا $(2)^{(1)}$. وقـــال الحافظ ابن حجر : " وصحح ابن عبد الجروعبد الحق وصله .

(۱) هو محمد بن احمد بن عثمان الذهبي ، ولد سنة ٣٦٣هـ قال السبكي محدث العصر، وخاتم الحفاظ، القائم باعبا هذه الصناعة ، وحامـــل راية اهل السنة والجماعة ، امام اهل عصره حفظا واتقانا وله مصنفـــات كثيرة وعديدة لم يسبقه احد في مجال الحديث وعلومه ، توفى سنــــــة ٨٤ ٢هـ ود فن بمقابر الباب الصغير بد مشق . انظر :

الوافى بالوفيات للصغدى (٢ : ٣) ، طبقات الشافعية للاسنـــوى (١ : ٨ ه ه) ، الدرر الكامنة لابن حجر(٣ : ٢ ٦) .

٢) المحلى لابن حزم (٨:٠٠٥) .

(٣) سنن السدارقطني (٣٢:٣) .

(؟) هو شهاب الدين احمد بن على بن محمد الكنانى ، محدث ، مسؤرخ أديب، شاعر ، انتهت اليه الرحلة والرئاسة فى الحديث فى الدنيسيا باسرها . ولد سنة ٣٧٧هـ ، وتوفى سنة ٢٥٨هـ .

انظر :

الضوَّ اللامع للسخاوى (٣٦:٣) ، حسن المحاضرة للسيوطى (٣٦٣١) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٢٧:٨)

(ه) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى القرطيبي ولد سنة ٨٣٦هـ، طلب الحديث، وساد اهل الزمان في الحفيط والاتقان، وكان ظاهريا ثم صار مالكيا. ومن تصانيفه: "التمهيسيد شرح العوطاً" و"جامع بيان العلم وفضله". توفي سنة ٣٣٤هـ.

تذكرة الحفاظ للذ همى (٣ : ١١٢٨) ، بغية الملتمس للضبى (ص ٩٨٩) جذوة المقتبس في علماء الاندلس للحميدي (ص ٣٦٧) .

(٦) هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الاشبيلي ، كان فقيها حافظا عالما بالحديث وطله ، وصنف " الاحكام الكبرى" وغيره ، ولد سنة . ١ ه هـ وتوفي سنة ١ ٨ ه ه.

انظر :

طبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٩ ٧٤) ، بغية الملتس للضبى (ص ٩ ٩ ٣) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٢ ٧ ١ ٢) .

(٧) تلخيص الحبير لابن حجر(٣:٣) .

وقد روى البيهقي عن معمر انه قال للزهرى : أُرأيت قوله : لايغليق الرهن ، أهو الرجل يقول : ان لم آتك بمالك فهذا الرهن لك ؟ قال : نعم .

وقال الامام مالك في معنى قوله :" لا يغلق الرهن" : " وتفسير ذلك _ فيما نرى والله اعلم _ ان يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشيء ، وفي المرهن فضل عما رهن به ، فيقول الراهن للمرتهن : ان جئتك بحقك السي اجل يسميه له والا فالرهن لك بما رهن فيع .

وقال الأثرم: تلت لاحمد: مامعنى قوله: "لا يغلق الرهن"؟ قــال لا يدفع رهنا الى رجل ويقول: ان جئتك بالدراهم الى كذا وكذا والا فالرهن (٥).

⁽۱) هو معمر بن راشد الازدى ، مولاهم ابو عروة البصرى ، نزيل اليمــــن ثقة ، ثبت فاضل ، الا ان في روايته عن ثابت والاعش وهشام بن عـــروة شيئا ، وكذا فيما حدث به بالبصرة ، توفي سنة ١٥١ه. ، انظر :

تقريب التهذيب لابن حجر(٢ ; ٢٦٦) ، التهذيب لابن حجر(١٠ : ٢ ٢) . (٢ ٢)

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقى ـ كتاب الرهن ـ باب ما جا * في غلق الرهــــن (٢) اسمن الكبرى للبيهقى ـ كتاب الرهن ـ باب الرهن لا يغلـــــق (٢٣)) .

⁽٣) مُوطأ الامام مالك ـ كتاب الرهن ـ باب مالا يجوز من غلق الرهــــــن (٢٢٩:٢)

^(؟) هو احمد بن محمد بن هانى ، ابو بكر الطائى ، ويقال الكلبى الاشرم الاسكانى ، الامام الحافظ . كان كثير الرواية عن الامام احمد . قسال ابن حبان : كان من خيار عباد الله ، وله كتاب العلل . توفى سنسة ٢٧٣هـ وقيل غير ذلك . انظر :

الجرح والتعديل (٢٢: ٢٧) ، طبقات الحنابلة (٢٦: ١) ، سبر اعلام النبلاء للذهبي (٢٠: ٢٣) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٠: ٧٥) ، تهذيب التهذيب (٢٨: ١) .

⁽ ه) المغنى لابن قدامة (٤ : ٢٤) .

(۱) وهذا التفسير روى _ ايضا _ عن طاوس والثورى وشريح .

وذهب ابن القيم الى ان هذا الشرط صحيح ، وذكر أن الامام احصد فعله ، ولم يبر في الحديث الذي استدل به الجمهور حجة لما ذهبوا اليسه بل انه جاء الأبطال عادة كانت في الجاهلية ، وهي ان المرتهن يأخذ الرهمن اذا حل الاجل ولم يؤد الراهن الدين من غير رضا الراهن ولا اشتراط ذلسك عليه في عقد الرهن .

قال في اعلام الموقعين : " اذا رهنه رهنا بدين ، وقال : ان وفيتك الى كذا وكذا والا فالرهن لك بما عليه صح ذلك ، وفعله الامام احمد ، وقبال اصحابنا : لا يصح ، وهو العشهور من مذاهب الائمة الثلاثة ، واحتجوا بقولسه "لا يغلق الرهن" ولا حجة لهم فيه ، فان هذا كان موجبه في الجاهليـــــــة أن المرتهن يمثلك الرهن بغير اذن المالك اذا لم يوفه ، فهذا هو غلـــــق الرهن الذي ابطله النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ واما بيعه للمرتهن بما عليه عند الحلول فلم يبطله كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح ، ولا مفســــدة ظاهرة ، وغاية مافيه انه بيع علق على شرط، ونعم فكان ماذا ؟ وقد تدعـــو ظاهرة ، وغاية مافيه انه بيع علق على شرط، ونعم فكان ماذا ؟ وقد تدعـــو المحاجة والمصلحة الى هذا من المرتهنين ، ولا يحرم عليهما مالم يحرمه اللـــه الوسله ، ولا ريب ان هذا خير للراهن والمرتهن من تكليفه الرفع الى الحاكــم

⁽۱) هو الامام طاوس بن كيسان اليماني الحميري مولاهم الغارسي ، يقال اسمه دكوان وطاوس لقبله ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، توفى سنة ١٠٦ه . ا

تذكرة الحفاظ للذهبي (١ : . و) ، سير اعلام النبلا (٥ : ٣٨) .

 ⁽٢) مصنف عبد الرزاق - كتاب الرهن - باب لا يغلق الرهن (٢٣٧: ٨) ، اثر
 رقم (٥٠٠٥ - ١٥٠٥) ، شرح السنة للبغوى (٨: ٥٨٥) .

⁽٣) هو محمد بن ابى بكر بن ايوب الزرعى الدمشقى ، ولد بدمشق سنسة م ١ ٩ ١هـ، قال ابن حجر عنه : كان جرى الجنان ، واسع العلم ، عارفا بالخلاف ومذاهب السلف ، وهو الذى هذب كتب ابن تيمية و نشر طمه ولا زمه وسجن معه فى قلعة دمشق ، توفى سنة ١٥ ٧هـ ، انظر :

[،] نتور : الدرر الكامنة لابن حجر(؟ : ٢٦) ، الوافى بالوفيات للصفدى(٢:٠ ٢٧)

واتيانه الرهن ، واستئذانه في بيعه والتعب الطويل الدى لا مصلحة فيــــه سوى الخسارة والمشقة ، فاذا اتفقا على انه بالدين عند الحلول كان اصلـــح لهما وانفع وابعد من الضرر والمشقة والخسارة ".

فابن القيم _ رحمه الله _ ابطل اولا الاحتجاج بالحديث، وفسر غلـ سق الرهن بغير مافسره به الجمهور، ثم ذهب _ ثانيا _ الى ان هذا بيع معلـــق على شرط وان الحاجة ودفع المشقة والحرج تدعو الى جوازه .

مناقشة رأى ابن القيم .

والذى قاله ابن القيم من معنى غلق الرهن يتمشى مع مافسره بــــــه (٢) الامام الشافعى ويوافق اللغة العربية .

فقد قال الامام الشافعى – رحمه الله – :" قوله – والله تعالى اعلـم – لا يغلق الرهن ، لا يستحقه المرتهن بان يدع الراهن قضاء حقه عند محله $^{(7)}$. فلم يذكر شرطا وانما قال انه لا يستحق المرتهن الرهن عند عدم قضاء الراهــــن الدين عند الحلول .

تال الازهرى: وهو كما تال الشافعى _ رحمه الله _ فى العربي____ة ومعناه: لايستغلق: ولايفك، اى لايطلق من الارتهان بعد ذلك، يقال

⁽١) اعلام الموقعين لابن القيم (٣٦٣ - ٣٦٣) .

 ⁽٢) هو أبوعبد الله محمد بن ادريس الشافعى القرشى المطلبى ، ولد بغزة
 سنة . ه ١هـ قال الربيع : كان الشافعى يغنى وله خص عشرة سنـــــــــة
 وكان يحيى الليل الى ان مات ، توفى سنة ؟ . ٦هـ .

⁻ سر . طبقات الحفاظ للسيوطى (ص١٥٦) ، تاريخ بغداد للخطيب (٦:٢٥) تذكرة الحفاظ للذهبي (٣٦١:١) .

⁽٣) الام للامام الشافعي (٣:٧١-١٤٨) .

^(؟) هو أبو منصور محمد بن احمد بن الازهر الازهري البهروي ، اللغـــوي كان فقيها شافعي المذهب، واماما في اللغة، وكان متفقا على فضلــه وثقته ودرايته وورعه . توفي سنة . ٣٧هـ .

انظر :

طبقات الشافعية (٢٠٦:٢) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٤:٣٣٩) .

ظق الباب وانغلق واستغسلق : اذا عسر فتحه، وانغلق في الرهن : ضـــد للمرتهن أن يستحق الرهن لتغريط الراهن في فكه، ولكنه يكون وثيقة فــــــى يده الى ان يفكه .

وفي النهاية : يقال : غلق الرهن يغلق غلوقا : اذا بقي في يــــــد المرتهن لايقدر راهنه على تخليصه ، والمعنى : انه لايستحقه المرتهــــــن اذا لم يستفكه صاحبه".

وفى القاموس المحيط: " وظلق الرهن - كقرح - استحقه المرتهن وذلك أذا لم يفتك في الوقت المشروط"ً.

وفي لسان العرب: " والغلق في الرهن: ضد الفك، فاذا فــــك الراهن الرهن فقد اطلقه من وثاقه عند مرتهنه، وقد اغلقت الرهن فغلــــــة اى اوجبته فوجب للمرتهن . . . ويقال : غلق الرهن يغلق غلوقا : اذا لـــــم يوجد له تخلص، وبقى في يد العربهن لايقدر راهنه على تخليصه ، والمعسني : انه لايستحقه المرتهن اذا لم يستفكه صاحبه.

لكن هذا التفسير لايناقض تفسير الجمهور ولايدفعه، اذ هو يقــــول ان المرتهن لايستحق الرهن اذا لم يفتكه الراهن، وعدم استحقاقه _الثابـــت مشروط، ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص.

ثم اذا كان هذا بيعا، فهو بيع معلق على شرط، وعقود المعاوضات ممنــوع .

⁽١) تهذيب اللغة للازهري (١٦:١٦) فما بعدها ٤ مادة (رنحلهم)

النهاية لابن الاثير، مادة "غلق" (٣٢٩:٣) .

القاموس المحيط للفيروز آبادي ،مادة " غلق" (٢٧٣:٣) ٠

لسان العرب لابن منظور ، مادة " غلق" (٥ : ٣٢٨٤ .

وأما المضرة للراهن والمرتهن فهى موهومة ، إن هما إذا كانا متغقيـــــن على كل أمر فلا حاجة بهما إلى ما ذكره من رفع إلى الحاكم وإثبات للرهن و... و...بل يناع الرهن ويوفي الراهن المرتهن من ثنته وينتهي الأمر .

وإن لم يكونا متغقين فصحيح أنه قد توجد متاعب لكن وجودها عند عسده الشرط كوجودها مع وجود الشرط ، إذ لو أنكر الراهن زم المرتهن الرهنيــــة وأنه له بالدين إذا لم يوفعند المحل ، فإنه لابد حينئذ من الرفع الى الحاكم وأنه له بالدين أذا لم يوفعند المحل ، فإنه لابد حينئذ من الرفع الى الحاكم وإثبات الرهن ثم الشرط .

وخلاصة الخسلاف و

أُن الجمهوريرون أنّ قوله في الحديث: (لايفلق الرهن) ينفين استحقاق تملك المرتهن للرهن إذا لم يوفه الراهن الدين في أُجله مطلقــــا أى سوا ً اشترط هذا التملك أُم لم يشترط . . .

وُّن ابن القيم يرى أنّ الحديث منصب على حالة عدم الاشتراط ولايشمل حالية الاشتراط وُّانّ حكمها يو عند من دليل آخروتكييفها النقهي عنده أنّها بيسع معلق على شرط، ودليل حلها : إلا باحة الأُصلية أَى عدم ورود دليل يحرمها من كتاب وسنة ...

المبحث الثالييث

في بيان اثر الشروط الفاسدة على عقد الرهـــن

تقدم أن من الشروط التى قد ترد فى عقد الرهن شروطا تنافى مقتضى العقد، وأن هذه الشروط تعتبر فاسدة ملغاة لا يجب الوفاء بها، لا مسلس قبل الراهن ولامن قبل المرتهن، لكن ماهو أثر مثل هذه الشروط علسسسى عقد الرهن ؟ هل يفسد لا قترانه بها أيضا ؟ أو يبقى العقد صحيحا ويفسد الشرط فقط ؟

احتلف العلماء في ذلك على قولين في الجملة :

القول الاول: ان الذي يفسد هو الشروط فقط ويظل العقد صحيحاً. (١) (١) والى هذا ذهب الحنفية وبعض الحنابلة _ ومنهم ابو الخطاب .

- (١) تبيين الحقائق للزيلعي (١:١٣١-١٣١) .
- (٢) الهداية لابى الخطاب (ص ١٣٥ ١٣٦ / ١٥١ ١٥٣)، المغنى لابن قدامة (٢:٥٠١).
- - انظر :
- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (117:1) ، المنتظم لابن الجوزى (117:1) ، المستفاد من ذيل (17:1) ، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (ص 17:1) ، شذرات الذهب (17:1) .
- (٤) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢٤٠٠٣)، منح الجليسل لعليش (٦٤٠٠٣)، جواهـــر العليش (٢٢٠:١٤)، جواهـــر الاكليل للابي (٢٠:٢).

(1) (1) elimita - α (1) (2) elimita o ilenia. (1) elimita o ilenia.

ادلة القول الاول:

- (۱) المهذب للشيرازي (۲:۲۵،۱۹۰۶) ، مغنى المحتاج للشربييني (۲:۲۵ ا ۱۳۲۰) ، شرح المحتاج للرملي (۲:۳۵ ۲۳۳) ، شرح المحلي على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (۲:۲۲۱ ۲۲۲) ، المجموع للنووي (۲:۷۳۷ ۳۷۶) ، تكملة المجموع للمطيعي (۲۲٪ ۲۲٪) .
- (٢) الهداية لابى الخطاب (ص١٣٥- ١٣٦١، ١٥١- ١٥٢)، المغسنى
 لابن قدامة (١٠٥٠)، زاد المستقنع للحياري (ص١٠٦- ١١٩٧)
 التنقيح المشبع للمرداوى (ص١٢٨٠١٢٧).
 - (٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء البغدادى ، ولدسنة .
 ٣٨ هـ، فقيه اصولى ، مفسر انتهت اليه رئاسة الحنابلة ، ومن تصانيف .
 " المعتمد في اصول الفقة " ، " احكام القرآن" ، " الاحكام السلطانية " توفى ببغداد سنة ٨٥ ٤هـ .
 انظر :
 - - (٤) بدائع الصنائع للكاساني (٣٧٢٨:٨) .

 - (٦) صحيح البخارى كتاب البيوع باب البيع والشراء مع النساء (٩٣:٣) .
 - (٧) صحیح مسلم _ کتاب العتق _ باب انما الولاء لمن اعتق (٢: ٢) ١ ، حدیث رقم (٢ ، ٥) ، .
 - (٨) سنن ابن ماجة _ كتاب العتق _ باب المكاتب (٢ : ٢ ؟ ٨) ، حديث رقـم (٨) .
 - (٩) سنن ابى داود _ كتاب العتق _ باب فى بيغ المكاتب اذا فسخـــــت الكتابة (٤ : ٩ ؟ ٩) .
 - (١٠) مسند الأمام احمد (٢٠٦:٦) .

وجه الدلالة: ان عائشة اعتقت بريرة واشترط اهلها ان يكون السولاء لهم، الآ ان النبي عليه الصلاة والسلام - ابطل شرط الولاء لاهل بريسسرة واقر عقد البيع لعائشة مما يدل على ان العقد اذا اقترن بشرط فاسد فانسه لابيطل .

⁽١) صحيح البخارى (٢١٦:٣) ، باب ما قيل في العمرى والرقبي .

⁽٢) صحيح سلم(٣:٥١٦)، حديث رقم(٦٢٥)، كتاب المبـــات باب العمري .

⁽٣) سنن ابى داود (٨١٧:٣) ، حديث رقم (٥٥٥٠) ، كتاب الاجارة باب في العمري .

⁽ع) سنن الترمذى (٦٢٣: ٣) حديث رقم (١٣٥٠) ، كتاب الاحكيام باب ماجاء في العمرى .

⁽٦) سنن ابن ماجة (٢:٢٩٧)، حديث رقم (٢٣٨٠-٢٣٨٣) .

والرقبى : ان الرجل يعطى شخصا دارا ثم يقول له : اسكنه ان مت قبلك فهى لك، وان مت قبلى عادت لى ، فصار كل واحد منهم الرقب موت الآخر لتكون الدار له ، وهذا امر كان فى الجاهلية ، فجماله الاسلام بتقرير ذلك ، واعتبرها هبة وطكها للموهوب له وابطل مايرد فيهان من شروط .

ووجه الدلالة : ان النبى - صلى الله عليه وسلم - صحح العقد وأبطل (ع) الشرط الفاسد لا يفسده . (الشرط الفاسد لا يفسده .

⁽۱) مسند الامام احمد (۲:۲۰۳)، (۳:۳۹۳،۳۰۳۱۲۱۳،۷۱۳ ، ۳۱۷،۳۱۲ ، ۳۲۷۴

⁽٢) هو جابر بن عبدالله الانصارى ثم السلمى _ بفتحتين _ صحابى ابسين صحابى ، من المكرين في الرواية ، غزا تسع عشرة غزوة ، ولد قبلسل الهجرة بست عشرة سنة وتوفى بالمدينة بعد السبعين من الهجرة .

تقريب التهذيب لابن حجر(١:٢٢) ، الاستيعاب لابن عبد الـــبر (٢:١) ، الاصابة لابن حجر(٢:١٤) .

⁽٣) انظر: فتح البارى لابن حجر(ه .٣٣٨) ، سبل السلام للصنعانـــى (٣) ١٩ - ٩٩) ، نيل الاوطار للشوكاني (١٧:٦) .

^(؟) فتح البارى لا بن حجر(ه : ٢٣٨) ، سبل السلام للصنعاني (٣ : ٩) ، بيل الاوطار للشوكاني (٣ : ١٩) ، الكوكب الدرى على جامــع الترمذى للكاند هلوى (٣ : ٠ ٥٣) ، عون المعبود للعظيم آبـــادى (٩ : ٣٠٦) - ٣ ؟) ، الفتح الرباني للساعاتي (ه ! ٣٠٦) ، تحفــة الاحوذي للمباركفوري (٤ : ٨٠٠) .

الدليل الثالث : مارواه الامام مالك وعبد الرزاق والبغوى ـ مسلا الدليل الثالث : مارواه الامام مالك وعبد الرزاق والبغوى ـ مسلا من سعيد بن المسيب ـ وابن ما مه والحاكم والد ارتطاعي وابن حزم ـ واللفظ لهما ـ والبيه في وابن حبان ـ متصلا عن سعيد بن المسيب عن ابى هريسر ة ـ رضى الله عنه ـ قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : "لا يغلس قال منه، لم غنمه وطبه غرمه" .

قال الحاكم : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجها الخلاف فيه على اصحاب الزهرى" ووافقه الذهبي . وقال ابن حزم : "هدذا سند من احسن ماروى في هذا البال . وقال الدارقطنى : " وهدذا البال اسناد حسن متصل (X) . وقال الحافظ ابن حجر :" وصحح ابن عبد السبر وعبد الحق وصله .

⁽١) موطأ الامام مالك _ كتاب الرهن _ باب مالا يجوز من غلق الرهن (٣: : ٢) . . (٢٢٨) ، حديث رقم (١٣) .

⁽٢) مصنف عبد الرزاق _ كتاب الرهن _ باب الرهن لا يغلق (٢٣٧: ٨) ، حديث رقم (٣٣٠: ٥) .

⁽٣) شرح السنة للبغوى (٨:١٨٤)، حديث رقم (٢١٣٢) .

^()) سنن ابن ماجة _ باب لا يغلق الرهن (٢ : ٨١٦) ، حديث رقم (١ ؟ ٢)٠

⁽ ه) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (٢ : ١ ه) ·

⁽ ٢) سنن الدارقطني ـ كتاب البيوع (٣: ٣٣ ـ ٣٣) ، حديث رقم (١٢٥ ـ ٢

⁽γ) المحلى لابن حزم (χ:٠٠٥) .

⁽ ٨) السنن الكبرى للبيهقى ـ كتاب الرهن ـ باب ماجاء في زيادات الرهـن (٨) . (٣٩: ٦) .

⁽٩) تلخيص الحبير لابن حجر (٣:٣) .

⁽١٠) المستدرك للحاكم ومختصره للذهبي (٢:١٥) .

⁽١١) المحلى لابن حزم (٨:٠٠٥) .

^{· (}٣٢:٣) سنن الدارقطني (٣٢:٣) .

⁽١٣) تلخيص الحبير لابن حجر(٣:٢٤) .

وجه الدلالة من الحديث : ان النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ ابطــل شرط غلق الرهن واقر العقد مما يدل على ان العقد اذااقترن بالشــــرط الفاسد لا يبطل .

الدليل الرابع: ان الشروط الفاسدة زيادة لايقتضيها العقـــــد وليست من مصالحه فيكين فيها فضل خال عن العوض، وذلك هو الربـــــا ولا يتصور ذلك الا في المعاوضات المالية التي فيها مبادلة مال بحال كالبيع ونحوه ، بخلاف المعاوضات غير المالية _ والنكاح ونحوه _ والتبرعات والرهـــن (١)

ادلة القول الثانــى :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

ان العاقدين اقدما على هذا العقد بهذا الشرط، فالراهن بـــذا الرهن، والمرتهن بذل العال بالشرط المذكور، فاذا لم يسلم لهما هــــذا الشرط لم يصح العقد لانعدام الرضا حينئذ . اذ هما لم يرضيـــا بــدون ذلك الشرط.

ويناقش بان في هذا مصادمة للحديث النبوي ، فاهل بريرة لم يوافقوا على العتق من قبل عائشة الا أن يكون الولاء لهم ، والمعمر والمرقب كذلك والمرتهن حين أشترط غلق الرهن كذلك ومع هذا فالنبي عصلى الله عليه وسلم عابطل تلك الشروط من غير أن يبطل العقد .

الترجيــــ :

وبعد هذا العرض لادلة القولين يتبين لنا رجحان القول الاول: بان اقتران العقد بالشرط الفاسد لايفسده لقوة ادلته وسلامتها وضعف ادلــــة المخالف، ولان للعقود اصولا مقررة، واحكاما معتبرة، فلا تغيرها الشــروط الفاسدة عن اصولها واحكامها . والله اعلم .

⁽١) تبيين الحقائق للزيلعي (١٣١:٥) .

الباش الثاني

فالمعقود به "الصيغة"

وفيه تمهيد وفصلان:

التمصيد: في بيان معنى الصيغة والحكمة من مشروعيها.

الفصل الأول: في شروط الصيغة.

بر الثانى: برأقسكام الصيغة .

التمهيـــد

في بيان معنى الصيغة والحكمة من مشروعيتها

اولا: بيان معنى الصيغة .

الصيغة: هى عبارة عما يدل على الرضا من الايجاب والقبـــــول (١) (١) اللفظيين او مايقوم مقامهما .

وقد اتفق الفقها على ان الصيغة ركن من اركان عقد الرهن .

والصيغة تتكون من شطرين : هما الايجاب والقبول ، او مايقـــــــوم مقامهما كما في البيع .

والصيغة فى الرهن هى الايجاب والقبول كما هو مذهب الجمهـــور او الايجاب فقط، كما ذهب الى ذلك خواهر زادة من الحنفية، وتقدم بيان ذلك فى اركان الرهن .

وقد اختلف العلماء في تحديد الايجاب والقبول.

فذهب الحنفية الى ان الايجاب: هو اللفظ الذي يصدر اولا ، سواء صدر من الراهن او المرتهن، وان القبول هو ماصدر ثانيا ودل على موافقة الطرف الآخر على ما اوجبه الطرف الاول ، من الراهن او المرتهن .

وذهب الجمهور الى ان الايجاب ماصدر عن المالك للسلعة ، وهــو الراهن ـ هنا ـ فما يتلفظ به مما يعبر عن رضاه بالتعاقد يسمى ايجابــــا حال أن يقول رهنتك هذه الدار على ان تقرضنى الفريال .

⁽١) مجلة الاحكام الشرعية على مذهب الامام احمد للقارى (ص٣٢٤).

⁽٢) حاشية احمد الشلبي على تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٣) ، الـــدر المحتار للحصكني مع رد المحتار لابن عابدين (٢:٠،٥) .

ومايدل على الرضا بمضمون هذه العبارة يسمى قبولا ، ولاعبرة بتقدم $(1)^{(1)}$ احد هما على الآخر .

ثانيا: بيان الحكمة من مشروعية الصيغة .

مما لاشك فيه ان اساس التعاقد في الشريعة الاسلامية هو الرضيا من الطرفين المتعاقدين ، قال الله _ تعالى _ : " يا ايها الذين آمنـــوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم" ، وقــال _ تعالى _ : "وآنوا النساء صد قاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكوه هنيئا مريئاً .

وقال الرسول ـ صلى الله طيه وسلم _ :" لايحل مال امرى مسلـــــم الا بطيب نفسه ".

⁽٢) سورة النساء : ٢٩

⁽٣) سورة النساء : }

^(؟) ورد هذا الحديث عن جماعة من الصحابة ، منهم : عم ابى حرة الرقاشى وابو حميد الساعدى ، وعمرو بن يثربى ، وعبدالله بن عباس .

واما جدیث عمرو بن یشربی قرواه الامام احمد (۳:۳۳))، (ه:۱۱) والبیهقی فی السنن الکبری ـ کتاب الفصب ـ باب لایطك احد بالجنایة

وقال _ صلى الله عليه وسلم _ :" انما البيع عن تراض " .

والرضا من الامور الخفية التي لااطلاع لاحد عليها _ سوى اللهعز وجل _ لذلك كان لابد أن يعتبر مايدل على الرضا ، فاعتبرت الشريعة الصيغـــــــــة - او مايقوم مقامها _ دليلا على الرضا .

(٥ : ٥ / ١ - ٢ /) ، حديث رقم (١٢٨٣) ٠

⁽۱) الحديث رواه أبن ماجة في سننه عن ابي سعيد الكدرى ـ كتــــاب التجارات ـ باب بيع الخيار (۲۱۷: (۲۲۷) ، حديث رقم (۲۱۸۵) ، والبيه قي في السنن الكبرى عن ابي سعيد الخدرى ايضا ـ كتـــاب البيوغ ـ باب ماجا في بيع المضطر وبيع المكوه (۲:۲۱) . وقد صححه الالباني ، انظر: صحيح الجامع الصغير (۲:۲۷) ، حديث رقم (۲۳۹،۲) ، اروا الغليل في تخريج احاديث منار السبيل

الغصيك لهؤول

شروط صيغة عقدالرهن

الشرط الأول: أن يتوافق الإيجاب والقبوال.

م التانى: أن يتصل الأيجاب بالقبو ل.

مرالتاك: أنيبق الإيجاب قائماً حتى يتم القبوك.

مد الرابع: أن يكون الإيجاب والقبول بلغة مفه ومت للط فين.

براكامس: أن لاتكون الصيغة مؤقتة بمدة تنهي قبل كحلول.

سراك رس: أن لا يكون في الصيغة تعليق للعقد .

الفصل الاول

فى شروط الصيغية

يشترط في شطري صيغة عقد الرهن _ وهما الايجاب والقبول _ مايلي :

الشرط الأول:

الشرط الثانى:

ان يتمل الايجاب والقبول ، وهذا الشرط محل اتفاق بين العلماء الا انهم اختلفوا في مفهوم الاتصال .

فدهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والحنابلة الى ان معنى الحنفية المنافقة والمالكية والحنابلة الى ان معنى الاتصال بين الايجاب والقبول: ان يتم العقد فى مجلس واحد حقيق المجلس الذى حصل فيه الايجاب المتعلق به

⁽۱) رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار للحصكفي (٢٦:٢٥) ، شرح المحلى على المنهاج للنووى مع حاشيتي قليوبي وعميرة (٢:٥١)، هذى المحتاج للنووى (٣٠:٣٠)، مغنى المحتاج للشربيني (٢:٢)، نهاية المحتاج للرملي (٣٨٣:٣)، كسلف القناع للبهوتي (٢١٦)،

⁽٢) بدائع الصنائع للكاساني (٢) بدائع الصنائع

⁽٣) لِغة السالك الى اقرب المسالك للماوى على الشرح الصغير للدردير

⁽ ٤) المغنى لابن قدامة (٣ : ٢١٥) .

ووجه هذا القول: ان القياس ان لايتأخر احد جزئسين عن الآخر حقيقة، لكن لما كان وجود هما معا متعسرا، لانهما الغاظ، جعرور المحلس المحلس جامعا لهما حكما، سواء طال الفصل ام لا

ولان فى ايجاب الفورية مشقة، لان القابل يحتاج الى تأمل كى يقبل على بصيرة .

وذهب الشافعية الى ان معنى الاتصال بين الايجاب والقبول : ان يصدر القبول فور انتها الايجاب بحيث لا يتخللهما كلاً اجنبى ، اومايشعر بالاعراض عن العقد ، فاذا تراخى القبول عن الايجاب ، او تخللهما كلالما اجنبى ، او اعرض عنهما العاقدان لم ينعقد العقد ، وان كان العاقددان لايزالان فى مجلس العقد ، اما اذا تخللهما كلام يتعلق بالعقد ، او مسن مصلحته فلا يضر هذا الفصل .

قال النووى: "قال اصحابنا: ويشترط لصحة البيع ونحوه الا يطول الفصل بين الايجاب والقبول ، والا يتخللهما اجنبى عن العقد، فان طال وتخلل لم ينعقد سواء تفرقا من المجلس ام لا . قال اصحابنا: ولايضر الطويل ، وهو ما اشعر باعراضه عن القبول ، ولو تخللت

⁽۱) شرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعميرة (۲:۶۰۱)، نهاية المحتاج للرملي (۳۷:۳)، (۲:۶۳)، روضة الطالبين للنووي (۳:۶۳)،

⁽٢) هو محنى الدين ابو زكريا يحيى بن شرف بن مرى الحزامى الحورانسى ولد سنة ٢٦٦هـ، وكان اماما بارعا حافظا متقنا ، وكان شديد السورع والزهد ، ولى مشيخة دار الحديث الاشرفية بعد ابى شامة ، فلسسم يأخذ درهما ، توفى سنة ٢٧٦هـ .

كلمة اجنبية بطل العقد.

ويناقش قول الجمهور : بان هناك مشقة ، حيث يلزم القابل بالعقد دون ترو : بان عقد الرهن جائز من جانب العرتهن دائما ، وكذا من جانسسب الراهن قبل القبض، فللمرتهن ان يفسخه اذا رأى أن لامصلحة له فيسسه وكذلك للراهن ان يفسخه قبل القبض ان لم يكن له فيه مصلحة ، علسسس ان العاقدين لايقدمان على الايجاب والقبول ، الا بعد ترو وتمهل منهمسا فالايجاب والقبول لم يصدرا عنهما فجأة وبدون سابق تفكير في هذا العقد وماسيترتب عليه من آثار، فلم تكن هناك مشقة في ايجاب الاتصال .

وبهذا يترجح قول الشافعية القائلين بان القبول يجب ان يتصـــــل بالايجاب، والله اعلم .

الشرط الثالث:

ان يبقى الايجاب قائما حتى يتم القبول ، اى ان لا يعرض له مسسن العوارض ما يزيله ، وذلك بان يبقى الموجب كامل الاهلية ، وان يبقى المحسل موضع العقد حالحا للتعاقد طبه ، وان يظل الموجب على ايجابسسه والا يتعرض الايجاب للرفض من جهة القابل ، فاذا حدث شي من ذلك بسان عرضت بعض عوارض الاهلية للموجب كزوال العقل ونحوه ، او رجع الموجب عسن ايجابه ، او هلك الشي المتعاقد طبه ، او رفض الايجاب من وجه اليه _ فسان الايجاب في هذه الاحوال لا يعتد به ، فلاعبرة بالقبول الذي يصدر مركبسا عليه ، بل لابد _ اذا اراد العاقدان ابرام العقد _ من اعادة الايجاب شسم القبيل الذي

 ⁽١) المجموع للنووى (٩:١٥١) ، روضة الطالبين للنووى (٣٤٠:٣) .

⁽٢) الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (٢٧:٤)، مغني المحتاج للشربيني (٢:٢).

الشرط الرابع:

ان يكون الايجاب والقبول بلغة مفهومة لكل من الطرفين ، فاذا لم تكن لغة احدهما مفهومة للآخر فلا يصح العقد ، لان من شرط الصيغة ان تكون بلغظ يفهمه المتعاقدان ، ولو بترجمة ثقة لهما ، فلو اوجب بلغة لايفهمها القابل فقبل لم ينعقد ، لان مناط صحة العقد على الرضا ، ولم يوجد .

الشرط الخامس: .

الشرط السادس:

ووجه هذا القول: أن صحة العقود تعتمد على الرضا، والرضا انمـــا يكون مع الجزم، ولا جزم مع التعليق، لان الشأن في جنس المعلق عليه انــــه قد يكون، وقد لا يكون.

⁽١) الالتزامات في الشرع الاسلامي لاحمد ابراهيم بك (ص ٦٨) .

⁽٢) المدونة الكبرى لسحنون ، المجلد الخامس (٢) ٣٩:١٤) .

⁽٣) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (٥ :٨٨) .

⁽٤) الفروق للقرافي (٢٢٩:١) ٠

⁽٥) مغنى المحتاج للشربيني (٦:٢) .

⁽٦) كشاف القناع للبهوتي (٣:٧٥١) .

وذ هب بعض المالكية الى ان تعليق العقد بالشرط لايضر.

ولان المقصود من الرهن استيفاء الحق عند تعذر الوفاء، وتعـــذر الوفاء في المستقبل، فيتعلق على مستقبل آخر، وهو اصل المعاملة الحاقــا لاحد المستقبلين بالآخر.

والراجح ما ذهب اليه الجمهور لما طلوا به، ولان الحاق الرهــــن بالعتق والطلاق ممنوع، لا نه قياس مع الفارق، لان العتق والطلاق فك وحل للعقد لاعقد مع ما في العتق من تشوف الشارع اليه، فلا يقاس عليهما بحال.

واما الحاق احد المستقبليين بالآخر فيتم لولم يكن في تعليه الصيغة مسن الصيغة تقويت للرضا الذي هو مدار المعاملات، مع ما في تعليق الصيغة مسن الشبه بالوعد الذي لايطمئن القلب الى تحققه، على ان الحاق التعليه في اصل العقد باستيفاء الحق عند تعذره فيه شيء لانه يفتقر فيه سيء الدوام مالايفتقر في الابتداء.

⁽١) الذخيرة للقرافي كتاب الرهبون لوحة (١٢٣-١٢٤) مخطوط بـــدار الكتب المصرية .

⁽ ٢) الذخيرة للقرافي - كتاب الرهون لوحة (١٢٣- ١٢٢) مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة .

ولفصيك للثاني

أقسام الصيغكة

القسم الأول: التعاقد بالقبوك.

مر الثانى: التعاقد بالفعل والمعطاة.

ير الثالث: التعاقد بالس سكالة والكتابة.

بر الرابع: التعاقد بالإشكارة.

الفصل الثانى

اقسام الصيغة

تقدم أن المعتبر في العقود هو التراضي ، الا أنه لما كان أمرا خفيا يصعب الاطلاع عليه أو يستحيل أقام الشارع أمرا ظاهرا منضبطا _ هو مظنية للرضا _ مقامه وأناط به الحكم، وهذا الامر هو الصيغة : أي التعبير عـــــن الرضا .

وللتعبير عن الرضاوسسائل كثيرة تنحصر في اقسام اربعة نورد ها فيمـــــا يلـــــى :

القسم الأول : التعاقد بالقول .

كتوله : رهنتك دارى هذه بمالك على من دين ، فيقول المرتهن قبلت ذلك، وهذا القسم في المرتبة الاولى من حيث الدلالة على الرضا ، وهــــو الطريق الاصيل للتعبير عن ارادة النفى، وليس هناك الفاظ مخصصــــــة للعقود لا تجوز بغيرها ، بل كل مايدل من الالفاظ على ارادة المتعاقديـــن دلالة واضحة يصح التعاقد به .

وقد استثنى الشافعية من هذا عقد الزواج فقالوا : لا ينعقد الا بلفظ الزواج او النكاح او مااشتق منهما ، لان القرآن الكريم اقتصر على هاتــــــين المادتين ، ولم يرد التعبير عنه الا بهذين اللفظين ، فيجب الوقوف عنــــــد ذلك لما لهذا العقد من مكانة خاصة .

صيغ القــول:

والقول يكون بصيغ متعددة منها:

⁽١) مغنى المحتاج للشربيني (٣:٠٠)، روضة الطالبين للنووي (٣:١٥).

صيغة الماضى:

وقد اتفق الفقها على ان العقد يتم بصيغة الماضى ، سوا وجدت معها قرينة بينة ام لم توجد ، لان صيغة الماضى تدل بذاتها دلالة قاطعة على على المقصود ، وذلك مثل : رهنتك هذه الدار بالف لك على ، فيقول المرتهين :ارتهنت . . . الخ او قبلت ، وكذا لو تقدم القبول ، كأن يقول المرتهن :ارتهنت هذه الدار منك بمالى عليك من دين فيقول الراهن : رهنتك . . . الخ ، لان الايجاب والقبول وجد منهما على وجه يدل على رضاهما فصح كما لو تقسده الايجاب على القبول .

صيغة المضارع:

اما صيغة المضاع، فانها لا تصلح لا نعقاد العقد ، الا اذا صاحبتها قرينة تدل على ارادة ابرام العقد بها في الحال ، لان صيغة المضارع بدون قرينة ، تحتمل ان يكون المراد بها الوعد بانشاء العقد مستقبلا ، وذلك مشل ان يقول شخص لآخر : ارهنك الآن هذه الدار بالف لك على ، فيقول المرتها ارتهنته ، فان العقد ينعقد حينئذ لوجود قرينة تدل على ان المراد بها ابرام العقد في الحال .

صيغة الامسر:

اما صيغة الامر، وهى كأن يقول المِرتهن : ارهنى دارك هذه بالف لى عليك فيقول الراهن : رهنتك ، او يقول الراهن : ارتهن هذه الدار مسلى بالف درهم، فيقول المرتهن : ارتهنت لل فقد اختلف العلما على أنعقاد الرهن بها على قولين :

القول الأول:

يصح وينعقد بها الرهن، وبهذا القول قال الامام مالك، وهو الاظهر

⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣٠٣:٣) .

(١) عند الشافعية ورواية عن الامام احمد .

وحجتهم : أن صيغة الا مر تصلح لان تكون جزءًا للعقد في الجملـــة أذ انها تدل على الرضا من الطالب والمجيب، وكل ماكان كذلك ينعقد بــه العقـــد .

ولان صيغة الامر تصلح جزاً في النكاح _ كأن يقول الخاطب : زوجني _ فلأن يصح بها الرهن اولى ، لان الابضاع يحتاط فيها مالايحتاط في غيرها .

القول الثانى :

لا ينعقد الرهن بصيغة الامر، والى هذا ذهب الحنفية، وهو تـــول $\binom{(7)}{(5)}$ عند الشافعية، ورواية عن الامام احمد .

وحجتهم : أن قول العاقد : ارهنى هو فى الحقيقة طلب للايجا ب والقبول ، وطلب الايجاب والقبول لايكون ايجابا ولاقبولا ، أذ يجوز أن يكون لاستبانة الرغبة والاستفهام ، ظم يوجد الرضا الا فى أحد جزئى الصيغـــة فلايتم العقد .

والراجح ما ذهب اليه اصحاب القول الاول لسلامة توجيههم، وقياسهم على النكاح، ولايقال ان صحة النكاح بالامر على خلاف القياس، لان هناك

⁽۱) المهذب للشيرازي (۲:۱) ۳) ، المجموع للنووي (۳:۹۰ م- ۱۰۳) ، وضــــة شرح المحلى مع حاشيتي ظيوبي وعميرة (۲:۱۰ م- ۱۰۳) ، روضــــة الطالبين للنووي (۳:۱۰۳) .

 ⁽٢) المغنى لابن قدامة(٣:١٦٥)، المبدع لابن مفلح (٤:٥)، كشاف
 القناع للبهوتي (٣: ١١١٦).

⁽٥) المغنى مع الشرح الكبير لابن قدامة (٢:٥) .

ضرورة توجب الاكتفاء به فى النكاح لجواز أن يزوج الولى ، ولا يقبل الطالسبب فيلحق به الشبين، لا يقال هذا لان الولى لا يقدم على قوله : زوجتك ، الا بعد طلب من الخاطب، فلو امتنع حينئذ فإن الشين يلحق به لا بالولى .

وقولهم انه لم يوجد الا شطر واحد من شطرى الصيغة غير مسلم، فسان طلب الرهن او الارتبان دليل واضح على الرضا به، الذى هو المقرّي فسي صحة العقد، ولان العبرة في العقود للمعانى اذ كيف يتأتى طلبه مع عسدم رضاه.

وقياسه على الاستفهام غير مسلم لان الاستفهام مجرد استبانة رغيــــة المستفهم منه فهو لايدل على الرضا بحال . والله اعلم .

صيغة الاستفهام:

اما صيغة الاستفهام ـ وهي كأن يقول المرتهن : اترهنني كـــدا ؟ (٢) او يقول الراهن : اارهنك كذا ؟ فقد اتفق الفقها على عدم صحة العقد بها .

القسم الثاني : التعاقد بالفعل " المعاطاة" .

وهو ان يحصل الرضا بالمعاطاة التي هي عبارة عن العبادلة الفعليسة الدالة على الرضا دون التلفظ بالايجاب والقبول ، وذلك كأن يحضر المشترى الى حانوت البائع فيأخذ مايريد شراءه من السلع المعلوم ثمنها ثم يدفع الثمن الى البائع، فيأخذه البائع دون ان يتلفظا بالايجاب والقبول ، وكأن يدفسي الراهن المرهون الى المرتهن مقابل حقه ليرهنه فيأخذه منه من غير تكلسسم مع وجود مايدل على انه رهن، كأن يكونا قد اتفقا على ان يبرما رهنا بالديسن الذي على واحد منهما للآخر .

وقد اختلف الفقهاء في انعقاد العقود بالمعاطاة على اقوال منها:

⁽١) انظر المصادر السابقة .

⁽٢) انظر المصادر السابقة .

القول الاول:

يصح العقد بالمعاطاة ما دامت تدل على الرضا دلالة واضحـــــة من غير فرق بين ماتعارف الناس عليه، وبين مالم يتعارف الناس عليه، وســواء كان ذلك في محقرات الاشياء او نفائسها .

والى هذا ذهب المالكية والحنابلة في رواية والشافعي في القديم (٣) ويعض الحناية .

القول الثانى :

لا ينعقد العقد بمجرد المعاطاة مطلقا ، اى سواء دلت على الرضام ام تدل ، وسواء كان ذلك في المحقرات ام النفائس، جرى به العرف ام لسم يجسس .

والى هذا ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة وابن القاسم مسمون

(۱) حاشية العدوى على كفاية الطالب الرباني (۲:۲))، حاشيــــة الصاوى على الشرح الصغير للدردير(۲:۲، ۱۰۹)، الغواكــــه الدواني للنفراوي (۲:۳۰۲)، الشرح الكبير للدردير مع حاشيــــة الدسوقي (۳:۳).

 (۲) المغنى لابن قدامة (٣:١١ه-٣٦٥)، الانصاف في مسائل الخلاف للمرداوي (٥:١٣٢)، الروض العربع مع حاشية العنقري (٢:٠٢)، الروض العربع مع حاشية ابن قاسم (٥:٢٥).

(٣) المجموع للنووى (٩ : ٠ ه ١) ، روضة الطالبين للنووى (٣ : ٣٣٦ - ٣٣٧) .

(٤) فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢٥٣:٦) .

(ه) تبيين الحقائق للزيلعي (ع:ع)، البحر الرائق لابن نجيم (٢٧٨٥).

(٦) المجموع للنووى (٩:٠٥١)، روضة الطالبين للنووى (٣:٣٣-٣٣٧).

(٧) المبدع لابن مظلح (١٤:٤)، الانصاف للمرداوي (٥:١٣٧)٠

() هو عبد الرحمن بن القاسم الامام المشهور، روى عن مالك والليث وابن الماجشون وغيرهم، وروى عنه سحنون واصبغ وعيسى بن دينار، قسمال الدارقطنى : هو من كبار المصريين وفقهائهم، رجل صالح مقل، متقن حسن الضبط، ولد سنة ١٣٢هـ وتوفى سنة ، ١٩هـ .

الديباج المذهب لابن فرحون (١ : ٢٥٥) ، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣٠٣١) ، حسن المحاضرة للسيوطي (٣٠٣١) .

المالكيـــة.

القول الثالث:

(٢) (٤) (٥) والتي (٤) (١) (٤) والتي (٤) والتي (ه.) والتي (ه.)

(١) حاشية الصاوى على الشرح الصغير للدردير(١٠٩:٢) ٠

⁽٢) هو احمد بن عمر بن سريج القاضى البغدادى، فقيه العراقيــــين ولد سنة بضع واربعين ومائتين، من تصانيفه: "الاقسام والخصال فــى فروع الفقه الشافعى"، "الودائـــع لنصوص الشرائع" توفى ببغداد سنة ٣٠٣هـ.

انظر :

طبقات الشافعية للسبكي (٣ : ٢٦) ، تاريخ بغد اد للخطيب (٢٨٧٤) ، سير اعلام النبلاء للذهبي (٢٠١:١٢) .

طبقات الشافعية للسبكي (١٩٣: ٧) ، الانساب للسمعاني (٦ : ١٩٨) العبر للذهبي (٢ : ٤٩) .

⁽٤) المجموع للنووى (٩:٠٥١) ، روضة الطالبين للنووى (٣٦٠٣٦-٣٣٧).

⁽ه) هو أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر الفقيه الحنفى المعروف بالقدورى، ولد سنة ٣٦٣ه. قال أبن خلكان : هوشيخ الحنفية بالعراق ، انتهت اليه رئاسة المذهب، وكان حسن العبارة في النظر، صنف في مذهبه " المختصر" و" شرح مختصر الكرخي" في عدة مجلدات، توفي سنة ٢٦٤هـ ببغداد . =

(١) (٢) والكرخي من الحنفية ، والقاضي ابو يعلى من الحنابلة .

الا د لـــــة

ادلة الفريق الاول:

استدل اصحاب القول بالجواز مطلقا بما يلى :

- (ب) ان العبرة في العقود للمعانى ، لاللالفاظ، وبما ان المعاطـــــــاة تودى نفس مايؤديه اللفظ فيصح العقد بها كما يصح باللفـــــــظ اذ المدار في العقود على الرضا ، والمعاطاة تدل عليه ، اذلامعــنى لدفع البائع السلعة الى المشترى ، ودفع المشترى الثمن الى البائـــع واستلام البائع الثمن والمشترى السلعة الا انهما قد رضيا بهـــــذا التبادل صفقة بيع بينهما ، وهكذا في الرهن والاجارة ونحوهماً.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادى (؟ : ٣٧٧) ، وفيات الأعيان لابسن خلكان (١٦٤: ٣) ، العبر في خبر من غبر للذهبي (٣ : ٢٦) .

(۱) هوعبيد الله بن الحسين الكرخى ، الفقيه الحنفى المشهور، انتهت اليه رئاسة المذهب، وكان اماما قانعا متعفقا ،عابدا ، صواما ، كهير القدر، من تصانيفه : شرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغيبير ولد سنة . ٢٦هـ وتوفى ببغداد سنة . ٣٤هـ .

لسان الميزان لابن حجر(١٠٨٥) ، الفوائد البهية للكنوى (ص١٠٨) .

(٦) بدائع الصناعع للكاساني (٢:٨٥٥٦)، البناية للعيني (٢:٩٩١).
 (٣) المغني لابن قدامة (٣:١٦٥- ٣٦٥).

(٤) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٥١٢١)، المغنى لابن قد امة (١:٣٥٥).

انظر:

ادلة القول الثانى :

استدل اصحاب القول بعدم الجواز مطلقا بما يلى :

(أ) ان المعاطاة فعل من الافعال ، والافعال لادلالة لها بالوضع، مـع ان مراد الناس منها يختلف، ولايمكن الشهادة عليها لعدم وضــوح دلالتها ، وانما اكتفى بها فى البيع - عند من يراها جائزة - لضـرورة التعامل هناك دفعا للمشقة ، ولاضرورة هنا .

ويناقش هذا الدليل بانا نجيز التعاقد بالمعاطاة التي يصحبها قرينة يجعلها تدل على المراد دلالة واضحة ، او التي جرى العرف بهــــا حتى حلت محل اللفظ او كادت، فلا يسلم عدم دلالتها او اختـــلاف الناس في المراد منها .

(ب) ان اللفظ هو الاصل في اظهار الرضا، فلايقام شيء مقام ماهو الاصل خصوصا وانه يمكن ان يراد بالمعاطاة الرهن، او البيع، او المهسسة او ای شيء آخر.

ويناقش بان العرف قد دل على قيام المعاطاة مقام الايجاب والقبيول اللفظيين ، وقد اجاز الله تعالى الرهن ولم يبين كيفيته فوجب الرجوع فيه الى العرف ، كما يرجع اليه في القبض والاحراز . ولايمكن ان يراد بالمعاطاة في الرهن البيع او الهبة لان كلامنا في معاطاة تدل على المراد منها دلالة واضحة اما بالعرف او بما يصاحبها من قرائن ، كأن يتفق شخصان علي ابرام عقد الرهن بان يرهن احدهما الآخر جوهرة بما سيقرضه من مسال وبعد هذا الاتفاق يأتي الراهن بالجوهرة فيسلمها للمرتهن ، ويدفست المرتهن الغزض الذي انفقا عليه .

ادلة القول الثالث:

استدل اصحاب القول بالتفصيل بما يلى :

 ⁽١) تبيين الحقائق للزيلعي (ع:ع)، البحر الرائق لابن نجم (ه:٢٧٨)
 المجموع للنووي (ع:ه).

⁽ ٢) المجموع للنووى (٩ : ٥ ، ١)، تبيين الحقائق للزيلعي (؟ : ٤) ، البحر الرائق لابن نجيم (ه : ٢٧٨) .

انه ما دام العرف قد جرى على جواز التعامل بالمعاطاة ، فانها تكون وسيلة معتبرة للتعبير عن الرضا . . . الا ان العرف جرى فى محقرات الاشياء اما النفائس فان العرف غير جار على التعامل فيها بالمعاطاة فلا يجوز، وذلك دفعا للنزاع وحفظا لا موال الناس من الضياع، لاسيما وان التعاطى فى مشل هذه الحالات قد يحمل على البيع او غيره .

ويلاحظ أن أصحاب هذا القول يتفقون مع أصحاب القول الأول علــــى اعمال العرف الأانهم يرون أن العرف لم يجر في نفائس الأشياء، الآ أن أصحاب القول الأول يذهبون الى جواز الرهن بالمعاطاة أذا جرى بهــــــا العرف أو صاحبتها قرينة تدل على العراد منها دلالة واضحة وبالتالـــــــــى فلا نزاع ولا احتمال .

الترجيـــح :

وبهذا يتبين لنا رجحان القول بانه يجوز عقد الرهن بالمعاطـــاة مطلقا اذا دلت على المراد دلالة واضحة بعرف او بقرينة تصاحبها ، واللـــه اعلـــم .

القسم الثالث : التعاقد بالرسالة والكتابة .

وكما ينعقد العقد باللفظ المسموع للطرفين أذا كانا حاضرين بعجلسس واحد ، فكذلك ينعقد بالرسالة والكتابة ، أذا حمل الرسول أو البريد الايجاب والقبول من أحد هما للآخر، والمراد الكتابة التي يعتد بها في التعاقد ، وهي أن تكون واضحة ظاهرة مكتوبة على شيء تثبت عليه كالقرطاس واللوح ، لا يصبح العقد بالكتابة على الماء أو الهواء مثلا ، وأن تكون بالطريقة التي اعتسسيد الكتابة بها ، وهذا محل اتفاق بين العلماء فيما أذا كان المتعاقسيدان أو احدهما لا يستطيع النطق فيصبر عن مراده بالكتابة .

واختلفوا فيما اذا كان قادرا على النطق : هل يجوز ان يبرم العقد

(١) و (١) و المالكية والحنابلة الى حواز التعاقد بالكتابة مطلقاً اى سواء صدرت من القادر على النطق ام من العاجز.

وذهب الشافعية الى انه لايجوز للقادر على النطق ان يبرم العقـــد (٤) بالكتابة

واذا قلنا بجواز الرهن بالمعاطاة بناء على ماتقدم من ادلة فبالاولسي ان يجوز بالكتابة بالشروط المتقدمة .

ويعتبر المجلس الذي بلغ فيه الرسول ، أو الكتاب الي المرسل اليــــه _ مجلس العقد ، فهل يجب على المبلغ _ بفتح اللام _ ان يقبل في مجلــــس العقد أو يجوز له أن يؤخره ؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الاول: يجب على القابل اذا بلغه ايجاب الطرف الاول _ اذا اراد ابرام العقد _ ان يقبل فور علمه بذلك ، او بعده بوقت قصير يتأمل فيـــه مضمون العقد وشروطه، يشرط الا يبرح مجلسه الا قابلا، فإن ترك المجلب او صدر منه مايدل على الاعراض عن الايجاب، فلا عبرة بقبوله بعدئذ .

القول الثاني: لا يحب على المرسل اليه أن يقبل في محلس العقد بل يجوز له أن يؤخره الى وقت آخر مهما بعد ، لأن الايجاب يعتبر موجــود ا وقائما بقيام الكتاب . وسواء في ذلك الرهن أو البيع أو الزواج أو سائـــــر العقود التي تفتقر الى الايجاب والقبول .

والراجح ما ذهب اليه الجمهور من اشتراط القبول في المجلس الذي قرئ

⁽١) الهداية للمرغيناني (٢١:٣)، تبيين الحقائق للزيلعي (٤:٤).

⁽٢) الشرح الكبير للدردير معحاشية الدسوقي (٣:٣) . (٣) كشاف القناع للبهوتي (٣:٣) .

المهذب للشيرازي (١: ٢ ٢ ٣) ، المجموع للنووي (٩: ١٥١) ، روضية

الطالبين للنووي (٣ : ٣٣٨ - ٣٣٩) .

⁽ ه) انظر المراجع السابقة .

فيه الكتاب في العرة الاولى ، لان الكتاب ليس له من الاثر سوى ابلاغ الطرف الآخر ايجاب صاحبه فتعتبر قراءته ايجابا من مرسله ، فلابد اذا من قبول الخرف الآخر ، او رفضه في المجلس الذي قرى فيه الكتاب اول مرة . . ولأن الموجب قد ينضرر في ترك الايجاب قائما مهما أخّر الطرف الثاني قبول من لانه يمنعه من التصرف بملكه مادام الطرف الآخر لم يبلغه رفضه .

القسم الرابع: التعاقد بالاشارة .

وهى من الوسائل التى يمكن التعبير بها عن الرضا بانشاء العقـــد والمراد بالاشارة هنا الحركة التى تدل دلالة و اضحة على الارادة والرضـــا بالعقد .

وقد اتفق الفقها على اعتبار الاشارة دليلا على الرضا من لايستطيع النطق ولا الكتابة ، حيث أن عدم الاعتداد بها في هذه الحالة يؤدى السي حرمان الاخرس من حق أبرام العقود ، وفي هذا ضرر عليه . والضرر مدفوع .

اما اذا كان الشخص قادرا على النطق او الكتابة فعقد اختلف العلماء في ذلك على النحو الآتي :

اولا : الاشارة ممن هو قادر علي الكتابة .

اختلف العلما على جواز انعقاد العقد بالاشارة ممن يحسن الكتابــة على قولين :

فذهب بعضهم الى عدم قبول الاشارة من غير الناطق الذى يحسن الكتابة، وقالوا : لابد من التعاقد بالكتابة مادام قادرا عليها باعتبار انها الكتابة، وقوحا في الدلالة على المراد .

⁽۱) الهداية للمرغيناني (۲:۳)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:۶)، فتح القدير لابن الهمام (٢:٥٥)، السرح القدير لابن الهمام (٢:٥٥)، السرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٣)، المهذب للسسيرازي (٢:٢٠)، المجموع للنووي (٩:٤٥)، روضة الطالبين للنسووي (٣:١٠٣)،

⁽٢) انظر المجموع للنووى (١٥٨:٩) .

وذ هب بعضهم الى التسوية بين الاشارة والكتابة ، باعتبار انهم المساد وذ هب بعضهم الى التسوية بين الاشارة او كتابة .

ثانيا : الاشارة من قادر على النطق .

اختلف الفقها على جواز العقد بالاشارة من شخص قادر على النط<u>ق</u> على اقوال منها:

القول الاول:

ان القادر على النطق لا يجوز أن يبرم العقد بالاشارة، بل عليه أن يعبر بلسانه لفظا، أو بيده كتابة، لأن الاشارة _ مهما وضحت دلالتها _ فلا تغيد اليقين الذي يغيده اللفظ أو الكتابة . والى هذا ذهب الحنفي قالشافعية والحنابلة .

القول الثانى :

ان الاشارة تسد مسد العبارة متى كانت مفهومة، فيجوز ابرام العقد بها بها، لان الرضا هو المناط في البعقد، فيكفي ابرام العقد بما يدل عليه من لفظ او كتابة او اشارة، باى لفظ وقع، وعلى اى صيغة كان، وباى اشهارة مفهومة حصل . والى هذا ذهب بعض المالكية وبعض الحنابلة، ومنهاسمالها المحقق ابن القعم .

القول الثالث:

فرق اصحاب هذا القول بين الاشارة الصريحة وغير الصريحة، فقالسوا ان الاشارة التي يفهمها كل واحد تعتبر اشارة صريحة، والاشارة السستى لايفهمها الا الفطن فتعتبر اشارة غير صريحة (كناية) فيجوز التعاقد بالاشارة

⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٣) ، الروضة النديــة لصديق القنوجي (٣:٢) ، اعلام الموقعين لابن القيم(٢١٨:١) .

الصريحة لان التعاقد بها لايفضى الى الخصومة لوضوح دلالتها، ولايجوز (١) المتعاقد بالاشارة غير الصريحة . والى هذا ذهب بعض الشافعية .

والراجح ان الاشارة اذا كانت تدل على المقصود دلالة واضحصية للقابل من غير لبس فانه يصح التعبير بها عن الرضا وينعقد العقد بهصصالان قواعد اللغة و الغقه الاسلامي لا تأبى اعتبار اشارة القادر على النطصي متى كانت اشارته مفهومة لالبس فيها ، والمرجع في ذلك الى العرف ، الاتسرى الى ان من هز رأسه عموديا يكون ذلك دلالة على القبول والرضا ، وان مصن هز رأسه افقيا يكون ذلك دليلا على الرفض .

⁽١) مغنى المحتاج للشربيني (٢:٢) .

⁽ ۲) الالتزامات في الشرع الاسلامي لاحمد ابراهيم بك (ص. ٧) ، نقلا عن جامع الفصولين .

البائ الثالث

فالكاقدين

وَفيه فَصِلان:

الفصل الأول: في شروطهما.

بر التاني : في اختلافهما ٠

للفصل لعدوك

فى شروط المتعاقدين

وهي ستةشروط:

الشرطالأول: أن يكون العاقد عَاقَلاً.

برالتانى: أن يكون العاقد بالغسَّا.

م الثالث: أن لا يكون مجوراً عليه لسفه أوفلس .

به الرابع: أن يكون العاقد مختاراً.

مراكامس: أن يكون للعاقد ولاية التصرف بالملك أوبالإذن.

براك رس: أن يكون العاقد أهلا للتبرع.

الفصلل الاول

فيى شيروط السعاقديين

والمراد بالعاقدين الراهن والمرتهن .

والراهن : هو من دفع وثيقة بحق عليه الى من له الحق .

والمرتهن : من اخذ وثيقة بحق ممن له عليه حق .

معلوم ان الرهن تصصرف مالى ، ومن ثم فانه يشترط فيمن يتسولاه مايي شترط فيمن يتصرف اى تصرف مالى آخر ، من بيع او شركة او اجسارة او غيرهما ، الا ان الرهن عقد تبرع ايضا فيشترط فيمن يتولاه ان يكون مسن المل التبرع، ومن ثم فانه يمكننا القول بانه يصح الرهن ممن يصح بيعسه وتبرعه ، وهذا متفق عليه بين العلماء ، الا ان هناك خلافا بين العلمساء فيمن يصح بيعه ، ومن ثم سينعكس هذا الخلاف على من يصح رهنه .

وفيما يلى بيان شروط الراهن والمرتهن وآراء العلماء في ذلك معصلة.

شروط الراهن والمرتهن (العاقد)

الشرط الاول: ان يكون العاقد عاقلًا .

فلا يصح الرهن والارتهان من غير العاقل كالمجنون باتفاق العلماء لان الرهن عقد يعتبر فيه الرضا، والرضا لايتحقق معن ليس له عقل .

ومثل المجنون : النائم والمغمى عليه ، لا نعدام التمييز .

عقود السكران :

اما الذى فقد عقله لسكر فقد اختلف العلماء فى صحة العقود الــــتى يبرمها ، واعتبار عبارته _حينقذ _على ثلاثة مذاهب . وقبل بيان هذه المداهب لابد ان اشير الى موضع الخلاف بينهـــــم فاقول :

نقل جلال الدين المحلى عن امام الحرمين أنه قال : " شارب الخمـر تعتريه ثلاثة احوال :

احداها: هزة ونشاط، اذا دبت الخمر فيه، ولم تستول عليه.

والثانية : نهاية السكر، وهي ان يصبر طافحا يسقط كالمغشى علي لا يتكلم ولا يكاد يتحرك .

والثالثة : متوسطة بينهما ، وهي ان تختلط احواله فلا تنتظم اقوالـــه وافعاله ، ويبقى تمييز وكلام وفهم .

فهذه الثالثة محل الخلاف في طلاق السكران ، واما الاولى فينعقـــد الطلاق فيها قطعا ، لبقاء العقل ، واما الثانية ، فلا ينفذ ، اذ لا قصد لــــه كالمغمى طبية . ا . هـ

(ع) لكن المعتمد عند الشافعية صحة عبارته في احواله الثلاثة .

انظر :

⁽۱) هو محمد بن احمد بن محمد المحلى المصرى الشافعى، كان مفســرا وفقيها اصوليا متكلما نحويا منطقيا صاحب التصانيف منها : تفسيرالقرآن الكريم بالاشتراك مع جلال الدين السيوطى، ومختصر التنبيه للشــيرازى وشرح جمع الجوامع وغيرها . توفى سنة ١٨٨٤هـ .

الضو اللامع(٣٠ : ٣٩) ، حسن المحاضرة (٢ : ٢٥٢) ، شذرات الذهب (٣٠٣ : ٣) ، البدر الطالع (٢ : ٥ / ١) ، هدية العارفين (٢:٢ . ٢) .

⁽٢) هو ابو المعالى عبد الملك بن ابى محمد عبد الله بن يوسف بن خيوب الجوينى ، الفقيه الشافعى ، امام الحرمين ، أعلم المتأخرين مسن اصحاب الامام الشافعى على الاطلاق ، المجمع على امامته ، مسسن تمانيسفه : الشامل ، البرهان ، غياث الامم وغيرها . توفى سنسة ٢٨٨ه.

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣: ٩: ٣) ، وفيات الاعيان لابين خلكان (٣: ١٦٧) .

⁽٣) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (٣٣٣: ٣) .

⁽٤) مغنى المحتاج للشربيني (٢٢٩:٣) .

وقريب من هذا التفصيل ما نقله القرطبي عن بعض علمائهم قائلا : "قسال (١) ابن شاس : ونزل الشيخ ابن الوليد (١) الخلاف على المخلط الذي معه بقية من عقله ، إلا أنه لا يملك الاختلاط من نفسه فيغطي ويصيب . . . قال : فأسال السكران الذي لا يغرق بين الارض والسما " ، والرجل والمراة ، فلا اختلاف في المناس المناس ، وفيما بينسسه أنه كالمجنون في جميع أحواله وأفعاله ، فيما بينه وبين الناس ، وفيما بينسسه وبين الله ـ تعالى _ (٣)

وقال الخرشين: "اعلم أن الذي يتحصل في بيح السكران وشرائه على على وقال الخرشيم ، إن كان لاتميزعنده أصلا ، أنه لا ينعقد ، أي لا يصبح

مرآة الجنان لليافعي (؟ : ه٣) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٣: (٦) . (٢) هو : محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد ابُو الوليد القرطبي المالكـــــي ،

قال ابن بشكوال : كان فقيها عالما ، حافظا للفقه ، مقدما فيه علي على الله عل

مات في ذى القعدة سنة ٢٠٥٥ ه ، وعاش سبعين سنـــــــــة . انظر ترجمته في : الصلة ٢٩٦٢م ، سير أعلام النبلا ، ١٩/١٥٥ ، الديباج المذهب ٢٤٨٢٢ ، شذرات الذهب ٢٢٠٠٠٠.

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦: ١٣٥) •

⁽٤) هو محمد بن عبد الله الخرشي ، البصرى ، المصرى ، المالكي ، أبوعبد الله ، فقيه ، اصولي ، متكلم ، محدث ، نحوى ، تولى مشيخة الأزهر ، من موافقاته : فتح الجليل على مختصر خليل ، والفوائد السنية في شرح المقدمة السنوسية في التوحيد وفيرها ، توفى سنة ١١٠١ ه .

انظر : ألاَّعلام للزركلي (٦: ٠٢٠)، معجم المولَّغين لعمر رضا كحالة (١٠٠). ٢١٠)، سلك الدرر (٤: ٢٦).

وفي فتح القدير في تعريف السكران : وهو من لا يعرف الرجل مسسن المرأة ولا السما من الأرُض ، ولوكان معه من العقل ما يقوم به التكليف فهو كالصاحي . . . والعجب ما صح به في بعض المبارات من أن معه من العقل ما يقوم به التكليف ، إذ لا شك أن طى هذا التقدير لا يتجه لا حسد أن يقول لا تصح تصرفاته ()

وفي المغنى لابن قدامة: وحد السكر الذى يقع الخلاف في صاحب هو الذى يجعله يخلط في كلامه ، ولا يعرف ردا م من ردا م فيسره ، ونعلم من نعل غيره ، ونحوه ، . . ولا يعتبر أن لا يعرف السما من الارض، ولا الذكر من الانش ، لا تن ذلك لا يخفى على المجنون فعليه أُولى (٥)

⁽۱) هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد المالكي الأندلس الباجـــي كان من علما الأندلس وحفاظها رحل إلى المشرق وأقام بمكة ثم ببغــداد ثم عاد إلى الأندلس وولى القفا * هناك أ صفّه تصانيف كثيرة منهـــا: المنتقى وأحكام الفصول في أحكام الأصول وفيحها ، توفى سنة ٢٤هـ.. انظر : الديباج المذهب في أعيان المذهب لابن فرحون ((٣٧٧/)... وفيات الأعيان لابن خلكان (٢ : ٠٠٠)

كان رأس فقها * المالكية بمصر في وقته ، وأحفظهم لمذهب مالك ، وكان واسع الرواية ، كثير الحديث ، طبح التأليف ، شيخ الفتوى ، حافــــظ البلد ، وإليه انتهت رئاسة المالكيين بمصر . . .

ومن مصفاته : كتاب (الزاهي الشعباني) المشهور في الغقــــــــه، وكتاب (مختصر مالبس في المختصر) وكتاب (الاشراط) .

توفى يوم السبت لا ربع عشرة بقيت من جمادى الأولى سنة ه و و هد و د فـــن يوم الاحد ، وقد جاوز سنه ثمانين سنة . . .

انظر ترجمته في : الديياج المدهب ٢/١٩٤ ، ترتيب المدارك ٢/٣٩٢.. سير اعلام النبلاً ٢٨/١٦ ، الأنساب . ١٠٠/١٠.

سير العبران ه/ ۲۶۸ ، حسن المحاضرة (/۳۱۳

⁽٣) شرح الخرشي على مختصر خليل (٥: ٨) ٠٠

⁽٤) فتئ القدير لابن الهمام (٣: ٨٩ - ٤٩٠) ..

⁽٥) المفني لابن قدامة (٢ : ١١٦) ٠٠٠

فيلاحظ من هذه النصوص وغيرها أن ليس كل من شرب الخمر يجـــرى فيه خلاف العلماء الآتى ، وأنما الذي يجرى فيه الخلاف هو الوسط بـــــين الحالات الثلاثة ، وأن كان هناك خلاف بينهم في حد هذه الحالة كمـــــا هو واضح .

عــــرض المذا هــــب

المذهب الأول:

اذا كان سكره بمحرم، فتعتبر عبارته في العقود ، فتصح عقوده ، وتترتب طيها آثارها كالصاحى . وإلى هذا ذهب بعض الحنفية ، وحسنه العلامــــة المحقق الكمال بن الهمام والمالكية _ اتفاقا او على المشهور _ وهو المذهب عند الشافعية والحنابلة .

ووجه هذا القول : ان السكران ازال عقله بسبب هو معصية فجعـــل عقله باقيا حكما زجرا له .

ولان هذا من قبيل ربط الاحكام بالاسباب.

⁽۱) الهداية للعرفيناني مع فتح القدير لابن الهمام (۳,۹۸۶-۹۶) ، الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (۳,۳۹۲-۶۲) مجلة الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم مادة : ۱۵۷۳ (ص. ۸۲)

⁽٢) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السواس الاصل الاسكند رانى ثم القاهرى الحنفى ، كمال الدين ، قرأ على كبار شيوخ عصره ، وانتفع بهم ، كالولى العراقي وابن جماعة وغيره لرحل الى حلب واقام بها مسدة وجاور بالحرمين . توفى سنة ١٩٨١هـ . انظ .

الضوا اللامع للسخاوى (٢٧: ٨٠) ، البدر الساطع للشوكاني (٢٠.١٠٣).

^(؟) شرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعميرة (٣٣٣:) ، مغنى المحتاج للشربيني (٣٠٠: ٢٩) .

اما ادا اكره على السكر، او اضطر اليه، فان عبارته _ حينئد _ عـــير معتبرة، فلا يصح طلاقه، ولاعقوده من بيع او نحوه، لان موجب اعتبـــــار عبارته ليس الا التسبب في زواله بسبب محظور، وهو منتف هنا ()

ويناقش التعليل الثانى: بانه غير مسلم، لانه لو كان من قبيل ربسط الاحكام بالاسباب لصحت تلك العقود من الصبى والمجنون والسكران المضطر والمكره كالاتلاف، ظما لم تصح من هؤلاء لم تكن من هذا القبيل.

المذهب الثانى:

ان تعاقد السكران غير معتبر، فلا تترتب عليه آثاره مطلقا، اى سوا ، كان سكره بسبب محرم ام غير محرم، فهو كالمجنون، وهذا قول عند الشافعية ورواة عند الحناطة.

ووجه هذا القول: ان السكران ليس له فهم او قصد صحيح ، والعقود (٤) مبناها على فهم معانيها ، والقصد الى ابرامها ، فلم تصح من السكران .

وينا قش: بان كلامنا في سكران له شيَّ من الفهم والقصد، وهـــــذا (٥) كاف في نفوذ التصرف زجرا له .

المذهب الثالث:

ان تعاقد السكران معتبر، وتترتب عليه آثاره مطلقا، اى سوا كسان (1) سكره بسبب محرم، اوغير محرم، فهو كالصاحى، والى هذا ذهب بعضالحنفية

⁽١) انظر المصادر السابقة .

⁽٢) شرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعميرة(٣٣٣٠٣)، مغنى المحتاج للشربيني (٣:٢٩٢)، نهاية المحتاج للرملي (٤٤٨:٣).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٧:٥١١)، كشأف القناع للبهوتي (٥:١٨٦).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (γ: ۱۱)، مغنى المحتاج للشربيني (γη: ۱: ۳).

⁽ ه) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (٣٣٣: ٣) .

⁽٦) فتح القدير لابن الهمام(٩: ٢٩) ، الدر المختارللحصكفي مــــع رد المحتار لابن عابدين (٣: ٠٠٠) .

وهو رواية عند الحنابلة .

ووجه هذا القول : انه عقد صدر من مكلف غير مكوه فيعتبر كعقــــــد (٣) الصاحــــى .

ويناقش: بان قياسه على الصاحى قياس مع الغارق ، كما هو واضــــــح ونحن انها انفذنا تصرفه في سكره المحرم لمعصيته زجرا له ، وردعا لغيره ، وهو منتف حينما يكون سكره حلالاً .

الترجيـــح :

الظاهر ان الراجح المذهب الاول القائل باعتبار عبارته وصحصيصة عقوده _ ومنها الرهن _ اذا كان حسلالا لصحة ماطلوا به وضعف توجيه المخالفين .

الشرط الثاني : ان يكون العاقد بالغا .

فلا يصح الرهن ولا الارتهان من الصبى - مطلقًا - اى سواء كان مصيرًا ام غير مميز وهذا الشرط اشترطه الشافعية والحنابلة .

اما الحنفية والمالكية وكذا الحنابلة في عقود المعاوضات ـ فوافقوهم في الصبى غير المميز فلم يعتبروا عبارته ، ولم يصححوا عقوده ، فهو كالمجنون .

وخالفوهم في الصبي المميز، فاعتبروا عبارته وصححوا عقوده، اذا كانت باجازة الولى، فان لم تكن باذن من الولى فالحنفية والمالكية يقولون بانــــه عقد موقوف على اجازة الولى، واما الحنابلة فيبطلون العقد .

⁽١) المغنى لابن قدامة (١) ٠

⁽٢) فتح القدير لابن الهمام (٣:١٩٤) .

⁽٣) فتح القدير لابن الهمام (٣: ٩١: ٥) .

فتلخص لنا ان العلماء متفقين على عدم صحة العقود من الصبى غـــير المميز، وان لهم في عقود الصبى المميز اذا كانت باذن وليه مذهبين:

الاول: لا يصحح قوده ، وان اجازها للولى ، وهو مذهب الشافعيـــة والحنابلة في رواية .

الثانى: يصحح عقوده اذا كانت باذن الولى ، وهو مذهب الحنفية والمنابلة .

ومما يجب التنبيه عليه أن المراد بالعقود ـ هنا ـ ماترد د بين النفــع والضرر ـ كالبيع والشركة والشراء والايجار والاستئجار .

تعريف الممـــيز:

المميز _ كما عرفه الحنفية _ :" هو الذي يعقل البيع والشراء ، بـــان يعرف ان البيع سالب للمك والشراء جالب له ، ويقصد بالبيع والشراء تحصيل الربح والزيادة $\binom{[7]}{2}$

(٣) (ع) وعرفه المالكية والشافعية بانه :" الذي يفهم الخطاب ويحسسسن رد الجواب ومقاصد الكلام" .

⁽۱) الهداية للمرغيناني مع تكملة فتح القدير(9: 10-17) ، الشرح الكبير للدرذير مع حاشية الدسوقي (7: 0-7) ، كشاف القناع للبهوتي (9: 0-7) ، وانظر : الصغير بين اهلية الوجوب واهلي الدين المحمود الكبيسي (ص 0.0-7-7) .

⁽٢) تبيين الحقائق للزيلعي (٥:١٩١ - ١٩١) ٠

⁽ ٣) شرح الخرشي على مختصر خليل (٢ . ٢٨٢) ، الشرح الكبير للدرديسر مع حاشية الدسوقي (٢ . ٣) .

⁽٤) المجموع للنووى (٢٦:٧) .

وعرفه الحنابلة بنحو هذا فقالوا: "الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب".

ومن العلماء من جعل للتمييز سنا متى بلغها عد مميزا ، فقد ذهـــب بعض الحنفية وجمهور الحنابلة الى تحديد التمييز بسن السابعة ، لان الغالب في الصبى المعتدل الحال اذا بلغ تلك السن ان يصيب ضربا من الفهـــــم يكون به مميزا (") .

رهن الصبي المميز:

اختلف العلماء في صحة رهن الصبي على مذهبين:

المذهب الاول:

لايصح رهن الصبى المميز مطلقا ، اى سواء كان مأذونا له بالتجـــارة (٢) . (١) غير مأذون له ، والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة .

واما الحنابلة : فانهم وان قالوا بصحة تصرف الصبى المميز اذا كــان مأذونا له ـ الا انهم لا يجيزون له الرهن ، لا نه عقد تبرع، والصبى ليس اهــلا (٥) للتبرع، واذن الولى لا يجعله اهلا للتبرع، وانما يجعله اهلا للتصرف فيمــا هو مترد د بين النفع والضرر كالبيع والشركة ونحو ذلك .

⁽١) المطلع للبعلى (ص٥٥)، كشاف القناع للبهوتي (٢٠٤١).

^(7) المبسوط للسرخسي (٢ : ٢ : ١) ، الأنصاف للمرد اوي (١ : ٣٩٥) ، كشاف القناع للبهوتي (٢ : ٤ - ١) .

⁽٣) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (٢٦٢:٢) .

⁽٤) كشأف القناع للبهوتي (٣:٥٦٣) .

⁽ه) كشاف القناع للبهوتي (٣:٥٦) .

المذهب الثاني:

يصح رهن الصبى المأذون له بالتجارة، لان الرهن من توابع التجارة اذ هو من باب ايفاء الدين وتوثيقه، فيملكه الصبى كما يملك التجارة. والسي هذا ذهب الحنفية، وكذا المالكية اذا كان مشروطا في عقد بيع او قرض، اما اذا كان تبرع ابعد العقد فلا يصح منه، لانه تبرع والصبى ليس اهلا للتبرع.

منشأ الخـــلاف :

والخلاف هذا مبنى على خلافهم فى وضع الرهن عند السرتهن ، فمسن يرى انه امانة عنده ، واذا هلك لا يضمنه المرتهن _ وهم الحنابلة _ يحسسح تعليله عند هم بانه عقد تبرع، لانه لا يضمن بالهلاك ، فهو حبس للمسسسال (۲)

ومن يرى انه مضمون بالدين عند الهلاك - وهم الحنفية والمالكية فـــى بعض الرهن - فتعليله بالتبرع بعيد عندهم، الا اذا كان بعد عقد البيـــــع او القرض، فهو تبرع ايضا عند المالكية - كما تقدم - فلا يصح

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲۱ه ۳۷۱)، شرح الخرشي على مختصــر خليل مع حاشية العدوى عليه (ه: ۲۳٦)، حاشية الدسوقي علـــي الشرح الكبير (۲۳۱:۳).

⁽٢) تقدم في بيان اركان الرهن اختيارنا في هذا الموضوع .

ارتهان الصبي الممسيز:

اما ارتبان ألصى ، فبناء على مذهب الحنفية والمالكية غى بعسمض الرهن القائل بان الرهن اذا هلك يهلك من ضمان المرتبن ، فهو عند هسم مترد د بين النفع والضرر، اما النفع الذى فيه فهو الاستيثاق من الدين ، واما الضرر فهو احتمال ان يهلك الرهن فيسقط من الدين بقدره ، واذا كسان كذلك فالصبى يملكه اذا كان مأذونا له بالتجارة .

الشرط الثالث : أن لا يكون محجورا عليه لسفه أو فلس .

فلا يصح الرهن من السفيه والمفلس لانهما محجور عليهما .

وقبل بيان هذا الشرط لابد ان اشير باختصار الى امرين هما : تعريف السفيه والمقلس، وحكم الحجر عليهما .

اولا: تعريف السفيه والمفلس.

(أ) تعريف السفيه .

السفيه في اللغة :

يقال : سفه سفها من باب تعب، وسفه ـ بالضم ـ سفاهة فهو سفيـــه (٢) والانثى سفيهة ، والجمع سفها ، والسفه : نقص في العقل ، واصله الخفـــة فالسفيه : هو الناقص العقل .

وهو في اصطلاح الفقها ؛ من يبذر المال ويضيعه على خلاف مقتضى

⁽٢) المصباح المنير للفيومي (١٨٨:١) ، مادة "سفه" .

(۱) الشرع او العقل .

(ب) تعريف المفلس.

المقلس فى اللغة : يقال : افلس الرجل ، كأنه صار الى حال ليس لـــه قلوس ، فهو مقلس، والافلاس : الانتقال من حالة اليسر الى حالة العسر .

وهو في اصطلاح الفقها ؛ عن لزمه من الدين اكثر من ماله الموجسود وسمى مظلسا وان كان ذا مال ، لان الصرف في جهة دينه فكأنه معسسدوم (٣) او باعتبار مايؤول من عدم ماله بعد وفا ؛ دينه .

ثانيا: حكم الحجر على السفيه والمفلس.

اختلف العلماء في ذلك:

ره) وذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة وابو يوســــف

⁽١) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (١٤٧:٦) ٠

⁽٢) المصباح المنير للفيومي (٢:٨٨)، مادة" فلس".

٣) كشاف القناع للبهوتي (٣٤٧:٣) ٠

 ⁽۶) هو النعمان بن ثابت التميمى الكوفى، فقيه العراق، وامام اصحـــاب
الرأى، قال ابن المبارك: مارأيت فى الفقه مثله، وقال الشافعــــى
الناس فى الفقه عيال على ابى حنيفة، ولد سنة . ٨ وتوفى سنة . ٥ ١هـ.
انظر:

البداية والنهاية لابن كثير(، ١٠٧٠) ، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٠ : ٣٢٣) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٦٨:١) ،

⁽ه) هو يعقوب بن ابراهيم الانصارى الكوفى قاضى القضاة ، قال ابـــــن معين : ابو يوسف صاحب حديث وصاحب سنة ، وقال احمد : كــان ابو يوسف منصفا فى الحديث، له كتاب الخراج ، والآثار، ولد بالكوفة سنة ١٨٣هـ ، =

(۱) ومحمد من الحنفية الى انه يحجر عليهما .

ولكل من ابى حنيفة والجمهور ادلته المبسوطة في محالها .

والجمهور حين اتفقوا على جواز الحجر اختلفوا في مدى هذا الحجسر فعنهم من توسع فيه فجعله يشمل كثيرا من تصرفاتهما ، كالشافعية ، وكسسدا الحنابلة بالنسبة للمقلس .

وهذا سینعکس علی حکم رهنهما وارتهانهما عند کل من الفریقــــــین کما سیأتی .

وبعد هذا البيان المجمل نأتي الى بيان حكم الرهن بالنسبة لهما .

الجواهر المضيئة للقرشي (٣:١١) ، الاستفاد بن عبد الجراض ١٧١) الجواهر المضيئة للقرشي (٣:١١) ، ه محمد بن الحسن بن ققد الشبيات ، معلاهم الاطم بالفق

الجواهر المضيئة للقرشى (٣ : ٢٢) ، لسان الميزان لابن حجــــر (ه : ٢١١) ، الاعلام للزركلي (٢٠٠٦) .

انظر:
 تذكرة الحفاظ للذهبي (۲۹۲:۱) ، الانتقاء لابن عبد البر (ص۱۷۲)

⁽۱) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، مولاهم ـ الامام بالفقــــه والاصول ، وهو الذي نشر علم ابي حنيفة ، ونعته الخطيب البغـــداني بامام اهل الري ، وله كتب كثيرة منها :" الآثار"، " الامالي"، ولـــــد بواسط في العراق سنة ١١١ وتوفى سنة ١٨٩هـ .

⁽٣) أنظر لما تقدم: الهداية للمرغيناني (٣) ٢٨، ٥٨١) ، مجمع الانهر لدامار افندي (٣ : ٢٩ : ٣) ، الدر المختار للحصكني مسسح رد المحتار لابن عابدين (٢ : ١٩٤١) فما بعدها ، الشرح الكسير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣ : ٢٩١١ ، ٣) ، شسسرح الخرشي على مختصر خليل (٥ : ٢٩١٠ ، ٣١) فما بعدهما ، جواهسر الأكليل للابسي (٢ : ٢٩٨ ، ٧٩) فما بعدهما ، المهنب لللسسيرازي (٢ : ٢٩٨ ، ٧٩) فما بعدهما ، المهنب حالشيستي (٢ : ٢٩٠ ، ١٩٠) فما بعدهما ، مغني المحتاج للشريبيني (٢ : ٢٥ ، ١٩٠) فما بعدهما ، مغني المحتاج للشريبيني (٢ : ٢٥ ، ١٩٠) فما بعدهما ، مغني المحتاج للشريبيني الارادات للبهوتي (٣ : ٢٧) فما بعدهما ، شرح منتهي الارادات للبهوتي (٢ : ٢٧)

اولا: عقد الرهن من السفيـــه

وسنتحدث عن حكم عقد الرهن من السفيه راهنا ومرتهنا .

(أ) رهن السفيه.

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الاول: يصح رهن السفيه مطلقا، اى سوا اذن له ولييسه الم يأذن، والى هذا ذهب ابو حنيفة، وهذا جارعلى اصل مذهبسسه القائل بعدم جواز الحجرعلى السفيه فهو مطلق التصرف في ماله كالرشيد.

المذهب الثانى : يجوز رهن السفيه اذا كان باذن الولى ، فان رهن بدون اذن الولى فرهنه موقوف على اجازة الولى ، ان اجازه نفذ والا بطــــل والى هذا ذهب ابو يوسف ومحمد ، وكذا المالكية اذا كان الرهن مشروطا فـــى صلب العقد ، فان لم يكن مشروطا فى صلب العقد لم يصح منه وان اذن لـــه الولى ، لانه ـ حينئذ ـ تبرع والسفيه لايملكه ، وكذا الولى ، فلا عبرة با ذنه .

ووجه هذا المذهب: ان الرهن من توابع التجارة فيملك من يملــــك التجارة، والسفيه يملك بالتجارة باذن وليه فيملك الرهن ايضا باذنه .

(٣) ولان الرهن من باب ايفاء الدين والسفيه يملكه .

المذهب الثالث: لا يصح الرهن من السفيه مطلقًا، اى سواء اذن لــه - (٤) وليه بــذلك ام لم يأذن والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة .

⁽١) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (١٤٨:٦)٠

⁽٢) حاشية الدسوقى على الشّرح الكبر للدردير(٣:١٣١)، شرح الخرشي على مختصر خليل مع حاشية العدوى عليه (٥:٢٣٦).

⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٥ ٣٧١) .

^(؟) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميرة (٢ : ٢٠٢٦ ٢٠ ٣) فماسعد ها ، مغنى المحتاج للشربيني (٢ : ١٢١ ، ١٢١) .

⁽ ه) الشرح الكبير لابن قدامة (٤ : ه ٣٨) ، كشاف القناع للبهوتي (٣، ٢٦) ·

ووجه هذا المذهب: ان الرهن تبرع فلا يملكه السفيه بنفسه ، وكذلت لا يملكه باذن الولى ، لان الولى نفسه لايملكه _ الا في حالات معدودة _ فسلا يملكه السفيه باذنه ، لان فاقد الشي الايعطيه .

الترجيـــح :

الظاهر ان الراجع ما ذهب اليه المالكية من ان الرهن اذا كـــان مشروطا في اصل عقد بيع او قرض، جاز من السفيه باذن الولى ، لان فيـــه شيئا من المعاوضة حينئذ ، لان البائع يتنازل في العادة عن جزء من الثمـن وان الشخص يدفع ماله دينا ، اذا كان في مقابل وثيقة ، ظم يكن تبرعا محضا .

اماما ذهب اليه ابو حنفيقة من عدم الحجر عليه ، ومن ثم جو از رهنسه مطلقا ، فقد ضعف العلما وأيه هذا القائل بعدم الحجر ، ومن ثم يضعسف جواز رهنه مطلقا الذى بنى عليه . وما قاله ابو يوسف ومحمد من جواز الرهسن باذن الولى مطلقا فضعيف ، لانه اذا لم يكن الرهن فى صلب العقد فمسسا هو الدافع لد فع وثيقة الى المرتهن ؟ الظاهر انه ليس هناك من سبب يدعسو الشخص الى دفع ماله ـ رهنا _ بعد تمام العقد الا التبرع ، والتبرع لا يملك السفيه باذنه .

وقول الشافعية والحنابلة : انه عقد تبرع مسلم اذا لم يكن مشروط الله في صلب العقد ، اما اذا كان مشروطاً في صلب العقد فليس بتبرع محص بـــل فيه معنى المعاوضة ـ كما تقدم ـ واذا لم يكن تبرعا فالولى يملكه ، ويملـــك ان يأذن به للسغيه كالبيع .

(ب) ارتهان السفيه : اى اخذه رهنا بدين له على شخص .

وقد اختلف العلماء في ذلك:

⁽١) انظر المصدرين السابقين .

فذهب الحنفية والمالكية والحنابكة الى انه يجوز للسفيه ان يرتهـــن باذن وليه، اما ابو حنيقة فيجيزه للسفيه بدون اذن الولى بل ليس للسفيه ولى عنده كما تقدم .

ووجه هذا القول : ان الارتهان من توابع التجارة فيملك من يملـــك التجارة، ولانه من باب استيفاء الدين عند الحنفية، والسفيه يملكه، ولانـــه نوع تصرف في المال فيصح باذن الولى كالبيع .

وذهب الشافعية الى عدم جواز الارتهان من السفيه، اذ هم قسسد اشترطوا في الراهن والمرتهن ان يكونا من اهل التبرع، ففي مغنى السحتاج: " وشرط العاقد _ من راهن ومرتهن _ كونه مطلق التصرف اى بان يكون من اهل التبرع . وفي حاشية الطيوبي: "قوله مطلق التصرف اى غير مقيد بتصرف دون آخر، ولابحال دون آخر، فهو مساو لقولهم اهل تبرع .

ووجه ما قاله الشافعية بالنسبة للراهن واضح ، اذ الرهن عند هـــــــم عقد تمء، فلا يملكه الا من يملك التبرع .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٨ ٣٢١)، الدر المختار للحصكفي مسع رد المحتار لابن عابدين (١٤٨٠٦) .

⁽٢) حاشية الدسوقى على الشرح الكبر للدردير(٣٢١:٣)، شــــرح الخرشى على مختصر خليل (م:٢٣٦) .

⁽٣) الشرح الكبير لابن قدامة (٢:٥٨٥) .

⁽٤) مغنى المحتاج للشربيني (١٢٢٢١) ٠

⁽ o) هو أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي الشافعي ، شهاب الدين ، فقيه من اهل قليوب في مصر، له حواشي وشروح ومسائل وكتاب في تراجيم جماعة من اهل البيت سماه تحفة الراغب، وله تذكرة القليوبي في الطب وفضائل مكة والمدينة وبيت المقدس . توفي سنة ١٠٦٩هـ ، انظر :

الاعلام للزركلي (۸۲:۱) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (۱۲۸:۱). (۲) حاشية ظيوبي على شرح المحلي (۲۲۲:۲) .

اما بالنسبة للمرتهن فغير واضح ، اذ الارتهان احتياط وزيادة توثيق للدائن ومصلحة له ، لا تبرع فلماذا لا يجوز الا ممن هو اهل للتبرع ؟ اللهـــم الا ان يقال ان الولى لا يطك البيع نسيثة ، ولا القرض، فلا يملك اخذ الرهــن عليها ، وبالتالى فلا عبرة باذنه .

والظاهر ان الراجع ماذهب اليه الائمة الثلاثة من جواز ارتهــــان السفيه، اذا كان تحت اشراف الولى وباذنه، فهو تصرف مأمون، ولا يغضـــى الى ضياع المال.

ثانيا : عقد الرهن من المظــس

وسنتحدث فيه عن المفلس راهنا ومرتهنا.

(أ) رهن المقلس.

اختلف العلماء في حكم رهن المفلس لشيء من ماله على ثلاثة مذاهب:

المذهب الاول:

يجوز ان يرهن المظس شيئا من ماله ، والى هذا ذهب المالكيـــــــــة الا انهم اشترطوا لذلك شروطا هي :

- (١) ان يكون المرهون بعض ماله .
- (٢) ان يكون في معاملة حدثت بعد احاطة المدين .
 - (٣) ان يكون قد اشترط في تلك المعاملة .
 - (٤) ان يكون الرهن لمن لايتهم عليه .
 - (ه) ان يكون الراهن صحيحا المريضا .
- (٦) ان يصيب وجه الرهن بان لايرهن كثيرا في قليل .
- وتعقب بعض المالكية بعض هذه الشروط، فقال: ظاهر المدونة وابسن (١) عرفة والستوضيح وغيرهم أن الجواز مطلق، كما أن سياق الكلام عن رهـــــــن

المغلس فيما بين الغرما الاول بعضهم مع بعض، فلا يظهر التقييد بالمعاطسة الحادثة، ويلزم من ذلك عدم التقييد باشتراط الرهن . ولامعنى للتقييد بعدم التهمة لان هذا ليس اقرارا . ومن ثم قال الدسوقى :" الحاصل انسه يجوز للعدين الذى احاط الدين بما له ان يرهن بعض مابيده لبعض غرمائد في معاملة حادثة او قديمة على الاحاطة اذا اصاب وجه الرهن ، وكان ذلك المدين صحيحا او مريضا ـ على احد القولين ـ كان المرتهن ممن لايتهسم عليه ام لالالا.

المذهب الثانى:

لايجوز للمفلس ان يرهن ، والى هذا ذهب الشاقعية ـ فى الاظــــر (٣) عند هم ـ والحنابلة .

ووجه هذا القول : انه عقد تبرع، فلا يصح الا ممن يصح تبرعــــــه (؟) والمفلس لايصح تبرعه، فلا يصح رهنه .

المذهب الثالث:

ان رهن المقلس موقوف، فإن فضل ذلك من الدين ، لا رتفاع القيمة او ابراء الغرماء او بعضهم نفذ ، اى كان نافذا ، وإن لم يفضل لغالم ، اى

الجامع الاعظم بتونس، الف المبسوط في الفقه المالكي . توفي سنـــة
 ٣ . ٨هـ .
 انظر :

الضو اللامع للسخاوي (٩:٠٤٠)، الاعلام للزركلي (١١:٥١٥).

⁽۱) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير(۲٫۳۰۳)، وأنظر: شرح الخرشي على مختصر خليل (٥:٦٢٢)، منح الجليل لعليش(١١٨٠-١١٩٠

⁽ ۲) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميرة(۲ : ۲۸٦) ، مغنى المحتاج للشربيني (۲ : ۸۶ ۱) .

⁽٣) الشرح الكبير لابن قدامة (٤:٥٨٥) ، كشاف القناع للبهوتي (٣٦٥٣)٠

⁽٤) انظر المصدرين السابقين .

بان انه كان لاغيا، والى هذا ذهب بعض الشافعية، ففى المنهاج: "ولسو باع او وهب او عتق ، ففى قول يوقف تصرفه فان فضل ذلك عن الدين نفذ والا لغا ، والاظهر بطلانه (١) .

ولعل وجه هذا القول: ان الحجر انها هو لعصلحة الغرما و في العقد مطلقا ، بل ان تبين انه مضر بعصلحتهم بطل وان تبين انه لايضر بعصلحتهم صح .

اما الحنفية فلم اجد لهم نصا في هذا ، لكني وجد تهم يقول و "كل تصرف ادى الى حق الغرماء ، فالحجر يؤثر فيه ، كالهمة والمدقة ، واما البيع ، فان بعثل القيمة جاز وان بغين فلا . . . ولو باع المحجور شيئ من عقاره او عروضه من الغريم الذي حجر لاجله ليصير الثمن قصاما بدينه جاز بيعم اذا كان الغريم واحدا فان كان اثنين ، وكان قد حجم بدينهما جاز بيعم من احد هما لو بعثل القيمة ، كما لو باع من اجنبي ، ولكن لا يصير كل الثمن قصاما بدين هذا المشترى ، لان فيه ايثار بعصف الغيماء على البعض ، ولكن الثمن يكي بين الغرماء بالحصص (٢) .

قالذى يقهم من هذا النص انه ليس للضويع ان يؤثر غريما بوقاء دينه ومعلوم ان الرهن عند الحنفية من باب ايقاء الدين واستيقائه، (٣) فهسل ياخذ حكم البيع فيجوز الرهن من الغريم اذا كان واحدا، وانه اذا كسان الغريم اثنين او اكثر ورهنه عند واحد، قان المرتهن لا يستأثريه من بيسن سائر الغرماء ، وانما يكون بين الغرماء بالحصص ؟ الظاهر هذا واللسماعات .

 ⁽۱) مسهاج الطالبين للنووی (صγه) وانظر: مغنی المحتاج للشربينی
 (۱) (۱٤٨:۲)

 ⁽۲) شرح المجلة لسليم رستم (ص٦٥٥) ، حاشية ابن عابدين على الدر المختار (٢: ١٥١) .

⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٥ ٣٧١) .

الترجيــــح

معلوم ان المغلس انما حجر عليه لمصلحة الدائنين ، فهو موقوف مسبن التصرفات المالية التي تضربهم والرهن لدى بعض الغرما : ان قلنا يستأشر به المرتهن كان فيه اضرار بغيره من الغرما ، وان قلنا هو بين الغرمساء فما فائدته ، ومن ثم فالظاهر ان الراجع ماذهب اليه الشافعية والحنابلسسة من عدم جوازه من المغلس مطلقا ، والله اعلم .

(ب) ارتهان المظس.

الجمهو ر الذين قالوا بالحجر على المقلس، اتفقوا على انه ممنوع من كل (١) تصرف يضر بالغرماء، لانه انما حجر عليه لتحصيل حقهم .

ومعلوم ان الارتبان توثيق للدين ، فأدا ارتبن العقلس في دينـــه الناتج عن معاملة قديمة ، فهو قد وثقه ، وهذا ليس فيه ضرر على الغرمـــاء بل هو في مصلحتهم ، ومن ثم فالظاهرجوازه .

الا أن مقتضى اشتراط الشافعية أن يكون المرتهن من أهل التبرع أنه (٣) لا يجوز أرتهان المظلس عندهم، لا نه ليس من أهل التبرع .

الشرط الرابع : أن يكون العاقد مختارا .

فلا يصح الرهن والارتهان من مكوه ، والى هذا ذهب الشافعيــــة والحنابلة وخالفهم في ذلك الحنفية والمالكية ،

⁽۱) حاشية ابن عابدين على الدر المختار (۱ : ۱ ۱ ۱) ، مجلة الاحكام العدلية مادة (۲ . .) مع شرحها لابن رستم (ص ۲ ه ه) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣ : ٢٦١) ، فما بعد همسسا مغنى المحتاج للشربيني (٢ : ١٤٨٤) ، كشاف القناع للبهوتي (٣ :

⁽٢) مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٢) ٠

⁽٣) مغنى المحتاج للشربيني (١٤٨:٢)٠

ولبيان هذا الشرط والاختلاف فيه اقول :

ان الاكراه في اللغة : حمل الانسان على شيء قهراً .

وشرعا : فعل يفعله الانسان بغيره فيزول الرضا .

والاكراه قسمان : اكراه بحق ، واكراه بغير حق .

فالاكراه بحق مثل: ان يكون على شخص دين ومعه متاع يمكنه بيعسه فيه فيمتنع من بيعه ومن الوفاء، وحينئذ فالقاضى بالخيار ان شاء باع مالسمة بغير اذنه لوفاء الدين، وان شاء اكرهه على بيعه، او عزره بالحبس حسستى (٣)

اما الاكراه بغير حق فقد قسمه الحنفية قسمين :

- (١) اكراه تام : وهو الملجى عبتلف نفس او عضو او ضرب مبرح .
- (٢) اكراه ناقص : وهو غير الطجىء مثل الاكراه بحبس او ضرب غير مبرح .

وكلاهما معدم للرضاء الا أن التام يوجب الالجاء والكراهة ويفسمسد

⁽١) المصباح المنير (١:٢٢) ، مادة " كره" .

⁽٢) البحر الرائق لابن نجيم (٨٠:٨) ٠

 ⁽٣) المجموع للتووى (١٤٦١٩) .
 (٤) رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار للحصكفي (١٢٨٠٦) .
 مجمع الانهر لداماد افندي (٢٠٠٤) .

⁽ه) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٣) ، شرح الخرشسي على مختصر خليل (ه: ٩) ، جواهر الاكليل للابي (٢:٢-٣) ،

⁽٢) المهذب للشيرازي (٢:١٦))، شرح المعلى مع حاشيتي قليوبسي ويسيق المعتاج للشربيني (٢:٢) .

⁽ ٧) السّرَحُ الكِيرُ لا بنُ قد امةً (؟ : ه) ، كشاف القَعَاعِ للبهوتي (٣ : ١١٩) . شرح منتهي الارادات للبهوتي (٢ : ١٤) .

وقد رتب الحنفية على كل نوع حكما فقالوا:

اما غيرهم من المالكية والشافعية والحنابلة، فلا يغرقون بين النوعـــين من حيث الحكم، وان حكمهما عندهم سواء .

هذا وقد اختلف العلماء في اثر الاكراه في عقود المكره التي تحتــاج الى الرضا _ كالبيع والرهن والا جارة والشركة ونحوها _ على قولين :

القول الاول :

ينعقد التصرف فاسدا نافذا ، ويثبت به الطك بالقبض، فيما اذا كان بيعا مثلا ، ويلزم الرهـــــن بالقبض، والى هذا ذهب ابو حنيفة وابويوسف ومحمد .

واستدلوا لما ذهبوا اليه ، بان ركن البيع وهو الايجاب والقبول - قد صدر من اهله ، وهو العاقد البالغ العاقل ، مضافا الى محله ، وهو كون مالا متقوما ملوكا للعاقد - فيكون مشروعا باصله ، الا انه فقد شرط الصحصية وهو التراضى ، فيكون مشروعا باصله غير مشروع بوصفه ، وفقدان هذا الشصرط

يغسد العقد ، فيثبت الملك عند القبض (١) . القول الثاني :

ينعقد العقد موقوفا على الاجازة بعد ذهاب الاكراه، فان أجازه نفذ والا لا والى هذا ذهب المالكية (٢)، وزفر (٣) من الحنفية (٤) .

ووجه هذا القول: قياس عقد المكره على عقد الغضولى ، في ان كـــلا منهما فقد رضا المالك ، وكما ان بيع الغضولى موقوف على اجازة المالــــــك فكذلك بيع المكره (ه) .

ويناقش بان هذا قياس في مقابلة النصوص الآتية فلا يلتفت إليه .

القول الثالث:

١) البحر الرائق لابن نجيم (١, ١٨) الهداية للعرفيناني (١: ٢٥٠) ،
 الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (١٣٠١-١٣١) مجمع الانهر لداماد افندي (٢: ٢٨) .

⁽٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٣) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه: ٩) ، جواهر الاكليل للابي (٣:٢-٣)

 ⁽٣) هو زفر بن الهديل بن قيس العنبرى البصرى ، صاحب الامام أبسى حنيفة وكان يفضله ويقول: هو اقيس اصحابى ، قال ابن معيسن : ثقة مأمون ، وقال ابن حبان : كان فقيها حافظا قليل الخطأ ، ولد سنة ١٨. ه. ه. . ١٨.

انظر: الجواهر العضيئة للقرشى (٢٠٧٠)، طبقات ابن سعد (٢٠ . ٢٧٠) الانتقاء لابن عبد البر (١٧٣) .

 ⁽۶) الهداية للمؤيناني (۶: ۲۷۵) ، البحر الرائق لابن نجيم (۸۱:۸) ،
 الدر المختار للحصكةي مع رد المحتار لابن عابدين (۲: ۱۳۱-۱۳۱) .
 (۵) انظر المصادر السابقة .

⁽٦) المهذب للشيرازي (٢:١) ٣)، شرح المحلى مع حاشيتي قليوبييني وعبيرة (٢:١)، شرح سنهيج وعبيرة (٢:١)، شرح سنهج المحتاج للشربيني (٢:١)، شرح سنهج الطلاب لزكريا الانصاري مع حاشية البجيرمي (٢:٣١-١٧١)

والحنابلة (١) واستدلوا لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

قوله - تعالى - : "يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم (٢) .

وجه الدلالة: أن الله تعالى نهى عن أكل الاموال بالباطل واستثنى التجارة عن تراض ، قدل أن التجارة أذا لم تكن عن تراض فهى من أكل الاموال بالباطل فلا تجوز (٣) .

الدليل الثانى:

مارواه ابن ماجة - واللفظ له - والبيهقى (ه) بسند هما عن ابى سعيد الخدرى (٦) - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله علي ـــــه وسلم - : "انما البيع عن تراض (٧)

وجه الد لالة:

أن لغط الحديث مركب يفيد الحصر، فيدل على صحة البيع مع التراضي

 ⁽١) الشرح الكبير لابن قد امة ٤/٥، كشاف القناع للبهوتي ١١٦/٣، شسرح
 منتهى الاراد ات للبهوتي ١٤١/٢.

⁽٢) سورة النساء آية ٢٥.

⁽٣) المهذب للشيرازى (١: ٣٤٢) ، الشرح الكبير لابن قد امة (٤: ٥) .

^(؟) سنن ابن ماجقكتاب التجارات بباب بيع الخيار (٢ : ٧٣٧) ، حــديث وقع (١٨٥٠) .

⁽ه) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب البيوع - باب ما جاء في بيع المصطـــر والمكره (١٠:٦)

⁽٦) هوسعد بن مالك بن سنان ، ابوسعيد الخدرى ، شهد الخندد و وبيعة الرضوان . وقد روى بقى بن مخلد فى سنده الكبير لابى سعيد الخدرى بالمكرر الف حديث ومائة وسبعين حديثا . قال الواقـــدى وجماعة : ماتسنة اربع وسبعين . انظر ترجمته فى : الاستيعاب لابن عبد البر(٤:٩٨) ، الجمع بين رجال الصحيحين (١٥٨:١) ، اسد الغابة (٢:٩٨) ، الإمار المحتال الغابة (٢:٩٨) ، الامار المحتال الغابة (١٥٨:١) ، الامار المحتال المحتال

⁽۷) الحدیث صححه الالبانی ، انظر له: صحیح الجامع الصغیر (۲: ۲۲) حدیث رقم (۱۳۱۹) ، ارواء الغلیل فی تخریج احادیث منار السبیسل (۵: ۱۲۵) ، حدیث رقم (۱۲۸۳)

وعد مها عند عدم التراضي (١) .

الدليل الثالث:

مارواه ابن ماجة $(\Upsilon)_-$ واللفظ له_ والبيهقى $(\Upsilon)_-$ والله ارقطني $(\Upsilon)_-$ والحاكم $(\sigma)_-$ والطبرانى $(\Upsilon)_-$ فى الصغير $(\Upsilon)_-$ والكبير $(\Lambda)_-$ والطبرانى $(\Upsilon)_-$ فى المعير $(\Lambda)_-$ والله عنهما $(\Lambda)_-$ والنبى $(\Lambda)_-$ سالى الله عليه وسلم $(\Lambda)_-$ والنسيان وما استكرهوا عليه " .

- (١) المهذب للشيرازي (٣٤٢:١) .
- (٢) سنن ابن ماجة كتاب الطلاق باب طلاق المكره والناسي (١: ٩٥٩) حديث رقم (م٠٤) .
 - (٣) السنن الكبرى للبيهقى كتاب الخلع والطلاق باب ما جاء فسى طلاق المكور (٣: ٣ ه ٣ ٧٥٣) .
 - (٤) سنن الدارقطني (٤) ١٧١ ١٧١) .
 - (ه) المستدرك للحاكم ـ كتاب الطلاق ـ (١٩٨:٢) .
 - (٦) هو ابو القاسم سليمان بن احمد بن ايوب اللخمى الطبرانى الامام الحافظ، رحل فى طلب الحديث، وطاف البلاد ، وصنف كتبا كثيرة سها المعاجم الثلاثة الكبير والاوسط والصغير، توفى سنة . ٣٦هـ. انظر :
 - تذكرة العفاظ للذهبي (٩١٢:٣) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٢٠٠٢) .
 - (٧) معجم الطبراني الصغير (١: ٢٧٠) .
 - (٨) معجم الطبراني الكبير (١١:١٣) ، حديث رقم (١١٢٧٤)
 - ه) المحلى لابن حزم (١١١) ٥٦٥) .
 - (١٠) المجموع للنووى (٩: ١٤٨) .
 - (۱۱) تلخيص الحبير (۱: ۲۰۱۱)
 - (١٢) المستدرك للحاكم كتاب الطلاق (١٩٨:٢)

(١) اسناد جيد ، وصححه الالباني .

وجه الدلالة : ان الحديث يخبر ان الله _ تعالى _ وضع، اى اسقط عن امته الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه، اى حكمها ومايترتب عليهما مــــن آثار من عقوبة او نقل ملك او كفر او غيرها .

الدليل الرابع:

ان عقد المكره قول اكره طبه بغير حق ، ظم يصح كلمة الكفر اذا اكبر ه (٣) طبيها المسلم .

الترجيـــــح

وبعد عرض الآراء وادلتها يتبين لنا سلامة ادلة القول الثالث، وضعف ادلة المخالفين، ومن ثم رجحان ماذهبوا اليه من عدم صحة تصرفات المكره التى تحتاج الى الرضا وبالتالى عدم صحة رهنه.

ويلاحظ ان ابا حنيفة وصاحبيه يوافقون الشافعية والحنابلة في ان عقد المكره فقد شرط الصحة الاانهم يرونه فاسدا لاباطلا بناء على مذهبهم القائل بان للعقد اوصافا ثلاثة الصحة او الفساد او البطلان، والشافعية والحنابلة يخالفونهم في هذا ويرون ان للعقد وصفين فقط الصحة او الفساد.

⁼ انظر

شذرات الذهب (٢٠: ٣٦) ، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٥) .

⁽١) تحفة الطالب بمعرفة احاديث ابن الحاجب لابن كثير(ص٢١٣) .

⁽۲) انظر: صحیح الجامع الصغیر للالبانی (۲:۲۰۱)، حدیث رقصم (۱۲۲۲)، ارواء الغلیل للالبانی (۱:۳۳۱–۱۲۶)، حدیث رقصم (۸۲).

⁽٣) المهذب للشيرازى (٣٤٢:١) .

الشرط الخامس : ان يكون للعاقد _ راهنا او مرتهنا _ ولاية التصرف بالمك او بالاذن .

بان يكون مالكا لما يتصرف فيه ، او مأذونا له بالتصرف، فلا يصح رهن الفضولي ولا ارتهانه . وهذا الشرط للشافعية ـ في الاصح عند هم ـ والحنابلة في اصح الروايتين عن الامام احمد .

وخالفهم في ذلك الحنفية والمالكية، فاجازوه موقوفا على اجــــازة المالك، وهو قول عند الشافعية، ورواية عن الامام احمد .

ولبيان هذا الخلاف وادلته اقول :

ان العلما اختلفوا فی تصرف الفضولی ـ وهو من يتصرف فی حـــــق (۱) غيره بدون اذن شرعی ـ بيعا، او شراء، او رهنا، او ارتبهانا، اجــــــارة او استئجارا او غيرها على مذهبين :

المذهب الأول:

⁽١) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين(ه .٦٠٦) ، حاشية احمد الشلبي على تبيين الحقائق للزيلعي (٤٠٣٠) .

⁽٢) تبيين الحقائق للزيلعي (٢: ١٠٣- ١٠)، الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (٥: ٢٠. ١- ١٠٠) .

⁽٣) شرح الخرشى على مختصر خليل (ه ١٧: ١٨) ، الشرح الكسير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣: ٣) ، جواهر الاكليل للابــــــــــــى (٣: ١٥) .

⁽٤) المجموع للنووى (٩:٧٤٦–١٤٨) .

⁽ ه) الشرح الكبير لابن قدامة (١٦: ٤) .

المذهب الثانى:

ان عقد الغضول باطل ، والى هذا ذهب الامام الشافعى فى الامسح من قوليه فى الجديد ، والامام احمد فى اصح الروايتين عنه . وبه قــــال $\binom{7}{7}$. $\binom{3}{7}$ المنذر ، والظاهريه .

الادل____ة

ادلة المذهب الاول:

استدل اصحاب هذا المذهب لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الأول :

قوله ـ تعالى ـ : " وتعاونوا على البر والتقوى " .

وجه الدلالة : ان الله ـ تعالى ـ امر بالتعاون فيما بيننا في الاعمـال الحسنة، ولاشك ان في بيع الفضولي اعانة لمالك المبيع، لانه يكفيه مؤنـــــــة البيع اذا كان مريدا له .

⁽١) المجموع للنووي (٩:٧:٩) ، مغنى المحتاج للشربيني (١٥:٢) .

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٢٢٧٠)، الشرح الكبير لابن قدامة (٢٦٠١).

⁽٣) هو أبراهيم بن خالد بن أبى اليمان الكلبى ، البغدادى ، الفقيـــه قال النسائى عنه : احد أئمة الدنيا ، فقها وعلما وفضلا وورعا وديانـــة صنف وفرع على السنن وذب عنها . توفى سنة . ٢ ه ه . انظر :

تهذيب التهذيب لابن حجر(١ : ١١٨) ، تاريخ بغداد للخطيـــــب (٦ : ٥ ٦) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٢ : ٢٦) .

^(؟) هو محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى ، الامام الحافظ والعلامة المجتهد ، امام الحرم ، صاحب التصانيف البديعة ، من تصانيف : تفسير القرآن ، والمبسوط في الفقه ، والاجماع وغيرها ، توفي بمكة سنة ٩ . ٣هـ. انظ .

تذكرة الحفاظ للذهبي (٣ : ٢ ٨ ٧) ، معجم المؤلفين لعمررضا كحالة (٨:٠ ٤ ٢) .

⁽ ه) المجموع للنووى (٩: ٧٤٢) ، المغنى لابن قدامة (٢٢٧:) .

⁽٦) سورة المائدة : آية ٢

ويناقش: بان تدخل الاجنبى لبيع ملك غيره بدون استئذانه عدوان على حق الغير لا $^{9}_{\gamma}$ وتقوى .

الدليل الثانى:

مارواه البخارى _ واللغظ له ، وابو داود ، والترمذى ، والبيه قرص المستدهم عن عروة : " ان النبى _ صلى الله عليه وسلم _ اعطاه دينارا يشترى له به شاتين ، فباع احداهما بدينار ، فجا وسياة فدعا له بالبركة في بيعه وكان لو اشترى التراب لربح فيه " .

وجه الدلالة : ان عروة حين اشترى الشاتين فقد دخلتا في ملك النبي _ صلى الله عليه وسلم _ فباع عروة احدى الشاتين ، وهو حين باعها تصرف فـــى ملك غيره بدون اذن من المالك ، إذْ إِذْنُ النبي _ صلى الله عليه وسلم _ انمــا كان في الشراء .

ويناقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الاول:

ان هذا الحديث غير متصل لان شبيباً بن غرقد لم يسمع من عروة ، وانما

⁽١) المجموع للنووى (٩:١٥٦) .

⁽٢) صحيح البخارى _ كتاب المناقب (٢:١٥٠) .

⁽٣) سنن ابى داود - كتاب البيوع والاجارات ـ باب المضارب يخالـــــــف (٣٦) .

⁽٤) سنن الترمذي _ كتاب البيوع (٣:٠٥٥) ، حديث رقم (٨٥١) ٠

⁽ ٥) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب المساقاة - باب المضارب يخالف بما فيــه زيادة لصاحبه ومن تجر في مال غيره بدون اذنه (٢ : ١١١ - ١١١) .

⁽٦) هو عروة بن الجعد ، ويقال ابن ابى الجعد ، صحابى سكن الكوفــــة وكان فيمن حضر فتوح الشام

الاصابة (٢:٢٦)، تقريب التهذيب (١٨:٢).

 ⁽ Y) هو شبيب بن غرقد السلمى ، ويقال البارقى الكوفى ، روى عن عروة البارقى وسليمان بن عمرو الاحوص وغيرهما ، وهو تابعى ثقة . =

سمع الحى يتحدثون عنه انه قال : كذا . . . ولم يسمع احدا معينا من الحى . . . واجاب الحافظ ابن حجر العسقلاني عن هذا الاعتراض :

بان الاعتراض هذا "على طريقة بعض اهل الحديث يسمون مافى اسناده مبهم _ مرسلا او منقطعا ، والتحقيق - اذا وقع التصريح بالسماع أنه متصل فــــى اسناده مههم ، اذ لا فرق فيما يتعلق بالاتصال والانقطاع بين رواية المجهــول والمعروف، فالمبهم نظير المجهول فى ذلك، ومع ذلك فلا يقال فى اسنــاد صرح كل من فيه بالسماع من شيخه انه منقطع وان كانوا او بعضهم غير معروف (٢)

ويناقش بانه اذا سلمنا بانه متصل ، فان في اسناده مجهول الحـــال او مبهما كما يقول ابن حجر، واسناد هذا حاله لايصح الاحتجاج بمتنه .

واجاب ابن التركماني"؛ بان الجهالة التي في سنده قد زالت الان ابا $\binom{(1)}{2}$ داود والترمذي اخرجاه من غير وجه من حديث سعيد بن زيد اخي حماد بسن

_ انظ

تقريب التهذيب لابن حجر (٢:١٦) ، تهذيب التهذيب (٢:٩٠٩) .

 ⁽١) اورد هذا الاعتراض البيهقي في سننه الكبرى (٦:١١١-١١٢)
 والخطابي في معالم السنن (٣:٧٧) .

⁽٢) فتح الباري لابن حجر(٢: ٣٣٤) .

 ⁽٣) هو احمد بن عثمان بن ابراهيم المارديني الحنفي ، حدث واشتغيل بانواع العلوم والمعرفة في عصره ، ودرس وافتى ، وناب في الحكم ، صنف كتبا كثيرة منها شرح الهداية ، وشرح التبصرة ، وشرح الشمسية وغيرها توفي سنة ؟ ٢هـ .

انظر :

بغية الوعاة للسيوطى (٢٠٤٤) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالــــة (٣٠٩:١) .

^(؟) هو سعید بن زید بن درهم الازدی ، روی عن عبدالعزیز بن صهیب ب وعمرو بن دینار وایوب وغیرهم ، وهو صدوق له اوهام . توفی سنة ۱۹۲ ه.. انظر:

التقريب لابن حجر(٢٩٦١)، التهذيب لابن حجر(٣٢:٤) .

(۱) (۲) (۲) من خريت عن ابى لبيد حدثنى عروة، فذكره، وسعيد هــذا وان قال البيهقى عنه ليس بالقوى ـ فقد احتج به مسلم، واستشهد بــــه البخارى، ووثقه ابن معين وغيره . والزبير احتج به الشيخان . وابولبيد ثقة روى له اصحاب السنن، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد تابع سعيد بـــن زيد على رواية هذا الحديث هارون بن موسى الاعور، قال الترمذي : ثنــا زيد على رواية هذا الحديث هارون بن موسى الاعور، قال الترمذي : ثنــا

تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٢٨:١) ، تهذيب التهذيب (٩:٣) .

التقريب لابن حجر(١ : ٢٥٨) ، التهذيب لابن حجر(٣١٤٣) . (٣) هو لمازة بن زبار الجهضمى ، ابو لبيد البصرى ، صدوق ناصــــــــــــى روى عن عمرو على وعبد الرحمن بن سمرة وغيرهم من طبقة التابعين . انظر :

التقريب لابن حجر(١٣٨:٢) ، التهذيب لابن حجر(٨:٧٥٤) .

- (؟) يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم البغدادي . روى عن أبن عينة وابي اسامة وعبد الرزاق وخلق وعنه البخاري ومسلم وهناد وابن سعد وآخرون . قال الخطيب البغدادي : كان اماما ربانيا ،عالما حافظا ثبتا متقنا . وله تاريخ حافل باسمه . مات بالمدينة سنسسة ثلاث وما تتين .
 - انظر ترجمته في :

طبقات الحنابلة (٢٠٠١) ، تاريخ بغداد (١٧٧١) ، تذكرة الحفاظ (٢٠٠٢) ، تهذيب التهذيب (٢٨٠١١) .

(ه) هو هارون بن موسى الاعور النحوى البصرى، ثقة مقرى، الا انه رمـــى بالقدر، روى عن ابى عمرو بن العلاء، وثابت البنانى وغيرهما، وعنــه شعبة ووكيع وحماد بن زيد وغيرهم . انظر :

التقريب لابن حجر (٣١٣:٢) ، التهذيب لابن حجر (١٤:١١) .

⁽١) هو حماد بن زيد بن درهم الازدى . الثقة الثبت الفقيه ، توفى سنة . ١٧٩هـ وله من العمر ثمانون سنة . انظر :

الوجه الثانسي :

ان عروة كان وكيلا بالبيع والشراء معا ، ومن ثم وافق النبى ـ صلى اللــه طيه وسلم ـ على تصرفه ، قال ابن حجر :" وهذا بحث قوى يقف بــــــــــه الاستدلال بهذا الحديث على تصرف الفضولي (؟)

الدليل الثالث:

⁽١) هو الامام احمد بن سعيد بن صخر الدارمي السرخسي ، ثقة حافسظ صاحب السنن ، روى عنه الجماعة ، توفي سنة ٣٥٦ه.

انظر :

التقريب لابن حجر(١٥:١)، التهذيب لابن حجر(٣١:١) ٠

⁽٢) هو حبان بن هلال ابو حبيب الباهلى البصرى، روى عنه حماد بـــن سلمة وشعبة ومعمر وابى عوانة، وعنه الدارمى وعبد بن حميد وبنـــدار وغيرهم، وهو ثقة ثبت، مات سنة ٢١٦هـ .
انظ :

التقريب لابن حجر(١:٦٤١) ، التهذيب لابن حجر(٢:١٧٠) .

⁽٣) الجوهر النقي على سنن البيهقي لابن التركماني (٢:٦) ٠

^(؟) فتح البارى لابن حجر(٦٣٤:٦) ٠

⁽ ه) سنن ابی داود _ کتاب البیوع والتجارات _ باب المضارب یخالــــــف (ه) ۲۷۸۳) .

⁽٦) سنن الترمذى - كتاب البيوع - باب رقم ٣٤ (٣: ٩) ه) حديث رقـــم (٦)

 ⁽γ) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب المساقاة - باب المضارب يخالف بما فيهه
 زيادة لصاحبه ومن تجر في مال غيره بدون ادنه (۲ ١١٢:) .

^() هو حكيم بن حزام بن خويلد الاسدى ، ابن اخى خديجة ام المؤمنين _ _____ ركن من سادات قريست =

بدينار، وجا ً بدينار الى النبي _ صلى الله عليه وسلم _ فتصدق به النـــــيى _ _ - صلى الله عليه وسلم _ ودعا ان يبارك له في تجارته " .

وجه الدلالة : ان حكيما حين اشترى الاضحية الاولى فقد دخلت فى ملك النبى _ صلى الله عليه وسلم _ فباعها حكيم ثم اشترى اضحية اخــــرى وحكيم حين باع الاضحية قد تصوف فى ملك غيره بدون اذن من المالك ، وانسا الاذن كان فى الشرا و فقط، ومع هذا فالنبى _ صلى الله عليه وسلم _ اقـــره على ذلك بل ودعا له بالبركة مما يدل على صحة تصرف الغضولى .

ويناقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الاول : ان الحديث روى من وجهين : احدهما عن شيخ من اهــل المدينة عن حكيم .

وتُأْيِهِما : عن حبيب بن ابى ثابت عن حكيم، وفى الوجه الأول رجل مجهول ، وفى الثانى انقطاع، فان الترمذى قال : "حديث حكيم بـــــــن حزام لا نعرفه الأمن هذا الوجه، وحبيب بن ابى ثابت لم يسمع عندى مــــن حكيم بن حزام ""

الثانى : ان الحديث على فرض صحته محمول على ان حكيما كـــان (٤) موكلا وكالة مطلقة او بالبيع والشراء ، كما تقدم في حديث عروة .

فى الجاهلية والاسلام، وكان عالما بالانساب، ولد قبل الفيل بشلات سنوات، وعاش الى سنة اربع وخمسين او بعدها.

التقريب لابن حجر(١ : ١ ٩ ٩) ، التهذيب لابن حجر(٢ : ٢ ٤ ٤) ٠

⁽۱) هو حبیب بن ابی ثابت الاسدی مولاهم، احد التابعین، روی عن ابن عمر وابن عباس وانس وزید بن ثابت، وهو ثقة فقیه جلیل، وکان کشیر الارسال والتدلیس، مات سنة ۱۱۹ه.

التقريب لابن حجر(١٤٨:١) ، التهذيب لابن حجر(١٧٨:٢) ٠

⁽ ٢) معالم السنن للخطابي (٣ : ٢٧٧) ، المجموع للنووي (٩ : ١ ٥ ٢) ·

⁽٣) سنن الترمذي _ كتاب البيوع _ باب رقم ٣٤ (٣:٩٥) .

⁽٤) المجموع للنووى (٩:١٥٦) .

الدليل الرابع:

وجه الدلالة : ان المستأجر تصرف في مال الاجير بغير اذنه، ولمــــا . (٢) ثمره ونماه اعطاه للاجير فاخذه ورضي .

ويناقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

⁽۱) صحيح البخارى - كتاب البيوع - باب اذا اشترى لغيره بغيراذن فرضى (۳: ١٠) ، كتاب الاجارة - باب من استأجر اجبرا فترك اجره فعمل فيه المستأجر اجبرا فترك اجره فعمل فيه المستأجر فزاد ، او من عمل عملا في مال غيره فاستفضل (٣: ١١ - ١٠) ، كتاب الانبياء - حديث الغار (٢: ٩٠ ٦) ، كتاب الادب - باب اجابة دعاء من بر والديه (٣: ٨) ، صحيح مسلم - كتاب الذك ولدياء والتوبة والاستغفار - باب قصة اصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الاعمال (٢: ٩ ٩ ٢ - ٢٠١٠) حديث رقم (٢٤ ٢٢) ،

⁽۲) فتح الباري لابن حجر(۲:۹۰۶) ٠

⁽ ٣) المجموع للنووى (٩ : ١ ه ٢) ، فتح البارى لا بن حجر (؟ : ٩ ٠) ·

⁽٤) فتح الباري لابن حجر(٤:٩:٤) .

الثانى : يحتمل انه استأجره بالفُرْقُ في الذمة ، ولما عرض عليه الفسرق قلم يقبضه استمر في ذمة المستأجر، لان الذي في الذمة لايتعين الا بالقبض قلما تصرف فيه المالك صح تصرفه سواء اعتقده لنفسه او لا جيره ، ثم انسسسه تبرع بما اجتمع منه على الا جير برضيءمته .

الدليل الخاس :

ان ركن التصرف في بيع الغضولي صدر من اهله مضافا الى محلـــــه ولا ضرر في انعقاده فينعقد .

وبيان ذلك : ان الاهلية بالعقل والتمييز وقد وجدا ، والمحلي وبيان ذلك : ان الاهلية بالعقل والتمييز وقد وجدا ، والمحلي مع انسمه ليس بمملوك لهما ، فعلم ان محل البيع هو العال المنتوم ، لا العال المطوك وقد وجد ، وليس فيه ضرر على المالك لانه مخير ، فاذا رأى المصلحة في انفذه ، والا فسخه ، بل فيه منفعة ، حيث يستط عنه مؤنة طلب المشسسترى وقرار الثمن ، وسقوط رجوع حقوق العقد عليه ، ونفاق سلعته ، وفيه نفسسع للمتعاقدين ، بصون كلامهما عن الالغاء والاهدار ...

ويناقش: بانا نمنع ان تكون اهلية التصرف بالعقل والتمييز فقط، بسل لابد من الولاية بالتصرف بالملك او بالاذن، فان لم توجد تلك الولاية لم يكن الشخص اهلا للتصرف، والوصى والوكيل يتصرفان بالاذن، ولاعبرة بما ذكر من المنافع في جانب ماقد ينتج عن هذا البيع عن قبض المشترى له وتصرفه فيه بيناء او بيع او هدم اوما اشبه ذلك.

⁽۱) في بعض روايات الحديث انه استأجره بغرق من ذرة او ارز فزرعه ، قال ابن الاثير في النهاية (۳۲:۳) : "الغرق بالتحريك : مكيال يسع ستة عشر رطلا ، وهي اثنا عشر مدا ، او ثلاثة آصع عند الهالم

⁽٢) المجموع للنووى (٩: ١٥٦)، فتح البارى لابن حجر (١٠٩: ١٠٥) ٠

⁽٣) تبيين الحقائق للزيلعي (٣: ١٠٤ - ١٠٤) ٠

الدليل السادس:

ان بیع الغضولی كالوصیة فیما زاد علی الثلث فی ان كلا منهما عقــــد موقوف له مجیز حال وجوده، والوصیة فیما زاد علی الثلث جائزة موقوفة علـــــی اجازة الورثة فكذا تصرف الغضولی جائز موقوف علی اجازة المالك .

ويناقش: بانه قياس مع الفارق، فان الوصية تصرف يجوز فيه مالا يجوز في (٢) البيع فتجوز الوصية بالمجهول والمعدوم وتحتمل الغرر بخلاف البيع.

الدليل السابع:

ان بيع الفضولي كالبيع بشرط الخيار ، في ان كلا منهما عقد معلق على ان ان بيع الفضولي . الا جازة ، والبيع بشرط الخيار صحيح ، فيصح بيع الفضولي .

ويناقش بانه قياس مع الغارق _ ايضا _ لان العقد فى البيع بشـــــرط الخيار عقد مجزوم به ويلزم بعضى المدة بنفسه من غير توقف على الاجازة بخلاف بيع الغضولى فانه لا يلزم الا بالاجازة .

الدليل الثامن:

ان الاذن بالتصرف - في البيع والاجارة ونحوهما - ليس شرطا فــــــــى انعقاد هما ، اذ لو كان شرطا لم يجز ان يتقدم عليها ، لان ماكان شرطال للبيع لا يجوز ان يتقدم عليه كالشهادة في النكاح لما كانت شرطا فيـــــــه وجبت مقارنتها للعقد ، فلما اجمعنا على ان الاذن في البيع يجوز تقدمــــه دل على انه ليس بشرط في صحة انعقاده .

⁽١) حاشية احمد الشلبي على تبيين الحقائق (١٠٣:١)، المجموع للنووى (١٠٣:١)،

⁽٢) المجموع للنووى (٩:١٥٦) .

⁽ m) المجموع للنووى (p : ٠ ٥) .

⁽٤) المجموع للنووى (٩:١٥٦) ٠

⁽ ه) المجموع للنووى (٩ : ١ ه ٢) ·

ويناقض: بان هذا القياس منقوض بالوضو وفي الصلاة، فانه شرط فيها ويتقدم عليها، والنية في الصوم، فانها شرط فيه وتتقدم عليه، على انسسا لا نسلم ان الاذن لا يستمر الى حال العقد، بل هو مستصحب الى تمسسام العقد، فكأنه مأذون له حينذاك.

ادلة المذهب الثاني:

استدل اصحاب المذهب الثاني لما ذهبوا اليه بما يلي :

الدليل الاول:

قوله _ تعالى _ : " ولا تكسب كل نفس الا عليها".

وجه الدلالة : ان الآية تغيد ان مايكسبه الانسان يتحمل مسئوليت... هو لاغيره ، لانه عمله ، وتصرف الغضولي عمله فيكون محسوبا عليه لاعلى غيره .

الدليل الثاني:

مارواه ابو داود _ واللفظ له _ والترمدى ، وابن ما جه ، والحاك _ _ _ _ مارواه ابو داود _ واللفظ له _ والترمدى ، وابن ما جه ، والحاك _ _ _ _ والد ارتطانى ، والبيه في ، واحمد بسند هم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عـ ـ ـ ن والبيه في ، واحمد بسند هم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عـ ـ ـ ن والم

- (١) المجموع للنووى (٩:١٥٦) .
 - (٢) سورة الانعام : آية ١٦٤
- (٣) سنن ابى داود ـ كتاب الطلاق ـ باب فى الطلاق قبل النكاح (٢: .
- (ع) سنن الترمذى _ كتاب الطلاق _ باب ماجا * لاطلاق قبل النكـــــــاح (ع) . (٢٧٤: ٣٠) ، حديث رقم (١١٨١) .
- (ه) سنن ابن ماجة _ كتاب الطلاق _ باب لا طلاق قبل النكاح (٢٦٠:١) حديث رقم (٢٠:١ ٢٠٤) .
 - (٦) المستدرك للحاكم كتاب الطلاق (٢:٥٠٦) ٠
 - (٧) سنن الدارقطني كتاب الطلاق (٤:٤)، حديث رقم (٤١) .
- (٨) السنن الكبرى للبيهقى كتاب البيع باب النهى عن بيع ماليس عند ك
 وبيع مالا تملك (٥:٠٥) .
 - (9) مستد الامام احمد (۲ : ۹ ۸ ۱ ۰ ۹ ، ۲۰۷) .
- (۱۰) هو عمرو بن شعیب بن محمد بن عبدالله القرشی السهمی ، قال البخاری رأیت احمد بن حنبل وطلی بن المدینی ، واسحاق بن راهویه ، وعامـــة =

جده ان النبى _ صلى الله عليه وسلم _ قال : " لاطلاق الا فيما تسلك، ولاعتق الا فيما تطك، ولابيع الا فيما تطك".

صححه الذهبي ، وقال النووى : "حديث صحيح رواه ابــــود اود والترمذى وابن ماجة وغيرهم من طرق كثيرة باسانيد حسنة ، ومجموعها يرتفــع عن كونه حسنا ويقتضي انه صحيح $\binom{\gamma}{2}$.

وجه الدلالة:

ان النجى ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يعتبر تصرف الشخص فيما لايملكــــه والفضولي يتصرف فيما لايملك فلا يعتبر تصرفه ، ولاتترتب عليه آثاره .

الدليل الثالث:

- . اصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ماتركــــــه احد من المسلمين .
 - انظر :

سير اعلام النبلا و للدهبي (٥:٥١) ، العقد الثمين للفاسي (٢:٦٩٣) .

- (١) تلخيص المستدرك (٢:٥٠٢) .
 - (٢) المجموع للنووى (٩ : ١ ه ٢) ·
- (٣) سنن ابی داود _ کتاب البیوع _ باب فی الرجل یبیع مالیس عنده (٣٦،٣ ٧ ٩ ٩ ٧) ، حدیث رقم (٣٠٠٣) .
- (؟) سنن الترمذى _ كتاب البيوع _ باب ما جاء فى كراهية بيع ماليس عنـــــدك (؟) ، حديث رقم (١٢٣٢) .
- ه) سنن ابن ماجة كتاب النجارات باب النهى عن بيع ماليس عندك ، وعن ربع مالم يضمن (٧٣٧: ٢) ، ديث رقم (٢١٨٧) ،
- (٦) سنن النسائي _ كتاب البيوع _ باب في الرجل يبيع ماليس عنده (٢٨٨:٧) ·
- (٧) السنن الكبرى للبيه قى كتاب البيوع باب النهى عن بيع ماليس عند ك وبيع مالا تملك (٥ : ٣٣٩) .
 - (٨) سنن الترمذي (٣ : ٥ ٢ ه) ٠

فقلت: يأتى الرجل يسألني من البيع ماليس عندى ، ابتاع له من السوق ثــــم ابيعه ؟ قال: لا تبع ماليس عندك".

(١) . عديث حسن ، وقال النووى : حديث صحيح : قال الترمذي : حديث صحيح :

وجه الدلالة:

ان قوله : لا تبع ماليس عندك ، يشمل ما كان مملوكا وليس فى حوز تــــه وماليس بمملوك ، وقد نهاه النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن بيع ماليس عنــــده مطلقا .

ونوتش الاستدلال بهذا الحديث بانه استدلال في غير موضع الــــنزاع لانه كما هو واضح من سياق الحديث نهى عن بيع شي الايملكة ثم يشتريــــه (٣) ويسلعه.

الدليل الرابع:

ان بيع الفضولى بيع مالايقدر على تسليمه ، فلم يصح كبيع الآبـــــــق والسمك في الماء ، والطير في المهواء .

الترجيـــح

وبعد ماتقدم من عرض الآرا والادلة ومناقشتها يتبين لنا سلامة ادلــة المذهب الثانى وضعف ادلة المخالفين ، وبالتالى رجحان مذهبهم القائـــل ببطــلان تصرف الفضولي ، ومن ثم عدم صحة رهنه او ارتهانه .

⁽١) سنن الترمذي (٣:٥٦٥) ٠

⁽٢) المجموع للنووى (٩:١٥٦) ٠

⁽٣) تبيين الحقائق للزيلعي (٢٠٤:) ٠

⁽ ٤) المجموع للنووى (٩ : ٢٥١) ، المغنى لابن قدامة (٢٢٧٢) ، الشرح الكبير لابن قدامة (٤ : ٢٦)

رهن المضارب وارتهانه:

مما يد خل تحت هذا رهن المضارب والشريك، فهل لهما الولايــــة في الرهن والارتهان ؟

فصل ذلك السرخسي (١) في المبسوط فقال:

اذا رهن المشارب رهنا من المشاربة بدين استدانه عليها ، قان كان رب المال قد امره بذلك قالرهن جائز، والدين عليهما ، لان استدانست المشارب بأمر رب المال بمنزلة استدانتهما فيكون المشترى بينهما نصفين والثمن عليهما نصفان ، سواء كانت المشاربة بالنصف او بالثلث .

وادا هلك هذا الرهن وفيه وقاء صار المرتهن مستوفيا للثمن وعلــــى
المضارب نصفه لرب المال ، لأن مال المضاربة ملك رب المال وقد قضى بـــه
دينا عليهما باموه فيضمن له مقدار حصته .

فان كان لم يأمره ان يستدين عليهما ، فانما استدان على نفسيسه وقضى بمال المضاربة دينا عليه فيكون مخالفا في حق رب المال ضامنا لسه قيمة المرهون كله .

ويجوز للمضارب ان يرتهن بدين المضاربة، لأن الارتهان بمنزلــــــة الاستيفاء، والمضارب اليه استيفاء الدين الواجب بالمضاربة .

رهن المقاوض وارتهانه :

ويجوز رهن المفاوض وارتهانه بمال المفاوضة لأجل المفاوضة ويك وي رهنا عليه وعلى شريكه ، لأنهما فيما هو من التجارة كالواحد من المتفاوضيسن يقوم مقام صاحبه .

قان رهن مال المقاوضة بدين وجب عليه بجناية ، او معاملة لاصلة لها بالمقاوضة ، كان الرهن جائزا ايضا لكنه يضمن حصة شريك . وليس لشريك ان ينقض الرهن ، لأنه سلطه على ان يرهن ويبيع، فلا يكون له ان ينقض لكن اذا هلك الرهن ضمن حصة شريك .

⁽۱) محمد بن احمد بن ابى سهل ، ابو بكر ، السرخسى ، الامام الكبيسر شمس الائمة . قال القرشى : كان اماما ، علامة ، حجة ، متكلما ، فقيها اصوليا ، مناظرا . صنف" الميسوط" نحو خصمة عشر مجلد ا ، وشرح السير الكبير"في جزأين صفة اشراط الساعة" توفى في حد ود التسعيسين والاربعمائة . انظر ترجمته : الجواهر المضيئة ٣ / ٧٨ ، وتسساح التراجم ص ٢٠ .

رهن الشريك في شركة الضمان وارتهانه :

لا يجوز لواحد من شريكي الضمان ان يرهن رهنا بدين عليهما ، فـــان فعل كان ضامنا للرهن ، لان كل واحد منهما وكيل في البيع فقط في نصيـــب شريكه ، والوكيل بالبيع لايمك الرهن .

وان ارتهن بدين لهما ادياه وقبض لم يجزعلى شريكه لانه لا يعلم المتيفاء نصيب شريكه .

ولو كانت شركتهما على أن يعمل كل واحد منهما برأيه فيها جاز رهنن احدهما وارتهانه على صاحبه لان صاحبه اجاز صنيعه على العموم فيما هو من عمل التجارة، والرهن والارتهان من أعمال التجارة،

الشرط السادس: أن يكون العاقد أهلا للتبرع.

وهذا الشرط للشافعية والحنابلة ، وكذا المالكية اذا كان الرهــــن بعد ثبوت الحق ، اى لم يكن مشروطا في صلب العقد .

وذلك لان الرهن عقد تبرع في كل حال عند الشافعية والحنابلـــــة وهو كذلك عند المالكية اذا لم يكن مشروطا في العقد ، وبالتالي فلابـــد أن يكون الراهن اهلا للتبرع .

وكذا المرتبن ، لان الارتبان يكون عن دين قرض او بيع، والديـــــن تبرع في العقدين ، ومن ثم فلابد ان يكون اهلا للتبرع لكي يقرض او يبيع نسيئة ثم يأخذ رهنا به .

وهذا الشرط لاخراج ولى المحجور عليه من مجنون او صغير او سفيه . وفيها يلي, بيان آراء العلماء في رهن الولى وارتهانه .

مذهب الحنفية:

قال الحنفية : يجوز للولى الذي يتاجر في مال اليتيم أن يرهن ويرتهن

⁽١) انظر لما تقدم المبسوط للسرخسي (١١: ١٥٤ - ١٥١) ٠

وكذا لو استدان له .

فغى إلهداية: "وان استدان الوصى لليتيم فى كسوته وطعامه فرهـــن متاعا لليتيم جاز، لان الاستدانة جائزة للحاجة، والرهن يقع ايفا وللحــــق فيجوز، وكذلك لو اتجر لليتيم فارتهن او رهن، لان الاولى له التجارة تثمــيرا لمال اليتيم، فلا يجد بدا من الارتهان والرهن، لانه ايفا واستيفاياً.

مذهب المالكية:

وقال المالكية : للوصى ان يرهن متاع اليتيم فيما يبتاع له من كســـوة او طعام او نحو ذلك من الامور الضرورية ، كما يستلف له حتى يبيع بعض متاعــه وذلك لا زم لليتيم . (٢)

مذهب الشافعية:

اما الشافعية فقالوا: لا يرهن الولى - ابا كان او غيره - مال محجــوره ولا يرتهن له الا في احدى حالتين:

ووجه عدم جواز الرهن ، ان الرهن يمنع من التصرف في العرهـــــون في حين العرف الولــــون في العرف الولـــــــون في حال الاختيار لايبيع الا بحال مقبوض قبل التسليم فلا ارتبان .

والحالتان اللتان يجوز للولى فيهما الرهن والارتهان هما:

الحالة الاولى : اذا كان هناك ضرورة تستدعى الرهن او الارتهان و كأن يرهن على مايقترضه لحاجة المؤنة ليوفى مما ينتظر من غلة او حلول دين او نفاق متاع كاسد ، او يرتهن على مايقرضه او يبيعه مؤجلا خوفا من ضياع مال المحجود عليه بغرق او نهب او نحوهما .

⁽١) الهداية للمرغيناني (١٣٦:٤)

⁽٢) الذُخيرة للقرافي - كَتَاب الرهون (١٨٨٠) مخطوط، الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوى (١١١٠-١١١) .

الحالة الثانية : اذا كان هناك غبطة ظاهرة في الرهن او الارتهان كأن يرهن مايساوى مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيئة وهو يساوى مائتسين او يرتهن على ثمن مايبيعه نسيئة باكثر من ثمنه، وهو يجد مثله ببعض الثمن .

لكن لا يجوز الارتبان حتى فى هاتين الحالتين الا أن يكون المسترى امينا غنيا وأن يكون الاجل قصيرا فى العرف، وأن يكون المرهون وأفيـــــا المينا غنيا وأن يكون الاجل قصيرا فى العرف، وأن يشهد على ذلك، فأن اختل شرط من ذلك لم يجز الارتبان.

مذهب الحنابلة:

والحنابلة في هذا قريبون من الشافعية فهم يقولون :

ليس لولى المحجور ان يرهن ماله الا بشرطين :

احدهما : ان يكون عند ثقة .

الثانى : ان يكون له فيه حظ، وهو ان يكون به حاجة الى نفق الله ومالله او كسوة ، او انفاق على عقاره المنهدم ، او ارضه ، او بهائمه ونحو ذلك ، ومالله غائب يتوقع وروده ، او ثمرة ينتظرها ، او له دين مؤجل يحل ، او له متاع كاسد يرجو نفاقه ، فيجوز لوليه الاقتراض ورهن ماله ، وان لم يكن له شيء ينتظلم فلا حظ له في الاقتراض فيبيع شيئا من اصول ماله ويصرفه في نفقته .

وان لم يجد من يقرضه، ووجد من يبيعه نسيئة، وكان احض من بيـــع اصوله جازان يشتريه نسيئة ويرهن به شيئا من ماله .

واما الارتهان للصبي فيكون في بيع او قرض .

فيجوز ان يرتهن على مال الصبى اذا اقرضه او باعه بنسيئة ، اذا كان فيه مصلحة للبتيم واحتياط له .

فمثال قرض ماله لمصلحته ان يكون لليتيم مال في بلده فيريد نقله الــــى بلد آخر فيقرضه من رجل في ذلك البلد ليقضيه بدله في بلده، يقصد بذلــك

ومثاله فى البيع : ان يبيع مائمنه مائة بمائة نقدا وعشرين نسيئ ـــــــة يأخذ بها رهنا فهـذا جائز، لانه لوباعه بمائة نقدا جاز، فاذا زاد عليهـــا فقد زاده خيرا، سواء قلت الزيادة او كثرت .

او يبيعه بمائة وعشرين نسيئة ويأخذ بها رهنا فهذا جائز ايضـــــا لان هذه عادة التجار، والشارع امرنا بالتجارة وطلب الربح، وهذا مـــــن حهاته .

وفى قول لا يجوز في المثال الاخير، لانه تغرير بماله وبيع النقد احوط.

الخـــلاصــــة

وخلاصة ماتقدم ان المذاهب الاربعة اتفقت طى جواز الرهن والارتهان فى حالة الضرورة والحاجة ، وطى هذا اقتصر المالكية وتوسع الحنفية فاجسازوا للولى الذى يتجر بمال المحجور عليه ان يرهن ويرتهن دون أن يقيد وه بقيد اللهم الا قيد المصلحة ووقف الشافعية والحنابلة وسطا بينهما .

ویتبین لنا من خلال هذا العرض وماقاله الفقها فی کتاب الحجر انه فی کل موضع یجوز ان یستدین الولی لمحجوره ، او یشتری له نسیئة یجــــوز ان یرهن ماله فیه ، وگل موضع لایجوز ان یستدین له او یشتری له نسیئــــــة لایحوز ان یرهن ماله فیه .

وان كل موضع يجوز ان يبيع ماله فيه نسيئة او يقرضه يجوز ان يرتهن لــه فيه، وكل موضع لا يجوز له فيه ان يقرض ماله او يبيعه نسيئة لا يجوز ان يرتهـــن له فيه . والله اعلم .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤: ٢٦٩ - ٣٩٧ ، ٢٧ - ٣٩٨) ٠

ولفصيل للثافئ

فاختلاف المتعاقدين (الراهن والمرتهن) وفيه أحدعش مبحثاً:

المبحث الأول: إختلاف المتعاقدين في أصل العقد.

مر الثانى: إختلافهما فى عين المرهون.

مر الثالث: مر مد قدراله هن.

به الرابع: به به به به الدين.

براكاس: بر برانقبض والاذن.

به السادس: به به دوالسطن.

برالسابع: بر بر الدين الموفى .

برالثامن: به بربدهلائ المرهون.

به التابع: به به قيمتاللهون.

به العاشر: به به بدالدين المنبرأ من ٠

يه اكارى عشر: به به به حدوث العيب.

المبحث الأول

ا ختلاف المتعاقدين في أصل العقد

وصورته ان يقول شخص لآخر ؛ انك قد رهنتني دارك هذه فـــ الدين الذي لي عليك، فينكر الثاني ذلك قائلا : مارهنتك شيئا بدينك الذي على .

وفي هذه الحالة القول قول منكر الرهن ، لان الاصل عدمه ، نص علي. (٢) (١) (٢) (٢)
 ذلك المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

الا ان الشافعية قالوا: لابد من يمينه ايضا، كما اشترطوا ان يكون الرهن المدعى رهن تبرع، اما اذا ادعاه رهنا مشروطا في عقد بيع فانهما يتحالفان حينئذ ، واذا تحالفا فسخ عقد البيع، وانما تحالفا ، لانهما اختلف في صفة عقد معاوضة هل كان مشروطا فيه رهن او لأ؟

قال الشافعية والحنابلة : واذا ادعى رجل على رجلين فقــــال رهنتماني عقاركما بديني عليكما فانكراه ، فالقول قولهما مع اليمين عند الشافعية .

فان صدق احدهما وكذب الآخر فنصيب المصدق رهن بنصف الدين والقول في نصيب المكذب قوله مع يمينه ، فلو شهد المصدق على شريك المكذب لمدعى الرهنية قبلت شهادته ، لانها شهادة على الغير ليس فيهـــا

⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢٥٨:٣)، شرح الخرشي على مختصر خليل (٥:٥٥-٢٦٠)، جواهر الاكليل للابــــــــ،

⁽٢) المهذب للشيرازي (٤١٨:١) ، شرح المحلى على المنهاج مــــع حاشيتي قليوبي وعميرة (٢ : ٢٨١) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢ : ١٤٢) . ٣١) كشاف القناع للبهوتي (٣١:٣) ٠

⁽٤) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (٢٨١:٢) مغني المحتاج للشربيني (٢:١٤٢) •

د فع ضرر ، ولا جلب نفع، فا ذا شهد معه آخر ، او حلف المدعى معه تبـــــت الرهن في الكل ،

ولو اختلفا فقال كل واحد منهما مارهن نصيبه، وان شريكه هو السذى رهن نصيبه قبلت شهادة كل واحد منهما على الاخر اذا كان عدلا ، وللمرتهن ان يحلف مع كل واحد منهما ، ويصير جميع العقار رهنا ، او يحلف مسسسع احدهما ، ويصيب الاخر رهنا .

وفى وجه او قول عند الشافعية : انه لاتقبل شهادة واحد منهما على الآخر، لان المدعى يزعم ان كل واحد منهما كاذب ظالم بالجحود ، وطعين المشهود له فى الشاهد يمنع قبول شهادته له .

ووجه القول الاول: انه ربما نسيا فهما لم يكذبا ، ولو تعمدا الكذب فان الكذبة الواحدة لا توجب الفسق .

^() المهذب للشيرازي (١ : ٩ ١) ، المغنى لابن قد امة (٤ : ٤ ٤) ·

المبحث الثانى

اختلاف المتعاقدين في عين المرهون

وصورته : ان يقول الراهن _ بعد عقد الرهن _ قد رهنتك السيــارة مثلا ، فيقول المرتهن بل رهنتني الارض او السيارة الاخرى ، لا هذه .

وقد اختلف العلماء في ذلك .

فقال الحنفية : القول قول المرتهن ، وعللوا ذلك بانه القابض للرهن .

فغى رد المحتار:" قال الراهن: الرهن غير هذا، وقال العرتهـــن بل هذا هو الذى رهنته عندى فالقول قول العرتهن، لانه القابض.

ويظهر أن الحنفية فرضوه هنا فيما أذا كانت العين لدى المرتهن .

وقال المالكية : لا يصدق واحد منهما ، فغى المدونة : " ارأيت ان دفعت الى رجل ثوبين : احدهما نمط، والاخر جبة ، فقال المدفوع اليه الثوبان : اما النمط فكان وديعة ، وقد ضاع ، واما الجبة فرهن وهى عندى ، وقــــال رب الثوبين : بل كان النمط رهنا والجبة وديعة ، القول قول من فى قـــول ماك ؟

قال : ماسمعت من مالك فيه شيئا ، ولكن ارى هذه المسألة مشسسان المسألة الاولى في ان الثوب الباتي ليس برهن ، ولا تكون دعوى المرتبسسن شيئا هاهنا الا ببينة ، ولا يلزم المرتبن من ضياع الثوب الذاهب شيء ، لانسه قال : انما كان وديعة عندى وكل واحد منهما مدع على صاحبه ، قال سحنون

⁽١) رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار للحصكفي (٢:٨٨٤)٠

⁽ ٢) النمط بفتحتين : ثوب من صوف ذو لون من الالوان ، ولا يكاد يقسمال للابيض نمط، والجمع انماط، مثل سبب واسباب . انظر المصباح المنبير للغيومي (٢ : ١٨٨) ، مادة " نمط" .

 ⁽٣) الجبة: ثوب معروف جمعه: جبب وجباب . انظر القاموس المحيــطـ
 للفيروز آبادي (٢:١) مادة " جبب " .

⁽ ٤) همو ابو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الملقب ب و) بسحنون ، الامام الفقيه المالكي ، انتهت اليه رئاسة العلم بالمغــــرب =

ظيين يصدق صاحب الثوبين فيما ادعى ان الثوب الذاهب كان رهنا ، وليسس على الذي كان في يديه من غرمه شيء ، وليس يصدق الذي في يديه على الثوب أوسه الثوب ان الباقي هو الرهن وليس هو برهن ، ولكن يأخذ صاحب الثوب ثوبه ويبرأ هذا من ضمان الثوب الذي ذهب، لانه زعم انه انها كان وديعب الله ويتبعه بدينه الذي له عليه .

وقال الشافعية والحنابلة : القول قول الراهن أنه لم يرهنـــــه الارض أو السيارة الاخرى ، لانه منكر، فأذا حلف خرجت الارض أو السيـــارة الاخرى عن أن تكون رهنا بيمينه ، وخرجت السيارة الاولى عن أن تكون رهنا برد الراهن .

ويلاحظ ان مال قولى المالكية والشافعية والحنابلة واحد ، فك للله القولين لم يصدق الراهن ولا المرتهن بدعواهما ، وآل الامر الى خـــــروج العينين عن ان تكين رهنا .

[.] ادرك الامام مالكاً، وقرأ على ابن القاسم وصنف المدونة في مذهـــب الامام مالك . توفي سنة ، ٢٤هـ .

انظر ٠

رياض النفوس (۲:۲ م ۱) ، معالم الايمان (۲:۹) ، الديباج المدهب (۲ : ۲) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (۲:۸۰) ، ثبتي المدارك (۲ : ۸ ۸) ، ثبتي المدارك (۲ : ۸ ۸) ،

⁽١) المدونة لسحنون (٥:١٤:٥٣) ٠

⁽٢) المهذب للشيرازي (١١٨:١)، المغنى لابن قدامة (٢:٢٤٤)٠

المبحث الثالث

اختلاف المتعاقدين في قدر الرهين

وصورته : ان يقول الراهن رهنتك سيارتى بمالك على من دين ، فيقول المرتهن : بل رهنتنى السيارة وقطعة الارض .

وقد اختلف العلماء في ذلك .

وقال المالكية : القول قول المرتهن ، لانه غارم ، والغارم مصحدة ق ومؤتمن بجعله في يده .

وفي قول عند هم : " أن القول قول من يشهد له الدين" .

وبيانه : انه لو كان الدين الغا مثلا ، وادعى المرتهن ان المرهـــون السيارة والارض، بينما قال الراهن : السيارة فقط، فلو كانت السيارة تساوى الفا او قريبا من ذلك فالقول قول الراهن ، لان الاصل ان يكون الرهـــــن بقدر الدين يزيد او ينقص قليلا فالدين شاهد للراهن حينئذ .

اما لو كانت السيارة اقل من الالف بكثير، فالقول قول المرتهــــــن (٢) لان الرهن يشهد له .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٨:١٠) ٠

 ⁽۲) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (۲۵٪۲۵)، شرح الخرشي على مختصر خليل (۲۰۰۰)، جواهر الاكليل للابي (۲۰٪۲۸) ، البهجة شرح التحقة للتسولي (۲۰٪۱۸۱) .

وقال الشافعية والحنابلة : القول قول الراهن، لان الاصل عـــدم الرهن الا فيما اقربه، ولان كل من كان القول قوله اذا اختلفا في اصـــل (١) كان القول قوله اذا اختلفا في قدره .

 ⁽١) المهذب للشيرازی (١:١٩٤)، المغنى لابن قدامة (١:١٤٤).
 ٢٩٤)، كشاف القناع للبهوتى (٣٩١:٣).

المبحث الرابع

اختلاف المتعاقدين في قدر الدين

وصورته : ان يدعى شخص ان فلانا قد رهنه رهنا بالغين له علي _____ فينكر الثاني قائلا انه رهن بالف فقط .

وهذه الصورة تحتمل حالتين:

الاولى : ان يقر المدين بالالفين دينا لكنه ينكر ان يكون الرهن بهما . الثانية : ان ينكر الالف الثانية دينا ايضا .

وقد اختلف العلما عنى الحالتين:

فقال الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة : القول قول الراهن مع يمينه في الحالتين .

قال الحنفية: ولو اقاما البينة، فالمقدم بينة المرتبهن لانها تثبتزيادة (٤). ضمان .

وقال المالكية: القول قول من يشهد الرهن له من الراهن والمرتهن في الحالتين، فمن شهد له الرهن حلف معه وصدق.

فاذا اقر الراهن ان الدين مائة دينار، وان الرهن في خمسين منها مثلا، والمرتهن يقول انه رهن بها كلها، فان كانت قيمة الرهن خمسسسين فنقط، فالقول قول الراهن بيمينه فيدفع الخمسين وبأخذ الرهن، وتبقسي الخمسون الثانية بلا رهن، اما لو كانت قيمة الرهن مائة مثلا، فان القول قول

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٢:١٠) ٠

⁽٢) المهذب للشيرازي (٢:١٨) .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤:١٦٦)، كشاف القناع للبهوتى (٣٩١:٣).

⁽٤) بدائع الصنائع للكاساني (x x . ٤ .) .

⁽ه) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقي (٣٠٠- ٢٦٠) ، شــرح الخرشي على مختصر خليل (ه . ٢٦٠- ٢٦١) .

المرتهن مع يمينه ، فلا ينفك الرهن الا بادا المائة جميعا .

وكذلك اذا انكر الراهن ان يكون الدين مائة وقال بل هو خمســـون وان الرهن به بينما يقول العرتهن : ان الدين مائة والرهن بها .

هذا اذا كان الرهن مقوماً ، اما اذا كان مثلياً ، والدين من النقد فانه ينظر الى ثمنه ، والرهن يكون شاهدا الى مبلغ قيمته ، فلو ادعى المرتهــــن دينا اعلى من قوله .

وتعتبر قيمته يوم الحكم ان كان قائما ، فان كان قد تلف فللمالكية فيـــه ثلاثة اقوال :

الاول: تعتبر يوم التلف، لان قيمة الرهن تعتبر يوم التلف، لان عينه كانت شاهدة اولا، ثم يوم تلفه قامت قيمته مقام العين في الشهادة.

الثانى : تعتبر يوم قبض المرتهن الرهن ، لان القيمة كالشاهد يكتب الشهادة بخطه ويموت فيرجع الى خطه فيقضى بشهادته يوم كتابتها ، كيدا قال المالكية في التعليل ، ولعل الصواب ان يقال : ان القيمة كخط الشاهد .

الثالث : تعتبر وقت الارتبان ، لان الناس انما يرهنون مايســــاوى ديونهم وقت الأرتبان . وهذا القول هو المعتمد عند المالكية .

الحالة الاولى: ان يشهد الرهن للمرتهن .

واذا شهد الرهن للمرتهن فعليه ان يحلف، فاذا حلف استحــــق الرهن، او ماحلف عليه، فان افتكه الراهن بما خلف عليه المرتهن لم يكــــن للمرتهن اخذه، وان لم يفتكه اخذه المرتهن بدينه، اذ لا يلزم الراهــــن ان يدفع غير الرهن، لان الرهن شاهد على نفسه فقط.

قان نكل المرتبن عن اليمين حلف الراهن وعمل بقوله ، قان نكل عمــل بقول المرتبن . ويعمل بقول المرتبن في صورتين : اذا حلف، او اذا نكـل هو والراهن .

الحالة الثانية : ان يشهد الرهن للراهن .

اذا شهد الرهن للراهن، بان وافقت قيمة الرهن دعوى الراهن توجب اليمين عليه فيحلف، ويأخذ رهنه، ويغرم ما اقر به للمرتهن، قان نكـــــل حلف المرتهن، واخذ ما ادعاه، قان نكل عمل بقول الراهن فيعمل بقــــول الراهن فيعمل بقـــول الراهن في صورتين ايضا : اذا حلف وحده، او اذا نكل هو والمرتهن .

الحالة الثالثة: ان لايشهد الرهن لو احد منهما .

اذا لم يشهد الرهن للراهن ولاللمرتهن ، بان كانت قيمت ، بسين ما ادعاء الراهن والفرتهن ، اى اكثر مما ادعاء الراهن ، واقل مما ادعـــاه المرتهن ، وفى هذه الحالة يتحالفان ، فيحلف كل واحد منهما على ما يدعيــه ويبدأ بالمرتهن ، لان الرهن كالشاهد لقيمته ، ومعلوم انه لا يبدأ بالحلف الا من تقوى جانبه ، وقيمة الرهن قريبة من دعوى المرتهن فتقوى جانبه .

ثم اذا حلف المرتهن فللراهن ان يفتكه، فان لم يفتكه أخذه المرتهن. واختلف المالكية في كيفية الافتكاك :

فالمعتمد عندهم انه يفتكه بقيمته يوم الحكم، وهو قول مالك واسسسن (١) (١) تافع، وابن المواز، لان المرتهن يدعى الزيادة على قيمته، وهو لو زادت قيمته على ما ادعاه يأخذه بما ادعاه ـ كما تقدم _لشبهادة الرهن له .

⁽۱) هو عبد الله بن نافع بن ابى نافع الصائغ المخزومى مولاهم ابو محمـــد المدنى ، روى عن مالك والليث وعبدالله بن عمر العمرى وابن ابـــــى ذئب وغيرهم . روى عنه تقيبة وابن نمير ومحمد بن يحيى الذهلـــــى قال ابن فرحون : كان صاحب رأى مالك ، ومفتى المدينة بعده ، قال يحيى بن معين : هو ثقة ثبت ، مات بالمدينة في شهررمضان سنـــة ست ومائتين .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (ه: ٣٨٥) ، ميزان الاعتدال (٢: ٢ ٥ ٥) ، الديباج المذهب لابن فرحون (١: ٩٠٥) ، تهذيب التهذيب لابن حجـــر (٢: ١٥) ، شجرة النور الزكية (١: ٥٥) .

⁽٢) هو محمد بن ابراهيم بن زيادة الاسكندري المالكي المعروف بابــــن = المواز، ابو عبد الله ولد في رجب سنة ثمانين ومائة . اخذ عـــــن =

فان نكلا عن اليمين ، فكما لو حلفا ، اى يأخذه المرتهن ان لم يفتك... الراهن .

وان نكل احدهما، وحلف الآخر، قضى للحالف بما ادعاه .

الادلـــة

ظنا أن المالكية خالفوا المذاهب الثلاثة في اختلاف المتعاقدين في قدر الدين ففي حين ذهب الائمة الثلاثة الى أن القول قول الراهن مع يمينه ذهب المالكية الى أن القول قول من يشهد له الرهن .

ادلة المذاهب الثلاثة:

استدلوا لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

قوله _ تعالى _ : "وليملك الذى عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه (X).

وجه الدلالة: ان الله ـ تعالى ـ وعظ من عليه الحق بعدم الانقــاص ما يدل على ان القول قوله، ومن عليه الحق هنا هو الراهن فيكون القـــول

انظر ترجمته في :

الديباج المذهب لابن فرحون (٢ : ٢٦) ، مرآة الجنان لليافعــــى (٢ : ٢ ٩) ، سير اعلام النبلا ً للذهبي (٢ : ٢) ، الوافي بالوفيات للصفدي (٢ : ٣٣٥) .

(١) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقى (٣: ٨٥٠ ـ ٢٦٠) ،شــرح الخرشي على مختصر خليل (ه: ٢٠ ـ ٢٦١) .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٨٢

اصبغ بن الفرج وعبدالله بن الحكم، وانتهت اليه الرياسة في مذهب مالك . من آثاره : مصنف في الفقه وكتاب الوقوف . . وغيرهما . توفي بد مشق لا حدى عشرة ليلة خلت من ذى القعدة سنة تسع وستسين ومائتين . وقيل غير ذلك .

(۱) قولـــــه .

الدليل الثانى :

ان الراهن منكر للزيادة التي يدعيها المرتهن ، والقول قول المنكر .

الدليل الثالث:

ان الاصل براءة الذمة من الزيادة، فالقول قول من ينفيها ، كمــــا (٣) لو اختلفا في اصل الدين .

ادلة المالكية :

استدل الما لكية لما ذهبوا اليه بما يلي :

الدليل الاول:

ان المرتهن انما اخذ الرهن وثيقة بحقه، ولا يتوثق الا بمقد ار الدين .

ويناقش : بان العادة ان يرهن الشي اباقل من قيمته ، كما قد يرهــن (٥) باكثر وبالمساوى وبالتالى فلا يصلح الرهن شاهدا في قدر الدين .

الدليل الثانى :

نقل الجصاص ان بعض من يحتج لمالك استدل بظاهر قوله _ تعالى _

⁽١) احكام القرآن للجصاص (١:٣٣٥- ٣٥٥) .

⁽٢) المهذب للشيرازي (١١٨:١)، المفنى لابن قدامة (١:٤١٤).

⁽٣) انظر المصدرين السابقين .

^(؟) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣ : ٢٥٨) ، شرح الخرشــي على مختصر خليل (ه : ٢٦٠) .

⁽ ٥) المغنى لابن قدامة (٤ : ٢ ٤٤) .

⁽٦) هو احمد بن على ابو بكر الرازى ، الحنفى ، المعروف بالجصاص، كــان مشهورا بالزهد والورع، ورد بغداد في شبيبته ، ودرس الفقه على ابـــي =

" فرهان مقبوضة".

وجه الدلالة : ان الآية اقامت الرهن مقام الشهادة، والدائن لــــم يأتمن اخذ منه وثيقة في عقد الرهن ، كما لم يأتمنه على مبلغــــه اذا اشهد عليه الشهود ، والشهود والكتابة ينبئان عن مقدار الحق ، فحــين لم يصدق الراهن المرتهن يقوم الرهن مقام الشهود الى ان يبلغ قيمتـــــه فاذا جاوز قيمته فلا وثيقة به .

وناقش الجصاص الاستدلال من وجهين:

الوجه الاول:

ان هذا لايستفاد من ظاهر القرآن الكريم، وذلك لان القرآن جعسل القول قول الذى عليه الحق حين قال: " وليطل الذى عليه الحق وليتسيق الله ربه ولا يبخس منه شيئاً"، فجعل القول قوله فى نفس الوقت الذى امر فيسه بالاشهاد والكتابة، ولم يجعل عدم ائتمان الدائن للمدين مانعا مسسسن ان يكون القول قول المدين، فكيف يكون ترك ائتمانه اياه بالتوثق منه بالرهسن مانعا من قبول قول المدين، وموجبا لتصديق الدائن على مايدعه ؟فالقسرآن قضى ببطلان قول الدائن حين جعل القول قول المدين، فى الحال السستى لم يؤتمن فيها حتى استوثق منه بالكتابة والاشهاد .

تاريخٌ بغداد للخطيب البغدادى (٤:٤٣) ، الطبقات السنيــــة لعبد القادر التميجي (٤:٧٧:١) .

⁽١) سورة البقرة : آية ٣٨٣

⁽٢) احكام القرآن للجصاص (٢:١٥٥) .

⁽٣) سورة البقرة: آية ٢٨٢

الوجه الثاني :

ان هذا قياس لمسألة الرهن على مسألة الشهادة، بعلة انه لم يؤتمن في الحالين على الدين الذي عليه .

وهو قياس باطل من وجهين _ ايضا _ :

الاول : أن ظاهر القرآن يرده .

الثانى : انه منتقض باتفاق الجميع على ان من له على رجل دين فاخذ منه كميلا ثم اختلفوا في مقداره ، كان القول قول المطلوب فيما يلزمه ، ولم يكنن عدم الاغتمان ـ باخذه الكفيل ـ موجبا لتصديق الطالب مع وجود علته .

لترجيـــــح

وبهذا يتبين لنا رجحان ما ذهب اليه الحنفية والشافعية والحنابلــــة من ان القول قول الراهن لسلامة ووجاهة ماطلوا به وضعف توحيه المالكية .

⁽١) احكام القرآن للجصاص (١:٣٥) .

المبحث الخامس

اختلاف المتعاقدين في القبيض والاذن بـ

اولا : اختلافهما في القبض.

قال الشافعية والحنابلة : اذا اختلف الراهن والمرتبن في قبض الرهن مع اتفاقهما على حصول الآذن منقال المرتبن : قبضت الرهن ولزم العقصد وقال الراهن : ماقبضته ، فالقول قول صاحب اليد ، لانه ان كان في يحصد الراهن فالاصل عدم القبض وان كان في يد المرتبن فقد اذن الراهن في قبضه والعين في يده ، فالظاهر انه قبضه بحق فكان القول قوله .

ثانيا : اختلافهما في الاذن .

أذاو جدت العين في د المرتهن ، فقال الراهن : قبضته من غير أذنى وقال المرتهن : بل قبضته باذنك ، فالقول قول الراهن ، لان الاصل عــــدم الاذن ، ولانهما لو اختلفا في اصل العقد ، والعين في يد المرتهن ، كـان القول قول الراهن ، فكذلك أذا اختلفا في الاذن .

ثالثا : اختلافهما في وقت الرجوع عن الاذن .

اذا انفقا على حصول الاذن والرجوع عنه لكنهما اختلفا في الرجوع مستى كان ، فقال الراهن : رجعت في الاذن قبل القبض، وقال المرتهن : لـــــم ترجع حتى قبضت، فالقول قول المرتهن ، لان الاصل بقاء الاذن .

 ⁽١) المهذب للشيرازى (١١٩:١)، شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى ظيوبى وعميرة (٢٨١:٢)، مغنى المحتاج للشربيني (٢١:٣١٠)، ، الشرح الكبير لابن قدامة (٢٠:٣٩)، كشاف القناع للبهوتى (٣٩١:٣)٠ (٢) المهذب للشيرازي (١٩:١١) .

رابعا ؛ اختلاف المرتهن والغرما .

معلوم ان المرتبن اذا قبض الرهن وتم العقد فهو اولى بالعين مسن سائر الغرماء، وقد تحدث المالكية عن ان القبض انما يجعل المرتبن اولسى من سائر الغرماء، اذا كان قبل حصول مانع، فان حصل مانع من موت للراهسن او فلس او جنون ـ قبل القبض، ثم قبضه المرتبن لم يكن اولى به من سائسسر الغرماء .

وهنا اذا اختلف المرتهن والغرماء في القبض هل كان قبل حصــول المانع او بعد فما الحكم ؟

للمالكية في ذلك قولان:

الاول :

الثاني :

ولو اقام الغرما بينة _ ايضا _ قد مت بينة القبض على النافية لأن الاولى مثبتة ، والمثبت مقدم على النافى ، لانه ازيد علما ، مالم تؤيد النافية بقرائــــن تقوى بها ، كأن تكون دارا والراهن ساكن فيها مثلاً.

⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى(٣:٧:٣)، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه:٠٥٠- ٢٥١) .

المبحث السادس

اختلاف المتعاقدين في رد الرهــن

قال الشافعية؛ والحنابلة : اذا اختلف الراهن والمرتهن في ردالرهن الى الراهن ، فالقول قول الراهن ، لا نه منكر، والاصل معه ، وكذلك الحكسم في المستأجر اذا ادعى رد العين المستأجرة ،

وقال ابو الخطاب : يتخرج فيهما وجه آخر ان القول قول المرتهــــن والمستأجر في الرد ، بناء على المضارب والوكيل بجعل ، اذا ادعيا الرد فان فيهما وجهين .

ولم يرتض ابن قدامة هذا التخريج فقال: ان هناك فرقا بينهما وبسين المرتهن ، وذلك ان المرتهن قبض العين لينتفع بها ، وكذلك المستأجر بخلاف الوكيل ، فانه قبض العين لينتفع بالجعل لا بالعين ، والمضارب قبضه (۲) لينتفع بربحها لا بها .

ولو اقاما البينة قدمت بينة الراهن ، لانها تثبت استيفاء الدين ، وبينة المرتهن تنفى ذلك ، فالمثبتة اولى .

⁽١) المهذب للشيرازي (٢١:١) ٠

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٢:٢٤٢) ٠

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٢٤٢:) ٠

⁽٤) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٥٠٨) ٠

المبحث السابــع

اختلافهما في الدين الموفسي

اذا كان على رجل دينان مثلا ، قدر كل واحد منهما الف دينــــار واحدهما فيه رهن والآخر بلا رهن ، فوفى المدين للدائن الغا ، واختلفا : هذ الالف المرهون به او غيرالمرهون به ؟ فالراهن يقول : نويت المرهون به والمرتهن يقول بل غير المرهون به .

قال الشافعية والحنابلة: ان القول قول الراهن مع يمينه ، ســـواء اختلفا في نية الراهن بذلك او في لفظه ، لا نه اعلم بنيته وصفة دفعه ، ولا نـــه يقول : ان الدين الباقي بلا رهن ، والقول قوله في اصل الدين فكذلك فـــى صفته . فان لم ينو شيئا جعله عن اى دين شاء .

وقال المالكية : الاختلاف اما أن يكون في اللفظ، وأما أن يكون بالنية.

وصورة الاختلاف في اللفظ : ان يقول الراهن مثلا : انى قد بينست لك ان مادفعته كان ادا ً للالف الاولى المرهونة ، بينما يقول المرتهن : سل انك بينت ان مادفعته لى كان ادا ً للالف الثانية غير المرهونة .

وفى هذه الحالة يتحالفان ،اى يحلف كل واحد منهما على ما ادعاه شم تقسط الالف المد فوعة على الالفين ، اى فيكون للمرتهن الف على الراهــــــن خمسمائة منها برهن ، والاخرى بلا رهن .

اما مع مجرد النية فانه يوزع الوفاء على قدر الدينين من غير حلف . (3) وهو قول عند الشافعية فيما اذا لم ينوشيئاً .

 ⁽١) المهذب للشيرازي (٢١:١) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٤٤) .

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٢:٣٤٤) ٠

⁽٣) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقي (٣: ٢٦١) ، شرح الخرشيي على مختصر خليل (ه: ٢٦١- ٢٦٢) ٠

⁽٤) المهذب للشيرازي (٢١:١)، مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٤)٠

المبحث الثامسن

اختلاف المتعاقديين في هلاك المرهيون

اذا اختلف الراهن والمرتهن في تلف العين المرهونة، هل كان عند الراهن اوعند المرتهن، فللعلماء في ذلك قولان:

القول الاول :

ان القول قول الراهن ، واذا اقاما البينة ، فالبينة بينته ، اذا اقسر المرتهن انه قبضه ثم تلف عند الراهن ، وفى ذلك يقول الكاسانى من الحنفية "ولو قال الراهن للمرتهن : هلك الرهن فى يدك ، وقال المرتهن : قبضت منى بعد الرهن فهلك ، فالقول قول الراهن ، لانهما اتفقا على دخوله فى الضمان ، والمرتهن يدعى البراءة ، والراهن ينكر ، فكان القول قوله ، ولواقاما البينة ، فالبينة بينته ـ ايضا ـ لانها تثبت استيفاء الدين ، وبينة الراهن تنفى ذلك ، فالمثبتة اولى ، ولو قال المرتهن هلال الرهن فى يد الراهن قبله ان الراهن يدعى دخوله فى الضمان ، وهو ينكسر ولو قاما البينة فالبينة بينة الراهن لانها تثبت الضمان ،

القول الثانى :

القول قول المرتبن مع يمينه ، لان يده يد امانة ، ويتعذر عليه اقامـــة (٢) البينة على التلف، ومن ثم قبل قوله كالمودع عنده ، وبهذا قال الشافعيـــــة (٣) والحنابلة .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (١:٥٠٥) ٠

⁽٢) المهذب للشيرازى (٢١:١) .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٢٤٢:)٠

وواضح من التوجيه لكل من القولين انهما مبنيان على وضع الرهـــــن عند المرتهن لدى كل من المذهبين ، فالحنفية يرون انه مضمون ، ومن ثـــم عللوا به ،بينما يرى الشافعية والحنابلة انه امانة ، ومن ثم عللــــوا بما عللوا به .

فما يترجح من وضع الرهن لدى المرتهن هناك يترجح العبنى عليه هنا، واذ قد ترجح لدينا مذهب الشافعية من انه امانة فيترجح العبنى عليه هنا، وهو ان القول قول المرتهن مع يعينه .

المبحث التاسع

اختلاف المتعاقدين في القيمة

قد يحتاج المتعاقدان لمعرفة قيمة الرهن ، بان يتلف بيد المرتهــــن بتعد او تقصير، او يختلفا في قدر الدين فيحتاجا لمعرفة قيمة الرهــــــن لتكون شاهدة على الدين عند المالكية فاذا احتاجا لمعرفة قيمة الرهـــــن واختلفا في ذلك .

فذ هب الحنفية والشافعية _ كما نقله عنهم ابن قد أمه _ والحنابلة السي ان القول قول المرتهن ، لا نه غارم ، والغارم مصدق ، ولا نه منكر لوجــــوب الزيادة على ما اقربه ، والقول قول المنكر .

قال الحنفية : فإن اقاما البينة فالبينة بينة الراهن لانها تثبيت (٥) زيادة ضمان .

وان جهل الراهن والمرتهن قيمة الرهن، بان قال كل واحد منهما (٦) لا ادرى كم كانت قيمته، ذهب الرهن بما فيه من الدين .

وقال المالكية : يتواصفانه اى يذكر كل واحد منهما اوصافه ثم :

ان اتفقا على الاوصاف دعى اهل الخبرة ليقوموه ويقضى بقولهم ٠

وقول اهل الخبرة هل هو من باب الشهادة ـ فلابد فيه من التعـــد و او من باب الاخبار فيكفي الواحد ؟ قولان :

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٨٣٠٤:٨)٠

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤:٠٤١ - ٤٤١) ٠

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤:٠٤ - ٤٤١) ٠

 ⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٠٤٠٨)، المغنى لابن قدامة (١:١٤١).

⁽ه) بدائع الصنائع للكاساني (٨٣٠٤:٨) ٠

⁽٦) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (٢ : ١٨٩) ٠

وان اختلفا فالقول قول المرتهن ، وان ادعى شيئا يسيرا لانه غارم .

وان تجاهلاه، بان جهل كل واحد منهما صفته وقيمته، فالرهن يكون في مقابلة الدين الذي رهن فيه، ولاشي ولواحد منهما قبل صاحبــــــه لان كلا لايدري هل يفضل له شي عند صاحبه او لا .

وهل تعتبر القيمة يوم الحكم _ اذا كان باقيا _ او يوم التلف او القبض او الارتهان ان تلف ؟ اقوال ثلاثة كما تقدم في مبحث الاختلاف في قلمدر (١) الديسن .

⁽١) شرح الخرشى على مختصر خليل (ه: ٢٦١)، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣٦٠:٣) .

المبحث العاشر

اختلاف المتعاقدين في الدين المبرأ منه

قال الشافعية : وان كان على الراهن دينان قدرهما الغان ، الف فيه رهن والاخر بلا رهن ، فابرأ المرتهن الراهن من الف ثم اختلفا نظر :

فان اختلفا في اللفظ، كأن ادعى الراهن ان المرتبن قال : ابرأتك من الالف التي بها الرهن ، وقال المرتبن بل قلت انى ابرأتك من الالف التي لارهن بها ، فالقول قول المرتبن لانه هو الذي يبرى ، فكان القول في صفة الايراء قوله .

وكذا اذا اختلفا في النية، كأن قال الراهن انك نويت الابراء عـــن الالف التي فيها رهن، وقال المرتهن : بل نويت الابراء عن الالف الـــــتى لارهن فيها، لانه اطم بنيته .

فان اطلق ففيه قولان:

احدهما : انه يصرفه الى اى دين شاء ، كما لو طلق احدى المرأتين . الثانى : يجعل بينهما ، اى تكون الالف الباقية نصفها برهن ، والنصف الآخر بلا رهن ، لان الدينين استويا فى الابراء فصرف القضاء اليهما .

وقال الحنابلة:

(٢) ان القول قول المرتهن في جميع الاحوال ، لانه ادرى بما صدرعه .

وواضح أن الشافعية والحنابلة متفقون في الحالتين الأولى والثانيـــة وكذا في الحالة الثالثة في القول الأول عندهم .

الا أن القول الثاني خلاف ذلك .

⁽١) المهذب للشيرازي (٢١:١) ٠

⁽٢) كشاف القناع للبهوتي (٣: ٢٨١- ٢٨٢، ٢٩١) .

والظاهر ان الراجح هو القبل الاول للشافعية والذى هو مذهب الحنابلة لوجاهة ماعللوا به ، حيث ان المرتهن هو الدائن وهو المبرى ، فهو الذى يصرف قوله لاى دين شاء ، والله اعلمه ، .

المبحث الحادى عشىر

اختلاف المتعاقدين في حدوث العيب

قال الحنفية : لو استعار الراهن الرهن من العرتهن ، او اذن لـــه بالانتفاع به ، فجاء الراهن يفتك الرهن _ وهو ثوب مثلا _ فوجد به خرقـــا فاختلفا : فقال الراهن : حدث هذا في يدك قبل اللبس، او بعد مالبستــه ورد دته الى الرهن ، وقال العرتهن : لا بل حدث هذا في حال اللبس، فالقول قول العرتهن ، لا نهما لما اتفقا على اللبس فقد اتفقا على خروجه من الضمــان فالراهن يدعى عوده الى الضمان ، والعرتهن ينكر فكان القول قوله .

وقال الشافعية : اذا رهنه عصيرا ، واقبضه ثم وجده خمرا في ير المرتبن واختلفا : فقال الراهن : اقبضتك عصيرا ، وقال المرتبن : بل اقبضتنيــــه خمرا ، فالقول قول الراهن على الصحيح من المذاهب، لا نهما اتفقا علـــــى العقد والقبض واختلفا في صفة يجوز حدوثها ، فكان القول قول من ينفــــــى الصفة ، كما لو اختلف البائع والمشترى في عيب بعد القبض ، وهو ما نص عليـــه الامام احمد .

وفى قول آخر أن القول قول المرتهن ، لأن الراهن يدعى قبضا صحيحا (؟) والاصل عدمه . وهو قول عند الحنابلة .

ويبدو ـ والله اعلم ـ ان الراجع هو القول الاول من أن القول قـــــول الراهن لصحة ماعلوا به .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٣٧٦٤:٨)٠

⁽٢) المهذب للشيرازي (٢:١٩) ٠

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤١٩:) ٠

⁽٤) المهذب للشيرازي (١:٩:١) ٠

⁽ ه) المغنى لابن قدامة (١٩:٤) ٠

الباشِالرابع

المعقودعليم

وَفيه فصِلان:

الفصل الأول: في شروط المرهون بم .

مر الثانى: فى المرهون.

ولفصل لعلاك

فأشروط المرهونب

و هي خمست شروط:

الشرط الأول: أن يكون المرهون بددينًا

ير الثانى: أن يكون الدين معلوماً قدراً وصفة .

م الثالث: أن يكون الحق نابتاً موجوداً.

م الرابع: أن يكون الدين لان ماً أو آيلاً إلى اللن وم.

بر اكامس: أن يكون المرهون بدم كما يمكن استيفاؤه من الهن

الفصل الأول

فى شروط المرهـــون بــــه

اتفق الفقها على ان الدين يجوز ان يكون مرهونا به ، واختلفوا فسى الاعيان ، وللمرهون به دينا كان ام عينا شروط اكثرها شروط للدين ، وبعضها للعين .

اولا: الديـــن ،

(أ) الدين في اللغة :

يقال : دان الرجل دينا : استقرض، فهو لا زم، ويقال _ ايضا _ : دنته اذا اقرضته، فهو على الفعل الفعل الفعل الفعل الله الله نه ويقال _ : من يأخذ الدين، وعلى الفعل المتعدى : من يعطيه . ويقـــال _ _ : اذا _ . دنته : اقرضته ودنته : استقرضت منه، وقوله _ تعالى _ : " اذا تداينتم ر (ال) و تعالمتم بدين من سلم او غيره .

فالدين في اللغة : القرض، وثمن المبيع، فالصداق والغصب ونحـــوه (٢) ليس بدين لغة .

(ب) الدين في اصطلاح الفقها :

هو ماينبت في الذمة - بدلا او عوضا عن شيء - بيعا كان سببه ، اوقرضا (٣) او اتلافا ، او اقرارا وغير ذلك .

⁽١) سورة البقرة : آية ٢٨٢

⁽٢) المصباح المنير للفيومي (١٣٨١- ١٣٩) ، مادة " دان" .

[ُ] ٣) مجلة الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم مادة :٨٥١ (ص٧٣) ، مجلة الاحكام الشرعية على مذهب الامام احمد لاحمد القارى مادة . ١٩ (ص١١١) .

ويقابل الدين: العين والمنفعة .

ثانيا: العسين .

العين في اصطلاح الفقها": الشيَّ المعين المشخص، كبيت وحصان (١) وكرسي وصبرة طعام، او دراهم حاضرتين .

ثالثا: المنفعـــة .

هي ماكان من قبيل الاعراض، كسكني الدار وركوب الدابة ونحو ذلك .

اقسام العـــين:

والعين أقسام ثلاثة:

- (١) العين غير المضمونة : وهي ماتكون امانة في يد الغير، كمال المضاربة
 والعين المستأجرة ، والوديعة ، ومال الشركة .
- (٢) العين العضعونة بنفسها : وهى التى يجب مثلها اذا هلكت، ان كان لها مثل ، او قيمتها ان لم يكن لها مثل ، كالمغصوب فى يد الغاصب وبدل الخلع فى يد العرأة ، والمهر فى يد الزوج ، وبدل الصلح عسن دم العمد فى يد العاقلة .

 ⁽١) مجلة الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم مادة (١٩٥١)(ع١٧)
 مجلة الاحكام الشرعية على مذهب الامام احمد لاحمد القارى مادة :

⁽ ۱۵۸) (ص ۱۱۱) . (۲) بدائع الصنائع للكاساني (۳۷۳۳) ، المبسوط للسرخسي (۲۳:۲۱) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (۲:۹۶:) .

شروط المرهبون بسند

الشرط الاول

ان يكون المرهون به دينا اتفاقا ، واختلف الفقها * في الرهن بالاعيا ن والمنافع، فذهب الشافعية والحنابلة في رواية عندهم التي عدم جواز الرهسن بالاعيان والمنافع، وخالف في ذلك الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، وفيمسسا يلى بيان ذلك مفصلا .

اولا: الرهن بالعين .

اتفق الفقها على ان العين اذا كانت غير مضمونة ـ كمال المضاربــــة ومال الشركة ، ونحو ذلك مما تقدم ـ فلا يجوز الرهن بها ، لان الرهــــــن يستوفى منها الحق عند تعذر الوفا ، وهذه الاعيان اذا هلكت لا يجب بهلاكها شي ، فلم يكن للرهن معنى . (٦)

واختلفوا في لرهن بالعين المضمونة بنفسها أو بغيرها .

(أ) العين المضمونة بنفسها:

للعلما؛ في الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها ثلاثة اقوال :

القول الاول:

يجوز الرهن بالعين المضمونة بنفسها مطلقا ،اي سواء كانت حاضــرة

 ⁽۱) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (۱: ۱۱) ، مغنى المحتاج للشربيني (۱۲:۲۱) ، نهاية المحتاج للرطني (۱:۸۶۲- ۲۶۹) ، شرح منهج الطلاب لزكريا الانصاري مع حاشية البجيري (۲۲۸:۲) .
 (۲) العغني لابن قدامة ـ باب السلم (۱: ۳۶۰) .

(7) (1) at it is a few larger of (1) and (1) and (1) and (1)

القول الثاني :

يجوز الرهن بالعين المضمونة اذا كانت غائبة ، ولا يجوز اذا كانسست حاضرة ، والى هذا ذهب المالكية .

القول الثالث:

لا يجوز الرهن بالعين المضعونة مطلقا ، اى سواء كانت حاضرة ام غائبية (b) والى هذا نهب الشافعية .

ويمكن ان نرد هذه الاقوال الثلاثة الى قولين :

القول الاول: يجوز الرهن بالاعيان المضمونة .

القول الثاني: لا يجوز الرهن بالاعيان المضمونة .

الادلــــة

ادلة القول الاول:

أستدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٣٢٣٠: ٨)، المبسوط للسرخسي (٢٢:٢١) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (٢:٤٩٤) .

 ⁽٢) العغنى لابن قدامة (٤:٥٣٥) ، كشاف القناع للبهوتى (٣٦٦٦٣) ،
 العبد ولابن مظلح (٤:٥٠١) .

 ⁽٣) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١:١٠)، مغنى المحتاج
 للشربيني (٢:٢٦)، نهاية المحتاج للرطني (٢:٨:٢-٢٤٩).

ع) الذخيرة للقرافي _ باب الرهون مخطوط (ص ١٩٣) ٠

⁽ه) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (٢١:١٠)، مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٢١) ٠

الدليل الاول:

ان الواجب في هذه الاشياء القيمة ، ورد العين مخلص على ماعليه الجمهور ، فالمقبوض على سوم الشراء _ مثلا _ تصبر ذمة القابض مشغولة بمثله ان كان مثليا ، او بقيمته ان كان متقوما ، بمجرد القبض ، مادام مقبوضا عله وم الشراء ، ورد العين المقبوضة يكون مخلصا من ذلك الواجب الذي ثبت في ذمة القابض ، لا نه هو الواجب اولا ، يدل على ذلك صحة الا براء عنه وانتفال وجوب الزكاة على من هو في يده في قدر القيمة في ماله ، ولو كان الواجب ولا ، يدا عنه وذلك .

وا ذا ثبت أن الواجب الاصلى هو المثل أو القيمة ، ثبت أنه في الحقيقة دين فيصح الرهن به .

وكذا على رأى من قال ان الواجب ابتدا و د العين ، ورد العسين اور العسين او القيمة مخلص من ذلك عند تعذر الوصول اليه بهلاك ـ لانه بالقيسين وجد سبب الدين ، فكان الرهن بهذه الاشياء رهنا بدين تقرر وجوبه علـ الا الا من ، او سبب وجوبه على الثاني ـ وهو القبض . وهذا توجيه الحنفية .

ويناقش : بان ما ذكرتموه مسلم حال الهلاك او الغياب، اما اذا كانت العين قائمة حاضرة، فلا معنى لا خذ الرهن بها بل يجب ردها .

الدليل الثانى:

ان المقصود من الرهن التوثق بحق، وهذا حاصل فى الرهن بهدذه الاعيان ، لا نه يحمل الراهن على اعطائها لصاحبها ، ان كانت باقيــــــــة أو يستوفى بدلها عند عدم الوجود ، فاشبهت مافى الذمة ،

ويناقش : بانه لامعنى للرهن مع قيام العين وحضورها ،اما عند غيابها فسلم

⁽١) تبيين الحقائق للزيلعي (٢٠:٦) ٠

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤:٥٥٣)، كشاف القناع للبهوتي (٣١٦١٣) ٠

الدليل الثالث:

ان كل ماجازان يكون وثيقة لما في الذمة، جازان يكون وثيقة للعسين (١) كالشهادة .

ويناقش: بان قياس الرهن على الشهادة قياس مع الفارق، فــــان الشهادة تجوز على الاعيان التي لم تضمن فجازت على الاعيان المضمونــــة بخلاف الرهن فانه لم يجز على الاعيان غير المضمونة فلا يجوز على الاعيـــان المضمونة.

ويجاب : بان التشابه بين الرهن والشهادة من حيث التوثق حاصل وهذا كاف في الالحاق بالحكم، ولا يشترط التشابه من كل وجه .

اما وجه تخصيص المالكية الجواز بالاعيان الغائبة : فهو أن العـــــين الحاضرة لامعنى لا خذ الوثيقة عليها ، أذ الواجب حينئذ ردها لمالكهـــــا بخلاف العين الغائبة فإن مالكها بحاجة الى وثيقة لضمان حقه .

ادلة القول الثاني :

استدل اصحاب القول الثاني لما ذهبوا اليه بما يلي :

الدليل الاول:

ان العين المضمونة، كالعين غير المضمونة، لان كلا منهما عين قائصة (٢) فلما لم يجز اخذ الرهن في غير المضمونة، لم يجز اخذه في المضمونة.

ويناقش : بانه قياس مع الغارق ، فان الرهن في العين غير المضعونـــة لا معنى له لان المالك لا يحتاج اليه في التوثق ، اذ هو قد رضى المانتـــــه بخلاف العين المضعونة فان المالك بحاجة الى التوثق ، سيما اذا كان قـــد اخذها بتعد .

⁽١) المغنى لابن قدامة (١:٥٦) ٠

⁽ ۲) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (۲۱:۱۰) ، مغنى المحتاج . للشربيني (۲:۲۱) .

الدليل الثانى:

ان الرهن اما ان يكون على العين ، اوعلى القيمة ، والاول ممتنع لاستحالة (١) استيفاء العين من الرهن ، والثاني باطل لانه يكون رهنا على الدين قبل ثبوته.

ويناقش : بان الرهن ليس على دين قبل ثبوته ، بل الدين متحقق بوجود سببه وهو قبض العين .

(ب) العين المضمونة بغيرها:

وذكر الكاساني أن للحنفية روايتين في حكم رهن المضمون بغيره:

الاولى: يجوز الرهن بها ، وله أن يحبس الرهن حتى يقبض المبيع ، وأن هلك في يده قبل القبض يهلك بالاقل من قيمته ومن قيمة المبيع .

الثانية : لا يصح وبها اخذ الكرخي .

ووجه الرواية الثانية : ان قبض الرهن قبض استيفاء المرهون ، ولا يتحسق معنى الاستيفاء في المضمون بغيره ، لان المشترى لا يصير مستوفيا شيئا بهسلاك الرهن ، وأنما يسقط عنه الثمن لاغير .

ووجه الرواية الاولى : ان الاستيفاء هنا يحصل من حيث المعسسة ي لان المبيع قبل القبض ان لم يكن مضمونا بالقيمة فهو مضمون بالثمن ، الا ترى انه

⁽١) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (٣١:١٠) ٠

⁽٢) الدر المختار للحصَّلَقي مَع رد المحتار لابن عابدين (٢:٩٣٦-٩٩٤) ؛ مجمع الانهر لداماد افندي (٣٣:٢ ه) .

لو هلك يسقط الثمن عن المشترى ، فكان سقوط الثمن عنه كالعوض عن هـــلاك المبيع، فيحصل مستوفيا مالية المبيع من الرهن من حيث المعنى ، فكان فـــى معنى المضمون بنفسه فيصح به الرهن .

ثانيا : الرهن بالمنفعــة .

وصورتها : ان يستأجر شخص انسانا او دابته في على ، ويعجل لـــه الاجرة ، او تكون في ذمته مثلا ، ثم يأخذ منه رهنا على المنفعة ، وانه ان لــم يفعل يباع الرمن ويحصل المرتهن على المنفعة .

وقد اتفق الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة طـــــــى جواز الرهن بالمنفعة، لانه حق يمكن استيفاؤه من الرهن ، لكن لايجوز ان يأخذ رهنا على منفعة عين بعينها .

الشرط الثانى

ان يكون الدين معلوما قدرا وصفة .

وهذا الشرط للشافعية، فلا يجوز عندهم الرهن بالدين المجهول •

ووجه هذا القول : انه كما لايصح ضمان المجهول ، فلايصح الرهــــن (٣) بالمحـــان .

> (٤) وخالف في ذلك الحنفية فاجازوا الرهن بالدين المجهول .

اما المالكية والحنابلة ظم اجد لهم نصا في هذا ، وظاهر اطلاقهــــم يدل على الجواز .

⁽١) بدائع الصنائع (٣٧٣٣:٨)٠.

 ⁽۲) الفتاوى الخانية (۳،۹۶۰)، الشرح الكبير للدردير مع حاشيــــــة
 الدسوقى (۳:۲۶۰)، شرح منهج الطلاب للانصارى مع حاشيــــــة
 الدجيرمى (۲:۲۲-۲۲۷)، كشاف القناع للبهوتى (۲:۲۱-۲۲۷).

⁽٤) رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار للحصكفي (٢:٩١-٩٩٤)٠

نغى الذخيرة : "الركن الثالث العرهين به ، وفى الجواهر له شرطان الاول : ان يكون دينا فى الذمة . الشرط الثانى : اللزوم ، او العصــير اليه كالجعل بعد العمل ، وقال الشافعي يجوز فى كل دين لازم معلــوم دون العجهول " (1) ا . هـ

قالقراقي (٢) ذكر اشتراط الشاقعي للعلم ، ولم يذكره شرطا قسي. مذهبهم مما يدل على عدم اشتراطه لديهم .

وفى المغنى لابن قدامة : "والذى يصح اخذ الرهن به كل ديـــن ثابت فى الذمة يصح استيفاؤه من الرهن " (٣)

فلم يقيد الدين بكونه معلوما .

ولم اجد للحنفية توجيها ، والظاهر أن الراجح ما ذهب اليـــــه الشافعية لأن العقود يجب أن تخلو من الجهالة العفضية الى النــــزاع،

الشرط الثالسث

ان يكون الحق ثابتا ، اى موجودا ، فلا يصح بغير الموجود ،سـوا، وجد سبب وجوبه كنفقة الزوجة فى الغد ام لا كرهنه على ماسيقرضه غــــدا مثلا وهذا الشرط اشترطه الشافعية والحنابلة .

وخالف في ذلك الحنفية والمالكية وابو الخطاب من الجنابلة . ولبيان آرا؟ العلما؟ مفصلة في هذا المقام اقول :

ان للرهن ثلاث حالات :

⁽١) الذخيرة للقرافي _ باب الرهون (ص ٩٣ ١م) .

⁽٢) هو ابو العباس احمد بن ادريس بن عبد الرحمن ، الصنهاجي الاصل الشهور بالقرائي . ولد سنة ٢٦٦ هـ . كان مالكيا ، اماما فـــــى اصول الفقه واصول الدين ، عالما بالتفسير وغيره . تولى تدريـــــس المدرسة الصالحية ، وصنف "الذخيرة في الفقه " ، "التنقيح فـــــى اصول الفقه " . توفى سنة ٦٨٦هـ .

انظر ترجمته في :

الديباج المذهب لابن فرحون (٢٣٣:١) ، المنهل المسافى (٢٠٦١) ، ورة الحجال (٨:١) ، معجم العؤلفين (٨:١٥) . (٣) المغنى لابن قدامة (٤٣:٣) ، وانظر: المبدع بربن مقسلح

⁽٤:ه٣١) ،كشاف القناع للبهوشي (٣٦٦٠٣) ٠ُ

الحالة الأولى :

ان يقع الرهن بعد ثبوت الحق ، مثل ان يتم عقد البيع اولا ثم يقع بعد ذلك عقد الرهن بالثمن الثابت في ذمة المشترى ، فهذا يصح بالاجماع ، لا نح دين ثابت تدعو الحاجة الى اخذ الوثيقة به ، فجاز اخذها به كالضمليان ولان الله _ تعالى _ قال : " وان كنتم على سفر ولم تجد وا كاتبا فرهلمان مقبوضة ، فجعلت الآية الرهن بدلا عن الكتابة فيكون في محلها ، ومحلها بعد وجوب الحق كما اشار الى ذلك قوله _ تعالى _ : " يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه فيجعلت الآية الكتابة جلسانا للمداينة ، فان الفعل مذكور بعدها بفاء التعقيب والجزاء ، ومعلوم ان الجزاء يكون عقب الشرط .

الحالة الثانيـة:

وهذا ايضا جائز عند الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة لان الحاجة تدعو اليه ، فانه لو لم يعقد الرهن مع ثبوت الحق ويشترطه فيـــه لم يتمكن من الزام المدين عقده ، وكانت الخيرة فيه الى المشترى ، والظاهـــر ان المشترى لا يبذله فتفوت الوئيقة بالحق .

⁽١) سورة البقرة : آية ٢٨٣

⁽٢) سورة البقرة : آية ٢٨٢

وقال المالكية : يجبر الراهن على الاقباض، ولا يكون مخبرا . ثم أن كان الرهن معينا عند العقد فعليه اقباضه بعينه ، وأن لم يكن معينا فعلي المعسين أن يقبض المرتهن رهنا ثقة يكون به وفاء الدين ، لكن لو هلك الرهن المعسين أو استحق قبل القبض، لم يجبر الراهن على احضار رهن بديل ، ويثب للبائم الخيار .

ووافق المالكية في الاجبار زفر من الحنفية .

ووجهه عند المالكية واضح ، فان عقد الرهن يلزم عِندهم بمجرد العقـــد والقبض ليس الا شرط تمام .

واما وجهه عند زفر: فهو ان الرهن اذا شرط في البيع فقد صار حقا من حقوقه، والجبر على التسليم من حقوق البيع فيجبر عليه.

ونوقش : بان الرهن عقد تبرع، واشتراطه في البيع لايخرجه عن ذلك (١) والجبر على التبرع ليس بمشروع .

وسيأتى أن المداهب الثلاثة ترى أن القبض شرط لزوم، وأن الراهــــن بالخيار بين فسخ العقد وأمضائه ما لم يتم القبض .

الحالة الثالثة:

ان يقع الرهن قبل ثبوت الحق ، كأن يقول له : رهنتك دارى هـــــذه بعشرة آلاف ريال تقرضنيها غدا ، وهو مايسمى عند العلما ، بالرهن على الدين الموعود .

وقد اختلف العلماء فيه على قولين:

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲،۲۰۰ – ۳۰۷۸) ، الهداية للمرغينا نسى (۲:۱۶) ، تبيين الحقائق للزيلعي (۲:۱۶) ، الذخيرة للقرافسي باب الرهون (۱۹۳۳) ، الكافي لابن عبد البر(۱۲:۲۸) ، فتسح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (۱:۱۰۰) ، مغني المحتساج للشربيني (۲:۲۱) ، المهذب للشيرازي (۲:۱۰) ، الهدايسة لابي الخطاب (ص.۱۰) ، المهذب للابن قدامة (۲:۲۰۶) ، الانصاف للمرداوي (۵:۲۳۲) ، المبدع لابن مظلح (۲:۲۱) ،

القول الاول:

يجوز الرهن على الدين الموعود . وبهذا قال الحنفية والمالكيـــــة وهو وجه عند الشافعية _ وابو الخطاب من الحنابلة .

قال الحنفية : واذا هلك فانه يهلك بالاقل من قيمته ومما سمى مـــن (ه) القــرض .

وفى قول للشافعية : يجوز اذا تراهنا ولم يفترقا حتى تم العقد مسن (٦) بيع او قرض .

القول الثانى :

 $^{(\lambda)}$ لا يجوز الرهن على الدين الموعود ، وبهذا قال الشافعية والحنابلة .

الادلـــة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب القول الاول لما ذهبوا اليه بما يلى :

- (۱) الهداية للمرفيناني (٢:٤٣)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:١٧)، البحر الرائق لابن نجيم (٢:٨٠٠)، الدر المختار للحصكفي مــــع ,د المحتار لابن عابدين (٢:٤٩٤)،
 - (٢) الذخيرة للقرافي _ باب الرهون (ص٩٣) .
 - (٣) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (٣١:١٠) ٠
- (ع) الهداية لابي الخطاب (ص. ه) ، المغنى لابن قدامة (٣٦٣:٤) ، الهداية لابي الخطاب (٣٦٣:٤) ، المبدع لابن مظلح (٢١٢:٤) ،
- (ه) الهداية للمرغيناني(ع:١٣٤)، الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لا بن عابدين (٢:٤٩٤) .
 - (٦) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (٣١:١٠) ٠

الدليل الاول :

قوله ـ تعالى ـ : " فرهان مقبوضة ". .

وجه الدلالة : ان الآية شرعت الرهن مع الدين غير مقيد بوقت اوبنقدم الدين فدل ذلك على ان حكم الرهن الجواز في جميع الاحوال ، ولو كـــان جواز الرهن مقيد ا في حال دون اخرى لبينته الآية كما قيد ته بالقبض .

ويناقش هذا الاستدلال: بان في الآية اشارة الى تقييد الرهــــن وكونه بعد الدين ، لان قوله " فرهان" وقعت جوابا للشرط الذى هو المداينة (٣) ومعلوم ان الجواب يتأخر عن شرطه .

الدليل الثاني :

ان الرهن وثيقة للبائع في الحق، فلا يمنع تقديمها على الحـــــــق كلبيع يحبسه البائع في يده لا ستيفاء ثمنه، وان كان يستديم يده قبل الحـــق كذلك يجوز ان يحبس البائع او المقرض رهنا قبل ثبوت الحق .

ويناقش : هذا الاستدلال بان البائع يحبس المبيع بعقد البيـــــع (ه) الحادث، لاباليد المتقدمة وبالتالى فيكون بعد ثبوت الحق .

الدليل الثالث:

ان حكم الرهن والضمان سوا^ه، لان كلا منهما وثيقة بحق، والضمسان يجوز قبل ثبوت الحق في مثل قوله: "الق متاعك في البحر وعلى ضمانـــــه" او "اعتق عبدك عنى وعلى قيمته" فكذلك الرهن .

⁽١) سورة البقرة : آية ٢٨٣

⁽٢) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٢: ٩٩) مخطوط بدار الكتب المصرية .

 ⁽٣) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٧: ٩٥) مخطوط بدار الكتب المصرية.
 (ع) الحاوري للماوردى - كتاب الرهن (٢: ٩٦) .

⁽ م) الحاوي للماوردي - كتاب الرهن (٩٠: ٧) .

 ⁽٦) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٩٦:٢٩) .

ويناقش : بان ما ذكر من المثالين ليس ضمانا ، وانما هو استدعــــا ، واتلاف بعوض يجرى الحكم فيه مجرى المعاوضات، وانما لم يكن ضمانـــــــا لا مرين :

احدهما : ان الضمان انما يلزم باللفظ، بينما هنا لايلزم الابالاتلاف.

ثانيهما: ان الضمان لا يصح الا بضامن ، ومضمون عنه ، ومضمون لــه ومانحن فيه ليس كذلك .

الدليل الراسع :

ان الرهن وثيقة بحق فجاز انعقادها على شى ويحدث فى المستقبـــل كسان الدرك : كسان الدرك :

ويناقش : بانا نمنع ان يكون ضمان الذرك ضمان مال قبل وجوبه الانسه ليس يخلو ان يكون المبيع مستحقا ، او ملكا للبائع، فان كان ملكا فالضمان لــم يجب، وان كان مستحقا فقد استحق ثمنه بالقبض فيكون ضمان ماقد وجب .

كما ان في اخذ الرهن قبل ثبوت الحق اضرارا بالراهن، لا نــــه ليس يعلم وقت استحقاقه، وليس في ضمان الدرك اضرار، فجاز الضمان ولــــم (٣) بحز الرهن،

ادلة القول الثاني :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

ان الرهن وثيقة يمكن ان يستوفى منها الحق ، فلم تصح قبل ثبــــوت (٤) الحق ، كما لا يجوز الاشهاد على حق قبل ثبوته .

⁽١) الحاوي للماوردي - كتاب الرهن (٢:٧٩) .

 ⁽γ) الحاوي للماوردي - كتاب الرهن (γ:γρ) ، المغنى لابن قد امـــة
 (۲) . ۳٦٣: (۲) .

⁽٣) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٢:٧٩٠) .

⁽ ع) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٢ : ٩٩٠) ·

الدليل الثانى :

ان الارتهان احتباس للحق ، ووثيقة له ، فلم يجز أن يحصــــــل (١) الاحتباس على غير حق يقع به الاحتباس .

الدليل الثالث:

ان الرهن على الدين الموقود عقد على صفة، والعقود لا يجـــوز أن (٢) تعلق بالصفات، كقوله : أذا قدم زيد فقد رهنتك دارى .

لىترجيىــــح

وبعد ما تقدم من عرض لآراء الفقهاء وا دلتهم، ومناقشتها يتبين لنــــا رجحان القبول الثاني بعدم جواز الرهن على ألدين الموعود . والله اعلم .

الشرط الرابع

ان يكون الدين لازما ، او آيلا الى اللزوم .

فاللازم: كالمهر، وبدل الخلع، وثمن المبيع بعد القبض، وارش الجنايات وبدل المتلفات، ودين القرض، ولا فرق في الدين بين أن يكون مستقرا - كمات تقدم - أو غير مستقر، كثمن المبيع قبل القبض، والاجرة قبل الانتفاع في اجارة العين، والصداق قبل الدخول.

والآيل الى اللزوم: كثمن المبيع في مدة الخيار، وكذلك مال المسابقــة _ عند الشافعية _ لان الاصل في عقدها اللزوم.

وخالف في ذلك الحنابلة، فقالوا لا يجوز الرهن على مال المسابقــــة لا نه ليس بلازم، وليس مؤكدا انه يؤول الى اللزوم .

⁽١) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٢:١٩٠) ٠

 ⁽٢) الحاوى للماوردي - كتاب الرهن (٢:٢٩٠ - ٩٩) .

فلا يصح الرهن بغير اللازم، كجعل الجعالة قبل الغراغ من العمـــل لانها ليست لازمة اذ للمتسابقين فسخها متى شاءًا فيسقط الجعل .

وخالف فى ذلك المالكية، فاجازوا الرهن فى جعل الجعالـــــــــة بعد الشروع فى العمل، وهو قول عند الشافعية، بل وللحنابلة وجه فـــــى جواز الرهن به قبل الشروع فى العمل.

ومن غير اللازم، ولا الآيل الى اللزوم : نجم الكتابة عند الشافعيــــة والحنابلة، فلا يصح الرهن به، لان الرهن للتوثق، والمكاتـــب لـــــــه اسقاط النجوم متى شاء، فلا معنى لتوثيقها .

ونقل ابن قدامة عن الحنفية انهم لا يجيزون الرهن بنجوم الكتابة .

قال الشافعية والحنابلة : ولا يصح _ ايضا _ الرهن بالدية علـــــى العاقلة _ قبل الحول _ لانها غير لا زمة ، ولا يعلم افضاؤها الى اللزوم ، فانها تسقط بطرو الموت والجنون ، بخلافها بعد الحول فانه يصح الرهن بهـــا لثبوتها في الذمة .

وقال الحنفية : لا يصح الرهن بدرك المبيع، لان الرهن للاستيفائ ولا استيفائ قبل الوجوب، لان ضمان الدرك هو الضمان عند استحقاق المبيع فلا يصح مضافا الى حال وجوب الدين ، لان الاستيفائ معاوضة، واتماف التمليك الى المستقبل لا تجوز، وصورته أن يبيع شخص آخر سلعة ويسلم الى المشترى، ويخشى المشترى أن يكون المبيع مستحقا لا حد فيأخذ رهنا على انه اذا خرج مستحقا استوفى مادفعه من ثمن من هذا الرهن .

⁽۱) انظر لما تقدم: بدائع الصنائع للكاساني (۲:۸۳٪)، الهدايـــة للموغيناني (۲:۰۲٪) المرغيناني (۲:۰۲٪) المرغيناني (۲:۰۲٪) الدر المختار للحصكني مع رد المحتار لابن عابدين (۲:۰۲٪ - ۹۶٪) مجمع الانهر لداماد افندي (۲:۳٪ ۵- ۹۰٪)، حاشية الدسوقــــي على الشرح الكبير (۲:۲۲٪)، جواهر الاكليل للابي (۲:۲٪)، شرح المحلى على المنهاج للنووي مع حاشيتي قليوبي وعميرة (۲:۲۲٪)، شرح المحلى على المنهاج للنووي مع حاشيتي قليوبي وعميرة (۲:۲۲٪)،

الشرط الخامس

ان يكون المرهون به مما يمكن استيفاؤه من الرهن .

قان لم يمكن استيفاؤه من الرهن لم يصح الرهن به، وذلك مشـــل القصاص في النفس ومادونها، والشفعة، لان حق الشفعة لايحتمل الاستيفاء من الرهن اذ هو غير مضمون .

وكذلك لا يصح الرهن بالكفالة بالنفس، كأن يرهن الكفيل شيئ عند المكفول له ليسلم نفس المكفول به، لأن استيفاء من الرهن متعذر، ويجوز الرهن بارش الجناية، لأن استيفاء من الرهن ممكن ،

منى المحتاج للشربيني (٢ ، ٢٦ - ١٢٧) ، نهاية المحتاج للرطبي (ع : ٩ ، ٩) ، المغنى لابن قدامة (ع : ٣ ، ٣ - ٤) ، المبدع لا بسن مغلح (ع : ٥ ، ٢١) ، كشاف القناع للبهوتي (٢ ، ٢٦) .

⁽١) بدائع الصناع للكاساني (٣٣٣٧: ٨) ، حاشية الظيوبي على شـــرح (١) بدائع الصناع للكاساني (٢٣٣٠: ١) ، المغنى لابن قدامة (٣:٤٣) ،

⁽ ٢) بدائع الصنائع للكاساني (٣٧٣٨ - ٣٧٣٧) ٠

ولفصل للثافئ

فالمرهون

و فيه ثمانية مباحث:

المبحة الأول: فأشروط المرهون.

م الثاني: في رهن المشاع.

بر التَّالت: في رهن المستعاد.

يه الرابع: في رهن المغصوب.

م الخامس: في رهن الممنة والنرع قبلبد والصلاح.

مراكرس: رهن مايتسكارع إلكم الفسكاد.

مراكبع: دهن المكيل والموزون.

مرالثامن: رهن المبيع قبل قبضه.

المبحث الاول

في شروط المرهبون

قبل بيان شروط المرهون يحسن بنا أن نعرفه فنقول:

المرهون: كل عين معلومة جعلت وثيقة بحق يمكن استيفاؤه منهــــا (١) ان كانت من جنسه، او من ثمنها ان لم تكن من جنسه،

وقد ذكر العلماء ضابعًا للعين المرهونة متفقاً عليه في الجملسسسة وهو:" ان كل مايجوز ببيعه يجوز رهنه" ، لان مقصود الرهن الاستيشسساق بالدين للتوصل الى استيفائه من ثمن الرهن، ان تعذر استيفائه من الرهسن وهذا يتحقق في كل مايجوز ببيعه فما كان محلا للبيع يتحقق فيه المقصود مسن الرهن، ومايتحقق فيه المقصود من الرهن يكون محلا للرهن .

وللمرهون شروط لابد من توافرها ليصح ان يكون وثيقة بالد و وسند ومن هذه الشروط ماهو متفق عليه ، ومنها ماهو مختلف فيه ، وفيما يل بيان ذلك مفصلا :

الشرط الاول

ان يكون المرهـون عينـا

اشترط جمهور الفقها عن الحنفية والشافعية - في الاصح عند هـــم - والحنابلة ان يكون دينا - في دمــة والحنابلة ان يكون دينا - في دمــة شخص - او منفعة ، وخالف في ذلك المالكية وبعض الشافعية والحنابلة - فـــي رواية - فلم يشترطوا ان يكون العرهون عينا .

وترتب على خلافهم هذا الخلاف في رهن الدين والمنفعة، وفيما يلسي بيان ذلك مفصلا .

⁽١) كشاف القناع للبهوتي (٣:٤٢٦) .

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٢:٣٧٤) .

اولا: رهن الدين .

لرهن الدين صورتان :

احداهما : ان يرهنه لدى من هو عليه، وذلك كأن يكون لخالد على محمد الف دينار ـ مثلا ـ فيشترى خالد منه سلعة الى اجل، ويجعل دينـــه عليه رهنا لديه .

ثانيهما : ان يرهن الدين من غير المدين ، وذلك بان يرهن خالـــد دينه الذي على محمد لدى على .

وقد اتفق الفقها على صحة رهن الدين في غير الابتداء ، وذلك كما لو آل المرهون بعد القبض دينا في ذمة متلفه .

واختلفوا في جوازه في الابتداء على ثلاثة اقوال :

(٢) فذ هب الجمهور من الحنفية ، والشافعية - في الاصح عند هم - والحنابلة الى انه لا يجوز رهن الدين مطلقا ، اى سواء كان من العرتهن او من غيره .

⁽١) احكام القرآن للجماص (٢:١٥- ٥٢٥)،بدائع الصنائع للكاسانـــى (١)

⁽٢) فتح العزيز للرافعي (٣:١٠)، المهذب للشيرازي (٢:٧:١)، شرح المحلم, مع حاشيتي قليوبي وعميرة (٢٢٦:٢) .

⁽٣) المغنى لآبن قدامة(؟:٣٦١)، الميدع لابن مفلح(؟:٢١٣:)الانصاف للمرداوى(ه:١٣٧:)، كشاف القناع للبهوتى (٢٦٣:٣)، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢٢٨:٢)،

⁽٥) فتح العزيز للرافعي (٣:١٠)، المهذب للشيرازي (٢:٧:١) .

⁽٣) المغنى لاَبِنَ قَدَامَةً(؟ ٣٦١)، المبدع لابن مظح (٢١٣:١)الانصاف للمرداوي (م: ١٣٧) .

جواز رهن الدين مطلقا ،اي سواء كان ممن هو عليه ، او من غير من هو عليه .

قال المالكية : لكن اذا كان رهن الدين من غير المدين ، فلابد مسن وثيقة بالدين ليتم القيض ، فان لم تكن وثيقة اشهد الراهن ان المديسس لا يقضيه حقه حتى يحصل المرتهن على حقه ، وانه ان فعل كان متعديسسا ويغرم الدين للمرتهن ، ولايشترط اقرار المدين بالدين ، ولا حضوره ، لان الرهن يتسامح عما فيه من غرر بخلاف البيع .

ويشترط فيما اذا كان الدين على المرتبن - ان يكون اجل الديسن الرهن مثل اجل الدين الذى فيه الرهن ، او ابعد منه ، فان كان اجسسل الدين الرهن اقرب ، او كان الدين الرهن حالا منع الرهن ، سواء كسسان الدينان من بيع او من قرض ، لا نه يؤدى الى اسلفنى واسلفك اذا كان الدينان من قرض ، والى بيع وسلف اذا كانا من بيع ، وكلاهما لا يجوز ، وذلك لا ن الدين الرهن اذا كان اقرب اجلا فيقاؤه عند المدين بعد حلول اجله ، حتى يحسل الدين العرهون به يعد سلفاً .

وذهب الحنابلة في رواية الى ان الدين يجوز رهنه ممن هو عليـــــه (٢) ولا يجوز من غيره .

الادلـــة

ادلة الجمهـــور:

استدل الجمهور لما ذهبوا اليه بما يلى :

⁽۱) المدونة لسحنون (ه : ۱۹: ۳۶) ، احكام القرآن لابن العربيسي (۱۹: ۲۹) ، الذخيرة للقرافي - باب الرهون (م۱۸۷۳) ، التحفية للتسولي (۱۹۳۱) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوتيسي (۱۳۳۱) ، شرح الخرشي على مختصر خليل مع حاشية العسدوي عليه (ه : ۲۳۱) .

 ⁽٢) العبدع لابن مظلح (٢،٣٠٤)، الانصاف للعرداوي (٥:٣٧١)، كشاف القناع للبهوتي (٣:٢٥١، ٢٦٣)، حاشية العنقري على الروض العربع (٢:٥١)، حاشية ابن قاسم على الروض العربح (٥:١٥)

الدليل الاول:

قوله _ تعالى _ :" فرهان مقبوضة" .

ويناقش هذا الدليل: بانا نمنع عدم امكان قبض الدين ، لان قبض كل شيء بحسبه ، فقبض الدور بالتخلية ، وقبض المنقول بالنفل ، وقبض الديـــــن بما تقدم من قبض الوثيقة او الاشهاد .

الدليل الثاني :

الرهن وثيقة بالدين ، والدين لا يصلح ان يكون وثيقة للمرتهن لاحتمال (٤) ان يجحده المدين ، نفيه غرر ، والغرر يفسد العقود .

ويناقش: بان احتمال الجحود كاحتمال تلف العين العرهونة، فكسا لايقدح احتمال التلف في صحة رهن العين، لايقدح احتمال الجحود فسي صحة رهن الدين، على انا قيدنا رهن الدين بالاشهاد او الوثيقة السستى تثبت الدين فانتفى احتمال الجحود .

الدليل الثالث:

ان الدين غير مقد ور على تسليمه ، فلا يصح رهنه ، كالسمك في الماء (٥) والطير في الهواء .

ويناقش : بان الدين مقدور على تسليمه وقت حلوله كما هو الظاهـــر

⁽١) سورة البقرة :آية ٢٨٣

⁽٢) احكام القرآن للجصاص (٢:٠٠٠-٢٦١).

⁽٣) الذخيرة للقرافي ـ باب الرهون (ص ١٨٨٨ أ) . (ع) المهذب للشيرازي (٢:١٠ ع)، نهاية المحتاج للرطبي (٢٣٨:١) .

⁽ ع) المهدب للشيرازي (٢:٧٠) ، نهايه المحتاج للرضي (٢٢٨: ٢) . (ه) فتح العزيز للرافعي (٢:١٠) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢٢٢: ١) .

واحتمال الجحود كاحتمال التلف، وقياسه على السمك في الماء والطير فــــى الهواء قياس مع الغارق كما هو واضح .

ادلة المالكية ومن وافقهم:

استدل المالكية ومن وافقهم لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

(۱) ان الدین یجوز بیعه فیجوز رهنه ، لان کل ماجاز بیعه جاز رهنه .

الدليل الثانى:

ان الدين مال يحصل التوثق به فجاز ان يكون محلا للرهن كالعين.

الدليل الثالث:

ان الدين يمكن قبضه من قبل المرتهن ، واقباضه من قبل الراهـــــن (٣) _ كما تقدم _ فيجوز رهنه .

دليل رواية الحنابلة :

ودليل هذه الرواية : ان الدين يجوز بيعه ممن هو طيه فيجوز رهنــه (٤) ــــده .

الترجيـــح

الظاهر - والله اطم - أن الراجع ما ذهب اليه المالكية ، ومن وافقه - من جواز رهن الدين لسلامة ادلتهم وقوتها وضعف ادلة المخالفين .

- (١) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (٣:١٠)
- (٢) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (٣: ١٠) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢ : ٢٠) .
- (٣) الذخيرة للقرافي باب الرهون (ص١٨٨١) مخطوط بدارالكت المصرية .
 - (ع) كشاف القناع للبهوتي _ باب السلم (٣: ١٥١) .

ولان الحنفية والشافعية والحنابلة يقولون بجواز بيع الدين، وكـــــل ماجاز بيعه جاز رهنه، وماذكروه من الغرر غير مسلم لهم كما تقدم .

ففى بدائع الصنائع: "واما بيع الديون قبل القبض، فان منها مالايجوز بيعها قبل القبض ومنها مايجوز . اما الذى لايجوز بيعه قبل القبض ومنها مايجوز . اما الذى لايجوز بيعه قبل القبض فنحـــو رأس مال السلم ، لعموم النهى ، ولان قبضه فى المجلس شرط والبيع يفوت القبض حقيقة ، وكذا المسلم فيه ، لا نه مبيع لم يقبض . . . واما بدل الصوف ، فــــلا يجوز بيعه قبل القبض، فهذه جملة الديون التى لايجوز بيعها قبل القبـــف وماسواها من ثمن المبيع ، والقرض، وقيمة المغصوب، والمستهلك ، ونحوهـــا فيجوز بيعها من هو عليه قبل القبض . . . واما بيع هذه الديون من غير مـــن عليه ، والشراء بها من غير من عليه فينظر : ان اضاف البيع او الشراء الــــى الدين لم يجزء ، بان يقول لغيره : بعت منك الدين الذى لى فى ذمة فـــلان لان مافى ذمة فلان غير مقد ور التسليم فى حقه ، والقدرة على التسليم شــــرط انعقاد العقد ، بخلاف البيع والشراء من عليه ، لان مافى ذمته مسلم له ، وان لم يضف العقد الى الدين الذى عليه جاز (.

وفى المهذب: "واما الديون . . . فان كان الملك عليها مستقرا كغراصة المتلف، او بدل القرض جاز بيعه ممن عليه قبل القبض، لان ملك مستقر عليصه فباز بيعه كالمبيع بعد القبض، وهل يجوز من غيره كا فيه قولان : احد هما يجوز لان ما جاز بيعه ممن عليه ، يجوز بيعه من غيره كالوديعة ، والثانسي لا يجوز، لانه لا يقدر على تسليمه اليه من غير منع ولا جحود . وان كان الديسن غير مستقر نظرت : فان كان مسلما فيه لم يجز بيعه . . . لان الملك في المسلم فيه غير مستقر، لانه ربما تعذر فانفسخ البيع فيه ، فلم يجز بيعه ، كالمبيع قيسل القبض . وان كان ثمنا في بيع ففيه قولان : قال في الصرف : يجوز بيعه قيسل القبض، لانه لا يحوز ، لان ملكه عليه غير مستقر، لانه قد ينفسخ البيع فيه بتلسف وروى انه لا يجوز ، لان ملكه عليه غير مستقر، لانه قد ينفسخ البيع فيه بتلسف المبيع، او بالرد بالعيب، فلم يجز بيعه ، كالمبيع قبل القبض .

⁽١٠) بدائع الصنائع للكاساني (٣١٠٣،٣١٠٣،) ٠

⁽٣) المهذب للشيرازي (٣١ - ٣٤٩) .

فتلخص لنا من عرض هذه النصوص ان الاصل ان بيع الدين جائز عنسد المذاهب الثلاثة الاما استثنى ، وانهم اتفقوا على جواز بيع الذين ممن هو عليه واختلفوا في بيعه من غيره ، فالحنفية يجيزونه اذا لم يضف البيع الى الديسسن والشافعية يحكون فيه وجهين ، واما الحنابلة فيمنعونه مطلقا .

والقاعدة عند هذه المذاهب ان ماجاز بيعه جاز رهنه ، وبلا حـــــظ ان الرواية النانية للحنابلة هي التي تتعشى مع مذهبهم .

ثانيا: رهن المنفعــة.

وذلك بان يرهن شخص منفعة داره بما عليه من دين .

وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الاول:

 $\binom{(7)}{4}$ لا يجوز رهن المنافع . والى هذا ذهب الحنقية ، والشافعية ، والحنابلة .

⁽١) كشاف القناع للبهوتي (٣:١٥٦) ٠

⁽٢) بدائع الصنائع للكاساني (٣٢١٦:٨)، حيث قال: " فلا يجوز رهـــن ماليس بموجود عند العقد " .

 ⁽٣) شرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعميرة (٢٢٦:٢)، مغنى المحتاج
 للشربيني (٢٣٨:١)، نهاية المحتاج للرطى (٢٣٨:١) .

⁽ع) المغنى لابن قدامة (ع:٣٨٧) ، كشأف القناع للبهوتى (٣:٣٦٤) ، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢٢٨:٢٠) .

القول الثانى :

يجوز رهن المنافع، وتوضع الغلة عند امين ، او عند العرتهن ويطبعط عليها ان لم تعرف بعينها ثم لا يكون للمرتهن عند قيام الغرماء الا الغلسة خاصة . ومن ثم جاز رهن غلة الوقف د ون عينه ، فلو رهن العين ، وظهر بعد المهن الوقف، فهل ينتقل الى الغلة او يبطل الرهن قولان . والى هسدا دهب المالكية

ووجه القول الاول:

ان الدين اما ان كون حالا او مؤجلا ، فان كان حالا فبقد ر مايتأخـــر قضا الدين يتلف جز من المرهون فلا يحصل الاستيثاق ، وان كان مؤجــــلا فالمنافع تتلف الى حلول الاجل ، لانها اعراض، والعرض يزول كل آن ، وكذلك لا يصح ان يرهنه اجرة المرهون سنة او سنتين ـ مثلا ـ لانها مجهولة ،

وجه القول الثاني :

ان المنفعة يحصل بها التوثق كالعين ، لانها تحمل الراهن علـــــى الوفاء بحبس المرهون عنه ، وهذا هو المقصود من الرهن .

تحرير موضع الخلاف :

والملاحظ ان ما استدل به الجمهور لا يرد على ما قاله المالكيـــــــــــة لان الجمهور يستدلون لمنع رهن المنافع، ويعنون بها الانتفاع، ومن شــــــم قالوا انها تزول وما الى ذلك .

 ⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى (٣٣٢:٣٣٠ - ٣٣٢) ، التحفة للتسولى (٢٣٧:) ، شرح الخرشى على مختصر خليل (٥ :٣٣٧) ، منح الجليل لعليش (٣ :٩٥) .

⁽٢) مغنى المحتاج للشربيني (٢٢:٢)، المغنى لابن قدامة (٣٨٧:٣) كشاف القناع للبهوتي (٢٠٤٣) .

اما المالكية فيعنون بالمنافع بدلها ، مثل اجرة الدار، او السيارة لاسكناهما ، ولا ركوب السيارة _ كما تقدم في عرض مذهبهم حيث قالوا : توضيع عند امين او المرتهن . . . الخ بل انهم صرحوا بعدم جواز رهن المنفعية بالمعنى الذي عناه الجمهور، ففي الذخيرة : " ومنعوا رهن منفعيات الدار ونحوها لتلفها قبل حلول الاجل (١)

وبهذا يتضح أن المنافع بمعنى السكنى والركوب والاستخدام - مشلا -لا يجوز رهنها بالاتفاق .

وانما الخلاف في رهن بدلها فمنعه الجمهور ـ ايضا ـ للجهالــــــة واجازه المالكية .

والظاهر انه اذا كانت الدار مستأجرة _ مثلا _ عند عقد الرهن مـــدة معلومة لا تنتهى قبل حلول اجل الدين ، فانه لا جهالة حينئذ ، بــــــــل ان المنفعة معلومة . اما اذا لم تكن كذلك فما قاله الجمهور من الجهالـــــة وارد ، الا ان المالكية توسعوا في هذا الامر، واجازوا الغرر والجهالــــــة في الرهن اذا لم يكونا فاحشين .

الشرط الثانى

ان لايمتنع اثبات يد المرتهن على العين المرهونة

قان كان هناك مانع يمنع من اثبات يد المرتهن على العين المرهونـــة لم يصح ان تكون رهنا، وذلك مثل المصحف ـ عند من جوز رهنه ـ قانــــــه لا يجوز رهنه عند كافر، لا نه لا يجوز ان يوضع المصحف تحت يده، اذ ربمـــا يتعرض للامتهان ، اما عمدا، واما من عدم اهتمامه به، قان اشترط وضعـــه عند عدل مسلم جاز .

⁽١) الذخيرة للقرافي - باب الرهون (ص١٨٧٠) مخطوط .

(78.)

ويحسن بنا هنا أن نذكر حكم رهن المصحف مطلقا ، حيث أن العلماء اختلفوا في جواز رهنه من المسلم على قولين :

القول الاول:

لا يجوز رهن المصحف من المسلم _ ايضا _ والى هذا ذهب المالكي $\binom{(1)}{(1)}$ والشافعية _ في قول _ واحمد في رواية .

القول الثانى :

يجوز رهن المصحف، ولايقرأ فيه المرتهن الا باذنه . والى هذا ذهب المنتفية، والامام مالك، والشافعية في القول الثاني، واحمد في الروايـــــة الثانية .

وخلافهم هذا مبنى على اختلافهم فى حكم بيع المصحف، فمن قسسال بجواز بيعه اجاز رهنه، ومن منع البيع منع الرهن، لان المقصود من الرهسسن التوثق بالدين والاستيفاء منه او من ثمنه عند تعذر الاستيفاء من المديسسن فاذا جاز بيعه جاز رهنه.

وقد وردت آثار عن السلف يدل ظاهر بعضها على عدم جواز البيــــع بينما يدل بعضها الآخر على الجواز، وفيما يلّي نورد طرفا من تلك الآثار .

⁽١) الذخيرة للقرافي _ باب الرهون (ص ١٨٧ب) مخطوط.

 ⁽ ۲) فتح العزيز للرافعى شرح الوجيز للغزالى (۱۰ : ه) ، المذب
 للشيرازى (۲ : ۹ : ۹) .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٣٨٠: ٣٨) ، التنقيح المشبع للمرداوى (ص١٢٣٥) .

 ⁽٤) المبسوط للسرخسى (٢١:٢١) .
 (٥) المدونة لسحنون (٥:١٤:١٤) .

⁽٦) فتح العزيز للرافعي (١٠:٥)، المهذب للشيرازي (١:٩٠١).

⁽٧) المغنى لابن قدامة (٢). ٣٨٠) .

اولا : الآثار التي يدل ظاهرها على عدم جواز بيع المصحف.

- (أ) مارواه عبد الرزاق وابن ابى شيبة _ واللغظ لهما _ والبيهقى بسند هـــم عن ابن عمر _ رضى الله عنهما _ انه قال :" ود دت انى قد رأيـــــت الايدى تقطع في بيع المصاحف"،
- (ب) مارواه عبد الرزاق؛ وابن ابى شيبة والبيهةى بسندهم عن ابـــــن (ب) مارواه عبد الرزاق؛ وابن ابى شيبة والبيهةى بسندهم عن ابــــــن عباس _ رضى الله عنهما _ انه قال فى ببع المصاحف :" اشترهــــــا ولا تبعها" .
- (ج) مارواه البيهةي بسنده عن عبد الله بن شقيق قال: "كان اصحـــاب رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يكرهون بيع المصاحف".
- (١) هو عبد الله بن محمد بن القاضى ابى شيبة، ابو بكر العبسى مولا هـــم الكوفى ، الامام العلم، سيد الحفاظ، وصاحب الكتب الكبار: "المسند" "المصنف"، " المسند"، قال العجلى : كان ابو بكر ثقة ، حافظـــــا للحديث، توفى سنة ٣٦٥هـ ، النظ . الن

. سير اعلام النبلاء للذهبي (١٠:١٦) ، تاريخ بغداد للخطيـــب البغدادي (. ١:٦٦) ، طبقات خليفة بن خياط (١٧٣٥) .

- (٢) مصنف عبد الْرزاق (١١٢: ٨) ، مصنف ابن آبي شيبة (٦ : ٦) ، السنن الكبرى للبيهقي (٦ : ٦) .
 - (٣) مصنف عبد الرزاق (١٢٢:٨)٠
 - (٤) مصنف ابن ابي شيبة (٦٣:٦) ٠
 - (ه) السنن الكبرى للبيهقي (١٧: ٦) .
- (٦) هو عبدالله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمى ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم - ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وهو احد المكثرين مـــن الصحابة ، واحد العبادلة ، ومن فقها الصحابة ، توفى سنة ٨٦ه فـــى الطائف . وصلى عليه محمد بن الحنفية .
 - انظر :

تهذيب التهذيب لابن حجر(ه: ٢٧٦) ، تاريخ بغداد للخطيـــــب (١٩٠٠) ، اسد الغابة لابن الاثير(٣: ٢٠) .

- (٧) السنن الكبرى للبيهقي (١٦:١) ٠
- (A) هو عبد الله بن شفيق العقيلى ، ابو عبد الرحمن البصرى، ثقة ، متقـــن روى عن عمر وعثمان وعلى وجماعة ، قال احمد بن حنبل : ثقة وكان بحمل =

- (د) مارواه البيهةى ، وعبد الرزاق بسندهما عن سالم قال : "كان ابـــــن عمر يعر باصحاب المصاحف فيقول : " بئست التجارة" .
- (هـ) مارواه عبد الرزاق بسنده عن علقمة قال : سئل اشترى مصحفا ؟قال :لا.
 - ثانيا: الآثار التي تدل على جواز البيع.
- (1) ما رواه عبد الرزاق _ واللفظ له _ وابن ابى شيبة والبيهقى بسند هم عــن (أ) ما رواه عبد الرزاق _ واللفظ له _ وابن ابى شيبة والبيهقى بسند هم عــن

طبقات ابن سعد (۱۲۲۰) ، طبقات خليفة بن خياط (ص ۱۹۷) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (ه : ۲۵) .

- (١) السنن الكبرى للبيهقي (١٦:٦) .
 - (٢) مصنف عبد الرزاق (١١٢:٨) ٠
- (٣) هو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوى ، ابو عمر ، ويقال ابوعبد الله المدنى الفقيه ، احد الفقها السبعة ، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ، عاليا من الرجال ، توفى سنة ٢٠ ١هـ .
- انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر(٣:٣٦:) ، طبقات ابن سعد (١٩٥٥) تذكرة الحفاظ للذهبي (٨٨:١) .
 - (٤) مصنف عبد الرزاق (١١٤:٨) ٠
- (ه) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعى الكوفى ، ثقة ، ثبت، فقيه عابد ، ولد في حياة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وتوفى سنة ٦١ هـ على خلاف في ذلك .

انظر : تقريب التهذيب لابن حجر(٢ : ٢) ، تاريخ بغداد للخطيــــــب البغدادى (٢ : ٢ و ٢) ، معرفة القراء الكبار للذهبى (١ : ٤) ،

- البعدادي (۲۹۱:۱۴) ، معرفه الفرا النبار للدهني (۲:۱۶) تذكرة الحفاظ للذهبي (۲:۱۶) .
 - (٦) مصنف عبد الرزاق (١١٣:٨) ٠
 - (٧) مصنف ابن ابي شيبة (٦:٥٦) ٠
 - (٨) السنن الكبرى للبيهقي (١٧: ٦) .

على علي يُمايين، وقال ابن ابى خيشه عن ابن معين : ثقة من خيار المسلمين
 لا يطعن فى حديثه . توفى بعد مائة وقال بعضهم سنة ١٠٨هـ .
 انظر :

مطر الوراق قال: " رخص في بيع المصاحف حبران: الحسن والشعبي".

- (ب) مارواه عبد الرزاق وابن ابى شيبة واللفظ لهما بسندهم عن الشعبى انه قال :" انهم ليسوا يبيعون كتاب الله ، انما يبيعون الورق وعمــــل ايديهم".
- (ج) مارواه ابن ابی شیبهٔ بسنده عن ابی العالیهٔ والشعبی : انهمـــا (x) کانا یرخصان فی بیع المصاحف .

والظاهر من النصوص الواردة في المنع انها تدل على كراهة ذلـــــك وعدم تحبيذه لا تحريمه، وهذا ماينبغي ان يصار اليه، جمعا بين هذه الآشار وغيرها، ولان نشر القرآن الكريم ووجوب تعلم يقتضيان ذلك، اذ لو لم يجــــز

⁽۱) هو مطـر بن طـهمان الوراق، ابو رجا الخراساني. نزيل البصـــرة كان من العلما العاملين، وكان يكتب المصاحف ويتقن ذلك، قـــال يحيى بن معين : صالح . واحتج به مسلم، توفي سنة ۱۲۹هـ . انظر :

سير اعلام النبلاء للذهبي (ه:٢٥٦)، الجرح والتعديل لابن ابسي حاتم (٢٨٧:٨).

⁽٢) هو الحسن بن ابى يسار البصرى ، ابو سعيد ، ولد لسنتين بقيتا مسن خلافة عمر ، قال قتادة : كان الحسن من اعلم الناس بالحلال والحسرام توفى سنة . ١١هـ . انظر :

انظر : تقریب التهذیبلابن حجر(۳۲۸:۱) ، حلیة الاولیا ً لابی نعـــــــم (۳۱۰:) .

⁽١) مصنف عبد الرزاق (١١٣:٨) ٠

⁽ه) مصنف ابن ابی شیبة (۲:۲) ۰

⁽٦) مصنف ابن ابي شيبة (٦٤:٦) ٠

 ⁽γ) هو رفيع ـ بالتصغير ـ بن مهران الرياحى البصرى، ادرك واسلم بعــد
 الوفاة بسنتين، قال ابن ابى ادريس: ليس احد بعد الصحابة اعلــم =

بيعه لم يسارع كثير من الناس الى طبعه وتوزيعه ، ومن ثم كان جواز البيـــــع للحاجة او الضرورة . واستدل _ ايضا _ من ذهب الى منع رهنه .

بان القراءة في القرآن طاعة، والقرآن اذا ارتهـن لايقرأ فيــــــه (١) والطاعة لايجوز منع احد منها .

ورد بان النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ رهن درعه عند يهودى ، ولاشك ان درعه معد للطاعة ـ وهى الجهاد في سبيل الله .

الترجيـــح

الشرط الثالث

ان يكون محلا قابلا للبيع عند حلول الاجـــل اذا كان الدين مؤجلا ، وقابلا للبيـع حـــالا اذا كان الديـن حـالا

فان لم يكن قابلا للبيع لم يتحقق المقصود من الرهن ، فلم يصح أن يكون

⁼ بالقرآن من ابى العالية، توفى سنة ، و هعلى خلاف ،

طبقات ابن سعد (۱۱۲:۷) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (۲۸٤:۳)

معرفة القراء الكبار للذهبي (١: ٩ ٤) . (١) المسوط للسرخسي (٢١ : ٦) .

⁽ T) المبسوط للسرخسى (TE: T1) .

رهنا ، ومن ثم فلا يجوز رهن مالايجوز بيعه ، كالحر وام الولد والنجس والميتــة لا نها ليست بمال ، ولا يصح رهن المعدوم ــ كرهن ماستثمره نخيله ، او مــــا ستلده اغناه ، لما فيه من الغرر ، ولا يصح رهن العين المرهونة بعد قبضها والوقف لتعلق حق الـغير بها()

الشرط الرابع

ان تكون العين المراد رهنها محــــوزة

اى مجموعة لا متفرقة ، فان كانت متفرقة لم يجز رهنها ـ كالشر بـــــدون الشجر ، والزرع بدون الارض .

وهذا الشرط اختص باشتراطه الحنفية فقط، لان الزرع والثمر لــــم يحازا في يد المرتهن بمعنى ان يده لم تحوهما وتجمعهما ، اذ لايمكــــن حيازة ثمر بدون شجر، ولازرع بدون ارض، فصار في معنى المشاع .

وخالفهم فى ذلك المالكية والشافعية والحنابلة ، قلم يشترطوا هـــــذا الشرط، ومن ثم اجازوا رهن الثعر بدون الشجر ، والزرع بدون الارض .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاسائي (۲،۱۰،۸)، الذخيرة للقرافي _ ــــــاب الدخيرة للقرافي _ ــــــاب الرهون (ص۹۳ أ) مخطوط، فتح العزيز للرافعي شرح الوجـــيز للحزالي (۲،۱۰،۱)، المهذب للشيرازي (۲،۱۰،۱)، المغني لابـن قدامة (۲،۱،۰)، المحنى السيراني (۲،۱،۰)، المغنى الربين قدامة (۲،۱۸۰۰)،

⁽ γ) تبیین الحقائق للزیلعی (γ ; γ) ، الدر المختار للحصائفی مسسع , γ) . د المختار لابن عابدین (γ) .

 ⁽٣) المدونة لسحنون (ه:١:١٠)، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣٣٠:٣)، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه ٢٣٧:)، الكافي لابن عبد البر(٢:٢١٦-٨١٨)، القوانين الفقهية لابن جنزي (ص ٣٣٩).

 ⁽٤) فتح العزيز للرافعي (١٠:٨١-١٩)، المهذب للشيرازي (١:٨٠٤)
 مغني المحتاج للشربيني (١:٢٤)، نهاية المحتاج للرطي (٣:٤٢).

⁽ه) الهداية لابي الخطاب (ص١ه١)، المغنى لابن قدامة(؟:٣٧٩- ... ٣٢٩)، الانصاف للمرداوي (ه: ٣٨٠)، الانصاف للمرداوي (ه: ١١٨٠)، الانصاف للمرداوي (ه: ١١٨٠)، الانصاف للمرداوي (ه: ١١٠٠)،

الشرط الخامس

ان يكون المرهون فارغا، لامشغولا بحق الراهن

فان كان الرهن مشغولا بحق الراهن ـ كدار فيها متاعه لم يصح رهـــن هذه الدار مالم يخلها قبل القبض، لان معنى القبض التخلية العمكنة مــــن التصرف، وهي لا تتحقق مع الشغل ، بل قالوا : انه لو كان الراهن فــــــنال الدار وخلى بينه وبينها لم تعتبر تخليته هذه ، لانه مادام فيها فلا تــــزال سيطرته عليها قائمة ، ومن ثم فلابد من التخلية بعد الخروج ، اما اذا كـــان مشغولا بحق غير الراهن ، فان هذا لا يمنع من الرهن ، وهذا الشرط اختــــم بذكره الحنفية ايضًا .

وهذا فيما يظهر لى شرط لصحة القبض لالمصحة الرهن .

وخالفهم في هذا الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة، فاجـــازوا رهن المشغول لانه عين يجوز بيعها - والشغل لايمنع البيع - فجاز رهنها .

وقول الحنفية ان القبض والتخلية لا يتحقق مع الشغل ممنوع، لان قبض كل شيء بحسبه، ويتحقق القبض بالقول بالتمكين من العين _ مع عدم المانع من وضع اليد عليها . والراهن بخروجه من الدار محقق لقوله ومؤكد له فلاداعـــى لاعادة التخلية مرة اخرى .

 ⁽١) العبسوط للسرخسى (٢١:٢١)، بدائع الصنائع للكاساني (٨:٢٢٦)
 الغتاوى الهندية (٥:٣٣١) .

الشرط السأدس

ان يكون المرهون متميزا عما ليس بمرهـــون

فان كانت العين متصلة بشى عبر متميزة عنه لم يجز رهنها ، لانـــه لايمكن قبضها ، فلا يجوز رهن المشاع ، وهذا الشرط اختص باشتراطــــه الحنفية المال عن رهن المشاع مفصلا في المبحث التالى .

الشرط السابع

ان تكون العين المراد رهنها معلومــة

ووجه عدم صحة رهن المجهول: ان الصفات متصودة في الرهن للوفاء بالدين كما انها متصودة في البيع للوفاء بالثمن، فاذا لم يجز بيع المجهـــول وجب ان لا يجوز رهن المجهول .

ولان الجهالة قد تفضى الى النزاع .

(٢)
 (٣)
 (٤)
 (١)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)
 (٤)

وذهب المالكية الى جواز رهن المجهول فى عقد الرهن المتبرع بــــه وفى قول عندهم انه يجوز ـ ايضا ـ فى الرهن المشروط فى عقد البيع اوالقرض.

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٣٧٢٨: ٨) ، الدر المختارللحصكفي مستع رد المحتار لابن عابدين (٢: ٩٧٩) .

⁽٢) مجلة الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم مادة (٢٠٠) (ص٩٧)

⁽٣) المهذب للشيرازي (٤٠٨:١) ٠

⁽ع) المفنى لابن قدامة (٣٨٦:٥) .

ووجه جواز الجهالة في الرهن المتبرع به: ان عقد البيع او القسرض جائز من غير رهن ، فاولى ان يجوز برهن اى شي ، لانه يتوثق به في الجملسة وشي ، خير من لاشى ،

رهن غير المعين :

ومن المجهول: المبهم، وهو غير المعين، كأن يرهنه احد هذينن الثوبين مثلا وقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة اقوال:

القول الاول:

يجوز رهن غير المعين اذا كان ثلاثة فاقل ، كأن يقول : رهنتك احسد هذين الثوبين ، او احد هذه الثلاثة اثواب، فان كان اكثر من ثلاثة لسسم يجز . والى هذا ذهب الحنفية .

ووجه هذا القول: ان الغرر - حينئذ - يسير فيفتفر للحاجة ، واكثر من (٢) (١) الثلاثة غرر فاحش فلا يسفتفر .

القول الثانى :

يجوز رهن غير المعين مطلقا ، والى هذا ذهب المالكية .

ووجه هذا القول: ان العقد يصح بدون رهن فاولى ان يصح برهــن اى شى؛ ، ولان شيئا يتوثق به خير من لاشى؛ .

⁽١) الذخيرة للقرافي ـ باب الرهون (ص٩ ١ أ) مخطوط .

 ⁽٢) الهداية للموغيناني (٣١:٣)، فتح القدير لابن الهمام (٢:٥٣٥)،
 البناية للعيني (٢:٠٩٠- ٢٩١).

⁽٣) الكافى لابن عبد البر(٢:٢)، الشرح الكبير للدردير مع حاشيـــة الدسوقي (٣:٢٣١- ٢٣١) .

القول الثالث:

لا يجوز رهن غير المعين مطلقا ، والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة $\binom{(1)}{(7)}$ وزفر من الحنفية .

ووجه هذا القول: انه عين لايجوز بيعها فلا يصح رهنها .

الترجيسح

والظاهر انه اذا كان الرهن مشروطا في عقد فلا يصح الا بالمعـــين لان المرتبن يترك جزءًا من الثمن في مقابل الوثيقة، وكذا اذا كان متبرعـــا به، لان العقود شرعت لتؤدى مقاصدها، ورهن المجبول وغير المعـــين لايؤدى مقصود الرهن، ولانه قد يفضى الى النزاع، ومن ثم فلا يجوز رهنهما.

الشرط الثامن

ان تكون العين المراد رهنها مقد وراعلى تسليمها

فلا يصح رهن غير المقدور على تسليمه ، كالعبد الآبق ، والبعـــــير الشارد ، والجنين في بطن امه ، والزرع قبل ان يخرج ، والثمرة التي لــــــم تخرج لما فيه من الغرر .

وذلك لان الزرع والثمرة والجنين قد لاتوجد ، والعبد والبعير قـــد يكون موجود ا حال الرهن وقد يكون غير موجود ، واذا كان موجودا قد يمكن قبضه وتسليمه وقد لايمكن . واذا كان كذلك فان المقصود من الرهــــــــن لايحصل فلم يجزرهنها .

⁽١) حاشية الشرقاوي على التحرير (٢٠:٢) .

⁽ ٢) المغنى لابن قدامة (٢: ٣٨٦) .

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٣١:٣) .

(۱) والى هذا ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة.

واما المالكية فقالوا : ان عقد الرهن اما ان يكون متطوعا به ، اومشروطا في عقد بيع او قرض .

فان كان متطوعا به جازان يكون المرهون عبدا آبقا او بعيرا شــــاردا او جنينا في بطن امه الى غير ذلك مما تقدم .

وان كان مشروطا في عقد جاز رهن البعير الشارد ، والعبد الآسسيق والثمرة التي لم تظهر والزرع الذي لم يخرج ، لان الغرر فيه خفيف فيتسامح فيه ولانه يجوز العقد بلا رهن ، فاولى ان يجوز برهن اي شي .

واما رهن الجنين في بطن امه ، والطير في الهوا ، والسمك في الما ع فالمشهور عند هم انه لا يجوز ، لان الخرر فيه قوى .

والقاعدة فى مذهب مالك : ان كل ما جاز بغير عوض جاز فيه الغـــرر (٤) 4 كالرهن والطلاق والهبة .

ويناقش قول المالكية : بان الغرر في العقود يفضى الى الــــــنزاع ولا يتحقق معه المقصود منها ، ومن ثم فالراجح ما ذهب اليه الجمهور .

الشرط التاسع

ذكر الكاساني ان من شروط العين المرهونة ان تكون مقبوضة للمرتهـــن (٥) او من يقوم مقامه

⁽١) بدائع الصنائغ للكاساني (١٦:٨) .

⁽٢) المهذب للشيرازي (٢٠٨:١) ٠

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٣٨٦:٤) .

^(؟) الذخيرة للقرافي ـ باب الرهون (ع٣٥ و أ) مخطوط، التحفة للتسولى (٢ - ٢٣١ -) . الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣ - ٢٣١ - ٢٣٣) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٥ - ٢٣٣) .

⁽ ه) بدائع الصنائع للكاساني (٣٧٢٠: ٨) ٠

والظاهر ان قبض العين شرط فى لزوم عقد الرهن لا فى العين المرهونة _ كما سيأتى الكلام عن ذلك مفصلا ، اللهم الا ان يراد كونه مما يمكن قبضه للمرتهن او لمن يقوم مقامه . لكنه بعيد اذ الحنفية اشترطوا فى العهما المرهونة ان تكون محوزة متميزة فارغة _ كما تقدم _ لكى يتمكن المرتهن من قبضها ووضع اليد عليها .

الشرط العاشر

ان تكون العين المراد رهنها مطوكة في نفسها

فلا يصح رهن شي من الاموال العامة المباحة قبل احرازها ، مشـــل (١) الما في الانهار والحطب والحشيش في ارضه .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٢١٦:٨) ٠

المبحث الثاني

ف حُكم رَهن المشاع

المبحث الثا نـــــى

فى حكم رهن المشاع

المشاع : هو جزء غير متميز مختلط با جزاء اخرى ، تقول : شاع اللبن في (١) الماء اذا تغرق وامتزج به ، ومنه قولهم : سهم شائع، كأنه معتزج لعدم تميزه .

والمراد به هنا : حصة شائعة غير مقسومة ، ولا متميزة ، من دار اوحيـوان او جوهرة او نحوها .

وقد اختلف العلماء في حكم رهن المشاع على اربعة اقوال :

القول الأول :

يجوز رهن العشاع - مطلقا - اى سواء امكنت قسمته املا ، وسواء كـــان الرهن من الشريك او من اجنبى ، وسواء كان الشيوع طارئا ام مبتدأ مقارنـــا للعقد .

(١) المصباح المبير للفيومي مادة "شيع" (٢٢١:١) ٠

(Υ) العدونة لسحنون (ه: ٢٠ : ٢٩ : ٢٩) بدأية المجتهد لابن رشد (٢٢٣٢) الكافى لابن عبد البر (٢٠ : ٢٨) ، المنتقى للباجى (ه: ٢٩ ٢) الذخيرة للباجى (ه: ٢٩ ٢) الذخيرة للباجى (م: ٢٠ ١٠) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى (٣٠٥٠٣) ، شرح الخرشى على مختصر خليل (ه: ٣٣) ، جواهر الاكليل للابسى (٢٠ : ٢٠) ، منح الجليل لعليش (٣: ٢٦) ، بلغة السالك للصاوى على الشرح الصغير (٢١٠٠١) ، البهجة للتسولى (١٠ : ٢١) ، القوانسين الغقهية لابن جزى (٣٧ ٢)) .

(٣) الام للاما الشافعي (٣) (١٦٨: ١) ، الوجيز للغزالي (١:٥١) ، شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وهيرة (٢:٣٠٦) ، مغسني المحتاج للشربيني (٢:١٣٠) ، نهاية المحتاج للرطسيي (٢:٣٠) ، خاشية الشرقاوي على التحرير (١٢٣:٢) ، تكطستة المجموع للمطيعي (٢:١٦:١) ، نتح الجواد لابن حجر الهيشمسي شرح الارشاد (١:٣٠) ، شرح منهج الطلاب للانصاري (١٩٣:١) =

والحنابلة (١) والظاهرية (٢) .

القول الثانى :

لا يجوز رهن المشاع مطلقا ، اى سواء كان من الشريك ام من اجنبى وسواء امكنت قسمته ام لا ، وسواء كان الشيوع طارئا ام مقارنا للعقد . وهل يكون عقد رهن المشاع اذا عقد باطلا او فاسدا ؟ فيه خلاف .

نذ هب بعضهم الى انه فاسد مضمون بالقبض ، لا نه فقد شرطامسن شرائط الجواز وصحح هذا القول البابرتى فى العناية (٣) ، والحصكفى (٤) فى الدر المختار (٥) .

اعانة الطالبين للدمياطي على فتح المعين للطيباري (٣:٢٥)، الاقتاع للشربيني على متن الغاية لابي شجاع(٢:٢٢) .

⁽۱) المغنى لابن قد امة (۲: ۳۲۹) ، المقنع لابن قد امة (۲: ۱۰۱) ، الهداية لابن قد امة (۲: ۱۰۱) ، الهداية لابن قد امة (۲: ۱۰۱) ، الهداية لابن الخطاب (١٥٠) ، زاد المستقنع للحجاوی (ص (١١٨)، السبدع لابن مقلح (٢: ٢١٦) ، الانصاف للمسلود اوی المقد لابن المجوری في الفقه بن تبعیة (۱: ۳۳۰) ، المذهل لابن المجوزی (م (۲۲) ، الافصاح لابن هبیرة (۱: ۳۲۱) ، كشاف القناع للبهوتی (۲: ۲۲۸) ، شرح منتهی الاراد الللبهوتی (۲: ۲۲۲) ، الروض المربطلبهوتی مع حاشیة العنقری (۲: ۲۲۲) ، فایة المنتهی لمومی (۲: ۲۸) .

⁽٢) المحلى لابن حزم (٨: ٤٨٢) .

⁽٣) العناية للبابرتي شرح الهداية للعرضيناني مع تكملة فتح القديــر لقاضي زادة(١٠١٠م - ٣٥٠)

⁽٤) هو علا الدين محمد بن على بن محمد الحصنى الاصل الدمشقى الحنفى ، المعروف بالحصكفى . ولد سنة م ٢٠ . ١هـ ، كان فقيها ، اصوليا ، محدثا ، مفسرا ، نحويا ، اخذ عن خير الدين بن احمه الخطيب واحمد القشاشى ، وتولى افتاء الحنفية . ومن آثاره : شرح تنوير الابصار وسماه الدر المختار ، وشرحه وسماه خزائن الاسسرار وبدائع الافكار وشرح المنار في اصول الفقه سماه افاضة الانسوار مات سنة ٨٨ . ١هـ .

انظر :

[ُ]خلاصة الاثر(؟:؟؟) ، فهرس القهارس للكتاني (١:٧٥٢) ، . هدية العارفين (٢:٦٦٢) ، معجم المؤلفين (١١:٦٥) .

⁽ه) الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (١: ٩٠) .

وقيل انه باطل وهو اختيار الكرخى ، وهو ليس بصحيح ، لان الباطــــل من عقد الرهن ماكان فيه العرهون ليس بمال ، او لم يكن المقابل بـــــه مضمونا ، ورهن المشاع ليس من هذا ، لان المشاع مال ، والمقابل بـــه مضمون ، وانما هو فقد شرطا من شرائط الجواز ، وهو عدم استحقـــاق القبــــف (١) .

القول الثالث :

ان الشيوع اذا كان مقارنا للعقد فلا يجوز الرهن ، اما اذا كـان طارئا فيجوز، وهذا القول مروى عن ابى يوسف (٢)

القول الرابع:

ان المشاع ان كان مما لا يقبل القسمة جاز رهنه ، وان كان مسيا يقبلها لم يجز رهنه (٣) .

والى هذا ذهب الحسن بن صالح (ع) كما نقله عنه الحصام في كتابه

⁽۱) العسوط للسرخسي (۲۱: ۹) ، بدائع الصنائع للكاساني (۲: ۲) ۳۳ ۳۲۲۳ ، الهد اية للمرغيناني (۶: ۲۵) ، العناية للبابرتي مسع تكملة فتح القدير لقاضي زادة (۱: ۲۵ - ۱۵ - ۱۵) ، البناية للعيني (۹: ۲۸۲ – ۲۸۳) ، مجمع الانهر لداماد افندي (۲: ۹۱ - ۹۰ - ۹۰) البحر الرائق لابن نجيم (۲: ۵۰ – ۲۲۲) ، تبيين الحقائـــــق للزيلعي (۲: ۲۸ – ۹) ، الفتاوي الهندية (۳: ۹ و) ، الفتاوي البزازيــة تاضيخان بهامش الفتاوي الهندية (۳: ۹ و) ، الفتاوي البزازيــة بهامش الفتاوي الهندية (۲: ۲۶) ، مختصر القدوري (۲: ۲)

 ⁽۲) المسوط للسرخسي (۲۱:۲۱) ،بد ائع الصنائع للكاساني (۸: ۳۲۲۳)
 تبيين الحقائق للزيلعي (۲: ۹۲) ، الدر المختارللحصكني مع رد
 المحتار لابن عابدين (۲: ۹۶) ، مجمع الانهر لد اماد افنسدي

⁽٣) احكام القرآن للجصاص (٢:١٥) .

⁽٠٠) هو الحسن بن صالح بن حى الهمداني الثوري الكوني ابوعبد الله، من كبار علماء الشيعة الزيدية كان نقيها، مجتهدا متقنا عابدا زاهدا =

إحكام القرآن .

وقريب من هذا القول ما قاله القاضى ابو يعلى من الحنابلة ، حيث قال " يحتمل ان لا يصح رهن حصنه من معين من شى و تمكن قسمته ، مثل ان يكون له نصف دار فيرهن نصيبه من بيت منها بعينه ، وذلك لا حتمال ان يقتســــــم الشريكان فيحصل الرهن في حصة شريك $\binom{\Upsilon}{2}$

الادلـــــن

ادلة القول الاول :

استدل اصحاب المذهب الاول القائلون بالجواز مطلقا ـ لمذهبهــــم بما يلــي. :

الدليل الاول:

(٣) قوله ـ تعالى ـ : " وان كنتم على سفر ولم تجد وا كاتبا فرهن مقبوضة " . وجه الاستدلال : ان كلمة " رهان " عامة تتناول كل رهن سوا * كـــان

ميزان الاعتدال للذهبي (٢: ٩٦ ٤ - ٩٩٤) ، تقريب التهذيب لابسن حجر(١٦٧:) ، الفهرست لابن النديم (ص٥٥) ، الاعلام للزركلي ١٩٣٠١) ، ١٩٣٠١)

⁽١) احكام القرآن للجصاص (١:٢٥) .

⁽ ۲) المغنى لابن قدامة (۶ : ۳۷ ٪) ، الانصاف للمرداوى (ه : ۱ ۲ ۱ ٪) المبدع لابن مقلح (۶ : ۲ ۱ ۲ – ۲ ۱ ٪) ،

⁽٣) سورة البقرة : آية ٣٨٣

المرهون متسوما او مشاعا ، لانها نكرة في سياق الشرط فتفيد العموم كمسسا لو جاعت في سياق نفى ، وهو قول جمع من علماء الاصول ولو كان مراد اللسمه _ تعالى _ احد هذين النوعين لخصه بالذ (١)

وحتى على قول من قال : ان النكرة في سياق الشرط لا تعم، فانهـــا حينتذ مطلقة والمطلق يتحقق باى فرد من افراده، فالرهن المشروع يتحقـــق باى رهن كان، سواء كان المرهون مشاعا ام مقسوماً ؟

الدليل الثاني:

ان المشاع عين يجوز رهنا قياسا على العين المقسومة ، اذ لا فارق بينها الا الاشاعة وهي لا تصلح فارقا ، لا نه لا تأثير لها على حكم الرهن الذي هــو استحقاق البيع في الدين ، لا نه موجود في المشاع كما هو موجود في المقسوم .

ويجاب بان هذا مبنى على قولهم بان حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء اى ملك السيد ، وان لايكن الا على معين الى آخر ماسيأتى فى استدلالهمم ونحن نمنع ان يكون حكم الرهن ماذكرتم بل حكمه استيفاء الدين من المرهسون او من ثمنه عند تعذر الاستيفاء .

ولو سلمنا ان موجب العقد ما ذكرتم ، فان القبض غير متعذر في المساع لان قبض كل شيء بحسبه ، فقبض الدنانير والدراهم بالمناولة ، وقبض السلم ويبد فع المفاتيح ، وقبض الارض بالتخلية ، وقبض المشاع ان يسلمه الكل وليس دونما حائل ، وبعرفه مقدار نصيبه ـ كما في قبض المشاع في البيع ـ اذ لا يتصور ان يكون في البيع قبضا للمشاع ، ولا يكون في الرهن كذلك ، وليس هناك من اثر ثابست ولا معقول يغرق بين القبضين لنتبعه .

 ⁽١) المحلى لابن حزم (١١) .

^()) احكام القرآن لابن العربي (٢٦١:١) ، الجامع لاحكام القـــــرآن للقرطي (٢١:١٦) .

على انه فى العصر الحاضر قد اسست فى كثير من البلد ان سجــــلات عقارية تنظم بيع العقار وشرائه ورهنه، ولم يعد هناك حاجة الى القبـــــف المتعارف عليه سابقا، وإنها يكفى لاثبات رهن اى عقار وضع اشارة رهن فــــى سجل وصك العقار، فإن هذه الاشارة تمنع المالك من التصرف فى العقــــار المرهون بما يضر المرتبن ـ من بيع او رهن او نحوهما ـ وتعطى للمرتبـــن الحق فى استيفاء حقه من ثمن العقار المرهون عند تعذر الاستيفاء مـــــن الراهن .

الدليل الثالث:

ان العين الشاعة يجوز بيعها فيجوز رهنها .

ونوقش: بان هناك فرقا بين بيع المشاع ورهنه ، لان موجب البيع ملك المبيع ، وموجب الرهن هو الحبس الدائم .

وواضح ان اعتراضهم هذا مبنى على اصل مذهبهم القائل بان موجب عقد الرهن الحبس الدائم والشيوع ينافيه ، وقد تقدم رده وسيأتى مزيد مسسن ذلك عند مناقشتنا لادلتهم .

الدليل الرابع :

واستدل لهم - ايضا - بانه لو رهن رجل شيئا عند رجلين بدين لهما عليه جاز الرهن اتفاقا، وان كان نصفه مشاعا رهنا عند كل واحد منهمـــــا فكذلك اذا كان النصف من المرهون مشاعا رهنا، والثاني مطلقا وملكا للشريك،

وحاصل هذا الدليل قياس رهن الجزُّ المشاع على رهن المحـــــوز لمرتهنين .

ونوقش بأنه قياس مع الفارق ، لان موجب العقد في الجز المشاع يثبت

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤:٥٠٣)، تكملة المجموع للمطيعي (٢١١:١٢)٠

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٢١:١٩)، بدائع الصنائع للكاساني (٨:

^{. (} TYY E

متجزاً ، بخلافه فى الجزا المحوز لاثنين ، فان موجب العقد يثبت فى جميــــع المحوز ، وانعا حكمنا بالتجزى بين المرتبهنين عند الهلاك للمزاحمة ، فكــــان كالنفس لا يستحق نصفها قصاصا ، ثم يجب القصاص لاثنين فى نفس واحـــــدة ويكون كل واحد منهما مستوفيا للنصف عند العقل باعتبار انه لا يظهر حكــــم التجزى فى القصاص، فكذلك مانحن فيه ، ومعا يدل على ان يد الاستيفــــاء تثبت فى جميع المحوز من غير تجزئة ، ان الراهن لو وفى احدهما الديـــــن الذى عليه لظلت يد الموتهن الا خرى على جميع الرهن .

الدليل الخاس :

ان حق المرتهن في العين المرهونة لايزيد على حق المالك ، والاشاعة لا تنافي الملك ، فلا تنافي الرهن .

ونوقش بان قياس مع الفارق ، لان المقصود من الرهن الحبس الدائــــم للعين مخافة الجحود والشيوع ينافيه ، وموجب البيع الملك والشيوع لاينافيه .

وهذا الاعتراض والذى قبله مبنيان على حكم الرهن وموجبه عند هـــــم وستأتى مناقشة ذلك عند مناقشة ادلتهم .

ادلة القول الثانى :

استدل اصحاب المذهب الثاني القائلون بعدم الجواز مطلقا ـ لمـــــا ذهبوا اليه بما يلي :

الدليل الاول:

ومنافاته لمقتضى عقد الرهن من وجهين :

الوجه الاول:

ان الشيوع يتنافى مع حكم عقد الرهن .

وبيانه: ان حكم الرهن هو ثبوت يد الاستيفاء " ملك اليد" اى اختصاص المرتهن بالمرهون على جهة الحبس، وثبوت يد الاستيفاء انما تكون على ماتناوله العقد مشاع، ويد الاستيفاء لا تثبت الا على معين، فــــاذا انتفى التعين بالشيوع، انتفت يد الاستيفاء، واذا انتفت يد الاستيفاء _ وهــى حكم العقد _ كان العقد غير معتبر شرعا لان العقود ماشرعت الا لترتب عليها احكامها، ولما كان الشيوع مانعا من تحقق مقتضى العقد ، كان رهــــــن المشاع باطلا .

الوجـه الثانى:

منافاة الشيوع لموجب الرهن ، اذ ان موجب الرهن هو الحبس الدائـــم للمرهون حتى الابراء او الوفاء ، والشيوع ينافي هذا الموجب .

اما أن موجب الرهن هو الحبس الدائم فذلك لا مرين:

الاول: ان الرهن ماشرع الا مقبوضا ، قال _ تعالى _ : " فرهل مقبوضة" مقبوضة السنداء على الابتداء ، يدر القبض ودوامه قياسا على الابتداء ، يدر القبض وهذا يستلزم الحبس الدائم .

الثانى: ان المقصود من مشروعية الرهن أنما هو التوثق لاستيف المسرتهن دينه عند مطل الراهن أو أفلاسه ، وبه يأمن المرتهن على ماله مسن المساع وهذا لا يحصل الا بالحيس الدائم أذ لو أعطينا للراهن حق استرداد الرهن لكان ذلك وسيلة الى انكاره الرهن ، أو مماطلته في الوفاء ، وبذلك يفوت المقصود من مشروعية الرهن ، فلذا كان لا بد من الحيس الدائم .

فاذا ثبت ان المقصود من الرهن يفوت بغوات الحبس الدائم، والعقبود انما شرعت ليترتب طيها المقصود منها ، كان لابد ان يكون للمرتهن الحبيق في الاحتفاظ بالمرهون وحبسه ، وان لا يكون للراهن حق الاسترداد الا بالوفاء او الابراء او الاذن .

واما منافاة الشيوع للحبس، فلأن دوام الحبس لايتم على الوجه المطلبوب _ وهو الحبس الى الاداء او الإبراء _ الا اذا كان للمرتبن الحق فى ذلـــك واستحقاقه لذلك فى المشاع غير موجود ، لانه لابد فيه من المهايأة مع المالك في فينتفع المالك به يوما بحكم الملك، ويحفظه المرتبن يوما بحكم الرهن فيكــون قوله : رهنتك دارى يوما ويوما لا ، وطبــه فان دوام الحبس يكون غير مستحق للمرتبن ، وبذلك يفوت الحبس الدائم _ الذى هو موجب عقد الرهن _ لا قتران العقـــد واذا فات الحبس الدائم _ الذى هو موجب عقد الرهن _ لا قتران العقـــد بالشيوع ، كان الشيوع منافيا لموجب العقد ، واذا كان الشيوع منافيا لمقتضــى العقد ، كان رهن المشاع باطلا .

ولا فرق في هذا بين أن يكون المرتهن أجنبيا أو شريكا .

اما الاجنبى ظما تقدم . وكذا الشريك، فأن ملك اليد الذى هو حكم الرهن لايشمست الاعلى معين ، والمشاع غير معين للشريك كما هو غمسير مغين للاجنبى .

كما ان دوام الحبس الذى هو موجب الرهن ـ متعذر مع الشريك ايضـــا لانه ينتفع به يوما بالملك ، ويحبسه يوما آخر بحكم الرهن فكأن الراهن رهنــــه يوما ، ويوما لا ، وبهذا يفوت دوام الحبس .

مناقشة هذا الدليل:

(أ) مناقشة السوجه الاول: معتمد هذا الوجه ان حكم الرهن ثبوت يسد الاستيفاء الذي هو ملك اليد، واستدلوا لذلك بان الاستيفاء الحقيقي يفيد ملك العين وطك اليد، وبما ان عقد الرهن وثيقة استيفاء سيثيد ملك اليد، فجعلوا كين الرهن وثيقة استيفاء يستلزم ان يكسون حكم ثبت ملك اليد.

⁽۱) المسوط للسرخسي (۲۱: ۹ - ۷۱) ، بدائع الصنائع للكاسا نصصى (۲) ۳۷۲۳: ۱ الهداية للمرغيناني (۲: ۳۲: ۱) ، تبيين الحقائصق للزيلعي (۲: ۸ - ۲۹ - ۲۹) ،

ونحن لانسلم أن يكون حكم الرهن ثبوت ملك اليد بناء على كونه وثيقة استيفاء أذ لا دليل على التلازم الذى ذكروه ، فلا هو لزوم شرعــــــى ولاعظى ، ولا عرضى ، وأذا بطل مابنوا عليه دليلهم .من أن حكم الرهـن ثبوت ملك اليد _ بطل الدليل بداهة .

(ب) مناقشة الوجه الثانى :ملخص هذا الوجه : ان موجب الرهن الحبس الدائم، والشيوع ينافيه، واذا اقترن بالعقد ماينافيه كان العقد غير معتبر، فاذا اقترن الشيوع بعقد الرهن كان عقد الرهن غير معتبر .
هذا هو ملخص الوجه الثانى للحنفية مركبا تركيبا قياسيا .

ونحن لا اعتراض لنا على المقدمة الكبرى القائلة : بان العقداذا اقترن بما ينافيه كان باطلا ، لكنا لا نسلم المقدمة الصغرى _ القائلة ان موجب الرهين الحيس الدائم والشيوع ينافيه _ على اطلاقها ، بل نقول :

اما ان موجب الرهن الحبس الدائم لصيانة حق المرتهن فنعم، لكنسا نقل ايضا: ان الحبس الحكمى ـ الذى هو عدم استطاعة الراهن من التصرف بالمرهون بما يضر المرتهن ـ كاف فى صيانة حق المرتهن ، لان الراهـــــن لايستطيع ان يتصرف بالمرهون سواء كان فى يد المرتهن او فى يد الشريـــك كما ان المرتهن يستطيع ان يستوفى حقه من ثمن المرهون ببيعه عند تعـــذر الاستيفاء من الراهن .

ومما يؤيد هذا جواز ان يتفق الراهن والمرتهن على ان يكون الرهـــن بيد عدل ، فهنا قد خرج الرهن من يد المرتهن حقيقة ، لكنه محبوس حكما .

وادا تقرر هذا فان الشيوع لاينافى الحبس الدائم ، لان المهايـــــاة التي ذكروها _ وهى كون المرهون يوما عند المرتبئ ويوما عند الشريك _ لا تخرج المرهون عن الحبس الحكمى ، كما لا يخرجه وضع العين المرهونة عند عــــدل ففى كليهما خرج المرهون من يد المرتبئ ، فكما جاز هناك جاز هنا .

يقول العاوردى " . . . واما قولهم : ان ذلك يقتضى ان يكون يوما رهنا ، ويوما غير رهن ، فغير صحيح ، لانه رهن فى جسيع الايام ، وقبضه حكسا مستدام ، وخروجه فى يوم المهايأة من يده لايزيل حكم قبضه عنه ، وان حصسل فى يد غيره ، فصار كمن رهن شيئا على ان يكون فى يد مرتهنه يومسسسا وعند عدل يوما لم يمنع ذلك من صحة الرهن (٢٦)

وبهذا يتبين أن الحبس الحكمى كاف، وأن الشيوع لا ينافيه، ومن شمم عدم صحة المقدمة الصغرى لدليلهم، وبالتالي بطلان النتيجة القاتلة بانمهما أذا اقترن الشيوع بعقد الرهن، كان عقد الرهن غير معتبر.

الدليل الثانى:

ان عقود الارفاق ـ كالهبة والقرض ـ تفسد بالشيوع، والرهن من عقـــود الارفاق فيفسد بالشيوع .

ويناقش: بان هذا قياس مع الفارق، لان الشيوع في عقد القرض يجعل المطالبة به متعذرة، ومن ثم كان الشيوع ينافيه بخلاف الرهن فان الشيوع لينافيه كما تقدم.

واما الهبة فمنع حكم الاصل .

⁽۱) هو ابو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى ، الفقيه الشافعــــى كان حافظا للمذهب ومن كبار علمائه روى عنه الخطيب البغدادى ووثقه وله من التصانيف: "تفسير القرآن الكريم"، "النكت والعيون"، "اد بالدين والدنيا" وغيرها . ولد بالبصرة سنة ٢٦٣هـ وتوفى سنة . ه ٢هـ انظر :

انظر :

وفيات الاعيان لابن خلكان (٣:٢٨٣) ، تاريخ بغداد للخطيــــب

⁽ ۲۲:۲۰) ، طبقات الشافعية لابن السبكى (ه :۲۲۷) . (۲) الحاوى للماوردى ــ كتاب الرهن (۲:۲ وب) مخطوط .

الدليل الثالث:

القياس على النكاح ، فانه اذا اضيف النكاح الى نصف المرأة كان باطلا (١) عند المجوزين لرهن المشاع فان كلا منهما قد وقع على غير معين .

ويناقش: بان هناك فارقا بين المقصود من النكاح والمقصود من الرهن فان المقصود من النكاح الحل، والشيوع ينافيه، لانه لا يجوز ان تتزوج المسرأة من رجلين، والمقصود من الرهن التوثق والشيوع لاينافيه.

ادلة القول الثالث:

ووجه هذا القول الذي يفرق بين الشيوع الطارى والمقارن:

ان حال البقاء لايقاس على حال الابتداء، لان حال البقاء اسهل من حال الابتداء، ومن ثم فان الشارع فرق بين الطارئ والمقارن في كثير مسسن الاحكام، كالعدة الطارئة، والابحاق الطارئ، وصيرورة العرهون دينا فسسى ذمة غير المرتهن، ونحو ذلك، فاشتراط الحيازة في ابتداء العقد، لايستلزم اشتراطها في بقاعه على الصحة.

ويناقش: بان الشيوع لا يختلف فكما أن القبض لا يتحقق في الشائسسع المقارن فهو أيضا لا يتحقق مع الشيوع الطارئ، وأد قد جاز مع الشيسسوع الطارئ، فيلزم القول بجوازه مع المقارن.

⁽١) ينظر لادلة الحنفية : المبسوط للسرخسى (٢١:٩٦)، بدائع الصنائع للكاساني (٣٢٣:٨) .

البناية للعيني (٩: ٢٨٢ - ٦٨٤) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٢: ٨٦) .

⁽۲) المبسوط للسرخسى (۲:۲۱)، بدائع الصنائع للكاسانى (۲۲:۲۸) تبيين الحقائق للزيلعي (۲:۲۲)، الدر المختار للحصكني مسسع رد المحتار لابن عابدين (۲:۲۰)، مجمع الانهر لداماد افندى (۲:۲۰)،

ادلة القول الرابع:

اما دليله على مالايقبل القسمة فدليل الجمهور، ولم اجد له دليلا على منعه مايقبل القسمة، فكما لاتجـوز منعه مايقبل القسمة على هبته، فكما لاتجـوز هبته لايجوز رهنه . بجامع ان كلا منها عقد تبرع .

ويناقش بانا نمنع حكم الاصل ونقول بجواز هبة مايقبل القسمة كما يجـــوز رهنـــه .

الترجيــــح

الراجح - والله اعلم - ما ذهب اليه الجمهور من جواز رهن المساع مطلقاً لسلامة ادلتهم وضعف ادلة الحنفية ، اذ ان ما اورده الحنفية من ادلة ومناقشة على ادلة الجمهور لا تعدو ان تكون تمسكا بالمعنى الحسى للرهسين وتغليبا له على المعنى الشرعى ، بينما المعروف ان العقود انما ينظر فيهسا الى ماهو المقصود منها والحبس الذى تمسكوا به لا فائدة له الا تأكيد حسق المرتهن ، وتأمينه من الضياع ، وحمل الراهن على المسارعة بالوفاء ، ومنسع الراهن من التصوف بالرهن ، والحبس الحكمى الذى يتحقق في رهبن المشاع يحقق هذه المعانى كلها ، على ان الحنفية انفسهم يوافقون الجمهور علسي ان الحبس الحكمى ، او القبض الحكمى كاف في بعض الحالات ، ومنها : انسه يجوز وضع الرهن عند عدل باتفاق الراهن والمرتهن ، ظماذا لا يكون الشريسك في نوبته كالعدل الذى ارتضياه ؟ كما انهم اجازوا ان يرهن اثنان ارضا مشاعة بينهما عند واحد ، وكونها عند واحد لا ينفي عنها صفة الشيوم .

كذلك اجاز الحسنفية بيع المشاع، سوا ً امكنت قسمته ام لا ، والرهسسن لا يراد منه الا ان يكون قابلا للبيع ليستوفى منه عند تعذر الاستيفا ً فاذا جاز بيع المشاع جازرهنه .

مناظرة للامام الشافعي :

ويحسن بنا في هذا المقام ان نورد المناظرة التي دارت بين الامــــام الشافعي واحد المانعين لرهن المشاع .

قال الامام الشافعي :

" قال بعض الناس: لا يجوز الرهن الا مقبوضا ، مقسوما لا يخالطه غـــيره واحتج بقول الله _ تبارك وتعالى _ : " فرهلن مقبوضة"، قال الشافعي : قلنا فلم لم يجز الرهن الا مقبوضا مقسوما ، وقد يكون مقبوضا وهو مشاع غير مقسوم ؟ قال قائل : وكيف يكون مقبوضا وانت لا تدرى اى الناحيتين هو ؟ وكيف يكسون مقبوضا في العبد ، وهو لا يتبعض ؟ فقلت : كأن القبض اذا كان اسمـا واحدا لا يقع عندك الا بمعنى واحد ، وقد يقع على معان مختلفة ؟ قال : بل هو بمعنى واحد . قلت : او مايقبض الدنانير والدراهم، وماحضر باليـــــد وتقبض الدور بدفع المفاتيح ، والارض بالتسليم ؟ قال : بلي ، فقلت : فهـــذا مختلف . قال : يجمعه كله انه منفصل لايخالطه شيء . قلت : قد تركـــت القول الاول ، وقلت آخر ، وستتركه _ ان شاء الله تعالى _ وقلت : فكأن القبض عندك لا يقع ابدا الا على منفصل لا يخالطه شيء ؟ قال: نعم، قلت: فمــا تقول في نصف دار، ونصف ارض، ونصف عبد ، ونصف سيف اشتريته منك بثمــن معلوم ؟ قال : جائز، قلت : وليس على دفع الثمن حتى تدفع الى ما اشتريته فاقبضه ؟ قال : نعم، قلت : فاني لما اشتريت اردت نقض البيع فقلت : باعني نصف دار مشاعا لاادري اشرقي الداريقع ام غربيها ، ونصف عبد لاينفســـل ابدا ولاينقسم، وانت لا تجيزني على قسمه، لان فيه ضررا، فانا افسخ البيسع بيني وبينك . قال : ليس ذلك لك، وقبض الدار، ونصف الارض، ونصــــف العبد ونصف السيف ان يسلمه ولايكون دونه حائل ، قلت : انت لا تجيز البيع الا معلوما ، وهذا غير معلوم ، قال : هو أن لم يكن معلوما بعينه منفصلا فالكل معلوم، ونصيبك من الكل محسوب، قلت: وان كان محسوبا فاني لا ادرى ايسن يقع ؟ قال : انت شريك في الكل . قلت : فهو غير مقبوض، لانه ليس بمنفصل وانت تقول فيما ليس بمنفصل لا يكون مقبوضا فيبطل به الرهن ، وتقول القيض ان يكون منفصلا ، قال : قد يكون منفصلا وغير منفصل ، قلت : وكيف يكون مقبوضا

وهو غير منفصل ؟ قال : لان الكل معلوم، واذا كان الكل معلوما، فالبعيض بالحساب معلوم، قلت : فقد تركت قولك الاول ، وتركت قولك الثاني ، فلمسادًا انا كان كما وصفت يجوز البيع فيه ، والبيع لا يجوز الا معلوما فجعلته معلوم.... ويتم بالقبض، لان البيع عندك لايتم _ حين يقضي على صاحبه بدفع الثمين _ الا مقبوضا ، فكان هذا عندك قبضا ، زعمت انه في الرهن غير قبض، او بقولـــك يكون في البيع قبضا قال الشافعي: القبض اسم جامع، وهو يقع بمعسا في مختلفة كيف ماكان الشي معلوما ، او كان الكل معلوما ، والشي من الك___ل جز معلوم من أجزا وسلم حتى لا يكون دونه حائل فهو قبض، فقبض الذه____ والفضة والثياب في مجلس الرجل ، والارض : أن تؤتى في مكانها فتسلــــــم لا تحويها يد ولا يحيط بها جدار، والقبض في كثير من الدور والا رضيين اسلامها باعلامها ، والعبيد تسليمهم بحضرة القابض، والمشاع من كيل ارض وغيرها: الا يكون دونه حائل ، فهذا كله قبض مختلف يجمعه اســــــم القبض، وأن تفرق الفعل فيه ، غير أنه يجمعه أن يكون مجموع العين والكـــل جز من الكل معروف ولا حائل دونه ، فاذا كان هكذا فهو مقبوض، والذي يكون في البيع قبضا يكون في الرهن قبضا لا يختلف ذلك ، قال الشافعي : ولــــــم اسمع احدا عندنا مخالفا فيما قلت من انه يجوز فيه الرهن ، والذي يخالــــف لا يحتج فيه بمتقدم من اثر فيلزم اتباعه ، وليس بقياس ولا معقول فيغيبون في الاتباع الذي يلزمهم أن يفرقوا بين الشيئين ، أذا فرقت بينهما الآثار حتى يفارقوا الآثار في بعض ذلك، لا نيجز وا الاشياء زعموا على مثال ثم تأتى اشياء ليس فيها مــن اثر فيفرقون بينها وهي مجتمعة بآرائهم، ونحن وهم نقول : في الآثار تتبع كما جائت، وفيما قلت وقلنا لانقبل الا قياسا صحيحا على اثر".

⁽١) الام للامام الشافعي (١٦٨:٣-١٦٩) .

المبحث الثالث

فى رهن المشتعار

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم مهن المستعار.

به الثاني: صفة الإعكادة.

به الثَّالث: ضمان الم هن المستعار.

سر الرابع: فكاك الرهن المستعاد.

المسطلب الأول

حكم رهن المستعــار

اتفق العلماء على ان للشخص ان يستعير شيئا ليجعله رهنا في دين عليه ، لان الرهن توثق ، وهو يحصل بما لايملكه كالشهادة والكفالة ، بخيلاف بيع ملك غيره لنفسه ، فانه لايصح لان البيع معاوضة ، فلا يملك الثمن مين .
لايملك المثمن .

قال ابن المنذر: " اجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم طـــــــى ان الرجل اذا استعار شيئا يرهنه على دنانير معلومة عند رجل سماه الـــــى وقت معلوم فعُعل ان ذلك جائز (٢)

قال الشافعية ـ في الاصح عندهم ـ والحنابلة : يشترط ان يذكـــر قدر الدين الذي يرهن به الستعار، وجنسه، ومدة الرهن، ومن الـــــذي سيرهنه عنده، لان الضرر يختلف بذلك فاحتيج الى ذكره كاصل الرهن .

وهذا عند الشافعية على قولهم بان هذا العقد عقد ضمان دين ، اما طى القول بانه عارية لم يخرج عنها فلا يشترط شي ً مما ذكر .

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٢) ٣٨٠٠) .

 ⁽٣) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميرة(٢١٥:٢) مغنى
 المحتاج للشربيني (٢:٥١٦)، نهاية المحتاج للرطى(٢:٥٢٥) ،
 المغنى لابن قدامة (٣٨٠:٤).

المطلب الثانى

صفية الاعسارة

اذا اعار شخص شخصا آخر عينا ليرهنها ، فلا يخلو اما ان يأذن لـــه بالرهن اذنا مطلقا ، او مقيدا فهما حالتان :

الحالة الاولى ؛ اطلاق الاذ ن في العارية .

د هب الحنفية والمالكية _ وكذا الشافعية في احد القولين عند هــــم _ والحنابلة الى ان للمستعبر في هذه الحالة ان يرهن العين بالدين القليـــل والكثير، وباى جنسشا*، وفي اى مكان كان ، ومن اى انسان اراد .

وذهب الشافعية في القبل الاخر الى انه لابد ان يبين القدر الــــذي يرهنه به وصفته وحلوله وتأجيله .

وخلافهم هذا مبنى على الخلاف في التكييف الفقهي لهذا العقد .

فيرى فقها المذاهب الثلاثة وبعض الشافعية ان هذا العقد عقد عارية باق عليها ، ولم يخرج عنها ، ومن ثم فلا يجب تعيين شي ما تقدم ، لان الاصل العمل باطلاق اللفظ، ولان العارية لغير الرهن لا يجب فيها ذلك فلا يجبب في العارية للرهن .

بينما يرى بعض الشافعية ان هذا العقد قد خرج عن عقد الاعارة السي ضمان الدين من المعير للمستعير في رقبة ذلك الشيء المستعار، ومن شــــم وجب تعيين جنس الدين وقدره وحلوله وتأجيله وكذا الدائن، لانه بمنزلـــــة الضمان في الذمة، وضمان المجهول لايصح

ووجه القول بانه عارية : انه قبض مال الغير باذنه لينتفع به نوع انتفـــاع فاشيه مالو استعار مطوكه للخدمة .

ووجه القول بانه ضمان دین : ان المعیر ضمن دین غیره برقیة مالـــه فصار کما لو اذن لعبده فی ضمان دین غیره یصح وتکون ذمته فارغة، ولانــــه کما ملك ان یلزم ذمته دین غیره ، ینبغی ان یملك التزامه فی عین ماله ، لان كلا

منهما محل حقه وتصرفه .

ونوقش هذا التوجيه: بان الضمان لازم في حق الضامن لا يجوز لــــه الرجوع عنه ، بينما في هذا العقد للمعير ان يرجع بالاستعارة قبل القيض. كما ان له ان يلزم المستعير فكاك العين المرهونة بعد الرهن .

ولايرد على القول الاول بان المنافع في الاستعارة للمستعير بينمــــا هي في هذا العقد للمالك، لان المستعير قد انتفع بجعله العارية وثيقـــة بالدين، ولامانع أن يستعير الانسان شيئا لتحصيل منفعة واحدة، بينمــــا تكون سائر المنافع للمالك، كالعبد يستعار لحفظ المتاع، وهو مع ذلك يخيـط لمالك.

ثمرة الخــلاف:

تظهر ثمرة الخلاف في التكييف الفقهي لهذا العقد في مسائل منها :

اذا رهن العين بدين مؤجل باذنه، فعلى القول بانه عارية يجــــوز للمعير ان يطالب بفكاك العين متى شاء، لان العارية عقد جائز من الطرفين.

وعلى القول بانه ضمان دين ، لايجوزله ان يطالب بالفكاك قبل حلول الاجل لان الضامن الى اجل لايطك المطالبة بانها الضمان قبل حلوله .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲۱۸۰۰) ، الهداية للعرفيناني (۲۰۹۰) تبيين الحقائق للزيلعي (۲۰۸۰-۸۹) ، الشرح الكبر للدردير مح حاشية الدسوقي (۲۰۸۰-۲۰۹۹) ، شرح الخرشي على مختصرخليل (۲۰۲۰) ، الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوي (۲۰۱۱) المغني لابن قدامة (۲۰۸۰) ، كشاف القناع للبهوتي (۲۰۰۳) شرح منتهي الارادات للبهوتي (۲۰۳۱) ، شرح المحلي عليسي المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (۲۰۲۱) ، شرح المحتاج المنباج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (۲۰۲۱) ، مغني المحتسل

ومنها: انه اذا بيع المعار بالدين ، فعلى القول بانه عارية يرجـــع المالك بقيمته ، لان العارية مضمونة بالقيمة . وعلى القول بانه ضمان ديـــن يرجعها بيع به سواء بيع بقيمته ، او باقل ، او اكثر ، لان الضامن يرجع بمــــا غرم ، وهو لم يغرم الامابيع به .

ومنها: ان المرهون المعار اذا تلف في يد المرتهن او الراهن ، فان قلنا انه عارية ضمن الراهن قيمته كما لو تلف في يده ، وان قلنا انه ضمان ديبن لم يضمن الراهن شيئا ، لان الضامن لم يغرم شيئاً .

الحالة الثانية : تقييد الاذن في العارية .

اذا قيد المعير للرهن اعارته، وحدد جنس الدين وقدره، ومحلـــه مثلا _ فيجب على المستعير التقيد بماحدده المعير، سواء قلنا ان هــــذا العقد عقد عاربة اوضمان دين .

فان خالفه في جنس الدين لم يصح ، لان قضاء الدين من بعسسض الاجناس قد يكون ايسر من بعض، وكذا اذا خالفه في الحلول والتأجيسل بان اذن له في مؤجل فرهن بحال ، لانه قد لايجد في الحال مايفك بسسه الرهن، او اذن له بحال فرهن بمؤجل ، لانه قد لايرضي ان يحال بينسسه وبين ملكه الى اجل .

وان خالفه بزيادة في القدر، كأن اذن له ان يرهنه بخسين فرهنه م بسبعين-مثلا - بطل الرهن في الجميع، لان المتصرف باذن يتقيد تصرفـــه بــالاذن .

وفى قول للشافعية والحنابلة : ان الرهن يبطل فى الزائد عـــــن القدر فقط، لان العقد تناول مايجوز، ومالايجوز فصح فيما يجوز دون غــــجره وهو اولى لعدم الغاء العقد بدون مقتضى فيما اذن فيه فيكون كتفريق الصفقة.

وان خالفه بنقس كأن اذن له برهنه بخمسين فرهنه باربعين صح ، لان من

⁽١) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠ : ٢٠ - ٢٥) ٠

رضى ان يقضى عن غيره خمسين رضى ان يقضى مادونها بالاولى .

وقال الحنفية لا يجوز مخالفة القدر ، سوا كان الى اقل منه ام الــــى اكثر ، لان العتصرف باذن يتقيد تصرفه بقدر الاذن ، ولان التقييد ينفـــــى الزيادة والنقصان ، اما نفيه للزيادة ، فلأن غرض المعير الاحتباس بما تيســـر اداؤه عند الاحتياج الى فكاكه . واما نفيه للنقصان ، فلأن غرض المعـــــير ان يصير ستوفيا لاكثر المالين بمقابلة الرهن عند الهلاك ليرجع علـــــــى المستعير عند الهلاك بالكثير لا بالقليل .

قال الحنفية : لكن يجوز للمستعير ان يخالف الى الاحسن ، كأن يعين له ان يرهنه بدين هو اكثر من قيمة المعار ، فيرهنه باقل مما عين لكن بمشــل القيمة او اكثر ، وحينئذ لايضمن ، لا نه خلاف الى خير ، لان غرض المعير مـــن الرجوع الى المستعير بالقيمة حاصل فتعيينه اكثر من القيمة لافائدة منه بـــل فيه ضرر لتعسرادائه .

قالوا : وفى حالة المخالفة ، فان للمعير ان يضمن المستعير اوالمرتهن وله ان يأخذه ممن هوعنده ان كان موجودا ، لان الرهن لم يصح ، لان كلا من الراهن والمرتهن تعدى حيث تصرف فى ملك غيره على وجه لم يؤذن لــــه فيه ، فسار الراهن كالخاصب ، والمرتهن كغاصب المغصوب .

ثم اذا ضعن المعير المستعير - الراهن - فان عقد الرهن يتم فيمسل بينه وبين المرتهن ، لان المستعير ملك العارية بادا الضعان فتبين انه رهسن ملك نفسه .

⁽۱) فتح العزيز للرافعى شرح الوجيز للغزالى (۲۱:۱۰ ۲۹)، شـــرح المحتاج للشربينى المحتاج للشربينى المحتاج للشربينى (۲:۰۶ ۳۰)، نهاية المحتاج للرملى (۲:۰۶ ۳۰)، المغـــنى لابن قدامة (۲:۰۶ ۳۸)، كشاف القناع للبهوتى (۲:۰۶ ۲۰)،

ويضعن القيمة ان كانت اقل من الدين او مثله، فان كانت اكثر مــــن الدين ضعن قدر الدين والزائد يهلك امانة .

واذا ضمن المرتهن رجع بما ضمن وبالدين على الراهن.

وقال المالكية : اذا خالف المستعير ، كان قيد له الرهن بدراهــــم فرهنه بطعام ، فان كان المعار قائما اخذه من الراهن او المرتهن ، وبطلــت العارية ، فان لم يجده وانكر المستعير التعدى فالقول قول المعير بيمينــــه ويضمن المستعير القيمة .

وان وافقه ففيه قولان:

الاول: ان المستعير يضمن بدله للمعير لتعديه ، مطلقا ، اى ســوا ، كان مما يغاب عليه ام لا ، وسوا ، صدق المرتهن على التعدى ام لا ، وســـوا ، حلف المعير ام لا ،

الثانى : فيه تفصيل : هو انه اذا أقر المستعير لمعيره بالتعسدى ووافقه المعير على ذلك، وخالفهما المرتهن وقال : ان المستعير لم يتعسد ونكل المعير عن اليمين على ما ادعى من التعدى، فان المستعير يضمسسن لتصديقه على التعدى .

فان حلف المعير على ما ادعى ، واقر المرتهن بالتعدى ، فلا ضمــان على المستعير وكانت السلعة رهنا فيما اقر به المعير من الدراهم ـ اى قدرها (٢) من قيمة الطعام ـ ولا تقبل دعوى المرتهن .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲۱۸:۳۰ و ۳۷۱) ، البهداية للمرغينانسي (۲: و۱) ، تبيين الحقائق للزيلعي (۲: و۱- ۲۲) ، الدرالمختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (۲: ۳: ۵- ۵۱۵) ، البنايسسة للعيني شرح البداية للمرغيناني (۲: ۳: ۵- ۲۷۷) .

⁽۲) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقى (۲:۳۹)، شرح الخرشى على مختصر خليل (ه:۲۶۲-۲۶۳)، منح الجليل لعليش (۲:۳۳ ملى الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (۲:۱۱)،

المطلب الثالث

ضمان الرهن المستعار

لبيان هذا الحكم لابد لنا من الاشارة الى امرين مهمين هما : حكــــم العين المعارة والمرهونة من حيث الضمان عند العلماء فنقول :

الرهن عند الحنفية مضمون على المرتهن مطلقا، وكذا المالكية فيمـــا يناب عليه، واما مالايغاب عليه ـ كالعقار _ فضمانه على الراهن .

والرهن عند الشافعية والحنابلة امانة عند العرتهن لايضمنـــــــــه الا بالتعدى او التفريط .

واما العارية، فهى عند الحنفية، وعند المالكية كالرهن، بينما هـــى مضمونة مطلقا اى سواء تلفت بتعد او تغريط، ام من غير تعد ولا تغريط عنـــد الشافعية والحنابلة .

وبعد هذا نقول :

ان العارية الرهن اذا تلف قاما ان يتلف بيد الراهن ، او بيـــــد المرتهن :

الحالة الاولى: ان يتلف بيد الراهن .

اذا تلف الرهن العارية بيد الراهن فللعلماء في ذلك اقوال بنـــاء على ماتقدم من حكم العارية عندهم .

فذهب الحنفية الى أن الراهن لا يضمن فى هذه الحالة ، لا نه أعسارة بيده ، والاعارة أمانة لا تضمن ألا بالتعدى أو التفريط .

وقال المالكية : ان كان مما يغاب عليه ضمنه للراهن كالجوهــــرة وقطعة الذهب، والا فلا

وقال الشافعية _ على القبل بان هذا العقد ضمان دين ، وهــــــو الراحج عندهم _ لاشي؛ على الراهن ، لان الحق لم يسقط من ذمته . وفى قول يضمن ، لانه لايزال مستعيرا ولم يتم عليه حكم الضمان .

الحالة الثانية: تلف العارية الرهن بيد المرتهن.

للعلماء في ذلك اربعة اقوال :

الاول : للحنفية - حيث قالوا : ان كانت قيمته مثل الدين او اكتسر سقط الدين عن الراهن لتمام الاستيفاء بالهلاك، ووجب مثله لرب المسال "المعير"، لان المستعير صار قاضيا دينه ، مال غيره بهذا القدر، لان المعير حين اعاره فقد امره المستعير بقضاء دينه من ماله، والمأمور بقضاء الديسسن يرجع على الآكر بما قضاه، وهو الموجب للرجوع، دون القبض بذاته ، لان قبض المستعير برضا المالك فلا يتعلق به الضمان .

وان كانت قيمته اقل من الدين ذهب منه بقدر القيمة ، وطى الراهـــن بقية دينه للمرتهن ، لانه لم يقع الاستيفاء بالزيادة على القيمة ، وطــــــــى (٢) المستعبر للمالك ماصار موفيا به .

الثانى: للمالكية حيث قالوا: أن كأن مما يغاب طبه توجه الغسرم على المستعير والمرتهن كما في كل عارية ورهن غير معار، فيتبع المعسسير المستعير بالقيمة يوم قبض العارية، أو الرهن، أو الاستعارة أقوال، ويتبسع المستعير - وهو الراهن - المرتهن بقيمتها يوم القبض أو المهلاك، أو الرهسن أقوال، فيقاصه من دينه فين فضل له شيء رجع به .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٣٧١٨:٨) ، الهداية للمرغيناني (٤٠٠: ١) مغنى المحتاج للشربيني (٢٠:٠٠) ، نهاية المحتاج للرطسسسي (٢٠:٥٠) ، المغنى لابن قدامة (٤:٥٠-٣٨١) .

⁽ γ) الهداية للمرغيناني (γ : γ , γ) ، تبيين الحقائق للزيلعي (γ : γ) ، البناية الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لا بن عابدين (γ : γ) البناية للعيني (γ : γ) γ .

وان كان مما لايغاب عليه ، كالعقار ، فلا ضمان كما فى العارية والرهــن (١) غير المعار .

الثالث: للشافعية، حيث قالوا: أن المرتهن لأشى علي سيسه الا أذا تعدى أو فرط لانه أمين ، وكذلك الراهن لأشى عليه ، لان العقيد عقد ضمان دين ولم يسقط الحق من ذمة الراهن .

الرابع : للحنابلة ، وكذا الشافعية على القول المرجوح عندهم ـ لاشئ على المرتبين الا اذا تعدى او فرط، لانه امين ، وانما الضمان على المستعير $\binom{n}{2}$ _ الراهن ـ لان العارية مضمونة .

⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى (٣:٣٩) ، حاشيــــة العدوى على الخرشي (٥:٢٤٢) .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٢٦٥: ٣٨١) ، كشاف القناع للبهوتي (٣:٥٠٣) ٠

المطلب الرابسع

فكاك الرهن المستعار

بيع الرهن المستعار :

اذا حل اجل الدين ووفى الراهن ماعليه ،عاد الرهن المستعار السي صاحبه ، والا بيع فى الدين ، ورجع المعير على المستعير بالضمان .

لكن بم يرجع ؟

قال المالكية : يرجع على المستعير بالقيمة يوم الاستعارة، وقيل يسوم الرهن، وقيل يوم قبض العارية، والفاضل من وفاء الدين ملك للمستعير حينئذ.

او يرجع بما ادى من ثمنه ، والفاضل من ثمن الرهن عن وفاء الديـــن (١) باق على ملك صاحبه .

وقال الشافعية : يرجع المالك على الراهن بما بيع به ـ على القول انـه ضمان دين ، سوا عبيع بقيمته ، ام باكثر ام باقل بقدريتغابن الناس بمثله .

وقال بعض الشافعية : يرجع بما بيع به لانه ثمن ملكه ، وحسن هـــــــذا (٢) القول الرافعي ، وصوبه النووي .

وقال الحنابلة ـ في وجه عند هم وصححه ابن قدامة ـ انها ان بيعـــت باقل من قيمتها رجع بالقيمة ، لان العارية مضمونة فيضمن بقص ثمنها .

وان بيعت باكثر رجع بما بيعت به ، لان العين ملك للمعير فيكــــون ثمنها كله له .

⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى(٣٣٨: ٢٣٨) الخرشى مع حاشية العدوى عليه (٥: ٢٤٢ - ٢٤٣) .

 ⁽٢) شرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعميرة (٢:٢٦) ، مغنى المحتاج للشريني (٢:٢٦) .

وفى الوجه الثانى : يرجع بالقيمة ان كانت من ذوات القيم ، وبالمشــــــل ان كانت من ذوات الامثال .

فك المعير الرهن:

اذا فك المعير الرهن باداء الدين الذي على الراهن، وكان هـــذا باذن من الراهن رجع عليه بالاتفاق .

وان كان ذلك بغير اذن من الراهن فهل له الرجوع اليه او لا ؟

فيه خـــلاف:

فذهب الحنفية _ وكذا الحنابلة في رواية صححها ابن قدامة _ الــــــن ان للمعير حينئذ الرجوع الى الراهن بما ادى من دينه ، وعلى الراهـــــــن ان يوفيه حقه .

ووجه هذا القول ان المعير غير متبرع بقضاء الدين ، وانها هو مخلص (٢) لطكه ، فصار اداؤه كاداء الراهن .

وذهب الشافعية _ وكذا الحنابلة في الرواية الاخرى _ الى انه ليس لــه الرجوع الى الراهن .

(٣) ووجه هذا القول : انه متبرع فصار كما لو وفي الاجنبي دينه .

ويناقش هذا القياس، بان هناك فرقا بين المعير هنا والاجنبي ، ف المعير يخلص ملكه، فانتفى عنه التبرع، اما الاجنبي فان عمله تبرع محض، اذ ليس فيه تخليص لما له او لذمته، ومن ثم فالظاهر ان الراجح ماذهب اليسه الحنفية والحنابلة .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣٨٣:٤) ، كشاف القناع للبهوتي (٣٦٦:٣) ٠

⁽ ۲) الهداية للمرغيناني (٤: ٩)) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٢: ٩ ٨) ، المداية للمرغيناني (٢: ٩٠) ، المغنى الدر المحتار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (٢: ٥ ٥ ه) المغنى لابن قد امة (٢ ٢٦٦) ، كشاف القناع للبهوتي (٢ ٢٦٦) ،

المبحث الرابىع

رهـــن المغصـوب

اتفق العلماء على جواز ارتهان المغصوب من مالكه لدى الغاصــــب ويصير المغصوب ـ حينئذ ـ رهنا في يده بعقد الرهن على انه مرتهن ، بعـــد ان كان مغصوبا بيده وهو غاصب .

لكنهم اختلفوا : هل يزول ضمان الغصب بمجرد عقد الرهن او لا علمى قولين :

القول الاول:

اذا صار المغصوب رهنا لدى الغاصب، زال ضمان الغصب بمجرد عقد الرهن ولا يحتاج الى امر آخر .

والى هذا ذهب الحنقية والمالكية والحنابلة.

القول الثانى :

ان ضمان الغصب لا يسقط عن المرتهن بمجرد عقد الرهــــن والآذ ن بالقبض، بل لابد ان يبرئه المالك، او يعيده اليه ثم يسترده بحكم الرهــــن او يسلمه الى عدل يتفقان عليه .

(٤) والى هذا ذهب الشافعية .

⁽ ١) بدائع الصنائع للكاساني (٣٢٥٨: ٢) ، (٣٧٣١: ٨) ، الفتاوي المهدية (٥ - ٤٣٣:) .

⁽٢) الذخيرة للقرافي - كتاب الرهن (ص٠٠٠٠) مخطوط ٠

⁽٣) المغنى لابن قدامة (؟ : ٣٧١) ، أشاف القناع للبهوتى (٣٦٦: ٢) ، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٣ : ٣٣١) ،

^(؟) فتح العزيز للرافعى شرح الوجيز للغزالى (١٠: ٧١- ٢٢) ، شمسرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعمرة (٢ : ٢٦٩) ، مغنى المحتاج للشربينى (٢ : ٨١٤) ، شرح منهج الطلاب لزكريا الانصارى مع حاشية البجيرمى (٢ : ٢٧١) ،

الادلــــة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

قياس الرهن على البيع والهبة، بجامع الآذن في الامساك المناقسيض لمقتضى الغصب في كل ، فكما أن البيع أو الهبة للغاصب يسقط ضمان الغصب انتاقاً ، فكذلك الرهن يجب أن يسقطه .

ونوقش هذا القياس، بانه قياس مع الفارق، لان البيع ـ وكذا البهبــة ـ يزيل الملك، واذا زال ملكه زالت احكام ملكه التي منها الضمان، وانتقــــل الملك الى المشترى، وملك الانسان لا يكون مضمونا عليه، وليس كذلك الرهبــن لانه لم ينقل الملك فلم يزل الضمان، على أن البيع لما كان منافيا للضمان فــى استدامته كان منافيا للضمان في ابتدائه، ولما كان الرهن غير مناف للضمان في ابتدائه، فبطل القول بان الاذن بالقبـف استدامته، كان غير مناف للضمان في ابتدائه، فبطل القول بان الاذن بالقبـف ينافي الضمان.

واجيب: بانا لانتكام عن الضمان بعد حدوث الملك بالبيع ونحوه، وانما الكلام عن بقاء الضمان السابق على عقد البيع بالغصب، اى الضمان فى الابتداء لان حدوث الملك لاينسحب بحال على ماقبل عقد البيع بدليل عدم لحصوق الولد الحادث بعد الغصب، وقبل البيع اذا بيع للغاصب.

الدليل الثانى :

ان عقد الرهن ينافي الضمان ابتداء ، بدليل انه لو قال : رهنتك هــذا

⁽١) الذخيرة للقرافي _ باب الرهون (ص. . ٢ب) مخطوط، الحاوى للماوردى كتاب الرهن (٢:١١ب) مخطوط .

⁽ ٢) الحاوي للماوردي - كتاب الرهن (١١١٢) مخطوط .

الشيء على أن يكون مضمونا عليك لم يصر مضمونا ، وأذا تنافيا ابتداء لم يجتمعا وكان أحد هما رافعا للا خر، فلما ثبت عقد الرهن اتفاقا ، انتفى الضمــــان (١) حجاجاً .

ونوقش هذا الاستدلال: بان ابتداء الرهن ، انها كان منافيا للضمان من حيث انه رهن ، وكذلك في استدامته مناف للضمان من حيث انه رهــــن فاما الضمان من حيثية غير الرهن فلا ينافيه الرهن في الابتداء ، كما لاينافيه في الاستداء ، كما لاينافيه في الاستداء .

واجيب: بان لاسبب للضعان الا الغصب وقد زال بالاذن بالامساك واذا زال السبب - وهو الغصب - زال الحكم المترتب عليه وهو الضعان .

الدليل الثالث:

ان الضمان احد موجبي الغصب، فوجب ان يزول بعقد الرهن كالاثم.

وبياته: ان مايجب على الغاصب بالغصب شيئان: الاثم بالاعتسداء والضمان بالاحتباس، قلما كان عقد الرهن رافعا للاثم، وجب ان يكون رافعاً للضمان.

ونوقش : بان الاثم انها انتفى لا نتفا موجبه ، وهو الاحتباس على وجسه العدوان ، فصار الآن محتبسا بحق ، بخلاف الضمان فانه موجبه ابتدا الغصب على ان الرهن لا يرفع الاثم المستحق بالحبس قبل الرهن ، فوجب ان لا يرفسع (ه) الضمان المستحق .

واجيب : بان هذا تغريق بين مسببى سبب بدون فارق ، لان الموجب الضمان والاثم هو الاحتباس على وجه العدوان ، فاذا زال زال ماترتب عليه .

 ⁽٢) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن (١١١١٠) مخطوط .
 (٣) المغنى لابن قدامة (٢: ٣٧١) .

⁽٣) المغنى لا بن قدامه (٣٢١:١) . (١) الذخيرة للقرافي _ باب البرهون (ص٢٠٠٠) مخطوط .

⁽ه) الحاوى للماوردي - كتاب الرهن (١١١١٠) مخطوط ٠

^{· (}٣٧١: ٤) المغنى لابن قدامة (٣٧١: ٤)

وقولكم : ان الرهن لا يرفع الاثم قبل الرهن ، فلا يرفع الضعان المستحق قبله حسن ، لكنا نقول : ان عقد الرهن رفع استمرار الاثم السابق علي المستحرار الضمان ايضا .

الدليل الرابع:

وبيانه : ان الرهن امانة، كما ان الوديعة امانة، والمغصوب اذا صار مقبوضا وديعة انتقل عن كونه مقبوضا غصبا فلا يكون مضمونا، فوجب اذا صـــار مقبوضا رهنا ان ينتقل عن كونه مقبوضا غصبا، فلا يكون مضموناً.

وناقش الشافعية هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الاول:

انا لانسلم المقيس طيه ، فلا يثبت حكم المقيس، فان ضمان الغصصيب لا يسقط بالوديعة ايضا ، كما هو قول بعض الشافعية .

الوجه الثاني :

ان ضمان الغصب انما سقط بالوديعة ، ولم يسقط بالرهن ، لان هنا ك فرقا بينهما من وجهين :

الاول : ان يد المودع عنده - بفتح الدال - يد المالك ، لانه وكيل - بالحفظ ، فصارت العين بالوديعة كالعائدة الى مالكها ، وليس كذلك المرتهان فان يده لنفسه دون مالك العين .

الثاني : ان الوديعة والضمان يتنافيان ، الاترى ان الوديع اذا تعدى في الوديعة خرج عن ان يكون وديعا ، واما الرهن والضمان فلا يتنافيان ، فان

⁽۱) الذخيرة للقرافي ـ باب الرهون (ص٠٠٠٠) مخطوط، الحــــــاوى للماوردي ـ كتاب الرهن (١٠٠٧ب) مخطوط ،

المرتهن اذا تعدى فى الرهن لم يخرج عن ان يكون مرتهنا ، ومن ثم سقــط (١) الضمان فى الوديعة ولم يسقِط فى الرهن .

واجيب عن الفرع الاول من الوجه الثانى : بانه لايلزم من كون يـــده كيد المالك ان لايضمنه عند قيام سبب الضمان ، اذ لو كان عدم الضمان لكون يده كيد المالك، لما ضمن بالجناية على الوديعة، لكنه يضمن بالجنايــــة فلم يكن لمكان يده دخل في الضمان وعده .

وكون يد المرتبن لنفسه لا يصلح علة لبقاء الضمان عليه دون الوديعة.

واجيب عن الفرع الثاني : بان المنافأة القائمة بين الوديعة والضمان انما هي للائتمان ، وهو موجود في الرهن .

ادلة القول الثانى :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

انه عقد رهن فوجب ان لايمنع ضمان الغصب ابتداء ، كالدوام .

وبيان ذلك : ان الدوام اقوى من الابتدا ، ودوام الرهن لا يمنست ابتدا الضمان ، فان المرتبن اذا تعدى في المرهون يصبر ضامنا له ضمان غصب ويبقى الرهن بحاله ، فلما لم يمنع الرهن ضمان الغصب في الدوام - وهو الاقوى _ فلأن لا يرفع ابتدا الرهن دوام ضمان الغصب اولى .

ويناقش بانه اذا زال سبب الضمان _ وهو الغصب _ بالاذن الـــــــذى يناقضه ٤ لان الغصب وضع اليد بغير اذن _ لم يعد هناك مسوغ للضمـــــان سواء كان عقد الرهن يمنع الضمان او لايمنعه ، فانه ليس هناك من ضمان،عطـــى

^() الحاوى للماوردي - كتاب الرهن (٧ : ١١١ أ - ١ ١ ١ ب) مخطوط.

⁽ ۲) الحاوَّى للماوِرَدي - كتاب الرهن (۱۱۰:۲ أ - ۱۱۱ب) مخطوط، فتح العزيز للرافعيشرح الوجيز للغزالي (۲۲:۱۰)

انه كما يستحيل ان يضمن المالك ملكه ، يستحيل ان تجتمع يد بغير اذن مسع (١) الاذن ، لانهما نقيضان .

الدليل الثانى :

ان ضمان الغصب ضمان تعلق بعين ، فوجب ان لايسقط بالرهـــــن كضمان الجناية ،

وبيانه : ان الشيء قد يصير مضمونا بالغصب كما يصير مضمونا بالجناية (٢) وعقد الرهن لاينفي ضمان الجناية، فوجب ان لاينفي ضمان الغصب .

ونوقش: بان سبب الضمان في الجناية موجود وقائم فتحقق الضمـــان وزال سبب الضمان في الغصب بالا ذن فزال الضمان ، على أن ضمان الجنايــة ستقر لوجود سببه ، وضمان الغصب يتوقف على اهلاك المغصوب ولــــــــــم يوجد فكان ضعيفا فبطل بالرهن .

الدليل الثالث:

ان المغصوب مضمون بالغصب فوجب ان لا يُستِقطُ وجوب ضمانه تعلـــــق حق الغاصب برقبته كالجناية .

وبيان ذلك : ان العبد المغصوب لو جنى على الغاصب لتعلق حسق الغاصب برقبته ضمان غصب على الغاصب برقبته ضمان غصب كذلك اذا تعلق حق الغاصب بعين بعقد الرهن وصار وثيقة بيده لايسقــط (1)

ونوقش: بان الضمانين تحققا لوجود سببهما، وهو الغصب والجنايسة الم في الرهن فقد زال السبب فيزول الحكم، بخلافه في الجناية.

- (١) الذخيرة للقرافي باب الرهون (ص٢٠١) مخطوط، المغنى لابـــن
 قدامة (٢:١٣) .
 - (٢) الحاويُ للماورد ي كتاب الرهن (١١١١٠) مخطوط .
- (٣) الذخيرة للقرآفي باب الرهون (ص ٢٠٠٠) مخطوط، المغنى لابسن قدامة (٢: ٢١) .
 - ()) الحاوي للماوردي _ كتاب الرهن (١١١:٢ أ) مخطوط .

الدليل الرابع:

ان ضمان الغصب لو سقط بارتهان الغاصب لسقط بارتهان غـــــــر الغاصب، ظلما ثبت ان غير الغاصب لو ارتهنه لم يسقط عن الغاصب ضمانــــه وجب اذا ارتهنه الغاصب ان لايسقط عنه ضمائه.

لترجيــــح

وبهذا يتبين لنا رجحان ماذهب اليه الجمهور من أن المغصــــوب أذا صار رهنا عند الغاصب يزول ضمان الغصب، والله أعلم ،

⁽١) الحاوي للماوردي _ كتاب الرهن (١١١٠أ) مخطوط.

⁽٢) ينظر: المغنى لابن قدامة (٣٧١:٤) ٠

فى رهن الثمر والسنزرع

اتفق الفقهاء على جواز رهن الثمر مع الشجر والارض، والزرع مع الارض واختلفوا في رهن الثمر وحده دون الشجر، او مع الشجر دون الارض، وفسي رهن الزرع دون الارض على قولين:

القول الاول:

لإيجوز رهن الثمرة على النخل دون النخل والارض، ولا الزرع دون الارض. والى هذا ذهب الحنفية .

ووجه هذا القول: أن القبض شرط في الرهن ، ولا يمكن قبض المتصل ر1) بغيره وحده فصار في معنى المشاع، والمشاع لا يجوز رهنه .

القول الثاني :

يجوز رهن الثمرة وحدها ، او مع الشجرة دون الارض، ورهن النزرع دون الارض، على التفصيل الذي سنذكره ٠

(T) والى هذا ذهب المالكيب

(١) بدائع الصنائع للكاساني (٢ : ٣٢٢٨) ، الهداية للعرفيناني (٢ : ١٣٢) تبيين الحقائق للزيلعي (٢ : ٩ ٦) ، البحر الرائق لابن نجيم (٢ ٢ ٢ ٢) الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (٢ : ٩٢ ٢) ، البناية للعيني (٩ : ١٨٦ - ٦٨٧) ، العناية للبابرتي مع تكملة فتح القديـــر لقاضي زادة (١٠:٥٥١)، مجمع الانهر لداماد افندي (٢:٢٥٥)٠

(7) المدونة لسحنون (ه : ١٤ : ٣٠٠) ، الكافي لابن عبد البر (٢ : ٨١٣ -٨١٣)، القوانين الفقهية لابن جزى (ص٣٣٩)، الشرح الكبيير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣ : ٢٣٣ - ٢٣٤) ، شرح الخرشي طيبي مختصر خليل (٥ : ٣٣٧) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوي (٢:٩:٢) ، منح الجليل لعليش (٣:٩٥) ، جواهر الأكليل للابي (۲ : ۲۸) ٠

والشافعية والحنابلة.

مبنى الخــلاف:

وواضح ان رأى الحنفية هذا مبنى على قولهم ان المشاع لا يجوز رهنه وقد بينا في رهن المشاع ان الراجح جواز رهنه وان المعول عليه فـــــى الجواز هو امكان البيع ليستوفى منه عند تعذر الاستيقا من الراهن ولاشــك ان الثمرة في بعض احوالها يجوز بيعها فيجوز رهنها وفي بعضها لايجـوز بيعها لما فيه من عظيم الضرر على المشترى ، اذ قد تصاب بجائحة فيذهـــب الثمن بلا شيء ، لكن هذا الضرر لا يوجد في الرهن على ما سنبين ذلك لــدى تعليل القول عند الائمة الثلاثة ، ومن ثم فالراجح ما ذهب اليه الجمهور مــن جواز الرهن .

ونصل الآن الى بيان تفصيلات المذاهب الثلاثة فنقول :

رهن الثمر قبل بدو الصلاح والزرع قبل اشتداد الحب:

اتفقوا على ان ما يجوز بيعم من الثمر والزرع يجوز رهنه ، وزاد و ا فقالوا بجواز رهن الثمر قبل بدو صلاحه من غير شرط القطع ، والزرع الاخضر قبل اشتد اد حبه من غير شرط القلع ، مع انه لا يجوز بيعها ، على تفصيل للشافعية سيأتي .

 ⁽۱) فتح العزيز للرافعى شرح الوجيز للغزالى (١٠١٠- ١٩) ، المهددب للشيرازى (١٠:٨٠٠) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢٠:٢١) ، نهايــة المحتاج للرملى (٢:٣٣٠) ، حاشية الشرقاوى على التحرير (٢:٥٠١)٠ (٢) الهداية لابى الخطاب (ص١٥١) ، المغنى لابن قدامة (٢:٣٧٩- ٣٧٠)

الهده لا بن مظل () () () () الانصاف للمرد اوى (() :) () () () السده لا بن مظل () () () ()) الانصاف للمرد اوى (() :) () التنقيح الشبعوتي (السبعوتي (السبعوتي (السبعوتي (السبعوتي (السبعوتي المربع للببهوتي مع حاشية ابن قاسم (() : 9 - 0 - 7) ، زوائد الكافي والمحرر على المقنع لا بن عبيد ان (() () () () الروض المربع للببهوتي مع حاشية العنقصري (() () () () السبعلي (ص ، 0) ، مجموعة الشبخ محمد ابن عبد الوهاب المجلد الاول القسم الثاني (ص ، 0))

وعللوا هذا الجواز: بانه انها لم يجزبيع الثمر قبل بدو صلاحه مسن غير شرط القطع، والزرع قبل استداد حبه من غير شرط القطع ـ لعدم الامسـن من الجوائح، وهذا مفقود في الرهن، لانه ان كان بدين حال فعقتفــــاك ان تؤخذ فتباع قبل ان تهلك بالعاهة، وان كان بدين مؤجل، فهنـــاك احتمال كبير انها لاتهلك، وان هلكت لم يسقط الدين، وانها سقطت الوثيقة والضرر في بطلان الوثيقة مع بقاء العقد قليل فجاز الرهن، وهذا بخــلاف البيع، فانه اذا تلفت العين سقط حق المشترى فعظم الضرر، والعقد مـــع عظيم الضرر لايضح.

بل أن المالكية بالغوا فأجازوا رهن الثمر والزرع قبل أن يوجد فــــى ظاهر الروايات ــ واعتمده أبن الرفعة ، بل وأجازوا ذلك الى سنين .

قالوا: وينتظر المرتهن حتى يبدو صلاحه ليباع فى الدين ، فـــان مات المدين وله مال حاص الراهن الغرما ، واقتسم معهم الموجود من المـال كل يأخذ نصف دينه مثلا ثم ينتظر الثمر والزرع حتى يبدو صلاحه ، ويكـــون

وستمائة . تفقه على الشريف العباس وفيره، ومن تصانيفه : المطلب في شرح الوسيط ، الكفاية في شرح التنبيه ، وفيرهما توفى بمصر سنـــــة

⁽¹⁾ المدونة لسحنون (٥ : ٢ : ٠ . . .) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢٣٤: ٣) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٢٣٧: ٥) ، الدسوقي (٢٣٤: ٥) ، شرح الخبيش السرح الصغير مع حاشية الصاوي (٢) ، منح الجليل لعليش (٣ : ٩ - ٥ - ٦) ، جواهر الا كليل للابي (٢ : ٨٠) ، منح العربيسزازي للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١ : ١٠ / ١) ، المهذب للشيرازي (١ : ١٠٠) ، المهذب للشيرازي تدامة (٤ : ٨٠٠) ، منح الشياب وتي (٣ : ٢٠٠) ، المغني لابن تدامة (٤ : ٨٠٠) ، منتاب الله المناف القناع للبهوتي (٣ : ٢٠٠) ، شرح منتاب الاراد ات للبهوتي (٣ : ٣٠٠) ، الروض المربع مع حاشية البين قاسم (٥ : ٩ - ٥ - ١٠) ، الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٥ : ٩ - ٥ - ١٠) ، هو ابو العباس احمد بن محمد بن على بن مزتفع الانصاري المقسمين بنم الدين ، المعروف بابن الرفعة . ولد بمصر سنة خص واربعسين نبر المعروف بابن الرفعة . ولد بمصر سنة خص واربعسين

عشر وسبعمائة . له ترجمة في : الطبقات الشافعية للاسنوى (٢٠١٠) ، البدايـــة والنهاية (٢٠:١) ، طبقات الشافعية للسبكي (٢٤:٩) ، الـــدرر الكامنة (٣٠٣:١) ، حسن المحاضرة (٣٢٠:١) .

(۱) المرتهن احق به من سائر الغرماء فيباع ويستكمل دينه من ثمنه .

مذهب الشافعية:

للشافعية تفصيل طويل في رهن الثمر والزرع مع قولهم بالجواز اجمالا فهم يقولون :

اولا: رهن الثمرة .

ان للثمرة عند الرهن حالتين : فهي اما ان ترهن مع الشجرة ، ا و وحدها .

الحالة الاولى: ان ترهن مع الشجرة .

وفى هذه الحالة ان كان يمكن تجفيفها - كالتمر والعنب - صح الره--ن مطلقا - اى قبل بدو الصلاح ، او بعده ، وسواء كان بدين حال او مؤجل .

وان كانت مما لايمكن تجفيفها فيجوز رهنها بالدين الحال والمؤجـــل الذي يحل قبل فسادها ، لانه يمكن بيعها واستيفاء الحق من ثمنها حينئـــذ واما رهنها بالدين المؤجل الي وقت تفسد قبل حلوله فينظر : إن شرط أُ ن تباع اذا خيف طيها الفساد جاز، وان اشترط عدم البيعلم يجز، وان اطلـــق ففيه قولان :

القول الثانى : يجوز، واذا خيف طيها الفساد او التلف اجبر الراهـن على بيعه ويجعل ثمنه رهنا، لان مطلق العقد يحمل على المتعارف، ويصـير كالمشروط والمتعارف فيما يفسد ان يباع قبل فساده، فيصير كما لو شرط ذلـــك

⁽۱) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقی (۲۳:۳)، الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوی (۲۰:۲)، مُرَّالُمُرَّي على مختصر خليل (ه:۳۷۲–۲۳۸)، منح الجليل لعليش (۳:۹۰–۲۰)،

ولوشرط ذلك جازرهنه فكذلك اذا اطلق.

ثم على كل حال : اى سوا و فسد الرهن في الثمرة او صح ، فان الرهن . يظل صحيحا في الشجرة .

ألحالة الثانية : ان ترهن منفردة .

وفى هذه فهى اما ان لايمكن تجفيفها والاستفادة منها، اويمكن .

وان كانت مما يمكن تجفيفها : فالرهن : اما ان يكون قبل ســــدو الصلاح او بعده .

(أ) الرهن قبل بدو الصلاح:

اذا رهنت الثمرة قبل بدو الصلاح فهى اما أن ترهن بدين حسسال اومؤجل، فأن رهنت بدين حال، وشرط قطعها وبيعها جاز، وأن اطلسق فقولان:

الاول: لا يجوز رهنها كما لا يجوز بيعها .

وان كانت بدين مؤجل نظر:

فان كان يحل معبلوغ الثمار اوان الادراك او بعده، فهو كما لو كــان حــالا .

وان كان يحل قبل بلوغه اوان الادراك، فان شرط القطع صح ، وان اطلق لم يصح في الاصح ، لان العادة في الثمار الابقاء الى الادراك، فاشبـــــه مالو رهن شيئا على ان لايبيعه عند حلول اجل الدين الا بعد مضى ايام . وفي قول آخر يصح ، لان مقتضى الرهن البيع عند حلول الا جــــــل فصار كأنه بشروط البيع عند حلول الاجل .

(ب) الرهن بعد بدو الصلاح :

يجوز رهن الثمرة بعد بدو صلاحها بشرط القطع، ومطلقا أن رهنها بدين حال أو مؤجل يحل مع بلوغ الثمر أوأن الأدراك والنضوج أو بعده .

وان رهنها بعوجل يحل قبل بلوغها اوان النضوج والادراك فحكمها حكم مالم يبد صلاحها .

ثانيا : رهن الــــزرع .

قال الشافعية : اذا اشتد حبه نظر : فان كانت ترى حباته فـــــى السنبلة صح ، والا ففيه تولان : والاصح منهما المنع .

ولو رهنه _ وهو بقل _ فهو كما لو رهن الثمرة قبل بدو صلا حهـــــا وقد تقدم .

وفى قول لا يجوز اذا كان الدين مؤجلا وان شرط القطع عند الحليول لان الزرع لا يجوز بيعه اذا تسنبل ، وقد يتفق الحلول فى تلك الحاليييية، (٢) ولان زيادة الزرع بالطول فهى كثيرة تحدث وتختلط بالعرهون .

رهن الثمار المتتابعة ،

قال الشافعية والحنابلة : يجوز رهن ثمرة شجرة تثمر في السنــــــة مرتين او اكثر بدين حال او مؤجل يحل قبل الاختلاط، او يحل بعده لكـــن شرط القطع قبله، اذ لا مانع من ذلك .

 ⁽٢) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٨:١٠- ٢١) ، المهددب
 للشيرازي (١٢:١٠ - ٨٠٤) ، مغنى المحتاج للشربيني (١٢٤:٢).

وان اطلق الرهن صح _ ايضا _ ثم اذا رهن بشرط القطع، ولم يتفــــق القطع حتى حصل الاختلاط : فان حصل قبل القبض انفسخ عقد الرهـــــــن لعدم لزومه، وان حصل بعد القبض لم ينفسخ ، بل مضى على الصحة، ثـــــم ان اتفقا على كون الكل او البعض رهنا فذاك، والا بان تنازعا في قدر المرهون فالقول قول الراهن بيينة .

المبحث السادس

رهن مايتسارع اليه الفساد

المقصود من الرهن التوثق بالدين ليستوفى منه عند تعدر الاستيفاء من المدين، ومن ثم فلابد أن يكون المرهون مما يمكن بيعه عند حلول الاجل.

وقد تحدث الفقهاء عن رهن مايتسارع اليه الفساد من الغواكــــــه والاطعمة . . وبينوا ان لها ثلاث حالات :

الحالة الأولى:

ان يحل اجل الدين قبل فسادها .

وفى هذه الحالة يصح رهنها - مثل ان يرهن بطيخا بدين حـــال او مؤجل الى يوم مثلا او اقل او اكثر ظيلا ، ولا فرق - حينئذ - بين ان يكـون هذا المرهون ما يمكن تجفيفه - كالعنب والرطب - او لا يمكن كالسطيخ .

الحالة الثانية:

ان يكون مما يعرض له الفساد قبل حلول اجل الدين .

مثل ان يرهن بطيخا بدين مؤجل شهرا . وفي هذه الحالة امــــا ان يكون المرهون مما يمكن تجفيفه او مما لايمكن تجفيفه :

فان كان مما يمكن تجفيفه ـ كرطب يمكن تحويله الى تمر، وعنب يمكن ن ان يجى، منه زبيب ـ جاز الرهن، وجففه الراهن، او المرتهن ومؤنة تجفيفــه على الراهن.

وان كان مما لايمكن تجفيفه : فقد قال الشافعية : انه اما ان يشترط الراهن عدم بيعه، او ان يشترط بيعه عند خوف الفساد ، او ان يطلـــــــق فلايشترط بيعه اوعدمه ،

 فان اشترط الراهن عدم ببعه ، بطل عقد الرهن ، لا نه شــــرط ينافى مقتضى العقد ، اذ ان مقتضى عقد الرهن التوثق لاستيفا الديــــن عند تعذر الاستيفا من المدين ، وهذا الشرط ينافيه .

_ وان اشترط الراهن ان يباع قبل ان يعرض له الفساد ، ويجعـــل ثمنه رهنا بدله صح لانتفاء المحدور السابق .

_ وان اطلق فلم يشترط بيعه او عدمه ففيه قولان :

الاول : _ وهو الاظهر _ يفسد الرهن ، لتعذر الاستيفا من من من من البيع قبل حلول الاجل لم يؤذن فيه ، وليس من مقتضى الرهن ، وهو وجه عند الحنابلة .

الثانى : يصح الرهن ويباع قبل الفساد ، ويجعل ثمنه رهنــــا لان مطلق العقد يحمل على المتعارف، ويصبر كالمشروط، والمتعارف فيمــا يفسد ان يباع قبل فساده فيصبر كما لو شرط ذلك، ولو شرط لجاز فكذلـــك اذا اطلق ، لان المالك لا يعرض ملكه للتلف والهلاك، فاذا تعين حفظـــه في بيعه حمل عليه مطلق العقد ، كتجفيف ما يجف ، والانفاق على الحيــوان وحرز ما يحتاج الى حرز .

الحالة الثالثة:

ان تكون العين حيث لايعلم هل تفسد قبل حلول الاجل او لا وللشافعية فيها قولان اذا اطلق العقد :

الاول _ وهو الاظهر _ يصح الرهن المطلق عن اشتراط البيع او عد صه لان الاصل عدم فساده قبل الحلول .

⁽۱) المهذب للشيرازي (۲:۱۰) ، فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (۲:۱۰) ، مغني المحتاج للشربيني (۲۳:۲-۱۲۶) ، نهاية المحتاج للرطي (۲:۲۶۲) ، المغني لابن قدامة(۳۳۸:۶

الثاني : يفسد لجهلنا امكان البيع عند الحلول .

فان اشترط بيعه فلا خلاف في صحته ، كما لا خلاف في بطلانـــــــه (١) اذا اشترط عدم بيعه نظير مامر في الحالة الثانية .

وفى المغنى لابن قدامة :" قال احمد فيمن رهن ثيابا يخاف فسادها $\binom{\gamma}{\ell}$.

قال الحنابلة: فان شرط المرتهن بيعه، او اذن له في بيعـــــه بعد العقد، او اتفقا على ان يبيعه الراهن او غيره باع، وان لم يكـــــن ذلك بهاعه الحاكم وجعل ثمنه رهناً".

وقال الشافعية : ولو اذن الراهن للمرتهن في بيع المرهون ففـــرط بان تركه ، او لم يأذن له وترك رفع الامر الى القاضي ضمن .

فان قبل : سيأتي انه لا يصح بيع المرتهن الا بحضرة المالك، فكيف تلزمون المرتهن بالبيع ؟

اجيب : بان بيعه هناك انما منع في غيبة المالك لكونه للاستيفيياً وهو متهم بالاستعجال ، بخلافه هنا ، فان غرضه الزيادة في الثمن ليكيون (؟) وثيقة له .

⁽ ٢) المغنى لابن قدامة (٢ : ٢٤ ٢) .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٣٧٨: ٢) .

⁽٤) مغنى المحتاج للشربيني (٢:٢١) ٠

المبحث السيابع

رَهن المكيل والموزون

وَفيه ثلاثة مَطْالب:

المطلب الأول: حكم رهن المكيل والموزون.

م الثاني : تلف المرهون الربوى.

سر النَّالتُ : النَّفَقِد هل تتعين بالعقد ؟

المطلـــب الاول

حكم رهن المكيل والمسوزون

اتفق الفقها عن الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) على جواز رهن المكيل والموزون والمعدود والمذروع ، ومنه الدراهم والدنانيسر .

لانه يتحقق الاستسفاء من رهن هـذه الاشياء فكــانت محلا للرهـن .

واشترط المالكيسة _ فيما اذا كان هددا المرهسون سيوضيع عند المرتهن _ ان يطبيع عليها طبعا محكما بحيث لسيشو ازيل علم بزواله .

وخالف اشهب منهم في غير الدراهم والدنانير فقال لايجب طبعها .

ووجه هذا الاشتراط هو سبد الذرائع ، لاحتمال ان يكونا قد قصيدا السلف وسبها ورهنا ، والسلف مع المداينة منسوع سوا كان مشترطا في عقد المداينية ام متطوعا به بعدها. لانه ان كان مشترطا في عقد المداينية فهو بيع و سلسيف ان كان الدين من قرض فهو اسلفني واسلفنا ، وان كان الرهن متطوعا ، فهو هد ية مديان .

⁽۱) الهداية للمرفيناني (۲:۹۳)، تبيين الحقائق للزيلعي (۲:۹۲) الدر المختار للحصكفي معرد المختارلابن عابدين (۲:۹۶)

⁽٣) مغنى المحتاج للشربيني (٢:٥٢) .

⁽٤) شرح منتهى الارادات للبهوتي (٢: ٩ ٢٢) .

وبالطبع عليها يحول دون تحقق ما ربما يكونا قد قصداه اذ لا يستطيع المرتهن حينشذ الاستفادة منها .

قان كان المرهون سيوضع عند عدل قلا حاجة الى طبعها لانتفاء التهمة حينات (١) .

⁽۱) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى (٣٣٦:٣ - ٢٣٧)، مسح الجليل لعليش(٣:٣٠)،الشرح الصغير للدردير مسع حاشية الصاوى(٢١١:٣)،حاشية العدوى على كتابة الطالب الرباني (٢١٦:٢)،

المطلب الثانسى

تلــف العرهــون الربــوى

اذا تلفت العين المرهونة من المكيل والموزون الربوى وكانت مرهونـــة بجنسها ، فقد اختلف الحنفية القائلون ان الرهن مضمون بالدين ، هــــــل تتلف بمثلها وزنا من الدين ، او تضمن القيمة من خلاف جنسها ، ويكــــون الضمان رهنا مكانه ؟

(۱)
 فذهب ابو حنيفة الى انها تهلك بمثلها من الدين .

ثم ان تساوى الرهن والمرهون كيلا او وزنا سقط الدين من غير نظرالي القيمـــة .

فان كان الدين يزيد على كيل او وزن المرهون فالزائد في دمةالراهن . (٢) وان كان الرهن ازيد فالزائد امانة لدى المرتهن .

وفصل ابو يوسف ومحمد فقالا:

ان كانت قيمة الرهن مثل وزنه فهو يهلك بمثله .

وان كانت قيمة الرهن اكثر من وزنه ، او اقل ضمن المرتهن قيمته مــــن خلاف جنسه لينتقض قبض الرهن ، ثم يجعل الضمان رهنا مكانه ، ويملــــــــك المرتهن البهالك بالضمان .

⁽١) الهداية للمرغيناني (٢٠٢٤)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٦٧)، الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (٢:٩٦).

⁽٢) رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار للحصكفي (٢:١٩٦)٠

⁽٣) قبض الرهن عند الحنفية قبض على وجه الاستيفاء ، ويتحقق هذا الستيفاء بهلاك الرهن بيد المرتهن ، فاذا هلك بيده فقد استوفى دينــــه وانتهى الرهن ، ومن ثم قالا : يضمن من خلاف جنسه لينتقض قبــف الرهن ، اى فلا يكون هناك استيفاء لانتقاضه بانتقاض القبض ،

⁽٤) تبيين الحقائق للزيلعي (٢:١٧) .

وانما اعتبرت القيمة هنا لان في اعتبار الوزن اضرار الاحدهما.

لانه أن كانت قيمته أكثر من وزنه كان في اعتبار الوزن أضرار بالراهـــن (٢) وأن كانت قيمته أقل من وزنه كان في اعتبار الوزن أضرار بالمرتهن ، فتفاديـــا لهذا الضرر اعتبرت القيمة عند الصاحبين .

اما ابو حنيفة فيقول: ان الجودة ساقطة عند المقابلة بالجنس فـــــى الاموال الربوية، واستيفاء الجيد بالردىء او بالعكس جائز عند التراضى بــــــــ وقد رضى به لان المرتهن متى قبض الرهن مع طمه بانه يصير مستوفيــــــــــا بالهلاك فقد رضى بوقوعه استيفاء بدون صفة الجودة فصار كما لو استوفـــــــــــــ الزبوف مكان الجياد وهو عالم بهاً.

ونوقش توجيه الصاحبين: بان نقض القبض والاستيفاء لايتم بمجــــرد (ه) التضمين بل لابد من المطالبة به ولامطالب.

ولانه انما ينتقض الاستيفاء اذا لم يرض به المرتهن ، وهو قد رضـــــى به كما ظنا في الاستد لال . (٦)

> (٧) واذا تعذر النقض تعذر التضمين.

ولان المرتهن ملك الرهن بالهلاك، والانسان لايضمن ملك نفسه .

⁽١) تبيين الحقائق للزيلعي (١) ٢

⁽٢) حاشية احمد الشلبي على تبيين الحقائق (٢٤:٦) .

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٢:١٣)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:١٧)،

الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (٢ : ٩٦ ؟) .

⁽١) حاشية احمد شلبي على تبيين الحقائق للزيلعي (٢:١٦) ٠

⁽ ه) تبيين الحقائق للزيلعي (٢٤:٦) .

⁽٦) حاشية احمد شلبي على تبيين الحقائق للزيلعي (٢:١) ٠

⁽٧) تبيين الحقائق للزيلعي (٢:١٧) .

⁽ ٨) تبيين الحقائق للزيلعى (٢ : ٢) ٠

لترجيـــــح

ظاهر أن رأى ابى حنيفة جار على القياس فى المذهب، وأن الصاحبين خرجا على هذا القياس دفعا للضرر، وهو الراجح فيما يبدولى لما فيه مـــن دفع الضرر المطلوب شرعا . والله اطـــم .

المطلب الثالث

النقود هل تتعين بالعقد ؟

اذا تم عقد الرهن على دراهم او دنانير معينة، فهـل تتعين هـذه الدراهم، او الدنانير بمجرد العقد، او لابد من القبض ايضا ؟

اختلف العلماء في ذلك:

فذهب الحنفية، والمالكية، واحمد في رواية عنه الى انها لاتتعــــين بالعقد فيجوز ان يقبضه غير الدنانير التي تعاقد عليها، واذا خرجـــــت مغصوبة لم يبطل العقد .

ووجه هذا القول:

اولا : ان الدراهم والدنانير لاتراد لعينها بل لقيمتها ، واقيامهـــا (٢) لا تعتلف .

ثانيا : انه يجوز اطلاقها في العقد ، كأن يتراهنا على دراهـــــم (ه) او دنانير دون ان تعين ، فلا تتعين بالتعيين في العقد كالمكيال والميزان .

فانه لوعينا صاعا للكيل يجوز ان يكتال بغيره، ولوعينا ميزانا للــــوزن يجوز ان يستبدلاه بغيره، فلا تتعين بتعيينها في العقد .

وذ هب الشافعية وزفر من الحنفية والحنابلة الى انها تتعين بالتعيين و

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (١) بدائع الصنائع للكاساني (١)

⁽٢) مواهب الجليل للحطاب (٥: ٢٧٩) .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤:٠٥) .

⁽٤) مواهب الجليل للحطاب (٥: ٢٧٩) .

⁽ ه) المعنى لابن قدامة (٤ : ١ ه) .

⁽٦) نسب ذلك اليهم ابن قدامة في المغنى (٢) ٠ ٠ ٥) ٠

⁽γ) بدائع الصنائع للكاساني (χ) ، ٣٧٣٤) .

⁽٨) المغنى لابن قدامة (٤:٠٥) ٠

فى العقد ، ظوعقدا الرهن على دراهم معينة ، وجب على الراهن ان يقبضــه اياها لاغيرها ، ولو خرجت مفصوبة بطل العقد .

ووجه هذا القول : انها عوض في عقد فتتعين بالتعيين كسائرالاعواض.
والظاهر ان الراجح هو المذهب الاول القائل بعدم التعييسيين لان الدراهم والدنانير لاتراد لاعيانها .

وقياسها على العوض الثانى : ان كان دراهم او دنانير فغير مسلسم وان كان غيرها فانه قياس مع الغارق ، اذ غيرها يراد لعينه ، فاذا تسسسم العقد عليه فلا يجوز تغييره ، لان الاعيان تختلف، بخلاف الدراهسسسم والدنانير فانها لا يختلف بعضها عن بعض وزنا ولا قيمة .

⁽١) المغنى لابن قدامة (١:١٥) ،

المبحث الثامن

رهن المبيع قبل قبض

وَفيه ثلاث مَطالب:

المطلب الأول: بيع المبيع قبل قبض، .

سر الثانى: رهن المبيع قبل قبض.

به الثالث: الرهن فالإعماد المستدى.

المبحث الثامـــن

رهـــن المبيع قبل قبضـــه

من القواعد المقررة في باب الرهن قولهم : " كل ما جاز بيعه جاز رهنه".

وقد اختلف العلما على رهن المبيع قبل قبضه بنا على اختلافهم فـــى على اختلافهم فـــى على اختلافهم فــــم على المبيع قبل قبضه ، فمن اجاز بهنه اجاز رهنه ، ومن منع بيعه منع وهنـــــه نعم من الفقها من اجاز رهنه مع قوله بعدم جواز البيع لوجه رآه كما سيأتــــى ذلك مفصلا ان شا الله تعالى .

ومن ثم فسيكون حديثنا في هذا المبحث في ثلاثة مطالب :

المطلب الاول: بيع المبيع قبل قبضه .

المطلب الثانى : رهن المبيع قبل قبضه .

المطلب الثالث: الرهن في الاعتماد المستندى .

المطليب الاول

بيع المبيع قبل قبضــه

اختلف العلماء في بيع المبيع قبل قبضه على سبعة اقوال :

القول الاول:

لا يجوز بيع ما اشتراه قبل قبضه مطلقا ، اى سوا ً كان عقارا ام غير سره مطعوما كان ام غير مطعوم ، وسوا ً بيع جزافا ام مقد را .

والى هذا ذهب الشافعية (١)، وبعض الحنابلة (٢)، ومحمد بسن السيباني من الحنفية (٣).

واستد لوا إلما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول: السنة النبوية.

(أ) مارواه ابود اود (؟) والد ارقطنی (ه) عن زید بن ثابت (٦) : ان رسول اللـه حدید تبتاع حتی یحوزها

⁽١) الامم للشافعي (٦٠،٣١:٣)،المهذب للشيرازي (٣٤٩:١) ،

⁻ المجموع للنووى (٩:٢٥٢،٩٥٦) ، مغنى المحتاج للشربيني (٦:٦٦) .

⁽٢) المغنى لأبن قدامة (٢:١٢٧) :

⁽٣) رد المحتار لابن عابدين (٢:٢) .

 ⁽۶) سنن ابى داود ،باب فى بيع الطعامقبل ان يستوفى ، وكتاب البيوع والاجارات (۲۰: ۵۲) .

⁽ه) سنن الدارقطني، كتاب البيوع (١٣:٣) .

⁽٦) زيد بن ثابت بن الضحاك ، ابوسعيد الخزرجى ، الانصارى ، كاتب الوحى . حدث عنه ابو هريرة ، وابن عباس ، وانس بن مالك ، وخلـــــق وكان من حملة الخيرة ، وكان عمر بن الخطاب يستخلفه اذا حج علـــى العدينة . مات سنة خص واربعين على خلاف .

انظر :

طبقات ابن سعد (۲: ۸۳۸) ، التاريخ الكبير (۳: ۳۸۰) الاستيعاب الابن عبد البر(۱: ۱۵۸) ، اسد الغابة (۲۷۸: ۲۷۸) .

التجار الى رحالهم .

(ب) مارواه الد ارقطنی - واللفظ له - والبیه قی ، والنسائی ، وابن حبان (۲) مارواه الد ارقطنی - واللفظ له - والبیه قی ، والنسائی ، وابن حبان فی صحیحه ، واحمد فی سنده والطبرانی فی معجمه عن حکیم بسین حزام انه قال : " یارسول الله - صلی الله علیه وسلم - انی رجیل اشتری هذه البیوع فما تحل لی منها وماتحرم علی ؟ قال : یا ابلین اخی اذا اشتریت بیعا فلا تبعه حتی تقیضه . وفی روایة : اذابعت بیعا فلا تبعه حتی تقیضه . وفی روایة : اذابعت بیعا فلا تبعه حتی تستوفیه .

- (۱) قال النووی فی المجموع (۹ : ۲ () :" رواه ابو داود باسناد صحیح الا انه من روایة محمد بن اسحاق بن یسار من ابی الزناد ، وابــــن اسحاق مختلف فی الاحتجاج به ، وهو مدلس وقد قال عن ابی الزنــاد والمدلس اذا قال عن الاحتجاج به ، لكن لم یضعف ابو داود هـــــذا الحدیث، وقد سبق انه مالم یضعفه فهو حجة عنده ، فلعله اعتضـــد عنده ، او ثبت عنده بسماع ابن اسحاق له من ابی الزناد" . ا . هـ وقال ابن الهمام فی فتح القدیر (۲ : ۱۱ ه) :" رواه ابن حبان فـــی صحیحه والحاکم فی الهستدرك وصححه . وقال فی التنقیح : سنــده جید ، وقال ابن اسحاق صرح فیه بالتحدیث " . ا . هـ
 - (۹: ۳) سنن الدارقطني (۳: ۹) .
 - (٣) سنن البيهقي (ه:٣١٣) ٠
- (؟) سنن النسائى (٢٧٦: ٧) . ولفظه : قال حكيم بن حزام : ابتعــت طعاما من طعام الصدقة فربحت فيه قبل ان اقبضه ، فاتيت رسول اللــه صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : لا تبعه حتى تقبضه ، وفـــى رواية : لا تبع طعاما حتى تشتريه وتستوفيه .
 - (ه) نصب الراية للزيلعي (٢:١٥) .
 - (٦) مسند الامام احمد (٣:٢٠٥ ٣٠٤) .
 - (٧) المعجم الكبير للطبراني (٣ : ٢١٧ ، ٢١٩) ٠
- () قال ابن الهمام في فتح القدير (١١١: ٥): وأخرج النسائي ايضا في سننه الكبرى عن يعلى بن حكيم عن يوسف بن ماهك عن عبد اللــــه ابن عصمة عن حكيم بن حزام قال : . . . ورواه احمد في مسنده وابـــن حيان وقال : هذا الحديث مشهور عن يوسف بن ماهك عن حكيم بـــن حزام ليس بينهما ابن عصمة .

والحاصل أن المخرجين منهم من يدخل ابن عصمة بين ابن ماهـــك وحكيم، ومنهم من لا، وابن عصمة ضعيف جدا في قول بعضهم . =

(ج) مارواه البيهة عن عتاب بن اسيد : ان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال له حين بعثه الى اهل مكة : " انههم عن ببع مالم يقبضــــــوا قال مع يناه الله عند الله عند الله وربح مالم يضمنوا " . "

وجه الدلالة من هذه الاحاديث :

ان النبى ـ صلى الله طبه وسلم ـ نهى المشترى ان يبيع ما اشتراه قبل ان يقبضه . والمبيع ورد فى حديثى حكيم وعتاب عام .

(١) السنن الكبرى للبيهقى (٥:٣١٣) .

انظر ترجمته في :

التاريخ الكبير للبخارى (٧ : ٤ ه) ، الاستيعاب فى معرفة الاصحاب لا بن عبد البر(٣ : ٣ ه ١) ، اسد الغابة فى معرفة الصحابة(٤ : ٥ ه ه) تجريد اسماء الصحابة للذهبي (٣ : ٣٠٠) .

(٣) قال ابن حجر في تلخيص الحبير (٢٨:٣) : "ولا بن ماجة مــــن حديث ليث عن عطاء عن عتاب بن اسيد ان النبي ـ صلى الله عليـــه وسلم ـ لما بعثه الى اهل مكة نهاه عن سلف مالم يضمن ، فهذا قـــد اختلف فيه على عطاء".
والذي في سنى ابن ماجة (٢٣٨:٢) :" نهاه عن شف مالم يضمن".

قال صاحب التنقيح: قال ابن حزم: عبدالله بن عصمة مجهـــــول وصحح الحديث من رواية يوسف بن ماهك نفسه عن حكيم لانه صـــرح بالتحديث في رواية قاسم بن اصبغ بسماعه منه . والصحيح ان بينهــا عبدالله بن عصمة الجشمي حجازي ذكره ابن حبان في الثقات . وقــال عبدالحق: انه ضعيف، وتبعه ابن القطان وكلاهما مخطئ، وقـــد اشتبه عليهما عبدالله بن عصمة هذا بالنصيبي اوغيره ممن يسمــــــي عبدالله بن عصمة . انتهى كلامه . فالحق ان الحديث حجة " . انتهى كلام ابن الهمام .

فهو فى حديث حكيم نكرة بعد شرط، ونهى :" اذا اشتريت بيعــا" ف" بيعا" نكرة وقعت فى سياق الشرط فتعم، او تكون مطلقة دالة على فـــرد غير معين بصفة على سبيل البدل (1) . وعلى كلا الحالين تدل على المراد .

وقوله: "لا تبعه " الضمير يعود على " بيعا " السابق فالنهى متوجــــه في الحقيقة الى نكرة ، والنكرة في سياق النهى تعم .

وفي حديث عتاب " انههم عن بيع مالم يقبضوا" و "ما" من صيغ العموم . والسلع في حديث زيد بن ثابت عام في الطعام وفيره .

فهذه الاحاديث بمجموعها تدل على عدم جواز بيع المشترى ما اشــــتراه قبل قبضه عقارا كان المشترى اوغيره ، طعام اوغير طعام .

الدليل الثاني : قول الصحابة .

(أ) مارواه البخارى واللفظ له _ ووسلم والترمذى وابو د اود وابن ماجـــة (أ) مارواه البخارى _ واللفظ له _ ووسلم والترمذى وابو د اود وابن ماجـــة والنسائى والبيهقى واحمد عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ انه قــال " اما الذى نهى عنه النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهو الطعـــــــام ان

والشف - بكسر الشين العشد دة وفتحها وتشديد الفا" - الفضل والزيادة. انظر: البقاموس المحيط للفيروز آبادي (٣ : ١٩٥ - ١٦٠) مادة " شفف" النهاية لابن الاثير(٢ : ١٨٤) ، مادة " شفف" ، لسان العرب لابــــن منظه, ، مادة " شفف" ، مادة " شفف".

⁽١) تيسير التحرير لمحمد امين المعروف بامير بادشاه (٢٢٩٠٢٢٠١) ٠

 ⁽۲) صحيح البخاري (۳: ۹ ۸- ۹) ، باب بيع الطعام قبل أن يقبض وبيـــع مالسر عند ك ، كتاب البيوع .

⁽٣) صحيح مسلم (١١٦٠:٣)، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض كتابالبيوع.

^(؟) سنن الترمذى (٣ /٧٥) ، باب ماجا ً فى كراهية بيع الطعام حـــتى يستوفيه ، كتاب البيوع .

⁽ ه) سنن ابى داود (٣ : ٣ / ٢ - ٢٦٢) ، باب بيع الطعام قبل أن يستوفى كتاب البيوع والاجارات .

 $^{(\}tau)$ سنن ابن ماجة (τ) (τ) باب النهى عن بيع الطعام قبل مالم يقبض كتاب التحارات .

⁽ ٧) سنن النسائى (٧ : ١٨٥- ٢٨٦) باب بيع الطعام قبل أن يستوفــــى كتاب البيوع .

⁽ ٨) السنن الكبرى للبيهقي (٥ : ٣١٢) ٠

⁽ ٩) مسند الامام احمد (١: ٢٢١ ، ٢٧٠ ، ٢٥٦ ، ٨٢٣ ، ٩٢٩) .

يباع حتى يقبض. قال ابن عباس: ولا احسب كل شيئ الا مثله.
قال ابن حجر: "عن ابن طاوس (۱) عند مسلم: قال طاوس: قلت لابسن
عباس لم ؟ قال: الا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ ؟اى فاذا
اشترى طعاما بمائة دينار مثلا ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام شهيا
باع الطعام لآخر بمائة وعشرين دينارا وقبضها والطعام في يد البائه عنى
قكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين دينارا، وعلى هذا التفسير لايختهمي
النهى بالطعام، ولذلك قال ابن عباس ولا احسب كل شئ الا مثله (۲).
(ب) مارواه عبد الرزاق (۳) عن جابر - رضى الله عنه ـ انه قال: "لاتبهم

(ب) هارواه عبد الرزاق (٣) عن جابر ـ رضى الله عنه ـ انه قال :"لا تبـع بيعا حتى تقبضه ."

قال ابن عبد البر: قدل على انهما _ يعنى ابن عباس وجابر _ فهمــــا عن النبى _ صلى الله عليه وسلم _ العراد والمغزى (؟)

الدليل الثالث: المعقول.

وبيانه : انه بهلاك المبيع قبل قبضه ينفسخ العقد الاول ، فينفســخ العقد الثانى ، لانه يتبين _ حينئذ _ انه باع ملك غيره بغير اذنه وذلـــك مفسد للعقد (٥) .

⁽أ) ان هذا العقد بيع فيه غرر انفساخ العقد الاول بمهلاك المبيـــــع وبيع الغرر لا يجوز .

⁽۱) هو عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني ، ابو محمد ، ثقة ، فاضــــل عابد روى عن ابيه وعطاء وعمرو بن شعيب وغيرهم ، وعنه ابناه طـــاوس ومحمد وعمرو بن دينار وغيرهم ، توفي سنة ١٣٢٨هـ

انظر : تقريب التهذيب لابن حجر (٢ : ٢٤ }) ، تهذيب التهذيب لابسسن . حجر ه / ٢٦٧ .

⁽٢) فتح الباري لابن حجر (٤: ٩: ٣ - ١٥٠) .

 ⁽٣) صنف عبد الرزاق (٨:٤)، وانظر بداية المجتهد لابن رشـــد
 (١:٤١)، طرح التثريب شرح تقريب الاسانيد وترتيب المسانيــد.
 للعراقي (١/٤١١).

⁽٤) نقله عنه العراقي في طرح التثريب شرح تقريب الاسانيد (١١٤:٦)٠

⁽ه) فتح القدير لابن الهمام (٦:١٦ه) .

(ب) ان في بيع المبيع قبل قبضه توالى ضمانين على شيء واحد في زمــــن واحد ، فانه لو نفذنا البيع لكان مضمونا على المشترى الاول للمشــترى الثاني ، ومضمونً له على بائعه فيلزم ان يكون مضمونا ومعلوكا لشخصــين ملكا كليا في زمن واحد . وهو ممنوع .

القول الثانى :

يجوز بيع ما اشتراه قبل قبضه اذا كان عقارا لايخشى هلاكه ، فانكـان يخشى هلاكه ـ با ن كان على شط نهر ـ أم يجز بيعه .

وماعدا ذلك من الاعيان المنقولة لايجوز بيعها قبل قبضها ، مطعومـــة كانت ام غير مطعومة ، سواء بيعت جزافا ام مقدرا .

> (٢) وبهذا قال ابو حنيفة وابو يوسف .

ووجه استثنائهم العقار الذى لا يخشى هلاكه وتجويزهم بيعه قبل المقدة : ان علق النهى - التي هي غرر الانفساخ بالهلاك - منتفية هنا ، فلا المقار نادر، والنادر لاعبرة به ، ولا يبنى الفقه باعتباره ، فلا يمنطح الجواز .

ويناقش هذا الاستثناء بانه معارض لعموم النصوص المتقدمة التي تنهسي عن بيع المبيع قبل قبضه مطلقا .

 ⁽١) نهایة المحتاج مع حاشیة الشبراطسی علیه (٢:٢٨)، حاشیة عمـــبرة علی شرح المحلی (٢:٢١٣) .

⁽ ٢) الهداية للمرغيناني (٣ : ٥ ه) ، الدر المختار للحصكني مع رد المحتار لا بن عابدين (٤ : ٢ ٤)) ، فتح القدير لا بن الهمام (٢ : ٣ ٥ ه) .

⁽٣) فتح القدير لابن الهمام (٢:١٥) .

^(؟) فتح القدير لابن الهمام (٢:٦٣ه) ،الدر المختار للحصكفي مـــــع رد المحتار لابن عابدين (ه:١٤٧) .

وما اورد وه من تعليل هو تخصيص للنص بقياس علته مظنونة ، وهو ممنوع .

القول الثالث:

ان المشترى اذا كان غير مطعوم فيجوز ببيعه قبل قبضه ، فان كـــان مطعوما فلا يجوز ببيعه قبل قبضه ان كان قد اشتراه مقدرا بكيل او وزن اوعــد او ذرع، لا فرق فى ذلك بين ان يكون الطعام ربويا او غير ربوى ، وان اشــتراه من غير تقدير جاز كغير المطعوم .

(١) وبهذا قال المالكية في المشهور من مذهبهم

واستدلوا بجواز بيع غيرالطعام وحرمة بيع الطعام بما يلى:

(٢) مارواه البخارى – واللفظ له – ومسلم والترمذي وابو د اود والنسائسي (١) مارواه البخارى – واللفظ له – ومسلم والترمذي وابو د اود والنسائسي (١) وابن ماجة والبيهتي واحمد عن ابن عباس – رضي الله عنهمسسا –

⁽۱) المنتقى شرح الموطأ للباجى (٢: ٩٧٩) ، الشرح الكبر للدردير مسع حاشية الدسوقى (٣: ٥٠ - ١٥١) ، الشرح الصغير للدردير مستخ بلغة السالك للصاوى (٣: ٢) ، منح الجليل لعليش (٣: ٢ - ٢٠٠٧) كتابة الطالب الربانى لابى الحسن الشاذلى مع حاشية العدوى عليسه (١١٨: ٢) .

⁽ ٢) صحيح البخاري (٣ : ٨٩) ، باب بيع الطعام قبل ان يقبض، وبيع ماليس عندك، كتاب البيوم .

⁽٣) صحيح مسلم (١١٦٠:٣) ، باب بطلان المبيع قبل قبضه ، كتاب البيوع .

^() سنن الترمذي (٣ : ٧٧ه) باب كراهية بيع الطعام حتى يستوفي هـ ، الم

⁽ ه) سنى ابى داود (٣ - ٢٦٣ - ٢٦٣) ، باب في بيع الطعام قبل انيستوفي كتاب البيوع والا جارات .

^(7) سنن النسآئي (٧ : ٢٨٥ - ٢٨٦) ، باب بيع الطعام قبل أن يستوفـــــى كتاب البيوم .

 ⁽γ) سنن ابن ماجة (γ: γ: γ) باب النهى عن بيع الطعام قبل مالم يقبض
 کتاب البيوم والا جارات .

⁽ ٨) السنن الكبرى للبيهقي (ه : ٣١٢) ٠

^() مسند الامام احمد (۱:۲۲۱،۲۷۰،۲۵۱، ۳۲۸،۳۲۸) .

ان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى ان يبيع الرجل طعامــــا حتى يستوفيه" .

- (٢) مارواه البخارى واحمد عن ابن عمر قال: نهى النبى ـ صلى اللـــــه عليه وسلم ـ ان يباع الطعام اذا اشـتراه حتى يستوفيه .
- (٣) مارواه مسلم _ واللفظ له _ والبيه في واحمد عن جابر _ رضى اللــــه عنه _ قال : " اذا ابتعـت عنه _ قال : " اذا ابتعـت طعاما فلا تبعه حتى تستوفيه" .
- (؟) مارواه مسلم واحمد عن ابى هريرة ان النبى ـ صلى الله عليه وسلـــم ــ نبى عن ببع الطعام حتى يستوفى .

وجه الدلالة : ان هذه الاحاديث دلت على حرمة بيع الطعام قبــــل قبضه بمنطوقها ، ودلت على جواز بيع غير الطعام بمفهومها المخالف .

فان هذه الاحاديث نهت عن بيع الطعام قبل أن يستوفى ، والنهــــى يدل على التحريم وهى فى الوقت نفسه خصت الطعام بالنهى فدل ذلك علــى أن غير الطعام مخالف له فى الحثم .

ويناقش هذا الاستدلال بان مفهوم المخالفة مختلف في حجيته ، وانسه حتى القائلين بحجيته لا يجوزون الاستدلال به في مثل هذا الموضع، لتعارضه

⁽١) صحيح البخاري (٣:٣) باب ماذكر في الاسواق، كتاب البيوع .

⁽ ٢) مسند الامام احمد (١: ٦٥) ، (٢: ٢ ، ٣٢ - ٦٢) .

 ⁽٣) صحيح صلم (٣:١١٦٢) با ببطلان بيع المبيع قبل قبضه ، كتساب البيوم .

^(؟) السنن الكبرى للبيهقى (ه : ٣١٢) ٠

⁽ه) مسند الامام احد (۳:۲۲، ۳۹۲) .

 ⁽٦) صحيح مسلم (٣:٣١٦) باب بطلان بيع المبيع قبل قبضه، كتـــاب البيوع .

⁽٧) مسند الامام احمد (٢: ٩ ٣٣٧ ، ٣٣٧ ، ٩٤٩) .

⁽ ٨) المنتقى للباجي (٢٨٠: ١) ، بداية المجتهد لابن رشد (٢:٥١) ٠

مع منطوق النصوص العامة التى تنهى عن بيع اى مبيع قبل قبضه ، والتى تقد مت فى الاستدلال للقول الاول ، فلا يكون حجة هنا بالاتفاق .

على انه يمكن أن يقال أنه أذا جاء النهى عن الطعام مع كثرة حاجــة (١) الناس اليه فغيره أولى بالنهى .

(٥) ان هذا مبيع ليس بمطعوم فجاز بيعه قبل قبضه كالدنانير والدراهم .

ويناقش بان هذا قياس مظنون العلة فلا يصلح لتخصيص النصـــــوص العامة المتقدمة .

واستدلوا لاشتراط ان يباع الطعام مقدرا بكيل او وزن او عد بما يلي :

(١) وماورد في الأحاديث السابقة من قوله _ صلى الله عليه وسلن _ : "حتى تستوفيه" .

وجه الدلالة : ان الاستيفا انما يكون في المكيل او الموزون اوالمعدود اما المبيع جزافا فانه مركى فتكفى فيه التخلية .

- (٢) ما رواه الامام احمد واللفظ له وابو د اود والطبراني والبيهة ---ي (٢) عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انــه
 - - (١) المجموع للنووى (٢٦٠: ٩) .
 - (٢) المنتقى للباجي (٢)٠٠٤) .
 - ٣) فتح الباري لأبن حجر (٤:١٥٣) .
 - (٤) مسند الامام احمد (٢:٢٤، ٥٥، ٧٧، ٩٧، ٨٠١١١) .
- - (٦) المعجم الكبير للطبراني (٢١:٥٢١) .
 - (٧) السنن الكبرى للبيهقي (٥:٤١٠) .
- (χ) سنن ابن ماجة (χ (χ) باب النهى عن بيع الطعام قبل مالم يقبض كتاب التجارات .
 - (٩) السنن الكبرى للبيهقي (٥ : ١٦) ٠
 - (١٠) سنن السدارقطني (٨:٣) كتاب البيوع .

رضى الله عنه _ انه قال : نهى رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ عن (\mathcal{V}) بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشترى .

وجه الدلالة: ان الحديثين قيدا النهى عن بيع الطعام قبل قبضه بالمكيل والموزون وهذا دليل على ان القبض انما يكون شرطا فيما يباع بكيل او وزن او تقدير، اما مايباع بغير ذلك فيثبت له خلاف الحكم.

ويناقش هذا الاستدلال بانه استدلال بالمفهوم في مقابلة المنطـــوق فلا يكون حجة بالاجماع .

⁽١) قال ابن حجر في فتح الباري (٢:١٥٣) :" ونحوه للبزار من حديث ابي هريرة باسناد حسن" .

⁽ ٢) صحيح البخاري (٣ : . و) ، باب من رأى اذا اشترى طعاما جزافــــا ان لايبيعه حتى يؤويه الى رحله ، كتاب البيوع .

⁽٣) صحيح مسلم (٣:١٦٦١) ، باب بطلان المبيع قبل قبضه ، كتاب البيوع .

^(؟) سنن ابى داود(٣ . ٢٩٦١ - ٢٦٢) باب فى بيع الطعام قبل ان يستوفى كتاب البيوع والاجارات .

⁽ه) سنن ابن ماجة(٢٠٠١) باب النهى عن بيع الطعام قبل مالـــــم يقبض، كتاب التجارات .

⁽٧) مسند الامام احمد (١:٦٥) .

^{(ُ} ٨) قال النووى في شرح صحيح مسلم(١٠: ١٦٩: ١) :" الجزاف ـ بكســـر الجيم وضعها وفتحها ـ ثلاث لغات الكسر افصح واشهر، وهو البيـــع بلا كيل ولاوزن ولاتقدير" . ونحوه في تهذيب الاسماء واللغات للنووى (٢:١٥) . وزاد : وقال الجوهري هو فارسي معرب . انظــــــر المحاح للجوهري مادة " جزف" (٢:٣٣) .

القول الرابع:

لایجوز بیع المشتری اذا کان مطعوما ، سوا ٔ اشتراه مقدرا او جزافسا وسوا ٔ کان ربویا ام غیر ربوی ، ویجوز بیع المشتری غیر المطعوم قبل قبضه .

(١) وهذا القول مروى عن الامام مالك، وبه قال ابو ثور واختاره ابن المندر

واستدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بالادلة الاولى للقـــول السابق وادخلوا المباع جزافا بحديث ابن عمر الذى تقدم فى مناقشة المذهب المتقدم، ونصه: "لقد رأيت الناس فى عهد رسول الله ـ صلى الله علــــه وسلم _ يبتاعون جزافا _ يعنى الطعام _ يضربون ان يبيعوه فى مكانهم حـــتى يؤوه الى رحالهم".

ومانوقش به القول السابق يناقش به هذا القول .

القول الخامس:

يجوز بيع الشترى قبل قبضه من عقار او مكيل او موزون او معــــد ود او مذروع او مطعوم لايجرى فيه الربــــا فان كان مطعوما يجرى فيه الربـــا فان اشتراه مقدرا بكيل او وزن او عد او ذرع لم يجز بيعه، وان اشتراه جزافا جزا بيعه ايضا .

وهذا القول مروى عن الامام مالك ايضاً.

وادلة هذا القول هي ادلة القول الثالث ايضا الا انه استثنى غـــير الربوى من المطعوم فاجاز بيعه قياسا على غير المطعوم بجامع جواز التفاضــل في الكل .

ويناقش هذا القول بما نوقش به القول الثالث .

⁽١) حاشية العدوى على كفاية الطالب الرباني (١١٨:٢) .

⁽٢) فتح الباري لابن حجر(٤:٥٣٥) ٠

⁽٣) المنتقى للباجي (٢٧٩:٥) ٠

ويلاحظ أن الاقوال الثلاثة الاخيرة _ الثالث والرابع والخامس _ كلم ـــا في مذهب مالك وانها لا تمنع بيع ما اشتراه قبل قبضه الا أن يكون مطعوم ــــا مطلقاً أو بشروط .

وقد اختلف المالكية في أن النهى عن بيع الطعام هل هو تعبيدي أو معقول المعنى ؟

فذهب بعضهم الى انه تعبدى ، وهو الصحيح عند اهل المذهب .
وذهب بعض آخر الى انه معلل . واختلفوا في تعليله :

فعلله بعضهم بان المقصود من النهى ان يتوصل الفقير الى الطعـــام بيسر وسهولة ، فلو اجيز بيعه قبل قبضه لباعه اهل الاموال بعضهم لبعض مــن غير ظهور ، بخلاف ما اذا نهى عن ذلك فانه يظهر للفقير فتقوى به قلوبهــــم لاسيما في زمن المسغبة ، وينتفعه الكيال والحمال (٣)

وطله غيرهم بان الطعام اشرف من غيره لكونه عماد الحياة ، وبه قيـــام البنية ، ومن ثم شدد الشارع في بيعه فاشترط قبضه قبل بيعه على عـــادة الشارع في التشديد ، وتكثير الشروط فيما عظم شرفه كاشتراط الولى والشهــود في النكا(ء)

وعلله بعضهم : بانه سد لذريعة الرباءاذ يمكن ان يتخذه اهمسسل العينة وسيلة الى بيع دنانير باكثر منها، وذلك ان صاحب العينة يربسسن ان يدفع دنانير في اكثر منها نقدا ، او الى اجل ، فاذا علم بالمنع مسسن ذلك توصل اليه بان يذكر حنطة بدينار ثم يشتريه بنصف دينار من المشسترى دون استيفا ولا قصد بيعه ولالشرائه ، فلما كثر هذا وكانت الاقوات معايتعا مل بها الناس كثيرا ، وكان ذلك معا يقصد لهذا المعنى كثيرا منع ذلك فسسسى

⁽۱) حاشية الدسوقى على الشرح الكبر(۱:۱ه)، حاشية العدوى على كفاية الطالب الرباني (۱۱۸:۲)، حاشية الصاوى على الشــــرح الصغير (۷۳:۲).

⁽٢) انظر المصادر السابقة .

⁽٣) انظر المصادر السابقة .

⁽ ٤) الفروق للقرافي مع حاشية ابن المشاط عليه (٢٨١: ٣) .

الطعام خاصة ، وشرط فى صحة توالى البيع تخلل القيض والاستيفاء ، لان ذلك نهاية التبايع فيها واتعام العقد ولزومه ، ولم يشترط ذلك فى سائر العبيعات لانه لم يتكرر تعامل اهل العينة بها ، لان ثمنها يخفى فى الاغلب ويتعالى الم

القول السادس:

ما اشتراه مقدرا بكيل او وزن او ذرع او عد لايجوز له بيعه قبل قبضـــه سواء كان مطعوما او غير مطعوم، وسواء كان عقارا ام منقولا .

وما اشتراه معينا بغير تقدير كصبرة معينة وثوب معين وارض معينــــــة يجز بيعه قبل قبضه .

(١) المنتقى للباجي (٢٨٠:٥) .

(٢) كشاف القناع للبهوتي (٣: ٩٩١)، شرح منتهى الارادات للبهوتسي (٢) ١٨٨:٢)

(٣) هو عبد الرحمن بن عمرو بن عصد ، ابو عمر ، الا وزاعی ، عالم اهــــل الشام، ولد سنة ثمان وثمانين . قال ابن سعد : وكان ثق، خيرا فاضلا مأمونا ، كثير العلم والحديث والفقه ، حجة . قال عبد الرزاق : اول مــن صنف ابن جريمج ، وصنف الا وزاعی ، توفی سنة سبع و خسين ومائة . انظر ترجمته في :

طبقات أبن سعد (٢٨.٢) ، التاريخ الكبير (ه: ٣٢٦) ، وفيات الاعيان (٣٢٦) ، تهذيب التهذيب التهذيب (٢٧٨:) ، تهذيب التهذيب (٢٨.٢) .

(؟) اسحاق بن ابراهيم بن مخلد بن راهويه ، الحنظلى ، المروزى ، ثقــة حافظ، مجتهد ، قرين الامام احمد ، طاف البلاد . روى عنه خلــــق كثير، وعنه الجماعة سوى ابن ماجة . مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين . انظر :

تقريب التهذيب (٢ : ٤ ٥) ، تهذيب التهذيب (٢ : ٢١٦) ، حليــة الاوليا و (٢ : ٢ ٢) ، حليــة الاوليا و (٢ : ٢ - ١) .

(ه) هو الحكم بن عتيبة الكندى ، ابو عبد الله ، ويقال ابو عبر الكوفى ، روى عن زيد بن ارقم وعبد الله بن ابى اوفى ، وابراهيم النجعى وغيرهم ، وعنه =

وحمالًا ، وهم مروى عن عثمان بن عقالًا رضى الله عُنَّهُ .

ادلة هذا القول:

- استدل اصحاب هذا القول لعدم جواز بيع ما اشتراه مقدرا بكيل او نحوه بالاحاديث التى استدل بها اصحاب القول الاول ، والثالث ، وهي :
- (۱) ما رواه ابو داود ، والد ارقطنى بسند يهما عن زيد بن ثابت : ان رستول الله عليه وسلم ـ نهى ان تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار الى رحاله(1)
- شعبة والاعش وابو عوانة وخلق . قال عباس الدورى : كان صاحب
 عبادة ، وفضل . وقال سفيان بن عيينة : ماكان بالكوفة بعد ابراهيرم
 والشعبي مثل الحكم . ولد سنة . هـ وتوقى سنة ١١٣هـ .
 انظر :

طبقات ابن سعد (۲: ۲۳۱)، تذکرة الحفاظ للذ هبی (۱۱۲:۱)، ، تهذیب التهذیب (۲: ۶ه)، اسان المیزان (۲: ۳۳۸).

(۱) هو حماد بن سلمة بن دينار، ابو سلمة البصرى، احد ائمة المسلميــــن والثقات العابدين ، اثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بآخرة. توفــي سنة ۱۹۲۷هـ ، انظر :

تقريب التهذيب لابن حجر (١: ١٩٧) ، تهذيب التهذيب لابن حجــر «١٠٠٠) ، تهذيب التهذيب لابن حجــر

- (٢) عثمان بن عفان بن ابى العامى ، الاموى ، امير المؤمنين ، ذ و النورين وكان من السابقين الصادقين القائمين الصائمين ، المنفقين في سبيل اللــــه والعشرة المبشرة ، استشهد يوم الجمعة ثامن عشر ذى الحجة سنـــــة خمس وثلاثين ، وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة ، وعاش بضعا وثمانين سنـــة انظر ترجمته في :
- طبقات ابن سعد (۳:۳ه) ، اسد الغابة (٣:٤٨ه) ، طبقات السراء للذهبي (۲:۱۹) ، الاصابة (۲:۵۶) ، تقريب التهذيب (۲:۲۱) .
 - (٣) المجموع للنووى (٩:٩٥٦)، فتح البارى لابن حجر (٣٣٦:٢٣).
- (٤) سنن أبى داود (٣: ٥٢٥) باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى ، كتاب البيوء والاجارات .
 - (ه) سنن الدارقطني (٣:٣) كتاب البيوع.
- (٦) قال النووى في المجموع(٩ : ٢٠): "رواهابو د اود باسناد صحيح الاانسه من رواية محمد بن اسحاق بن يسار عن ابي الزناد ، وابن اسحاق مختلف في الاحتجاج به . لكن لم يضعف ابو د اود هذا الحديث وقد سبق انسه مالم يضعفه فهو حجة عنده ، فلعله اعتضد عنده او ثبت عنده بسماع ابسسن اسحاق له من ابي الزناد" . ا . هـ =

(٢) مارواه الدارتطني _ واللغظ له _ والبيهقي والنسائي في سننهم وابـــن (٢) مارواه الدارتطني _ واللغظ له _ والبيهقي والنسائي في سننهم وابـــن (١) حبان في صحيحه؛ واحمد في سنده؛ والطبراني في معجمه؛ عـــن حكيم بن حزام انه قال :" يارسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ انـــي رجل اشترى هذه البيوع فما تحل لى منها وماتحرم على ؟ قال يا ابــن اخى اذا اشتريت بيعا فلا تبعه حتى تقيضه .

 $^{(\chi)}$ وفي رواية : " اذا بعت بيعا فلا تبعه حتى تستوفيه ".

وقال ابن الهمام فى فتح القدير(١: ١٦ه) : " رواه ابن حبان فـــى صحيحه والحاكم فى المستدرك وصححه . وقال فى التنقيح : سنـــده جيد ، وقال : ابن اسحاق صرح فيه بالتحديث" . ا . هـ

⁽١) سنن الدارقطني (٩:٣) كتاب البيوع .

⁽٢) سنن البيهقي (١٠٣٥) ٠

⁽٣) سنن النسائي (٢ : ٢٧٦) ، باب بيع الطعام قبل ان يستوفى ، كتـــاب البيوم .

⁽٤) نصب الراية للزيلعي (٣٢:٤) .

ه) مسند الامام احمد (٣:٢٠٥ - ٢٠٤) .

⁽٦) المعجم الكبير للطبراني (٣: ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠) .

٧) قال ابن الهمام في فتح القدير(١:٦١٥): واخرج النسائي ايضا في سننه الكبرى عن يعلى بن حكم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بـن عصمة عن حكيم بن حزام قال . . . ورو اه احمد في مسنده وابن حبان وقال : هذا الحديث مشهور عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حـــزام ليس بينهما ابن عصمة .

والحاصل ان المخرجين منهم من يدخل ابن عصمة بين ابن ما هك وحكيم ومنهم من لا ، وابن عصمة ضعيف جدا في قول بعضهم .

قال صاحب التنقيح : قال ابن حزم : عبدالله بن عصة مجهــــول وصحح الحديث من رواية يوسف بن ماهك نفسه عن حكيم لانه صــرح بالتحديث في رواية قاسم بن اصبغ بسماعه منه ، والصحيح ان بينهمــا عبدالله بن عصمة الجشمي حجازي ذكره ابن حبان في الثقات ، وقــال عبد الحق : انه ضعيف، وتبعه ابن القطان وكلاهما مخطي، وقـــد المتبه عليهما عبدالله بن عصمة هذا بالنصيبي او غيره ممن يسمى عبــد الله بن عصمة . انتهــي كلامه ، فالحق ان الحديث حجة" ، انتهــي كلامه ، فالحق ان الحديث حجة" ، انتهــي كلام أبن الهمام .

(٣) مارواه البيهقي عن عتاب بن اسيد : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له حين بعثه الى اهل مكة : " انههم عن بيع مالم يقبضوا ، ورسم مالم يضمنوا (٢)

فهذه الاحاديث تدل بعمومها على عدم جواز بيع ما اشتراه قبل قبضه سواءً كان عقارا ام غيره، طعام كان ام غير طعام، وسواءً بيع مقدرا ام جزافا .

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٥:٣١٣) .

منظور ، ما دة " شفف" .

⁽ ۲) قال ابن حجو في تلخيص الحبير (۲۸:۳) : "ولابن ماجة من حدييت ليث عن عطا" عن عتاب بن اسيد ان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لمسا بعثه الى اهل مكة نهاه عن سلف مالم يضمن ، فهذا قد اختلف فيه على عطا" . . اهد والذي في سنن ابن ماجة (۲۰۳۸) : " نهاه عن شف مالم يضمن" . والشف : ـ بكسر الشين المشددة وفتحها وتشديد الفا - الفضل والزيادة . النام ـ الفاص النبية لا بن الاثير (۲،۲۸) ، مادة "شغف" ، لسان العرب لا بــــــــن النبية لا بن الاثير (۲،۲۸) ، مادة "شغف" ، لسان العرب لا بـــــــن النبية لا بن الاثير (۲،۲۸) ، مادة "شغف" ، لسان العرب لا بـــــــن

⁽٣) صحيح البخارى (٣) ٨٠.٩) باب بيع الطعام قبل أن يقبض وبيستع ماليس عندك، كتاب البيوم.

⁽٤) صحيح مسلم(٣: ١١٦٠) ، باب بطلان بيع المبيع قبل قبضه كتاب البيوع.

⁽ ه) سنن الترمذى (٣ : ٧٧ه) باب ماجا ً في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه كتاب البيوم .

 ⁽٦) سنن ابى داود (٣) ٢٦٣: - ٢٦٤) باب فى بيع الطعام قبل أن يستوفى
 کتاب البيوع والا جارات .

⁽ ٧) سنن ابن ماجة(٢ : ٩ ؟ ٧) باب النهى عن بيع الطعام قبل مالم يقبض كتاب التجارات .

⁽ ٨) سنن النسائي (٢ : ٨ ٨ - ٢ ٨) باب النهى عن بيع ما اشترى مـــــن الطعام بكيل حتى يستوفيه ، كتاب البيوع .

^() السنن الكبرى للبيهقي (ه : ٣١٢) .

^(. 1) مسند الإمام احمد (۱: ۲۲۱، ۲۲۱، ۳۵۲، ۳۸۸، ۳۲۹) ·

(ه) مارواه عبد الرزاق عن جابر _ رضى الله عنه _ انه قال :" لا تبع بيعــــا حتى تقبضه" .

قال ابن عبد البر :"قدل على انهما فهما عن النبى _صلى الله علي_ـه وسلم _العراد والمغزى أ"؟

- (٦) مارواه الامام احمد واللغظ له وابو د اود والطبرانى والبيهة $\binom{(5)}{(7)}$ عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم انسه قال : " من اشترى طعاما بكيل او وزن فلا يبعه حتى يقبضه" .

ففى هذين الحديثين الاخيرين قيد النهى عن البيع قبل القبيسيض بالكيل والوزن، ويقاس عليهما العد والذرع، وهذا يدل بعفهوه عليسسي ان القبض انما يكون شرطا فيما يباع بكيل او وزن او نحوهما، اما مايباع بغسير ذلك فيثبت له خلاف الحكم.

⁽۱) مصنف عبد الرزاق (۸:۶۶) باب الرجل يشترى الشيء مما لا يكـــال ولا يوزن هل يبيعه قبل ان يقبضه ؟ كتاب البيوع . وانظر: بدايـــة المجتهد لابن رشد (۲:۶۶۱) ، طرح التثريب شرح تقريب الاسانيد للعراقي (۲:۱۲) .

 ⁽٢) نقله عنه العراقي في طرح التثريب شرح تقريب الاسانيد (٢:١١٤) .
 وانظر هذه المسألة في كتاب الكافي لابن عبدالبر(٢: ٢٦١- ٢٦) .

⁽٣) مستد الامام احمد (٢: ٢) ٩ ٥ ، ١١١ ، ١٠٨ ، ١١١١) .

^(؟) سنن ابى داود (٣ : ٢٦٢) باب فى بيع الطعام قبل ان يستوفــــــى كتاب البيوع والا جارات .

⁽٥) المعجم الكبير للطبراني (١٢:١٧٥) .

⁽٦) السنن الكبرى للبيهقى (٥:٤١٣) .

⁽ ٧) سنى ابن ماجة (٢ : ٠٥٠) باب النهى عن بيع الطعام قبل مالم يقبض كتاب التجارات .

⁽ ٨) السنن الكبرى للبيهقي (ه : ٣١٦) ٠

⁽ ٩) سنن السيدارقطني (٣ : ٨) كتاب البيوع .

ويناقش هذا الاستدلال بانه استدلال بالمفهوم فى مقابلة المنطـــوق فلا يكون حجة بالاجماع .

() مارواه البخارى - واللفظ له واحمد عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : كنا مع النبى - صلى الله عليه وسلم - فى سفر فكت على بكر صعب لعمر . . . فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - لعمر بعنيه ، قال : هـ و لك يارسول الله ، قال بعنيه ، فباعه من رسول الله - صلى الله عليـ سب وسلم - فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : هو لك ياعبد الله بـــــن عمر تصنع به ماشئت" .

وجه الدلالة : ان النبي _ صلى الله عليه وسلم _ تصرف بما اشتراه قبـل قبضه بالـهبـة فيجوز البيع قياسا عليه .

⁽۱) صحیح البخاری (۳.:۳) باب من رأی اذا اشتری طعاما جزافـــا ان لایبیعه حتی یؤویه الی رحله، کتاب البیوع

⁽ ٢) صحيح مسلم(٣ : ١١٦١) ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، كتـــاب البيوم .

⁽ ٣) سنن أبى داود (٣ : ٧٦١ - ٧٦٢) باب فى بيع الطعام قبل أنيستوفى كتاب البيوم والإجارات .

^(؟) سنن ابن ماجة (٢٠٠٤) باب النهى عن بيع الطعام قبل مالـــــم يقيض، كتاب التجارات .

⁽ ه) سنى النسائى (٢, ٢٠ ٢) ، باب بيع مايشترى من الطعام جزافا قبـــــل ان ينقل من مكانه ، كتاب البيوع .

⁽ ٢) صحيح البخارى (٣ : ٥ ٨) باب اذا اشترى شيئا فذهب من ساعتــــه كتاب البيوم .

⁽γ) مسند الامام احمد (γ: ٥١١) .

^() المغنى لابن قدامة (١٢٧: ١) .

ويناقش هذا الاستدلال من ثلاثة وجوه:

الوجه الاول:

ان هذا قياس مع الفارق فان البيع معاوضة ، والهبة تبرع .

الوجه الثاني :

انه اذا تعارض قول النبى _ صلى الله عليه وسلم _ مع فعله ولم يقـــم دليل على التأسى بذلك الفعل فانه يكون من خصوصياته ، لان قول النـــــــى _ صلى الله عليه وسلم _ في مسألة مخصوصة اخص من ادلة التأسى العامــــة المطلقة فيبنى العام على الخاص .

الوجه الثالث :

ر (٢) . يحتمل أن يكون قد حصل قبض ولم ينقل كما لم ينقل الثمن .

() مارواه ابو داود _ واللفظ له _ والترمذى وابن ماجة والبيبةى والحاكم () مارواه ابو داود _ واللفظ له _ والترمذى وابن ماجة والبيبةى فابيع عن ابن عمر _ رضى الله عنهما _ قال : "كنت ابيع الابل بالبقيع، فابيع بالدنائير، آخذ هـــذه بالدنائير، آخذ هـــذه من هذه ، فاتيت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ فقال : لا بأس ان تأخذ ها بسعر يومها مالم تتفرقا وبينكــــا

⁽١) نيل الاوطار للشوكاني (٥:١٨٠) ٠

⁽٢) فتح الباري لابن حجر(٢:٢٣٦) .

⁽٣) ستن ابى داود (٣:٠٥٠- ٢٥١) باب فى اقتصاك الذهب مــــــن الورق ، كتاب البيوع والاجارات .

^(؟) سنن الترمدى (٣:٥٣٥) باب ماجاً فى الصرف ، كتاب البيوع. وقال هذا حديث لا نعرف مرفوعا الا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر .

⁽ ه) سنن ابن ماجة (٢٠٠٠) باب اقتضاء الذهب من الورق ، والورق من الذهب من الروق ، والورق من الذهب، كتاب التجارات .

⁽٦) السنن الكبرى للبيهقى (٥: ٢٨٤ ٥ ٣١) ٠

⁽ ٧) المستدرك للحاكم (٣:٤٤) . وقال : صحيح على شرط مسلم ووافقـه الذهبي .

شــــى

وجه الدلالة : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - اقر ابن عمر علــــــى التصرف في الثمن قبل قبضه ، والثمن احد العوضين ، فاذا جاز في احدهما جاز في الآخر . (٢)

ويناقش بان هذا قياس مع الغارق فان الثمن مستقر فى الذمة ولا يتصور (٣) تلفه ومن ثم لو تعين الثمن امتنع بيعه .

(٥) مارواه البحـــــارى _ واللفـــــظ لــــــه _ والطحـــــــاوى (١٠)

(١) ورد هذا الحديث مرفوعاً وموقوفا ، وقد اختلفت اقوال العلماء فيــــه فمنهم من ضعف رفعه وصحح وقفه ، ومنهم من صححه مرفوعا وموقوفا . وفيما يلي اقوال العلماء في ذلك :

قال النووى فى المجموع (٢ ، ٢ ، ٢) : "حديث ابن عمر صحيت حرواه ابو داود والترمذى والنسائى وآخرون باسانيد صحيحة عن سماك ابن حرب عن سعيد عن ابن عمر ، قال الترمذى وغيره : لم يرفع عن غير سماك . وذكر البيهقى فى معرفة السنن والآثار ان اكثر الرواة وقفوه على ابن عمر ، قلت : وهذا لايقدح فى رفعه وقد قد منا مسسرات ان الحديث اذا رواه بعضهم مرسلا وبعضهم متصلا او بعضهم موقوف وبعضهم مرفوعا كان محكوما بوصله ورفعه على المذهب الصحيح الدى قاله الفقها والاسوليون ومحققوا المحدثين من المتقدمين والمتأخرين".

وقال ابن حجر فی تلخیص الحبیر (۳ ، ، ۳) : " قال الترمـــــذی والبیهقی : لم یرفعه غیر سماك ، وطق الشافعی القول به علی صحــــة الحدیث . وروی البیهقی من طریق ابی داود والطیالسی قال :سئــل شعبة عن حدیث سماك هذا فقال شعبة : سمعت ایوب عن نافع عـــن ابن عمر ولـــم ابن عمر لم یرفعه . ونا قتادة عن سعید بن المسیب عن ابن عمر ولـــم یرفعه . ونا یحیی ابن ابی اسحاق عن سالم عن ابن عمر ولم یرفعه . ونا یحیی ابن ابی اسحاق عن سالم عن ابن عمر ولم یرفعه . ورفعه لنا سماكبن حرب وانا افرقه" . ا . هــ

ونحوه في نيل الاوطار للشوكاني (ه:١٧٧) .

- (٢) المغنى لابن قدامة (٢: ١٢٧) ٠
 - (٣) المجموع للنووى (٣١٠: ٢) ٠
- ()) صحيح البخاري (٣ . ٩) كتاب البيوع باب اذا اشترى متاعا او دابــــة وفرضحه عند البائع او مات قبل ان يقبض .
 - (ه) شرح معاني الآثار للطحاوي (٤ : ٣٧- ٣٨) ٠ =

والدارقطني _ موصولا _ عن ابن عمر انه قال :"ما ادركت الصغقة حياً مجموعاً فهو من المبتاع".

وجه الدلالة : ان ابن عمر جعل مجرد الصفقة سببا في ملكيــــــــة (٢) المشترى للجميع، فهو من ضمانه، واذا كان من ضمانه جازله ان يتصرف فيه .

ويناقش بان هذا مخالف لعموم الاحاديث التي تنهى عن بيع الطعام قبل قبضه من غير تفريق بين مابيع بتقدير او بغير تقدير، بل ان حديث ابن عمر المرفوع السابق ينص على ان التجار الذين يشترون الطعام جزافا شــــم يبيعونه قبل قبضه كان يضربون على عهد رسيل الله عصلى الله عليه وسلم ـ .

القول السابع :

يجوز بيع المبيع قبل قبضه مطلقا اى سوا ً كان عقارا ام منقولا ، طعاماً ام غير طعام ، جزافا بيع ام مقدراً . ام

(٤) وبهذاقال عثمان البتي .

هو ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة ، الازدى ، المصرى الطحاوى الحنفى ، مولده فى سنة تسع وثلاثين ومائتين . قال ابن يونس :عداده فى حجر الازد ، وكان ثقة ثبتا ، فقيها عاقلا ، لم يخلف مثله ، صنف " اختلاف العلماء" ، " الشروط" ، "شرح معانى الآثار" ، وغير ذلك مات سنة احدى وعشرين وثلاثمائة .

الأنساب (٢١٨٠) ، المنتظم لابن الجوزى (٢٠٥٠) ، سسير اعلام النبلاء (٢٠٠١) ، الجواهر المضيئة (٢٠٢١) ، السسسان الميزان (٢٠٤١) ، السسسان

⁽١) فتح الباري لابن حجر(٢:٢٥٣) ٠

⁽٢) المغنى لابن قد امة (٤: ١٢٥ - ١٢٥) ٠

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٢١٢١) ٠

⁽ ٢) وهو عثمان بن مسلم، ويقال اسم جده جوموز، البتى، ابو عمرو البصرى روى عن اس، والشعبى وعبد الحميد بن سلمة ونعيم بن ابى هنــــد وعنه : شعبة، والثورى، وحماد بن سلمة، واسماعيل بن علية وغيرهــم قال الجوزجانى عن احمد :صدوق وثقة . وقال الدورى عن اســـــن معين : ثقة . وقال ابن سعد : كان ثقة وكان صاحب رأى وفقه . وقال =

كما نقله عنه ابن قدامة في المغنى .

ولم اعثر على دليل لهذا القول ، بل ان العلماء يصرحون بانه قـــول مردود ، ولا يلتفت اليه لمخالفته الصريحة للمنقــول عن النبى ـ صلى اللــــه عليه وسلم ـ والاجماع .

قال ابن عبد البر: "وهذا قول مردود بالسنة، والحجة المجمعـــة على الطعام، واظنه لم يبلغه هذا الحديث، ومثله لايلتف اليه".

الترجيــــح

ومما مر من عرض الادلة والمناقشات يبدو لى والله اعلم ـ ان الراجح هـو المذهب الاول القائل بعدم جواز بيع المبيع قبل قبضه ، منقولا كان ام عقــــارا طعاما ام غيره ، بيع جزافا ام بتقــدير لسلامة ادلته ، وضعف ادلة المخالفين .

الدارقطنى : ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، قال يحمى بــــن معين : مات سنة ٢ ١٤ هـ وفيها ارخه ابن جرير ، والبتى : بفتح البا عسبة الى البت ، وهو موضع ، قال : اظنه بنواحـى

والبتي : بفتح الباء نسبه الى البت، وهو موضع، قال : الطنف بنواحتي البصرة .

انظر : اللباب لابن الاثير(١٢٠:١) ، تاريخ يحيى بن معين (٣٩٥:٢) ، طبقات ابن سعد (٢٠٧٠) ، الاكمال لابن ماكولا (٢٠٨١) .

⁽١) المغنى لابن قدامة (١٢٧:٤) .

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٢:١٢٧) .

المطلب الثانسى

رهن المبيع قبل قبضه

اختلف العلماء في رهن المبيع قبل قبضه . وفيما يلى عرض لاقوال العلماء في ذلك :

القول الاول:

لا يجوز رهن المبيع قبل قبضه من غير بائعه ، الا ماكان عقارا لا يخشى... هلاكه ، فان كان الرهن من بائعه جاز مطلقا ، اى سواء كان عقارا او غيره .

فغى فتح القدير : " هذا وقد الحقوا بالبيع غيره، فلا تجوز اجارتـــه (١) ولا هبته ولا التصدق به . . . وكذا اقراضه ورهنه من غير بائعه .

(۲)والى هذا ذهب ابو حنيفة وابو يوسف.

فهذا القول قاس الرهن على البيع.

القول الثانى :

يجوز رهن المبيع قبل قبضه مطلقا ، اى سوا ً كان عقارا ام غيره ، مطعوما ام غير مطعوم ، من بائعه او من غير بائعه ، نقده الثمن ام لم ينقده ، وســــوا ، بيم جزافا او مقد را .

والى هذا ذهب المالكية ومحمد بن الحسن من الحنفية ، وهو قـــــول $\binom{(3)}{(7)}$ عند الشافعية والحنابلة .

⁽١) فتح القدير لابن الهمام (٢:١١٥) .

⁽٣) المنتقى للباجي(٤:٢٨٢) ٠

⁽ه) المهذب للشيرازي (٢:٧٠٤)، المجموع للنووي (٣:٣٠٣)، نهاية المحتاج للرملي (٢:٦٤)

⁽٢) الانصاف للمرد أوى (ه:٣٠)، حاشية العنقرى على الروض المرسع (٢)، حاشية ابن قاسم على الروض المرسع (ه:٨٥) .

ووجهه عند المالكية : ان النصوص وردت في البيع، فيقاس عليه ماكسان معاوضة سدا للذريعة لئلا يتوصل به الى بيع العينة، وهو غير موجود فــــــى مالامعاوضة فيه . (١)

ووجهه عند الشافعية بينا على ان العلة في منع بيع المبيع قبيل المتلة في منع بيع المبيع قبيل التبيع المبيع ال

القول الثالث:

وهذا هو الاصح من مذهب الشافعية .

ولم أجد توجيها للشافعية يفرق بين نقد الثمن وعدمه، ولعلــــــه بعد نقد الثمن يستقر الملك وينتقل الضمان الى المشترى، اما قبله فلا .

⁽١) المنتقى للباجي (٢٨٢:٤) ٠

⁽٢) فتح القدير لابن الهمام (٢:١٥) .

⁽٣) نهآیة المحتاج مع حاشیة الشبراطسی (٢: ٨) ، حاشیة عمیرة علـــی شرح المحلی علی المنهاج للنووی (٢١٣: ٢) ،

القول الرابع:

لا يجوز رهن المبيع قبل قبضه مطلقا ، اى سوا ً كان عقارا ام غيره ، وسوا ً كان الرهن من بائعه ام من غيره ، وسوا ً نقده الثمن ام لم ينقده . وســــوا ً بيع جزافا ام مقدراً .

وهذا قول عند الشافعية .

ووجهه القياس على البيع.

القول الخامس:

ان مابيع بكيل او وزن او عد او ذرع لا يجوز رهنه قبل قبضه ، ومابيع بغير تقدير فيه يجوز رهنه قبل قبضه ، عقارا كان او غيره ، رهنه بقيمته او بغيره ، ومابيع بصفة ، معينا كان او في الذمة ، او برؤية سابقة لا يتغير بعد ها المبيع غالبـــــا فانه لا يجوز حينئذ رهنه قبل قبضه عقارا كان او غيره ، بيع جزافا ام بتقدير .

وهذا هو المذهب عند الحنابلة .

وواضح انهم قاسوا الرهن على البيع .

الترجيــــح

والذى اراه ان قياس الرهن على البيع قياس مع الفارق كما لا يخف سبى فليس في رهنه الغرر الموجود في البيع الذى هو الفساد في البيع الاول بهلاك المبيع، لان الرهن لو كان طكا للراهن فله ان لا يسلمه الرهن ، كما المسلمة اذا هلك يمكنه الاعتياض عنه برهن غيره يتوثق به بخلاف المبيع فانه يراد للملك لاللتوثق ، ومن ثم فارى جواز رهنه مطلقا .

⁽٢) كُشَافُ القَنَاعُ للبهوتي (٢:٩١، ١٩٧٠) ، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢) كشافُ القَنَاعُ للبهوتي (٢ ٢٦٣: ١) ، (٢ ٢٠٠٠) ، الروض العربع للبهوتي مع حاشية العنقري (١٦٣:٢) ، الروض العربع للبهوتي مع حاشية ابن قاسم (٥٨:٨٥) .

المطلب الثالث

الرهين في الاعتماد المستندى

والشيء البارز في هذا النوع ان البضاعة تمثل بوثائق خاصة تسلسم للمشترى، او من ينوب عنه، وتكون حيازته لهذه الوثائق بمثابة حيازة البضاعة نفسها .

ويقوم البائع باجرا عقد النقل وعقد الضمان على البضاعة المرسلسسة وبذلك يجد المشترى مخرجا للصعوبات التي يلاقيها في سبيل القيام بهدده العقود في مينا الشحن .

وهناك نوع آخر من العقود يقتصر واجب البائع فيه على تسليم البضاعة ووضعها تحت تصرف المشترى في مينا الشحن ، دون أن يكون ملزمال بإجرا عقدى النقل والضمان ، لان المشترى هو الذي يقوم بذلك بوساط احد وكلائه .

فالاعتماد المستندى هو الذى يمول هذه البيوع البحرية، ويعسرف بانه : الاعتماد الذى يفتحه مصرف ما الى احدعملائه لاستيراد بضاعــــــة معينة من بلد معلوم، مقابل ارتهائه لهذه البضاعة .

ومصرف المشترى لا يعطيه هذا الضمان الا اذا رهن المشترى عنـــده (١) تلك البضائع المستوردة .

حكم هذا الرهن :

البائع لايسلم المشترى البضاعة الا اذا قدم له الضمان من قبــــــل المصرف، والعصرف لا يعطى الضمان الا اذا قدم المشترى وثائق تثبت شـــراءه لتلك البضاعة ووثائق الضمان لها وشحنها، وبالتالى فان هذا يعد من قبيــل رمن المبيع قبل قبضه، وقد قدمنا مذاهب العلماء في ذلك ورجحت القــــول بالجواز، والله اعلـــم.

 ⁽١) الحسابات والاعتمادات المصرفية ـ د . رزق الله انطاكى (م١٣٧ - ١٩١٨) ، المعاملات المصرفية لسعود بن دريب (م ٢٦) ، المصارف والاعمال المصرفية د . غريب الجمال (م٠٠٠ - ١٠١ ١٠٠١) .
 (٢) الحسابات والاعتمادات المصرفية د . رزق الله انطاكى (م٢٣) .

البياث الخامس

ف أحكام تتعلق بالهن

وفيه أحدعش فصلاً:

الفضل الأول: قبض الرحن.

بر الثاني: ضمان المهن.

مر الثالث: نفقة الرهن.

مر الرابع: الإنتفاع بالرهن.

ير الخامس: التصرف بالرهن.

سراك رس : زوائد الرهن .

مراكع : جناية الرهن والجناية عليه .

برالثامن: فكالكائرهن.

مالتاكع: قسديدالدين وبيع الرهن.

به العاشر: بيع الوفاء..

مراكادى عشر: الرهن التأميني "الرسمي " .

ولفضيك للعاكل

قبض الرهن

وُفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: معنى الفتبض وكيفيت،

م الثاني: حكمالفتض.

م الثالث: شروط صحة القبض.

م الرابع: النيابة في العتبض.

بر انخامس: استدامة القبض.

المبحث الأول

معنى القبض وكيفيت

وَفيه مَطلبان:

المطلب الأول: معنى الفتبض لغنة واصطلاحاً.

م الثاني: كيفية القبض.

المبحث الأول

معـــنى القبــض وكيفيتــــه

المطلب الاو ل

معنى القبض لغة واصطلاحا

اولا: معنى القبض لغة .

يطلق القبض في اللغة على عدة معان منها:

- (١) التناول باليد ، يقال : قبضته ، اذا تناولته باليد ملامسة ، ومنه قولـــه (١) _ تعالى _ :" فقبضت قبضة من اثر الرسول " .
 - (٢) الامساك، يقال: قبض بيده عليه اذا امسكه.
- (٣) الامتناع، يقال: قبض يده عنه ، اى امتنع عن اساكه . ومنه قولــــه _ _ تعالى _ :" المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكـــر وينهون عن المعروف ويقبضون ايديهم ، اى يمتنعون من الانفــــاق ويمسكون ايديهم ناكاة او صدقـــة ويمسكون ايديهم من زكاة او صدقـــة _ او نفقة في سبيل الله .
- (٤) التضييق ، خلاف البسط، يقال : قبض، اذا ضيق، ومنه قوله ـ تعالى ـ (٣) (١) انه يقبض ويبسط واليه ترجعون "أي يضيق ويوسع في الرزق .
- (ه) ويطلق القبض ويراد به الجمع والضم، يقال : قبض الطائر جنا حيسه اذا جمعهما، ومنه قوله ـ تعالى ـ : " او لم يروا الى الطير قوقهم صفّت [ه]

⁽١) سورة طه : آية ٩٦

⁽ ٢) سورة التوبة : آية ٢ ٧ (٣) سورة البقرة : آية ه ٢ ٤

⁽ع) القاموس المحيط للغيروز آبادى (٣٤١: ٣٤) ، مادة " قبض" ، المفـــردات للراغب الاصفهاني ، مادة " قبض" (ص٣٩١) ، الصحاح للجوهــــرى مادة " قبض" (٣٠: ١٠١٠) ،

⁽ م) سورة الملك : آية ١٩

(١)(٦) ويطلق ويراد به : تحويلك المتاع الى حيزك .

ثانيا: معنى القبض اصطلاحا.

قال الكاساني : " معنى القبض : هو التمكين والتخلى ، وارتفاع الموانع عرفا وعادة حقيقة (Y)

وفى البهجة للتسولى: " الحوز: وضع اليد على الشيَّ المحوزُ. .

ويمكننا ان نستخلص من نصوص الفقها السابقة وغيرها معا سيأتى فــــى كيفيته ان القبض هو : وضع اليد على العرهون ، وحيازته والتمكن منــــــــــه سوا كان عقارا ام منقولا ، ام غيرهما .

⁽٢) بدائع الصنائع للكاساني (٢:١٧:٦) ، وانظر (٣٠١٠) منها ٠٠٠

⁽٣) هو على بن عبد السلام التسولى المالكى ، ابو الحسن ، صاحب المصنفات المفيدة منها : البهجة شرح التحفة ، حاشية على الشامل وغير ذلك . توفى سنة ١٢٥٨ه . انظ :

شجرة النور الزكية (٣٩٧:١) ٠

⁽٤) البهجة للتسولي (١٦٨:١) ٠

⁽ه) مرشد الحيران لمحمد قدرى باشا مع شرحه للابياني وسلامة (١:٨٥)٠

المطلب الثانى

كيفيـــة القبـــض

لم يرد في الشرع، ولا في اللغة ضابط لكيفية القبض، واذا كان الامسر كذلك فان العرجع في بيان كيفية القبض هو العرف، كالتغرق، والاحيسساء والحرز، قال الامام النووى : " الرجوع في القبض الى العرف (٦) ويقسسول الشريبغي :" والرجوع في حقيقه الى العرف لعدم مايضبطه شرعا، او لغسسة كالاحياء والحرز في السرقة (٣)

ثم أن العين المرهونة لا تخلو من أحدى حالتين هما:

- (۱) ان ترهن من غير اعتبار تقدير فيها .
 - (٢) ان ترهن مع اعتبار التقدير فيها .

الحالة الاولى:

ان ترهن من غير اعتبار تقدير فيها من كيل او وزن او ذرع او عد ، امسا لعدم امكان التقدير في تلك العين _ كالاثاث والدواب والسيارات _ وامسا انه ممكن لكن ترك ، كالصبرة ، والثياب غير المخاطة ، والارض، من غير كيسل او ذرع .

والرهن في هذه الحالة : اما أن يكون منقولا أو عقارا .

⁽١) المجموع للنووى (٩:٢٦٤) ٠

⁽٢) هو محمد بن احمد ، القاهرى المعروف بالخطيب الشربيني ، فقيــه مفسر، متكلم، نحوى، صرفى، من تصانيفه : "السراج العنير" فـــى التفسير، و "شرح منهاج الدين للجرجاني" ، توفى سنة ٩٧٧هـ ، انظ

⁽٣) مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٢) ٠

اولا: العقــار.

قبل بيان كيفية قبض العقار لابد لنا ان نشير الى ان الفقهـــــاء قد اختلفوا في تحديد معنى العقار على قولين :

فذ هب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ألى أن العقار هــــوالارض والبناء والشجر .

ودهب الحنفية الى ان العقار: مالايمكن نقله من مكان الى آخــــر - كالدور والارضين اما البناء والشجر فمهما ليسا بعقار، الا انهما يأخــذان حكم بالتبعية له .

اماً كيفية قبضه فقد اتفق الفقها عن الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والمالكية ، والشافعية ، والمنابلة ، والظاهرية على ان قبض العقار المرهون يكون بتخليت للمرتهين وتمكينه من وضع يده عليه ، من غير ان يكون هناك مانع حسى ولاشرعى ، وذلك لان الشارع اطلق القبض فقال : " فرهلن مقبوضة" ، وانا طبه الحكم ، ولم يبينيه

(١) شرح الخرشي على مختصر خليل (١٦٤:٦) ٠

(٢) مغنّی المحتاّج للشربینی (٢:١٢)، نهایة المحتاج للرطــــــــی (٤:٣) .

(٣) كشاف القناع للبهوتي (٣:٢٠٢) .

(٤) مجمع الانهر لداماد افندی (٢١:٢٦- ٢٧٤) ، رد المحتار لا بــــن عابدین (١:٢٦١) ، درر الحکام لمنلا خسرو(٢:٨:٢) ، مجلــــة الاحکام العدلیة مع شرحها لسلیم رستم (ص. ٧) مادة (١٢٩) ،

(ص ۲ ۲ه - ۷۰ م) مادة (۱۰۱ - ۲۰۱۰) ۰

 ه) الفتاوى الهندية (١٦: ٣) ، الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (١٦: ٣٥ - ٣٥) .

(٦) شرح الخرشى على مختصر خليل (ه:٨٥١)، الشرح الكبير للدرديسر مع حاشية الدسوقي (٣:٥١٦)، منح الجليل لعليش (٦:٩١٦)٠

(٧) العهذب للشيرازى (٢ : ٥٠) ، العجموع للنووى (٢ : ٢٥) ، مغــنى المحتاج للشربينى (٢ : ٢١) ، شرح المحلى على العنهاج محاشيـتى طيوبى وعديرة (٢ : ٢٥) .

(A) المغنى لابن قدامة (؟ : ٣٦) ، كشاف القناع للبهوتى (٣ - ٢ - ٢) ، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢ - ١٩٢) ،

(٩) المحلى لابن حزم (٨ : ٨٨٤) ٠

ولاحد له فى اللغة فرجع فيه الى العرف، والعرف يقضى بان يكون التسلــــج على النحو الذى بيناه .

هذا وقد اشترط الحنفية ، والشافعية ان تكون التخلية بلغظ يـــدل عليها فلا يكفى الاقرار .

قال الحنفية : لو كان الراهن في الدار وخلى بينه وبينها لم تعتـــبر تخليته هذه ، لانه مادام فيها فلا تزال سيطرته طيه قائمة ، ومن ثم فلابد مـــن التخلية مرة ثانية بعد الخروج .

وقد الحق الحنفية؛ والشافعية؛ والحنابلة الثمر الذي على الشجـــر بالعقار في اعتبار التخلية قبضا له، وهو امر لابد منه لدى الحنفية الـــــذين الايجيزون رهن الثمرة وحدها .

ثانيا : المنقــول .

اى الذى يمكن نقله من محل الى آخر، فيشمل النقود، والعسمسروض والحيوانات، والمكيلات، والموزونات وغيرها مما لايدخل تحت مسمى العقار.

 ⁽١) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (١:١٦٥) ، مجلة الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم المادة (٢٧٠- ٢٧١)
 (ص ١٣٩) .

⁽٢) مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٧)، حاشية البجيرسي على المنهـــج (٢). (٢).

 ⁽٣) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (٢:٤٢٥) ، مجلـة
 الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم مادة (٢٧٠) (ص١٣٩).

⁽ ٢ : ٢٧٦) ، بدائع الصنائع للكاساني (٨ : ٣٧٢٦) ، بدائع الصنائع للكاساني (٨ : ٣٧٢٦) الفتاوي الهندية (ه : ٣٧٣)

ره) شرح معاني الاثار للطحاوي (٣٦:٤) .

⁽٦) المجموع للنووى (٩:٥٦٦) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٢)٠

⁽٧) المغنى لابن قدامة (٤: ٣٦٨)، كشاف القناع للبهوتى (٣٠٣:٣)، شرح منتهى الارادات للبهوتى (١٩٣:٣) .

وقد اختلف العلماء في قبض المنقول على اربعة اقوال :

القول الاول :

ان قبض المنقول يكون بالتخلية ، سواء كان مما يتناول باليد ام كان مما لا يتناول بها ، فالتخلية قبض حكمى ، والتناول باليد قبض حقيقى ، وايهم حصل كان قبضا .

(٢) والى هذا ذهب الحنفية، وهو رواية عند الحنابلة.

القول الثانى :

ان مرجع القبض في غير العقار من المنقولات الى العرف والى هــــذا ذهب المالكية، ففي الشرح الكبير: " وقبض غيره ، اى غير العقار من عـــروض وانعام، ودواب بالعرف الجارى".

القول الثالث:

ان من المنقول مايتناول باليد ٤ كالجواهر والحلى والثياب والنقود ، ومنه مالا يتناول باليد ، كالاثاث، والدواب، والصبرة، ولكل قسم قبضه .

فما يتناول باليد فلابد في قبضه بالمناولة، ولا تكفى التخلية، ولا النقل. ومالا يتناول باليد فقبضه بنقله وتحويله .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲،۲۱۳) ، الهداية للمرفيناني (۱۲۲۰) البناية للمرفيناني (۱۲۲۰) الدر المختار للحصكني مع رد المحتــار لابن عابدين (۱۲۰۵–۲۳۰) السان الحكام لابن الشحنة (۱۳۰۰) الفتاوي الهندية (۱۳، ۱۲) ، مجلة الاحكام العدلية مع شرحهـــا لسليم رستم المواد (۲۷۲،۲۷۳ (۲۷۳،۲۷۲) (ص۱۳۹-۱۱۰) ، درر الحكام لمنلا خسرو(۲،۸۰۲) .

⁽٢) المداية الأبي الخطاب (ص١٣٥)، المغنى لابن قدامة (١٢٥:٥)٠

⁽٣) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٥١٥)، شرح الخرشي على مختصر خليل (٥:٥١٥)، منح الجليل لعليش (٢:٥١٦)، وحواهر الاكليل للابي (٢:١٥)، الشرح الصغير للدردير مع بلغــــة السالك للصاوى (٢:٢١).

(٢) (٢) والى هذا ذهب الشافعية، والحنابلة.

القول الرابع:

ان قبض المنقول يكون بنقله وتحويله مطلقا ، اى سواء كان مما يتنـــاو ل باليد ام كان مما لايتناول باليد .

(٤) (٦) (الله هذا ذهب ابو يوسف من الحنفية ، وابن حزم .

الادلــــة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

ثانيا : أن الرهن وثيقة للاستيفاء، وحقيقة الاستيفاء تثبت بالتخليـــة اى بان يخلى الراهن بين المرتهن ودينه، فوثيقة الاستيفاء تثبت بالتخليـــة الإولى، لان ماثبت به الاقوى يثبت به الادنى .

⁽١) التنبيه للشيرازى (ص٦٦)، المجموع للنووى(٩:٥٦٥)، مغــــــنى المحتاج للشربيني (٢::٢) .

⁽ ٢) الهداية لابي الخطاب (ص ١٣٥) ، المغنى لابن قدامة (٢ : ٣٦٨) ، كشاف القناع للبهوتي (٣٠٠ : ٢) .

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٣:١٦)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٦٠)٠

^(؟) المحلى لابن حزم (٨ : ٨ ٪) · (ه) بدائع الصنائع للكاساني (٣٨ ٤ ٨ ٪) ·

ادلة القول الثاني :

لم اجد للمالكية توجيها لما ذهبوا اليه من أن المرجع في القبض السي العرف لكن يمكن أن يوجه قولهم بأن القبض لم يرد في كيفيته نص من الشارع وماكان كذلك يرجع فيه الى العرف كالحرز .

ادلة القول الثالث:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

مارواه البخارى ، وسلم بسند هما _ والفظ له _ عن ابن عمر _ رضى اللــه عنهما _ قال : قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ : " من ابتاع طعامـــا فلا يبعه حتى يقبضه" .

الدليل الثانى:

مارواه البخارى ومسلم - واللفظ له - بسند هما عن ابن عمر قال : "رأيـــت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله - صلى الله عليـــه وسلم - ان يبيعوه حتى يؤوه الى رحالهم" .

⁽١) صحيح البخارى (٣:٣) كتاب البيوع باب ما ذكر في الاسواق .

⁽٢) صحيح مسلم (٣١:١١٦١) ، حديث رقم (١٦٦٥) ، كتاب البيوع ـ با ب بطلان بيع المبيع قبل القبض .

⁽٣) صحيح البخارى (٣: ٩) . كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبــــــل ان يقبض وبيع ماليس عندك .

⁽٤) صحيح صلم (١١٦١:٣) حديث رقم (١٥٢٧)، كتاب البيوع، ساب بطلان بيع المبيع قبل القيض .

وقد روت كتب السنة نحو هذا عن ابن عباس، وابن عمر، وابى هريــــرة (١) وجابر بن عبد الله الانصارى ، وزيد بن ثابت، وحكم بن حزام .

ووجه الاستدلال من هذه الاحاديث: ان النبى ـ صلى الله عليـــه وسلم ـ نهى عن البيع قبل القبض، مما يدل على عن البيع قبل النقل من الرحال، مع نهيه عن البيع قبل القبض، مما يدل على ان القبض المعتبر في المنقل هو النقل، وهذه الاحاديث وان كانت واردة في البيع الا ان حكمها ينسحب على الرهن لان العلماء اتفقوا علـــــى ان القبض في العقدين واحد .

الدليل الثالث:

ان العرف جار على ان التخلية في مثل هذه الاعيان لا تعد قبضــــا بل لا بد من المناولة فيما يتناول ، والنقل فيما ينقل ويحول .

ادلة القول الرابسع:

استدل ابو يوسف لما ذهب اليه : بان القبض في الرهن موجب للضمان ابتدا ، اى ان المرهون لم يكن مضمونا قبل العقد ، فكان قبض الرهن بمنزلة الغصب في القبض ، والقبض في الغصب لايثبت بالتخلية ، بل لابد فيه مسسن النقل مطلقا ـ اى سوا ً كان مما يتناول باليد او مما لايتناول باليد _ فكسفا في الرهن .

وقد ناقش الحنفية هذا القياس بانه قياس مع الغارق ، لان قبض الرهـــن مشروع فاشبه البيع ، والقبض في الغصب ليس بمشروع ، فلا حاجة لا ثبات الضمان

⁽۱) انظر: صحیح البخاری - کتاب البیوع (۳۰۷۰ - ۹۰) ، صحیح مسلم
کتاب البیوع (۳۰۹۰ ۱۱ - ۱۱۹۳) ، سنن ابی داود - کتاب البیوع
والا جارات حدیث رقم (۹۲) ۶۳ - ۹۶) ، سنن النسائی (۷۰۵ ۲۷) ،
(۲۸۸) ، سنن الترمذی (۳۰۲۳) ، حدیث رقم (۱۲۹۱) ، سسنن
ابن ماجة - کتاب التجارات (۲۰۱۲)) - حدیث رقم (۲۲۲۱ - ۲۲۲۹)
سند الامام احمد (۱: ۲۰۰۰ / ۲۲۰ ، ۲۷۰) ، ۲۲۰) ، السنن الکبری للبیهقی - کتاب البیوع (۱: ۱۱۳ - ۲۱۱) ،
تلخیص الحمیر لابن حجر (۳۰۲) ، سبل السلام للصنعانی (۳۰ د) ، ۲۱ نیل الا وطار للشوکانی (۱۷۸۰) .

ر (١) بدون القبض الحقيقي من الغاصب، وهو النقل .

الحالة الثانية:

ان ترهن مع اعتبار تقدير فيها .

اذا رهن مایمکن تقدیره بعُدی، او کیل ، او وزن ، او ذرع، مع اعتبار التقدیر فیه ، کما اذا رهنه صبرة طعام مکایلة ، او ارضا مذارعة :

فدهب المالكية والشافعية والحنابلة الى انه لابد فى هذه الحالــــة _ فى قبضه _ من الكيل فيما يكال ، والوزن فيما يوزن ، والذرع فيما يذرع .

واشترط الشافعية _ ايضا _ النقل والتحويل مع الكيل او الوزن اوالذرع. واستدلوا لما ذهبوا اليه بما يلي :

الدليل الاول:

مارواه الامام مسلم بسنده عن ابى هريرة : ان النبى ـ صلى الله عليــه وسلم ـ قال : " من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكتاله " .

الدليل الثاني :

(۶) (۶) مارواه ابن ماجةً ، والد ارقطني ، والبيهقي بسند هم عن جابر بـــــــز

- (٣) صحيح مسلم كتاب البيوع (٣:١١٦٢) حديث رقم (١٥٢٨) ٠
 - (٤) سنن أبن مأجة (٢:٠٥٧) حديث رقم (١٢٢٨) ٠
 - (ه) سنن الدارقطني (٨:٣) حديث رقم (٢٨) ٠
 - (٦) السنن الكبرى للبيهقي (٥:٦١٦) ٠

⁽١) الهداية للمرغيناني (١٢٦:٣)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢٣:٦)٠

⁽٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٤٤)، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه:٧٥١)، الشرح الصغير للدردير مع حاشي على مختصر خليل (ه:٧٠٠)، المجموع للنووي (١٣٠٤)، مغني المحتاج للشربيني (١٣:٢٠)، نهاية المحتاج للشربيني (١٣:٢٠)، نهاية المحتاج للرسلي (١٤:٩٠-١٠)، المغني لابن قدامة (١٢:٢٠)، كساف القناع للبهوتي (١٢:١٠)، شرح منتهي الارادات للبهوتيين (١٢:١٠)،

عبد الله _ رضى الله عنه _ قال : نهى رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ عــن بيع الطعام حتى تجرى فيه الصاعان : صاع البائع وصاع المشترى (ا

قال ابن حجر ـ بعد ان اورد حدیث جابر بروایة الدارقطنی ـ : "ونحوه (۲) للبزار من حدیث ابی هریرة باسناد حسن " .

وجه الاستدلال من هذین الحدیثین : ان النبی ـ صلی الله علیـــه وسلم ـ نهی عن بیع الطعام قبل ان یکتال ، وفی احادیث اخری نهی عــــن البیع قبل القبض، فیدل الحدیث علی ان القبض فیما یکتال الکیل ، وقیس علیــه غیره من المعدود والمذروع .

واما الحنفية فانهم لايفرتون بين مايرهن مع اعتبار تقدير فيه وغيره فيي كيفية القبض، ومن ثم فان قبض مايعتبر فيه تقدير عند هم بالتخلية كما تقدم .

الترجيــــح

وبعد هذا العرضيبدولى ـ والله اطم ـ ان العلما العقوا طــــــى ان كيفية القبض مردها الى العرف، لكنهم اختلفوا فى تحديد العرف الجارى بين الناس فى وقتهم او بعبارة اصح ان العرف السائد عندهم كان مختلفا من بلد لآخرفجا الآوهم فى بيانه مختلفة .

واما الاحاديث التي استدل بها اللشافعية والحنابلة، فإن دلالتها على اشتراط قبض العبيع قبل بيعه واضحة، واما دلالتها على كيفية القبض ففيها

⁽١) فتح البارى لابن حجر(١٥١٤)، وانظر : سبل السلام للصنعانـــى (١) ، نيل الاوطار للشوكاني (٥ : ١٦٨) .

⁽ ٢) هو الحافظ الكبير ابو بكر احمد بن عمرو بن عبد الخالق ، البصـــرى البزار ، صاحب المسند الكبير ، ولد سنة ضع عشرة ومائتين ، قـــال الدارقطنى : ثقة ، يخطى ، ويتكل على حفظه ، وقال ابو سعيد بسن يونس : حافظ للحديث ، توفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين بالرملة ، انظر ترجمته فى :

تاريخ بغداد (؟:٣٣٤)، المنتظم (٦: ٥٠)، سير اعلام النبـــلاً (١٣١٠)ه ه)، الوافي بالوفيات (٢٦٨:٧)، لسان الميزان (٢٣٢١)٠.

⁽٣) مُتَحَالباري لربه عجر ٤/ ١٥٧.

ئىي - •

ومما يؤكد هذا ان المستدلين بها انفسهم يصرحون بان الشارع لـــم يرد عنه بيان للقيض، وان الرجوع فيه الى العرف .

فقد قال ابن قدامة :" القبض مطلق من الشرع فيجب الرجوع فيه الـــى $\binom{1}{k}$. العرف كالاحراز والتغرق .

وقال الخطيب الشربيني: " الشارع اطلق القبض واناط به احكاما ولـــم يبينه ، ولاحد له في اللغة فرجع فيه الى العرف" .

ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية : " ومالم يكن له حد فى اللغة ولا فــــى الشرع فالمرجع فيه الى عرف الناس كالقبض المذكور فى قوله ــ صلى الله عليـــــه وسلم ـ من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه .

ولا جل هذا قال الخطابى: "القبوض تختلف فى الاشياء حسمست اختلافها فى انفسها، وحسب اختلاف عادات الناس فيها".

كيفية قبض المشاع:

الرهن المشاع اما أن يكون منقولا أو غير منقول .

⁽١) المغنى لابن قدامة (١٢٦:٤) •

⁽٢) معنى المحتاج للشربيني (٢١:٢) ٠

⁽٣) هو تقى الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحرانى المعروف بابن تيمية ، الامام العلامة الحافظ الناقد ، الفقيه ، المفسر المحدث، ولد بحران سنة ٦٦٦هـ، كان قوالا بالحق ، ونها عــــن المنكر، ذا سطوة واقدام وعدم مداراة . توفى سنة ٨٢٨هـ .

تذكرة الحفاظ للذهبي (ع: ٩: ٢)، المنهل الصافي لابن تغسري بردي (٣٣٢: ١)، الدرر الكامنة لابن حجر (١: ١٥، ١)، فسسوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٢٤: ١)

⁽ ٤) الفتاوى لابن تيمية (١٦:٢٩) ٠

⁽ه) معالم السنن للخطابي (٣٦١:٣) ٠

الحالة الاولى: ان يكون المشاع منقولا.

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة الى ان الرهن المشاع اذا كـــان منقولا _ كنصف جوهرة مثلا _ فلابد من استئذان الشريك، لان قبض المنقــول بالنقل ونقل المرهون لا يحصل الا بنقل حصة الشريك، والتصرف في مـــال الغير بذون اذنه لا يجوز .

ثم اذا اذن الشريك للمرتبن بالنقل وان تكون على يده جاز، وان اسى فللمرتبن ان يوكل الشريك في القبض عنه ، فأن ابى قبضه الحاكم ، او نصب من يقبض لها ثم ينقله ليحصل القبض، وبهذا لا يتضرر العرتبن ولا الشريك .

الحالة الثانية : أن يكون المشاع غير منقول .

وفى هذه الحالة ذهب الائمة الثلاثة _ ايضا _ الى أن القبض يكـــون بالتخلية بين المرتهن والعين جميعها ليتمكن من وضع يده عليها كالراهـــن ولايشترط استثذان الشريك ولاحضوره، لكن يندب استثذائه جبرا لخاطره.

قال المالكية : وهذا اذا كان الشريك غير الراهن ، فان كان هوالراهن كان يوالراهن كان موالراهن كان يرهنه شريكه نصف داره ، او نصف جوهرته ، فيشترط ان يضع المرتب او العدل يده على جميع المرهون ، سواء كان منقولا او غير منقول ، لئلا تجول يدالراهن فيها (١)

⁽۱) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣: ٥ ٣٠) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه: ٣ ٣) ، جواهر الاكليل للابي (٢٠: ٢) ، منح الجليل لعليش (٣: ٢) ، الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوى (٢ : ١١) ، التحفة للتسولي شرح البهجة (١٠٧٨) ، شرح المحلي على المنهاج مع حاشيتي ظيوبي وعميرة (٢ : ٢٦٣) ، مغني المحتاج للشربيني (٢ : ٢٦٣) ، نهاية المحتاج للرطي (٢ : ٣٦) ، شحرح منهج الطلاب مع حاشية البجيرمي (٣ : ٣٦) ، المغني لابن قد امـــة منهج الطلاب مع حاشية البجيرمي (٣ : ٣٦) ، المغنى لابن قد امـــة

المبحث الثانى

حكسم القسض

اتفق الفقها على أن الرهن جائز في حق المرتهن ، فله أن يفسخه متى شا ، لان العقد شرع لمصلحته وحفظ حقه وحده ، كما أتفقوا على أنه في حق الراهن بعد القبض .

اما القبض فهو شرط للرهن عند جميع العلم () لكتهم اختلفوا هـــل هو شرط لزوم ، فلا يلزم الرهن بالنسبة للراهن الا به ؟ او شرط صحة فـــلا يصح الا به ، او شرط تمام ، يلزم الرهن بدونه لكنه لا يتم ولا يختص المرتهــن بالمرهون دون سائر الغرما * الا به ؟

وفيما يلى تفصيل آراء العلماء وادلتهم .

للعملماء في ذلك اربعة اقوال:

القول الاول:

ان القبض بالنسبة للرهن شرط لزوم، فقبل القبض العقد غيرلازم في حق الراهن وله ان يفسخ العقد، وليس للمرتبن ان يلزمه بالاقباض، فان امتنسع الراهن من الاقباض نظر: فان كان الرهن غير مشروط في عقد بيع بقسسى الدين بلا رهن، وان كان مشروطا في البيع ثبت الخيار للبائع بين ان يعضى عقد البيع بلا رهن او يفسخه، لانة دخل في البيع بشرط ان يكون له بالثمسن وثيقة، ولم تسلم له فتبت له الخيار بين الفسخ والامضاء.

⁽١) لكن قال الكاساني في البدائع (٨: ٣٧٦): "قال عامة العلمان انشرط، وقياس قول زفر في الهية ان يكون ركنا كالقبول ، حتى ان من حلف لا يرهن فلانا شيئا فرهنه ولم يقبضه يحنث عند نا وعنده لا يحنث كما في الهية ، والصحيح قولنا" وانظر قول زفر في الهيئة مسلم

(١) والى هذا ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

القول الثانى :

ان القبض شرط تمام وكمال ، بمعنى ان الرهن يلزم من جهة الراهــــن بمجرد ابرام العاقدين العقد ، وليس له بعد ذلك حق الفسخ ، وعليــــــه ان يقبض العرتهن العين المرهونة ، الا ان القبض متم للرهن بمعـــــنى ان المرتهن لا يختص بالرهن دون بقية الغرماء الا بالقبض .

واذا امتنع الراهن من تسليمه الى المرتهن اجبره الحاكم على ذلـــك اذا كان مشروطا في عقد بيع او قرض، ثم اذا كان المرهون معينا اجبر علـــى تسليم المرهون نفسه، وان لم يكن معينا اجبر على ان يسلم الراهن رهنا ثقة فيه وفاء الدين وجرت العادة بارتهانه، فإن هلك المعين، او استحق قبــل القبض اولم يوجد رهن ثقة بعد فوات الرهن المعين ، خبر المرتهن بـــين امضاء البيع ويبقى دينه بلا رهن، وبين الفسخ فيأخذ العبيع ان كان قائمـــا وقيمته او مثله ان فات .

اما في دين القرض فلا خيار . والى هذا ذهب المالكية .

(٢) الام للامام الشافعي (٣٠:٣٠)، المهذب للشيرازي (٢٠:١) التنبيه للشيرازي (ص. ٧)، تكلة المجموع للمطيعي (١٢:٩٩)،

⁽١) بداع الصنائع للكاساني (٢٠:٨٠)، الهداية للمؤفيناني (٢٦٦:١) تبيين الحقائق للزيلعي (٢٦:٦)، العناية للبابرتي مع تكملة فتسمح القدير لقاضي زادة (٢٠:١٠)، البناية للعيني (٢٠:٨٠٠)، مجلة الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم مادة (٢٠٠) (ص٣٨).

 ⁽٣) العغنى لابن قدامة (ع: ٢٦٥)، عمدة الفقه لابن قدامة (ص، ٨)، المحرر لابى البركات (١: ٣٥٥) الهحرر لابى البركات (١: ٣٥٥) كشاف القناع للبهوتي (٣: ٢٦٥)، شرح منتهى الارادات للبهوتيين (٢: ٢٠٠١)، الروض العربع بحاشية العنقرى (٢: ٢٤٥- ٥٥)، الروض العربع بحاشية العنقرى (١: ٢٠١٠- ٥٥)، الروض العربع بحاشية العنقرى (١: ٢٠٠٠).

^(؟) المنتقى للباجى (ه : ٣٥٠) ، الشرح الكبر للدردير مع حاشيــــــة الدسوقى (٣٠ : ٢٠) ، القوانين الفقهية لابن جزى (ص ٣٣٩) شرح الخرشى على مختصر خليل (ه : . ه ٢) ، الشرح الصغيرللدردير =

القول الثالث:

ان القبض شرط لصحة عقد الرهن ، وان عقد الرهن لا يجوز الا مقبوضاً في العقد .

> (٢) والى هذا ذهب ابن حزم وبعض الحنابلة .

القول الرابع :

ان المرهون ان كان غير معين كقفيز من صبرة، وذراع من قماش، فـــان القبض شرط للزوم عقد الرهن، وان كان معينا كالدار والدابة والسيارة، فــان القبض ليس شرطا في اللزوم حينئذ، بل العقد يلزم بدونه كما في البيع.

والى هذا ذهب بعض الحنابلة .

الادلــــة

ادلة القول الاول:

أستدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يأتى :

الدليل الاول:

(؟) . قوله _ تعالى _ : " وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهن مقبوضة " .

فالآية تدل على اشتراط القبض في الرهن من وجهين :

الوجه الأول : أن الغاء في قوله " فرهان" دخلت على مصدر واقعة فسي

مع حاشية الصاوى (۲ .۸ . ۲) ، منح الجليل لعليش (۲ . ۲ . ۸) الغواكم
 الدواني للنغراوى (۲ . ۲۳۲) ، وجواهر الاكليل للابي (۲ . ۲۲ .) .

⁽١) المحلى لابن حرم (١١.٨٤) ٠

⁽٣) الهداية لأبي الخطاب (ص. ه ٢) ، المغنى لابن قدامة (ع: ٣٦٤٣) ، الانصاف للعرداوي (ه: . . ه ١) ، العبدع لابن مظلح (ع: ٣١٩٠ - ٢٢) ،

^(}) سورة البقرة : آية ٢٨٣

جو اب الشرط، والمصدر المقرون بالفاء في جواب الشرط يراد به الامر، فيكون المراد بقوله " فرهل" : ارهنوا ، واذا ورد الامر بشيء موصوف، فان ذلــــك يقتضى ان يكون الوصف شرطا فيه ، لان المشروع على صفة معينة لا يوجد بدون تلك الصفة ، وهذا كما في قوله ـ تعالى ـ : " ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة .

ونوقش :بان الغاء لم تدخل على المصدر في هذه الآية، اذ ان "رهان" جمع زهن بمعنى مرهون فبطل الاستدلال .

واجیب بان الغاء داخلة علی مصدر مقدر والتقدیر : فُرُهْنُ رهـــان کما فی قوله ـ تعالی ـ : " فعدة من ایام اخر (V) کما فی قوله ـ تعالی ـ : " فعدة من ایام اخر .

الوجه الثانى : ان توله ـ تعالى ـ : " ولم تجدوا كاتبا فرهلسن مقبوضة معطوف على ماتقدم من قوله ـ تعالى ـ : " واستشهد وا شهيدين مسن رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان من ترضون من الشهداه (أ) والعطف يقتضى التشريك في الحكم، ولما كان استيفاء العدد المذكور والمغة المشروطة للشهود واجبا، وجب ان يكون كذلك حكم الرهن فيما شرط له من الصفسة فلايصح الا على الصغة التي وصف بها كما لا تصح شهادة الشهود الا علسسي التي المنة التي وصف بها كما لا تصح شهادة الشهود الا علسسي التي فركت فيها .

واما دلالة الآية على ان الرهن غير لازم قبل القبض، فلأن اللــــــه - تعالى - وصف الرهان بكونها مقبوضة، وهذا يقتضى ان لاتكون لازمة قبـــل القبض، اذ لولزمت بدون القبض لم يكن للقيد فائدة .

ونوقش : بان التقييد له فائدة ، لان معنى لزوم الرهن اجبار الراهن على التسليم ، فلو افلس الراهن او مات قبل التسليم ، فان المرتهن حينا

⁽١) سورة النساء : آية ٩٢

⁽٢) سورة البقرة : آية ١٨٤

⁽٣) سورة البقرة : آية ٢٨٣

⁽٤) سورة البقرة : آية ٢٨٢

⁽ه) ينظر احكام القرآن للجصاص (٢٣:١) ٠

لا يقدم على سائر الغرماء بل هو اسوتهم، فالتقييد بالقبض يفيد أن الرهـــن يتم به، أي يختص المرتهن بالمرهون ويقدم على سائر الغرماء.

الدليل الثانى:

ان الرهن عقد تبرع، بدليل ان الانسان لايجبر عليه، فلا يتعلق بــه الاستحقاق الابشي، ينظم اليه كالهبة .

ونوقش بانانمنع حكم الاصل ، لان الهبة تلزم قبل القبض ايضا .

الدليل الثالث:

ادلة القول الثانى :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

قوله _ تعالى _ : " فرهــن مقبوضة " .

والآية تدل على المراد من وجهين :

الوجه الاول : أن الله _ تعالى _ اثبت رهانا قبل القبض، وجعــــــل القبض وصغا للرهن ، ومعلوم أن الوصف قيد في موصوفه خارج عن حقيقتــــــه وبالتالي فأن اسم الرهن ثابت للعين التي ورد طيبها العقد قبل قبضهــــــا مما يدل على أن مجرد العقد كاف لايجاد حقيقة الرهن الشرعية .

 ⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٢، ٣٧٢١) ، البداية للمرغيناني (٣ ٣٣١) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٢ ٣٣٠) ، الام للشافعي (٣ ٣٣٠) ، المهذب للشيرازي (٢: ٣٠٠) ، المغني لابن قد المستقدات (٢: ٣٠٥) ،

الوجه الثانى : إن قوله _ تعالى _ : " فرهان مقبوضة" امر، لانــــه لو كان خبرا لا قتضى ان لايوجد رهن فى الدنيا غير مقبوض، وهذا يخالـــف الواقع، واذا كان امرا فهو بمغزلة : ارهنوا واقبضوا ،الا ان مقتضى الامــــر وهو رجوب الرهن صرف عن حقيقته بالاجماع فبقى الامر بالقبض على حقيقته .

ويناقش الوجه الاول: باننا نقول بموجبه وهو ان الله ـ تعالى _ سماها رهانا قبل القبض، لكن من اى وجه دل على ان الرهن لازم قبل القبض ؟

ويناقش الوجه الثانى : بانه لو كان معنى مقبوضة : اقبضوا كما ذكرتــم لكان مقتضاه وجوب القبض على المرتهن لا الراهن ، لانه هو الذى يقبض، ولــم يقل احد به فدل على ان مقبوضة صفة لمأمور به كما تقدم .

الدليل الثاني :

ان الرهن وثيقة بالدين فيكون لازما بمجرد العقد كالكفالة والحوالة .

ويناقش: بانه قياس مع الفارق؛ لان الاستيثاق في الكفالة والحوالــــة بالدمة لابالعين؛ ومن ثم فلا يحتاج فيها الى قبض شيء، بخلاف الرهـــــن فان الاستيثاق فيه بقيض العين فافترقا.

الدليل الثالث:

ان الرهن عقد يختبص بالمال من الراهن والمرتبن فيلزم قبـــــل القبض كما يلزم بعده كالبيع والاجارة .

ويناقش: بانه قياس مع الفارق ، لان البيع والاجارة عقد المعاوضــــــة والرهن عقد ارفاق وتبرع فلا يلزم من عدم توقف لزوم عقد المعاوضة علـــــــــــى القيض عدم توقف عقد الارفاق عليه .

الدليل الرابع :

ان الرهن لولم يصح قبل القبض لبطل بزوال الاهلية بعد العقد وقبل القضى، لكنه لايبطل بذلك، بدليل أن الراهن لو جن بعد أبرام العقد وقبل

(١) الاقباض ثم افاق وسلم العين صح.

ونوقش: بانا نمنع التلازم المذكور، لان لزوم العقد يتوقف على حصول القبض، ولا يشترط اتصاله، وبالتالي فلا يضر الفصل بين عقد الرهن وقبيض العبن، سواء كان بفقد ان الاهلية او غيره .

ادلة القول الثالث:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

قوله _ تعالى _ : " فرهان مقبوضة" .

ووجه الدلالة: ان جواز الرهن مستفاد من هذه الآية، والآية انمــــا اجازته مقبوضا فلا يجوز على غير هذه الصفة.

اما القول الرابع الذي فرق بين المعين وغيره فلم اجد له توجيها .

ويمكن ان يكون دليله في المعين دليل المالكية، وان يوجه قوله فـــى غير المعين ، بان القبض في مثله لايكون الا بذرعه او كيله او وزنه ، ومن ثم فلابد لكي يكون مقبوضا ان يعين بذلك .

والناظر في مذاهب العلماء وادلتهم يرى انهم اتفقوا على ان القبـــف شرط في الجملة كما انهم اتفقوا على الاستدلال بقوله _ تعالى _ : " فرهــــــن مقبوضة" كل على مدعاه .

والآية بلا شك تدل على ان القبض شرط في الرهن ، لا نه جاء موصوف البهذه الصفة لكنها هل تدل على قوة هذا الشرط في العقد ؟ الظاهر انها لا تدل على ذلك ولا تفيده ومن ثم فان اللزوم او الصحة او التمام انمــــــا يستفاد من امر خارج .

⁽۱) ينظر لادلة المالكية : المنتقى للباجي (ه:۲۶۸)، الجامع لاحكام القرآن للقرطبي (٢٢٤،٤)، بداية المجتهد لابن رشد (٢٧٤:٢٠)،

⁽٢) العملي لابن حرّم (٨:٨١))، مختصر الخرّقي (ص٥٥)، الانصاف للمرداوي (م:٠٥)، العبدع لابن مقلح (٢٢٠:٢).

والعلماء متفقون على انه لابد من القبض فى الرهن الا انهم اختلفـــوا هنا فى امرين :

الاول: هل لابد من مصاحبة القبض لعقد الرهن او بعده مباشـــرة كما قال ابن حزم او يجوز ان يتأخر عنه ؟

الثانى : هل يلزم عقد الرهن من جانب الراهن بمجرد ابرام العقد او لابد من القبض ؟

اما بالنسبة للامر الاول ، فارى ان يتم القبض بعد العقد وان لا يكسون هناك فاصل فوق ما يحتاج اليه من احضار العين . . . لان الرهن شرع للتوثق والتوثق لا يحصل الا بالقبض .

واما بالنسبة للامر الثانى : فارى ان الرهن يلزم بمجرد العقد ولايصح قياسه على الهبة ، لان الهبة عقد تبرع محض، ولو فسخ الواهب الهبة قبـــل القبض لم يتضرر الموهوب له ، بخلاف الرهن ، فان البائع لم يبع ماله نسيئـــة والمقرض لم يدفع ماله دينا الا في مقابل وثيقة ، فاذا لم تكن الوثيقــة لــــم يوجد رضا من البائع او المقرض، واعطاؤه حق الفسخ لا يرفع الضرر الذى لحــق به اذ قد يكون المشترى قد تصرف في المبيع او الدين تصرفا اخرجه من ملكــه مما يدخل البائع او المقرض في هكلات ويلحق به الضرر، ومن ثم فالراجح انه يلزم بمجرد العقد . واللــه اطــم .

المبحث الثاليث

شر طاصحة القبسض

المقصود من الرهن التوثق لاستيفاء الدين ، وهذا التوثق لايستم الا بقيض العين المرهونة وحبسها لدى المرتهن .

وللقبض شروط لابد من توافرها لكى يكون صحيحاً ، ومن ثم يصح بــــه العقد او يلزم او يتم .

ويشترط لصحة القبض شرطان:

الأول: الآذن بالقبض.

الثانى : بقاء اهلية الآذن والقابض لحين القبض .

الشرط الاول

الاذن بالقبيض

وفيه ثلاث مسائل :

الاولى : حالتا المرهون عند عقد الرهن .

الثانية : نوعا الاذن .

الثالثة : الرجوع في الاذن .

المسألة الاولى : حالتا المرهون عند عقد الرهن .

للمرهون عند عقد الرهن حالتان : فهو اما أن يكون بيد الراهـــــن وأما أن يكون بيد المرتهن .

الحالة الاولى: ان يكون الرهن بيد المرتهن .

ووجه هذا القول على مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة _ القائليين بأن العقد جائز قبل القبض_ واضح ، هو أن الراهن لا يلزمه الا قبيل والرهن ملكه، فلابد من أذنه كالهبة، ولان للراهن حق الفسخ وعدم الاقباض وليس للمرتهن أن يسقط حقه في ذلك .

ووجهه عند المالكية _ القائلين بان الرهن يلزم قبل القبض ويجبر الراهن طبى التسليم _ : أن يد الراهن قوية على الرهن لبقا الله عليه ، ومن شـــــم فلابد من أدنه .

وللمالكية قول آخر وهو عدم اشتراط الاذن ، وللمرتهن ان يقبض الرهـــن من غير اذن الراهن .

⁽٢) البهجة النسولي (١٦٨:) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٥: ٥ ٢) ، الشرح الكبير للدردير مــع (٢٥) ، الشرح الكبير للدردير مــع حاشية الدسوقي (٣٠: ٢) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغـــــــــة السالك للصاوي (٢: ٢١ – ١١٨) ، منح الجليل لعليش (٣: ٨٨-٨٨).

⁽٣) المهذب للشيرازي (١:٤٠٦) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢: ١٢٨-١٢٩) ، شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميرة (٢: ٢٥) نهاية المحتاج للرملي (٤: ٣٥٦- ١٥٢) ، شرح المنهج للانصاري مع حاشية البجيري (٢: ٣٧٠- ٣٧) .

^(؟) المغنى لابن قدامة (؟ ٣٦٠- ٣٦٨) ، التنقيح المشبع للمـــرداوى (ص ۲ ؟ ٢) ، كشاف القناع للبهوتي (٣ ٢ ٢ ٢) .

⁽ه) المهذب للشيرازي (١ : ٤٠٤) ، المغنى لابن قد امة (٤ : ٣٦٧) .

⁽٦) البهجة للتسولي (١:٨١١-١٦٩) .

ووجه هذا القول: ان المرتهن اذا قبض الرهن بغير اذن الراهــــن فانه لم يتجاوز حقه ، ولم يسقط حق غيره ، وانما فعل فعلا لو رفع الى الحاكـــم من اجله لاموه به .

الحالة الثانية : أن يكون الرهن عند المرتهن ، وديعة ، أو عارية ، أوغصبا .

(1) فذهب المالكية، والحنابلة - وكذا الشافعية في وجه ضعيف عندهـ - (1) الى انه في هذه الحالة لايحتاج المرتهن الى اندن الراهن بالقيض، او الــــى اي امرآخر زائد، وان قبضه السابق هو قبض للرهن

وقد اختلف الفقياء في هذه الحالة على النحو التالي:

⁽٢) هوالتسولي شارح التحفة .

⁽٣) البهجة للتسولى (١٦٨: ١٦٩) .

⁽٤) شرح الخرشي على مختصر خليل (ه:٢٤٠٠)، الشرح الكبير للدرديسر مع حاشية الدسوقي (٣٢٦:٣٠)، منح الجليل لعليش (٦٢:٣) .

⁽ه) المغنى لابن قدامة (ع ٣٧٠٠) ، كشاف القناع للبهوتى (٣٢٣٠) ، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢٣٣٠) ،

⁽٦) مغنى المحتاج للشربيني (١٢٨:٢)٠

ووجه هذا القول: ان اليد ثابتة ، والقبض حاصل ، ولم يتغير سسوى الحكم ، ويمكن تغيير الحكم مع استدامة القبض ، كما لو طولب الوديع بالوديعسة فجحدها ، فأن الحكم يتغير وتصير مضمونة عليه من غير امر زائد ، ولو عاد فاقر بها وقال لصاحبها : خذ وديعتك فقال : دعها عندك وديعة كما لو كانسست ولاضمان عليك ، لتغير الحكم من غير حدوث امر زائد .

ويمكن أن يناقش هذا التوجيه بأن القبض المطلوب للزوم الرهن لا يخصل بهذا القبض؛ لانه يتوقف على الاذن وأمكان القبض؛ ولا يلزم من تغير حكــــم الوديعة الى غصب، والغصب إلى وديعة تغير الحكم هنا .

ويجاب بان الاذن حاصل ضمنا ، لان اقرار الراهن العرتهن علــــــى القبض بمثابة اذن له بالقبض ، كما ان ابرام العقد مع علمه بان العين لــــدى المرتهن دليل آخر على الاذن .

واما امكان القيض : فهو انما اشترط لاجل ان يتمكن المرتهن مصن القيض، فلما وجد القيض فعلا لم يكن هناك حاجة الى اشتراط تلك المدة .

وذهب الحنفية الى قريب من هذا القول مع اختلاف فى العدرك حيست قالوا : ان كان العرهون لدى العرتهن بعارية او وديعة، فان هذا القبسض كاف ولايحتاج الى امر زائد ، وان كان لدى العرتهن بغصب فانه لايصير قابضا الا ان يكون الرهن بحضرته ، او يذهب حيث يتمكن من قبضه بالتخلى .

ووجه هذا القول عندهم : أن الموجود وقت العقد :

ان كان مثل المستحق بالعقد فهو ينوب منابه .

وان لم يكن مثله : فان كان اقوى من المستحق ناب عنه، وان كان دونه لاننـــه .

لانه اذا كان مثله امكن تحقق التناوب، لان المتماثلين غير ان ينوب كــل واحد منهما مناب صاحبه ويسد مسده، وان كان اقوى منه يوجد المستحــــــــق

⁽١٠) المغنى لابن قدامة (٢٠:٤٣)، كشاف القناع للبهوتى (٣٠٣٠٣) ، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢٣٣:٢)،

وزيادة، وان كان دونه لا يوجد الا في بعض المستحق فلا ينوب عن كله .

وبيان ذلك : ان القيضين في الرهن والعارية او الوديعة متجانسين لان اليد فيهما يد امانة، واذا تجانس القيضان ناب احدهما من الآخر لان التجانس يقتضى التشابه، والمتشابهان ينوب كل واحد منهما مناب صاحب ويسد سده، وسواء كان المرهون حاضرا او غائبا، لان يد المستعير اوالامين يد امانة في الحالتين .

واما فى الغصب، فان يد الغاصب يد ضمان ، ويد العرتهن يد امانة وانها يسقط الدين بهلاكه لمعنى آخر لالكونه مضمونا - وقبض الضمان لاينوب عن قبض الامانة لانهما لم يتجانبا فلم يتشابها .

ودهب الشافعية والقاضى ابويعلى من الحنابلة الى ان المقبوض فى مدة الحالة لايصير رهنا الا بامرين : الاذن ثم مضى مدة يتأتى فيها قبضا فان كان منولا فحتى تمضى مدة يعكن نقله فيها ، وان كان مكيلا ، او موزو نسا اومذروها فحتى تمضى مدة يتأتى فيها اكتياله ، او وزنه ، او ذرعه ، وان كان غير منقول فحتى تمضى مدة يعكن تخليته فيها .

هذا اذا كان المرهون حاضرا ، فان كان غائبا عن المرتهن لم يصـــر مقبوضا حتى يوافيه هو او وكيله ثم تعضى مدة يمكن قبضه فيها .

ووجه لزوم مضى المدة : ان العقد يفتقر الى القبض، والقبض انما يكون بالفعل او التمكن من الفعل ،ولهذا لو استأجر دارا لم يحصل القبض فــــى منافعها الا بالا نتفاع فعلا ، او بعضى مدة يتأتى فيها الانتفاع فكذلك ههناً .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٢:٧٥ ٣٦) ، (٣٢٣١:) ، الغتـــاوي المهندية (ه: ٣٣) ، شرح مجلة الاحكام العدلية لسليم رســـــــم

⁽۲) المهذب للشيرازي (۱:۱۰۶)، شرح المحلى مع حاشيتي ظيوبي... وعبيرة (۲۲۸:۲)، مغني المحتاج للشربيني (۱۲۸:۲)، نهايــــــــــــــــــــــي المحتاج للرملي (۱:۱۶۵-۵۰)، شرح منهج الطلاب للقاضـــــــي زكريا الانصاري مع حاشية البجيرمي (۲:۲۰:۳)، المغني لابن قد امة (۱:۳۷)،

ثمرة الخــلاف:

وتظهر ثمرة الخلاف فيما لو تلف المرهون بعد العقد وقبل الآذن ومضى مدة يتأتى فيها القبض . فهو على القول، بانه لابد من الآذن ومضى المسدة بهكون كتلف المرهون قبل القبض بالنسبة لعقد الرهن ، وعلى القول بانسسسه لايحتاج الى امر زائد يكون كتلفه بعد القبض .

ويمكن ان يقال - ايضا - ان تلفه قبل الآذن ومضى المدة لدى المرتهان هو تلف على المرتهان هو تلف على المرتهان علامة المؤل بانه لابد من الآذن ومضى المدة .

واما على القول بانه لا يحتاج الى امر زائد فهو قد خرج من حكم القبض الاول ، وصار مقبوضا للرهن ، والله اعلـــم .

والذى يبدولى أن الراجع هو ما ذهب اليه المالكية والحنابلة مـــــن أن القبض الأول كاف، وأنه لا يحتاج الى أمر زائد لسلامة مأخذه .

واما اشتراط الحنفية التماثل والتجاس، او كون الاول اقوى من الثانسى فلا وجه له، لا نهم لاشك انهم يريد ون بالنيابة : ان يقوم القبض الاول مقسام القبض الثانى ، مع زوال الصفة التى كان عليها الاول ، وفى هذه الحالسسة فلا فرق بين ان يكونا متجانسين او غير متجانسين ، كما لا فرق بين كون اولهما اقوى او اضعف، لان العقد الثانى الذى استوجب القبض يقتضى زوال صفسة القبض الاول ، سواء كانت اقوى ام اضعف ام شابهة ، فالمقبوض غصبا ـ مشللا اذا رهن فان عقد الرهن يتضمن زوال صفة الغصب فيصير مرهونا لا مغصوبا .

واما اشتراط الشافعية الاذن فكما تقدم من ان الاذن موجود ضمنك وذلك من خلال ابرام العقد مع المرتهن مع علم الراهن بوجود العين لديـــه ثم اقراره على ذلك .

ولا وجه لاشتراطهم مضى المدة، لانها انما اشترطت ليتمكن المرتهن من القبض، فلما كان القبض متحققا لم يكن هناك حاجة الى اشتراطها، والله اعلم،

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢٠٠٤) ٠

المراب المجرورة والمراب والمحارية والمعترون المحارات فعالي والمحاربة والمحاربة والمحاربة والمعترون والمحاربة

المسألة الثانية: نوعا الاذن .

ثم ان الاذن نوعان : صريح ، ومايجرى مجرى الصريح " دلالة" .

فالاذن الصريح: مثل ان يقول الراهن للمرتهن: اذنت لك بالقبض او رضيت به ، او اقبض، ومايجرى هذا المجرى ، فيجوز حينئذ القبض، ســـواء قبض في المجلس ام بعد الافتراق .

واما الاذن دلالة مايجرى مجرى الصريح مفثل أن يقبض المرته من واما الاذن دلالة مايجري المرته الرهن بحضرة الراهن فيسكت ولاينهاه ، فيعتبر هذا دليلا على الاذن ،

المسألة الثالثة : الرجوع بالاذن .

واذا كان الاذن شرطا في القيض، فما الحكم فيما لواذن الراهــــن للمرتهن في القيض ثم رجع عن الاذن قبل القيض ؟

ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى ان للراهن أن يرجع عسسن الانن قبل القبض، وبذلك يبطل الاذن، لان الحق له في الاذن، فكان لسه الرجوع فيه، ولان عقد الرهن لايلزم بالاذن وانما يلزم بالقبض، ومادام المرتهن لم يقبض فيظل الرهن على جوازه، ومن ثم قله أن يرجع عن أذنه، بسسسل وأن يفسخ الرهن .

فان كان رجوعه بعد القبض لم يؤثر ذلك الرجوع، لان الرهن قد لــــزم (٣) بالقبض فلم يؤثر رجوء .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲) بدائع الصناوي الهنديــــة. (ه :۳۳۳))، مجلة الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم المــــادة (۲۷۲) (ص ۲))، كشاف القناع للبهوتي (۲۰۳۰).

⁽٢) قال النسفى فى كتر الدقائق: "وله أن يرجع عن الرهن مالم يقبضه" انظر تبيين الحقائق للزيلعي (٢٣٠٦)، البحر الرائق لابن نجـــــم

⁽٣) المهذب للشيرازي (٢٠٤١) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢٠٠٠)) المهذب للشربيني (٣٠٠٤)) المغنى لابن قدامة (٣٦٨: ٢)

الشرط الثانسى

بقاء اهلية الآذن والمسأذون لـــه

لابد لكل تصرف يترتب عليه اثر من الاهلية ـ الا ماكان داخلا تحـــت خطاب الوضع ـ ومن ثم فالاهلية شرط لصحة القبض من المرتبن والاقباض مــن الراهن ، لان كلا منهما تصرف شرعى ، فلا يصح الا من هو اهل لذلك .

وحينئذ يكون الامر في ذلك لورثة العيت، او ولى المجنون، لانهـــم يقومون مقام الراهن، ولم يلزم الراهن الاقباض فلا يلزمهم.

فللورثة في حالة الموت اقباض المرتبن ، ان لم يكن على الميت ديسن سواه ، والا فليس لهم ذلك ، لان حقوق الغرماء تعلقت بالتركة قبل لزوم حقه فلم يجز تخصيصه به بغير رضاهم .

وفي حالة الجنون والسفه يقوم الولى مقامه ويتصرف مما فيه المصلحـــــة للمحجور عليه من امضاء الرهن واقباض المرتهن ، او فسخه .

اما في حالة الاغما وفينتظر حتى افاقته ، وليس لاحد أن يتصرف عنه الانه لا تثبت الولاية عليه لاحد ، لقصر مدة الاغما .

 (۱) او وارث، لان المرتهن خرج عن ان يكون اهلا للقبض

وذكر الحنفية ان من شروط صحة القبض اهلية القابض، وطى هـــــــــذا (٢) فلا يصح قبض المجنون ولا اقباضه، كذا في البدائع.

واما المالكية : فان موت الراهن ، او فلسه ، او جنونه ، او مرضه المتصل (٣) بموته _ قبل القبض يبطل الرهن عند هم ، واذا بطل الرهن بطل الآذن ولـــم يصح القبض .

⁽۱) المهذب للشيرازي (۲: ۰۰) ، الوجيز للغزالي (۲ ، ۲۱) ، شرح المعزلي على المنباج مع حاشيتي قلبوبي وعميرة (۲ ، ۲۱) ، مغضي المحتاج للشربيني (۲ ، ۲۱) ، الاقناع للشربيني (۲ ، ۲۰) ، نهاية المحتاج للرطي (۲ ، ۲۰) ، ۱۳۰۰) ، شرح منبج الطلاب للقاضي زكريا مع حاشية البجيري (۲ ، ۲۷) ، فتح الجواد لا بن حجر الهيشسي (۲ ، ۳۳) ، فيني الاله المالك للبقاعي (۲ ، ۳۳) ، فاية البيان شرح زيد ابن رسلان (۲ ، ۲۱) ، فاية المنتهي العرضي (۲ ، ۲۸) ، شاف القناع للبهوتي (۲ ، ۲۲) ، شرح منتهي الارادات للبهوتي کشاف القناع للبهوتي (۲ ، ۲۲) ، شرح منتهي الارادات للبهوتي (۲ ، ۲۲) ، مجلة الاحكام الشرعية على مذ هب الامام احصد للقاري المادة (۱۰۰) (ص ، ۲) ،

⁽ ٢) بدائع الصنائع للكاساني (٢ : ٣٧٣٠، ٣٦٩) ٠

المبحث الرابع

النيابة فى القبض

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: حكم قبض العدك.

مر الثانى: حكم قبض العدلين،

به الثالث: صفات العدل وشروطه.

مر الرابع: هلاك المرهون فيد العدل.

ير الخامس: صلاحيات العدل وتصرفات،

يه ال رس: عن العدل وانتهاء وكالته.

المطلب الاول

حكم قبض العدل

واختلفوا في جواز قبض العدل - اى ان يتفق الراهن والمرتهن علــــى وضع الرهن عند عدل يرتضيانه - على قولين :

القول الأول:

يجوز للمتراهنين ان يتفقا على وضع الرهن عند عدل $\binom{7}{2}$ وضع الرهن عند عدل والى هذا ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وعطاء

⁽١) الجامع لا حكام القرآن للقرطبي (٣٠:١٠) ٠

⁽٣) المنتقى للباجى (ه : ١١)، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى (٣)) منح الجليل لعليش (٨١:٣)

^() شرح المحلى على المنهاج للنووى مع حاشيتى تلبوبى ومعيرة (٢٧٣٠) مغنى المحتاج للشربيني (٣٠: ٢) ، نهاية المحتاج للرطبيني (٢٠: ٢) ، نهاية (٣٠: ٢) ، نهني الاله المالك للبقاعي (٣٠: ٢) ،

⁽ه) المغنى لابن قدامة (ع:٩٢٩)، كشأف القناع للبهوتى (٣:٣٣)، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢٨٣:٣).

⁽ ٢) هو عطاء بن ابى رباح اسلم ابو محمد المكى ، الذى انتهت اليه الفتوى فى مكة ، وكان ثقة فقيها عالما كثير الحديث ، ادرك مئتى صحابــــــى ولد سنة ٢٢هـ وتوفى سنة ١١٤هـ .

انظر :

طبقات ابن سعد (٥ : ٣٤٦) ، حلية الاولياء لابن نعيم (٣ : ٣٠١) .

(۲) (۳) وعمرو بن دینار، والثوری، وابن المبارك، وابو ثور،

القول الثاني :

ان قبض العبدل لايصح ولايقوم مقام قبض المرتهن . (0) والى هذا ذهب قتادة ، والحكم ، وابن ابى ليك

(1) هو الامام عمرو بن دينار المكي ، ابو محمد الاثرم ، عالم الحرم ، واحسد الثقات الأثبات، توفي سنة ١٢٦هـ ٠

· (T · · : 0)

- هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي ، مولاً هم ، أبو عبد الرحمن المروزى ، روى عن حميد الطويل ، وحسين المعلم، وسليمان التيمي وخلق، وعنه معمر والسفيانان وهم من شيوخه، وفضيل بــــــــن عياض، ويحبى القطان وجماعة . قال احمد : لم يكن في زمان المست المبارك اطلب للعلم منه ، وكان صاحب حديث حافظا . وقال ابسسن معين : كان ثقة ، عالما ، شبتا ، صحيح الحديث . توفى منصرفا مـــن الغزو سنة ١٨١هـ، وله من العمر ٦٣ سنة .
- انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٠:١٠)، تذكرة الحفياط للذهبي (٢٧٤:١)، حلية الاولياء لابي نعيم (١٦٢:٨)، طبقات القراء لابن الجزرى (٢:١١) ، طبقات المفسرين للد وودى (١ ٢٤٣٠).
- المغنى لابن قدامة (٢٠٨٤) ، المحلى لابن حزم (١٠١٨) ، احكام القرآن للجصاص (١:٥٢٥) ٠
- (٤) هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي ، ابو الخطاب البصري ، الامام الثقة الثبت . توفي سنة بضع عشرة ومائة .
- تقريب التهذيب لابن حجر(٢ : ٢٣)) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (۲۲۹: ۷) طبقات ابن سعد (۲۲۹: ۲۲۹) ٠
- (ه) هو عبد الرحمن بن ابي ليلي، ابو عيسى الأنصاري، الكوفي الفقيـــــه ولد في خلافة الصديق او قبل ذلك . قال محمد بن سيرين : جلست الى عبد الرحمن بن ابى ليلى ، واصحابه يعظمونه كأنه امير. قال شعبة

وابو سليمان ، والحارث العقلي (١) ، وابن شبرمة (٢) ، والا وراعسسي والظأهرية (٣)٠

الادلـ

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يليي:

الدليل الاول:

قوله _ تعالى _ : "فرهان مقبوضة" .

ابن الحجاج : قدم عبد الله بن شداد بن الهاد ، وابن ابي ليلي فاقتحم بهماً فرسهما الفرات فذهبا _ يعنى غرقا .

وقال أبو نعيم الملائي: قتل ابن ابي ليلي بوقعة الجماجم يعنسي سنة اثنتين وثمانين ، وقيل ثلاث .

انظر ترجمته:

طبقات ابن سعد (٢:٦١)، التاريخ الكبير (٥:١٢)، تاريــخ بغداد (۹:۰۳) ، سير اعلام النبلاء (٢:٢٢) ، تهذيــــب التهذيب(۲:۰۲۱)

(١) هو الحارث بن يزيد العكلي التيمي الكوفي ، روى عن الشعبيي وابراهيم النخعي، وهو احد الفقها، الثقات، قال العجلى : كان فقيها من اصحاب ابراهيم من عليتهم ، وكان ثقة في الحديث روى له البخاري مقرونا .

انظر:

التقريب لابن حجر (١:٥١١) ، التهذيب لابن حجر (١٦٤:١) ٠ (٢) هو عبد الله بن شبرمة بن حسان بن المنذر الضبي ، الكوفي ، ولـد سنة ٢ ٧هـ، روى عن انس وابي الطفيل، وثقه احمد وابو حاتم والنسائي وقال ابن سعد : كان شاعرا فقيها قليل الحديث وكان من فقهاء اهل العراق . توفي سنة ١٤٤هـ .

التهذيب لابن حجر (ه: ٥٠٠) ، التاريخ الكبير للبخارى (ه: ١١٢) -(٣) المحلى لابن حزم (٨: ٨١) ، احكام القرآن للجصاص (١: ٥ ٢ ٥) =

الدليل الثانى :

ان العدل نائب عن صاحب الحق الذى هو المرتهن ، وبمنزلة الوكيــل فلما جاز قبض الوكيل جاز قبض العدل ..

ونوقش هذا الدليل بان العدل ليس وكيلا للمرتهن من وجهين :

الوجه الاول: ان العدل ليس له ان يُقيض الرهن للمرتهن، كما انه لم يقيض الرهن منه ولو كان وكيلا له لقيض الرهن منه، ولجاز ان يُقيضه الرهن.

ويجاب عن هذا الوجه بان ماذكر لا يخرجه عن أن يكون وكيلا للمرتهان وقابضا له ، لانه أنما لم يكن للعدل أقياض المرتهان ، لان الراهن للسلم يرض بيده وأنما رضى بيد وكيله ، وهذا كالوكيل بالشراء يقبض السلمة لموكله ثم له الحق في أن يحبسها ولا يسلمها له حتى يقبض الثمن ، ولو هلك المبسع حينقذ حملك من مال الموكل . وما يدل على أن العدل يد المرتهان وأنه وكيله في القبض أن للمرتهان أن يفسخ الرهان متى شاء ، ويبطل يد العسدل ويرده الى الراهان ، وليس للراهان ابطال يد العدل .

الوجه الثانى: ان العدل في الرهن كالعدل في البيع، والعـــدل من البيع ليس وكيلا للمشترى، فلا يكون العدل في الرهن وكيلا للمرتهن.

وبيان ذلك : ان المبيع لو جعل على يدى عدل لم يكن العدل وكيالا للمشترى، ولم يخرج المبيع من ضمان البائع، فكذلك الرهن اذا وضع فـــــى عدل لا يكون العدل وكيلا للمرتبن .

⁽ ٢٦١:١)، بدائع الصنائع للكاساني (٣٦٨٩: ٨) ٠

واجيب عن هذا الوجه : بان هناك فرقا بين العدل في البيع، والعدل في الرهن ، اذ العدل في البيع لو صار وكيلا للمشترى لخرج المبيع عن ضمــــان البائع، وبذلك يسقط حقه ، الاترى انه لو اجاز قبضه بطل حقه ولم يكن لــــه انه وكيل للمشترى لتم البيع فيه ، وفي تمامه سقوط حق البائع فلا معنى لبقائه في يد العدل بل يجب ان يأخذ المشترى ، والبائع لم يرض بذلك . فمن اجـــل هذا كله لم يجز أن يكون العدل في البيع وكيلا للمشترى .

اما العدل في الرهن فليس كذلك، لان كون العدل وكيلا للمرتهـــن لا يوجب ابطال حتى الراهن، فكما ان حقه باق بعد قبض المرتهن، فهو كذلك را) باق بعد قبض العدل ، اذ لا فرق بين قبضيها .

الدليل الثالث:

ان القبض في الرهن قبض في عقد ، فيجوز التوكيل فيه كما يجوز فـــــى (۲) کی عقد .

الدليل الرابع:

حيازة المرتبن مخافة ان يدعى التلف، كما ان المرتبن قد يكره وضع الرهـــن عنده خشية ان يتلف الرهن فيضمن ' .

⁽١) انظر للاعتراضين والجواب عنهما : احكام القرآن للجصاص (١:٥٢٥ -٢٦٥)، أحكام القرآن للكيا المهراس (١: ٢٠١- ٢١١) .

المغنى لابن قدامة (٣٨٨: ٤) . الحاجة بالنسبة للمرتبن جارفطى مذهب الحنفية القائل بان الرهـــن

مضمون وكذا المالكية بالنسبة لما يغاب عليه وانظر للدليل المبسوط للسرخسي (٧٨:٢١) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقيي (٢٤٤: ٣) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصــــاوى

و نوقش هذا الدليل ؛ بانه لاحاجة الى قبض العدل ، وماذ كرتموهلا يصلح ان يكون مسوغا لذلك ، لان دعوى التلف لا تقبل من مدعيها مطلقا ، بل لا بد من بينة او يمين ، ويد المرتهن يد امانة فلا خوف من الضمان اذا تلف الرهــــن اللهم الا في حالة ثبوت تعد او تقصير ، ولو سلم القول بالضمان عند التلـــف ظيين كل خوف تثبت معه الحاجة .

ويجاب : بان الحاجة ثابتة يقينا ، لان المتراهنين لا يختاران ثالث الاعندما تكون الثقة معد ومة بينهما ، وحينئذ فلو الزمناهما وضعه عند العرته ن لا دى ذلك الى نزاع دائم، فالراهن يخشى على ماله التلف ثم يدعى العرتها انه من غير تعد ولا تقصير، والعرتهن يخشى ان يتلف الرهن فيضيع حق وهذا يتناقض والغاية من عقد الرهن .

اطة القول الثاني :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الأول:

قوله _ تعالى _ : " فرهان مقبوضة " .

وجه الدلالة : ان الله ـ تعالى ـ ذكر القيض في الرهن مع ذكــــــر (١) المتداينين في السفر ظرم ان يكون القيض والاقباض منهما .

ونوقش هذا الاستدلال: بان " مقبوضة" مطلق وليس بمقيد، وطـــــى فرض التقييد، فان قبض العدل في معنى قبض المرتبن فليس بمخالف كتاب الله _ تعالى _ وقد حصل المقصود من القبض وهو لزوم الرهن، وتعلق حـــــــــق المرتبن بالمرهون دون سائر الغرماء، لان الوكيل او الولى او الوصـــــــــــى

^{= (} ۲:۰۱) ، شرح الخرشى على مختصر خليل (ه:۲٤٧) ، مغنى المحتاج للرطى (٢٢٢٠) ، و المحتاج للرطى (٢٢٢٠) . (١) المحلى لابن حزم (٨٢٠٤) .

او العدل يقوم مقام الاصيل في سائر العقود فلماذا يخرج قبض العدل فــــى (۱) الرهن ؟

الدليل الثاني :

(۲)
 ان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ اقبض درعه للمرتهن

مها يدل على أن هذا القبض هو القبض الصحيح ، أما قبض غير صاحب الدين ظم يأت به نص ولا اجعاع، واشتراط ان يقبضه عدل _ لاصاحب الديـــن _ شرط ليس في كتاب الله _ تعالى _ فهو باطل .

ويناقش الاستدلال بالحديث: بانه ليس فيه دليل على منع تسليم غير المرتهن اذا رضيه المتراهنان ، ومما يدل على ان فعل النبي ـ صلــــــى الله عليه وسلم ـ ليس فيه منع من غيره انه اعطى الدرع للـدائن اليبهودى ، فكما ان اليهودية ليست بقيد ، كذلك كون القابض نفس الدائن ليس بقيد .

الدليل الثالث:

(ع) القبض من تمام العقد فيتعلق باحد المتعاقدين كالقبول .

ورد هذا القياس بان قياس مع الفارق ، لأن الايجاب اذا كان لشخص كان القبول منه ، على ان المرتهن لو وكل في القبول قبل ان يوجب له الراهنة صح هذا التوكيل .

الدليل الرابع :

ان العدل نائب عن الراهن لاعن المرتهن ، بدليل انه لولحيَّة ضمان بان هلك في يده ثم استحقه رجل يرجع به الى الراهن دون المرتبن ، والرهــن

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣٨٨: ٥) .

⁽۲) الحديث رواه البخاري (۱۸۷:۳)، (۶۹:۶)، (۲۱۹:۱)، مسلم (۱۲۲۲: ۳) ، حدیث رقم (۱۲۰۳) ، ابو د اود (۳ : ه ۲۹ ۸ - ۲۹۸) ، حديث رقم (٢٤٣٩) ، سأن النسائي (٢٨٨: ٧) ، الامام احمد في مسنده (۲:۲ه۶) ۰

المحلى لابن حزم (٨:١٨٤) ٠

⁽ع) المغنى لابن قدامة (٣٨٨:) ٠

(١)لايتم بقبض الراهن وان اتفقا عليه .

ونوقش بان هذا لايدل على ان العدل وكيل للراهن وحده .

وبيان ذلك : ان يد العدل بد المالك في الحفظ، لكون العسين امانة عنده، وفي حق المالية يده يد المرتبن، لانبا يد ضمان، والمضعون هو المالية، فنزل منزلة شخصين ليتحقق ماقصداه، لان كلا منبها آمسوه فصارت يده كيدهما، ولبذا لايكون لاحدهما ان يأخذه منه على الخصوص في الخصوص كان له ان يسترده منه . ويجوز ان تجعل اليد الواحدة في حكم يدين، الاترى ان الساعي يده جعلت كيسد المفقير ويد صاحب المال حتى اذا هلكت الزكاة في يده اجزأه صاحب المسال وتم الحول على الناقص يتم النصساب بما في يد الساعي كأنه في يد المالك، فتجب عليه الزكاة، ولا يملك استرداده ولو لم يجعل كأنه في يد المالك لم يتم النصاب، ولم تجعل يده كيسدد

وانما يرجع العدل الى المالك بما ضعن للمستحق لان هذا الضمسان ضمان غصب، وذلك يتحقق بالنقل والتحويل ، ووجد ذلك من العدل والراهسن ولم يوجد من المرتهن فلا يجب عليه .

الترجيـــح

وبعد ماتقدم من عرض لادلة الفريقين والمناقشات التى اثيرت حولها يتبين لنا أن الراجع ماذهب اليه اصحاب القول الأول من جواز وضع الرهان عند عدل لما يلى :

⁽١) الهداية للمرغيناني(١٤١٤٤)، تبيين الحقائق للزبلعي مع حاشية

احمد الشلمي عليه (٢٠:٦) ، المحافق النبلعي (٨٠:٦) المحداية للمرغيناني (١٤١٦) ، تبيين الحقائق للزبلعي (٨٠:٦) ، مجمع الانهر لداماد افندي (٢٠٠٠) ،

- (١) أن أدلة القول الأول سليمة وقوية ، وأدلة المخالفين المانعين لم تثبت
 أمام المناقشات التي أثيرت حولها فلا تصلح لاثبات ماذهبوا اليه .
- (٢) أن القول بجواز وضع الرهن عند عدل يتفق مع مبادى الشريعـــــة الاسلامية في التيسير على الناس ورفع الحرج عنهم، وتحقيق مصالحهــم وتلبية حاجاتهم .

والله اعلـــم ٠٠٠

المطلب الثانى

حكم قبض العدليين

ذهب جمهور العلماً الى انه كما يجوز ان يوضع الرهن عند عدل ، يجوز ان يوضع الرهن عند عدل ، يجوز ان يوضع عندعدلين ، وطيهما ان يشـتركا فى حفظه واحرازه ، فان اراد العد لان ان يكون فى يد يهما فهناك حينئذ ثلاثـــــة احوال، لان المتراهنين اما ان يأذنا لهما بذلك، او ينهيانهما عنه ، وامـــا ان لايصدر منهما اذن ولانهى .

الحالة الأولى:

اذا اذن المتراهنان للعدلين بان يكون الرهن عند احدهما اويقتسماه جاز ذلك .

الحالة الثانية :

اذا نهى المتراهنان العدلين عن ذلك فلا يجوز . ثم اذا خالفــــــا النهى واقتسماه فتلف فعلى كل واحد منهما ضمان القدر الذى خرج من يـــده الى صاحبه ،

وان لم يقتسماه واتفقا على ان يكون في يد احدهما فعلى من اخرجـــه من يده ضمان جميعه لتقصيره بترك الحفظ، وليس على من هو في يده ضمان .

الحالة الثالثة :

ان لا يوجد من المتراهنين اذن ولانهى لهما في الاقتسام او الاحـــراز

⁽۱) العبسوط للسرخسى (۱۱: ۹۷)، الحاوى للماوردى ـ كتاب الرهـــــن (۲۷: ۱۹) مخطوط، شرح المحلى على المنهاج مـــــع حاشيتى قليوبى وعميرة (۲: ۲۷: ۱۷)، كتاف القناع للبهوتى (۲: ۲۸: ۲۱)، الحاوى للماوردى ـ كتاب الرهن (۲: ۹۷: ۱۹ بــ ۱۹۵۱) مخطوط، شــرح الحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميرة (۲: ۲۲۲)، مغــــــنى المحتاج للشربينى (۲: ۱۳۲۱)،

وفي هذه الحالة اختلف العلما على ثلاثة اقوال:

القول الاول:

ان الرهن ان كان مما يقبل القسمة فلهما ان يقتسماه ويحفظ كل واحد وان كان مما لايقبل القسمة جاز [كم واحد منهما ان ينفرد بحفظه ولاضمـــان عليهما ، وهذا القول لابي حنيفة .

ووجه هذا القول: أن المتراهنين استحفظا كل واحد من العدلــــين في بعض العين لا في كلما ، فكانا راضيين بثبوت يد كل واحد منهما علـــــــــى بعض الرهن دون كله، لانه لما استحفظاهما جميعا فلابد ان تكون العـــــين تحت يدهما ، وهذا لايمكن ، فوجبت قسمته ان كان العرهون قابلا للقسمـــــــة ليكون في يد كل واحد منهما نصفه، بخلاف ما اذا لم يكن قابلا للقسمة، لانسه المتراهنان راضيين بان يكون في يد احدهما على التناوب .

ويناقش بانا نمنع أن يكون العاقد أن _ حين استحفظا العدلين _ قـــد استحفظا يد كل واحد منهما على بعضه ، لانهما انما استحفظاهما جميعـــا على جميع الرهن ، وبالتالي فهما غير راضيين بشبوت يد كل واحد منهما علسي بعض الرهن فلا تجوز القسمة ، ولا مشقة في اجتماعهما على الحفظ كما سيأتـــــى

القول الثانى:

يجوز لكل واحد من العدلين الانفراد بالحفظ سواء كان مما يقبـــــل القسمة ام لايقبلها ولاضمان على واحد منهما، والى هذا ذهب ابو يوسيف (٢) ومحمد من الحنفية ، وهو قول عند الشافعية .

المبسوط للسرخسي (٢١:٢١) •

كشاف القناع للبهوتي (٢ : ٢٨٤) ، تكلة المجموع للمطيعي (٢٢ : ٣٥)٠

⁽٣) المبسوط للسرخسي (٢١: ٢٩) ٠

⁽١) نهاية المحتاج للرملي (٢٢٧٣)، تكللة المجموع للعطيعي (١٢٥٣٦).

ووجه هذا القول: أن المتراهنين حين استحفظا العدلين فقد رضيا الحفظ مشقة ، لانهما لايمكنهما الاجتماع معا في آن واحد آنا الليــــل واطراف النماء .

ويناقش بانا لانسلم ان المتعاقدين حين استحفظا العدلين قد رضيا بيد كل واحد منهما على الرهن جميعا ، لان العاقدين قد يرضيــــان بالاجتماع لما فيه من زيادة الحفظ ولايرضيان بالانفراد، والمشقة غير لازمـــة (۲) اذ يمكن وضع العين في حرز واحد لكل واحد منهما عليه قفل.

القول الثالث:

لا يجوز لاحدهما أن ينفرد بحفظه . فإن أنفرد بحفظه بغير تسلسيم بضمان النصف لتعدى أحدهما بتسليمه والآخر بتسلمه ، والى هذا ذهــــــب الشافعية في الاصح عندهم والحنابلة . ويستقر الضمان على من تلف تحست يده عند الشافعية، واما عند الحنابلة فيكون الضمان على من سلمه .

وحجتهــم:

الا بامانتهما جميعا فلم يكن لاحدهما ان ينفرد بحفظه • ولان ما جعل لاثنين لم يجز لاحد هما الانفراد به كالوصيين.

⁽١) المبسوط للسرخسي (٢١:٢١) ٠

⁽٢) تكلة المجموع للمطبيعي (١٢:٥٣٥) ، المغنى لابن قد أمة (١٠:٩٣٨) كشاف القناع للبهوتي (٢٠٤:٢٨١)٠

⁽٣) الحاوى للمأوردي - كتاب الرهن (١٩٧:٧) ب مخطـــوط مغنى المحتاج للشربيني (١٣٤:٢) ، شرح المحلى مع حاشيستي قليوبي وعميرة (٢ : ٢٧٣) ، نهاية المحتاج للرطي (٢ : ٢٧٣) ، تكملة المُجموع للمطيعي (٢٣٥:١٢) ، المغنى لابن قدامة (٣٨٩: ٥) كتاف آلقناع للبهوتي (٣ : ٢٨٣- ٢٨٤) ، الروض المربع مع حاشيــــة ابن قاسم (ه:۸۱) ۰

الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن (٢: ١٩٧ بـ ١٩٨ أ) مخطوط ، تكملة المجموع للمطيعي (٢٣٥:١٢) .

المطلب الثاليث

صفات العبدل وشروطيه

قننا ان جمهور الفقها اجازوا ان يتفق المتراهنان على ان يكـــون الرهن عند ثالث غيرهما وسموه عدلا ، وفي هذا المطلب سنبين مراد الفقها من العدل ومن يصلح ان يكون عدلا ، ومن لايصلح .

العدل في اللغة :

العدل في اللغة : مصدر "عدل" _ وهو القصد في الامور، وهــــو نقيض الجور، والعدل من الناس : المرضى المستوى الطريقة، يقال : هــــذا عدل وعد لا (١) عدل وعد لان .

العدل في اصطلاح الفقهاء :

قال الحنفية : العدل هو من رضى الراهن والمرتهن بوضع الرهـــن بيده ، سواء رضيا ببيعه ام لا . قاله ابن عابدين .

(٢) . وقال ابن نجيم: " هو الذي يقدر على البيع والايفا والاستيفا

 ⁽١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس - مادة "عدل" (٢:٢٥٢-٢٤٢) .
 المصباح المنير للفيومي - مادة " عدل" (٢:٢٥٠) .

⁽ ۲) هو زين الدين بن ابراهيم بن محمد المصرى الحنفى المعروف بابسن نجم، كان فقيها اصوليا ، من تصانيفه شرح منار الانوار فى اصسول الفقه ، ولب الاصول مختصر تحرير الاصول لابن الهمام ، والاشبساه والنظائر ، والبحر الرائق ، اخذ عن القاسم بن تطلوبغا ، والبرهان الكركى ، والامين بن عبد العال ، وغيرهم . توفى سنة . ٩ ٩ هـ .

انظر ترجمته في :

شذرات الذهب (٢٠,٥ ه)) معجم المؤلفين (٢٠ ١٩٢) ، الفتسح المبين في طبقات الاصوليين (٣٠ : ٧٨) ، معجم المطبوعات لسركيسس (ص ٢٦٥) .

سلما كان ام ذميا ، ام حربيا مستأمنا مادام في دارناً. وقال المالكية :العدل من رضي به الراهن والمرتبن .

وقال الشافعية : هو من رضى الراهن والمرتهن وضع الرهن بيده ، وان كان فاسقا . هذا اذا كانا يتصرفان لانفسهما ، اما اذا كانا وكيلين اواحد هما وكيلا او وليا او قيما او عامل قراض فلابد من العدالة ولايجوز الفاسق .

هذه هى المغات التى وصف العلما بها العدل ، لكن ليس كــــل شخص اجتمعت فيه هذه الصغات يصح ان يكون عدلا فى كل رهن ، فان منهــم من يصح ان يكون عدلا فى رهن آخـــر للاقة تربطه بالراهن .

والضابط في هذا ان لاتكون يد العدل يد الراهن او كيده، فمنت كانت يده يد الراهن او كيده لايصح ان يكون عدلا في هذا الرهن .

وهذا الضابط او الشرط متفق عليه عند العلماء لكنهم حين راحــــوا يفرعون عليه اتفقوا على بعض الافراد ، واختلفوا في بعض، وانفرد كل مـــــن الحنفية والمالكية في ذكر بعض ثالث، وفيما يلى بيان ذلك .

⁽۱) البحر الرائق لابن نجم (۱۰,۱۱)، وانظر: العناية للبابرتى مسع تكلة فتح القدير لقاضى زادة (۱۰,۱۷۳ – ۱۷۳)، حاشية احمسد الشلبى على تبيين الحقائق للزيلعي (۲۰.۱)، مجلة الاحكسسام العدلية مع شرحها لسلم رستم مادة (۲۰۰۵) (۳۸۵).

 ⁽٢) انظر : حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير(٣:٤٤٦) ، منح
 الجليل لعليش (٣:٨١) ، المنتقى للباجى (ه:٢٥١) .

 ⁽٣) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (٢ ٢٣٣:) مغني المحتاج للشربيني (٢ ٢٣٠:) ، نهاية المحتاج للرملي (٢ ٢٢:) ، شرح منهج الطلب لزكيا الانصاري مع حاشية البجيرمي (٢ ٢٧٩:) ، فيض الالة المالك للبقاعي (٣٣:٢) .

⁽ ٤) المغنى لابن قدامة (٢٧١: ٥) ، كشاف القناع للبهوتي (٣٢٢) ٠

اولا: ما اتفقوا عليه.

اتفقوا على ان الراهن لا يكون عد لا فى رهنه ، وان العبد _ ولو ام ولد _ لا يجوز ان يكون عد لا فى رهن سيده .

اما الراهن فلأن قبض المرتهن شرط في لزوم العقد ، ولا يتحقـــــــق القبض الا بخروج الرهن منهد الراهن ، ولان الرهن وثيقة يستوفي منهــــــــا عند تعذر الاستيفاء من الراهن واذا كان في يد الراهن لم يحصل معــــــنى الوثيقة ، ولانه يؤدى الى اتحاد القابض والمقبض .

واما العبد فلأن يده كيد الراهن ، فاذا قبض الرهن فكأنه لم يخرج من (١) يد الراهن فلم يتحقق القبض .

لكن اجاز الحنفية والشافعية ان يقبض الراهن الرهن بعد قبض المرتهن له ، لان القبض الصحيح للعقد قدوجد ، وقد خرج الرهن من يد الراهــــــن (٢) فبعد ذلك يده ويد الاجنبي سواء .

كما اتفقوا على أن الصبى والمجنون لايجوز أن يكونا عدلين فـــــــــى أى رهن ، لانهما ليسا أهلا للقبر")

واتفقوا على أن المكاتب يجوز أن يكون عدلا في رهن سيده ، لأن المكاتب

^() بدائع الصنائع للكاساني (، ، ، ، ۳۷ - ۱ ، ۳۷) ، الشرح الكبير للدرديسر مع حاشية الدسوقي (۳: ۳) ، ٢ ؛ ٢) ، الشرح الصغير للدردير مسح حاشية الصاوي (۲: ۱۱۵ - ۱۱۱) ، شرح المحلى مع حاشيتي قليوبيني وعميرة (۲ ، ۲ ، ۲) ، مغني المحتاج للشريبني (۲ ، ۲ ، ۲) ، نهايسالمحتاج للرطني (۲ ، ۲) ، نهايسالمحتاج للرطني (۲ ، ۲) ، المغني المحتاج للرماني (۲ ، ۲) ، المغنى المحتاج للرماني (۳ ، ۲ ۲) ، المغنى المحتاج للرماني (۳ ، ۲ ۲) ، المغنى المحتاج للرماني (۳ ، ۲ ۲) ، المغنى المحتاج للرماني (۳ ، ۲ ۲) ، المغنى المحتاج للرماني (۳ ، ۲ ۲) ، المغنى المحتاج للرماني (۳ ، ۲ ۲ ۲) ، المغنى المحتاج للرماني (۳ ، ۲ ۲ ۲) ، المغنى المحتاج المحتاء المحتاج المحتاء المحتاء المحتاء المحتاج المحتاج المحتاء المحتاء المحتاء المحتاء المحتاء المحتاء

⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (٢٠٠٠، ١) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٤٢) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوي (٢:٢١٦) ، شرح المحلي على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعمسيرة (٢:٢١٨) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢:٨٠١) ، نهاية المحتاج للرملي (٤:١٥٠) ، شرح منهج الطلاب للقاضي زكيا الانصاري مسح =

مستقل اليد والتصرف فلم تكن يده كيد الراهن .

ثانيا: ما اختلفوا فيه .

اختلفوا في العبد المأذون له بالتجارة هل يكون عدلا في رهن سيده ؟ فذ هب المالكية، والشافعية "ألى انه لايصح ان يكون العبد المأذون له بالتجارة عدلا في رهنسيده .

ووجه هذا القول: ان السيد يتمكن من الحجر عليه متى شاء فتكـــون يده كيده .

وذ هب الحنفية، والحنابا^(ع) الى جواز ذلك ، لان المأذون له مستقـــل. وذهب الحنفية، والحنابا^(ع) الى جواز ذلك ، لان المأذون له مستقـــل. بالتصوف فليست يده كيد السيد، ولان قبض الرهن قبض استيفاء الدين، والعبد المأذون له يصلح ان يكون وكيلا للاجنـــى فى استيفاء الدين من مولاه.

⁼ حاشية البجيرمي (٣٠٠٢) ، المغنى لابن قدامة (٣٨٩) ، كشاف القناع للبهوتي (٣ : ٢٧٢) .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲۰۰۸) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (۲:۶۲) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (۲:۰۱۱) ، مغنى المحتاج للشربيني (۲:۲۸) ، شرح المحلسي على المنهاج مع حاشيتي ظيوبي وعميرة (۲۲۸:۲) ، نهاية المحتساج للرملي (۲:۶۰۲) ، كشاف القناع للبهوتي (۲۲۲:۲) .

⁽٢) ينظر: الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (٢:٥١١) .

٣) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميرة (٢٦٨:٢)، نهاية المحتاج للرملي (٢:٤٥٢).

⁽ع) بدائع الصنائع للكأساني (٨٠٠٠٥) .

⁽ه) كشاف القناع للبهوتي (٣:٢٢٢) .

⁽٦) كشاف القناع للمهوتي (٣:٣٧٦) .

⁽ ٧) بدائع الصنائع للكاساني (٨ : ٠ ه ٣٧) ٠

^() الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقى (٣ : ٢٢٤) ، الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوى (٢ ١٦ : ٢) .

(۱) (۲) و الشافعية ، والحنابلة : ان السفيه لا يجوز ان يكون عدلا ، لا نه ليس اهـــــلا للتمـــرف .

وقال الحنفية ، والمالكية : ان الاب لايصلح ان يكون عد لا في رهنه بشمن ما اشترى المتخير ، كأن يشترى الاب للصغير شيئا ويرهن بثمن ما اشترى له فلا يصح ان يكون عد لا في هذا الرهن ، لان الولاية له على صغيره ، فكأن الرهن لم يخرج من يد الراهن .

ثالثا : ما انفرد بذكره الحنفية .

د كر الكاساني ان هناك اشخاصا لا يصح ان يكونوا عدلاً في رهــــن ويصح ان يكونوا عدولاً في غيره وهم :

ـ المكفول عنه والكفيل : فلا يصح أن يكون المكفول عنه عدلا في رهن الكفيل ، ولا الكفيل في رهن المكفول عنه ، لان قبض الرهن قبض استيفاء الدين ، وكل واحد منهما لا يصلح وكيلا في استيفاء الدين ، وكل واحد منهما لا يصلح وكيلا في استيفاء الدين من صاحبه ، لانه يعمل لنفسه ، فلا يصلح أن يكون عدلا .

- احد شريكى المفاوضة - ومثله احد شريكى العنان والتجارة - لا يصلح عدلا فى رهن صاحبه بدين التجارة، لان يد كل واحد منهما يسد صاحبه ، فلم يتحقق خروج الرهن من يد الراهن ، فان كان من غير ديسسن التجارة فهو جائز فى الشريكين جميعا ، لان يد كل واحد منهما اجنبية عسن يد صاحبه فى غير دين التجارة ، فلم تكن يده كيد صاحبه ، فحصل خلسروج الرهن من يد الراهن .

⁽۱) شرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعميرة (۲۲۸،۲)، مغنى المحتاج للشربيني (۲:۵۰۲)، شسرح للشربيني (۲:۲۲)، نهاية المحتاج للرطني (۲:۲۶)، شسرح منهج الطلاب للقاضى زكريا الانصارى مع حاشية البجيري (۲:۲۷)، (۲) المغنى لابن قدامة (۲:۹۸،۶۰۰)، كشاف القناع للبهوتي (۲:۲۲۲)،

⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (٨: ١ ٥ ٣٧) ·

⁽ع) المنتقى للباجي (ه:١٥٦) .

ـ قالوا : ورب المال لا يصلح ان يكون عدلا في رهن المنسسسارب ولا المضاربة في رهن رب المال ، حتى لو رهن المضارب شيئا من مال المضاربة بدين في المضاربة على ان يضعه على يد رب المال ، او رهن رب المسال على ان يضعه على يد المضارب لا يجوز الرهن ، لان يد المضارب يد للسرب المال ، وعلى رب المال كعمل المضارب، فلم يتحقق خروج الرهن مسسسن يد الراهن ، فلم يجز الرهن .

رابعا : ما انفرد بذكره المالكية .

قال المالكية :

- المساقى او الاجبر لا يجوز ان يكون عد لا على الحائط الذى هـــو اجبر فيه او مساق او قيم عليه ، فلابد ان يجعل المرتهن مع المساقى اوالا جبر رجلا يستخلفه او يجعله على يد من يرضيان به .

وذلك لأن المساقى - والاجبر لما كانا عاطين للراهن ، كانت ايديهما له فلا تصح الحيازة مع بقاء الرهن بيد الراهن ، او بيد من يقوم مقامه .

ووجه هذا القول: أن يد الاجير أنها نابت عن يد الراهن بامــــو فاذا بقى له أمر في بقائه بيده لبقاء بعضه غير مرهون لم يجز ذلك، لانـــه لايكن حائزا محوزا منه، أما أذا لم يبق له فيه شىء فقد زالت يد الاجير عـن جميع الرهن بعقد الرهن وصار الرهن بيده لمعنى آخر.

_ زوجة الراهن لا يجوز وضع الرهن في يدها ، لان للزوج على زوجتـــه نوعا من الحجر ، ولذلك فهى ممنوعة فيما زاد على الثلث فلم تحز الرهن علــــى الزوج .

وفي قول آخر ؛ انه ان حير الرهن عن زوجها حتى لايلي عليه ، ولا يقضى فيه جاز، لان الزوجة تحور لنفسها عنه فكذلك يجوز ان تحور لغيرها منه .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (١:١٥ ٣٧- ٢٥٣٢) ٠

اخو الراهن ، حيث قال بعض المالكية لاينبغى ان يوضع الرهــــن
 على يدأخى الراهن .

ووجه هذا القول : ان الرهن مبنى على منافاة تصرف الراهــــــــــن والمعتاد من حال الاخ ان لايمنم اخاه من مثل ذلك فلذلك ضعفت حيازته .

والقول الثاني عندهم _ وهو الصحيح في المذهب _ ان ذلك جائــز لان الاخ مالك لنفسه بائن عن اخيه بعلكه فاشبه الاجنبي .

_ ولد الراهن اذا كان في حجره ولو كان كبيرا لا يجوز وضع الرهـــن عنده لما تقدم في الاخ .

اما ولد الراهن الرشيد المنعزل عنه المستقل في التصرف، ولو كان مشاركا لابيه في الاموال فيجوز ان يكون عدلا في رهن ابيه "!

⁽۱) المنتقى للباجى (ه:۱٥٦-٢٥٢)، شرح الخرشى على مختصر خليل (ه:۲۷)، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى (٣:٤٢) الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (٣:١١٥-١١٦) جواهر الاكليل لاكبي (٨١:٢).

المطلب الرابع

هلاك العين المرهونة في يد العدل

اتفق الفقها من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على أن العدل أمين ، فلا يضمن الرهن أذا تلف في يده من غير تعد ولا تفريط في حفظه .

واختلفوا هل هو حیندد من ضمان الراهن او من ضمان المرتهن علـــــى قولــــين :

القول الاول:

ووجه هذا القول: ان يد الامين لها صفتان:

الاولى : انها يد امانة باعتباره نائيا عن الراهن فى حفظ ماله ، فهـو كالوديع غلا يضمن الا بالتعدى .

الثانية: أن يده بالنسبة للمالية يد المرتهن ، والمالية هى المضمونــــة (١) فتكن مضمونة على المرتهن ، لا نها لو تلفت فى يده لضمنها .

القول الثاني :

ان الرهن اذا تلف في يد العدل فهو من ضمان الراهن .

⁽۱) الهداية للعرفيناني (۲:۲:۱)، تبيين الحقائق للزيلعي (۲:۰،۸)، البناية للعيني (۲:۰،۸)، البحر الرائق لابن نجم (۲۹۲:۸)، العناية للعبارتي مع تكلة فتح القدير لقاضي زادة (۱:۱۲۶۱) السدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (۲:۳۰،۵)،

(٣) (١) والى هذا ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة.

ووجه هذا القول: أن العدل أمين ، والرهن ملك للراهن ، فأذا تلف فأنه يتلف من ضمان المالك كسائر الأمانات .

وهذا الخلاف مبنى على خلافهم فى حكم الرهن اذا تلف فى يدالمرتهن وسوف يأتى بيان هذه المسألة مستوفاة فى الفصل الثانى فما يترجح هنـــاك يترجح هنا .

لكنالذى ينبغى ان اشير اليه هنا ان المالكية لم يأت حكمهم هنا مبنيا على قولهم فى ضمان المرهون للآتى ، اذ انهم ـ كما سيأتى ـ يقولون ان الرهن ان كان مما يغاب عليه فهو من ضمان المرتهن وان كان مما لايغاب عليـــــه فهو من ضمان الراهن .

اللهم الا ان يقال انهم انها ضمنوا المرتهن فيما يغاب عليه للتهمــــة ولاتهمة مع العدل .

⁽۱) البهجة للتسولى (٢ : ٢ - ١٦٨) ، حاشية العدوى على كنايــــة الطالب الربانى (٢ : ١٢ - ١٦٨) ، الغواكه الدوانى للنفراوى (٢ : ٢٣) ، الغواكه الدوانى للنفراوى (٢ : ٢٣٥) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (٢ : ١٢١) ، سراج الساك شرح اسهل الحدارك للجعلى (٢ : ١٤٥١) ، شرح الخرشى على مختصر خليل (٥ : ٢٥٦) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقى (٢ : ٢٥٣) .

⁽٢) التنبية للشيرازى (ص٦٥)، شرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعمسيرة (٢) التنبية للشيرازى (ص٦٥)، الإم للامسام الشافعى (٢١٤١٣)، نهاية المحتاج للرملى (٢١٤٢)، شسسرح منهم الطلاب لزكيا الانصارى مع حاشية البجيرمي (٢٣٦٤)،

⁽٣) الهداية لابى الخطاب (ص٥٥١) ، زاد المستقنع للحجاوى (ص ١١٩) المبدع المقنع لابن قدامة (٢٠٠١) ، الانصاف للمرداوى (٥:١٠) المبدع لابن مظلح (١٦٠٤-٣٠٣) ، كشاف القناع للبهوتى (٣٠٤٦) شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢٠٣٦) ، الروض المربع للبهوتى مع حاشية المنتهى المعنق (٢٠٤٢) ، الروض المربع للبهوتى مع حاشية ابن قاسسسم (٥:٣٨) ، غاية المنتهى لموعى (٢:٤٩) .

المطلب الخامس

صلاحيات العدل وتصرفا تــــــه

العدل امين _ كما تقدم _ فعليه ان يمسك الرهن ويحفظه كما يحفظ الله وله ان يحفظه بيد غيره الذي يحفظ ماله عنده .

وفي هذا المطلب سنتحدث عن ثلاثة فروع :

الفرع الاول: بيع العدل الرهن .

الفرع الثانى: هل للعدل ان يبيع بغير نقد البلد ، او باقل مـــــن ثمن المثل ؟

الفرع الثالث: هل للعدل أن يسلم الرهن الى أحد المتراهنين ؟

الفرع الأول

بيع العدل الرهسن

اذا حل الاجل، ولم يتم الوفاء فللعدل ان يبيع الرهن اذا كـــان مغوضا بالبيع، سواء كان التغويض عند العقد او بعده، ولا يحتاج عند البيــع الى اذن جديد من الراهن او من المرتهن، بل يبيع بالاذن السابـــــق (۱) الى اذن جديد العقد او بعده، لكن قال الشافعية لا يبيع الابحضرة الراهن.

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲:۱۶۲۰ ۱۳۷) ، البهد اية للمرغينانيي (۲:۲۱) ، البحر الرائستي (۲:۲۱) ، البحر الرائستي لابن نجم (۲:۹۱٪) ، مجمع الانهر لداماد افندي (۲:۱۰٪) ، الشرح الكبر للدرد ير مع حاشية الدسوقي (۳:۰٪) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (۲:۰٪) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (۲:۰٪) ، نسب الجليل لعليش (۳:۰٪) ، شرح العجلي على المنهاج مع حاشيستي قليوبي وعميرة (۲:۲٪) ، شرح العجلي على المنهاج مع حاشيستي قليوبي وعميرة (۲:۲٪) ، شرح العجلي المنهاج المنهاج المهوتي (۳:۰٪) ، شرح منتهي الارادات للبهوتي (۲:۰٪) ، شرح منتهي الارادات للبهوتي (۲۲۹:۲٪) .

وفى قول للشافعية والقاضى ابى يعلى من الحنابلة انه لابد مسسن تجديد الاذن من الراهن والمرتهن ، لان الراهن قد يكون له غرض فى بقاً العين وقضاء الدين من غيرها ، والمرتهن ربما امهل الراهن او ابرأه ، كمسال الراهن الي مطالبته بالحق .

والاصح الاول : لأن الاصل بقاء الآذن ، ولأن الوكالة آذا شرطــــت (١) في العقد صارت وصفا له .

والمالكية يوافقون الجمهور فيما تقدم لكنهم قالوا:

اذا كان الاذن مقيدا من الراهن ، كأن قال له : بعه ان لم آتبالدين وقت كذا فليس للعدل ـ حينتذ ـ ان يبيع الابحضرة الحاكم، فان لم يتيســـر فبحضرة عدول من العسلمين لكي يستطيع اثبات غيبة الراهن ، او عسره ، او مطله فان باع من غير ان يشهد الحاكم، او عدول من المسلمين مع تيسره مضــــــى السع .

قالوا : وهذا اذا كان المرهون نفيسا ذا قيمة، ولايخشى عليـــــه (٢) الفساد ، فان كان تافها اويخشى عليه الفساد جاز البيع مطلقاً .

الفرع الثانى

هل للعدل ان يبيع بغير نقد البلد ، او باقل من ثمن المثل ؟

قال الحنفية : واذا سلط المتراهنان العدل على البيع مطلقا ، فلسه ان يبيع باى جنس كان من الدراهم او الدنانير او غيرهما ، وباى قدر كان ، بمثل قيمته او باقل منه قدر ما يتغابن الناس به ، وبالنقد والنسيئة ، ولم ان يبيع قبل

⁽٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣٠٠: ٢٥) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٥: ٣٥) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغـــــة السالك للصاوي (٢: ١٩: ٢) ، منخ الجليل لعليش (٣: ٩٤)

(١) حلول الاجل ، لان الامر بالبيع كان مطلقا ، وهو يصدق على كل ماتقدم .

_ وقال المالكية : على العدل ان يبيع بمثل قيمة الرهن ، فان نقـــم فالراهن احق بالعين ، وله ان يستردها وان تداولتها الايدى بالملك ، فلـــه اخذها باى بيع شاء كالشفعة . . .

_ وقال الشافعية والحنابلة : اذا اذن الراهن والمرتبن للعدل فى البيع، وعينا له نقدا لم يجزله مخالفتهما ، لانه وكيلهما ، فان لم يعينا لــــه نقد الم يبع الا بنقد البلد ، لان المصلحة فيه ، فان كانت فيه نقود باع باظبها رواجا ، فان تساوت باع بجس الدين ، لانه اقرب الى وفاء الحق .

وان اختلف الراهن والمرتهن، فقال الراهن _ مثلا _ بعه بالدراهـــم وقال المرتهن : بعه بالدنائير، لم يقبل قول واحد منهما، لان لكل منهما وقل المرتهن : بعه بالدنائير، لم يقبل قول واحد منهما، لان لكل منهما فيه حقا ، للراهن ملك اليمن ، وللمرتهن حق الوثيقة واستيفا * حقــــــه وجنثذيرفع الامر الى الحاكم فيأمر ببيعه بنقد البلد ، سوا * كان من جنس الحق او من غير جنسه ، وافق قول احدهما ام لم يوافق ، لان الحظ في ذلك والاولى ان يبيعه بما يرى الحظ فيه ، فان كان في البلد نقد ان باع باغلبهما ، فــان تساويا باع بجنس الدين ، فان لم يكن فيها جنس عين له الحاكم ما يبيعـــــه قال الشافعية : ومحل مراعاة قول المرتهن اذا كان له فيه غرض، والا _ كــأن يكن حق دراهم و نقد البلد دراهم وقال الراهن بعه بالدراهم فقال المرتهن بعه بالدنائير _ فلا في خلافه .

⁽۲) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقي (۲۰۰۳)، شرح الخرشي على مختصر خليل (٥:٣٥٣)، الشرح الصغير للدردير مع حاشيـــة الصاوي (۲:۳۱م.۱۱۲)، منح الجليل لعليش (۲:۹۶)،

 ⁽٣) مغنى المحتاج للشربيني (٢:٥٣١-١٣٦)، المغنى لابن قدامـــة
 (٢:٣٩٣-٣٩٣)، تشاف القناع للبهوتي (٢:٥٨٦-٢٨٦).

الفرع الثالست

هل للعدل دفع الرهن الى احد المتراهنين ؟

ليس للعدل ان يدفع الرهن الى الراهن بغير اذن العربي السم ولا ان يدفعه الى العربهن بغير اذن من الراهن ، لان كل واحد منهما لسم يرض بيد صاحبه ، ولانه قد تعلق به حقهما ، فحق الراهن في ملك اليد ، وحق العربهن في التوثق والاستيفاء فلا يملك كل واحد منهما ابطال حق الآخر .

فان سلمه لواحد منهما من غير رضا الآخر فلصاحبه ان يسترده ويعيده (١) الى يد العدل كما كان .

فان تلف قبل الاسترداد :

قال الحنفية : يضمن العدل قيمته، فإن دفعه للراهن ضمــــن
 للمرتهن قيمته، وإن دفعه إلى المرتهن ضمنها للراهن .

لانه حين دفع الرهن الى المرتهن فقد دفع الامانة بغير اذن الراهسن كما لو دفعها الى اجنبى، وحين دفعها الى الراهن ابطل حق المرتهسن فى ملك اليد والحبس، وابطال ملك اليد، كابطال ملك العين فى ايجسساب الضمان.

قالوا : ويأخذ المعتراهنان القيمة منه، ثم يعيد انها اليه، اويجعلانها على يد عدل غيره، وليس للعدل جعلها رهنا في يده لئلا يصبر قاضيـــــا ومقتضيا، وبينهما تنافه وذلك لان القيمة وجبت في ذمته، فلو جعلها رهنا في يد نفسه صار قاضيا ما وجب عليه، ومقتضيا له .

⁽١) البحر الرائق لابن نجيم (١ : ٢٩١٦) ، البحد اية للعرفيناني (٢ : ٢٤١١) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لا بن عابد ين (٢ : ٣٠٠ ه) الشرح الكبير للدرد ير مع حاشية الدسوقي (٣ : ٢٤٤٢) ، شرح الخرشي علي مختصر خليل (٥ : ٨٦٤١) ، بجواهر الاكليل للابي (٢ : ٨١١) ، منسح الجليل لعليش (٣ : ٣٨١) ، مغني المحتاج للشربيني (٢ : ٣١١) ، المغني لا بن قدامة (٢ : ٣٠١) ، كشاف القناطلبهوتي (٣ : ٢٨٤) ، شرح منتهي الارادات للبهوتي (٢ : ٣٠١) .

ثم اذا قضى الراهن الدين للمرتهن ، فاراد ان يأخذ القيمة مــــن العدل ينظر :

ان كان العدل قد ضمن بسبب دفعه الرهن الى الراهن ، فليس لـــه اخذ القيمة من العدل ، لان الرهن كان قد وصل اليه ، والقيمة بدل لـــــه ولا يجمع بين البدل والمبدل في ملك واحد .

وان كان العدل قد ضمن بسبب دفعه الرهن الى المرتهن اخصصت الراهن القيمة منه، لانعلو كان الرهن قائما بعينه في يده لا خذه الراهصين بعد قضاء الدين، فكذلك يأخذ بدله .

ثم العدل هل يرجع بالقيمة على المرتهن ؟ ينظر :

ان كان قد دفع الرهن اليه على وجه العارية، او الوديعة لايرجـــع بقيمة ماد فع اليه ان كان قد تلف، وان كان قد استهلكه رجع اليه ، لان العـدل لما ملك القيمة ملك الرهن بالضمان فصار معيرا او مودعا ملكه .

وان كان دفعه اليه رهنا ـ بان قال : خذ هذا رهنك فاحبسه ـ رجـع العدل عليه بالقيمة ، سواء تلف بنفسه ، او استهلكه ، لان العدل قد دفــــع الرهن الى المرتهن على جهة الضمان و هى كونه رهنا .

وقال المالكية : ان سلمه للمرتبئ ضمن القيمة للراهن يوم التلف، فان كانت قدر الدين سقط الدين ، وبرى العدل ، وان زادت على الدين ضمنت العدل الزيادة ويرجع بها في الحالتين على المرتبئ ، سواء كان مما يغناب عليه ام لم يكن ، قامت بينة على هلاكه بدون تفريط ام لا ، وذلك لان العندل متعد بالدفع والمرتبئ متعد بالاخذ .

وفى قول لهم : انه اذا قامت بينة على عدم التفريط من المرتهن ، فـــــلا يضمــــن .

وان سلمه الى الراهن ضمن للمرتهن الاقل من القيمة او الثمن ، ورجع

⁽۱) الهداية للعرفيناني (۲:۲:۶۱)، العناية للبابرتي مع تكطة فتح القدير لقاضي زاده (۱۰:۷۲:۱۰ م۱۷)، البحر الرائق لابن نجيم (۲۹۱:۸ الدر المختار للحصرة معرد المحتار لابن عابدين (۲:۲۰۰۰)،

(۱) بذلك الى الراهن .

وال الشافعية والحنابلة : ان سلم العدل الرهن للراهن ضمنه للمرتهن ، ويرجع بالضمان الى الراهن، وان سلمه الى المرتهن ضمنه للراهن، ورجع بها ضمن الى المرتهن .

وبعد هذا العرض يتبين لنا ان المذاهب الاربعة اتفقت على ان العدل يضن اذا سلم الرهن الى احد المتراهنين ، وانما الخلاف بينهم في بعـــــف التفصيلات .

⁽۱) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقي (۲:۶۱۳)، شرح الخرشي على مختصر خليل (۲:۸۱۳)، الشرح الصغير للدردير مع حاشيـــة الصاوى (۲:۰۱۱)، جواهر الاكليل للابي (۸۱:۲)، منح الجليل لعليش (۸۳:۳)

⁽٢) مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٣٤) ٠

⁽٣) المغنى لابن قدامة (ع.. ٩٩)، كشاف القناع للبهوتي (٣٠: ٢٨)، شرح منتهى الارادات للبهوتي (٢: ٩٣) .

المطلب السادس

عزل العددل وانتهاء وكالتسه

وفيه فرعــان :

الفرع الاول: عزل العدل.

الفرع الثاني: انتهاء وكالته .

الفرع الأول

عـــزل العــدل

وفيه اربع مسائل:

فالعدل : اما ان يتفق المتراهنان على عزله ، او يعزله الراهـــــن فقط، او المرتهن فقط، او يعزل نفسه .

المسألة الاولى : عزل المتراهنين العدل .

ظو تغيرت حاله بموت، او فسق، او زيادة فسق، او عجز عن الحفسط او حدوث عداوة بينه وبين احدهما، ظلهما ذلك، او لمن طلب نظه من يده ه ذلك ويضعانه عند من يتفقان عليه، فان تشاحا وضعه الحاكم عند عدل يسراه قطعا للنزاع، وكذا اذا لم تتغير حاله لهما ذلك.

 ⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (١، ١٠ ٣٥ - ٣٥ و ٣٠)، الهداية للموفينانسي
 (١; ٢٠ ٤)، تبيين الحقائق للزيلعي (١، ١٠٤)، البحر الراثق لابن نجم (١، ٢٠ ٤ - ٣٠)، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي =

قال الشافعية : ولاينعزل العدل بالفسق الا ان يكون الحاكم هـــو (١) الذي وضعه .

هذا اذا اتفق المتراهنان على العزل ، فان اختلفا فهل لاحدهما عزله دون رضاهما ؟ للعلماء فـــى دلك خلاف نبينه في المسائل التالية :

المسألة الثانية : عزل الراهن العدل .

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة اقوال:

القول الأول:

ان وكالة العدل ان كانت في عقد الرهن لا ينعزل بعزل الراهـــــن وان كانت متأخرة عن العقد صح العزل .

والى هذا ذهب ابو حنيفة ومحمد بن الحسن ، وهو قول عند الحنابلة .

⁽١) حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب لزكريا الانصاري (٢:٩٠٣

القول الثانى :

ليس للراهن أن ينفرد بعزل العدل مطلقاً ، أى سواء كانت وكالته في العقد ، أم بعده .

proceeding along the organization of the contract of

والى هذا ذهب المالكية وابو يوسف من الحنفية .

ووجه هذا القول : ان الوكالة قد تعلق بها حق الغير، وهى تابعـة لعقد لازم، فتلزم، لان في العزل أبطالا لحق المرتهن، ولايملك الراهـــن ابطال حقه في العدل كسائر حقوقه .

ونوقش هذا التوجيه : بان تعلق حق الغير لايفضى الى لزوم الوكالـــة (٢) كما لو شرط الرهن في البيع، فانه لايصير لازما ، وان تعلق به حق المرتهن .

واجيب : بان الرهن في البيع تابع لعقد جائز، لان للمرتهن فـــــى هذه الحالة ان يبطل البيع اذا لم يُسكونُ الراهن بالشرط، بخلاف وكالـــــــة (٣) العدل في البيع، فانها تابعة لعقد لازم فتلزم بلزومه .

القول الثالث:

للراهن أن يعزل العدل ، فلا يملك البيع حينئذ ، سواء كانت وكالتــه في العقد أو بعده .

والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة .

وفي وجه للحنابلة انه ان وجد حاكم يأمر بالبيع نفذ العزل والا فلا .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۸: ۳ ه ۳۷) ، تبيين الحقائق للزيلعــــــى (۲: ۱۸) ، البحر الرائق لابن نجيم (۸: ۲۹ ۲) ، الدر المختــــار للحصكتي مع رد المحتار لابن عابدين (۲: ۳: ۵- ۶ . ۵) ، الشــــرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوتي (۲: ۱۵ ۲) ، شرح الخرشيطـــي مختصر خليل (۵: ۶ ۲) ، بواهر الاكليل للابي (۲: ۶ ۲) ، منــــح الجليل لعليش (۳: ۶ ۵) ،

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤:١٩٩)، المبدع لابن مفلح (٤:٥٣١) .

⁽٣) العناية للبابرتى مع تكملة فتح القدير لقاضى زاده (١٠:٥٢٠)، البناية للعيني (٩٣٨: ٧٣٩) .

ووجه هذا القول : ان العدل وكيل الراهن ، والوكالة عقد جائــــز (١) فللموكل ابطالها كسائر الوكالات .

ونوقش: بان عزل العدل يعنى منعه من البيع بعد الاذن، وهــــذا يغضى الى منع تحقق الغاية من عقد الرهن، لان الغاية منه ان يباع الرهـــن عند حلول الاجل، فيكون عزله للعدل كما لوقال: رهنتك على ان لا تبيـــع العين عند الحلول.

ويجاب : بانه ليس فيه منع لتحقق غاية الرهن ، لانه ليس منعا للبيسع مطلقا ، لان الراهن حين عزل العدل لم يرد منع البيع مطلقا ، وانمسساراد منع البيع بواسطة هذا العدل لامريراه فيه ، والرهن ماله ، وان تلسف فهو من ضمانه ، اما البيع بواسطة غيره ظهما ان يتفقا على من يبيعه ، اويضعانه عند عدل آخر يتفقان عليه ، او يرفعان الامر الى الحاكم لينصب عدلا ببيعه .

ونوقش هذا الجواب: بانه قد لايتيسر البيع عند حلول الاجل لغيبة البراهن، فيكون في هذا تغويت لمصلحته، وللراهن - اذا وجد أن العددل يغين أو أنه يقصر في الحفظ لعدم قدرته طيه أو لعداوة طرأت بينهم المسلحة الرأ)

الترجيــــح

تبين لنا من خلال عرض المداهب وتوجيهاتها ان الراجح ما ذهب اليه الامامان مالك وابو يوسف لسلامة مأخذهم، ولان في جواز عزل الراهــــــن للعدل فتحا لباب الحيلة، حيث يشترط وضع الرهن عند عدل ليستــــدرج المرتهن الى البيع او القرض ثم يعزله ليماطل بالوقاء مما يضر بالمرتهن كــون

⁽۱) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميرة (۲:۲۲۶) مغنى المحتاج للطربي (۲:۳۲۶) ، نهاية المحتاج للرطبي (۲:۳۵۰) ، المنفنى لابن قدامة (۲:۳۹۱) ، الانصاف للمرداوى (م:۲۲۱) ، غاية المنتهى الموعى (۲:۰۶) .

⁽ ٢) انظر: البناية للعيني (٩: ٩٣٩) .

(١)من الاصوب منعه

المسألة الثالثة : عزل المرتهن العدل .

(٢) ((3) دهب جمهور العلماء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة الله المرتهن ان يعزل العدل ، لان العدل وكيل الراهن ، اذالرهن ملكه ، ولان الراهن له ان ينفرد بتوكيله ظم ينعزل بعزل غيره .

(1) قال الشافعية والحنابلة : ظو خالف المرتهن وعزله لم ينعزل ، لكن يبطل اذنه السابق بالبيع، فلابد من تجديده عند ارادة البيع.

وفى قول للشافعية : ان العدل ينعزل بعزل المرتبن ، لان وكالتهم صحت باذنها ، فصار وكيلا لهما ، ومن كان وكيلا لاثنين بطلت وكالتهم (٨) برجوع احد هما .

وقد يقال: هذا مسلم بالنسبة للوكالة بالبيع اما بالنسبة للحفـــــــظ فالظاهر انه وكيل ليهما.

والظاهر انه كما لايملك الراهن عزله فاولى أن لايملك ذلك المرتهـــن

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢٩١:٥) .

⁽ ٢) بدائع الصنائع (٨ : ٢٥ ٣) ، البحر الرائق لابن نجيم (٢٩٢٠ ٨) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٢٠٨٠) .

⁽٣) الشرح الكبير للدردبر مع حاشية الدسوقي (٢:١٥٦)، شرح الخرشي على مختصر خليل (٥:٤٥) .

^(؟) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليونى وعميرة(٢٢٤٢) مغنى المحتاج للشربيني (٢٣٥٠) ، نهاية المحتاج للرطى (٢٧٧٤) شرح منهج الطلاب لزكريا الانصارى مع حاشية البجيرمي (٣٨١٤٢) .

⁽ ه) المغنى لابن قدامة (؟ : ٣٩١) .

⁽γ) المغنى لابن قدامة (γ: ۲۹۲) .

⁽ ٨) الحاوى للماورى _ كتاب الرهن (١٨١: ٧ أ) مخطوط .

اذ لكل منهما حق في الرهن وقد اختارا هذا العدل باتفاق فلا يعــــزل (١) الا باتفاق او يرفع الى الحاكم .

المسألة الرابعة : عزل العدل نفسه .

اختلف العلما عنى عزل العدل نفسه على ثلاثة اقوال :

القول الأول:

ليس للعدل أن يعزل نفسه ، سوا ً كان وكيلا في القبض أم في البيع . وألى هذا ذهب المالكية .

القول الثانى :

ان العدل ان كان وكيلا بالبيع فله عزل نفسه، وان كان وكيلا بالحفظ وحسالرهن فليس له ذلك .

وهو قول عند المالكية .

ولم اجد توجيها للقول الاول ، ووجهوا القول الثانى بانه تعلق بـــه حق الغيز .

⁽١) انظر: تبيين الحقائق للزيلعي (١: ٨٢) .

 ⁽٢) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير(٢:١٥٦)، حاشيـــة
 العدوى على الخرشي (٥:٤٥٦)، منح الجليل لعليش (٣:٥٩).
 (٣) انظر المصادر السابقة .

القول الثالث:

للعدل ان يعزل نفسه ، ويرد الرهن الى المتراهنين ، وعليهما قبوله .

ووجه هذا القول: انه امين متطوع في الحفظ، وكيل في البيع فلايلزمــه المقام عليه .

والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة .

قالوا : فان امتنعا اجبرهما الحاكم . وان تغيبا نصب الحاكم امينا يقبضه لهما ، لان للحاكم ولاية على الممتنع من الحق الذي عليه ، ولو دفعال الى الامين من غير امتناعهما بامر من الحاكم ضمن ، وضمن الحاكم، لانه لا ولاية له على غير الممتنع، وكذا لو تركه العدل عند آخر مع وجود هما ضمن وضملل

وان امتنعا ولم يجد حاكما فتركه عند عدل جاز ولم يضمن .

وان امتنع احدهما لم يكن له دفعه الى الآخر، فان فعل ضمــــــن لان احدهما يمسكه لنفسه بخلاف العدل فانه يمسكه لهما .

هـذا فيما اذا كانا حاضرين، فاذا كانا غائبين نظر:

فان كان للعدل عدر من مرض، او سفر، او نحوه رفعه الى الحاكـــم فقيضه منه، او نصب له عد لا يقبضه لهما، فان لم يجد حاكما اودعه عند ثقــة وليس له دفعه الى الثقة مع وجود الحاكم فان فعل ضمن .

وان لم يكن له عذر، وكانت الغيبة بعيدة الى مسافة القصر قبضــــه الحاكم منه، فان لم يجد حاكما دفعه الى عدل، وان كانت الغيبـــــــة دون مسافة القصر، فهو كما لو كانا حاضرين، لان ما دون مسافة القصر فــــى حكم الاقامة .

وان كان احدهما حاضرا والآخر غائبا فحكمه حكم الغائبين ، وليس لـــه دفعه الى الحاضر منهما .

وفى جميع هذه الحالات متى دفعه الى احدهما رده الى يده ، فـــان (١) لم يفعل فعليه ضمان حق الآخر .

الفرع الثانى

انتهاء وكالة العـــدل

هناك امور اذا طرأت تنتهي بها وكالة العدل في البيع او الحفظ منها:

اولا: موت العدل.

اتفق الفقها عن الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة طلب الن وكالة العدل تبطل بموته ، سواء كانت في العقد ام بعده ، ولا يقوم وارشه ولا وصيه مقامه ، لان الوكالة لا تورث ، ولان المتعاقدين رضيا به ولم يرضي بغيره ، فاذا مات بطلت الوكالة ، لكن لا يبطل عقد الرهن ، بل يوضع فلي يدعدل آخر يتراضيان عليه .

ثانيا: جنون العدل.

⁽۱) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى ومعبرة (۲۲۳۲)، شرح المحلى على المنهاج مع حاشية البجيرمى (۲:۹۷۳)، مغنى المحتاج للشربينى (۲:۱۳۶۱)، نهاية الشربينى (۲:۱۳۶۱)، نهاية المحتاج للرملى (۲:۳۳-۲۷۳)، المغنى لابن قدامة (۲:۳۹-۳۹-۲۷۳)، المغنى لابن قدامة (۲:۳۹-۳۹)، كتاف القناع للبهوتى (۲:۱۸۲-۲۸۵)، شرح منتهستى الارادات للبهوتى (۲۳۸:۳۳)،

⁽٣) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢٥١: ٢٥١) ، شرح الخرشــي على مختصر خليل (٥: ٤٥٢) ، منح الجليل لعليش (٣: ٩٥) ، جواهر الاكليل للابي (٢: ٤٨) .

^(؟) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميرة (٢ : ٢٧٣) ، مسرح منهج الطلاب لزكريا الانصارى مع حاشية البجيرمى (٢ : ٣٧٩) ، مغـنى المحتاج للشربيني (٢ : ٣٤١) ، نهاية المحتاج للرطني (٢ : ٣٧٣) ،

⁽ه) كشاف القناع للبهوتي (٣:٤٨٦- ٢٨٥) ، شرح منتهى الارادات للبهوتي (٣:٢٣٨) ٠

ثانيا: جنون العدل.

(۱) و (۲) و (۱) و (۱) و (۱) و الحنابلة : ان العدل اذا جن جنونـــا مطبقا انعزل عن الوكالة في الحفظ او البيم .

ثالثا: الاغماء على العدل.

قال الشافعية : اذا اغمى على العدل بطلت وكالته .

رابعا: موت الراهن.

ذهب الشافعية $^{(0)}$ والحنابلة الى ان موت الراهن تنتهى به وكالـــــة العدل ، لان العدل وكيل فتنتهى وكالتع بموت الموكل كسائر الوكالات .

وخالفهم الحنفية فقالوا : ان الوكالة ان كانت في العقد ، فلا تنتهسي . بموت الراهن لانها تابعة لعقد لازم فتلزم بلزوه ، والعقد لا يبطل بالموت وهي تابعة له فلا تبطل .

امااذا كانت بعد العقد فتبطل بموت الراهن ، لانه الراهن موكــــل والوكالة تبطل بموته كسائر الوكالات .

وعن ابى يوسف ان العدل لا ينعزل بعوت الراهن مطلقا وهو اختيـــــار بعض شايخ الحنفية .

ووجه هذا القول ان المشروط بعد الرهن التحق بالعقد .

⁽١) الفتاوى الهندية (٥:٤٤٤) ٠

⁽٢) حاشية الشبرالمسى على نهاية المحتاج (٢:٣٢٣) . (٣) الاقناع للحجاوى (٢:٣٦) .

⁽٢) الم عدة السبراطسي على نهاية المحتاج (٢٧٣:٤) ·

⁽٥) مغنى المحتاج للشربيني (١:٥٠)، نهاية المحتاج للرملي مستع

حاشية الشبراملسي عليها (٢٢٧٢) . (٢) غاية المنتهى لمرعى (٢: ٩٥) .

ايفا عقيقى ، وكان اشتراط زيادة _ ايضا _ والزيادة فى المعقود عليه تلتحق باصل العقد ، وصار كالمشروط فيه ابتداء وكالزيادة فى الثمن .

خامسا: جنون الراهن.

(٢) (٣) قال الشافعية والحنابلة أن الراهن اذا جن تبطل وكالة العدل ، لانه وكيل للراهن ، والوكالة تبطل بجنون العوكل .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (١:١٥٣)، تبيين الحقائق للزيلعى

⁽ ٢٠ : ٨٨) ، البحر الرائق لابن نجيم (٢٩٢: ٨) ، مجمع الانهــر لداماد افندي (٢٠ : ١ ، ٦) ، الفتاوي الهندية (٥ : ٢٦ ٤) .

⁽٢) مغنى المحتاج للشربيني (١:٥٣٥)، نهاية المحتاج للرملي مسح حاشية الشبراطسي طيبا (١:٢٧٧) .

⁽٣) غاية المنتهى لمرعى (٣:٥٥) .

المبحث الخامس

استــدامة القبـــض

تقدم أن القبض شرط في الرهن على خلاف بين العلماء في نوع هـــذا الشرط، هل هو شرط صحة أو لزوم أو تمام ؟

ثم اذا قبض المرتهن الرهن ، فهل يجوز أن يخرج من يده ، أو لابـــد أن يستديم قبضه في يده الى الوفاء أو البيع ؟

او بعبارة اخرى : هل استدامة القبض شرط فى صحة الرهن او لا ؟ اختلف العلما ً فى ذلك على قولين :

القول الأول :

ان استدامة القبض شرط، والى هذا ذهب الحنفية والمالكيةوالحنابلة. غير انهم اختلفوا فيما يترتب على خروج الرهن من يد المرتهن من اثر: فقال الحنفية: اذا اخرجه المرتهن من يده الى الراهن او غيره بعارية او وديعة فقد زال الضمار، فاذا رده اليه عادالضمان بحكم العقد الاول.

واذا اخرجه الى الراهن باجارة ، او بيع ، او هبة ، او رهن ، بطلـــت هذه العقود ، وكانت بمنزلة العارية والوديعة .

وان اخرجه الى غير الراهن بو احد من العقود اللازمة بطل الرهن .
وقال المالكية : اذا اخرج الرهن من المرتهن الى الراهن بطل الرهن
وبقى الدين كأن لم يكن فيه رهن .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲۸۲۰ – ۳۷۳۹)، الهداية للعرفينانسيي (۲:۵۶ – ۱۶۸)، تبيين الحقائق للزيلعي (۲۸۲۰)، الدرالمختار للحصكتي مع رد المحتار لابن عابدين (۲،۱۰۰ – ۱۱۵).

 ⁽٢) شرح الخرشى على مختصر خليل (٥:٥٥)، الشرح الكبير للدرديسر
 مغ حاشية الدسوقى (٣:١٥)، منح الجليل لعليش (٣:٤٧).

وقال الحنابلة : اذا اخرجه المرتهن من يده باختياره الى الراهـــن او غيره زال لزوم الرهن ، وبقى العقد كأن لم يكن فيه قبض، سواء خرج باعـــارة او غيره ما ، فان رده اليه ثانيا عاد اللزوم بحكم العقد السابق .

وسيأتى تفصيل ذلك فى كلامنا عن الانتفاع بالمرهون فى الفصل الرابع من الباب الخاص .

القول الثاني :

ان استدامة القبض ليست شرطا في صحة الرهن اولزومسه ، فاذا تسم القبض للرهن من جهة العرتهن اوعدل صح الرهن ولزم ، ثم اذا خرج مسن يد العرتهن او العدل فيما بعد الى الراهن لينتفع به او الى غيره لم يؤتسر ذلك في صحة الرهن اولزوم ، والى هذا ذهب الشافعية .

الادلـــة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب هذا القول لماذ هبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

قوله ـ تعالى ـ : " فرهان مقبوضة " .

وجه الدلالة : ان وصف الرهان بـ " مقبوضة " يقتضى الدوام لغة .

وبيانه : ان المشتق منه اذا وجد يكون المشتق مجازا عند جمهـــور الاصوليين، فلا يصار اليه الا بقرينة، وهنا قد وجد القبض المشتق منه فاذا

⁽١) المغنى لابن قدامة (١:١٠٥ - ٢٠٥)، كشاف القناع للبهوتـــــى (٢:٠٢٧ - ٢٧٧) .

⁽ ۲) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (. ۱ ، ۱۹) ، المهــــذب للشيرازي (۱ ، ۱۱) ، شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وميرة (۲ ، ۲۱) ، الام للشافعي (۳ ، ۲۱) ، مغـــــني المحتاج للشربيني (۲ ، ۳۱) ، نهاية المحتاج للرملي (۲ ، ۳۱) ،

رد المرتهن الرهن وجب ان لا يصدق عليه انه مقبوض فيكون وصفا لقبض معـد وم والله _ تعالى _ قد اشترطه في الرهن ، لان الوصف يجرى مجرى الشــــــرط (١) ويلزم من عدمه عدم المشروط .

ونوقش هذا الاستدلال: بان المشتق بعد وجود المشتق منه حقيقة عند الشافعية، فلا يكون دليل المخالفين ملزما لهم، ولو سلم المجــــاز فالمصير اليه للادلة التي ستأتي للقول الثاني، وهي تصلح قرينة، فيكـــون جمعا بين الادلة، وهو اولي من اهمال احدهما.

الدليل الثانى:

ان القبض لما ثبت ابتدا ، فقد ثبت بقا ، اذ هو متعلق بالمحسسل ، وما يتعلق بالمحسسل ، وما يتعلق به فالابتدا ، واذا ثبت ان وجوب القبض على سبيل الدوام قلنا لا معنى لحيس المرهون سوى دوام قبضه تحت يد المرتهن الى قضا ، الدين ، او الا برائ .

ويناقش: بان قياس الدوام على الابتداء قياس مع الفارق، لا نسست يغتفر في الدوام مالايغتفر في الابتداء.

الدليل الثالث:

ان الرهن انها شرع وثيقة للمرتهن يستوفى منها دينه عند مطـــــــل الراهن ، او افلاسه ، فيأمن على ماله من الذهاب، على معنى ان يكـــــون موصلا الى ذلك ، ولا يحصل هذا المقصود الا باستحقاق المرتهن حبـــــس

 ⁽١) بدائع الصنائع للكاسائي (٨:٩٣٣٩)، الفغني لابن قدامة (٤:٣٦٧)
 الذخيرة للقرافي _ باب الرهون (ص٤٠٠ب) مخطوط.

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٢١: ١٩- ٧١)، الهداية للمرغيناني (١٣٢٤) تبيين الحقائق للزيلعي (٢: ١٩).

المرهون ، وعدم خروجه من حوزته الا باذنه مادام الدين باقيا ، اذ لولم يكن له هذا الحق ، وكان للراهن ان يسترده للا نتفاع لغات هذا المقصود _ الذى هو التوثق _ ثم اذا لم ينقطع انتفاعه من الرهن لم يكن هناك تألم ولا شجــر على المسارعة الى قضاء الدين ، على انه يخشى ان يجحد الرهـــــن والدين متى عاد اليه بمقتضى ماله من حق الاسترداد ، هذا وقد علـــم ان العقود انما شرعت ليترتب عليها ماهو المقصود منها ، واذا فات المقصود من الرهن بثبوت حق الاسترداد للراهن وجب ان لايكون له هذا الحق ، وهــذا لايكون الا بدوام حبسه تحت سيطرة المرتهن فوجب المصير اليه .

ويمكن ان يتلافى ماقد يحدث عن الاسترداد من الجحود والمماطلـــة بان لايعاد الا بالاشهاد ، فاذا حل وقت للادا وبدا منه المطل سلــــط الشارع طيه سلطان القشا وفيلوه بالتأدية حتى اذا ما استمر فى عنــــاده باع الحاكم العرهون ، او الزمه بالبيع وقضى العرتهن دينه فلا يغوت المقصود .

الدليل الرابع:

ان الرهن في اللغة الحبس، قال ـ تعالى ـ : "كل نفس بما كسبست رهينة ") كل نفس محبوسة بوبال ما اجترحته من الذنوب والخطايا ، واذائست ان معناه لغة الحبس، وان الله ـ تعالى ـ سمى العين التى ورد عليهـــــا عقد الرهن رهنا ـ بمعنى المرهون ـ ثبت ان الحبس لدى المرتهن حكـــــم شرعى للرهن ، وذلك لان للاسماء الشرعية دلالات بمعانيها اللغوية علـــــى اكامها ، لانها مفهومة من اللغظ، ولامانع من الجرى على هذا المفهوم ، ولم

⁽١) المبسوط للسرخسي (٢١؛ ٦٩- ٧١)، بدائع الصنائع للكاسانـــــي (٢)، ١٣٢، ١٢٧١)، تبيــــين الحقائق للزبلعي (٢: ٦٢، ٦٢ - ٦٩) .

⁽٢) سورة المدثر: آية ٣٨

نظير فى الشرع، فلغظ الحوالة والطلاق والكفالة قد اعتبر معناها اللغـــــوى من احكامها الشرعية . من احكامها الشرعية .

ونوقش هذا الدليل بان اللغة لا تنهض لاثبات حق حيس المرهون على سبيل الدوام، اذ هي تدل على مطلق الحيس، ولاشك ان المرهون محبــوس حكما بالدين، ولو لم يكن تحت يد المرتهن، لان الراهن مغلول اليد مــــن التصرف فيه بما يضر المرتهن بعد لزوم الرهن فلا يباح له بيعه، او رهنــــه او هنته وكل مايعود على المرتهن بالضرر عملا بقول الرسول ـ صلى الله عليـــه وسلم ـ" لا ضرر ولا ضرار لل مكالفة للغة، مع عدم ثبوت حق الحيس فلم يكــنن فلم يكــن فلم يكــنن فلم يكــن فلم يكــنن فلم يكــنن فلم يكــن فلم يكــنن فلم يكــنن فلم يكــنن فلم يكــن فلم يكــن فلم يكــنن فلم يكــن فلم يكـ

⁽٢) الحديث ورد مرسلا وموصولاً عن ابى سعيد الخدرى، ومبد الله بــــن عباس، وعبادة بن الصامت، وعاشق، وابى هريرة، وجابر بن عبد اللــــه وشعلية بن ابى مالك _ رضى الله عنهم .

وعتبه بن ابني فائت - رضى انفطيم . اما المرسل فرواه مالك في الموطأ - كتاب القضاء في المرافق عــــــن عمر بن ابني يحيى المازني عن ابيه (٢١٨:٢) ، والبيهقي في السنن الكبري - باب من قضي بين الناس بما فيه صلاحهم (٢:٢٥) .

الدبري – باب من فضى بين الناس بما فيه صلاحهم (1.93.1) .

اما حدیث ابی سعید الخدری : فا غرجه الحاکم فی المستدرك – کتاب السبن الکبری – کتاب الصلح – باب لا ضرر ولا ضرار (1.97.7 - 7) .

السن الکبری – کتاب الصلح – باب لا ضرر ولا ضرار (1.97.7 - 7) .

والد ارقطنی فی سننه – کتاب الا قضیة (1.97.7) حدیث رقم (0.00.7) مدیث رقم (0.00.7) منابع المحدیث ابن عباس : فقد ا غرجه ابن ماجة فی سننه – کتاب الا حکام (0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

(0.00.7) .

واما حديث عبادة بن الصامت فرواه ابن ماجة في سننه منقطعا ـ كتــاب الاحكام (٢٠٤٠) ، حديث رقم (٢٣٤٠) ، وعبدالله بن احمد فـــي زوائد المسند (ه : ٣٢٩ ـ ٣٠) ، والبيه في السنن الكـــــــبرى كتاب الصلح ـ باب لا ضرر ولا ضرار (٢٠٩٠ ، ٢٠) .

واما حديث عائشة ، فاخرجه الدارقطني في سننه _ كتاب الاقضيــــة (٢ ٢٧: ٢) حديث رقم (٨٣) ، =

الحبس حكما للرهن .

ادلة القول الثانى :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الأول:

مارواه مالك، وعبد الرزاق، والبغوى مرسلا، وابن ماجه، والحاكم مارواه مالك، وعبد الرزاق، والبغوى مرسلا، وابن ماجه، والحاكم (٢) وابن حزم - والنظالية عبد وابن حبان متصلا عـــن

واما حديث ابى هريرة : فاخرجه الدارقطنى _ كتاب الاقضية (؟ . ٢٦) حديث رقم (٢٨) . واما حديث رقم (٢٨) . واما حديث جابر فرواه الطبرانى ، كما فى نصب الراية للزيلعى (؟ . ٣٨٦) واما حديث ثعلبة فرواه الطبرانى فى المعجم الكبير (٢ . ٠ . - ٨١) ، حديث رقم (١٣٨٧) . وانظر : سبل السلام للصنعانى (٣ : ٤٨) ، نيل الاوطار للشوكانــــــى وانظر : سبل السلام للصنعانى (٣ : ٤٨) ، نيل الاوطار للشوكانـــــى هذا وقد قال النووى فى الاربعين النووية عن هذا الحديث : "حديث هذا الحديث : "حديث حسن ، له طرق يقوى بعضها بعضا" (ص ٧ . ٠)) حديث رقم (٢٣) . وقال ابن الصلاح _ كما فى تحقيق الاراؤوط لجامع الاصول لابن الاثير _ وقال ابن الصلاح _ كما فى تحقيق الاراؤوط لجامع الاصول لابن الاثير _ (٢ - ٥)) . هذا الحديث اسنده الدارقطنى من وجوه ومجموعهـــــا يقوى هذا الحديث ويحسنه ، وقد تقبله جماهير اهل العلم واحتجوا به" . وصححه الشيخ محمد ناصر الالبانى فى صحيح الجامع الصغير (٢ - ٥)) . حديث رقم (٣٩ ٣) وسلسلة الاحاديث الصحيحة (١ - ٩٩ - ٤)) . حديث رقم (٣٩ ٣) وسلسلة الاحاديث الصحيحة (٢ - ٩٩) .

(٢) موطأ الامام مالك (٢: ٧٢٨) حديث رقم (١٣) .

(٣) مصنف عبد الرزاق (٢٣٧: ٩) حديث رقم (٣٣ه ١٠) ٠

(٤) شرح السنة للبغوى (١٨٤:٨) حديث رقم (٢١٣٢) ٠

(ه) سنن ابن ماجة (١٦:٢) حديث رقم (٢٤٤١) ٠

(٦) المستدرك للحاكم _ كتاب البيوع (٢:١٥) .

(٧) السنن الكبرى للبيهقي - باب ماجا عني زيادات الرهن (٣٩:٦) ٠

(٨) سنن الدارقطني _ كتاب البيوع (٣ : ٣٣ ـ ٣٣) حديث رقم (١٢٥) ٠

(٩) المحلى لابن خوم (٨ : ٠٠٠) .

(. ١) سبل السلام للصنعاني (٣:٣٥) ، نيل الإوطار للشوكاني (ه:ه ٢٩) ٠

سعيد بن المسيب عن ابى هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول اللـــه - صلى الله عليه وسلم - :" لا يخلق الرهن ، الرهن لمن رهنه له غنمه وعليـــه غرمه" .

ويناقش هذا الاستدلال : بأن الحديث لاحجة فيه ، لان معنى قولمه - صلى الله عليه وسلم - : "لايفلق الرهن" لايملك بالدين كما كانت العادة في الجاهلية ، فهذا هو الذى نهى عنه - صلى الله عليه وسلم - بقول - بقول المناق الرهن" . ويؤيد هذا ماروى عن الزهرى تال : كانوا في الجاهلية يرتهنون ويشترطون على الراهن أن لم يقن الدين الى وقت كذا فالره - مملوك للمرتهن ، وايضا فان سعيد بن العسيب قرر هذا المعنى حين سئل عنه اهو قول الرجل : أن لم تأت بالدين الى وقت كذا فالرهن بيع ل - عنه اهو قول الرجل : أن لم تأت بالدين الى وقت كذا فالرهن بيع ل الله عليه وسلم - ذلك بقول الإيغلق الرهن" وقوله - صلى الله عليه وسلم - : "لصاحبه غنمه " تسمير للحديث على هذا المعنى ، فلا يكون طكا للمرتهن بما اشترط في العقد كما أن المراد بالغسنم الزوائد - كاللهن والولد - وكونها طكا للراهن لا يقتضى زوال يد المرتهن فهى محبوسة بحق الدين .

الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن (γ . . وأ) ، مخطوط، المر___ذب
 للشيرازى (۲ : . ۱ = . ۱) .

 ⁽٢) بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٣٧٣٩) ، المبسوط للسرخسي (١٦:٢٦)
 تبيين الحقائق للزيلعي (٢: ٥٦) .

واجيب: بان كون الحديث جاء لابطال عادة في الجاهلي والمنصص الحديث ولا يخرجه من عموه ، لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، واما تفسير سعيد للحديث فهو اجتهاد منه ولاحجة فيه لاحصد والحديث صريح في الدلالة على ان المنافع للراهن . والقول بان المصرا د بالفنم الزوائد قول لا تدل عليه اللفة ولا يؤيده العرف، لان الغنم فللفنة : الفوز بالشيء بلا مشقة ، وليس في الحديث ما يقصره على نوع خاص من الفوائد ، بل هو يشطها وغيرها من ركوب واجارة ، ولا يكون ذلك الا بخصوح الرهن من يد المرتهن فاستلزم الحديث جواز الخروج .

الدليل الثانى:

وجه الدلالة: ان الحديث جعل الانتفاع بالرهن في مقابل النفقـــة

⁽١) صحيح البخاري - باب الرهن (١٨٧:٣) ٠

⁽٢) سنن ابي داود _ كتاب البيوع والاجارات _ باب الرهن (٣:٥٢)٠

⁽٣) سنن الترمذي _ كتاب البيوع، باب ما جاء في الانتفاع بالرهن (٣:٢٥ه) حديث رقم (١٢٥٤) ٠

^(؟) سنن ابن ماجة - كتاب الرهون - باب الرهن مركوب ومحلوب (٢١٦: ٢) حديث رقم (٠ ؟ ؟ ٢) ٠

⁽ه) مسند الامام احمد (٢:٢٧٤) .

⁽ ٢) السنن الكبرى للبيهقى _ كتاب الرهن ،باب ما جاء فى زيادات الرهــــن (٢) . •

⁽٧) سنن الدارقطني (٣٤:٣)، حديث رقم (١٣٦ ١٣٤) ٠

ومعلوم ان نفقة الرهن واجبة على الراهن فيدل الحديث على ان للراهــــن الانتفاع بالرهن في الركوب والدر، ويقاس عليهما غيرهما ، وجواز الانتفاع يقتضى اخراج الرهن من يد المرتهن ، لانه احيانا لا يكون الا بذلك ، وجـــــواز الا خراج يدل على ان استدامة القبض ليست شرطاً .

ونوقش هذا الاستدلال : بان الحديث يدل على اباحة الانتفاع فـــى مقابلة الانفاق ، وهذا يختص بالمرتهن ، لان انتفاع الراهن بالمرهون بحكـــم الملك لا بالنفقة .

(٢) ومما يؤيد هذا ان الحديث رواه هشيم عن زكرياً بلغظ: " اذا كانـــت الداية مرهونة فعلى المرتهن علفها" فتعين ان المراد المرتهن لاالراهن .

وماذكره ابن حزم من ان اسماعيل بن سالم الصافع تفرد عن هشـــــــم بهذه الزيادة وانها من تخليطه مردود ، لان الامام احمد رواها في سنـــده

⁽١) الحاوى للماوردي (١:١٥) مخطوط، المهذب للشيرازي (١:١١)٠

مسر . تقريب التهذيب (۲ . : ۳۲) ، تهذيب التهذيب (۱۱ : ۲۱) التاريخ الكبير للبخارى (۸ : ۲۶) ، الجرح والتعديل لابن ابى حاتم(۹ س ۱۱) سير اعلام النبلاء للذهبى (۸ : ۸۸ – ۹۶) ، مرآة الجنان (۳۹۳۱) ،

انظر :

تهذيب التهذيب (٣ : ٣٦١) ، طبقات ابن سعد (٢ : ٢٤٧) التاريخ الكبير (٣ : ٢١) ، ميزان الاعتدال (٢ : ٣٧) ، شذرات الذهـــــب (٢ : ٢٢٤) .

^(؟) اسماعیل بن سالم الصائغ البغدادی ، نزیل مکه ، روی عن ابن عیبنــــــة وهشیم ، ویزید بن هارون ، وغیرهم ، وعنه البخاری فی غیر جامعـــــــه -

(۱) (۲)
 عن هشیم، وكذلك اخرجه الدارقطنی من طریق زیاد بن ایوب عن هشیم.

واصرح من هذا ماوقع عند حماد بن سلمة في جامعه بلغظ : "اذاارتهن شاة شرب المرتهن من لبنها بقدر طفها ، فإن استفضل من اللبن بعد ثمنن (٣) العلف فيم ، با^(٣)

واجيب عن هذه المناقشة : بأن الحديث لم يعين الراكب والحالب للعلم به ، لان الذي يملك العين يملك المنفعة ، فجاء الحديث لبيـــــان ان المنفعة ينبغي ان لاتذهب سدى بسبب الرهن ، لان هذا من التسبيسب (٤)
 وهو من عادات الجاهلية المنهي، عنها

وفي هذا يقول الشافعي :" يشبه ان يكون المراد من رهــــــن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها فهى محلوبة ومركوبة له كمسا كانت قبل الرهن^ا

حزم (۱ : ۱۸۸) ٠

ومسلم ، وابن ابي عاصم ، وابنه محمد ، ويعقوب بن سفيان ، وهو ثقب في الحديث . انظر:

تقريب التهذيب (٢٠:١) ، تهذيب التهذيب (٣٠٣:١) ٠

هو زياد بن ايوب بن زياد البغدادي ، ابو هاشم المعروف بدلويــــه طوسى الاصل ، قال ابو حاتم : "صدوق" ، وقال النسائي : "ليس بــــه بأس"، ولد سنة ١٦٦هـ، وتوفى سنة ٥٦هـ .

انظر :

تهذيب التهذيب (٣ : ٥٠ ٣) ، التاريخ الكبير (٣ : ٥) ، الجــرح والتعديل (٣:٥٦٥) ٠

⁽٢) فتح الباري لابن حجر العسقلا ني (٥:١٤٤)، نيل الاوطارللشوكاني (٥: ٢٦٤) ، عمدة القارى للعيني (١٠ : ٩٩٩) ، مسند الامام احمد (۹۲ - ۹۱ : ۱۲) ، حدیث رقم (۷۱۲ و) تحقیق احمد محمد شاکر وقال :اسناده صحيح ، سنن الدارقطني (٣٤: ٣) ، المحلى لا بـــن

نيل الاوطار للشوكاني (ه: ٢٦٤) ٠

⁽ع) بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٣٧٣٩)٠

⁽ ه) الام للامام الشافعي (٣ : ه ١٤) ٠

فان تيل قد ورد هذا الحديث في رواية عند الدارقطني، والبيهقي، (1) والبيهقي، والحاكم عن ابى هريرة قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : "الرهسن مركوب ومحلوب" وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق، فيكـــون المعنى ان النفقة لا جل الشرب والركب، فليس هناك تعيين ان المنفق العالك .

قلنا: ان سلمنا ان الحديث لا دلالة فيه على احدهما بعينه، فانسا نحمله على الراهن، لاته مالك العين، ويدل لحهلنا هذا رواية يعقب وب الدورقي عن هشيم قال: "اذا كانت الدابة مرهونة فعلى الذي رهن علفها ولين الدريشرب وعلى الذي يشرب ويركب نفقته"، ومن ثم فانا نحمل روايسة هشيم الاولى ورواية حماد بن سلمة على ما اذا اذن الراهن للمرتهن بذلسك او امتنع عن الانفاق.

⁽١) سنن الدارقطني (٣٤:٣) حديث رقم (١٣٦)٠

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقي ـ باب ماجا عنى زيادات الرهن (٢: ٣٨) ٠

⁽٣) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (٥:١٥) وقال : هذا استـــاد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لاجماع الثورى وشعبة على توقيف عن الاعش . وأنا على اصلى اصلته فى قبول زيادة الثقة . ورواه الامــام الشافعي موقوفا على ابى هريرة . انظر : الام للامام الشافعي (٣:٥:١) وقال ابن حجر في تلخيص الحبير (٣:٥:١) :" ورجح الدارقطني شــم البيهتي رواية من وقفه على من رفعه" .

^() هو يعقوب بن ابراهيم بن كثير، أبو يوسف، الدورقى العبدى القيسسى مولاهم ولد سنة ست وستين ومائة . حدث عن عبد العزيز بن ابى حازم وهشيم وغيرهما ، وعنه الجماعة السنة . قال ابو حاتم : صدوق ، وقسال الخطيب : كان ثقة حافظا متقنا ، صنف المسند . مات سنة ثلاثين ومائتين . انظر ترجعته في :

⁽ ه) السنن الكبرى للبيهقي (٣٨: ٦) ٠

الدليل الثالث:

ان الرهن يعتبر فيه القيض شرطا للزومه ، فلم تكن استدامته شرطــــا (١) كالهبة .

ونوقش هذا القياس: بانه يقتضى دوام الحبس لاعدمه، فكمسسسا ان الواهب ليس له ان يخرج الرهسين من المرتبين. كما ان مقصود الرهن التوثق وزوال اليد ينافيه ، ومقصود البهسة التملك وزوال اليد لاينافيه فيكون قياسا مع الغارق.

واجيب: بان الواهب انها لا يثبت له حق العود ، بمقتضى التمليك الذى حصل حين القبض ، بخلاف الراهن فانه لا يمنعه من حق العود مليك وقولكم ؛ ان زوال اليد ينافى مقصود الرهن ، فنقول ان اليد ثابتة حكميا وزوالها حسا لا يضر بدليل انه لو زالت بغصب فلزوم الرهن باق .

الدليل الرابع :

ان استدامة القبض، اما ان تكون حسية او حكمية ، لا جائز ان تكوب حسية للا تفاق على جواز وضعها عند عدل ، فيثبت انها حكمية ، وهو ما نقصول به ، فالرهن وان خرج من يد المرتهن حسا فهو باق حكما ، ولا يخرج عصصت سلطان المرتهن ، ولا يجال بينه وبينه .

ونوقش : بان العراد الاستدامة الحسية ، وان يد العدل يدالعرتهـن لانه وكيل عنه .

واجيب : بان العدل وكيل عن الراهن - ايضا - فاذا جاز أن توضع بيد الوكيل جاز بالاولى أن توضع بيد الاصيل .

⁽١) الحاوي للماوردي - كتاب الرهن (٩١:٢ أ) مخطوط .

⁽٢) الذخيرة للقرافي - باب الرهون (ص٢٠٤ أ - ٢٠٠٠) ٠

⁽٣) الحاوي للماوردي - كتاب الرهن (١:١٥) مخطوط.

الدليل الخاس :

لو كانت استدامة القبض شرطا في الرهن لبطل اذن الراهن للعرتهــن (١) في بيع نصفه .

(٢) ونوقش : بان يد المرتهن تبقى على المرهون فلم يبطل القبض حينقد.

الدليل السادس:

ان المرتبهن لايملك الانتفاع بالمرهون مطلقا ، او في الغالب، فلو كان الراهن لايملك الانتفاع - ايضا - لكان في ذلك تعطيل لمنافع العين المرهونة وفي هذا اضاعة للمال وهو مانهي عنه الشارع، فكان لابد ان يؤذن للراهب بالانتفاع لانه المالك، وهذا يقتضى جواز الاسترداد اذا لم يتيسر الانتفاع دد ، ف

ويناقش هذا الاستدلال من جانب الحنفية : بان الحبس لايخلو مسن فائدة، لانه في هذه الحالة محبوس لحق العرتهن فتعود فائدته الى الراهن بسقوط الدين اذا هلك في يد المرتهن ، وسد باب المطالبة مادام الحبسس قائما ، فلم يكن الحبس اضاعة بل فيه تحقيق فائدة .

ويجاب بأن العين المرهونة قد تكون لها منافع اصلية كالسكنى فسسى الدور، والزراعة فى الارض، والركوب للدابة والسيارة، وهذه المنافع بالحبسس تضيع، ولاشك هى التى يتناولها نهى الشارع، اما سقوط الدين عند الهلاك فهو معنوع عند الشافعية ولايسلعون به ،

لكن يمكن ان يناقش من جهة المالكية بان الحبس لا يستلزم ضيـــــاع المنافع فان للراهن ان ينتفع بذلك بواسطة المرتهن كأن يؤجرها مثلا .

١) الذخيرة للقرافي ـ با ب الرهون (ص١٠٢) مخطوط .

⁽٢) الذخيرة للقرافي - باب الرهون (ص ٥٠٥٠) مخطوط .

⁽ ٣) المحلى لابن حزم (X : ٥ X ٤ - ٢ X ٤) .

⁽٤) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٧٤)٠

الدليل السابع:

الترجيـــح

وبعد هذا فالظاهر ـ والله اعلم ـ ان الراجح ما ذهب اليه الشافعيـــة من ان استدامة القبض ليست شرطا للزوم الرهن ولالصحته لامرين :

الاول : سلامة ادلتهم وقوتها ، وضعف ادلة المخالف .

الثاني: ان فيه مراعاة لمصلحة الراهن بدون الاضرار بالمرتمــــــن فلا تتعطل منافع الرهن وتذهب سدى

واما ما استدل به الحنفية ومن تابعهم، فان مبنى ادلتهم كله ـــــا يدور على ان حكم الرهن هو الحبس الدائم، وهو امر منقوض عليهم بجواز وضعه عند العدل، كما ان الحبس الذى يراد للتوثق موجود حكما، فالراهـــــــن ممنوع من اى تصرف يضر بالمرتهن ويبعد الرهن عن ان يكون وثيقة .

^() المهذب الشيرازي (١١:١) ·

والفصل لاثاني

ضكمان المرهون

وَفْيِهُ ثَلَاثُةٌ مُبَاحِثُ:

المبحث الأول: أصل الضمان.

سر الثانى: مقدارمايضمنبس.

بر الثالث: شروط الضكمان عند الحنفية.

المبحث الأول

اصلل الضمان

اتفق الفقها على ان الرهن اذاتلف عند العرتهن بتعد منه ـ كـــأن جنى عليه ـ او بتقصير في حفظه ، فانه ضامن له .

واختلفوا فيما اذا تلف الرهن عنده من غير تعد منه ولا تقصير هـــــل يضمن اولا ؟ على ثلاثة اقوال :

القول الاول:

ا ذا تلف الرهن في يد المرتهن فانه مضمون عليه مطلقا ، اي سواء كان مما يخفي ـ كالثياب والجواهر ـ او مما لايخفي كالعقار .

والى هذا ذهب الحنفية ، وابن ابى ليلى ، والثورى ، وابراهــــــم (٣) النخعى ، وقتادة ، وعطاء ، وعبيد الله بن الحسن ، واسحاق بن راهويـــــه

 ⁽۱) العبسوط للسرخسى (۲۱:۲۱)، احكام القرآن للجماص (۲:۲۱ه)،
 تبيين الحقائق للزيلعى (۲:۶۲)، المحلى لابن حسرم (۸:۹۹۲،
 ۷۹۶ - ۸۹۶)، المغنى لابن قدامة (۲:۸۳۶).

⁽٢) هو ابراهيم بنيزيد بن قيس بن الاسود النخعى ، ابو عمران الكوفسى ولد سنة ست واربعين ، فقيه اهل الكوفة ومفتيها هو والشعبى فسسى زمانهما . قال الاعش : كان صيرفيا في الحديث . مات سنة سسست وتسعين عن تسع واربعين او غير ذلك .

تقريب التهذيب (٢:١٦) ، تهذيب التهذيب (١:٢٦١) ، مشاهير علماء الامصار (م١٠٠) ، ميزان الاعتدال (٢٤:١) .

⁽٣) عبيد الله بن الحسن العنبرى البصرى، قاضى البصرة، روى عن عبـــد الطك العرزمى وغيره . وقال النسائى : ثقة فقيه . وقال ابن سعــــد كان ثقة محمودا عاقلا من الرجال . توفى سنة ثمان وستين ومائة . انظر ترجمته فى :

ميزان الاعتدال (٣:٥) ، الثقات لابن حبان (١٤٣٤) ، ثقــــات

العَجْلي (ص ه ٣١)، تهذيب التهذيب (٧:٧)٠

وشریح ، والحسن البصری ، والشعبی ، وهو مروی عن عمر بن الخطاب ، وعلی بن $\binom{7}{1}$ ابی طالب ، وابن عمر ـ رضی الله عنهم .

القول الثانى:

ان المرهون اما ان يكون مما يخفى هلاكه ، مثل الثياب والحلى والسفينة الجارية فى البحر . واما ان يكون مما لا يخفى هلاكه مثل العقار والضيــــاع والسفينة فى المرساة .

فان كان مما يخفي هلاكه فهو مضمون على المرتهن بشرطين :

الثانى : ان لاتشهد بينة على ان الرهن قد تلف بغير تعد منسسه ولا تفريط، قان شهدت بينة بانه حرق ـ مثلا ـ او سرق ، او جنى عليه اجنسبى او علم احتراق المحل الذى هو فيه ووجد بعضه محرقا ـ لم يضعنه المرتهسسن وان كان بيده في رواية ابن القاسم، وهى المعتمدة في المذهب .

⁽۱) هو ابو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل ، بنون وفا ، مصغرا ، القرشيي العدوى ، امير المؤمنين ، مشهور ، ومناقبه كثيرة . استشهد في اواخر ذي الحجة من سنة ثلاث وعشرين ، وولى الخلافة عشر سنين ونصفا وعياش ثلاثا وستين سنة رضى الله عنه .

انظر ترجمته في :

اسد الغابة (ع:٥٤١) ، الاصابة (٢:١١٥) ، تذكرة الحفاظ (:٥١) ، به كرة الحفاظ (:٥١) ، به طبقات ابن سعد (٣:٥٢) .

⁽٢) على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشعى ، امير المؤمنيين قال أبن عمر : اسلم على وهو ابن ثلاث عشرة. قال ابن عبد البر : وقد اجمعوا انه اول من صلى القبلتين ، وهاجر، وشهد بدرا واحسد وسائر المشاهد ، قتل في رمضان سنة اربعين ، وقد نيف على الستين ، انظر ترجمته في :

الاستيعاب لابن عبدالبر(٢٦:٣) ، تاريخ بغداد للخطيب ب البغدادى (١٣٣:١) ، اسد الغابة (١١:٤) ، تذكرة الحفاظ . (١٠:١) ، مروج الذهب للمسعودى (٣٥٨:٢) .

وفي رواية ثانية يضمن وان شهدت البينة اذا كان في يده وبها قـــال اشهب .

وان كان مما لا يخفى فلا يضعنه الا اذا ادعى التلف وكذبه عــــدلان اوعدل وامرأتان فى دعواه، سواء كذباه صراحة اوضعنا ،بان يدعى مــــوت الدابة مثلا فيكذبه العدول ويقولون : انه باعها ، او اودعها عند فــــلان او يقولون : نحن معه ولم نفارقه حضرا ولاسفرا وماعلمنا ان دابة ماتت له .

قالوا : وللراهن تحليف المرتهن مطلقا ، اى فى الصور التى يضمنن فيها والصور التى لايضمن ، ثم ان كان ضامنا حلف سواء كان متهما املا ، شمر غرم القيمة او المثل ، فان نكل حبس، فان طال حَيْسَهُ أُدين وغرم القيمة او المشل وانما حلف مع التضمين مخافة ان يكون قد اخفى الرهن ، وفى قول لا يحلسف الضامن ، سواء كان متهما ام لا ، وفى قول ثالث انه يحلف حيث كان متهما

وان لم يكن ضامنا حلف بالاولى ، فان نكل حبس، فان طال حُبُسُــهُ أدين ولاغرامة عليه .

ويلاحظ: ان مذهب المالكية يكاد يكون متفقا مع القائلين بعسدم الضمان، لان الاصل - في المعتمد عندهم - ان الرهن غير مضمون، وانمسا الضمان جا من التهمة التي ربما توجه الى المرتهن الذي كان بامكانسسه ان يضعه عند عدل فيبرأ من الضمان والى ذلك يشير الباجي حيث قال: ان معنى الضمان عند ابن القاسم " خوف ضمان التعدى، وانه غير مصدق فيمسا

⁽۱) المنتقى للباجى (ه: ٢: ٢ - ه: ٢) ، بد اية المجتهد لا بن رشد (١) المنتقى للباجى (ه: ٢: ٢٠ - ٢٠ ١) الكافى لا بن عبد البر(٢: ١٨ - ١٨) القوانين الفقهية لا بن جزى (ص. ٣) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشيسة الدسوقى (٣: ٣٠ - ٢٠ ١) ، الشرح الصغير للدردير مع حاشيسة الصاوى (٣: ١٠٠ - ١٠١) ، منح الجليل لعليش (٣: ١٠٠ - ١٠١) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه: ٢٥ - ٢٥ ٢) ، جواهر الاكليل للابي (٢: ١٠ - ١٠٠) ،

 $^{(1)}$ يدعى من ضياعه ، لابضمان اثبته الشرع طيه بمقتضى الرهن .

ويقول الخرشى _ معللا لعدم الضمان عند قيام البينة _ : " لان الضمان ضمان تهمة ينتغى باقامة البينة " .

وهذا بخلاف الضمان عند الحنفية، فانه ثابت بموجب عقد الرهـــــن لان الراهن بالحبس استوفى حقه من وجه، فاذا هلك تقرر الوفاء.

وخلاصة مذهب المالكية : ان مالا يغاب عليه غير مضمون الا اذا قاصت بينة على تعديه _ وهم في هذا كالشافعية والحنابلة ومن وافقهم _ ومايغاب عليه _ ايضا _ غير مضمون اذا استطاع المرتهن ان يقيم البينة على عــــدم التعدى او التغريط .

القول الثالث:

الرهن امانة في يد المرتهن فلا يضمنه المرتهن ولايسقط بتلفه شـــي من الدين ، سواء كان مما يغاب عليه ، ام كان مما لايغاب عليه ، ويصــــدق المرتهن بدعواه التلف بيمينه انه ما تعدى ولا قصر .

والى هذا ذهب الشافعية، والحنابلة، والظاهرية، وابن المنسذر

⁽١) المنتقى للباجى(٥:٥)٠

⁽٢) شرح الخرشي على مختصر خليل (٥:١٥٦) ٠

^(؟) المغنى لأبن قدامة (؟٣٨:)، كشاف القناع للبهوتى (٣٨١:٣)، شرح منتهى الارادات للبهوتى (٢٣٦:)، الروض المربع مع حاشيـــة العنقرى (٢٦٨:٢)،

⁽ ه) المحلى لابن حزم (٨ : ٩ ٩ ٢ ٢ ٩ ٤ - ٩ ٩ ١) .

وابی ثور، والاوزاعی، وعطاء، والزهری فی روایة ثانیة عنه.

ادلة القول الأول:

استدل اصحاب هذا القول _ القائلون بالضمان مطلقا _ لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

قوله _ تعالى _ : " فرهان مقبوضة فان امن بعضكم بعضا فليؤد السدى الهانته" .

وجه الدلالة: ان قوله: " فان امن" معطوف على قوله " فرهن" مسا يدل على ان الرهن ليس بامانة، لان العطف يقتضى ان يغار المعسط وف المعطوف عليه ، اذ الشيء لا يعطف على نفسه ، واذا لم يكن امانة كان مضموناً لان مايكون عند الشخص من غير ماله لا يخلو اما ان يكون امانة او مضموناً (٢)

ويناقش هذا الاستدلال : بانا لانسلم ان قوله :" فان امن" معطوف على قوله " فرهن" بل هذه الجملة معطوفة على جملة " وان كنتم على سفسر" لان معنى الآية _ والله اعلم _ : وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا ، ولسم يأمن بعضام بعضا فرهان مقبوضة ، فان امن بعضكم بعضا ولم ترهنسسوا فلمؤد الذي الإتمن المائته .

وعلى تقدير العطف الذى ذكرتم، فانه لايلزم منه اتحاد المتعاطف بين لانهما متغايران، اذ هو فى الجعلة الاولى عين مرهونة، بينما هو فى الثانية دين فتغايرا، ولامانع من ان يكونا متماثلين فى كونهما امانة.

⁽۱) المحلى لابن حزم(۸ : ۹۲ ؛ ۹۷ ؛ - ۹۸ ؛) ، المغنى لابن قدامــــة (٤ : ۳۸ ؛) •

⁽٢) احكام القرآن للجصاص (٢:١٥ه) ٠

الدليل الثانى:

مارواه الامام الشافعي، وابن ابي شية، والبيهةي، والطحـــاوي مارواه الامام الشافعي، وابن ابي شية، والبيهةي، والطحــاء بسندهم، وابو داود في مراسيله عن مصعب بن ثابت، قال : سمعت عطــاء يحدث ان رجلا رهن فرسا فنفق في يده فقال رسول الله ـ صلى الله عليــه وسلم ـ للمرتهن : " ذهب حقك" .

وجه الدلالة : ان قوله :" ذهب حقك" لا يعدو واحدا من ثلاثـــــة اخمــالات :

الاول: ذهب حقك في التوثق.

الثاني : ذهب حقك في المطالبة برهن آخر .

الثالث : ذهب حقك من الدين .

لا يجوز أن يكون المراد به الاول ، أى حقة فى التوثق ، لأن هذا معلوم حــسا بهلاك الرهن ، فيكون من العبث أن يخبر الرسول _ صلى الله عليــــه وسلم _ المرتهن بذلك ، وهو منزه عن العبث .

ولا يجوز ان يكون المراد به الثانى ، لان المطالبة برهن آخر ليست من حقه ولم تكن ، فلا يقال عنها ذهبت .

⁽١) الام للشافعي (١٦٦:٣) ٠

⁽۲) مصنف ابن ابی شیبة - کتاب البیوع والاقضیة - باب فی الرجل یرهـــــن الرجل فیملك (۱۸۳:۷) ، حدیث رقم (۲۸۲۷)

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقى ـ كتاب الرهن ـ باب من قال الرهن مضمـــون

⁽٤) شرح معاني الآثار للطحاوي (١٠٢:٥) ٠

⁽ ه) نصب الراية للزيلعي (٣٢١: ٤) ٠

 ⁽٦) هو مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام ، ارسل عن جده
 وروى عن ابيه وعمه ، وروى عنه ابن المبارك والواقدى وآخرون ، وهو لين
 الحديث ، وكان عابدا . توفى سنة γه ۱هـ وله من العمر ۲۳ سنة .
 انظر :

التقريب لابن حجر(٢:١٥٦) ، التهذيب لابن حجر(١٠٨:١٠) ٠

فلم يبق الا أن يكون المراد به المعنى الثالث الذي هو ذهاب الدين .

ومما يؤكد هذا ان الحق ورد في الحديث مرتبن : الاولى : منكسسرا في قوله :" رهن فرسا عند رجل بحق" ، ولاشك ان المراد بالحق هنا الديسن الثانية : قوله :" ذهب حقك" ومعلوم في اللغة ان اللغظ اذا جاء منكرا شسم جاء معوفا يكون الثاني نفس الاول ، كما في قوله ـ تعالى ـ :" كما ارسلنسساالي فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول" فـ " رسولا" هو نفس " الرسول" فيكسون المراد بـ "حقك" دينك" .

ويناقش الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

اولا : ان هذا الحديث لايصلح للاحتجاج به، لان علما * الحديـــــث ضعفوه ، فقد قال عبد الحق في احكامه : " وهو مرسل وضعيف، وقال ابـــــن (٣) القطان : ومصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ضعيف كثير الغلط وان كان صدوقاً .

بل ان الامام الشافعي يرويه عن عطا عن الحسن ، ويرى ان من لــــم يذكر الحسن فقد دلس، لان عطا - مرسلا _ انفق عند اهل العلم من الحسن _ مرسلا _ وان عطا وراه عن الحسن بصيغة الزعم متعجبا من روايته هـــــده واليك نص الامام الشافعي :

⁽١) سورة المزمل : آية ه ١

⁽ ٢) المسبوط للسرخسى (٢٦: ٢٦) ، احكام القرآن للجماص (٢٠٢٥) ، تبيين الحقائق للزيلعى (٢٠: ٢) ، العناية للبابرتى مع تكملة فتسسح القدير لقاضي زاده (٢٠: ١٠) .

⁽٣) هو ابو الحسن على بن محمد بن عبد الملك ، الحميرى ، الكتامى ، الفاسى المالكي المعروف بابن القطان . سمع من ابى عبد الله بن الفخار واكثرعنه وابى الحسن بن النقرات ، وابى ذر الخشنى . وقال الابار : كان مسن ابسر الناس بصناعة الحديث واحفظهم لاسما ورجاله ، واشد هم عناييسة بالرواية . من تصانيفه : بيان الوهم والايهام فى الحديث ، والنظر فسي احكام النظر ، والنزع فى القياس ، مات سنة ثمان وعشرين وستعائسسة وهو على قضا وسجاءاسه .

انظر ترجمته في، التنكيلة مربن الكربار محي ٦٨٦ كا اعلام النبلاء (٢٣ : ١ من من من الدهب (١٢٠ : ٢٠) .

⁽٤) نصب الراية للزيلعي (٢٢١:٥) ٠

" اخبرنا ابراهيم عن مصعب بن ثابت عن عطاء قال : زعم الحسن كذا ثم حكى هذا القول ، قال ابراهيم : كان عطاء تيتعجب مما روى الحسن واخبرنى غير واحد عن مصعب عن عطاء عن الحسن ، واخبرنى بعض من اثــق به ان رجلا من اهل العلم رواه عن مصعب عن عطاء عن النبى ـ صلى اللـــه عليه وسلم ـ وسكت عن الحسن ، فقيل له : اصحاب مصعب بروونه عن عطاء عـن الحسن ، فقيل له : اصحاب مصعب بروونه عن عطاء عـن الحسن ، فقال : نعم وكذلك حدثنا ، ولكن عطاء ـ مرسلا ـ انفق من الحسسن ـ مرسلا ـ قال الشافعى : ومما يدل على وهن هذا عند عطاء ـ ان كـــان رواه ـ ان عطاء يفتى بخلافه ، ويقول بخلاف هذا كله ، ويقول : فيما ظهرهلاكه امانة ، وفيما خفى يترادان الفضل ، وهذا اثبت الرواية عنه ، وقد روى عنــــه يترادان مطلقا ، وماشككنا فيه فلا نشك ان عطاء ـ ان شاء الله تعالى ـ لايسروى عن النبي ـ طلى الله عليه وسلم ـ شيئا مثبتا عنده ويقول بخلافه

وقد حاول ابن التركماني الاجابة عما اورده الامام الشافعي فقـــال
" الراوى من طريق ابي داود عن مصعب هو عبدالله بن المبارك وهو جبــل
من الجبال فكف تعارض روايته برواية ابراهيم، واظنه ابن ابي يحيى وهـــو
ضعيف حدا .

وعلى تقدير صحة هذه الرواية فالعرسل حجة عند خصم الشافعي سواء كان من جهة الحسن او من جهة عطاء . . . ثم قال : ولم يسنيد ورمي الشافعي قبل عطاء حتى ينظر فيه وقد قال الطحاوى حدثنا ابن مرزوق عسن

⁽١) الام للامام الشافعي (٣:٦٦٦١) ، وانظر: السنن الكبرى للبيهة عن (٦:٤٤) .

⁽ ۲) هُو ابر اهیم بن مرزوق بن دینار، ابو اسحاق البصری ، نزیل مصر، عصبی قبل موته ، فکان یخطی ، روی عن ابی ایوب الطیالسی ووهب بن جریر، وغیرهما . وعنه النسائی والطحاوی وابن ابی حاتم وغیرهم . توفسی سنة . ۲۷ه.

تهذيب التهذيب لابن حجو(١٦٣٠١) ١ النقات لابده هسان ١٦٨٨ ١ الرح والتعديل لابد أي هام ٥ ١٧٧/٥ تهذيب الكال ١٩٧/٥

ابن جريج عن عطاء في رجل رهن رجلا جارية فهلكت قال : هي بحسيق المرتهن ، وهذا اسناد جيد يظهر به ان قول عطاء موافق لحديث العرسل لا مخالف . ثم اذا ثبت ان قوله مخالف لما رواه فالعبرة عند الشافع سسي واكثر المحدثين لما روى لا لما رأى على ماعون ؟)

ويمكن ان يجاب عن مناقشة ابن التركماني بما يلي :

- (أ) ان الرواية سواء كانت من طريق ابراهيم او عبدالله بن المبارك فهــــى عن مصعب وتقدم مافيه من كلام .
- (ب) ان المرسل انها يكون حجة عند خصم الشافعى حين يكون صحيح السند لكن هذا المرسل مع كونه مرسلا ضعيف كما تقدم عن عبد الحــــــــق وابن القطان ، بل ان الامام احمد يقول :"مرسلات سعيد بــــــــــن المسيب صحاح لا نرى اصح من مرسلاته ، واما الحسن وهطا الميس هـــى بذلك هي اضعف المرسلات لا نجا كانا يأخذان عن كل")
- (ج) على فرض ثبوت هذا العرسل لا يصلح دليلا للحنفية ، لانه يفيد سقـوطـ الحق بهلاك الرهن وان كان اكثر من قيمة الرهن ، بينما يذهــــب الحنفية ـ كما سيأتى ـ الى ان الرهن مضمون بالاقل من قيمة الرهـــن ومن الدين .

ثانيا : الظاهر أن العراد من قوله :" ذهب حقك" على فرض ثبيبوت هذا الحديث ـ حقك في التوثق والحبس، فأن المرتهن كأن له هذا الحيق في مقابلة ماد فع من مال ، فلما هلك الرهن ذهب هذا الحق . لايقال هيذا معلوم لدى المرتهن حسا فيكون هذا الكلام عبثا لانا نقول : أن هناك أمريين المرهونة ، وحق المرتهن في التوثق ، والذى هلك هو العين المرهونة

⁽۱) ابن جريبج هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الاموى مولا هـــــم المكى ، الامام الفقيه المحدث ، الثقــــــة . توفى سنة . ه ١هـ . انظ . .

تذكرة الحفاظ للذهبي (٢: ٥ ٣٢) ، سير اعلام النبلا ً للذهبيي. (٢: ٥ ٣٢) .

⁽٢) الجوهر النقى على سنن البيهقى لابن التركماني (٢:١) ٠

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣:٦) ٠

فذهب المرتبن يسأل : هل ان حقه في التوثق قد ذهب بذهاب هـــــذه العين ، ام له الحق في التوثق في عين غيرها ؟ فاخبره الرسول ـ صلى اللــه طيه وسلم ـ ان حقه في التوثق قد ذهب ايضا بذهاب العين العرهونـــــــة وان ليس له الحق في مطالبة الراهن بعين اخرى غيرها .

و كون المراد ذهب دينك بعيد ، اذ كيف يذهب دينه ، والمبيـــــــع او القرض في يد المشترى او المدين ؟

اما ماذهب اليه الحنفية في الاستدلال من ان الحق ورد مكرر فــــى الاول نكرة ويراد به الدين يقينا وفي الثاني معرفة فيكون المراد به الديــــن نقول ماذهبوا اليه هذا ليقرروا المعنى الذي يوافقهم من الحديث لا وجود لم في الحديث البتة، فالحديث كما قلنا رواه الامام الشافعي وابن ابي شيبــــة والبيهقي والطحاوي الحنفي وابو د اود في مراسيله وليس في رواية واحد منهم تكرر الحق مرتين، وانما الرواية كما اثبتناها عنهم في صدر الاستدلال ، ولــــم يرد فيها الحق الا مرة واحدة ، والمرجع في معرفة متن الحديث وسنده الـــي يرد للحديث وسنده الـــي

الدليل الثالث:

⁽٢) (٣) مارواه الدارقطني ، والبيهقي ، عن اس مسندا ـ وابو داود في مراسيله عن عطاء _ مرسلا _ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال : "الرهن بما فيه" .

⁽ ۱) سنن الدارقطنی ـ کتاب البيوع والا قضية (۳۲:۳) ، حديث رقـــــــم (۱۲۳ - ۱۲۲) •

⁽ ٢) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الرهن - باب من قال الرهن مضمـــون (٢) . • (٢ : ٠ : ١) •

⁽٣) هو انس بن مالك بن النشر الانصارى الخزرجى ، خادم رسول اللـــه - ملى الله عليه وسلم - خدمه عشر سنين ، توفى سنة ٩٢ او ٩٣ هـ وقــد جاوز المائة ، وكان قد ولد بالمدينة قبل الهجرة بعشر سنين . انظ :

اسد الغابة (١:١٥١) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١:٤٤) ، الاصابة لابن حجر(١:٨٤)

ي نصب الراية للزيلعي (ع:٣٢٢) .

قال ابن القطان : مرسل صحيح ، واخرج ايضا عن طاوس مرفوعا نحسوه سواء ، واخرج عن ابى الزناد ألى : ان ناسا يوهمون فى قوله عليه السلام الرهن بما فيه ، وانما قال ذلك فيما اخبرنا الثقة من الفقها اذا هلك وعيست قيمته ، يقال حينت دلدى رهنه : زعمت ان قيمته مائة دينار ، اسلمتسسم بعشرين دينار ورضيت بالرهن ، ويقال للآخر : زعمت ان ثمنه عشرة دنانير فقد رضيت به عوضا من عشرين دينارا للآ

وجه الدلالة : ان النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ جعل هلاك الرهـــن بما رهنت به من الديون مما يدل على ان الرهن مضمون .

⁽۱) هو عبدالله بن ذكوان القرشى ، المدنى . يكنى ابا عبدالرحمن . قال احمد : كان سفيان يسمى ابا الزناد امير المؤمنين فى الحديث . قال ابن المدينة :لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين اعلم من ابن شهاب ويحيى بن سعيد الانصارى ، وابى الزناد ، وبكير بن عبدالله الاشـــج توفى سنة ١٣١هـ عن ست وستين سنة .

انظر :

تذكرة الحفاظ للذهبي (١٣٤٠١) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٢ ،١٨٤)٠

⁽٢) نصب الراية للزيلعي (٢:٢٣) ٠

⁽٣) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشى المدنى الثقة الفقيــه احد الفقها السبعة، تابعى مشهور، امه اسما بنت الصديق ـ رضـى الله عنهم ، توفى سنة ؟ ٩هـ على الصحيح ، الله عنهم : توفى سنة ؟ ٩هـ على الصحيح .

⁽ع) هو القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق ـ رضى الله عنهم ـ الامـام الثقة ، احد ساد اصالتابعين ، واحد فقها المدينة الثقات ، روى عـن ابيه وعمته عائشة ، وتربى يتيما فى حجرها فكان اعلم الناس بحد يثهـــا توفى سنة ٢٠١٩ م .

انظري

التهد يب لابن حجر (٨ : ٣٣) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٤ : ٩ ه) ٠

وابو بكر بن عبد الرحمن ، وخارجة بن زيد ، وعبيد الله بن عبد الله فسيخة من نظرائهم اهل فقه وصلاح وفضل ، فذكر جميع ماجمع من اقاويلهم في كتابه على هذه الصفة انهم قالوا : " الرهن بما فيه" اذا هلك ، وعميت قيمته ويرفع ذلك منهم الثقة الى رسول الله $_{-}$ صلى الله عليه وسأم . .

ويناقش هذا الاستدلال بهذا الحديث من حيث السند والدلالــــــة من وجـــوه :

الوجه الاول: أن الحديث ورد مسندا ومرسلا .

⁽١) هو ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومسي المدني ، وهو ثقة فقيه عابد . توفي سنة ١٩٤هـ .

التقريب لابن حجر (٣٩٨: ٢) ، التهذيب لابن حجر (٣٠: ١٢) .

٢) هو خارجة بنزيد بن ثابت الأنصارى، التابعى الثقة، الغقيه الأمسام ادرك عثمان وروى عن ابيه وعه يزيد واسامة بن زيد وغيرهم ـ رضــــــى الله عنهم . توقى سنة . . ١هـ .
 انظر :

التقريب لابن حجر(٢١٠:١) ، التهذيب لابن حجر(٣:٢) .

⁽٣) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، ابو عبد الله الهذلى ، العد نـــى احد الفقها السبعة ، ولد في خلافة عمر او بعيد ها . حدث عــــن عاشة ، وابي هريرة ، وابن مياس وجماعة ، وعنه الزهرى ، وابو الزـــاد وصالح بن كيسان وغيرهم ، قال ابو زرعة الرازى : ثقة مأمون ، امام ، وقال العجلى : وكان احد فقها المدينة ، ثقة ، رجلا صالحا ، جامعاللعلم ، مات سنة ٩ ٩ هـ على خلاف .

انظر ترجمته فى : طبقات ابن سعد (ه . . . ، م) ، حلية الاولياء (١٨٨: ٢) ، تذكـــرة الحفاظ (٢ : ٤٧) ، تهذيب التهذيب (٢٣: ٧) ، شذرات الذهـــب (١١٤: ١) .

⁽٤) شرح معاني الآثار للطحاوي (١٠٢:٥) .

⁽ه) هو محمد بن مخلد بن حفص السدوسى العطار، مسند العراق، سمـع
مسلم بن الحجاج والحسن بن عرفة . صنف وخرج وكان ثقة معروفـــــا
بالصلاح ، توفي سنة ١٣٣١هـ ، =

حميد (۱)عن أنس. . . وذكر الحديث ثم قال: "لايثبت هذا عن حميد وكل من بينه وبين شيخنا ضعفاء . وقال ابن الجوزى (۲) في التحقيق: فيه الحمد بن محمد بن غالب(۳) ، وهو غلام خليل كان كذابا يضع الحديث وعبد الكريم بن روح (٤)ضعفه الدارقطنى، وقال ابو حاتم البسسيرازى مجهود للروح ل ، وهشات المستسبيراني مجهود الروح الم بستسبيراني مجهود المرابع وهيد الكريم بن روح ل ، وهشات المستسبيراني وهيد المرابع بستسبيراني وهيد المرابع المرابع وهيد المرابع وال ، وهيد المرابع المراب

انظ

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٠٠ . ٣١) ، المنتظم (٢٠ : ٣٣) .

(۱) حمید بن ابی حمید الطویل ابو عبیدة الخزاعی مولاهم، البصـــری واسم ابی حمید تیر ، ویقال تیرویه . روی عن انس بن مالك ، وثابـــت البنانی ، وموسی بن انس ، وغیرهم . وثقه یحیی ابن معین ، والعجلی وابوحاتم . توفی سنة ۱۲۲ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ۱۷/۸، التاریخ الکبیر۱/۳۶۸، ثقـــات ابن حبان ۱/۸، ۱، الجرح والتعدیل ۲۲۱/۳۰۰

(٢) عبد الرحمن بن على بن محمد ، ابو القرج ، جمال الدين ابن الجوزى القرشى ، البغد ادى ، الحنبلى ، صاحب التصانيف السائدة ف فنون العلم ، ولد ببغد اد سنة ٨ . هه. قال الذهبي : ماعلمت احد ا من العلما ، صنف ماصنف هذا الرجل . ومن تصانيفه : زاد المسير في علم التفسير .

انظر :

- تذكرة الحفاظ للذهبي (؟ : ١٣٤٢) ، طبقات المفسرين للــد اوودي (٢٠٠١)
- (٣) هو احمد بن محمد بن غالب غلام خليل ، روى عن اسماعيل بن ابسي اوس، وشيبان وقرة بن حبيب. وعنه ابن كامل ، وابن السماك وطائفية ضعفه اكثر العلما ، وكان من كبار الزهاد ببغد اد . قال الدارقطني متروك . وقال ابو د اود : اخشى ان يكون د جال بغد اد . توفى سنة ٥ ٢٧ه ...

انظر :

- ميزان الاعتدال للذهبي (١:١٤١) لسان الميزان لابن حجـــر مران الاعتدال الذهبي (٢٢٢:١)
- (؟) هو عبد الكريم بن روح بن عنبسة البزاز، ابو سعيد البصرى ، ضعيف الحديث، روى له ابن ماجة ، توفي سنة ه ٢ ٦ه. . انظر :
- التقريب لابن حجر (١:٥١٥)، التهذيب لابن حجر (٣٢:٦) .
- (ه) هو محمد بن ادريس بن المنذر الحنظلي الرازى، كان احد الائمة =

رياد (١)، قال يحيى: ليس بشئ، وقال النسائي: متروك الحديث وقــــال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمعضلات.

الحفاظ الاثبات ، مشهورا بالعلم، مذكورا بالغضل، وقد وثقه النسسائي وغيره . توفي سنة ٢٧٥ هـ ، انظر ترجمته في :

تاريخ بغداد للخطيب البغدادى (γ , γ)، تذكرة الحفاظ للذهبى (γ , γ)، شذرات الذهب لابن العماد (γ , γ) .

⁽۱) هو هشام بن زياد بن ابى يزيد المدنى، روى عن ابيه وامه والحســـن البصرى، وعنه وكيع وزيد بن الحباب، وهو متروك الحديث. انظى :

التقريب لابن حجر (٣١٨:٢) ، الضعفاء والمتروكين (ص ٣٨٦) .

انظر :

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (۱۹:۱۱) ، المنتظم (۱۹:۱۲) . / لم أحد له تبدية

⁽٣) لم أجد له ترجمة .

⁽٤) هو اسماعيل بن امية ، ويقال ابن ابي امية ، حدث عن الأشهـــــب العطاردى ، تركه الدارقطني . انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٢٢٢:١) ، المغنى في الضعفاء (٢: ٢٩).

ه) هوسعيد بن راشد ، آبو محمد السكاك الهازني البصرى ، ينفـــرد عن الثقات بالمعضلات . انظ :

الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ٢٣٩) ، اللباب (٢٠٥١١)

حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن انس قال . . .

ثم قال الدارقطى بعدها : إسماعيل هذا يضع الحديث، وهذا باطل عن قتادة وعن حماد بن سلمة، وقال ابن الجوزى : اسماعيل بن ابى اميــــة قال المؤلف : يضبع الحديث ، وسعيد بن راشد قال يحيى بن معـــــين ليس بشى ، وقال النسائى : متروك الحديث، وقال ابن حبان : لا يجــــوز (۲) الاحتجاج به .

ورواه البيهتي عن انس وفي سنده اسماعيل بن ابي امية الذي يضــــع الحديث .

ورواه ایضا _ عن ابی هریرة وقال : قال ابو حازم : تفرد به حسان بنن ورواه این الشیخ : " وهو منقطع بین عمرو بن دینسسسار ابراهیم الکرمانی ، قال الشیخ : " وهو منقطع بین عمرو بن دینسسسار

⁽۱) هو حماد بن سلمة بن دينار البصرى، ابو سلمة، روى عن ايـــــوب السختياني، وانس بن سيرين، وحميد الطويل وجماعة، وعنه ابـود اود الطيالسي، وسليمان بن حرب، وابن المبارك وآخرون، قال احمـــد حماد بن سلمة اعلم الناس بحديث حميد، واصحهم حديثا، وقــال حجاج بن منهال: كان حماد بن سلمة من ائمة الدين، توفى سنـــة

انظر :

⁽۲) انظر لما تقدم : سنن الدارقطني _ كتاب البيوع والاقضية (۳۲: ۳) ، حديث رقم (۱۲۳ _ ۱۲۶) ، التعليق المغنى على سنن الدارقطـــنى لابى الطيب شمس الحق آبادى (۳۲: ۳) ، نصب الراية للزيلعــــــــى (۲۲: ۳۲) ، نصب الراية للزيلعــــــــــى

⁽٣) هو عبد العزيز بن ابى حازم سلمة بن دينار الحربى مولا هم، الغقيـــه المدنى، صدوق روى عن ابيه وسهيل بن ابى صالح وهشام بن عــروة وغيرهم وعنه ابنوهب وابن مهدى والقعنبى. توفى سنة ١٨٤ه. انظر:

التقريب لابن حجر(١: ٨.٥)، التهذيب لابن حجر (٣٣٣:٦)

⁽٤) هو حسان بن ابراهیم بن عبد الله الکرمانی ، ابو هاشم العنزی ، قاضی کرمان ، روی عن الثوری ، وعاصم الاحول ، وزفر بن الهذیل وغیره مسموق به خطی ، توفی سنة ١٨٦ه . =

ابی هريـــرة . . ا

وحديث بهذه الحالة من الوهن لا تقوم به حجة على المدعى .

واما روايته مرسلا : فقد تقدم ان ابن القطان صححه لكنه مرسل من طريق عطا الحسن وقد تقدم قول الامام احمد فيها ، على ان الخصصيم لايحتج بهذه المراسيل .

الوجه الثانى : ان هذا المرسل ليس فى قوة حديث " لايغلق الرهن" الآتى، لانه متصل من طرق اقل مايقال فيها انها حسنة، فلا يصح الاحتجاج بالمرسل فى مقابلته .

الوجه الثالث : لو سلم انه فى قوته فيحمل قوله : " الرهن بما في الله انه محبوس بما فيه ، او وثيقة بما فيه ، او مضمون بما فيه اذا تعــــدى المرتهن او فرط فى الحفظ، جمعا بينه وبين حديث لا يغلق الرهن (٢)

الدليل الرابع:

(٣)اجماع الصحابة والتابعين على أن الرهن مضمون

(٢) (٦) فقد روى ابن ابى شيبة - واللفظ له - والبيهقى ، والطحاوى ، وابن حزم

تقريب التهذيب لابن حجر(١٦١:١)، تهذيب التهذيب لابــــن حجر (٢٢٥:٢).

- (١) السنن الكبرى للبيهقي (١:٠١) ٠
 - (٢) المغنى لابن قدامة (٢ : ٣٩) ٠
- (ع) مصنف ابن ابى شيبة كتاب البيوع والاقضية (١٨٨: ٢ ١٨٩) اثر رقم (ه ٢٨٤) .
- (ه) السَّنَّى الْكِبَرِي لَلْبَيْهِ فَي _ كتاب الرهن _ باب من قال الرهن مضمـــون (٢٠٠٦) .
 - (٢) شرح معاني الآثار للطحاوي (٢:١٠٣) ٠
 - (٧) المحلى لابن حزم (١٩٦:٨) ٠

عن عمر ـ رضى الله عنه ـ قال : " اذا كان الرهن اكثر مما رهن بــــــه فهو امين في الغضـل، واذا كان اقل رده عليه".

(٢) وروى عبد الرزاق، والبيهغي، وابن ابي شيبة واللفظ له وابسن (٢) وروى عبد الرزاق، والبيهغي، وابن ابي شيبة واللفظ له وابسند هم عن على وضي الله عنه : " اذا كان الرهن اكثر مسا رهن به فهلك فهو بعا فيه، لانه امين في الفضل، واذا كان اقل مسا رهن به فهلك رد الراهن الفضل".

وروى ابن حزم والبيهقي عن على _ رضى الله عنه _ انه مضمون .

ولفظ البيهقى :" اذا كان فى الرهن فضل ، فان اصابته جائحــــــة فالرهن بما فيه ، فان لم تصبه جائحة فانه يرد الفضل".

ولفظ ابن حزم : " يتراد ان الفضل فان اصابته حائحة بري ".

(٣) وروى ابن ابى شيبة، وابن حزم من ابن عمر : يقول فى الرهــــــن (٣) يترادان الفضل .

(٤) وروى الضمان عن غير واحد من التابعين على خلاف بينهم في الكيفية.

⁽١) مصنف عبد الرزاق - كتاب البيوع، باب الرهن يهلك (٢٣٩: ٨) اشـــر (١) و ١٣٠٩)

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقى ـ كتاب الرهن ،باب من قال الرهن مضمـــون (٢) السنن الكبرى للبيهقى ـ كتاب الرهن ،باب من

 ⁽٣) مصنف ابن ابى شيبة - كتاب البيوع والاقضية - باب فى الرجل يرهـــن
 الرجل فيهلك (٢ : ١٨٥ - ١٨٦) اثر رقم (٢٨٣٧) .

⁽٤) المحلى لابن حزم (٨:٢٩٤) .

⁽ه) السنن الكبرى للبيهقى - كتأب الرهن - باب من قال الرهن مضم ون (٢٣: ٦) •

⁽٦) المحلى لابن حزم (٦: ٩٧) .

⁽ ٧) مصنف ابن ابى شيبة _ كتاب البيوع والاقضية _ باب فى الرجــــل يرهن الرجل فيهلك (٧ : ١٨٥) اثر رقم (٢٨٣٥) .

⁽ A) المحلى لابن حزم (A : ٢٩٦) .

فقد روى الطحاوى سبنده عن ابى الزناد قال : كان من ادركت من فقهائنا الذين ينتهى الى قولهم منهم سعيد بن السبيب ، وعسروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وابو بكر بن عبد الرحمن ، وخارجة بسن زيد ، وعيد الله بن عبد الله فى مشيخة من نظرائهم ، اهل فقسه وصلاح وفضل فذكر جميع ما جمع من اقاويلهم فى كتابه على هسذه الصفة انهم قالوا : الرهن بما فيه اذا هلك وغميت قيمته ، ويرفسع ذلك منهم الثقة الى النبى صلى الله عليه وسلم (١) .

وروى الضمان عن الحسن البصرى ، ابن ابى شيبة والطحــاوى وعبد الرزاق وابن حزم .

ورواه عن شریح ،عبد الرزاق وابن ابی شیبة والطحاوی وابسین حزم . ورواه عن ابراهیم النخعی ،الطحاوی وعبد الرزاق وابن ابسی شیبة ،وابن حزم .

ورواه عن عطاء ومحمد بن سيرين (٢) : ابن ابي شيبة .

ورواه عن طاوس ، ابن ابنی شیبة وابن حزم (٣) .

فالسلف مجمعون على اصل الضمان ، وانما اختلفوا في كيفيت...ه ومقداره على ثلاثة اقوال :

فمنهم من قال: مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين .

ومنهم من قال : المرتهن في الفضل أمين .

وثالث قال: مضمون بما رهن به قل او كثر.

⁽١) شرح معاني الآثار للطحاوي (١٠٢:٤) .

 ⁽۲) هو الامام محمد بن سيرين الانصارى ، ابوبكر بن ابى عمرة البصرى الثقة الثبت ، العابد ، توفى سنة . ۱۱ هـ . انظر :

تقريب التهذيب لابن حجر (٢:٩:٢) ، تهذيب التهذيب لابسن حجر (١٦٩) ،

 ⁽٣) مصنف عبد الرزاق _ كتاب البيوع _ باب الرهن يهلك (٢٨:٨ ٢-٣٩)،
 آثار رقم (٣٧، ١٥ - ٢٤، ١٥)، مصنف ابن ابى شيبة _ كتاب البي___و
 والا قضية _ باب الرجل يرهن الرجل فيهلك (٢١٤ ١٨٢ - ١٨٧) آئ__ار
 رقم (١٨٢٨ - ١٨٤٠)، شرح معانى الآثار للطحاوى (١١٠١ - ١٠٣)
 المحلى لابن حزم (٨: ٩٦) - ٩٩٤).

ويناقش استدلالهم بالاجماع : بان الاجماع لم يصح ، وما اورد تموه مسن الروايات منها الضعيف الذي لايثبت ، ومنها المعارض .

فما اورد تموه عن الصحابة لا يتجاوز اربعة منهم هم : عمر وعلى وابن عمر (٢) وابن مسعود .

قال ابن حزم:

(ه) . وقال البيهقى : هذا ليس بمشهور عن عمر .

وقال ابن حزم : واما ابن عمر قلا يصح عنه ، لا نه من رواية ابراهيم بـــن . (١) عمير وهو مجهول .

(١) المسوط للسرخمي (٢١:٦٦)، احكام القرآن للجماص (٢:٦٦ه - ٢٠)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٢٦) .

⁽٢) هو الصحابى الجليل عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذالي ابو عبدالرحمن ، احد السابقين الاولين ، ومن كبار علما الصحابــــة مناقبه جمة ومشهورة . توفى سنة ٣٢هـ او بعدها .

[.] تعتر : الاصابة لابن حجر (ع : ٣٣٣) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢ : ٢٢) .

⁽٣) هو عبيد بن عمير بن قتادة بن سعيد الليثى المكى ، ابو عاصم ، ولدعلى عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قاله مسلم ، وعده غيره من كبار التابعين ، مجمع على توثيقه ، وكان قاضي اهل مكة . توفي سنة ٨ هـ .

تقريب التهذيب لابن حجر(١:٤٤٥) ، تهذيب التهذيب لابسسن حجر (٢١:٧) .

⁽٤) المحلى لابن حزم (١:٩٩٤) .

⁽ ه) السخن الكبرى للبيهةي ـ كتاب الرهن ـ باب من قال الرهن مضمـــون (ه) . (٤٣: ٦) .

انظر : =

واما على فمختلف عنه فى ذلك ، واصح الروايات عنه اسقاط التضمين فيما اصابته جائحة ، قال ابن حزم : " وروينا من طريق الحجاج بن المنهال السلام (۲) همام بن يحيى ، نا قتادة عن خلاس أن علياً بن ابى طالب قال فى الرهيين يترادان الغضل ، فان اصابته جائحة برى ، فصح ان عليا بن ابى طالب لايسرى تراد الغضل الا فيما تلف بجناية المرتهن ، اما ما اصابته جائحة فيرى فيسمه السيماء ()

(٥) اما الرواية عن ابن مسعود فعريبة .

هذا فيما يتعلق باجماع الصحابة .

واما التابعون : فقد صح عن عطاء انه قال :"الرهن وثيقة ان هلـــك فليس عليه غرم يأخذ الدين الذي له كله".

وعن الزهرى انه قال فى الرهن يهلك :"انه لم يذهب حق هذا انسا (٦) هلك من رب الرهن له غنمه وطليه غرمه".

⁼ الثقات لابن حبان البستى ($\{2,3,1\}$ ، المحلى لابن حزم ($\{3,4,1\}$ ه) .

 ⁽١) هو الحجاج بن العنهال الانعاطى ، ابو محمد السلمى مولاهم البصرى روى عن جرير بن حازم وابراهيم التسترى وغيرهما ، وعنه البخارى وبند ار والخلال وغيرهم . توفى سنة . ١٦هـ .

[·] سر . التقريب لا بن حجر (١ : ١ ه ١) ، التهذيب لا بن حجر (٢ · ٦ · ٢) .

⁽٢) هو همام بن يجي بن دينار العودى ، ابو عبد الله البصرى ، روى عسن عطاء وتتادة ونافع مولى ابن عمر وغيرهم ، وعنه الثورى وابن المبسارك ووكيع وخلف ، وهو ثقة ربما وهم ، توفى سنة ١٦٤هـ .

التقريب لابن حجر (٢:١٦) ، التهذيب لابن حجر (٦٧:١١) .

 ⁽٣) هو خلاس بن عمرو الهجرى البصرى، تابعى ثقة يرسل، وكان على المسحى شرطة على . وقد صح انه سمع من عمار، وروى عنه وعن على وعائشة وابى هريرة وابن عباس ـ رضى الله عنهم ـ ومات قبل المائة ..

التقريب لابن حجر (٢٣٠:١)، التهذيب لابن حجر (٢٣٠:١) .

⁽ ٤) المحلى لابن حزم (٨ : ٩٩، ٩٩ ٤) ·

⁽ه) نصب الراية للزيلعي (٢٣٠٤) .

⁽ r) المحلى لابن حزم (x : x 9 3 - x 9 3) .

فحكاية الاجماع بعد حكاية هذه الاقوال غير صحيحة ولامسلمة .

الدليل الخامس:

ان الرهن وثيقة لجانب الاستيفاء ، بمعنى ان يكون موصلا اليـــــــه وثبوت يد الاستيفاء بملك اليد والحبس ليقع الامن من الجحود ، ويســــارع الراهن الى قضاء الدين ، فاذا كان كذلك فانه بملك اليد والحبس يثبـــــت الاستيفاء من وجه ، وقد تقرر بالهلاك ، فلو استوفى الدين بعد ذلك ، فسيكون مستوفيا مرة ثانية وهذا ربا فلا يجوز .

ويناقش: بان هذا مبنى على ان حكم الرهن ثبوت يد الاستيفا وموجبه الحبس الدائم، ونحن لانسلم هذا ، وقد تقدم تضعيفه في اكثر م....ن موضع . ولوسلم فان ملك اليد والحبس لا يصلحان عوضا عن الدين .

الدليل السادس:

ان الرهن محتبس بعقد على وجه الاستيثاق لاستيفا مال فوجــــــب ان يكون تلفه موجبا لسقوط المال كالمبيع اذا تلف في يد البائع .

وبيانه : ان الرهن محتبس في يد المرتهن بالحق ، كما ان المبيــــع محتبس في يد البائع موجبـــــــا محتبس في يد البائع موجبـــــــا لسقوط الثمن ، وجب ان يكون تلف الرهن في يد المرتهن موجبا لسقوط الحق.

ويناقش هذا القياس : بانا لانسلم ان المبيع محتبس بعقد ، لان عقد البيع يوجب تسليمه لا جسه ، وانما حبس لتأخير الثمن ، فانعد مت العلم في المقيس عليه وكان قياسا مع الفارق ، ولو سلم وجود العلة وسلم لهسمسم القياس، فهو منقوض على اصلهم بزيادت الرهن من الاولاد والنتاج فهمسسى محتبسة بالحق ثم لا يضمنها المرتهن .

 ⁽١) العبسوط للسرخسى (٢١:٦٦- ٢٧)، الهداية للمرغيناني (٢٤:٢ - ٥)، تبيين الحقائق للزيلعي (١٣٧:١).

 ⁽۲) احكام القرآن للجصاص (۱:۲۸ه)، المغنى لابن قدامة (۱:۳۸۶)،
 الحاوى للماوردى - كتاب الرهن - باب الرهن غير مضمون مخطوط غيرمرقم.
 (۳) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن - نهايته - مخطوط غير مرقم.

الدليل السابع:

ان المرتهن اخذ الرهن على وجه الاستيفاء، فوجب ان يكون حكمــه انا علف حكم المستوفى كالسوم .

وبيانه: ان من اخذ الشيء على وجه مايتعلق بتلفه ضمان ذلــــك الوجه كالسوم، فأن المساوم يأخذ الشيء على وجه البدل، فأذا تلف فـــى يده لزمه البدل، كذلك المرتمن يأخذ الرهن على وجه استيفاء الحــــــق فأذا تلف في يده تلف بالحق

ويناقش هذا القياس: بانه منقوض بالمستأجر لانه اخذه على وجهه الاستيفاء، ولا يضمن اذا تلف ضمان الاستيفاء، على ان هذا القياس يمكن ان يغلب على المستدل ويكون دليلا للمخالف، فيقال: ان سبب كسل شيء فيما يتعلق بالضمان له حكم مسببه بدليل انه لو اخذ الشيء عسساومة كان مضمونا عليه، ولو اخذه عن عقد مبايعة كان مضمونا عليه، فلمنا كان لو اخذ الشيء لبرتهنه لم يكن مضمونا عليه، وجب اذا اخذه عن عقد رهن ان يكون غير مضمون عليه.

الدليل الثامن:

وبيانه : ان الحق متعلق بالرهن كتعلق ارش الجناية بالعبد ، شــم ان تلف العبد الجانى مسقط للارش، فوجب ان يكون تلف الرهن مسقطاللحق.

وقولنا ابتدا : احتراز من ولد المرهون ، لان الحق متعلق بـــــه ولا يسقط بتلفه لان حق الاستيفاء لم يتعلق به في الابتداء .

⁽١) احكام القرآن للجماص ٢٧:١٥٥)، الحاوى للماوردى كتاب الرهـــن نهايته _ مخطوط غير مرقم .

⁽٢) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن _ باب الرهن غيرمضمون _ مخطـــوطـ

⁽٣) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن - باب الرهن غير مضمون - مخطـــوط غير مرقم .

ويناقس هذا القياس: بانه انها سقط الارش بتلف العبد الجانى ، لانسه تعلق بمحل واحد وهو رقبة الجانى ، فاذا تلف العبد بطل الارش لتلف محله وحق العربهن متعلق بمحلين : احدهما ذمة الراهن ، والثانى رقبييية الرهن ، فاذا تلف الرهن فقد تلف احد المحلين ، وبقي الآخر، فليسسم يتلف الحق لبقاء احد محليه ، كالدين المضمون لما كان متعلقا بالمحلين : ذمة الضمون عليه وذمة الشامن لم يكن موت الضامن للدين متلفا للحق لبقييية المحلين : المحل الآخر،

الدليل التاسع :

ان موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيفاء ، واليد في حقيقة الاستيفاء (٢) تثبت الملك والضمان ، فيد الاستيفاء تثبت الضمان .

ويناقش: بانه قياسهم الغارق ، لان المستوفّى يصير ملكا للمستوفّى لله ويناقش: (٣) نماؤه وغنه ، فكان عليه ضمانه وغرهه ، بخلاف الرهن .

ادلة القول الثانى :

استدل اصحاب القول الثانى لما ذهبوا اليه من التفريق بين مايخفى ... ومالايخفى .. بما يلى :

الدليل الأول:

 ⁽١) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن _ باب الرهن غير مضمون _ نهايـــــة
 الرهن _ مخطوط غير مرقم .

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٢١: ٦٦- ٦٧) ·

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٢) ٩٠٥) .

⁽ ه) سنن الترمذى ـ كتاب البيوع ـ باب فى ان العارية مؤداة (٣ : ٧ ه ه) ـ حديث رقم (٢٦٦٦) .

⁽ ٦) سنن ابن ماجة - كتاب الصدقات - باب العارية (٨٠٢:٢) حديث رقم (٢٤٠٠) •

(۱) والحاكم، والبيهقي ، عن سمرة عن النبي _صلى الله عليه وسلــــمــ واحمد ، والبيهقي ، عن سمرة عن النبي _صلى الله عليه وسلــــمــ قال : "على البيد مأخذت حتى تؤدى" وفي رواية "تؤديه" . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، وقال الحاكم : هذا صحيح على شرط سلم .

وجه الد لالة: ان "على"ظاهرة في اللزوم، وخص مالايغاب عليــــــه فلم يضمن بما اجمعنا عليه من عدم الضمان فيبقى حجه في صورة النزاع.

والمراد بقوله : حتى تؤدى ـ اى عينه ان وجد والا فقيمته ان كـــــــــــان (٦) من ذوى القيم،والا فالمضعون لايؤدى،اذ المؤدى لا يضمن .

ويناقش الاستد لال بهذا الحديث من وجهين :

الوجه الاول: انه حديث غير صحيح ، لأن الحسن رواه عن سمــــرة وهو مختلف في سماعه منه، وقد عنعنه، وهذه هي اقوال العلما، فيه:

قال الحافظ بن حجر: "الحسن مختلف في سماعه من سمرة".

وقال الصنعاني _عِقب قول ابن حجر رواه احمد والاربعة وصححــــه

⁽١) مسند الامام احمد (٥:٨،١٢،٨٠) .

⁽٢) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (٢: ٧٤) .

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب البيوع - باب العارية مضمونة (٦: ٩).

^(؟) سنن الترمذى - كتاب البيوع - باب في أن العارية مؤداة (٣ : ٧ ه ه) ، ، حديث رقم (٢٦٦) .

⁽ه) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (٢:٢) .

⁽٦) الدخيرة للقرافي - باب الرهون (ص ٩ ٩ ١ ب) مخطوط .

⁽٧) تلخيص الحبير لابن حجر (٢٠:٣) .

^() هو محمد بن اسماعيل بن صلاح بن محمد الحسنى ، ابو ابراهي المعروف بالامير . ولد بمدينة كحلان سنة ٩ ، ١ هـ . ثم انتقل السي صنعا ، وأخذ من علمائها ، ورحل الى مكة والمدينة وأخذ عصرين علمائهما ، وبرع في العلوم . توفي سنة ، ١١٨ه . . =

الحاكم _ : " بنا ً منه على سماع الحسن عن سمرة لان الحديث من رواي____ة الحسن عن سمرة ، وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب :

الاول: انه سمع منه مطلقا ، وهو مذهب على بن المديني والبخـــارى والترمـــذي .

الثانى : لا مطلقا، وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين وابن حبان .

الثالث: لم يسمع منه الاحديست العقيقة ، وهو مذهب النسائـــــــى (ع) واختاره ابن عساكر ، وادعى عبد الحق انه الصحيح .

وقال الالبانى ـ معقبا على تصحيح الترمذى والحاكم له ـ :" واقـــول هو صحيح وعلى شرط البخارى لو ان الحسن صرح بالتحديث عن سمرة، فقــد اخرج البخارى عنه حديث العقيقة، اما وهو لم يصرح به، بل عنعنه وهــــو

⁼ انظر:

البدر الطالع للشوكاني (٢ : ٣٣) ، الاعلام للزركلي (٣٨: ٦) ٠

⁽١) هو الامام على بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدى مولا هـــــم البصرى الثقة الثبت الناقد ،اعلم اهل عصره بالحديث وعلله ،شيخ الامام البخارى . توفى سنة ٢٣٤هـ .

تذكرة الحفاظ للذهبي (٢:٨:٢) ، سير اعلام النبلا و للذهبي (١:١١).

⁽٢) يحيى بن سعيد القطآن التبيعى ، ابو سعيد البصرى الاصولى ، قال احمد :لم يكن في زمانه مثله . وكان ثقة ، مأمونا حجة . وكان مــــن سادات اهل زمانه حفظا ، وورعا ، وفهما ، وفضلا ودينا وعلما . توفـــى سنة ١٩٨هـ .

تهذيب الاسماء واللغات للنووى (٢:٥٥١) ، تهذيب التهذيب بن (٢:١١١) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٩٨:١) ، تاريخ بغيداد للخطيب البغدادي (٢:٥١٥) ، طبقات ابن سعد (٢٩٣:٧) .

⁽٣) هو الامام الحافظ ابو القاسم على بن ابى محمد الحسن بن هبــــة الدشقى ، محدث الشام فى وقته ، ومن اعيان فقها الشافعية ، رحل وطوف وجاب البلاد ولقى المشايخ . صاحب كتاب التاريخ الكبــــير لدشق . توفى سنة ٥٧١هـ .

وفيات الاعيان (٣١١: ٣) ، الطبقات للسبكي (٢٧٣: ٢) .

⁽٤) سبل السلام للصنعاني ـ باب العارية (٣٠٠) .

مذكور فى المدلسين ، فليس الحديث اذن بصحيح الاسناد ، وقد جرت عادة المحدثين اعلال هذا الاسناد بقولهم : والحسن مختل<u>ة</u> فى سماعه من سمرة وبهذا اعلم الحافظ فى التلخيص» (١) .

الوجه الثانى : انه معارض بحديث "لايغلق الرهن "، فهـو على ضعفه معارض بحديث صحيح قلا تقوم به حجة (٢) .

واجاب القرافى : بان دفع التعارض يمكن بالجمع بيـــن الحديثين فيحمل الاول على مايغاب والثانى على مـــالا يغــاب (٣) .

ورد : بان الجمع انصا يصار اليه اذا تعارض دليلان صحيحان ، اصا اذا كان احد الدليليان صحيحا والآخر ضعيفا ، فلا يصار الى الجمع ، بل يطرح الضعيف ويعمل بالصحيح ، وما نحن فيه من هذا الناوع .

الدليـــل الثانى :

عمل اهـل المدينـة المتفـق عليه فى المذهـب ، والعمـل عليـه عندهـم ان الضمـان فيـما يغاب عليـه فقط (ع) .

⁽۱) اروا الغليل بتخريج احاديث منار السبيل للالباني (٣٤٩:٥) وانظر تلخيص الحبير لابن حجـر (٢٠:٣) .

⁽٢) الذخيرة للقرافي _ باب الرهون (ص١٩٩٠) مخطوط .

⁽٣) الذخيرة للقرافي _ باب الرهون (ص١٩٩) مخطوط.

⁽٤) الموطأ للامام مالك (٧٣٠:٢) ، شرح الخرشى على مختصـر خليل (٢٥٧:٥)

ويناقش : بان عمل اهل المدينة لايكون حجة فيما فيه للرأى والاجتهاد مجال كالمسألة التي نحن فيها .

الدليل الثالث:

ويناقش: بان ما ذكره مما اعتبرها مرجحات سبق نقضها والرد عليه اعند مناقشة ادلة المذهب الاول ، حيث بينا ان هناك فارقا بينهما وسلسين الرهن فلا نعيدها هنا .

الدليل الرابع :

الاستحسان : ومعنى ذلك ان التهمة تلحق فيما يغاب عليه ، ولا تلحق فيما ليغاب عليه ، ولا تلحق فيما لايغاب عليه . وفى ذلك يقول الباجى :" ان مالايغاب من الرهــــون لايضمن ، وانما يضمن مايغاب لحاجة الناس الى الرهون والا قتراض والشـــراء بالدين ، ومايغاب عليه يدعى فيه الضياع على وجه لا يعلم فيه كذب مدعيـــه غالبا فيؤدى ذلك الى ضياع اموال الناس، والمرتهن يأخذه لمنفعة نفـــــه وقد كان له ان يضعه على يد عدل فيبرأ من ضمانه ، فاذا لم تقم له بينــــــة

⁽١) الذخيرة للقرافي ـ باب الرهون (ص٩ ٩ ١ ـ . . ٢) مخطوط، شـــرح الخرشي على مختصر خليل (ه: ٢٠٥) .

⁽٢) المنتقى للباجي ٥:٤٤٦)، بداية المجتهد لابن رشد (٢٠٨:٢).

بهلاكه، كان عليه ضمانه، كما الزم الكرى ضمان ماينفرد بحمله من الطعـــــام لما خيف من تسرع امثاله الى اكله، حفظا للاموال.

ووجه ما ذهب اليه اشهد من ضمان مايغاب مطلقا : ان مايغاب عليه من الرهن حكمها الضمان ، وعلى ذلك اخذت فاستوى فيها ثبوت اتلافه ببينة او خفاء ذلك ، كالرهن مما لايغاب عليه لما قبض على غير الضمان استوى فيه ثبوت ذلك او خفاي ().

ويناشربان التهمة لاتصلح مناطا للحكم، لانها طن كاذب، فلـــوان قائلا عكس عليهم القول وقال: ان مايظهر هلاكه مضمون، لان الراهن حــين اعطاه هذا الرهن لم يكن موضع ثقة عنده قلم تكن يده يد امانة، وهذا بمثابـة الرضا منهما، قانه مضمون بما فيه او بقيمته، واما ماخفي هلاكه فرضـــــي صاحبه بدفعه الى المرتهن وهو يعلم ان هلاكه خاف، فقد رضي امانتــــه فهو امينه، قان هلك لم يهلك من مال المرتهن، فبطلان هذا التفريــــق كمطلان سانة،

ا دلة القول الثالث:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه من عدم الضمان مطلق _____ بما يلى :

الدليل الاول:

قوله _ تعالى _ : " ولم تجد وا كاتبا فرهان مقبوضة " .

وجه الدلالة : ان الله ـ تعالى ـ جعل الرهن بدلا من الكتــــاب عوالابدال في غالب احكامها في حكم مبدلاتها ، كالصيام في الكفارة لما كــان بدلامن العتق كان كالعتق في الوجوب، وكالتيمم في الطهارة لما كان بدلامن الماء كان في الوجوب كالطهارة بالماء ، وإذا وجب ان يكون حكم البدل حكــم

⁽١) المنتقى للباجي (٥:٤٢) .

⁽٢) الام للأمام الشافعي (٣:٥١٥-١٦٦) .

المبدل بدليل ماتقدم، وجب ان يكون حكم الرهن حكم الكتاب، ولما كان تلف (١). الكتاب لا يوجب سقوط الحق، وجب ان يكون تلف الرهن غير موجب سقوط الحق.

الدليل الثانى:

ما رواه الا مام مالك، والشافعي - واللفظ له - وعبد الرزاق، والبغوي (٥) ما رواه الا مام مالك، والشافعي، والبغوي (١٠) مرسلا - والشافعي، وابن ماجة، والحاكم، والدارقطني، وابن حصرز (١١) واللهجةي، وابن حبان- متصلا - عن سعيد بن المسيب - عن ابي هريرة قال تال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "لا يغلق الرهن، الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنه، وطيه غره".

والحديث يدل على المراد من ثلاثة اوجه:

الوجه الاول:

ان قوله : " لا يغلق الرهن" معناه : لا يسقط الحق بتلفه ، كما قـــال الامام الشافعى : معنى . . . لا يغلق الرهن بشى على ان ذهـــــب لا يذهب بشى الآ) الايذهب بشى الآ)

⁽١) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن _ باب الرهن غير مضمون ، نهاية كتا ب الرهن _ مخطوط غير مرتم .

⁽٢) الموطأ للامام مالك (٧٢٨:٢) حديث رقم (١٣) .

⁽٣) الام للهام الشافعي (٣:١٦٢،١٦٧) .

⁽٤) مصنف عبد الرزاق (٢٣٧:٨)، حديث رقم (١٥٠٣٣)٠

⁽ه) شرح السنة للبغوى (١٨٤:٨)، حديث رقم (٢١٣٢).

⁽٢) الام للامام الشافعي (٣:٧١١٧) .

⁽٧) سنن ابن ماجة _ باب لايغلق الرهن (٢:١٦) ، حديث رقم (٢٤٤١) .

⁽٨) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (٢:١٥) .

⁽ ٩) سنن الدارقطني - كتاب البيوع (٣٣ - ٣٣) .

⁽١٠) المحلى لابن حزم (١٠٠٥) ٠

 ⁽۱۱) السنن الكبرى للبيمقى - كتاب الرهن - باب ماجاً فى زيادات الرهـــن
 (۳۹:٦) .

⁽١٢) سبل السبلام للصنعاني (٣:٣٥) ، نيل الاوطار للشوكاني (٥:٥٦) .

١٢) الام للامام الشافعي (٣:١٦٤) .

الوجه الثاني :

ان قوله:" الرهن من صاحبه" معناه من ضمان صاحبه، لان من كان من شمان ما منه الامن غيره، قال الشافعي: هذا ابلغ كلام للعرب، يقولون هذا الشيء من فلان، يريدون من ضمانه.

الوجه الثالث:

ان قوله :" له غنمه وعليه غرمه" معناه : له سلامته وزيادته ، وعلي____ه (٢) عطبه ونقصه كما فسره الامام الشافعي .

ويناقش الاستدلال بهذا الحديث من حيث السند والدلالة بوجوهها الثلاثة :

اما من حيث السند:

فان الحديث مرسل ، والمرسل ليس بحجة عندكم ، وان قوله : "له غنمه وعليه غرمه" مدرج من كلام سعيد بن المسيب" .

ويجاب بان الحديث رواه عن ابى هريرة متصلا الحاكم وقال :صحيــح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف فيه على اصحاب الزهرى ، ووافقـــــه (٤) الذهبى على هذا التصحيح .

- (١) الام للامام الشافعي (٣:١٦٤) .
- (٢) الام للامام الشافعي (٣:٧١) ١٦٤٠١) .
- (٣) المبسوط للسرخسي (٢٦:٢١)، احكام القرآن للجماص (٢٨/٥ ٥٢)، الجوهر النقي لابن التركماني على سنن البيهقي (٢٠:٥).
 - (٤) المستدرك للحاكم _ كتاب البيوع (١:٢٥) . (٥) سنن الدارقطني _ كتاب البيوع (٣:٣٣ ـ ٣٣) .
 - (۶) کا کا الحاد رضایی تا تا با الحاد (۲) المحلی لابن حزم (۸:۰۰) .
- (٧) تلخيص الحبير لابن حجر(٣:٢٤)، نصب الراية للزيلعي (٤:٩٠٣-
 - · (٣٢ ·

ولو سلم لهم ارساله، فان مراسيل سعيد بن المسيب حجة عندنا وفي ذلك يقول الامام الشافعى : "لا نحفظ عن ابن المسيب منقطعا الا وجدنا ما مايدل على تسديده، ولا اثره عن احد فيما عرفناه عنه الا ثقة معروف، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه . . . ورأينا غيره يسمى المجهول، ويسمى من يرغب عن الرواية عنه، ويرسل عن النبى حلى الله عليه وسلم وعن بعض من لم يلحق من اصحابه المستنكر الذي لا يوجد له شي وسدده ، ففرقنال المنافق احاديثهم، ولم نحاب احدا، ولكن قلنا في ذلك بالدلالة البينات على ماوصفنا من صحة روايته .

على أن الأمام الشافعي روى مثله أو مثل معناه متصلاً ، فقد قـــال (٢) المسيــب الخبرنا أبن أبي فديك عن أبن أبي ذئب عن أبن شهاب عن أبن المسيــب أنرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال " ثم قال : " أخبرنا الثقــة عن يحى بن أبى أنيسة ، عن أبن شهاب عن أبن المسيب عن أبي هريرة عـــن النتي حلى الله عليه وسلم ـ مثله أو مثل معناه لا يخالفه .

⁽١) الام للامام الشافعيي (١٦٧:٣) .

⁽ ۲) هو محمد بن اسماعیل بن مسلم بن ابی قدیك، روی عن ابیه وعبد الرحمن بن ابی الزناد ، وعنه الشافعی واحمد والحمیدی وغیرهــــم توفی سنة ، ۸ هد .

انظر :

تقريب التهذيب لابن حجر (٢:٥١١)، تهذيب التهذيب لابــــن حجر (٢:٥١) .

⁽٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن ابي ذئب القرشي العامري ، المدني . ثقة فقيه فاضل . توفي سنة ١٩٨هـ . انظر :

تقريب التهذيب لابن حجر(٢: ١٨٤) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٠٣) . (٣٠٣) .

⁽٤) هو يحيى بن ابى انيسة، ابو زيد الجزرى، روى عن عمرو بن شعيب وجابر الجعفى والزهرى وغيرهم، وعنه الاعمش وابن اسحاق وابو خيشــة وغيرهم، وهو ضعيف الحديث جدا .

تقريب التهذيب لا بن حجر (٣٤٣٠) ، الضعفاء والمتروكون (ص. ٩٩) .

⁽ه) الام للامام الشافعي (٣:٣) .

وفي مكان آخر قال : " وقد اخبرني غير واحد من اهل العلم عـــن يحي بنابي انيسة عن ابنشهاب عن ابنالمسيب عن ابي هريرة مشـــــل حدیث ابن ابی ذئب .

وقولهم : أنه مدرج من كلام سعيد بن المسيب،غير مسلم، لاني قد رفعها ابن ابى ذئب، ومعمر وغيرهما ، وقال ابن وهب : قال يونس : قال ابن شبهاب : وكان سعيد بن المسيب يقول : الرهن ممن رهنه له غنم مسلم وعليه غرمه" فاخبر ابن شهاب ان هذا من قول سعيد بن المسيب، الاان معمرا ذكره عن ابن شهاب مرفوعا ، ومعمر اثبت الناس في ابن شهاب، وتابعــــه على رفعه يحيى بن ابي انيسة ، ويحيى ليس بالقوى .

اما من حيث الدلالة:

⁽١) الام للامام الشافعي (١٦٧:٣) .

هو معمر بن راشد الازدى مولاهم البصرى ، نزيل اليمن ، ولد سنـــة ه ٩ ، وقيل ٦ هم ، وطلب العلم وهو حدث ، قال عبد الرزاق : " كتبت عن معمر عشرة آلاف حديث"، وقال الفضيل بن زياد : "سمعت الامام احمد بن حنبل يقول : لست تضم معمر الى احد الاوجدته مفرقـــه " مات سنة ١٥١ه . وشهد جنازته الحسن البصري ، قال الامام احمد عاش ٨٥ سنة . انظر :

الطبقات الكبرى لابن سعد (ه : ٦ ؟ ه) ، الجرح والتعديل لابن ابي حاتم (٨:٥٥٦) ، سير اعلام النبلاء للذهبي (٧:٥) ، تهذيــــب

التهذيب لابن حجر (١٠ : ٣: ٢) ، مشاهير علما الامصار (ص١ و١) . (٣) هو الامام عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم ، ابومحمد المصري الثقة الحافظ العابد صاحب الامام مالك، توفي سنة ١٩٧ه.

التقريب لابن حجر (٢٠٠١) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٣٦: ٣) .

⁽٤) هو يوس بن عبيد بن دينار العبدى مولاهم البصرى . ثقة فاضـــل ورع، روى عن ثابت البناني والحسن البصرى وابن سيرين وغيرهم وعنه شعبة والثورى والحماد ان وغيرهم . مات سنة ٩ ٩ ه. . انظر :

تقريب التهذيب (٢:٥١٦) ، تهذيب التهذيب (٢:١١) .

⁽ ه) الجامع لاحكام القرآن للقرطيم (٣: ٣) - ١٤١٤ .

فيناقش الوجه الاول: بانا لانسلم ان معنى "لايغلق الرهن" ماذكرتم بل هويرد في اللغة لاحدمعنيين:

الاول: ان معنى "غلق" في اللغة ذهب بغير شيء ومنه قول زهير:

وفارقتك برهن لافكاك ليسه

رع) يوم الوداع فامسىرهنهاغلقا

يعنى: دهبت بقلبه بغيرشى .

(٣) ومنه ـ ايضا ـ قول الاعشى :

د من حذر الموت ان يأتيين (٤) فقل في امريء غلق مرتهين فهل یمنعنی ارتیاد البلا علی رقیب لیم

فمعنى قوله : " فقل فى امرى عظق مرتهن " انه يموت فيذهب بغير شى ع كأن لم يكن . فيكون معنى قوله : " لايغلق الرهن " اى اذا ذهب لايذهـــب بغير شى عفيكون دليلا لنا لالكم .

الثانى : ان معنى : غلق الرهن : استحقاق العرتهن له اذا لــــم يوف الراهن الدين في الاجل المحدد ، وليس معناه الهلاك، وفي ذلــــك يقول ابوعبيد : لا يجوز في كلام العرب ان يقال للرهن اذا ضاع : قد غلـــق الرهن ، انما يقال اذا استحقه المرتهن فذهب به (٠)

⁽۱) هو زهير بن ابى سلمى ربيعة بن رباح المزنى المضرى ، حكيم الشعراء فى الجاهلية ، قال ابن الاعرابى : كان لزهير فى الشعر مالم يكسن لغيره ، كان ابوه شاعرا وخاله شاعرا . توفى سنة ۱۳ قبل الهجرة . انظر : الشعراء لابه متيبه ص المالا المالات المنز الراجهاني المراجهاني المراجهان (۲:۳ م) . ويوان زهير بن ابي سلمى (ص٣) تحقيق كرم البستاني .

⁽٣) هو ميمون بن قيس بن جندل من بنى قيس الوائلى ، وهو من شعـــرا ، الطبقة الاولى فى الجاهلية واحد اصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على العلوك من العرب والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كل مسلك، كــان يغنى بشعره فسمى صناجة العرب، ولد باليمامة، توفى بها سنةγهـ. انظر:

طبقات فحول الشعراء (١ : ٢ ه) ، الاعلام للزركلي (٨ : ٣٠٠) ٠

⁽ع) ديوان الاعشى الكبير ميمون بن قيس، قصيدة رقم ٢ (ص٥٥) شـــرح وتعليق الدكتور احمد محمد حسين .

⁽ه) احكام القرآن للجصاص (٢٨:١ه) ٠

ويجاب عما ذكروه من المعنى الاول : بانى قد رجعت الى امهات كتب اللحة فلم اجد من ذكر ان من معانى "غلق" ذهب بغير شى، وانمــــا الذى وجدته ان هذه المادة تدل على نشوب شى، فى شى، وعدم انكفاكـــه عنـــه .

يقول ابن فارس: "غلق، الغين واللام والقاف، اصل واحد صحيح يدل على نشوب شيء في شيء، من ذلك الغلق، يقال منه: اظقت الباب فهـــو مغلق، وظق الرهن في يد مرتهنه اذا لم يفتكه . . . وكل شيء لم يتخلص فقد غلق، قال زهير: وفارقتك برهن

وفى لسان العرب :" غلق الباب، وانغلق ، واستغلق ، اذا تعسسر فتحه" ثم ذكر معنى : لاطلاق فى اغلاق قائلا : اى اكراه ، ومعنى الاغسلاق الاكراه ، لان المغلق مكره عليه فى اموه ، مضيق عليه فى تصرفه كأنه يغلسيق عليه الباب، ويحبس ويضيق عليه حتى يطلق" وقال ـ ايضا ـ :" الغلق فللمن المرمن : شد الفك ، فاذا فك الراهن الرهن فقد اطلقه من وثاقه" وقلل ـ ايضا ـ :" غلق : اى ذهب : يقال : غلق الرهن يغلق غلوقا اذا للله يوجد له تخلص وبقى فى يد المرتهن لايقدر راهنه على تخليصه . . . قلسال ابوعبيد : غلق الرهن اذا استحقه المرتهن . .

وفى الصحاح للجوهرى : " غلق الرهن : اذا استحقه المرتهن "، ومثله $\binom{(3)}{3}$ فى القاموس المحيط .

هذا هو الموجود في كتب اللغة، وما ذكره من معنى البيتين غير مسلم.

اما بيت زهير، فقد تقدم ان ابن فارس فسره بان ظبه قد نشب عند هـــال ولم يستطع تخليصه حيث قال :" . . . وكل شيء لم يتخلص فقد غلق ، قــــال زهير : وفارقتك برهن" . وهذا هو الظاهر من البيت، اى ان ظبه امســـــى

⁽١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة "غلق" (٣٩١:٤) .

⁽٢) لسان العرب لابن منظور، مادة "غَلق" (٥: ٣٢٨٤) .

⁽٣) الصحاح للجوهرى ، مادة " غلق" (٤:٨٥٨) .

⁽٤) القاموس المحيط للفيروز آبادى ، مادة " غلق" (٢٧٣:٣) .

رها عندها ، وهو رهن قد غلق اى لم يعد يستطيع تخليصه فتملكته ، وبهــــذا (١) فسره الحنفية انفسهم .

واما غلق فى قول الاعشى السابق فهو ايضا بمعنى انه لا يستطيـــــع تخليصهمنه، ولكى يتضح المعنى لدى القارئ لابد ان انبه الى ان هنــــاك بيتا بين هذين البيتين فتكون الابيات هكذا :

فهل يمنعنى ارتياد البـــلا د من حذر الموت ان يأتـــــين اليس احو المـــوت مستوثقــا على وان قلت قد انســـــــأن على رقيـــب لـــه حافـــط فقل في امري علــــق مرتهــــن

فهو يقول: ان ترحالى وتنقلى فى البلاد لايد فع عنى قضاء المسسوت فان الموت مستوثق منى ، وان اجلنى الى حين ، فهو لا تغيب عنى عيونــــــه ومراقبته ، فانا بين يديه رهن غلق ، لايمكن تخليصه ولافكه .

وواضح ان تفسير " غلق" بانه ذهب بغير شيء غير مستقيم .

واما المعنى الثانى الذى ذكروه ، فهو كما ذكروا ، لكن هذا المعنى دليل لنا لان معناه ان المرتهن لايستحقه اذا لم يوف الراهن الدين فسى الاجل المضروب، وهذا يعتنى انه ملك للراهن ، وهذا يقتضى انسسسه اذا هلك هلك من ضمانه لانه مالك ؟

وهذا احد المعنيين المرويين عن الزهرى .

والمعنى الثانى : انه اذا هلك لم يذهب حق المرتهن ، فقد روى عبد (ع) (ه) الرزاق في مصنفه ، والبيهقي في سننه ـ واللفظ له ـ قال : اخبرنا معمـــــر

⁽١) المبسوط للسرخسي (٢١:٢١) ٠

 ⁽ ۲) ديوان الاعشى الكبر - ميمون قيس - قصيدة رقم ۲ (۱ ص ۱ ه) شــــرح
 وتعليق الدكتور احمد محمد حسين .

⁽٣) الام للامام الشافعي (٣:٥١٥) •

⁽ ٤) مصنف عبد الرزاق _كتاب البيوع _ باب لا يغلق الرهن (٨ : ١٢٣٧) ، اثر رقم (٥٠٠٣) .

⁽ ه) السنن الكبرى للبيهقي _ كتاب الرهن _ باب الرهن غيرمضمون (٢ : ٠ ٤)٠

قت للزهرى : أرأيت قوله : لا يغلق الرهن ، اهو الرجل يقول : ان لــــم آتك بمالك فهذا الرهن لك ؟ قال : نعم ، قال معمر : ثم بلغنى عنه انـــه قال : ان هلكلم يذهب حق هذا انها هلك من رب الرهن له غنه وعليـــه غرمــه".

وخلاصة الكلام: ان لقوله: "لا يغلق الرهن" معنيين: احد همـــا نص فيما ذهبنا اليه . والثانى: يدل على ما ذهبنا اليه بطريق اللـــــزوم وان المعنى الذى ذكروه لم يروه احد من علماء اللغة ولا الفقه ولا الحديــــث فسلم الوجه الاول فى الدلالة على المراد.

ويناقش الوجه الثانى : بانا لانسلم ان معنى قوله : " الرهن مـــن راهنه" ماذكرتم بل معناه انه باق على ملك راهنه ، لايزول عنه ولو اشـــــترطـ (١) المرتهن غلق الرهن .

ويجاب: بان الظاهر: ان معناه من ضمانه كما فسره الاستسام الشافعى وذكر ان هذا في كلام العرب معناه الضمان، وهو حجة في اللغسة كما هو معلوم.

ويناقش الوجه الثالث : القائل بان الغرم معناه الهلاك من ثلاثة اوجه :

الاول : ان تفسير الشافعي للغرم بانه الهلاك خطأ في اللغـــــة
فقد حكى عن ابي عمر غلام ثعلب أنه قال : اخطأ من قال الغرم الهلاك، بــل

⁽١) المبسوط للسرخسي (٦٦:٢١) .

⁽٣) هو محمد بن عبد الواحد بن ابى هشام البغد ادى ، ابو عمر الزاهد المعروف بـ "غلام ثعلب" لغوى اخذ عن ثعلب الكوفى ، وكان الكتساب واهبل الا دب يحضرون عنده ليسععوا منه كتب ثعلب وغيرها . لسمة تصايف كثيرة منها : شرح الفصيح لثعلب، اليواقيت، تفسير اسمساء الشعراء ،غريب مسند احمد وغيرها . توفى ببغد اد سنة ه ؟ ٣هـ . انظر :

بغية الوعاة للسيوطى (١ : ١٦٦) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالــــة (٢ : ٢٦٦) ٠

⁽٣) هو احمد بن يحيى بن بشار البغدادى ، امام الكوفيين في النحوواللغة ولد سنة . . ؟ هـ وكان ثقة متقنا صنف المصون في النحوومعاني القرآن =

الغرم : اللزومومنه الغريم، لانه لزمه الدين ، وقال ـ تعالى ـ :" ان عذابها كان غراماً (⁽⁾ى لازما .

وفى الصحاح: الغرامة: مايلزم اداؤه، وكذلك المغرم والغرم.

وفى كتاب الافعال " "غرمت غرما : لزمنى مالا يجب على ، وقد فسجر غير الشافعى الحديث باشيا موافقة لما قاله اهل اللغة . قال المهروى قــى غير الشافعى الحديث باشيا موافقة لما قاله العرب : ماكان لازما ، والغــــرم الغربيين : قال ابن عرفه أ : الغرام عند العرب : ماكان لازما ، والغـــرم اداء شى علزم ، ومنه الحديث : له غنمه وطيه غرمه ، فغنمه : زياد تــــه وغرمه : اداء ما انفك به الرهن ، وقال ابو بكر الجصاص : الغرم : الديــن فيكون تفسيرا لقوله " لايغلق الرهن" اى لايملك بالشرط عند حلول الاجـــل فيكون تفسيرا لقوله " لايغلق الرهن" اى لايملك بالشرط عند حلول الاجـــل

وغير دلك . توفي سنة ٩١هـ .

انظر :

تاريخً بغداد للخطيب البغدادى (ه : ٢ . ٢) ، وفيات الاعيان لابسن خلكان (١٠٢: ١) .

⁽١) سورة الفرقان : آية ه٦

⁽٢) الصحاح للجوهري مادة "غرم" (٥:١٩٩٦) ٠

⁽٣) الافعال للسرقسطى ،مادة "غرم" ٢ : ١٩: ١) .

^(؟) هو ابوعبید احمد بن محمد بن امی عبید ، العبــــدی المؤدب، المهروی الفاشانی . قال یا توت : قرأ علی ابی سلیمــان الخطابی وابی منصور الازهری ، وروی عنه عبد الواحد الطیحی وابو بکر الازدستانی . وله کتاب " الغریدین" وکتاب " ولاة هراة" . توفــــی سنة ١.٤هـ .

انظر :

معجم الا دباء (؟ : ٢ ٢) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (١ : ٤) ، طبقات الشافعية للسبكي (؟ : ٤ ٪) ، بغية الوعاة للسيوطي (٢ : ١ ٢٧). هو ابو عبد ابـــــراهيم بن محمد بن عرفة العتكي الازدي الواسطــي العجروف بنفطويه ، ولد سنة ؟ ٤ ٣هـ ، كان عالما بالحديث والعربيــة واخذ عن ابي العباس تعلب وابي العباس محمد بن يزيد المـــــبرد واخذ عنه المعافي بن زكريا والعرزباني وجماعة . وقال الدارقطـــني لا بأس به . صنف كتبا كثيرة منها : " غريب القرآن" ، "الرد على الجهمية" "التاريخ" ، "النحل" ، وغير ذلك . توفي سنة ٣٢٣هـ ود فن بمقابر باب الكفة .

انظر : =

(۱) ولصاحبه اذا جاء زیادته ، وعلیه دینه الذی هو مرهون به .

ويجاب عن هذا الوجه : بان ما ذكرتموه من معنى الغرم والغــــرام صحيح ، الا ان اهل اللغة ـ ومنهم الشافعى ـ ذكروا ـ ايضا ـ ان من معانى هذه المادة الهلاك .

فغى القاموس المحيط: " الغرام: الولوع، والشر الدائم، والهلاك".

وفى لسان العرب : " وقوله ـ عز وجل ـ : " ان عذابها كان غرامـــا اى ملجأ دائما ملازما ، وقال ابو عبيدة : اى هلاكا ولزاما لهم . .

وقال الراغب الاصفهانى: "الغرم: ماينوب الانسان فى ماله مسسن ضرر لغير جناية منه، او خيانة، يقال: غرم كذا غرما ومغرما، واغرم فسلان غرامة، والغريم يقال لمن له الدين ولمن عليه، والغرام: ماينوب الانسسان (م) من شدة ومصية.

اذن فالمعنى الذى ذكره الامام الشافعى للغرم ليس خطأ ، فهاهـــم اولا علماء اللغة يذكرون هذا المعنى ، على ان الامام الشافعى حجة فـــــى اللغة ، فاذا ذكر ان معنى هذه الكلمة كذا فهى كما قال ، ولاعبرة بنفـــــى غيره اوعدم ذكره لها لان من حفظ حجة على من لم يحفظ .

⁽١) احكام القرآن للجماص ٢٩:١)، الجوهر النقى لابن التركمانـــى طبى سنن البيمقي (٢٠:٦) .

⁽٢) القاموس المحيط للفيروز آبادي ، مادة " غرم" (٢:٢٥) .

انباه الرواة (٣ : ٢٧٦) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٤ : ٣٢٣) .

⁽٤) لسان العرب لابن منظور ، مادة "غرم " (ه : ٣٢٤٧) .

⁽ه) المغردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني (ص٠٦٦) .

الثانى : ان معنى قوله "له غنمه وطبه غرمه" او "لصاحبه غنمه وطبيه عرمه" كما في بعض الروايات ـ مر دود عليه في حالة بقائه ، ولا يتملكه غيره علي ـــه او انه يباع بالدين فيزيد الثمن على الدين ، فالزيادة لصاحبه ، وان نقص عن الدين فالنقصان عليه .

ويجاب بان الغنم والغرم مصدران وقد اضيفا الى معرفة فيعمان كـــل غنم وكل غرم وقصره على ما ذكرتم تخصيص بغير دليل .

الثالث: أن الضمير في قوله "له" يحتمل أن يعود على المرتهــــنى كما يحتمل أن يعود على المرتهـــنى كما يحتمل أن يعود على الراهن، فنحمله على أنه للمرتهن ويكون المعـــنى للمرتهن غنمه أذا ظل سالما ألى الوقت المحدد للوفاء فيكون أحق به مــــن سائر الغرماء، وطبه غرمه أن هلك ضمنه وسقط دينه .

ويجاب : بان الظاهر والمتبادر ان الضمير يعود الى الراهـــــن ويؤكد هذا الرواية التى تقول "لصاحبه الذى رهنه" فهى ترفــع الاحتمـــال الذى ذكرتم .

الدليل الثالث:

ان الرهن وثيقة بالحق فوجب ان لا يكون تلفه مسقطا للحق كالضمان ظو انرجلا كانت له على رجل الف درهم فكفل له بها شخص عند وجوبه او بعده كان الحق على الذى عليه الحق ، وكان الحميل ضامنا له ، فان لـــم يؤد الذى عليه الحق كان للذى له الحق ان يأخذ الضامن كما لو شرط عليــه ولايبرأ ذلك الذى عليه الحق حتى استوفى آخر حقه ، ولو هلك الحميـــــــل او غاب لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه اصل الحق ، وكذلك الرهــــن لاينقص هلاكه ولا نقصا نه حق الموتهن .

⁽١) تبيين الحقائق للزيلعي (٦:٥) ٠

⁽٢) تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٥١) .

⁽٣) المهذب للشيرازي (١٠٤١))، فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠:١٠٠)، المغني لابن قدامة (١٣٩٤).

⁽٤) الام للامام الشافعي (٣:٥١٥) .

وناقش الحنفية هذا الاستدلال بقولهم: ان موجب الرهن ثبوت يـــد الاستيفاء، بخلاف الصك والشهود ، لانه لااستيفاء فيهما حتى يسقط دينـــه بالهلاك، اذ الاستيفاء مختص بالمال فكان قياسا فاسد (١).

ويلاحظ أن الحنفية أوردوا دليلا مخالفا لدليل الشافعية ثم ناقشوه أذ أن الشافعية تاسوا هلاك الرهن على هلاك الضامن ، بينما مسلل أورته الحنفية قياس الرهن على الصك، على أن التغييق الذى ذكروه بين الرهسسن والصك قائم على موجب الرهن عندهم وهو ثبوت يد الاستيفاء والمخالف يمنعه .

الدليل الرابع :

وبيانه : ان الاصول موضوعة على ان كل شيء كان بعضه غير مضمـــون كان جميعه غير مضمون ، كالود ائع والمستأجر ، وكل شيء كان بعضه مضمونا ، كالمبيع والمغصوب ، فلما كان بعض الرهن غير مضمـــون وهو مازاد على قدر الحق _ وجب ان يكون جميعه غير مضمون بالحق ، او نقول انه رهن فوجب ان لا يكون مضمونا بالعقد كالزائد على الحق .

وناقش الحنفية هذا الاستدلال : بانه لامانع ان يكين الشيء الواحد بعضه امانة وبعضه مضمون ، كما لوجعل خمسة عشر درهما في كيس ودفعـــه الى صاحب الدين على ان يستوفى دينه منه عشرة فيكون امينا في الزيــادة فكذلك الراهن ، كأنه جعل مقدار الدين في وعاء وسلمه الدائن ليستوفى حقه منه ، فعد هلاكه في يده يتم استيفاؤه في مقدار حقه ، ويكون الفضل امانة .

ويجاب : بانا لانسلم انه بمجرد استلام الكيس اصبح مضمونا علي بسب الله ان الكيس عنده امانة حتى يستوفى دينه، فاذا استوفاه صارما اخذه مضمونا عليه والباتى امانة، قال الخطيب الشربيني :" ولو قال خذ هذا الكيس واستوف

⁽١) المبسوط للسرخسي (٢١: ٢١) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٦: ٥٦) ٠

⁽ ٢) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن - مخطوط غير مرقم، فتح العزيــــــز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (٠ : ١٣٨٤) .

⁽٣) المبسوط للسرخسي (٢١: ٢١) ٠

حقك منه ، فهو امانة في يده الى ان يستوفى ، فاذا استوفاه صار مضمونا عليه ...
الدليل الخامس :

ان الرهن ملك للراهن بالسنة والاجماع، دفعه الى المرتهن لامغصوبا عليه ولابائعا ، والحاكم يحكم بحبسه عنده للحق الذى شبرط له مالكه ، فاى وجه لضمان المرتهن ؟ وإنما يضمن من تعدى فاخذ ماليس له ، او منع شيئ سيئ في يديه من مالكه بغير حق ، والمرتهن ليس في شيء من هذه المعانييين فلا هو متعد باخذ الرهن من الراهن ، ولا يمنعه اياه ، فلا موضع للضميان فلا هو متعد باخذ الرهن من الراهن ، ولا يمنعه اياه ، فلا موضع للضميان الرهن شرطا حلالا لا زما استوشق فيه من حقه ، طالبا المنفعة لنفسي والاحتياط على غريمه ، لامخاطرا بالارتهان ، لا نه لو كان الرهن اذا هليك هلك حقه ، كان ارتهانه مخاطرة ، ان سلم الرهن فحقه فيه ، وان تلف تلسيف ذمة الراهن وفي جميع ماله لا زما ابدا كان في بعض حالاته ، لان حقه اذا كان في ماله بقد رحقه ، فان هلك ذلك الشيء بعينه هلك من المرتهن وبرئت ذمسة ماله بقد رحقه ، فان ملك ذلك الشيء بعينه هلك من المرتهن وبرئت ذمسة الراهن ، ولاتيراً ذمة رجل مما عليها الا باحد امور ثلاثة : ان يؤدى جميع الدين الى المدين ، وهلاك الرهن لا يحقق واحدا من هذه الا مور ()

وخلاصة هذا الاستدلال : أن الرهن وثيقة لمن له الحق ، فلوكان مضمونا لكان وثيقة على من له الحق ، وفي ذلك ابطال لمعنى الرهن .

وناقش الحنفية هذا فقالوا : ماذكرتم من المخاطرة غير مسلسسم لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء، وفي هذا الصيانة لحق المرتهسسسن

⁽١) مغنى المحتاج للشربيني (١٣٧:٢) ، وانظر :نهاية المحتاج للرطبي

⁽٢) الام للامام الشافعي باختصار (٣:٥١٦) ٠

⁽ m) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن _ باب الرهن غير مضمون ، مخطــــوط غير مرقم .

لا المخاطرة ، ومن ضرورته فراغ ذمة الراهن عند هلاك الرهن وتمام الاستيفاء وهذا امر طارى ولا يخرج بالرهن عن ان يكون وثيقة لصيانة حق المرتهسيين لان العبرة في العقود بما شرعت له اصلا لا بما يطرأ لها ، وهذا نظير الحوالة فانها توجب الدين في ذمة المحال عليه لصيانة حق الطالب، وان كان مسين ضرورته فراغ ذمة المحيل ، ومع هذا لا ينعدم معنى الوثيقة في الحوالسسة فكذلك في الرهن ، وكذلك العارية المقصود بها اصلا منفعة المستعبر، ومسن ضورة حصول تلك المنفعة له ان تكون نفقته عليه ـ والنفقة ضرر ـ لكنه لسسميخ عقد العارية من ان تكون نفقه عليه ـ والنفقة ضرر ـ لكنه لسسميخ عقد العارية من ان تكون نفعا محضاً ا.

ویجاب : اولا : ان هذا مبنی علی ان موجب عقد الرهن ثبوت یــــد الاستیفا، وهو معنوع عند نا .

ثانيا: ان صيانة حق المرتهن بحبس المرهون ، انما كان عندما كسان الرهن قائما ، ولم يقل احد _ حينئذ _ بالضمان ، والهلاك وان كان نادرا لكنم ينافى التوثق .

الدليل السادس:

انه عقد فاسدُهُ غير مضمون ، فوجب ان يكون صحيحه غير مضمون كالشركات والمضاربات .

وبيانه : ان فاسد كل عقد مردود الى صحيحه فى وجوب الضمــــان وسقوطه ، فالبيع لما كان فاسده مضعونا ، كان صحيحه مضعونا ، والشركــــات والمضاربات لما كان صحيحها غير مضعون كان فاسد ها غير مضعون ، ومعلوم ا ن الرهن الفاسد غير مضعون ، فوجب ان يكون الرهن الصحيح غير مضعون .

الدليل السابع:

ان التلف معنى يبطل الرهن ، فوجب ان لا يسقط الحق كالفسخ .

⁽١) المبسوط للسرخسي (٢١:٥٦) ٠

⁽٢) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن - باب الرهن غير مضمون ، مخطوط غير مرقم .

وبيانه: ان الرهن قد يبطل بتلف المرهون، كما يبطل بفسخ يه أن بطلانه بالفسخ لا يوجب سقوط الحق، فوجب ان يكون بطلانه بالتلف لا يوجب سقوط الحق .

الدليل الثامن:

استدل لهم بان قبض الرهن لو كان قبض ضعان لم يرجع المرتهن السى الراهن بالضعان عندما يتبين ان الرهن مستحق للغير، بينما الحكم عند كـم انه اذا تبين ان الرهن مستحق، قان المرتهن يرجع بالضعان الى الراهن.

واجيب: بانه انما يرجع المرتهن الى الراهن بالضمان عند الاستحقاق لان الراهن اوقع المرتهن فى الغرر، اذ هو ينتفع بقيض الرهن منه _ حينقذ _ حيث يصير موفيا دينه عند الهلاك، او الاستحقاق، ومن ثم روعى حق المرتهبن دفعا للضرر فقلنا برجوعه الى الراهن.

الدليل التاسع:

واستدل لهم - ايضا - بان قبض الرهن لو كان قبض ضمان ، لكان قبضه كافيا عن قبض السراء ، وعند كم اذا اشترى العرتهن العرهون من الراهـــــــن لا يصير قابضا بنفس الشراء ، ولو كان مضعونا بالقبض لناب قبضه عن الشـــــراء كالخاصب، فان قبضه لما كان قبض ضمان لم يحتج الى قبض جديد عندالشـراء لان القبضين اذا تجانسا ناب احدهما عن الآخر .

واجيب : بانه انما لايصير المرتهن قابضا بنفن الشراء ، لان الشرواء لا قي العين وهي في حكم الامانة ، وقبض الأمانة دون قبض الشراء .

⁽ ۱) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن _ باب الرهن غير مضمون _ مخط_وط غير مرتم .

⁽٢) المبسوط للسرخسى (٢١:٥١) .

⁽٣) المسوط للسرخسي (٢١:٢١) .

⁽١) المسوط للسرخسى (١١:٥١) .

⁽ه) المبسوط للسرخسي (٦٧:٢١) ٠

الدليل العاشر:

وهذا رد على المالكية : اذا ثبت ان الرهن امانة، فانه عام في كـــل رهن سوا ً كان ظاهر الهلاك او خفيه ، ولا يخصص الخفي الا بدليل ، ولــــم يرد عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حتى نصير اليه .

لترجيــــح

واذ قد انتهيتمن عرض الآراء وادلتها وماورد عليها من مناقشـــــات وردود فانى ارى _ والله اعلم _ ان الراجح ماذهب اليه الشافعية ومن وافقهم من انالرهن امانة فى يد العرتهن مطلقا ، لسلامة ادلتهم وضعــف ادلــــة المخالفين ، ويحسن بى ان اختم هذا العبحث بما قاله الامام الشافعــــــى _ رحمه الله _ : " ولولم يكن فيه سنة كان انا لم نعلم الفقهاء اختلفوا فيمـــا وصفنا _ من انه ملك للراهن ، وان للعرتهن ان يحبسه بحقه لا متعديـــــــا بحبسه _ د لالة بينة على ان الرهن غير مضمون .

⁽١) الام للامام الشافعي (٣:٥١١)

⁽٢) الام للامام الشافعي (٣:٥٦) .

المبحث الثانى

مقد ار مايضمن به المرهــون

قدمنا في المبحث السابق ان جمعا كبيرا من العلماء قالوا :ان الرهن مضمون ، وهؤلاء الذين قالوا بالضمان اختلفوا في مقدار مايضمن به الرهــــــــن على ثلاثة مذاهب .

المذهب الاول:

ان الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين ، فأذا كانت قيمت وسم تساوى قيمة الدين سقط الدين عن الراهن ، ولم يرجع احدهما على الآخـــر بشيء ، وان كان الدين اكثر من قيمة الرهن ، رجع المرتهن الى الراهــــــن بالزائد على قيمة الرهن ، اما اذا كانت قيمة الرهن اكثر من الدين فيسقــط الدين عن الراهن ، ولا يرجع الراهن الى المرتهن بما زاد ، لان الزائد عــن قيمة الرهن امانة ، فلا يضمن الا بالتعدى او التغريط .

والى هذا ذهب ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والثورى وابراهيم النخعى وعطـــــا فى رواية ، وهو مروى عن عمر بن الخطاب وعبدالله بـــــــــن (١) مسعود _ رضى الله عنهما .

⁽۱) العسوط للسرخسى (۲۱: ۶۳- ۲۰)، بداع الصناع للكاسانـــــى (۲، ۲۷۰)، الهداية للمؤيناني (۱۲۷۰)، تبيين الحقاكــــق للزيلعي (۲: ۳۲۰)، الهداية للمؤيناني (۱۲۷۰)، تبيين الحقاكـــق للزيلعي (۲: ۳۲۰)، الدر المختار للحصكني مع ركلة فتح القديــر لقاضي زاده (۲: ۶۱۰ ۱۱۰ ۱۱)، مجمع الانهر لداماد افنـــدى (۲: ۲۸۵)، المغنى لابن قدامة (۱۳۰۸)، المعلى لابن حــزم (۲: ۲۲۰)، المعلى لابن حــزم (۲: ۲۲۰)، المعلى الموطى المو

المذهب الثانى:

ان الرهن مضمون بمقدار الدين قل الدين او كثر، فاذا هلك الرهن سقط الدين عن الراهن ولم يرجع احدهما الى الآخر بشئ .

المذهب الثالث:

ان الرهن مضمون بقيمته ، فان كان قيمته تساوى الدين لم يرجــــع احد هما الى الآخر، وان كانت اكثر سقط مقد ار الدين من قيمة المرهون ، وكلف المرتهن برد الزيادة الى الراهن ، وان كانت اقل من الدين سقط مــــــن الدين بقدر قيمة الرهن ورجع المرتهن الى الراهن بالزائد .

 $\binom{(7)}{2}$ وبهذا قال المالكية وزفر من الحنفية .

الادلــــة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

⁽۱) احكام القرآن للجصاص (۱:۲۱ه-۲۷ه) ، تبيين الحقائق للزبلعسى (۲:۲) ، مصنف ابن ابي شيبة ـ كتاب البيوع والاقضية (۲:۹٪ - ۱۸۶:۲) الرزاق ـ كتسساب (۱۸۶:۲) آثار رقم (۲۸۲۰ - ۲۸۶۰) ، مصنف عبد الرزاق ـ كتسساب البيوع ـ باب الرهن يهلك (۲۰۰۸ - ۲۳۰) آثار رقم (۲۰۰۷ - ۲۰ ، ۲۰) آثار رقم (۲۰۰۸ - ۲۰ ، ۲۰) مضمون (۲:۲۶ - ۲۰) ، المحلى لابن حزم (۲:۲۶ - ۲۹) ، ، ، ، ، معانى الآثار للطحاوى (۲:۰۰ - ۱۰۱) .

⁽٢) الغواكه الدوانى للنغراوى على رسالة ابن ابسى زيد القبروانى (٢٣٣٠) خاشية على العدوى على كفاية الطالب الربانى لابى الحسن الشاذلى (٢١٢٢) ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير (٣٠٣٥) حاشية العدوى على الخرشي (٥:٢٥٦)

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٢ : ١ / ١) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٢ : ١٥) ، =

الدليل الاول:

(1) (1) (1) ما رواه ابن ابى شيبة _ واللغظ له _ والبيهةى ، وابن حزم ، والطحــــاوى (7) والطحـــاوى بسند هم عن عمر _ رضى الله عنه _ قال : اذا كان الرهن اكثر مما رهن بــــه فهو امين في الفضل وان كان اقل رد عليه .

ويناقش بما قاله ابن حزم : من ان هذا لم يصح عن عمر لانه من روايسة عبيد بن عمير، وعبيد هذا لم يولد الا بعد موت عمر، او ادركه صغيرا لـــــم (ه) يسمع منه .

> (٦) وقال البيهقى : هذا ليس بمشهور عن عمر .

الدليل الثانى:

مارواه عبد الرزاق ، وابن ابى شيبة واللفظ له وعن على ورضى الله عنه و الرواه عبد الرزاق ، وابن ابى شيبة والله عنه و " اذا كان الرهن اكثر مما رهن به فهلك فهو بما فيه ، لانه أمين فهي الغضل ، واذا كان اقل مما رهن به فهلك رد الراهن الغضل " .

ويناقش : بان هذا معارض بما ورد عنه " انهما يترادان الفضل" وبما ورد عنه _ ايضا _ انه يسقط التضمين اذا اصابته جائحة وان الضمان لا يكون

العناية للبابرتي مع تكلة فتح القدير لقاضي زاده(١٤٦:١٠) مجمع الانهر لداماد افندي (٢:٥٨٦) .

⁽١) مصنف ابن ابى شيبة - كتاب البيوع والاقضية - باب الرجل يرهن الرجل فيهلك (١٨٨٠ - ١٨٨) ، اثر رقم (٢٨٤٠) .

⁽٢) السَّاسُ الكبري اللبيهـقي _ كتاب الرّهُنَ _ باب في من قال الرهـــــــن مضمون (٢:٦٤)

⁽٣) المحلى لابن حزم (٣١:١٥) .

⁽٤) شرح معاني الآثار للطحاوي (١٠٣:٤) ٠

⁽ ه) المحلى لابن حزم (١٩٤٨) ٠

⁽٦) السنن الكبرى للبيهقى _ كتاب الرهن _ باب من قال الرهن غيرمضمون (٦)

⁽ ٧) مصنف عبد الرزاق ـ كتاب البيوع ـ باب الرهن يهلك(٨ : ٢٣٩) ائـــر رقم (٢٩٠٩) ٠

⁽٨) مصنف ابن ابي شيبة (٧:٥٨٥-١٨٦) أثر رقم (٢٨٣٧) ٠

الا بالتعدى او التغريط وهذه اصح الروايات عنه، قال ابن حزم: "وروينا من طريق الحجاج بن المنهال ناهمام بن أنا قتادة عن خلاس: ان عليا بسن ابى طالب قال في الرهن: "يتراد ان الفضل فان اصابته جائحسسة برىء، فصح ان عليا بن ابى طالب لم ير تراد الفضل الا فيما تلف بجنايسة المرتهن، لافيما اصابته جائحة بل رأى البراءة فيما اصابته جائحة ...

الدليل الثالث:

ان بد المرتهن يد استيفاء ، فلا توجب الضمان الا بالقدر المستوفى كما في حقيقة الاستيفاء ، والزيادة مرهونة ضرورة انا لانستطيع حبس الاصـــل بدونها ، والضرورة تقدر بقدرها ، ولاضرورة في حق الضمان .

ویمکن ان یناتش : بان کل جزء من الرهن مرهون بکل جزء مسسسن اجزاء الدین بدلیل انه لو ادی بعض الدین فانه لاینفك من الرهن بقدر ه ولو كان كما تالوا ، لكان كلما ادى قسطا من الدین انفك جزء منه ،اذا كسان مما یتحزاً مثلا ،لكن هذا لایجوز .

ادلة المذهب الثانى:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

(٣) (٣) ما رواه ابن ابى شيبه ، والبيهقى ، والطحاوى بسند هم ، وابو د اود فى

⁽١) المحلى لابن حزم (٤٩٧:٤) .

⁽ ۲) الهداية للموغيناني (۲ ، ۲۸) ، تبيين الحقائق للزيلعي (۲ ، ۵ ۲) العناية للبابرتي مع تكلمة فتح القدير لقاضي زاده (، ۱ ، ۲ ، ۱) ،

 ⁽٣) صنف ابن ابى شيبة - كتاب البيوع والاقضية - باب فى الرجل يره-ن الرجل فيهلك (١٨٣: ٧) ، اثر رقم (٢٨٢٧) .

⁽ع) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الرهن - باب من قال الرهن مضمـــون (7: ٣: - 33) .

⁽ ه) شرح معاني الآثار للطحاوي (٤ : ١٠٠ - ١٠١) .

(۱) مراسيله عن مصعب بن ثابت قال: سمعت عطاء بحدث ان رجلا رهن فرسا فنفق في يده فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ للمرتهن: ذهب حقك".

وجه الدلالة : ان النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ حكم بذهاب حــــق المرتهن دون ان يسأله عن مقدار الدين وعن قيمة الفرس مما يدل علــــــــى ان الرهن مضمون بالدين قل او كثر .

الدليل الثانى:

مارواه الدارقطني، والبيه قي عن اس متصلا، وابو داود في مراسيله عن عطاء عن النبي _ صلى الله عليه وسلم _ قال : " الرهن بما فيه".

وقد قدمنا فى المبحث السابق ان المتصل ضعيف لاتقوم به حجـــــة وان المرسل صحيح لكنها لاتصلح دليلا على المراد كما تقدم ذلك مفصلا فى ا المبحث السابق :

ادلة المذهب الثالث:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

⁽١) نصب الراية للزيلعي (٢١:٤) .

⁽٢) نصب الراية للزيلعي (٢): ٣٢١) .

⁽٣) سنن الدارقطني _ كتاب البيوع والا قضية (٣٢:٣) حديث رقم (١٢٣) ١٢٣) .

^(؟) السنن الكبرى للبيهقى _ كتاب الرهن _ باب من قال الرهن مضمـــون (: : :) .

⁽ه) نصب الراية للزيلعي (ع: ٣٢٢) .

الدليل الاول:

(٢) مارواه عبد الرزاق ـ واللفظ له ـ وابن حزم ، وابن ابى شيبة عن طـــــى الله عنه ـ قال : " يترادان الفضل" . - رضى الله عنه ـ قال : " يترادان الفضل" .

وهو مفسر بما تقدم في اصل المدهب.

وينا قش بان هذا معارض بالروايات الاخرى عن على كما تقدم فى مناقشــة المذهب الاول .

الدليل الثانى:

ان الزيادة على قدر الدين مرهونه ، لانها محبوسة بالدين فتكــــون (٤) مضمونة قياسا على مقدار الدين .

وانهى هذا المبحث بانى لو كنت اخترت الضمان لاخترت المذهب ب الثالث القائل بان الرهن مضعون بقيعته ، لانه المتفق مع قواعد الشريعة مسن ان المضعون اما يضمن بقيعته او بمثله ، كما ان الرهن غالبا مايكون اكثر مسن الدين ، ظماذا يهدر حق الراهن ؟ واذا كان اقل ظماذا نهدر حسسق المرتبئ ؟

ان العدل يقتضى ان يترادا الفضل لوضمن .

⁽۱) مصنف عبد الرزاق _ كتاب البيوع _ باب الرهن يهلك(۲۳۹: ۲۳۹) اشــر رقم (۲۰۰۹) ٠

⁽٢) المحلى لابن حزم (٢١٦٤) .

⁽٣) مصنف ابن ابى شيبة _ كتاب البيوع والا قضية _ باب فى الرجل يرهــــن الرجل فيهلك (٢ . ١٨٥٠) أثر رقم (٢٨٣٦) .

^(؟) الهداية للمرفيناني (؟ . ٢ ٨ ١) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٢ . ٥٠) ، العناية للبابرتي مع تكلة فتح القدير لقاضي زاده (. ١ . ٢ . ١) .

المبحث الثالسث

شروط الضمان عند الحنفية

تقدم ان الرهن مضمون عند الحنفية ، لكن الضمان عند هم ليس مطلقيا بل مشروط بشروط يجب ان تتوافر ليكون الرهن مضمونا ، واذا اختل شرط منها خرج الرهن عن الضمان .

وهده الشروط هي كما يلي :

الشرط الاول

قيام الدين عند الهـــلاك

اى اذا هلك الرهن ، فانه لايكون مضمونا الا اذا كان الدين لايـــزال قاما ، اما اذا كان الدين قد سقط عند المهلاك او قبله _ كأن ابرأ المرتهـــن الراهن منه ، او وهبه له بعد قبضه _ فان الرهن _ حيندد يكون امانة ، نعـــم لو امتنع المرتهن من تسليم الرهن بعد سقوط الدين ثم هلك هلك مضمونـــال لانه صار فاصبا بالمنع ، والمغصوب مضمون بكل القيمة .

هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد بن الحسن .

وقال زفر يهلك مضمونا ، سواء هلك قبل سقوط الدين ام بعده اوسـواء امتنع المرتهن من تسليمه ام لم يمتنع .

اما اذا سقط الدين بالوفاء ثم هلك فانه يهلك مضمونا باتفاق علمـــاء العدهب .

ووجه قول زفر: القياس، وبيانه: ان قبض الرهن قبض استيفا، فهسو بالقبض كأنه استوفى من وجه، فاذا هلك الرهن تقرر الاستيفا، فيصبر كسأن المرتهن استوفى بالهلاك بعد الابرا، وهذا بمنزلة استيفائه حقيق بعد الابرا، ومن ثم يلزم المرتهن رد المال المستوفى .

Burgar and saught the Burgh Harach is

ووجه قول ابى حنيفة وصاحبيه: الاستحسان من وجهين:

الوجه الاول: ان ضمان الرهن انما يكون باعتبار امرين ، القبية والدين جميعا ، فاذا زالا او احدهما زال الضمان ، وبالابرا وال احسيد الامرين _ وهو الدين _ فينعدم الضمان ، كما لو رد الرهن مع بقا الديسين لان الحكم الثابت بعلة ذات وصغين ينعدم بانعدام احدهما .

وهذا بخلاف مالو استوفى حقيقة ، فأن القبض قام ، وكذا الديـــــن لان المقصود يحصــل لان الدين بالاستيفا و لايسقط ، بل يظل قائما حكما ، لان المقصود يحصــل بالاستيفا ، وحصول المقصود من الشي ينهيه ويقره ، ولهذا جاز الابرا عـن الثمن بعد الاستيفا ، فأذا بقى الدين حكما بقى ضمان الرهن ، وبهــــلاك الرهن يصير مستوفيا ، فتبين انه استوفى مرتين فيلزه رد احدهما ، امـــــا بالابرا و البهة فيسقط الدين حقيقة وحكما ، فلا يبقى الضمان بعد انعـدام احد المعنيين .

الوجه الشآنى : ان مقصود الراهن بتسليم الرهن الى المرتهـــــن ان تبرأ ذمته عند هلاك الرهن ، دون ان يلزمه شي آخر، وقد حصل هــذا المقصود بالابرا عبل الهلاك ، فلا داعى لان يكون هناك سبب آخر للــــبرا وهو هلاك الرهن ، كمن عليه الدين المؤجل اذا عجله ثم حل الاجل ، وصاحب المال اذا عجل الزكاة ثم تم الحول لا يلزمه شي و آخر .

وهذا بخلاف مالو وفى الدين ، فإن المقصود _ حينتذ _ لم يحصصك لان ذمته انما برئت بما اعطى من المال ، لابهلاك الرهن ، فلم يحصل لصمه المقصود من هلاك الدين بالوفاء ، وحصل بالابراء والهبة فافترقاً (1)

⁽۱) العبسوط للسرخسي (۲۱:۹۸-۹۱) ،بدائع الصنائع للكاسانـــــــى (۳۲۱۲-۳۷۱۱) ،الهداية للعرفيناني (۲:۱۵۲) ،الـــدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (۲:۲۲۵-۲۵) ، الفتاوی الهندية (۲:۷۶۶) .

وقال المالكية : عظل الرهن مضمونا حتى بعد قضاء الدين او هبت. للراهن ، لان الاصل بقاء ماكان على ماكان ، الا أن يدعو المرتبن الراه...ن لا خذه فيقول له : اتركه عندك ، او يحضره المرتبن له ، فأن فعل ذلك ث....م تلف الرهن لم يكن مضمونا لانه بعد ذلك اصبح امانً (1)

اما الشافعية والحنابلة - القائلون بان الرهن غير مضمون - فقالــــوا ان الراهن اذا برى من الدين بقضائه او هبته له ، فان الرهن يظل امانـــة بعد ذلك ، الا اذا طلبه الراهن فامتنع المرتهن من تسليم له ، فانـــــه الراهن فامتنع المرتهن من تسليم له ، فانــــه - حينئذ ـ يصير مضمونا ، كما لو امتنع الوديع من تسليم الوديعة لصاحبها . (٢)

الشرط الثانى

ان يكون هلاك المرهون في قبض الرهن

اى ان يكون المرهون مقبوضا لدى العرتهن او العدل قبض رهن ، اما اذا كان مقبوضا عند هما قبضا غير قبض الرهن ، او كان مقبوضا عند غيرهمـــا اعارة _ مثلا _ فانه لا يكون مضمونا ، وان بقى عقد الرهن ، لان المرهون انمــا صار مضمونا بالقبض والدين جميعا ، فاذا زالا ، او احدهما زال الضمان .

ويتفرع على هذا الشرط فروع منها:

- (أ) ان الرهن المحصوب من المرتهن اذا هلك لايسقط شيء من الديسين لان قبض الغصب ابطل قبض الرهن ، وان لم يبطل عقد الرهن ، حستى كان للمرتهن ان ينقض قبض الغاصب فيرده اليه .
- (ب) اذا استعار المرتهن الرهن من الراهن لينتفع به فهلك، فإن هلك في قبل أن يأخذ في الانتفاع، أو بعدمافرغ يهلك بالدين، وأن هلك في

⁽۱) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقى (۳:۵٥٦- ٢٥٦) ، شــرح الخرشى على مختصر خليل (٥:٧٥٦) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (١٢٢:٢) ، جواهر الاكليل للابى (٨٥:٢).

 ⁽۲) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (۱۳۸:۱۰)، مغسستني
 المحتاج للشربيني (۱۳۲:۲)، المغنى لابن قدامة (۱۳۹:۶)،
 کشاف القناع للبهوتي (۲۸۱:۳).

⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (٣٧٦٣: ٨) .

حال الانتفاع يهلك امانة ، لان المرهون قبل ان يشرع بالانتفاع بـــه باق على حكم قبض الرهن ، لا نعدام ما ينتضه وهو قبض الانتفاع ، واذا اخذ في الانتفاع به فقد نقضه لوجود قبض الاعارة ، وقبض الاعارة ينافي قبض الرهن ، لا نه قبض المانة ، وقبض الرهن قبض ضمان ، فاذا جـــاء احدهما انتفى الآخر ، ثم اذا فرغ من الانتفاع فقد انتهى قبض الاعـارة فعاد قبض الرهن ، ويعود معه الضمان ، ومثله ما اذا اذن الراهـــن للمرتهن في الانتفاع بالمرهون .

- (ج) اذا استعاره الراهن من المرتهن لينتفع به فقيفه خرج عن ضمــــان المرتهن حتى لو هلك في يده بهلك امانة ، والدين على حالــــــه لان قبضه قبض عارية ، وهو قبض امانة فينافي قبض الرهن لانه قبض ضمان فاذا عاده الى المرتهن عاد قبض الرهن فيعود معه الضمان ، وكذلــك لو اذن المرتهن للراهن بالانتفاع بالمرهون .
- (د) اذااعاره الراهن من اجنبى باذن المرتهن ، او اعاره المرتهن مسسن اجنبى باذن الراهن ، وسلمه الى المستعير، فإن المرهون ـ حينشذ ـ يخرج عن ضمان الراهن .

وفى جميع الحالات التى مرت لايخرج الرهن عن عقد الضمـــــان لان خروج العقد عنه ، كزوائد الرهــــن فانها خارجة عن الضمان اذ هى غير مضمونة على المرتهن ، لكنها مع هـــذا (١) لم تخرج عن عقد الرهن بل هى داخلة فيه .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲، ۳۷۹۳ و ۳۷۹۳) ، الهداية للموغينانسي (۱:۸۶ - ۱۹۹۹) ، تبيين الحقائق للزيلعي (۲:۸۸ - ۸۸) الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (۲:۰۱۰ - ۱۱۵) .

الشرط الثالث

ان يكون المرهــون مقصـود ا

فلا تكون الزيادة المتولدة من الرهن ، او ماهو في حكم المتولسسيد _ كالولد والثمر واللبن والصوف ونحوها _ مضمونا الا الارش، اى بدل جزء مسن اجزاء الرهن ، حتى لو هلك شيء من تلك الزوائد لايسقط شيء من الديسسن الا الارش، فانه اذا هلك تسقط حصته من الدين .

ووجهه: ان الولد ليس بعرهون اصالة ، بل تبعا للاصل ، كولد المبيع على اصل الحنفية انه سبع تبعا لا مقصودا _ والعرهون تبعا لا حصة له مــــــن الضمان ، الا اذا صار مقصودا بالفكاك ، كما ان العبيع تبعا لا حصة له مـــــن الثمن الا اذا صار مقصودا بالقبض، بخلاف الارش، لانه بدل العرهـــــون لان كل جز عن اجز ا الوهن مرهون ، وبدل الشيء قائم مقامه كأنه هو ، فكان حكم الاصل ، والاصل مضمون فكذلك بدله بخلاف الولد .

اما الزيادة على الرهن - كأن رهنه ثوبا ثم زاد جوهرة - فانها مضمونـة لانها مرهونة قصدا لاتبعا، لانها اذا صحت التحقت باصل العقد كــــأن العقد ورد على الزيادة والعزيد عليه .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٥٥٣٥) .

والفصل

نفقتالرهوب

وَفْيِهُ مُنجِثَانٌ:

المبحث الأول: انفاق المراهن على المرهون.

مر الثانى: انفاق المرتهن على المرهون.

Carlier only of each to let it was

المبحث الاول

انفاق الراهن على المرهون

اتفق الفقها على ان مؤنة المرهن على الراهن ـ الا ماروى عن الحسن البصرى انها على المرتهن ـ فطعام المرهون ، وشرابه ، وكسوته ، وكفنه ، واجرة دفنه ونحوها على الراهن ، فأن كان المرهون دابة فعليه علفها ، وأن كان كان المرهون دابة فعليه علفها ، وأن كان بستانا فعليه سقيه وتلقيح نخله وجذاؤه ، والقيام بمصالحه ، كحفر النهــــر والعين ، سواء كان في قيمة الرهن فضل ام لم يكن .

- - (٢) الموطأ للامام مالك(٢:٨٢٢) حديث رقم (١٣)
 - (٣) مصنف عبد الرزاق (٣٧:٨) حديث رقم (٣٣٠) ٠
 - (٤) شرح السنة للبغوى (١٨٤:٨) حديث رقم (٢١٣٢) ٠
- (ه) سنن ابن ماجة ـ باب لايغلق الرهن (٢١٦:٢) حديث رقم(٢٤٤١).
 - (٦) المستدرك للحاكم كتاب البيوع (٢ : ١ ه) . (٧) سنن الدارقطني كتاب البيوع (٣ : ٣ ٣٣) .
 - (٨) المحلى لابن حزم (٨:٠٠٥) .
 - (٩) السخن الكبرى للبيه تى ـ كتاب الرهن ـ باب ماجاء فى زيا دة الرهــن . (٩) . (٣٩: ٦) .

وابن حبان _ متصلا _ عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة _ رضى الله عنـــه _ قال : قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ : "لا يغلق الرهن ، الرهــــن لعن رهنه ، له غنمه وطيه غرمه" .

فجعل الحديث لمالك الرهن غنه من نما وزيادة ، وجعل عليه غرم.....ه (٢) من مؤنة او نقص او هلاك .

ولان هذه الأشياء من حقوق الملك ، ومؤنات الملك على المالك ، والمالـك (٣) الراهن فكانت المؤنة عليه .

الاول : ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته ، كالاكل والشـــرب وما اشبه ذلك مما تقدم فهو على الراهن كالجمهور .

الثانى : مايحتاج اليه لحفظ الرهن ، او لرده ، او لرد جز منه الـــى المرتهن فهو طى المرتهن .

وعللوا ذلك : بان الامساك حق له ، والحفظ واجب عليه لنفسه ، فتكون (١) . مؤنته عليه .

اما الجمهور ظم يفرقوا بين القسمين ، فرد العبد الآبق ، او الحيـــوان الضائع، ومد اواة المجروح ، واجرة مسكنه تجب على الراهن كما يجب عليه الاكل والشرب، لان كلا منها يجب على المالك في غير الرهن ، فتلزه في الرهـــــن

⁽١) سبل السلام للصنعاني (٣:٣٥) ، نيل الإوطار للشوكاني (٥:٥٢) ٠

⁽٢) الحاوى للمأوردي _ كتاب الرهن (٧: ٩، ٩٩، ٩ ٣ب _ . ٤٢أ) مخطوط.

 ⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٢٥ ٣٥) ، شرح الخرشي على مختصرخليل
 (٥: ٥: ٥) ٠

اذلم يخرج الرهن عن ملكه .

ووافق ابو يوسف الجمهور في اجرة المسكن ، لان المسكن سعى في تبقيته .

قال الحنفية : وجُعل الآبق ، والغدا من الجناية ، والدين السدد يلحق الرهن على المرتهن بقدر الدين ، والغضل على ذلك على المالسلك الراهن حتى لو كانت قيمة الرهن والدين سوا ، او قيمة الرهن اقلما فالجعل كله على المرتهن ، وان كانت قيمته اكثر فيقدر الدين على المرتهسن فالجعل كله على المرتهسن بلان وجوب الجعل والغدا ، من الدين على المرتهسن لكون الرهن مضمونا ، وهو مضمون بقدر الدين ، والغضل امانة ، فانقسسسم الجعل او الغدا ، او الدين عليها على قدر الامانة والضمان ، بخلاف اجسرة المسكن ، فانها على المرتهن خاصة ، وان كانت قيمة الرهن فيها فضلل ان الاجرة انها وجبت على المرتهن لكونها مؤنة الحفظ، وكل المرهون محفوظ بحفظه فكانت كل المؤنة عليه . فاما الجعل ، او الغدا ؛ او الدين فانما لزمسه بحفظه فكانت كل المؤنة عليه . فاما الجعل ، او الغدا ؛ او الدين فانما لزمسه لكون العردود مضمونا ، والمضمون بعضه لا كله فيقدر بقدر الضمان .

⁽۱) المنتقى للباجه(ه::٥٦)، شرح الغرشى على مختصر خليـــــل (٥::٥)، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى(٣::٥١)، الامر الصغير للدردير مع بلغة السالك للماوى(٢:٠١٠)، الام الشافعى(٣:٥١)، فتح العزيز للرافعى شرح الوجيزللغزالي (١٣:٠١)، شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعمــيرة (٢:٥٣١)، مغنى المحتاج للشربيني (٣::٣١)، الحــــاوى للماوردى _ كتاب الرهن (٧:٠٩، ٩٣٠ - ٠٤) مخطوط، المغـني لابن قدامة (١:٣٣٤)، كشاف القتاع للبهوتى (٣:٢٩١)، شـــرحم منتهى الارادات للبهوتى (٣:٣٦٤)، الروض العرب مع حاشية منتهى الارادات للبهوتى (٣:٢٦٢)، الروض العربع للبهوتى مع حاشية العنقرى (١:١٦٨٠).

⁽۲) بدائع الصنائع للكاساني (۲: ۳۲۵ – ۳۷۵۳) ، الهداية للموفيناني (۲) بدائع الصنائع للكاساني (۲: ۳۲۵ – ۳۷۵۳) ، الهجر الرائق (۲: ۲۸) ، الهجر الرائق لان نجيم (۲: ۲۸) ، الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابسين عابدين (۲: ۲۸۸ – ۲۸۸) ، العناية للبابرتي مع تكلة فتح القديسير لقاضي زاده (۱: ۲ / ۱۵۱ – ۱۵۱) ، البناية للبعني شرح الهدايسية (۲: ۲۱۸ – ۲۷۷) ، مجمع الانهر لداماد افندي (۲: ۲۸ – ۲۷۷) ، مجمع الانهر لداماد افندي (۲: ۲۸ – ۵۹) ، الغتاوي الهندية (م: ۲۵ – ۵۹) ،

المبحث الثانسي

انفاق المرتهن على المرهون

ذكرنا في العبحث السابق ان النفقة واجبة على الراهن ، على خـــلاف يسبر مع الحنفية ، وبالتالى فعلى الراهن ان يؤدى ماوجب عليه ، فان لــــم يغعل فهل يجبره الحاكم ، او ينفق العرتهن ، او يباع جزّ من الرهن ليكـــون نفقة لباقه ؟

لقد تحدث الفقها؟ في هذا وكان لكل مذهب تفصيلات يختص بها ، ومن ثم فانى سأذكر كل مذهب منفردا .

اولا: مذهب الحنفية.

قلنا أن الحنفية قسموا النفقة الى ماهى واجبة على الراهن ، وماهــــى واجبة على المرتهن ، وبناء على هذا قالوا :

ما اداه احدهما مما يجب على الآخر بغير امر القاضى فهو متسبع سواء كان الثانى حاضرا ام غائبا ، فما يجب على الراهن اذا اداه المرتهسن بغير امر القاضى يكون المرتهن متبرعا ، وكذا الراهن اذا ادى مايجب علسسى المرتهن . لانه غير مضطر حيث يمكنه ان يرفع الامر الى القاضى ، فصار كسسا لو قضى دين غيره بغير اذنه .

وان امر احدهما القاضى ان ينفق طى الرهن مايجب على الثانـــــى ويجعل ذلك دينا عليه ، فانفق كان له الرجوع .

فان لم يجعله دينا _بان امره بالانفاق فقط_لم يرجع بذلك على الثاني . ووجهه : ان امر القاضي هنا لايراد به حقيقته التي هي الالزام، بـل

النظر والارشاد ، ثم هو بعد ذلك متردد بين ان يكون الانفاق حسبة اودينا ومادام لم ينص على الاعلى الذي هو الدين فالادنى اولى . وروی ابو یوسف عن ابی حنیفة : انه اذا انفق احدهما ، وکان الثانیی حاضرا لم یرجع طیه بما انفق وان کان بأمر القاضی ، وقال ابو یوسف یرجع الیه فی الحالین ـ کما تقدم ـ اذا کان یأمره القاضی وجعله دینا .

وخلافهما هذا مبنى على مسألة في الحجرهي :

ان ابا حنيفة يقول: ان القاضى لايلى على الحاضر، ولاينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه لمار محجورا عليه، والقاضى لايملك ذلك، وانمــــــا نفذ فى حالة الغيبة للضرورة.

واما ابو يوسف فيرى ان القاضى يملك الحجر، ومن ثم ينفذ امره عليه .

قال الحنفية : ولو انفق المرتهن مايجب على الراهن بامر القاضـــــى وجله دينا ، ثم ادى الراهن الدين ، فللمرتهن ان يحبس الرهـــــن (1) حتى تؤدى اليه النفقة .

ثانيا: مذهب المالكية.

قسم المالكية المرهون الذي ينفق عليه الى قسمين :

القسم الاول:

ما تجب نفقته على المالك ولو لم يكن رهنا ، كالرقيق والحيوان .

 ⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۸ : ۳ و ۲۳) ، البداية للعرغيناني (٤ : ١٣١) تبيين الحقائق للزيلعي (٢ : ١٨٦) ، البحر الرائق لابن نجم (٢٧٢٨) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (٢ : ٨٨٤ - ٩٨٤) الفتاوي المهندية (٥ : ٥٥٥) ، مجمع الانهر لداماد افندي (٢ : ٩٨٥ . ٩) ، وه) ، البناية لليعني شرح الهداية (٩ : ٢ ٢ - ٢ ٨٨) العناية للبابرتي مع تكلة فتح القدير لقاضي زاده (١ : ١٥١ - ١٥١) .

ووجه هذا القول: أن المرتهن قام بما يجب على الراهن فعله .

وماوجب للمرتهن على الراهن بالنفقة ، هل يكون دينا في ذمـــــــة الراهن او يكونالرهن رهنا به مع الدين السابق ؟

فيه تفصيل للمالكية حيث قالوا:

ان الراهن حين اذن للمرتهن بالانفاق اما ان يطلق الاذن ، اويصرح بان الرهن رهن بالنفقة او لا يصرح بذلك .

وان أذن له أذنا مصرحا فيه بان البرهن رهن بالنفقة ـ بان كان الكلام لا يحتمل غير ذلك ، كأن قال له : انفق وهو رهن بالنفقة ، أو بما انفقت ، أو على ما انفقت فالنفقة تتعلق بالرهن ، ويكون المرتهن أحق بالرهن من سائــــر الخرما و بدين الرهن والنفقة .

اما اذا اذن له اذنا غير صريح ليكون الرهن رهنا بالنفقة ـ بان كــان الكلام يحتمل ذلك ويحتمل غيره فللمالكية في هذه الحالة قولان :

الاول : يكون دين النفقة دينا في ذمة الراهن .

الثانى : يتعلق دين النفقة بعين الرهن .

وهذا الخلاف مبنى على خلاف عند المالكية هو ـ هل عقد الرهـــــن يحاج الى لفظ صريح حتى يكون رهنا ـ كما يقول ابن القاسم ـ او لايحتاج ـ كما يقول اشهب ؟ فمن راعى قول ابن القاسم قال : ان النفقة لا تتعلق بالرهـــن بهذه الصيغة، ومن راعى قول اشهب قال تتعلق به .

وقد مثل المالكية لهذه الصيغة بقوله : انفق على ان نفقتك في الرهن او انفق ونفقتك في الرهن .

وانما كان هذان النصان غير صريحين في الدلالة على كون الرهن رهنا

بالنفقة : لانه يحتمل أن يكون معناهما : أنفق ونفقتك وأقعة في مقابلية الرهن ، ويحتمل أن يكون معناهما : أنفق ونفقتك بسبب الرهن ، أي أنسب

هذا ماورد في كتب المالكية الا ان مافي المدونة عن ابن القاسسم ـ الذي يشترط ان يكون الرهن بلغظ صريح : ان قول الراهن للمرتهن :انفق على ان نفتتك في الرهن يجعل الرهن رهنا بالنفقة ، ونصها : " قال ابسسن القاسم : فان كان انفق المرتهن بامر الراهن فانما هو سلف ، ولا اراه فـــــــى الرهن الا ان يكون قال له : " انفق على ان نفقتك في الرهن ، فان قال لـــه ذلك رأيتها له في الرهن "()"

القسم الثاني:

ان يكون العرهون غير واجب النفقة على مالكهلو لم يكن رهنا كالـــــزرع والشجـــر .

وفى هذه الحالة اذا خاف المرتهن تلف المرهون اذا لم ينفق _ كأن طمت البئر ، او سد النهر وانقطع الماء _ كان له الانفاق مطلقا اى ســـــواء امتنع الراهن ام لم يمتنع، اذن له ام لم يأذن .

لكن هل تتعلق النفقة بثمن النخل او الزرع او بذمة الراهن ؟

قال المالكية ان النفقة تتعلق بيثمن النخل او الزرع بثلاثة شروط:

- (١) أن يمتنع الراهن عن الانفاق .
- (٢) أن لايأذن للمرتهن بالانفاق .
- (٣) ان يعلم الراهن بان المرتهن ينفق على الرهن .

 ⁽١) انظر: الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:١٥٦-١٥٦) ،
 الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوي (٢:١٠٢-١٢٢) ،
 شرح الخرشي على مختصر خليل (ه:١٥٦-١٥٦) .

⁽٣١٤:١٤:١٥) .

العقىسار:

هذا وقد أختلف آراء علماء المالكية حول العقار .

فبعضهم جعله كالشجر والزرع باعتبار ان كلا منها لا يجب على مالكها الانفاق على اصلاحها لولم تكن مرهونة .

وبعضهم جعله كالحيوان ، باعتبار ان محل كون العقار لا يجب علــــــى صاحبه الانفاق على اصلاحه ، حيث لم يتعلق به حق الغير ، فان تعلــق بـــــه حق الغير وجب على صاحبه اصلاحه ، ومن ثم الحقه بالقسم الاول .

هل يجبر الراهن على الانفاق على نحو الشجر ؟

ورد عن الامام مالك في المدونة نص: اوله بعض المالكية على ان الراهسن لا يجبر على النفقة على الزرع والشجر، سواء كان الرهن مشروطا في صلب العقد ام بعده ، كان الرهن بدين بيع ام قرض. واوله بعضهم على ان الراهن لايجبر على الانفاق على نحو الشجـــر والزرع اذا كان الرهن متطوعا به بعد العقد ، اما اذا كان مشروطا في العقد فان الراهن يجبر ـ حينئذ ـ على الانفاق لتعلق حق الغير به .

ثالثا: مذهب الشافعة.

قال الشافعية : يجبر الراهن على النفقة _ فى الاصح عندهم _ لحــق المرتهن حفظا للوثيقة ، فإن تعذر الانفاق من قبله ، لغيبته او اعساره _ انفــق طيها الحاكم من ماله ، فإن لم يكن له مال _ بأن كان معسرا او ماله بعيــدا_ اقترض الحاكم عليه ، او باع جزاء من الرهن ليجعله نفقة للباقى .

واذا اراد المرتهن ان ينفق على الرهن ، فعليه ان يرفع الامر الـــــى الحاكم، ويستأذنه بذلك، فان لم يكن حاكم اشهد على الانفاق ، فان فعـــــل هذا او ذاك وانفق كان له ان يرجع الى الراهن بما انفق .

فان انفق بدون اذن من القاضى ، وبدون اشماد على الانفاق لم يكن له الرجوم .

والقبل الثانى للشافعية : ان الراهن لا يجبر على الانفاق ، وانسسه اذا امتنع باع القاضى جزاً من الرهن بحسب الحاجة ، الا ان قدر ان المؤنة ستغرق الرهن قبل الاجل فحينئذ يباع الرهن ويجعل ثمنه رهناً .

⁽۱) المنتقى للباجي(٥: ٢٥٥ - ٢٥٠) ، شرح الخرشى على مختصر خليــل (٥: ٢٥٠ - ٢٥٦) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقـــــى (٣: ٢٥١ - ٢٥٠) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (٣: ٢١ - ٢١ - ٢١) ، منح الجليل شرح مختصر خليل لعليش(٣: ٩٧ . . .) ، جواهر الاكليل للابي (٢: ١٨) .

^{· (} ٣ \ E : 7)

رابعا: مذهب الحنابلة.

قال الحنابلة: الرهن اما ان يكون مما يركب او يحلب او لا .

فان كان ما يركب او يحلب فسيأتى لهم ان للمرتهن ان ينفق طلسسى الرهن بدون اذن الراهن ، سواء تعذرت النفقة من الراهن لغيب المساقة ويتحسرى أو امتناع او غيرهما لم ام لا ، ثم له الانتفاع بالركوب واللبن بقدر النفقة ويتحسرى العدل فى ذلك لئلا يحيف على الراهن .

وسيأتي الاستدلال لهم مفصلا في الفصل الرابع من هذا الباب .

فان انفق المرتهن فالرهن لايخلو:

اما ان يكون مما تجب نفقته على مالكه لولم يكن رهنا او لا .

_ فان كان مما تجب نفقته على مالكه لولم يكن رهنا ، وانفق علي ــــه المرتهن بدون اذن الراهن ، فهو متبرع ولو نوى الرجوع بالنفقة ، لا نـــــه مفرط حيث لم يستأذن المالك ، والاذن في مثل هذه الحالة واجــــب، لان الرجوعيه معنى المعاوضة فافتقر الى الاذن والرضا كسائر المعاوضات .

فان عجز المرتهن عن استئذان الراهسن ـ لغيبته ـ وانفق ونوى الرجوع على الراهن ، ولا يحتاج الى استئذان حاكم او اشهاد .

ووجهه : انه قام عن الراهن بواجب عليه ، وهو محتاج اليه لحرمة حقــه فان لم ينو الرجوع، فلا رجوع له لا نه _ حينئذ _ متبرع ، - وان كان الرهن مما لا يجب على مالكه الانفاق على اصلاحـــــد ارا ـ كانعقار مثلا ـ فغى هذه الحالة اذا انفق المرتهن عليه ـ كأن عمـــرد ارا انهدت ـ بدون اذن الراهن لم يرجع اليه بما انفق فى العمارة وان نــوى الرجــوع .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤:٢٦،٣٣١ - ٣٤٤) ، المبدع لابن مطلب

⁽۲:۲۲-۲۲،۲۸ - ۲۳۹)، كشاف القناع للبهوتي (۳:۹:۲۳ -

۲۹۳٬۲۸۰) ، شرح منتهي الارادات للبهوتي (۲۳۲:۳

للفصل للرابع

الإنتفاع بالمرهون

وَفْيهمبَحثان:

المبحث الأول : إنتفاع المراهن بالمرهون.

س التالئ: إننفاع المرتهن بالمرهون.

المبحث الأول

اننفاع الراهن بالمرهون

وَفيهِ مَطلبان:

الطلب الأول: الانتفاع بإذن المتهن.

مر الثانى: الانتفاع بدون إذن المرتهن.

المبحث الأول

انتفاع الراهين بالمرهيون

واختلفوا في انتفاع الراهن بمنافع الرهن انتفاعا لايضر بالمرتهن ، هــل له ان يستوفي تلك المنافع او لا ؟

وانتفاع الراهن بمنافع الرهن له حالتان : اذ هو اما ان يكون باذن من المرتهن او بغير اذنه ، وسيكون حديثنا عن كل حالة في مطلب .

المطلب الأول

انتفاع الراهن بالمرهون باذن من المرتهن

وسيكون حديثنا عن ذلك في ثلاثة فروع :

الاول : حكم الانتفاع .

الثاني : كيفية الانتفاع .

الثالث : خروج الرهن من يد المرتهن .

الفرع الاول

حكم الانتفاع بالرهن

اذا اذن المرتهن للراهن باستيفاء منافع الرهن فهل له ذلك ؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول :

يجوز للراهن أن يستوفي منافع الرهن أذا كان باذن من المرتهن .

ووجه هذا القول:

ان المقصود من الرهن الاستيثاق بالدين ، واستيفاؤه منه عند تعــذر الاستيفاء من الراهن وهذا لايتنافي والانتفاع به .

ولان في عدم جواز الانتفاع تعطيلا للمنفعة على المالك ، وهذا ممسا نهى عنه الشرع .

ولان الرهن عين تعلق بها حق الوثيقة، ظم يمنع الانتفاع بها ، كالعبد اذا ضعن باذن سيده .

(۲) والى هذا ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، علـــــى خلاف بينهم فى كيفية الاستيفاء ، ومايترتب عليه كما سيأتى قريبا .

القول الثانى :

لا يجوز للراهن استيفا ً منافع الرهن ۽ وان آڏن له المرتهن بل تظــــل معطلـــــــة .

⁽۱) الهداية للعرفيناني (ع: ۱۹۸)، تبيين الحقائق للزيلعي (۸۷: ۲ - ۸۸)، البحر الرائق لابن نجيم (۸: ۶-۳-۵، ۳)، الدر المختسار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (۲: ۲۸۶).

⁽٣) المهذب للشيرازي (٢: ٢١١) ، شرح المحلى مع حاشيتي قليوبييي وعميرة (٢: ٢٧١) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢ : ٢١١) ، نهاييية المحتاج للرملي (٢ : ٢٥٥) ، شرح منهج الطلاب لزكريا الانصاري مع حاشية البجيري (٢ : ٢٥٥) .

 ⁽٦) المغنى لابن قدامة (٣٢:٤)، العبدع لابن مظل (٢٢٢:٤) كشاف القناع للبهوتي (٣:٧٧٠)، شرح منتهى الارادات للبهوتي (٣:٥٣٥) الروض العربع مع حاشية ابن قاسم (٥:٢٧).

والى هذا ذهب ابو بكر الخلال من الحنابلة،

ووجه هذا القول : أن عقد الرهن يقتضى حيس العين العرهونــــة عند المرتهن ، أو نائبه على الدوام ، فعتى وجد أتفاق يقتضى زوال الحبـــس (٣) واستمرار القبض ، زال الرهن .

ويناقش: بانا لانسلم ان مقتضى الرهن هو الحبس الدائم، واستمسرار القبض، وانما مقتضاء تعلق حق المرتهن بالعين على وجه تحصل به الوثيقـــة وهذا لايتنافي مع الانتفاع.

ولو سلمنا ان مقتضاه استمرار القبض، فلا يمنع ان يكون المنتفع نائبـــــــا عنه في امساكه وحبسه، ومستوفيا لمنفعته .

وبهذا يتبين لنا ان الراجع ماذهب اليه الجمهور، لانه هو المسددى يتفق وتعاليم الشريعة في عدم تضييع الاموال واهدارها .

الفرع الثاني

كيفية الانتفاع

والجمهور مع اتفاقهم على جواز استيفاء المنافع من قبل الراهن اختلفوا في كفية الاستيفاء .

⁽۱) هو الامام الحافظ المحدث ابو بكر احمد بن محمد بن هارون البغدادى الحنبلى ، مؤلف علم الامام احمد وجامعه ومرتبه لم يسبقه الى جمع علمه احد، صنف كتابالسنة والعلل وكتاب الجامع ، توفى سنة ٣١١هـ ، انظر :

تذكرة الحفاظ للذهبي (٣ . ٠ ٧٨) ، تاريخ بغداد (ه . ١١٢) طبقات الحنابلة (٢ . ٢ . ٢) ، الوافي بالوفيات (٨ . ٩٩) .

⁽ ٢) المغنى لابن قدامة (٢ : ٣٢) .

⁽ m) المغنى لابن قدامة (٤ : ٣٣) ، المبدع لابن مظح (٢٢٢ : ٢٢٠ -

(۲) (۲) و (۲) و الحنابلة ألى أن للراهن أن ينتفع بالعرهون بغرس فذ هب الشافعية والحنابلة ألى أن للراهن أن ينتفع بالعرهون بغرس الارض وسكنى الدار، والاجارة ، والاعارة والاستخدام .

ووافقهم الحنفية ، الا انهم استثنوا الانتفاع بعقد لا زم كالا جــــــارة (٣) حيث قالوا : ان الرهن يبطل ثم لا يعود الا بعقد جديد .

وذهب المالكية _ وكذا الشافعية في قول مرجوح _ الى ان ليس للراهن استيفاء المنافع بنفسه ، وانما يتولى ذلك المرتهن نيابة عنه ، واذا طلب الراهن من المرتهن الاستيفاء ولم يفعل فهل يضمن للراهن مافاته ؟ قولان .

الفرع الثالث

خروج الرهن من يد المرتهن

اذا تم استيفا المنافع والرهن باق تحت يد المرتهن ، فالعقد بـــاق على حاله ، بلا خلاف ، واختلفوا _ فيما اذا خرج الرهن من يد المرتهـــــن لاستيفا ، منافعه كما سبق _ على اربعة اقوال :

فذهب الحنفية الى انه اذا خرج بعقد جائز ـ كالعارية ـ فان عقــــد الرهن باق على حاله ، لكن يخرج من ضمان العرتهن ، فاذا هلك فهو علـــــى ضمان الراهن ، لان الرهن بيد الراهن ـ حينقذ ـ عارية ـ ويد العارية تنافى يد الرهن ، وللعرتهن استرداده منه الى يده ، ويعود ضمانه ـ حينقذ ـ وان مات

⁽۱) المهذب للشيرازي (۱۱:۱))، شرح المحلى على المنهاج مستع حاشيتي قليوبي وعميرة (۲۲:۲)، مغنى المحتاج للشربيني (۲:۱۳:۲) نهاية المحتاج للرطي (۲:۲۰)،

⁽ ٢) المغنى لابن قدامة (٤ : ٣٣ ٤ - ٣٣ ٤) ، كشاف القناع للبهوتــــــى (٣ : ٢٧٦ : ٢٩) .

⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (٨ -٣٧٦٣ - ٣٧٦) ، تبيين الحقائـــــق للزيلعي (٢ - ٨٨ - ٨٨) ، الدر المختار للحصكني معرد المحتار لابن عابدين (٢ - ١٠ - ١١ ه) .

الراهن قبل الاسترداد ، فالمرتهن احق به من سائر الغرماء ، لبقاء حكــــم (١) الرمن .

وذهب المالكية _ بناء على مذهبهم القائل : ليس للراهن أن يستوفى المنعة بنفسه _ التى آنه أذا أنتفع الراهن بالرهن بنفسه بسكتى ، أو أجارة أو أعارة بطل الرهن ، لكن لا يتحقق البطلان ويتم الا أذا فأت الرهن _ كأن تمرف فيه الراهن تمرفا يزيل الملك كبيع _ أو حصل للراهن مانع _ من مسوت أو فلس أو جنون أو مرض متصل بموته _ قبل أن يرده ، والا فللمرتهــــــــــن رده بالقفاء .

وذهب الشافعية الى ان الرهن اذا خرج من يد المرتهن للانتفاع به فليس لهذا الخروج اى تأثير على عقد الرهن ، وهذا جار على اصل مذهبهم (٣). القائل بان استدامة القبض ليست شرطاً .

ودهب الحنابلة : الى ان خروج العين العرهونة للانتفاع يزيــــــل لزوم عقد الرهن فيعود جائزا كما كان قبل القبض ــ وكأن لم يكن قبض سابــــق فا ذا عاد الرهن الى يد المرتهن عاد العقد الى اللزوم .

ويلاحظ ان خروج الرهن من يد المرتهن للانتفاع له تأثير على عقد الرهن عند الحنفية والمالكية والحنابلة، بخلاف الشافعية، وهذا بناء على

⁽۱) الهداية للمرغيناني (٢:٨٦ - ١٩)، تبيين الحقائق للزيلعــــي (٢: ٨٧ - ٨٨)، الدر المختار للحصكني مع رد المحتار لابـــــــن عابدين (٢: ١٥- ١٥) .

⁽٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٢)٢)، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه:٥٥٦)، جواهر الاكليل للابي (٢:٨)، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوي (٢:٢١).

⁽٣) فتح العزيز للرافعى شرح الوجيز للغزالى (١١٩:١٠) ، المهـــذب للشيرازى (١:١١:١) ، شرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعمـــيرة (٢٢١:٢) ، مغنى المحتاج للشربينى (١٣١:٢) ، نهايــــــة المحتاج للرطني (٢:٥:٥) .

⁽ع) المغنى لابن قد أمة (ع: ٣٣ ع- ٣٣) ، كشاف القناع للبهوتـــــى (٣ : ٢٧٦) .

خلافهم في استدامة القبض هل هي شرط اولا وتقدم تفصيل ذلك في الفصل الاول من هذا الباب .

المطلب الثانى

انتفاع الراهن بالمرهون بدون اذن المرتبن

اختلف العلماء في استيفاء الراهن لمنافع العين المرهونة بــــدون ان المرتهن على قولين :

القول الأول:

ليس للراهن أن يستوفى منافع الرهن الا أذا أذن له المرتهن ، فسأن -لم يأذن له ، فليس له ذلك ، بل تكون المنافع معطلة .

> (١) والى هذا ذهب الحنفية ، والحنابلة .

القول الثاني :

للراهن الحق أن يستوفى منافع العرهون على وجه لا ضرر فيه على المستخدام العبد أو الآمة ، وسكنى الدار ، ولبس الثوب أذا لم ينقسص بذلك ، وركوب الدابة ، وزراعة الارض ، يستوفى ذلك باخذ العين من العرتهسن أو باجارتها لشخص آخر مدة لا يتأخر انقضاؤها من حلول الدين .

والــــــ هـــــذا ذهـــــب المالكيـــــــ هــــذا

⁽١) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (٢:٦٦) ٠

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٢:٣٦)، المبدع لابن مفلح (٢:٣٢٢) كشاف القناع للبهوتي (٣٧٧:٣)، شرح منتهى الارادات للبهوت (٢:٣٥٠)، الروض العربع مع حاشية ابن قاسم (٥:٣٥- ٦٨).

⁽٣) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢:١٦- ٢٤٢) ، الشرح الضير الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوي (١١٢:٢) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٥:٥٠٠) . لكن يشترط المالكية ان لايقع الرهن عدد الراهن عند الانتفاع، فهم لا يجيزون ان يلبس الراهن الرهسن او يركبه ، اويستخدمه ، وله ان ينتفع به بواسطة المرتهن ، كأن يؤجره او مزيع بواسطة .

واستثنى الظاهرية ركوب الدابة ، ولين المحلوب حيث قالوا: انهــــا تكون للمرتهن ادا أنفق عليها عند امتناع الراهن من الانفاق ، ولايحســب ذلك من دينه كثر ذلك ام قل .

ووافق ابو ثور والا وزاعي والليث ابن حزم ، وزاد وا الاستخد ام وشرطوا ان يكون الانتفاع بقد ر النفقة ، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث ا \overline{K} ان شاء الله .

⁽۱) المهذب للشيرازى (۲۱:۱) ، شرح المحلى مع حاشيتى قليوبى وعميرة (۲۱:۲۷) ، نهايسة وعميرة (۲۲:۱۳۱) ، نهايسة المحتاج للشربينى (۲۲:۱۳۱) ، نهايسة المحتاج للرملى (۲:۹۰۶) ، شرح منهج الطلاب لزكريا الانصارى مع حاشية البجيرمى (۲:۰۷۰ – ۳۷۱) .

⁽٢) المحلى لابن حزم (٨:٤٨٤) ٠

⁽٣) المحلى لابن حزم (٢:٨٦٤) ، المعنى لابن قدامة (٢:٠٠٤) ،

^(؟) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى ، ابو الحارث المصرى ، ثقة ثبت فقيه ، امام مشهور ، قال يحيى بن بكير : ما رأيت أحدا أكسل من الليث بن سعد ، كان فقيه البدن ، عربى اللسان ، يحسن القرآن والنحو ويحفظ الحديث والشعر ، حسن المذاكرة . ولد سنة ؟ ٩ هـ. وتوفي سنة ه ١٧ه هـ .

أنظر : تذكرة المفاظ للذهبي (٢٠٤:١)، تاريخ بغداد للخطيبالبغدادي

⁽۱۲:۳) ، حلية الاولياء لابي نعيم (۲:۸۳) ، ميزان الاعتد اللذهبي (۲:۳۱۸) .

⁽ه) انظر فتح الباری لابن حجر العسقلانی (ه: ۱۶۶) ، الجامع لاحكام القرآن للقرطبی (۲:۳۱) .

⁽٦) المحلى لابن حزم (٨: ١٨٤) .

⁽٧) فتح الباري لابن حجر(ه: ١٤٤)، الجامع لاحكام القرآن (٣: ١٢٤)٠

الادلـــة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب القول الاول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

قوله _ تعالى _ : " فرهان مقبوضة" .

وجه الدلالة : ان الآية دلت على ان الرهن يجب ان يظل مقبوضاً مادام مرهونا، وانتفاع الراهن بالرهن يخرجه عن ان يكون مقبوضاً وقادات (١) الانتفاع فلا يجوز .

ويناقش : بان مقتضاه ان استدامة القبض شرط، وقد منا ان الراجــــح عدم اشتراطها .

الدليل الثانى :

قياس الرهن على البيع، فكما يثبت للبائع حق حبس العبيع فيكين المشترى معنوعا من الانتفاع به، كذلك الراهن يمنع من الانتفاع بالعرهين ، الا ان حسق الحيس في البيع انما يثبت اذا كان الثمن حالا فهاهنا _ ايضا _ متى ثبت حسق الحيس بعسقد الرهن ، ينبغى ان يمنع الراهن من الانتفاع، وحق الحبسس ثابت للمرتهن سواء كان الدين حالا ام مؤجلا ، فيمنع الراهن من الانتفاع لا جل هذا الحق.

ويناقش : بان هذا قياس مع الفارق ، لان البيع عقد يزيل ملك البائـــع عن المبيع ويد خله في ملك المشترى بعوض، وليس الرهن كذلك ، على ان هـــذا مبنى على اشتراط استدامة القبض وقد تقدم مافيه .

⁽۱) المبسوط للسرخسي (۱۰۷:۲۱)، المغنى لابن قدامة (۳۲:۶ -

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٢١)٠١) .

الدليل الثالث:

ان موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيفاء ، بمعنى اختصاص المرتهـــن بالمرهون بالحبس الى ان يقضى المدين الدين ، وانتفاع الراهن بالمرهـــون يغوت هذا الموجب، لانه لايتمكن من الانتفاع به الا بتحويله من المرتهـــن الى يده ، الاترى ان الدين اذا كان حالا ، كان الراهن معنوعا من الانتفاع به لكونه حالا ، فكذلك اذا كان مؤجلاً .

ونوقش: باننا لانسلم ان موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيفاء ، بــــل موجبه تعلق الحق بالعين العرهونة على وجه تحصل به الوثيقة ، وهذا غـــير مناف للانتفاع، ولو سلمنا ان موجبه ماذكرتم ، فلا مانع ان يكون المستأجر نائبا عن العرتهن في امساكه كالعدل ، ومستوفيا المنفعة لنفسة .

الدليل الرابع:

قياس الانتفاع على وطا الامة في الانتفاع بجامع التوهم في كل .

وبيان ذلك : ان وط الامة معنوع لتوهم العلوق ، فيمنع الراهن مـــن (٣) الانتفاع بالمرهون لتوهم الهلاك او التلف .

ونوقش : بانه قياس مع الفارق ، لان الوطء مطنة العلوق ، فتصبصح ام ولد فتبطل الوثيقة ، بخلاف الانتفاع ، فانه ليس مطنة للمهلاك ، فلا يكسون مطلا للوثيقة .

وبهذا يتبين أن الموجود في الانتفاع توهم الهلاك، والموجود فــــى الوطا المظنة فلا يصح القياس .

ادلة القول الثانى :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

⁽١) المبسوط للسرخسي (١٠٧:٢١) ٠

⁽ ٢) المغنى لابن قدامة (٤ ٣٣٠) .

⁽٣) المبسوط للسرخسى (٢١)٠١) ٠

الدليل الاول:

(۱) ما رواه الامام مالك ، وعبد الرزاق ، والبغوى _ مرسلا _ وابن ماجة ، والحاكم والد ارقطني ، وابن حزم _ واللفظ لهما _ والبيهقي ، وابن حبان _ متصلا = عــن والد ارقطني ، سعيد بن المسيب عن ابي هريرة _ رضى الله عنه _ قال : قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم - : "لا يغلق الرهن ، الرهن لمن رهنه ، له غنمه وعليه غرمه" . ر من من مسه وسيه عرفه . وجه الدلالة : ان الحديث بين ان منافع الرهن لصاحبه، كما أن غرمه عليه.

⁽١) موطأمالك (٢: ٢٨) حديث رقم (١٣) ٠

⁽٢) مصنف عبد الرزاق (٨: ٢٣٧) ، حديث رقم (١٥٠٣٣) ٠

٣١) شرح السنة للبغوى (٨:١٨٤) حديث رقم (٢١٣٢) ٠

⁽٤) سنن ابن ماجة (٨١٦:٢) ، حديث رقم (٢٤٤١) - باب لا يغلق

⁽ه) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (١:١٥) .

⁽٦) سنن الدارقظني - كتاب البيوع (٣: ٣٢-٣٣) .

⁽γ) المحلى لابن حزم (χ:٠٠٥) .

⁽ ٨) السنن الكبرى للبيهقي ـ باب ما جاء في زياد ات الرهن (٣٩: ٦) ٠

⁽ و) نيل الاوطار للشوكاني (ه : ه ٢٦) ، سبل السلام للصنعاني (٣ : ٢ ه) ٠

^{(.} ١) الحاوى للماوردي - كتاب الرهن (٧: ٩أ) مخطوط ، الم للشيرازي (١: ١٠٤ - ١١١) .

ونوقش: بان الحديث جاء لابطال عادة في الجاهلية حيث كانــــوا يملكون الرهن بالدين، فنهى النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن ذلك بقولـــه "لايغلق الرهن" فلا حجة فيه، ويؤيد هذا ماروى عن الزهرى، قال : "كانو ا في الجاهلية يرتهنون ويشترطون على الراهن ان لم يقنى الدين الى وقت كذا فالرهن مملوك للمرتهن و وايضا فان سعيد بن العسيب قرر هذا المعــــنى حين سئل عنه : اهو قول الرجل ان لم يأت بالدين الى وقت كذا فالرهـــن بيع له في الدين ؟ فقال : نعم ، فابطل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلــم ذلك بقوله : "لايغلق الرهن" وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : "لماحبـــه غنمه" تفسير للحديث على هذا المعنى ، فلا يكون الرهن ملكا للمرتهن بعــا اشترط في العقد .

واجيب بان كونه جا الابطال عادة في الجاهلية لا يخصص الحديست ولا يخرجه من عمومه ، لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وتفسسير سعيد للحديث اجتهاد منه ولا حجة فيه لاحد ، على انه فسر "لا يغلق الرهن" ولم يفسر باقي الحديث على ان الحديث كما يدل على ما ظتم فهو يدل علسي المعنى الذي اخترنا ، وفي ذلك يقول الامام الشافعي : " وقوله - واللسه اعلم - لا يغلق الرهن : لا يستحقه المرتهن بان يدع الراهن قضا * حقسه عند محله ، ولا يستحق مرتهنه خدمته ولا منفعسته بارتهانه اياه ، ومنفعتسه لراهنه لان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : هو من صاحبه الذي رهنسه ومنافعه من غنمه .

الدليل الثاني:

(٤) _ وابــــود أود	(۳) مــــارواه البخــــارى - واللفـــط لـــــه

 ⁽١) المبسوط للسرخسي (٢٦: ٢٦) ، بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٣٧٣٩)
 تبيين الحقائق للزيلعي (٢: ٥٦)

٢) الام للامام الشافعي (٣:١٤٨-١٤٨) ٠

⁽ ٣) صحيح البخارى- باب الرهن (١٨٧: ٣) ٠

⁽٤) سنن ابى داود - كتاب البيوع والا جارات ـ باب الرهن (٣: ٧٩٥٠) . ٠ حديث رقم (٧٨) . ٠ حديث رقم (٧٨) .

والترمذى ، وابن ماجة ، واحمد ، والبيهقى ، والد ارقطنى بسند هم عن ابى هريرة ـ رضى الله عنه ـ قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ "الرهن يركب بنغقته اذا كلان مرهونا ، ولبن الدريشرب بنغقته اذا كلان مرهونا ، ولبن الدريشرب بنغقته اذا كلم مرهونا ، وطبى الذي يركب ويشرب النغقة .

⁽١) سنن الترمذى - كتاب البيوع - باب ماجا على الانتفاع بالرهن (٢: ٢٦ه) حديث رقم (٤٥: ١٢)

 ⁽٢) سنن ابن ماجة - كتاب الرهون - باب الرهن مركوب ومحلوب (٢: ٨١٦)
 حدیث رقم (٠ ؟ ٤٢)

⁽٣) مسند الامام احمد (٣)٢) .

^(؟) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الرهن - باب ماجاء في زيادات الرهن (٢ : ٣٨) •

⁽ه) سنن الدارقطني (٣٤:٣) حديث رقم (١٣٦ ١٣٤) ٠

⁽٦) الام للامام الشاقعي (٣: ١٤٥) ٠

⁽٧) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع - (٢:٨٥) .

⁽٨) سنن الدارقطني (٣٤:٣) حديث رقم (١٣٦) ٠

⁽ ٩) السنن الكبرى للبيهقى _ كتاب الرهن _ باب ماجا عنى زياد ات الرهن _ (٢ : ٣٨)

 ⁽١٠) هو الامام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى مؤلاهم الازدى الواسطى ثم البصرى ، الحافظ ، المتقن ، الحجة ، توفى سنة . ١٦ه .
 انظر :

تذكرة الحفاظ للذهبي (٢:١٩٦١) ، تهذيب التهذيب لابـــــن حجر (٣٣٨:٤) ٠

(١) الاعمش، وانا على اصلى اصلته في قبول الزيادة من الثقة .

وجه الدلالة : ان النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ بين ان الظهـــــر يركب، واللبنيشرب بسبب الانفاق، ومعلوم إن النفقة انما تجب على الراهـــن فتكون منافعه له .

وفى تفسير هذا الحديث يقول الشافعى :" يشبه ـ والله اعلم ـ ان مسن رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن درها وظهرها ، لان له رقبتها ، وهـــــى محلوبة ومركوبة كما كانت قبل الرهن ، ولا يمنع الراهن برهنه اياها من الـــدر (٢٦) والظهر .

وقد اعترض على الاستدلال بهذا الحديث بامور:

اولها: ان العراد بالحديث: ان الرهن مركوب ومحلوب للعرتهـــــن (؟) باذن الراهن، وللراهن باذن العرتهن ،

واجيب بان الحديث مطلق ، اذ ليس فيه تعليق بالاذن ، فحمله علــــــى ما تقدم تقييد له من غير دليل ، كما انه خلاف الظاهر ، اذ الظاهر أن مــــــن (٥) يملك الرقبة يملك المنافع ، والراهن هو الذي يملك الرقبة فيملك المنافع .

ثانيها : ان الحديث مجمل ، لان مركوب ومحلوب اسما مفعول ، ويركب ب (١٦) ويشرب مبنيان للمفعول ، فالفاعل غير مبين في الحديث .

واجيب بان لا اجمال فيه ، وان الفاعل حدف هنا للعلم به ، اذ معلـــوم (٢) ان من يملك الرقبة يملك المنفعة .

⁽١) هو ابو محمد سليمان بن مهران الاسدى الكوفى ، الامام الحافظ، الثقـة العالم الفاضل المشهور، لقى كبار التابعين، روى عنه سفيان الشــورى وشعبة وخلق كثير، وكان لطيف الخلق مزاحا، توفى سنة ٧ ٤هـ . انظ. :

تقريب التهذيب لابن حجر (٣٣١:)، وفيات الاعيان لابن خلكـــان (٢٠.٠) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٢٢:) ،

⁽٢) المستدرك للحاكم (٢:٨٥) ٠

⁽٣) الام للامام الشافعي (٣:٥١٥) ٠

⁽٤) المبسوط للسرخسي (٢١)٠٠) ٠

⁽٥) ينظر الام للشافعي (٣:٥١٤٧٠١) .

⁽٢) فتح الباري لابن حجر (ه: ١٤٤١)، نيل الاوطار للشوكاني (ه: ٢٦٤)٠

⁽γ) ينظر الام للشافعي (۳:٥١) ٠

ثالثها: أن الذي يركب ويشرب هو المرتهن لأمرين:

(أ) آن الحديث يجعل الركب واللبن بدل النفقة ، قاذا أنفق المرتهـــن ركب وشرب (١) .

وأجيب بأن هذا يتأتى على ان الباء بدلية ، ونحن نمنع هــــــــذا اذ الظاهر انها سببية .

 (ب) انه قد ورد في رواية هشيم عن زكريا بلفظ: "اذا كانت الدابـــــة مرهونة فعلى المرتهن علفها ، ولبن الدريشرب وعلى الذي يشــــرب النفقـة (٢).

واصرح من هذا ما وقع عند حماد بن سلمة في جامعه بلغــــــظ .: "اذا ارتهـــــن شاة شرب المرتهن من لبنها بقدر علفها ، فأن استغفـــل مـــــن اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا" (٣) .

وأجيب عن رواية هشيم من وجهين :

الوجه الاول: أن أسماعيل الصائغ تغرد بهذه الزيادة عن هشيــــم وأنه من تخليطه (؟)

ورد هذا الوجه : بأن الامام احمد رواها في سنده عن هشيسم وكذلك اخرجها الدارقطني من طريق زياد بن ايوب عن هشيم (ه) . الوجه الثاني : ان رواية هشيم ليس فيها ان العرتهن يركب ويشسرب

⁽١) فتح الباري لابن حجر (ه: ١٤٤) ٠

⁽٢) فتح الباري لابن حجر (٥:١٤٤) ، شرح معانى الآثار للطحاوي

^{• (}११:१)

⁽٣) نيل الاوطار للشوكاني (ه:٢٦٤) ، المحلى لابن حزم (٨٦:٨) ، ثم قال وهذه الزيادة من ابراهيم _يعني النخعي ـ قلا نقول بها .

⁽٤) المحلى لابن حزم (٨:٨٨٤) ٠

⁽ه) فتح الباري لابن حجر (ه: ١٤٤) ٠

اذ هى مكونة من فقرتين ، الاولى : " اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهين علمها فهي تدل على ال : " وليبين علمها فهي تدل على ال العلف على المرتهين . وفي الثانية قال : " وليبين الدر يشرب وعلى الذي يشرب نفقته ، كما قال في الفقرة الاولى " وعلى المرتهين علفها" وبالتالى فان هذه الرواية لم تجعل للمرتهين منفعة في مقابل النفقة ، وهذا لا يجوز الا اذا قلنا أن المرتهبين ينفق اذا امتنع الراهن عن الانفاق أو نسيه ، ثم يرجع بذلك على صاحبها .

وعلى هذا المحمل نحمل روايةحماد بن سلمة السابقة، وذلــــك لان احاديث الانفاق على الرهن والانتفاع به قد وردت عن ابى هريرة ـ منها المرفوع ومنها الموقوف ومنها المرسل ـ اصحها حديث البخارى، وقد قد منا ان لا اجمال فيه ، وعلى تسليم الاجمال فياقى الروايات المفسرة جائت علـــــى

الاول جعل المنافع كلمها للراهن ، مثل حديث " لا يغلق الرهن" .
" اذا كانت الدابة مرهونة فعلى الذي رهن علفها" .

ولكي ندفع هذا التعارض، وتسلم لنا الاحاديث متسقة متفقة نقول:

ان القسم الاول الذي جعل المنافع كلما للراهن هو العفسر والعبين لا جمال الحديث . وأن القسم الثاني يحمل على ما أذا امتنع الراهن عبين الانفاق .

وانما جرينا في التوفيق على هذا ، لان الحديث ـ حينكذ ـ يسلم مسن تعارضه مع نصوص قرآنية واحاديث تنهى عن اكل اموال الناس بغير رضاهــــم وسيأتي مزيد تفصيل في المبحث الآتي ـ أن شاء الله تعالى .

 وابو ثور الى حمله على ما اذا امتنع الراهن من الانفاق على المرهون فيباح للمرتبن الانفاق على المرهون فيباح للمرتبن الانفاق على الحيوان حفظا لحياته، ولابقاء المالية فيه، وجعل لمن مقابلة نفقه الانتفاع بالركوب او بشرب اللبن بشرط ان لايزيد قدر ذلك او قيمته على قدر علفه، وهى من جملة مسائل الظفر (١)

الدليل الثالث:

ان الانتفاع لم يدخل في عقد الرهن ، ولا يضر بالعرتهن بابطال حقه ا او توهينه فتبقى المنافع على ملك الراهن ، وتحت تصرفه ، كالنكاح لا يزيـــــل ملك السيد عن الامة لكن يجعل للزوج فيها حقًا .

ونوقش : بان الانتفاع يوهن حق المرتهن لاحتمال ان يجحد الراهن .

واجيب: بان الذى جوز الانتفاع جعل للمرتهن أن يحتاط ليحسول دون انكار الراهن وجحوده الرهن أو الدين، فيشهد مثلاء على أن القائليين به يمنعون ابقاء الرهن عند الراهن ألا في الزمن الذى يستوفى فيه منفعته فقط، ويرون أن أخراج الرهن للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، ومن شير يلزمون الراهن برده الى المرتهن فور انتهاء الاستيفاء، فعثلا أذا كيان ينتفع به نهارا وجب رده ليلا، أو ليلا وجب رده نهارا، كما أنه أذا أمكرا الحصول على المنافع وهو بيد المرتهن منع الراهن من أخراجه، بل يلسرن باستيفاء منافعه وهو لدى المرتهن .

الدليل الرابع :

ان عقد الرهن مشروع بالاجماع، كما ان المرتهن لاينتفع بالمنافع، فلسو قلنا ليس للراهن ان يستوفيها - ايضا - لكان هذا تعطيلا لمنافع العسيسين (ع) بسبب الرهن ، وهذا يشبه تسييب اهل الجاهلية ، وقد نهى الشارع عنه .

⁽١) فتح الباري لابن حجر(ه:١٤٤)٠

⁽٢) المهذب للشيرازي (١٠:١)، المسوط للسرخسي (١٠٦:٢١) .

⁽٣) المهذب للشيرازي (٤١١:١) .

⁽ع) المحلى لابن حزم (A: 3 A 3 - 6 A 3) ، المبسوط للسرخسي (٢١ : ٦٠١)٠

ونوقش : بانه لاتسييب، اذ ان حبس الرهن لايخلو من فائدة ، بـــل هو مقصود للشارع، لما فيه من فائدة ، الا وهى اضجار الراهن وحمله علــــى المسارعة في ايفاء دينه ، ومنع المرتهن من مطالبته قبل حلول الاجل ،

ورد : بان اضجار الراهن لا يصح ان يكون مقصودا صحيحا للرهـــن لان فيه ضررا فهو ممنوع، ثم لماذا نؤلمه والدين لم يحل موعده ؟ علــــــى ان المنافع المقصودة والاصلية في العين ليست هي الاضجار، وانعا هــــــى السكني، او الركوب، او اللبن، او الاستخدام وما اشبه ذلك من منافع الاعيـان المرهونة، وهي معطلة ـ حينئذ ـ بلا شك .

الدليل الخاس :

ان المقصود من الرهن الاستيثاق بالدين ليستوفى منه عند تعسد ر الاستيفاء من الراهن، وهذا لايتنافى مع الانتفاع به، بالاعارة، او الاجسسارة (٢) فجازاجتماعها ،

ورد : بان مقصود الرهن الحبس الدائم، وهو يتنافى مع الانتفاع . (٣) واجيب : بانا نمنع ذلك ، وقد تقدم ضعف هذا في اكثر من موضع .

الدليل السادس:

ان الراهن يستحق بدل المنفعة _ وهو الكسب والغلة _ فيكون احـــق (ع) بالمنفعة ايضا .

ورد هذا القياس : بان بدل المنفعة لايؤدى الى زوال يد المرتهـــن مخلاف المنفعة .

⁽¹⁾ بدائع الصنائع للكاساني (٣٧٤٠: ٨) ، المبسوط للسرخسي (١٠٢٢١)٠

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤ : ٣٣٤) ، المبسوط للسرخسي (٢ : ١٠١) ٠

٣) انظر مبحث قبض الرهن ثم الايراد والجواب عنه في المطلب الاول مسين
 هذا السحث .

⁽٤) المبسوط للسرخسي (١٠٦:٢١) ٠

واجيب : بان هذا مبنى على استدامة القبض، وتقدم ضعفه .

وجه قول المالكية :

المالكية يتفقون مع الشافعية في ان المنافع تستوفى للراهن ، لكنهــــم يقولون _ كما تقدم _ ان الذي يستوفيها للراهن العرتهن .

ولعل وجه هذا القول : ان الانتفاع بواسطة الراهن يعنى ان يسده ستجول على الرهن ، ومنافع الرهن له ، فلكى لا تحول يد الراهن على الرهسن ولا تعطل المنافع، قلنا ان المنافع تستوفى من قبل المرتهن .

ورد بان هذا مبنى على ان استدامة القبض شرط وقد تقدم تضعيفه .

وجه قول ابن حزم :

ووجه ما ذهب اليه ابن حزم من استثناء الركوب واللبن وانبها للمرتهــــن اذا انفق حديث! الرهن يركب بنفقته . . . " الخ .

كما سيأتي بيان ذلك بالنسبة لما ذهب اليه الاوزاعي والليث وابو ثور .

الترجيسنح

وبعد هذا العرض للادلة ، وما تخللها من مناقشات وايرادات يتبين لنا ان ماذهب اليه الجمهور من ان للراهن الانتفاع بالمرهون هو الراجع لسلامة ادلتهم ولما في قولهم من مراعاة لحق المال ، والمحافظة عليه ، وعدم تعطيله .

اما الركب واللبن والاستخدام في مقابل النفقة فسيأتي موقفنا منسسه في المبحث التالي .

 ⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى (٣:١٤١-٣٤٢) ، شـــرح الخرشي على مختصر خليل (ه:٥٤٥) .

المبحث الثاني

اننفاع المرتهن بالمرهون

وَفْيِهُ مُطْلِبًا نَ :

المطلب الأول: انتفاع المرتهن بدون إذن المراهن.

مر الثانى: انتفاع المرتهن باردن من الراهن.

المبحث الثانى

انتفاع المرتهن بالمرهون

العلماء متفقون على ان عقد الرهن ليس عقد تعليك، فلا يطك به المرتبن العين، ولا المنفعة، وانعا يستحق به الحبس الدائم الى استيفاء الديــــــن او يتعلق الدين بالعين المرهونة ليستوفى منها عــــــنر تعذر الاستيفاء مــن الراهن . ويصبح المرتبن احق بالعين المرهونة من سائرالغرماء، علـــــــى الخلاف الذي تقدم في موجب الرهن وحكمه .

كما أن العلما متفقون على أن منافع الرهن للراهن ، ومن ثم فليسس للمرتهن الانتفاع بالمرهون أذا لم يأذن له الراهن ، أو يشترط في العقسسد انا لم يكن المرهون مما يركب، أو يحلب، أو يصلح للخدمة .

وانما اختلفوا في جواز الانتفاع في حالتين:

الاولى : اذا لم يأذن الراهن بالانتفاع، وكان الرهن مركوبا ، اومحلوبا او صالحا للخدمة .

الثانية : اذا اذن الراهن بالانتفاع، سواء كان الرهن مركوبا اومحلوبا او صالحا للخدمة ام كان غير ذلك .

فسيكون حديثنا عن انتفاع المرتهن في مطلبين .

المطلب الأول

انتفاع المرتهن بدون اذن الراهست والرهن مركوب او محلوب اوصالح للخدمة

اذا كان الرهن مما يركب، او يحلب، او يصلح للخدمة، ولم يسسسأذن الراهن بالانتفاع فهل للمرتهن ان يركبه، او يحلبه، او يستخدمه ؟ اختلف العلماء في ذلك على اربعة اقوال :

القول الاول:

لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالمركوب، او المحلوب، او الصالح للخدمسة اذ لم يأذن له الراهن، سواء انفق عليه ام لم ينفق، وسواء كان الانتفاع بقدر. النفقة ام اكثر، وسواء تعذر انفاق الراهب _ لا متناعه او غيبته _ ام لم يتعذر.

والى هذا ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وكذا الحنابلة فى ورواية مرجوحة .

القول الثانى:

 ⁽١) المبسوط للسرخسى (٢١.٦:٢١)، الهداية للمرغيناني (٢١٠٠٤)،
 تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٢٦)، البحر الراثق لابن نجم (٢١١٠٨)
 الدر المختار للحصكني معرد المحتار لابن عابدين (٢٨:٢٦).

⁽٢) الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (١١٢:٢) ، شرح الشرشي على مختصر خليل (٥:٥٥،٢٥) ، ١٩٣٥ - ٢٥٠) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:١٢٤ - ٢٤٢،٢٤٢) ، منح الجليل لعليش (٣:٤٧ - ٢٤٢،٢٤٢) ، منح الجليل

⁽٣) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى ظيوبى وعميرة (٢٦١: ٢) مغنى المحتاج للسربينى (٢٢٥: ١) ، نهاية المحتاج للرطى (٢٣٥: ٢) ، شرح منهج الطلاب لزكريا الانصارى مع حاشية البجيرمي (٣٥٨:٢) .

⁽ ع) المغنى لابن قدامة (٤ : ٢٧ ٤) ٠

او مع القدرة على احد النفقة من الراهن واستئذانه ، وترك ذلك .

والى هذا ذهب الحنابلة في الرواية الراجحة عندهم واسحاق .

القول الثالث:

(٢) والى هذا ذهب الاوزاعي والليث وابو ثور .

القول الرابع:

للمرتهن الركوب والحلب فقط بالنفقة قلت ام كثرت ، اذا امتنع الراهــــن من الانفاق .

> (٣) • والى هذا ذهب ابن حزم

الادلـــة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول :

(a) مارواه الامــــام مالــــك، وعبـــد الـــرزاق

(۱) المغنى لابن قدامة(؟:۲۷) ، كشاف القناع للبهوتى (٣:٣٠) ، شرح منتهى الارانات للبهوتى (٢:٢٠) .

(٢) فتح البارى لابن حجر(ه: ١٤٤) ، الجامع لاحكام القرآن للقرط....ي

(٣) المحلى لابن حزم (٢٠٤٨٤) ·

(ع) الموطأ للامام مالك (٢٠٨٠٢) حديث رقم (١٣)٠

(ه) مصنف عبد الرزاق (۲۳۷: ۸) حدیث رقم (۱۵۰۳۳) ٠

والبغوى (1) _ مرسلا _ وابن ماجة ($_{1}$) ، والحاكم ($_{1}$) ، والد ارقطنــــى ($_{2}$) ، وابن حزم ($_{3}$) _ واللغظ لهما _ البيهقى ($_{3}$) ، وابن حبان ($_{1}$) والغظ لهما _ البيهقى ($_{3}$) ، وابن حبان ($_{3}$) $_{4}$ متصلا _ عسيد بن المسيب عن ابى هريرة _ رضى الله عنه _ قال : قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ : "لا يغلق الرهن ، الرهن لمن رهنه له غنمه وعليه غرمه" .

وجه الد لالة:

ان الحديث جعل الغنم للراهن ،ولا شك ان منافع الرهن من غنمــه ،. والحديث لم يغرق بين مركوب او محلوب ، او صالح للخدمة او غيرهـا (٨) .

ونوقش الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

لولا : ان الحديث مختلف في وصله وارساله ، ورفعه ووقفه ، مسا يجمله غير صالح للاحتجاج به ، ولا ينهض لمعارضة حديث البخاري الآتي .

ثانيا : نقل عن ابن شهاب ان قوله : "له غنمه وعليه غرمه "ليس مسن قول النبى - صلى الله عليه وسلم - وانما هي من قول سعيد بن الصيب ، وقول سعيد لا يعدوان يكون رأى تابعي فلا يقوم دليلا على المدعى (٩) .

⁽١) شرح السنة للبغوى (١٨٤:٨) حديث رقم (٢١٣٢) ٠

⁽٢) سنن ابن ماجة ـ باب لايغلق الرهن (١٦:٢٨)، حديث رقم

⁽٣) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (٢:١٥) .

⁽ ٤) سنن الدارقطني - كتاب البيوع (٣٢:٣ - ٣٣) ٠

⁽ه) المحلى لابن حزم (٨:٠٠ه) ٠

 ⁽٦) السنن الكبرى للبيهقى -كتاب الرهن -باب ما جاءً فى زيادات الرهن (٣٩:٦)

⁽٧) نيل الاوطار للشوكاني (ه: ٢٦٥) ،سبل السلام للصنعياني (٣: ٣٠) ، نتج العلام لنواب صدر وهين طاق شرح بلوغ العرام (٣: ٤) ، جامع الاصول لابن الاثير (٣٦:٤)

⁽٩) نيل الاوطار للشوكاني (٥:٢٦٦) .

وللرد على هذين الاعتراضين نورد ماقاله علما الحديث في هــــذا الحديث فنقول:

اخرجه الحاكم ـ وقال " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجــــاه (١) لخلاف فيه على اصحاب الزهرى "ووافقه الذهبي ـ وابن حبان في صحيحــه بوصحح ابو داود والبزار والدارقطني وابن القطان ارساله عن سعيد بـــن المسيب، وقال ابن حجر في بلوغ المرام : ان رجاله ثقات الا ان المحفوظ عند ابي داود وغيره ارساله .

ورواه ابن حزم عن الزهرى عن سعيد بن المسيب وابي سلمة بــــن عبد الرحمن بن عوف، عن ابي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : فذكر الحديث وقال : فهذا مسند من احسن ماروى فسي هــــذا الباب، وتعقبه ابن حجر بان فيه عبد الله بن نصر الاصم الانطاكي، ولـــه احاديث منكرة . ورواه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر الاصم الانطاكي وصح هذا الطريق عبد الحق، وصحح وصله ابن عبد اللبر وقال : هــــذه اللفظة - يعنى " له عنمه وطيه غره" اختلف الرواة في رفعها ووقفها فرفعها ابن ابي ذكب ومعمر وغيرهما، ووقفها غيرهم، وقد روى ابن وهـــب هــــذا الحديث فجوده وبين ان هذه اللفظة من قول سعيد بن المسيب، وقـــال ابو داود في المراسيل : قوله " له غنمه وعليه غره" من كلام سعيد بن المسيب، المسيب،

⁽١) المستدرك للحاكم وتلخيصه للذهبي (٢:١٥) ٠

⁽٢) هو ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد الحارث ، القرشى ، الزهـرى احد الاعلام بالمدينة ، الحافظ . قبل اسمه عبد الله ، ولد سنــــة بضع وعشرين هـ . قال ابن سعد : كان ثقة ، فقيها ، كثير الحديـــت وقال ابو زرعة : ثقة امام . توفى سنة ؟ ٩ هـ .

طبقات ابن سعد (ه:هه۱)، سير اعلام النبلاء للذهبي (؟ :۸۲)، (٣) د کر له ابن عدى مناکير ، روى عنه المنجنيقي وعمر بن سنان وابو حاتسم الرازي ، وهو منکر الحديث ،

ميزان الاعتدال للذهبي (٢ : ٥ / ٥) ، الجرح والتعديل لابن ابسى ميزان الاعتدال للذهبي (٢ : ٥ / ٥) ، المغنى في الضعفا (٣٦١: ١) رقم الترجمسة (٣٣٩) ، ديوان الضعفا والمتروكين كلاهما للذهبي (ص ١٧٩) رقم الترجمة (٣٣٣) .

نظه عنه الزهرى ، ورواه الدارقطني وقال هذا اسناد حسن متصل، والسنسد الذي حسنه الدارقطني هو : عن عبدالله بن عمران العابدى ، نا سفيان بــــن (۲) عينة ، عن زياد بن سعد عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن الى هريــــرة مرفوعا دون قوله " من صاحبه الذي رهنه" .

قال الدارقطنى : " زياد بن سعد من الحفاظ الثقات" والعابـــدى مدوق كما قال ابوحاتم، ولم ينفرد به، فقد تابعه اسحاق بن الطباع عـــن ابن عيينة، كما رواها ابن حبان ، واسحاق، هو ابن نجيح بن الطبــــاع البغدادى، وهو ثقة من رجال مسلم .

⁽۱) هو عبدالله بن عمران بن رزين بن وهب المخزومي العابدى ، ابو القاسم المكي ، صدوق روى عن فضيل بن عياش والدراوردى وابن عينة وغيرهـم وعنه الترمذى وابن ابى الدنيا والباغندى وغيرهم ، توفى سنة ه ٢٤هـ ، انظر :

تقريب التهذيب لا بن حجر (٤٣٨: ١) ، تهذيب التهذيب لا بن حجر (ه ٣٤:) .

⁽٢) سفيان بن عيينة بن ابى عمران ميمون ، ابو محمد الهلالى ، الكوفـــــى المكى . ولد بالكوفة سنة ١٠ ٩هـ وروى عن عمرو بن دينار والزهــــرى والاسود بن قيس وجماعة . روى عنه الاعش وابن جريج وشعبة وخلــــق قال ابو حاتم الرازى : امام ثقة ، كان اعلم بحديث عمرو بن دينار مـــن شعبة . قال على بن المدينى :ما في اصحاب الزهرى احد اتقن من سفيان ابن عيينة . مات سنة ١٩٨٨ه .

انظر ترجمته في :

طبقات أبن سعد (ه: ٩٥) ، التاريخ الكبير(؟: ٩٤) ، حلية الأوليا ؛ (٢٧٠: ٢) ، سير اعلام النبلا ؛ (٨: . .) ، العقد الثمين (؟: ٩٥) تهذيب التهذيب (؟: ١١٧) . تهذيب التهذيب (؟: ١١٧) .

⁽٣) هو زیاد بن سعد بن عبد الرحمن الخراسانی نزیل مکة ثم الیمن ، کان شریك ابن جریج روی عن حمید الطویل وابی الزناد والزهری وغیرهـــم
و کان اثبت اصحاب الزهری کما قال ابن عیینة ، وکان ثقة ثبتا ، اخذ عنه
الا مام مالك وابن جریج وابن عیینة ، انظر:

تقريب التهذيب لابن حجر (٢٦٨٠) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٠٠٣). و اسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادى الطباع، روى عن السك =

الذى اتفق العلماء على قبول مراسيله .

معارض بما ورد عنه في رواية الحاكم التي صححها والدارقطني التي حسنها مرفوعة ، على ان معمر اثبت الناس في ابن شهاب الزهرى ، وقد رواها عنسيه

فالحديث صالح للاحتجاج به ، ويثبت به المدعى ، ولا معارضة بينــــه وبين حديث البخارى بل هو مفسر له وقد تقدم الجمع بينهما في بحث انتفاع الراهن بالمرهون.

الدليل الثاني:

ان الرهن لم يخرج المرهون من ملك الراهن ، والراهن لم يسلم أذن للمرتهن بالانتفاع فالمرتهن كالاجنبي، والرهن كالوديعة.

ادلة المذهب الثاني:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

(٤) مـــارواه البخــارى - واللغــــظ لـــه - وابــــود أود

والحمادين وغيرهم، وعنه احمد والدارمي وابو خيثمة، صدوق ، توفيي سنة ١٢٤هـ .

انظر: تقريب التهذيب لابن حجر (٦٠:١) ، تهذيب التهذيب لابن حجـــر

· (T E o : 1) نيل الاوطار للشوكاني (٥: ٥ ٢٦) ، تلخيص الحبير لابن حجر (٣: ٢ ٤-

٣٤) ، المحلى لابن حزم (٨ : ٨ ٩ ٤ - ٩ ٩ ٤) ، الجامع لاحكام القـرآن للقرطبي (٣:٣) ٠

(٢) المغنى لابن قدامة (٢ ٢٧ ٤) .

(٣) صحيح البخاري باب الرهن (١٨٧:٣) ٠

(٤) سنن أبي داود _ كتاب البيوع والإجارات _ باب الرهن (٣: ٥٩٩) ، حدیث رقم (۲۸) ۰

والترمذى؛ وابن ما جذ، وأحمد، والبيهقى؛ والدارقطلى بسندهم عن أبى هررة ـ رضى الله عنه ـ قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : الرهن يركب بنفقته أذا كان مرهونا، ولمبن الدر يشرب بنفقته أذا كان مرهونا، وطلى الذي يركب ويشرب النفقة".

وجه الدلالة : ان الحديث جعل المنفعة بدلا وعوضا عن النفقـــة ومعلوم ان الراهن يستحق المنافع بملك الرقبة ، لابالنفقة ، مما يدل علـــــى ان المراد المرتهن .

ونوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجوه:

اولها : ان هذا الحديث ورد على خلاف القياس من وجهـــــــــن : احدهما : التجويز لغير المالك ان يركب ويشرب بغير اذنه ، والثانى : تضمينه ذلك بالنفقة لابالقيمة . قال ابن عبد البر : " هذا الحديث عند جمهـــور الفقها عيرده اصول مجمع طبيها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل علــي نسخه حديث ابن عمر في ابواب المظالم : لا تحلب ماشية امرى و بغير اذنه .

 ⁽١) سنن الترمذى _ كتاب البيوع _ باب ما جاء فى الانتفاع بالرهن (٣ ت ٥٠٤)
 حديث رقم (٥ ١ ٢٠١)

⁽ ٢) سنين ابن ما جة - كتاب الرهون _ باب الرهن مركوب ومحلوب (٢ : ٨١٦) حديث رقم (٢ ; ٢) .

⁽س) مسند الامام احمد (٢:٢٧٤) .

^() السنن الكبرى للبيهقي - كتاب الرهن - باب ماجاء في زيادات الرهسن (٣٨٨) .

⁽ ه) سنن الدارقطني (٣٤: ٣) حديث رقم (١٣٤- ١٣٦) ٠

⁽٦) المغنى لابن قدامة (٢٨:٤) ٠

⁽γ) فتح الباري لابن حجر(ه: ٤٤) ٠

فتح الباري د بن صبر (۱۰) با بناري في صحيحه - كتاب اللقط - والحديث رواه عن ابن عمر : البخاري في صحيحه - كتاب اللقطة - باب تحريم حلب الماشية بغير اذن مالكها (١٣٥٢) ٢٠ كتاب اللقطة - باب تحريم حلب الماشية بغير اذن مالكها (١٣٥٢) ٢٠ حديث رقم (١٣٠٢) ، ابن ماجة في سننه - كتاب الجهاد - باب فيمن قال لا يحلب (٣٠١٣) حديث رقم (٢٦٢٣) ، ابن ماجة في سننه كتاب التجارات - باب النهى ان يصيب منها شيئا الا باذن صاحب اكتاب التجارات - باب النهى ان يصيب منها شيئا الا باذن صاحب الحريد (٢٧٢٣) ، الامام مالك في الموطأ - كتاب الحريد (٢٣٠٢) ، الامام مالك في الموطأ - كتاب الحريد الموطأ - كتاب الحريد المعاركة و الموطأ - كتاب الحريد المعاركة و الموطأ - كتاب الحريد المعاركة و الم

ورد : بان السنة الصحيحة من جملة الادلة والاصول ، فلا يجوز ردهابدعوى المخالفة للاصول ، وهى لاترد الا بمعارض ارجح بعد تعدد الجمع، والجمع ممكن فحديث ابن عمر عام ، وحديث الباب خاص فيحمل العلمام على الخاص ويكون المعنى : لا تحلب ماشية امرى و بغير اذنه الا اذا كانست مرهونة ، وامتنع الراهن عن الانفاق ، وانفق طيها المرتهن ، فلا تعارض، ودعوى النسخ ايضا مردودة لانه لايثبت الا بعد التعارض القائم ومعرفة تاريخ كلل الحديثين .

والحديثان يمكن الجمع بينهما وبين بقية الروايات التى ورد بهــــا حديث الباب كما تقدم فى العبحث السابق ، وخلاصته : بعد تسليم الاجمال فى حديث الباب : ان روايات اخرى وردت بعضها تفيد ان المرتهن ينتفع بالنفقة وبعضها يفيد ان الذى ينتفع الراهن ، فيحمل الحديث على الروايات الــــــــى تفيد ان الذى ينتفع الراهن ، وتكون مفسرة لا جماله ، واما الروايات الاخـــــرى فتحمل على ما اذا تعذر الانفاق من قبل الراهن ، لامتناعه او غيبته ، وبهـــذا لايكون بين حديث ابن عمر والاصول المجمع عليها وحديث البا ب اى تعارض .

ثانيها : لانسلم ان المنفعة بدلا عن النفقة ، لان هذا جار علــــــى ان الباء بدلية والظاهر انها سببية ، واذا كانت كذلك ، فالمنفق الراهن ، وهـو الذي ينتفع .

ورد بان النسخ لايثبت بالاحتمال ، ومعرفة التاريخ في هذا متعددة ق (٤) والجمع بين الاحاديث ممكن كما تقدم .

الاستئذان _ باب ما جاء في امر الغنم (۲ : ۹۷۱) ، حدیث رقم(۱۷) ،
 الا مام احمد في المسند (۲ : ۷۵) ، ورواه ایضا عن سعرة بن جندب :
 الترمذي في سننه _ كتاب البيوع _ باب ما جاء في احتلاب المواشى بغير
 اذن الارباب (۳ : ۲۸۱) .

⁽١) فتح الباري لابن حجر(ه:١٤٤)٠

⁽٢) فتح الباري لابن حجر(ه:١٤٤١) ٠

⁽٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (٤: ٩٩) ، المبسوط للسرخسي (١٠ ١٠ ١٠)٠

⁽ ٤) فتح الباري لابن حجر(ه : ١٤٤٤) ٠

الدليل الثانى:

ان نفقة الحيوان واجبة على المالك باتفاق ، وللعرتهن حق الحبـــس للعين العرهونة وللزوائد ، فلو انتفع المالك فات موجب الرهن الذى هو الحبس ولو لم ينتفع بها احد لكان ذلك تسييبا ، وهو منهى عنه ، فقلنا ان العرتهـــن ينتفع بها انفق ، وهو فى هذا نائب عن الراهن ، كالزوجة لها ان تأخذ قوتها وتنوب عن زوجها فى الانفاق على نفسها .

ويناقش هذا الاستدلال بما يلى :

أولا: أن موجب الرهن ليس دوام الحبس؛ وأن استدامة القبض ليستت شرطا وقد تقدم تضعيف ذلك ومن ثم فالراهن ينتفع .

ثانيا: سبق أن أجزتم التسييب وتعطيل المنافع غير الركوب والشــــرب فكما جاز هناك يجوز هنا. وهذا الزام فقط.

ادلة القول الثالث :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

حديث ابى هريرة السابق " لا يغلق الرهن ، الرهن من صاحبه ، لـــه غنه وطيه غرمه" مع الحديث الذى رواه حماد بن سلمة فى جامعه ولفظه : " اذا كانتالدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ، فإن استفضل من اللبن بعد ثمـــن العلف فهو ربا" .

ووجه الدلالة من هذين الحديثين : ان الحديث الاول جعــــل منافع الرهن للراهن لايشركه فيها العرتهن ، والحديث الثانى جعل المنفــق المرتهن فيكن هو المنتفع فيجمع بين الحديثين بحمل الاول على مااذا انفــق الراهن على ملك، وقام بحقوق المرهون ، والثانى على ما اذا امتنـــع عــــن الانفاق فينفق المرتهن على الرهن ليحتفظ به وثيقة ، ويبقى على حيــــاة حيوان محترم ، ويحفظ المال من الضياع .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢٨:٤) ٠

⁽٢) فتح الباري (٥:٤٤) ٠

ويلحق الاستخدام بالركوب والحلب.

ادلة القول الرابع:

استدل ابن حزم لما ذهب اليه قائلا: "قوله تعالى: "ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل" وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم" ان دما كم واموالكـــــم عليكم حرام (١)

وحكم عليه السلام - بانه لايحل مال امرى مسلم الا بطيب نفسسه وملك الشيء العرتهن باق لراهنه بيقين ، وباجعاع لاخلاف فيه ، فاذا هو كذلك فحق الرهن الذى للعرتهن - ولم ينقل ملك الرهن عن الشيء العرهسسون لا يوجب حدوث حكم في منعه ماللعرا ان ينتقع به من ماله بغير نعى بذلك ، فلسه الوطاء والاستخدام والمؤاجرة . . . وسائر ماللعرا في ملكه ، الا كون الرهن في

⁽۱) رواه عن ابى بكرة : البخارى فى صحيحه - كتاب العلم - باب قـــول النجى - صلى الله عليه وسلم - رب مبلغ اوعى من سامع(٢٦:١) كتــاب الاضاحى - باب من قال الاضحى يوم النحر(٧: ٢٩١) ، كتاب الفــتن باب قبل النبى - صلى الله عليه وسلم - لا ترجعوا بعد كتارا (٩: ٣٦) كتاب التوحيد - باب وكان عرشه على الماء (٩: ٣١٦) ، والامام مسلـــم فى صحيحه - كتاب القسامة - باب تغليظ تحريم الدماء والاعراض والاموال (٣: ٥٠ ١٣٠١) ، والامام احمد فـــــىن درم (١٢٧٩) ، والامام احمد فـــــىن درم (١٢٠٥) ، والامام احمد فــــــىن درم (١٢٠٠) ، والامام احمد فــــــىن درم (١٢٠٠) ، والامام احمد فـــــــىن درم (١٢٠٠) ، والامام احمد فـــــــىن درم (١٢٠٠) ، والامام احمد فــــــــىن درم (١٢٠٠)

ورواء عن أبن عباس : البخارى - كتاب الحج - باب الخطبة ايام مستى (٢ : ٥ ٢ - ٢٦) ، الامام احمد في مسنده (٢ : ٢٠٠) .

ورواه عن ابن عمر: البخارى فى صحيحه - كتاب الحج - با ب الخطبة ايام منى (۲۰۱۲ - ۲۲۷ - ۲۲۷) - كتاب الادب - باب قول الله ـ تعالىى - لايسخر قوم من قوم (۱۸:۸) ، كتاب الاحدود ـ باب ظهر المؤمن حمى الا فى حد او حق (۱۹۸:۸) .

ورواه عن جابر : الامام مسلم في صحيحه _ كتاب الحج _ باب ججسسة النبى _ صلى الله طيه وسلم _ ((7.9.4) بحديث رقم ((7.9.4)) ، وابن ماجة في سننه _ كتاب المناسك _ باب حجة النبى _ صلى الله عليه وسلسم ((7.9.4)) عديث رقم ((7.9.4)) ، والامام احمد في مسنسسسده (7.9.4) . =

يد المرتهن فقط بحق القبض الذى جاء به القرآن ولامزيد . اما الركوب والاحتلاب خاصة لمن ينفق على المركوب والمحلوب، فلما روينا من طريوب قل البخارى . . . عن ابى هريرة ـ رضى الله عنه ـ ان رسول الله ـ صلوب الله عليه وسلم ـ قال : " الظهر يركب . . . الخ

ويناقش ابن حزم حديث حماد بن سلمة السابق " فان استفضل . . . الحديث " مما يدل على ان ليس للمرتهن ان ينتفع اكثر مما انفق .

الترجيــــح

وبعد هذا العرض المفصل لاقوال العلماء وادلتهم يتبين لنسسسا ان الراجع هو القول الثالث الذي ذهب اليه الاوزاعي والليث وابو ثور مسسن ان للمرتهن ان ينتفع من الرهن بقدر النفقة اذا امتنع الراهن عن الانفساق وانفق، لان في الاخذ بهذا الرأى العمل بجميع الاحاديث التي وردت فسي هذا الباب وغيره، ولاشك ان اعمال الادلة اولى من اهمالها، كما انه يتفسق واصول الشريعة الاسلامية في تحريم اموال الناس الا بالحق . والله اعلم .

(ه : ۲۸) ، وابي حرة الرقاشي عن عده (ه : ۲۷) ، ورجل مـــــــن اصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (ه : ۲۱۲ : ۲۱۲) .

ورواه عن ابی شریح : البخاری - کتاب العلم - باب لیبلغ العلم الشاهد الغائب (۲۰۲۱) ، ورواه عن عمرو بن العاص : ابن ما جة فی سننه کتاب الفناسك - باب الخطبة یوم النحر(۲۰۰۱) ، حدیث رقب کتاب الفناسک - باب الخطبة یوم النحر(۲۰۰۱) ، حدیث رقب و اموالکم علیکم حرام (۲۰۱۶- ۲۶۱) حدیث رق (۲۰۵۹) ، کتباب تفسیر القرآن - باب ومن سورة التوبة (۲۲۶۰- ۲۷۶) حدیث رقب روواه عن جریر البخاری - کتاب العغازی - باب حجة الوداع (۲۰۰۵) ، ورواه عن ابی سعید ابن ماجة - کتاب الغتن - باب حرمة دم المؤمن وراه الا مام احمد فی مسنده عن الحارث بن عمرو(۲۰۰۸) ، وابن ابی غادیة الجهنی (۲۰۲۶) ، ونبیط بن شریط (۲۰۰۸) ، وابن ابی غادیة الجهنی (۲۲۶۰) ، وابیدا بن خالد الکلابی (۲۰۰۰) ، وابی غادیت عر(۲۳۳۲) ، وابی غادیت

 ⁽١) المحلى لابن حزم(١: ١٨٤) .

المطلب الثانى

انتفاع المرتهن باذن الراهن

اذا اذن الراهن للمرتهن بالانتفاع بالرهن ـ سواء كان محلوبا أومركوبا او صالحا للخدمة أوغير ذلك ـ فهل له الانتفاع ؟

اختلف فقها المداهب الاربعة في هذه الحالة، ولكل مذهـــب فيها آراء وتفصيلات، نحن نبينها مع ادلتها ومابدا لنا انه الراجح منها على النحو التالى :

مذهب الحنفية:

للحنفية في هذه المسألة خمسة اقوال:

القول الأول :

يجوز الانتفاع مطلقا ، اى سواء كان الاذن مشروطا فى العقد ، ام غير (١) مشروط لكن الراهن اذن له مع العقد او بعده .

ونوتش: بان الانتفاع اذا كان مسروطا في العقد ، فلا يقال عنه انسه صدر باختيار من الراهن ، وطيب نفس منه ، بل الظاهر انه ملجأ اليه ، لانسه واقع تحت تأثير الحاجة او الاضطرار ، اما اذا كان الاذن غير مشروط ، لفظ وليس هناك شرط في العرف ، فانه يصدق على هذا الاذن _ حينئذ _ انسسه قد صدر عن الراهن باختيار تام .

 ⁽١) الظك المشحون بما يتعلق بانتفاع المرتهن بالمرهون لمحمد عبد الحيى
 اللكتوى (ص ٦) .

القول الثانى :

لايجوز ان ينتفع المرتهن بالرهن مطلقاً ، اى سواءً كان الآذن مشروطــا (١) م غير مشروط .

ووجه هذا القول _ حين الاشتراط_ ماتقدم من انه واقع تحت تأشـــير الحاجة او الاضطرار، من غير طيب نفس، وهو كذلك عند عدم الاشتراط، اذهو واقع تحت رحمة الدائن وذل الدين، وهي امور اذا اجتمعت تدفعه الــــــي الاذن راغما، ظم يكن الاذن باختيار تام.

ونوتش: بانا لانسلم ان الراهن عند عدم الاشتراط ليس له اختيار تسام فان الدائن لو كان يريد ان يلجئه ويدفعه للاذن لاشترط عليه ذلك فــــــى العقد او يمنعه الدين حتى يأذن له بالمنفعة، لكن الدائن لم يشترط ذلــــك لكن الراهن _ باختياره التام ورغبته _ بادر فتطوع فاباح الانتفاع للمرتهن مـــن باب من اسدى اليكم معروفا فكافئوه، وخياركم احسنكم قضاء .

القول الثالث:

(٢) ان انتفاع المرتهن بالرهن جائز قضاء، غير جائز ديانة .

ونوقش: بان ماكان من الربا لايتبين فيه الغرق بين الديانة والقضاء
 الا أن يراد بالديانة التقوى، وبالقضاء الفتوى.

القول الرابع:

ان كان الاذن بالانتفاع مشروطا في العقد لم يجز الانتفاع، والا فهــو ()) جائـــز.

⁽ ٢) الظلك الشحون بما يتعلق بانتفاع المرتهن بالمرهون لمحمد عبد الحسى اللكتوى عي ٦ الكتوى عن ٦

 ⁽٣) الظك الشخون بما يتعلق بانتفاع المرتهن بالمرهون لمحمد عبد الحسى
 اللكنوى (ص ١٢ ، ١٦) .

^(؟) الغلك المشحون بما يتعلق بانتفاع المرتهن بالموهون لمحمد عبد الحـــى اللكنوى (ص ٦-)

ووجه هذا القول: انه في حالة الاشتراط فان الاذن بالانتفـــــاع حينئذ _ لم يصدر عن اختيار تام وطيب نفس من الراهن ، وانما هو وليد الحاجة القاهرة ، والضرورة الملحة ، ومن ثم فانه يدخل في باب الربا .

واما في حالة عدم الاشتراط، فهو أن الراهن حين تبرع بعد العقدة أو معه دون أن يتدخل المرتهن في ذلك، فأن تبرعه هذا صدر عن رغيدة منه وطيب نفس فيحل للمرتهن حينئذ الانتفاع .

ونوقش هذا التوجيه: بان الشرط قد يكون حقيقة، وقد يكون حكسا فان بعض الناس قد لايشترطون المنافع في العقد ، لكن دافعهــــم الـــــى القرض هو الانتفاع بالمرهون ، ولولاه مابذلوا اموالهم، واذا لم يأذن لهــــم الراهن بالانتفاع غضبوا وهددوا باخذ ديونهم .

واجيب : بان الاذن بالانتفاع لم يطلبه المرتهن ، والظاهر انه تركسه لا ختيار الراهن ، او ربما لم يدر بخلده - كما عليه بعض الناس - فاذا صدر عسن الراهن با عتياره وعن طيب نفسه ، فلا يهمنا نية المرتهن ، على ان المرتهسين اذا بدا منه بوادر الايحا والمضايقة بالتهديد والوعيد فانه لن يستطيع ان يؤثر على الراهن ، فهو قد استلم الدين وضرب له اجلا ، فلا يحق للمرتهسين حتى المطالبة قبل حلول الاجل ، فاذنه بالانتفاع الذي يصدر في جو كهسذا لن يكون الا عن اختياره رغبة منه في مكافأة من اسدى اليه معروفا ،علسسي ان الورع يقضى على المرتهن ان لا ينتفع بالرهن اتقاء للشبهات .

القول الخامس:

ان الاذن اذا كان مشروطا حرم الانتفاع، وان لم يكن مشروطا فالانتفاع مكروه كراهة تحريمية .

⁽٢)ووجه الحرمة عند الاشتراط واضح مما تقدم .

⁽٢) الظلك الشيون فيها يتعلق بانتفاع المرتهن بالعرهون لعبد الحسسى اللكتوى (ص ١٦) .

ولم يتبين لى وجه الكراهة عند عدم الاشتراط، نعم الاحسن تركــــه فهو اكثر مايقال فيه انه خلاف الاولى . اللهم الا ان يقال ان الانتفاع حينشذ مشروط عرفا ، وحينئذ فهذا القول موافق للقول الرابع .

ومعا يجب التنبيه عليه هو ان العلامة اللكتوى حمل القول الاول على ما ادا كان الانتفاع غير مشروط حقيقة ولاحكما ، وحمل القول الثانى على المنافئ على المنافئ على المنافئ الانتفاع مشروطا حقيقة أو حكما وفيما يلى نص عبارته : "اما القلوا الثانى ، وهو انه ليس بجائز مطلقا فينبغى ان يحمل ذلك على المشروط حقيقة أوعرفا ، واما القول الاول فينبغى ان يحمل على غير المشروط حقيقة أوحكم اواصحاب القول الاول والثانى وان لم يفصلوا فى حكمهم لكنه يجب ان يكسون مقصود هم كما يقتضيه تعليلهم وقواعد هم وعلى هذا فيكين للحنفية ثلاث اقوال فقطاً .

مذهب المالكية:

الحالة الاولى ؟ أن لا تكون المنفعة من جنس الدين .

اللكنوي (ص ١٦ – ١٧) ٠

وفي هذه الحالة يجوز للمرتهن الانتفاع بها بثلاثة شروط:

⁽۱) هو محمد عبد الحي بن المولوي محمد عبد الحليم بن محمد امين اللكتوي الهندي، ابو الحسنات عالم بالحديث والتراجم، ومؤرخ وفقيه من فقها الحنفية. ولد سنة ٢٦٤ هـ حفظ القرآن الكريم وعمره عشر سنسوات درس المعلوم على والده، واشتغل بالتأليف حتى بلغت مؤلفاته اربعسا واربعين مؤلفا ، من تصانيفه : الاثار المرفوعة في الاخبار الموضوعسة والفوائد البهية في تراجم الحنفية، والرفع والتكميل في الجرح والتعديل وظفر الاماني في مختصر الجرجاني ، . توفي سنة ١٣٠٤هـ ،

انظر برجمه في : هدية العارفين(٣٨٥: ٢) ، الغوائد البهية في تراجم الحنفية (٣٤٨٠) الاعلام للزركلي (٢١٨٧:) ، معجم العؤلفين لعمر رضا كحالة (١١ :

- (١) ان يشترطها العرتهن على الراهن في صلب العقد ، فان تطوع بهــــا
 الراهن لم يجز ذلك .
- (٢) ان يكون الانتفاع بها مدة معلومة ، كشهر ، او سنة _ مثلا _ فان كانت المدة مجهولة لم يجز الانتفاع ، وان شرطت في العقد .
- (٣) ان يكون الدين الذي رهن فيه الرهن من غير قرض، كثمن مبيــــع او اجرة، فان كان الدين من قرض لم يجز الانتفاع وان شرط فـــــــى العقد وعينت المدة .

قالوا: ويجوز اشتراط المنفعة مجانا، او على ان يترك مقابلها مسدن الدين، ويعجل الباقي على رأى اشهب، او على ان مابقى من الدين يسترك للراهن، لكن لا يجوز ان يشترط هذا الاخير في صلب العقد.

وقال ابن القاسم: لا يجوز اشتراط المنفعة لتحسب من الدين مطلقـــا اى سواء يعجل الباقى للمرتهن ام يترك للراهن.

ووجه جواز اشتراط المنفعة في البيع اذا عينت المدة : ان السلعيسة المبيعة _ حينئذ _ بعضها في مقابل العسمي من الثمن ، وبعضها الآخر فــــى مقابلة المنفعة ، ظم تضع المنفعة على الراهن ، بل وقعت جزًّا من ثمن السلعية التي اشتراها .

ووجه عدم جوازها تطوعاً ، وان كانت في عقد بيع : انها حينئذ هديــــة مديان فلا تجوز .

ونوقش هذا التوجيه : بانه ان كان الاذن من باب مكافأة من اسمدى المياسعووفا فلا شيء فه ، والا فكما قالوا .

ووجه عدم جوازها أذا جهلت المدة : إن الاجارة لا تجوز مع الجهالة.

واما وجه عدم جواز ذلك في القرض مطلقا ، اى سوا شرطت في العقدد او اباحها الراهن بعده ، فلا نها : اما ان تكون مجانا او في مقابلة الديدن فان كانت مجانا فهو قرض جر منفعة للدائن فلا تجوز ، سوا شرطت او تبرع بها الراهن ، وان كانت في مقابلة الدين ، فان اخذها المرتهن بشرط، فلا يجدوز لا جتماع السلف والا جارة .

وان اباحها الراهن له دون اشتراط ان تكون في مقابلة الدين ، فلأنها مبايعة مديان ، فان كان فيها مسامحة حرم، والا فقولان : الحرمة اوالكراهة.

الحالة الثانية: ان تكون المنفعة من جنس الدين .

وفي هذه الحالة اما أن يعين مدة الانتفاع أو لا .

فان شرطت المنفعة، وعينت مدة الانتفاع جاز ذلك في القرض والبيع اذا شرطت على انه ان بقى شيء من الدين وفاه الراهن من عنده او من ثمـــــن. الرهـــن ، لان هذا شرط لاضرر فيه على الراهن ولاعلى المرتهن ،

وان شرطت العنفعة على ان الفاضل من الدين يعطيه به بعد الاجـل شيئا مؤجلا لم يجز ذلك في البيع ولا في القرض؛ لانهلايجوز فسخ مافي الذمــة في مؤخر .

وان اشترطت للمرتهن _ الدائن _ ولم يعين اجلا لذلك جاز فــــى القرض دون البيع، لان المدة مجهولة والجهالة تجوز في القرض ولا تجوز فــــى (۱) البيع .

وارى أن الجهالة هنا تضرفى القرض كما تضرفى البيع لانها مدعــــاة للنزاع والخصومة، فاذا كان الدين مؤجلا فلابد فيه من ذكر الاجل.

مذهب الشافعية:

⁽۱) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (۲٤٦:۳)، شرح الخرشي على مختصر خليل (٢:٥١،٣-٥٠)، منع الجليل لعليش (٢:٨٠) جواهر الاكليل للابي (٢:٠٨).

فان كان غير مشروط في العقد جاز الانتفاع مطلقا ، اى سوا ك ك الدين من قرض ام من بيع، وسوا كان مع العقد ام بعده .

ووجه هذا القول قد تقدم في اكثر من موضع عند التوجيه لاقوال الحنفية والمالكيــة .

وان كان مشروطا في العقد ، فهو اما ان يكون مجانا او بعوض :

وفى قبل آخر لايبطل الرهن ، لان الرهن رهن تبرع من الراهــــــن وهذا الشرط تبرع آخر ، واحد التبرعين لا يبطل ببطلان الثانى ، كما لو اقرضــه الصحاح بشرط رد المكبرة يلغو الشرط ويصح القرض .

وان عينت المدة - كأن يقول : بعتك عبدى بمائة مؤجلة بشرط ان ترهننى بها دارك، وتكن منفعتها لى سنة ، فبعض العبد مبيع، وبعضه اجرة فــــى مقابلة منفعة الدار، فاذا كانت منفعتها تساوى خمسين - مثلا - فالعبـــــد موزع على الخمسين والمائة ، فثلثاء بيع في مقابلة المائة ، وثلثه اجرة في مقابلــة المنفعة - فهذا جمع بين بيع واجارة بعوض واحد ، وفي هذه المسألـــــــة وقول نا للشافعية :

احدهما : ان البيع والاجارة جائزان ، وطبى هذا يكون شرط الانتفاع صحيحا ، لان العقدار ، وان لم يكون معلوما حين العقد ، الا انه يمكن علمه بعد ذلك بالتقويم كما تقدم .

ثانيهما: أن البيع والأجارة باطلان ، فعلى هذا يبطل البيع والرهن والشرط، لانه لايعلم حصة البيع من حصة الأجارة .

اما اذا عين ثمن المبيع واجرة المنفعة _ كأن يقول : بعتك عبدى بمائية على ان ترهنني بها دارك وتكن منفعتها لى سنة بخسين فهذا جائز قـــولا

واحسدا .

وخلاصة مذهب الشافعية ان الانتفاع يحل للمرتهن باحد امرين :

الاول : أذ أ أذن الراهن من غير شرط.

(1)الثانى : اذا شرط الانتفاع فى العقد لمدة معينة فى مقابلة عوض .

مذهب الحنابلة:

وان كان من غير القرض ـ كثمن المبيع او اجرة دار او نحو ذلك ـ جاز .

لانه اذا كان الدين من قرض فسيكون مسن باب الربا، لانه قرض جسسر منفق، وان كان من غير القرض لم يكن هناك ربا، ولاشائبة، وتقدم الاستدلال لمثل هذا القول .

وان اذن له بالانتفاع بعوض من غير شرط ـ كأن يستأجر المرتهـــــن الرهن باجرة مثله جاز في القرض وفي غيره ، لان المرتهن _ حينئذ _ انتفـــــع بسبب الاجارة لابسب الدين .

وان حاباه في ذلك، كأن كان الانتفاع بغير عوض لا يجوز في القــــرض ويجوز في غيره، لانه في القرض شائبة ربا، لانه منفعة من قرض، بخلاف غيره،

وان شرط فی العقد آن ینتفع فالشرط فاسد ، وروی عن الامام احمصد جوازه فی البیع آن عینت المدة ، كأن یقول : بعتك هذا الثوب بدینار بشرط آن ترهننی عبدك لخدمتی شهرا ، فیكون جمعا بین بیع وا جارة ، وذللسلسك لوجود الاذن وانتفاء المانع وهو جره الی الرم) .

⁽۱) فتح العريز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (۱:۲۶-۶)) ، المهدذب الشيرازي (۱:۹۰۶) ، شرح المحلى مع حاشيتي قلبوبي وهميرة (۲۱:۲۲) مغنى المحتاج للشربيني (۲۱:۲۱) ، نهاية المحتاج للرطسسي (۲۳۵۳–۳۵) ، شرح منهج الطلاب للقاضي زكريا الانصاري مسع حاشية البجيرمي (۲:۹۲۱) ، تكلة المجموع للمطيعي (۲۲:۱۲ – ۲۲۹۱) .

⁽ ۲) كشاف القناع للبهوتي (۳ : ۶ و ۲) ، شرح منتهى الارادات للبهوتــــى (۲ : ۲ ۲ - ۲ ۲ ۲) .

منشأ الحـــلاف :

هذه هى آراء العلماء وتوجيهاتها مفصلة ، وقبل ان انهى الكلام فــــى هذا الموضوع بالترجيح لابد لى ان اشبرالى امرين :

الاول: ان ما يتحاشاه العلماء في المعاملات، ويحاولون جاهديسن ان لايدخل في تعامل الناس فيما بينهم الربا او شبهته ، والجهالة المفضية للنزاع، لذا فقد اختلفت انظارهم حول هذه المسألة هذا الاختسسلاف فالاحتمالات كثيرة، وقد يرى بعضهم الربا او شبهته في حالة لايراها غسيره فيحرمها الاول، ولايوافقه الثاني، كما قد يرى بعضهم ان في هذا التعامل جهالة تفضى الى النزاع بينما لايراها الآخر كذلك وهكذا.

الثانى: ان مما هو معتمد لدى العلما فى التحريم والتحليل فــــى هذه السألة وامثالها احاديث وآثار، منها ماظاهره يدل على اباحـــــــة الانتفاع، ومنها مايدل على التحريم، ولااريد ان استعجل الحكم قبـــــل ان اورد هذه الآثار او بعضها ،ليكون الحكم والترجيح صادرا عن بينة.

وفيما يلى جزء من تلك الآثار :

- (أ) الآثار التي يدل ظاهرها على حرمة الانتفاع :

⁽۱) صحیح البخاری - کتاب مناقب الانصار - باب مناقب عبد الله بن سللم (۱) و و ۲) ، انظر فتح الباری لابن حجر (۲) ۱۲ ، ۱۲) .

⁽ ٢) السنن الكبرى للبيهقي _ كتاب البيوع _ باب كل قرض جر منفعة فهو رسا

 ⁽٣) هو سعيد بن ابى بردة، واسعه عامر بن ابى موسى الاشعرى الكوفــى تابعى، ثقة، ثبت، روى عن ابيه وانس بن مالك وغيرهما، وعنه قتــادة والمسعودى وابوعوانة . قال العجلى : ثقة . وقال ابو حاتم : صدوق ثقة . مات سنة ١٦٨هـ.

انظر :

التاريخ الكبير(٣ : ٦) ، الجرح والتعديل (٢ : ٨) ، ثقــــات العجلي (١٨١٥) ، تهذيب التهذيب (٢ : ٨) .

(۱) ابيه : اتبت المدينة ظقيت عبد الله بن سلام - رضى الله عنه - فقال الاتبى المتحدث فاطعمك سويقا وتمرا وتدخل في بيت ؟ ثم قال : انك في ارض الربا بها فاش، اذا كان لك على رجل حق فاهدى اليك حمال تبن ، او حمل شعير ، او حمل قت فلا تأخذه فانه رباس .

(٢) روى البيهقى عن زر بن حبيش قال : قلت لابى بن كعب : يا ابــــا العندر انى اربد الجهاد فآتى العراق فاقرض، قال : انك بارض الربا فيها كثير فاش، فاذا اقرضت فخذ قرضك واردد اليه هديت ".

⁽۱) هو ابو بردة بن ابى موسى الاشعرى، الفقيه، الثبت، حارث، ويقال عام، ويقال اسمه كنيته، كان قاضى الكوفة للحجاج، ثم عزله باخيه ابى بكر، كان ثقة كثير الحديث وهو من التابعين. توفى سنة ١٠٣هـ. انظر:

طبقات ابن سعد (٢ : ٣٦٨) ، التاريخ الكبير للسخاري (٢ : ٤٤١) ، سير اعلام النبلا (٤ : ٣٤١) ، البداية والنهاية (٩ : ٢٣١) .

⁽٢) هو عبد الله بن سلام بن الحارث ، ابو يوسف عليف النوافل م مسن الخزرج ، كان من بنى قينقاع ، واسلم عند ما قدم النبى - صلى الله عليه وسلم - المدينة ، وكان حبرا من احبار اليهود ، واسعه قبل اسلام مسلم الحسين فسماه النبى - صلى الله عليه وسلم - عبد الله . توفى سنة ٣ ع هـ انظر .

الاستيعاب لابن عبد البر (٩٢١: ٣) ، الاصابة لابن حجر (٣٦٢: ٢) . "يحتصل الله ابن حجر في شرح هذا الحديث في الفتح (١٣١: ٢) : "يحتصل ان يكون ذلك رأى عبد الله بن سلام، والا فالفقها على انه انما يكون ربا اذا شرطه ، نعم الورع تركه . قال : وقوله : "في بيت" ، التنويسين للتعظيم، ووجه تعظيمه : ان النبي على الله عليه وسلم ـ دخل فيه وكان هذا القدر المقتضى لا دخال هذا الحديث في مناف ابن سلام.

^(؟) السنن الكبرى للبيهقى -كتاب البيوع - باب كل قرض جر منفعة فهو رساً (ه : ٩٩) .

⁽ه) هو زر بن حبيش بن حباشه الاسدى الكوفى ، ثقة جليل مخضرم ، روى عن عمر وعثمان وعلى وعائشة وغيرهم من الصحابة _ رضى الله عنهم _ توف___ى سنة ٨٢هـ .

النظر :

تقريب التهذيب لابن حجر (١ : ٩ ه ٢) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٢١: ٣) .

⁽٦) هو الصحابي الجليل ابي بن كعب بن قيس بن عبيد الانصاري الخزرجي =

قال الترمذى : " قال اسحاق بن منصور : قلت لاحمد : مامعنى نهى عن سلف وبيع ؟ قال : ان يكون يقرضه قرضا ، ثم يبايعه عليه بيعا يزداد عليه

وقال الخطابي : " مثل ان يقول : ابيعكه بكذا على ان تقرضــــني

ابو العنذر وابو الطفيل ، سيد القراء ، اختلف في سنة وفاته اختلافـــا
 كثيرا ، فقيل سنة ٩ ١هـ، وقيل ٣٣هـ، وقيل غير ذلك .
انظر :

الاصابة لابن حجر (٢ : ٢٧) ، سير اعلام النبلاء للذهبي (٢٠ ٩٠) .

⁽۱) سنن ابی داود - کتاب البیوع والا جارات ماب فی الرجل بیبع مالیت عنده (۲۹:۳۷- ۷۲۰) ، حدیث رقم (۲۰:۳) .

⁽ ٢) سنن الترمذى - كتاب البيوع - باب كراهية بيع ماليس عندك (٣ : ٢ ٢ ٥ - ٢ ٧ ٥) .

⁽٣) مستدرك الحاكم - كتاب البيوع (٢:١١) .

⁽ \S) m in thin 13 . Sin Pines — 11 . The mass 11 . The 11 m is 11 . The 11 m in 11 m in

⁽ه) السنن الكبرى للبيهقى ـ كتاب البيوع ـ باب النهى عن بيع وسلــــف (ه) (ه: ٣٤٨) .

اسد الغابة لابن الاثير(٣٤٨:٣)، الاصابة لابن حجر(٣٤٣:١)٠

⁽۷) سنن الترمذي (۲۰:۳ه) .

⁽ ٨) المستدرك للحاكم وتلحيصه للذهبي (٢ : ٧) .

^() هو اسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج ، ابو يعقوب التميمي ، المروزي روى عن احمد بن حنبل وابن را فوري وغيرهما ، وعنه الجماعة سوى ابـــي داود ، وابو زرعة الرازى . قال مسلم : ثقة مأمون احد الائمة مــــن اصحاب الحديث، وقال الحاكم : احدالائمة من الزهاد والمتمسكيين بالسنة . توفي سنة 1 ه ٦٠ هـ . انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢ : ٢ ه) ، تهذيب التهذيب لابن حجر ((١٠ ه ٢٠).

⁽۱۰) سنن الترمذي (۲۲:۳ه) .

الف درهم، وذلك فاسد ، لانه انها يقرضه على أن يحابيه في الثمن فيدخــل الثمن في حد الجهالة، ولان كل قرض جر منفعة فهو ربالله.

(؟) مارواه البغوى بسنده عن على بن ابي طالب ـ رضى الله عنه ـ مرفوعــا المغنى : لم يصح فيه شيَّ ، واما امام الحرمين فقال : انه صح ، وتبعيه (٣) الغزالي . وقد رواه الحارث بن ابي اسامة في مسنده من حديث على

العبر في خبر من غبر للذهبي (ه : ٩١) ، التكملة لوفيات النقلــــــة للمنذرى (٣ : ١٦٢) ، الجواهر المضيئة للقرشي (٢ : ١٣٩) .

⁽١) معالم السنن للخطابي على سنن ابي داود (٣: ٢٩ - ٧٧) .

هو أبو حفى ضياء الدين عمر بن بدر بن سعيد بن محمد بن تنكير ، الموصلي ولد سنة ٧ ه ه ه بالموصل . قال القرشي : وله عدة مصنفات في علوم الحديث وغيره ، وسمعت عليه " جزا الحسن بن عرفة" واجتمعت بما هو بسببه ، من تصنيف ، او تأليف ، او عبادة محتى مضى لسبيله وصنف في علم الحديث كتبا منها: " المغنى عن الحفظ والكتاب بقولم لا يصح معنى هذا الباب"، " العقيدة الصحيحة في الموضوعــــا ت الصريحة"، " استنباط المعين من العلل والتاريخ لابن معين"، "اختيار أخبار الاخبار"، "الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح" . توفي سنة -A777

انظر :

هو الامام محمد بن محمد بن محمد ابو حامد الغزالي ، كان امام ــــا في الاصول والفروع وعلم الكلام وغير ذلك . صاحب المصنفات المعروفية توفی سنة ه . ه . . انظر :

شذرات الذهب(٢٠٠٤) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٢١٦٠) .

هو الحارث بن محمد بن داهر ـ بن ابي اسامة ـ البغدادي الحافظ صاحب المسند سمع يزيد بن هارون ، وابا بدر الكوفي والواقدي وخلائق وعنه ابو جعفر الطبرى وابو بكر النجاد وابو بكر الشافعي . قــــال الدارقطني : صدوق . توفي سنة ٢٨٦هـ .

تذكرة العفاظ للذهبي (٢١٩٠٢) كتاريخ نفداد للخطب البغادي ١٤١٥٨٨ كمنتظم لابه الجوزي م/٥٥١ ، لسان الميزان لابه عجر .10V/C

وفى اسناده سوار بن مصعب وهو متروك، ورواه البيهقى فى المعرفة (٢) من فضالة بن عبيد موقوفا: "كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجــــوه الربا" ورواه فى السنن الكبرى عن ابن مسعود وابى بن كعب وعبد الله ابن سلام وابن عباس موقوفا عليهم (٣).

وماورد عن الصحابة الذين ذكرهم ابن حجر هو بمعنى ماورد عن طـــى اما اثرا عبد الله بن سلام وابى بن كعب فقد تقدما ، واليك اثرى ابـــن مسعود وابن عباس .

(ه) مارواه البيهقى - واللفظ له - وعبد الرزاق الصنعانى فى مصنف (ه) البيهقى - واللفظ له - وعبد الرزاق الصنعانى فى مصنف البيسان البعد قال : كان لنا جار سماك عليه لرجل خصون درهما، وكان يهدى اليه السمك، فاتى ابن عباس فسأله عين

⁽۱) هو سوار بن مصعب الهمداني الكوفي ، ابو عبدالله الاعمى المسؤذ ن روى عن عطية العوفي ، وعنه ابو الجهم ، وغير واحد . قال البخسارى منكر الحديث . وقال النسائي : متروك ، وقال احمد والد ارقطسيني متروك الحديث . توفى سنة بضع وسبعين ومائة سنة . انظر :

ميزان الاعتدال للذهبي (٢٤٦٠) ، ديوان الضعفاء والمتروكيين (ص ١٣٨) رقم الترجمة (١٨٣٣) ، المغنى في الضعفاء (٢٩٠: ١) رقم الترجمة (٢٧٠١) .

⁽ ٢) هو فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس الانصارى ، صحابى جليل ، شهد احدا وما بعدها وولاه معاوية الغزو وقضا و دمشق ، واستخلف عليها لما غاب عنها ، قال ابو يونس شهد فتح مصر ، وولى بها البحر والقضائد لمعاوية . توفى سنة ٣٥ه. .

انظر :

تقريب التهذيب (٢٠٩: ٢) ، تهذيب التهذيب (٢٦٨: ٨) ٠

⁽٣) تلخيص الحبير لابن حجر (٣) ،

^(؟) السنن الكبرى للبيهةى ـ كتاب البيوع ـ باب كل قرض جر منفعة فهو ربا (ه . ٩ ؟ ٣ - ٣٠٠) .

⁽ه) صنف عبد الرزاق - کتاب البيوع - باب الرجل يهدى لعن اسلفـــــه (۱۱۲۳:۸) اثر رقم (۱۱۲۵۱) •

ذلك فقال : قاصه بما أهدى اليك .

- (٦) روى البيهقى عن ابن مسعود : انه سئل عن رجل استقرض من رجـــل دراهم، ثم ان المستقرض، افقر المقترض ظهر دابته، فقال عبد اللـــــه ما اصاب من ظهر دابته فهو ربالا
- (٧) روى ابن ما حجه واللفظ له والبيه في بسنديهما عن يحمى بن ابي اسحاق الهنائي قال : سألت انس بن مالك، الرجل منا يقرض اخياه فيهدى له قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"اذا اقرض احدكم قرضا فاهدى له، او حمله على الدابة فلا يركبها، ولا يقبل الا ان يكون قد جرى بينه وبينه قبل ذلك".

قال الالباني : وهذا اسناد ضعيف، وفيه ثلاث علل :

الاولى : جهالة يحمى بن ابى اسحاق الهنائى ، قال الحافظ فــــى التقريب : مجهول .

هريرة وابن عباس وابن عمر وجابر وانس وابى امامة _ رضى الله عنه___م _
 توفى سنة . . هم .
 انظر :

انطر

تقريب التهذيب لابن حجر (٢ : ٢٧٩) ، تهذيب التهذيب لابسين حجر (٣ : ٣٢) .

⁽١) صححه الالباني في ارواء الغليل (٥: ٣٣٨ - ٣٣١) .

⁽ ٢) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب البيوع - باب كل قرض جر منفعة فهو ربا (٥ : ١٠٠٠) .

⁽٣) وقال البيهقى : قال ابوعبيد :يذهب الى انه قرض جر منفعة .

⁽٤) سنن ابن ماجة ـ كتاب الصدقات ـ باب القَرض (١٣:٢) حديث رقــم (٢:٣٢) .

⁽ه) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب البيوع - باب كل قرض جر منفعة فهو ربا (ه . ٠ ه) .

⁽٦) هو يحيى بن ابى اسحاق الهنائى، روى عن انس، وعنه عتبة بن حميد الضبى ، قال ابن حجر في التقريب : مجهول ، وله رواية في سنن ابين ماجة ، انظر :

(۱) الثانية : ضعف عتبة الضبى ، وبذلك اعلم البوصيرى فى الزوائد ، وقسال هذا استاد فيه مقال ، عتبة بن حميد ضعفه احمد ، وقال ابو حاتم : صالسح وذكره ابن حبان فى الثقات، وبحبى بن ابى اسحاق ، لا يعرف حالم .

الثالثة : اسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين ، وهذا منسفة الثالثة : اسماعيل بن عياش ضعيف في التنقيح فقال : وهسذا الحديث غير توى ، فإن ابن عياش متكلم فيه $\binom{(9)}{(9)}$. ا. هـ

روى عبد الرزاق الصنعانى فى مصنفه عن ابن عباس قال :"اذا اسلفت ت ركل سلفا فلا تقبل منه هدية كراع، ولاعارية ركوب دابة $^{(1)}$.

تقريب التهذيب (٢:٢) ، تهذيب التهذيب (٩٦:٢) ٠

٢) هو احمد بن ابى بكر بن اسماعيل بن سليم البوصيرى القاهـــــرى الشافعى شهاب الدين ابو العباس، ولد بابوصير بعصر ونشأ بهـــــا وحفظ القرآن ، وتعلم مبادى العلوم، ثم انتقل الى القاهرة ، وانتفع بعلماعها، ولا زم الشيخ يوسف بن اسماعيل الانبابي والبلقيني والعراقــى وغيرهم ، جمع زوائد ابن ماجة على باقى الكتب الخسسة وتكلم علــــــــــى اسانيد ها ، وزوائد البنماجة على باقى الكتب الخسة وزوائد السانيد ها ، وزوائد السمن الكبرى للبيهةى على السنة وزوائد مسانيـــد الطيالسي واحمد وغيرهما ، وله تحفة الحبيب بالزوائد فى الترفيـــــــــــ والترهيب . توفى سنة ، ٤٨ه م ، انظر ترجمته في: الضؤ اللام للسخاوى (١٠١٠) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالـــة الضؤ الله على المسخاوى (١٠٥٠) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالـــة

(٣) هو اسماعيل بن عياش بن سليم العنسى ، ابو عتبة الحمصى ، صدوق فى

تقريب التهذيب لا بن حجر(٢: ٧٣) ، ميزان الاعتدال للذهبي (1: ١٠) ٢٠. (٤) هو الا مام شمس الدين ، ابو عبد الله محمد بن احمد بن عبد الهادي المقرى ، والمحدث ، الحافظ، الناقد ، النحوى ، المتقن ، قسسرا بالروايات ، وسمع الكثير ، وتتلمذ طبه خلق واعتنى بالرجال والعلسل والحديث وله تصانيف كثيرة منها تنقيح التحقيق . توفى سنة ٤ ٤ هه. انظر : شذرات الذهب (٢٩: ١) ، بغية الوعاة للسيوطى (٢٩: ١) .

(ه) اروا^ه الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للالباني (ه : ٣٣٢٣٦)٠ (٦) مصنف عبد الرزاق ـ كتاب البيوع ـ باب الرجل يهدى لعن اسلفه (٨ :

 ⁽١) هو عتبة الضيء ابو معاذ ، او ابو معاوية البصرى ، روى عن عبادة بـن
نسى وعكرمة وخالد الحداء وغيرهم ، وعنه اسماعيل بن عياشوابو معاوية
الضرير وابن عيينة وآخرون ، وهو صدوق الحديث له اوهام .

۱۶۳) ، اثر رقم (۲۵۰۰) ۰

(٩) روى عبدالرزاق الصنعانى قال : جاء رجل ابن عمر فقال :"انــــــى (١) اقرضتٍ رجلا قرضا فاهدى لى هدية، قال : اردد اليه هديته او اثبه .

هذه الاحاديث والآثار _ وهناك غيرها _ تغيد بظاهرها حرمــــــة الانتفاع في اى صورة من صوره ، سواء كان في صورة استعمال ، او مسامحـــــة في بيع او اجارة ، او في صورة هدية ، او نحو ذلك . ومن اجل ذلك بالغ كشير من العلماء فحرموا الانتفاع على اية صورة يكون .

- (ب) وهناك في المقابل احاديث وآثار تفيد بظاهرها المسامحة في مشل

⁽۱) مصنف عبدالرزاق - کتاب البیوع - باب الرجل یهدی لعن اسلفــــــه (۱:۱۶۱۸)، اثر رقم (۱۶۲۶۸) .

⁽٢) صحيح البخارى - كتاب الوكالة (١٣٠٠، ١) ، كتاب الاستقراض (٣٠،٠١) كتاب الاستقراض (٣٠،٠١) كتاب الهبة (٢١٦- ٢١١) .

⁽٣) صحيح سلم - كتاب العساقاة - باب من استسلف شيئا فقضى خيرا منه ه (١٢٢٥) ، حديث رقم (١٢٢) .

 ⁽٥) سنن الترمذى _ كتاب البيوع _ باب ماجاء في استقراض البعير او الشيء
 من الحيوان او السن (٣:٣١٥) حديث رقم (١٣١٦ - ١٣١١) .

⁽ ٣) سَنَّنَ ابنَ مَاجَةً ـ كَتَابُ الصدقات ـ باب جسنُ القضاءُ (٢ : ٨٠٩) ، حديث رقم (٣٤٢٣) .

 ⁽٧) مسند الامام احمد (٢: ٣٩٣، ٣٩٣، ٢١، ١٦، ٢٥٤، ٢٧٤، ٩٠٥).

⁽ ۸) والحدیث رواه ایضا : عن ابی رافع : مسلم فی صحیحه _ کتاب العساقاة _ باب من استسلـــف شیئا فقضی خیرا منه (۱۲۲۶: ۳) حدیث رقم (۱۱۸) ، ومالك فـــی =

(٢) مارواه ابو داود _ واللفظ له _ والنسائى، واحمد، والحائم، والبخارى (٢) في الادب المفرد عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله _ صلــــى الله عليه وسلم _ :" من استعاذ بالله فاعيذوه، ومن سأل باللـــــه فاعطوه، ومن دعاكم فاجيبوه، ومن صنع اليكم معروفا فكافئوه، فان لـــم تجدواً ماتكافئونه، فادعوا له حتى تروا انكم قد كافأتموه".

قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وصححــه (٧) الالباني .

(٣) مارواه عبد الرزاق الصنعاني _ واللفظ له _ والبيهقي بسنديهمــــــا

الموطأ _ كتاب البيوع _ باب ما يجوز من السلف (۲ ، ۰ ، ۲) حديث رقم (۲ ، و ۸) وابو د اود في سننه _ كتاب البيوع والا جارات _ باب في حسسن القضا و (۲ ، ۱۹) والنسائي في سننسه كتاب البيوع _ باب استسلاف الحيوان واستقراضه (۲ ، ۱۹ ۲ – ۲۹ ۲) وابن ما جة في سننه _ كتاب البيوع _ باب السلم في الحيوان (۲ ، ۲۹ ۲) حديث رقم (۲ ، ۲۸ ۵) ، والا مام احمد في مسنده (۲ ، ۲۹ ۳) ، ومن العرباض بن سارية : النسائي في سننه _ كتاب البيوع _ بــــاب

ومن العرباض بن سارية : النسائى فى سننه ـ تتاب البيوع ـ بـــــب استسلاف الحيوان واستقراضه (٢ : ٢٩١) ، وابن ماجة فى سننــــــه كتاب التجارات ـ باب السلم فى الحيوان (٢ : ٢١٧) حديث رقـــــم (٢٢٨٦) ٠

(١) سنن ابى داود - كتاب الزكاة - باب عطية من سأل بالله (٣١٠:٢)،
 حديث رقم (١٦٧٢).

(٢) سنن النسائي _كتاب الزكاة _ باب من سأل بالله عز وجل (٥ : ٨) ٠

(٣) مسند الامام احمد (٢:٨٢،٢٩،٩٩،٩٩١) .

(ع) المستدرك للحاكم - كتاب الزكاة (١٢:١ ع - ٤١٣) .

(ه) الادب المفرد للبخارى ـ باب من صنع اليه معروفا فليكافئه (٢٠٦٠) ، حديث رقم (١ - ٢٠٦) .

(٦) المستدرك للحاكم وتلخيصه للذهبي _ كتاب الزكاة (١:١٣:١) ٠

(γ) صحيح الجامع الصغير للالباني (ه : . ٤ ٢ - ١٤٢) ، اروا الغليل في
 تخريج احاديث منار السبيل للالباني (۲ : . ۲) حديث رقم (۱ ٦١٧) .

(A) مصنفَّ عبد الرزاق ۔ کتاب البیوع ۔ باب الرجل یہدی لَمن اَسْلُفُ ۔ ۔ ۔ ... (A : ۲: A) ، اثر رتم (۲: ۲: ۲))

(٩) السنن الكبرى للبيهةي _ كتاب البيوع _ باب كل قرض جر منفعة فهو ربا (ه : ٩ ؟ ٣) ٠

عن محمد بن سيرين قال: تسلف أبّى بن كعب من عمر بن الخطاب ما لا ثم ان أُبياً اهدى له بعد ذلك من شرته ، وكانت تبكر ، وكان مـــن أطيب المدينة ثمرة ، فردها اليه عمر ، فقال أبّى : ابعث بمالك فـــلا حاجة لى فى شئ منعك طيب ثمرتى ، فقبلها وقال: انما الربا علـــى من اراد ان يربى وينسى .

(٤) ما رواه البيه قي (١) عن مجاهد رأانه قال: استسلف عبد الله بن عمسر من رجل دراهم ثم قضاه دراهم خيرا منها ، فقال الرجل يا أبا عبسد الرحمن هذه خير من دراهمي التي اسلفتك ، فقال عبد الله بن عمسر قد علمت ذلك ولكن نفسى بذلك طيبة .

وهذه آثار تدل بظاهرها على جواز الانتفاع ، ومن أجلها بالسخ بعض العلما و فأجاز الانتفاع اذا كان باذن مطلقا ، اى سوا كسان بشرط ام بعوض او مجانا .

وهو قول بعيد كل البعد عن روح التشريع الاسلامى وتعاليمه التـــى تقضى بالعدل فى التعامل ، والبعد عن الظلم ، وأكل امـــــوال الناس بالباطل .

ونحن اذا نظرنا في هذه الاحاديث والآثار نظرة حرة غير متحيــــزة نرى مايلي :

١) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب البيوع - باب الرجل يقضي - ...
 خيرا منه بلا شرط طبية به نفسه (ه: ٥ ٣ ٥ ٣) .

ان الزيادة في الوفاء على مقدار الدين عندالوفاء من غير شرط ظاهـر ولا مضعر جائزة بل مستحبة ومرغب فيها يدل على ذلك حديث " ان من خيركم احسنكم قضاء" واثر ابن عمر في قضائه دراهم خيرا من الدراهم التي استلفها.

اما الهدية قبل القضاء فهناك آثار تفيد حرمتها مثل ما اثر عسسن انس وابن عباس وعبد الله بن سلام وأبّى بن كعب، بينما عموم " من صنع اليكم معروفا فكافئوه" واثر أبّى بن كعب الثاني يفيدان الجواز لاسيما اذا تذكرنا الصحابيين الجليلين عمر وأبّى بن كعب، وعمر _ رضى الله عنه _ تحسرج او ل الامر ان يقبل مخافة ان يكون الحامل على هذه الهدية الدين، لكن حسين رأى ان أبيّاً لم يكن يريد ذلك، وانه على استعداد لاعادة دين يمنسسع المواصلة بينه وبين الحيه عاد فاخذ الهدية قائلا : " انما الربا على مسسسن ارد ان يرى وينسى" .

ومن ثم فانا نقول: ان الآثار التي دلت على حرمة الهدية قبيل القرض تحمل على ما انا كان الحامل عليها الدين ، كما يشعر بذلك قيولا عبدالله بن سلام وأبي بن كعب" انك بارض الربا فيها كثير فاشور . وهيذا في مقام التعليل كما يدل على ذلك ان أُبياً هو الذي اهدى لدائنييه عبر هدية .

هذا فيما يتعلق بعموم الانتفاع بسبب الدين .

اما مايخص انتفاع المرتهن بالرهن فنقول:

ان انتفاع المرتهن بالرهن اما ان يكون مجانا او بعوض .

فان كان مجانا فهو جائز إذا خلا عقد الرهن عن اشتراطه حقيقـــة

او ضعنا ، ثم لم يكن من المرتهن بعد عقد الرهن اية مضايقة للراهــــــــن او الجا ً له ، فان وجدشي ً من ذلك فهو سحت لامرا ً فيه .

ولفصل للخاس

التصهاقة فالرهن

وَفيه مبحثان:

المبحث الأول: تصرفات قبل فتبض السهن.

سر التاني: تصرفات بعد قبض الرهن.

المبحث الأول

التصهفات فحالهن قبل المتبض

وكفيه مكلبان:

المطلب الأول: تصرفات تنشئ حقاً.

مر الثاني: تصفات لا تنشئ حقاً.

المطلب الاول

التصرفات التي تنشيء حقا

ونعنى بالتصرفات التى تنشى عقا: التصرفات التى تنقل الطكيسة او تطك المنفعة ، او تقتضى الحبس بعقد ، كالبيع والهبة والاجارة والاعسارة والرهن .

فهل للراهن أن يتصرف بالعين المرهونة قبل قبضها تصرفا يزيــــل ملك عنها أو يملك منفعتها لغيره ، أو يقتضى حبسها عند غيره ؟

اختلف العلما على قولين:

القول الاول:

والى هذا ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

القول الثانى :

للمالكية _ ولهم في ذلك تفصيل ، لانهم كما تقدم يرون أن عقد الرهن

⁽١) الهداية للعرفيناني (٢:١٦) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٦٠) ٠

 ⁽۲) شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (۲۲۲:۲) مغنى
 المحتاج للشربيني (۲:۹۲۱) ، نهاية المحتاج للرطني (۲۲۸:۲ - ۲۲۸) .

 ⁽٣) المغنى لابن قدامة (٢: ٣٦٦) ، كشاف القناع للبهوتى (٢٧٢: ٣) ، المبدع لابسن
 مناح (١٩: ١٦ - ٢٠) .

يلزم بمجرد العقد قبل القبض، وأن القبض شرط تمام لا شرط لزوم، ومن شــــم قالوا:

الرهن _ حينئذ _ اما ان يكون متطوعا به بعد العقد ، او مشروط____ا في العقد .

قان كان الرهن متطوعاً به بعد عقد بيع أو قرض، ثم باعه الراهن مضى . بيعه .

لكن هل يكون ثمنه رهنا بدله ؟ او لا ويبطل الرهن ؟

والمعتمد عندهم ان الثمن يكون رهنا بدله ، كما يكون ثمن الموهـــوب للموهـوب له .

وقيل : يبطل عقد الرهن ويكون الثمن للراهن ، ويبطل عقد الهبـــة (١) ويكون الثمن للواهب .

وان كان عقد الرهن مشروطا في عقد بيع او قرض، فالمرهون ـ حينشذ ـ اما ان يكون معينا ، او غير معين ،

اولا: الرهن المعين .

اذا كان الرهن معينا ، وفرط المرتهن في طلب الرهن ، مضى البيـــــع وبطل الرهن ، لتفريطه .

قان لم يفرط بان تم العقد فجد المرتهن في طلب الرهن ، لك ناد المرتهن بادر فباع الرهن فللمالكية في ذلك ثلاثة اقوال :

القول الأول :

يمضى البيع، ويكون الثمن رهنا في الدين ، سواء فات الرهن عند مشتريه

⁽١) الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (٣١٤:٢) ٠

(۱) ام لم یفت، وهذا قول ابن ابی زید .

القول الثانى :

ان فات الرهن عند مشتريه مضى البيع ويكون ثمنه رهنا ، فان لم يفسست كان للمرتهن ان يرد المبيع ويعود رهنا ، وهذا قول ابن القمار .

القول الثالث:

وهو لا بن رشد _ يمضى البيع، ولا يكون ثمنه رهنا، وليس للمرتهــــن رد المبيع، وانما له فسخ البيع الأول _ بيع سلعته التي كان لاجلها الرهـــن لا نه لما باعها كان على رهن بعينه، فلما فوته الراهن بالبيع كان احــــــــــق بسلعته، ان كانت قائمة، او قيمتها ان فاتت، وله _ ايضا _ ابقاء دينـــــه بلا رهن .

كما ان محله _ ايضا _ ان دفع الراهن السلعة المرهونة الى المسترى فان لم يدفعها له فللمرتهن منع الراهن من التسليم، ولو اتاه برهن بدلــــه لان الرهن وقع على معين .

⁽۱) هو ابو محمد عبد الله بن ابى زيد عبد الرحمن ، النفراوى نسبسسسا القيروانى مولد ا ومنشاً ومد فنا . وكان امام المالكية فى وقته ، وجامسح مذهب مالك ، وشارح اقواله ، قال فيه القابس : هو امام موثوق فى ديانته وروايته ، واليه انتهت الرئاسة فى الفقه ، وكان يسمى بمالك الصغيرومن تما نيفه : "النواد ر والزياد ات على المدونة" فى نحو مائة جزا ، "مختصر المدونة" ، "البيان عن اعجاز القرآن" وغيرها . توفى سنة ٣٨٦هـ ، انظر :

منشأ الخـــلاف:

ومنشأ هذا الخلاف اختلافهم في فهم نص للامام مالك في المدونـــــة يقول : "وان بعت من رجل سلعة على ان برهنك عبده ميمونا بحقك فغارقــــك قبل قبضه لم يبطل الرهن ، ولك اخذه منه رهنا ، مالم تقم الغرما ، فتكــــــون اسوتهم ، فان باعه قبل ان تقضيه منه مضى البيع وليس لك اخذه برهن غـــــيره لان تركك اياه حتى باعه كتسليمك لذلك وبيعك الاول غير منتقض (١)

ثانيا: الرهن غير المعين .

اما اذا كان الرهن غير معين ، فان بيع الراهن ماض ، ويلزمه الاتيـــات ببدله ، وله منع الراهن من تسليمه للمشترى حتى يأتى بالبدل ، سوا ، فـــرط المرتهن يطلبه ام لم يفرط .

ومثل البيع : المهبة ، والصدقة من كل عقد يزيل الملك .

اما التصوفات التي لا تزيل الملك ـ كالعارية والاجارة والرهن ظمار لهم فيها نصا .

هذا هو مذهب المالكية ، وكان مقتضى مذهبهم بطلان تصرف السلام الراهن قبل القبض ، لان الرهن يلزم عندهم بدونه وليس هو الا متما ، لكنهم واعد المراهن - ايضا - دون ان يفرطوا في حق المرتهن ، ففي الرهسن المعين - على رأى ابن ابى زيد وابن القصار - يكون الثمن رهنا بدله ، وفسى

مسائل الخلاف، توفى سنة ٩٨هـ وقيل غير ذلك .

انظر :

الديباج المذهب (۲۰۰۱)، تاريخ بغداد (۲۱:۱۶)، ترتيب ب المدارك لقاضى عياض (۲:۶،۶)، سير اعلام النبلا (۱۰۷:۱۲)، (۱) مواهب الجليل للحطاب (۱۹:۵)،

غير المعين يلزه رهن بدله، وللمرتهن ان يمنعه من تسليم المبيع، وفــــــى (١) هذا حفظ لحق المرتهن، وفي امضاء البيع مراعاة لمصلحة الراهن .

⁽۱) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (۲(۱) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه:۲۰۱۱-۲۰۵۲) ، الشرح الصغير للدردير مسع بلغة السالك للصاوى (۲:۱۸:۱) ، منح الجليل لعليــــش (۳:۲۸-۲۰) ، جواهر الاكليل للابي (۲:۲۸) .

المطلب الثاني

التصرفات التي لاتنشي حقا

لم ار للفتها و كلاما في تصرفات الراهن في الرهن قبل قبضه تصرف الاينشى و حقا ، لكن من خلال معرفة آرائهم السابقة في التصرفات التي تنشى و عقا يمكننا ان نقول ان المذاهب الثلاثة : الحنفية ، والشافعية ، والحنابل لا ترى مانعا للراهن من التصرف في ملكه المرهون قبل قبضه اى تصرف لاينشى و حقا ، لا نها اذا كانت تجيزله التصرف الذي ينشى و الحق ، فمن باب اول تجيزله التصرف الذي ينشى و التصرف الذي لاينشى و حقا .

اما المالكية : فالظاهر مما تقدم عنهم أنهم لا يمنعون تلك التصرف ادا لم يكن فيها ضرر على الرهن - كأن تنقص قيمته - والله تعالى اعلم .

المبحث الثاني

النصرف فحالرهن بعد القبض

وَفيه مَطَلبان:

المطلب الأول: تصرف ين بل الملك.

مر الثاني: تصرف لاين بي اللك .

المبحث الثانى

التصرف في الرهن بعد القبض

التصرفات كثيرة ومتنوعة ، وسنختار منها المهم ، وهي البيع ، والهبــــة والصدقة ، والوقف ، والاجارة ، والرهن .

وسوف نصنف هذه التصرفات الى نوعين :

الاول: تصرف يزيل الملك، وهو: المبنة والصدقة والبيع والوقف.

الثاني : تصرف لا يزيل الملك ، وهو : الاجارة والرهن والاعارة .

وقبل ان ابدأ الكلام عن هذين النوعين يحسن بنا ان ننبه الى ان العلماء متفقون على ان كلا من الراهن والمرتبن ممنوع من اى تصرف يلحق ضــــررا بالآخر، وللامام الغزالى ـ رحمه الله ـ كلام يكاد يكون قاعدة عامة لدى جميـــع الفقهاء في تصرفات الراهن في الرهن فهو يقول :" ... وهو وثيقة لدين في عين الرهن ، تمنع الراهن من كل مايقدح فيه ... وهو ممنوع عن كل تصــرف قولى يزيل الملك، كالبيع والهبة ، او يزاحم حقه ، كالرهن من غيره ، او يقل الرغية كالاجارة التي لا تنقضى مدتها قبل حلول الدين (١)

ويقول الرافعي بعد كلام الغزالي هذا: "أن الرهن وثيقة لــــدى المرتهن في عين الرهن أو بدله ، وأنها يحصل الوثيقة بالحجر على الراهــــن وقطع سلطة كانت له ليتحرك للاذاء (٢٠)

⁽١) الوجيز للغزالي (١٦٣:١-١٦٤) ٠

⁽٢) فتح العييز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠) ٠

المطلب الأول

التصرف السذى يزيل الملك

ان تصرف الراهن في الرهن اما أن يكون بدون أذن من المرتهــــن او باذن منه : ومن ثم فسيكون حديثنا عن هذا الموضوع في فرعين :

الفرع الاول : تصرف الراهن بدون اذن من المرتهن .

الفرع الثاني : تصرف الراهن باذن من المرتهن .

الفرع الأول

تمــــرف الراهن بدون ادن من المرتبن

اذا باع الراهن الرهن بدون اذن من المرتبن فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الاول:

يصح البيع، لكنه لا يكون نافذا ، بل موقوفا على اجازة المرتهـــــــن ان اجازه نفذ ،

(١) (٢) والى هذا ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعي في القديم .

ويكون ثمنه رهنا بدله عند الحنفية، واما المالكية فلهم تفصيل سيأتي .

(٣) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (٩١:١٠) ٠

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٠ ٣٧٢) ، الهداية للمرفيناني (؟ : ٥ ٤ ١) تبيين الحقائق للزيلعي (؟ : ٨٤ ١) ، الدر المختار للحصكفي مسمع رد المحتار لابن عابدين (٢ : ٨٤ ٥) .

ووجه صحة هذا التصرف : انه تصرف صدر من اهله وصادف محله .

ووجه وقفه : انه تعلق به حق الغير وهو المرتهن ، فاذا اجازه نفــــذ لان التوقف لحقه ، وقد رضى بسقوطه .

قال المالكية : واذا اجاز العرتهن البيع، فحينتذ يتعجل دينه مــــن ثمنه، فإن وفي فواضح ، والا اتبعه بما بقي من الدين بعد أن يحلف باللــــه أنه أنما أجاز البيع لكي يتعجل الثمن .

هذا وقد قال المالكية ان البيع انما يكون موقوفا على اجازة المرتهــــن في حالتين اثنتين ، وفيما عداهما ينفذ البيع، وان لم يجزه المرتهن ، ويعجل له الدين من الثمن .

وفيما يلى تفصيل مذهب المالكية في ذلك:

الراهن اما أن يبيع بثمن يساوى الدين ، أو يزيد عليه ، أو يقل عنه :

_ فان باعه بثمن يساوى الدين او يزيد عليه _ والدين عبن _ مصـــــى البيع وليس للمرتهن رده مطلقا ، اى سواء كان الدين من بيع او قرض .

اما اذا كان الدين عرضا : فان كان عرضا من قرض مضى البيع ايضــــا وليس للمرتهن رده، ويأخذ المرتهن دينه عاجلا من الثمن، وأن كان الديـــن عرضا من بيع لم يعض البيع الا باجازة العرتهن ،

 ⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲:۰۶) ، الهداية للعرفيناني (۶:۰۶۱) تبيين الحقائق للزيلعي (۶:۸۱) ، الدر المحتار للحصكني مصصح رد المحتار لابن عابدين (۶:۸۰۱) .
 (۲) شرح الخرشي على مختصر خليل (۶۰۲۰) .

ووجه الغرق بين العرض في دين القرض والعرض في دين البيسع: ان الاجل في القرض بن حق المقترض فقط فله ان يتقدم فيه فيوفي قبله. وامسسا الاجل في البيع فمن حمهما معا، ومن ثم فان المرتهن لايلزم بقبل الديسسن قبل اجله اذا كان من بيع، ولو امضينا البيع في الرهن لالزمناه قبول هــــــذا الدين، ومن ثم لم يعض البيع الا باذنه.

_ وان باعد باقل من الدين :

فان كل للمرتبن دينه ، فهو كما لو باعه بعثل الدين يعضى البيــــع وليس للمرتبن رده مطلقا ، اى سوا ً كان الدين من بيغ او قرض ـ اذا كـــان الدين عينا ، وان كان عرضا فيأتى فيه التفصيل السابق .

وخلاصة المذهب أن البيع موقوف على أجازة المرتهن في حالتين :

الاولى : أن يبيعه باقل من الدين ، ولا يكمل الراهن للمرتهن دينه ،

الثانية : أن يكون الدين عرضا من بيع، سواء باعه باقل من الديـــن (١) او باكثر أو بما يساويه .

هل للمرتهن حق الفسخ ؟

حين يكون العقد موقوفا على اجازة العرتهن ، ولم يجزه ، فهل للعرتهن حق الفسخ ام يظل العقد موقوفا الى انتهاء عقد الرهن ؟

(٢)قال المالكية : له حق الفسخ ، حيث كانت له الاجازة .

على مختصر خليل (٥:١٥١) ٠

⁽۱) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣ : ٨: ٢) ، شرح الخرشي على معتصر خليل (٥: ٥٠ - ٢٥١) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوي (٢ : ١١٨) ، منح الجليل لعليش (٣ : ٩٠ - ٩٠) ، جواهر الاكليل للابي (٢ : ٨٣٠) ، (٢ : ٨٠) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣ : ٢٤٨) ، شرح الخرشسي

وقال الحنفية : ليس له حق الفسخ ، ولو فسخه لاينفسخ فى اصصح الروايتين ، لانه لو ثبتله الفسخ فانما يثبت ضرورة لصيانة حقه ، وحقه فصصى الحيس لايبطل بانعقاد العقد موقوفا ، فلم يثبت له حق الفسخ .

ثم ان شا المشترى صبر حتى يفتك الراهن الرهن ، لان العجز عـــن التسليم ليس دائما بل يزول ، وان شا وقع الامر الى القاضى ، وللقاضـــــى ان يفسخ لفوات القدرة على التسليم ، فولاية الفسخ الى القاضى لا الــــــى المرتهن ، لانها لقطع المنازعة ، وهى الى القاضى .

وفى رواية اخرى : للمرتهن ان يفسخ العقد ، حتى لو افتكه الراهـــن فلا سبيل للمشترى على المبيع، لان الحق الثابت للمرتهن بمنزلة الملــــــك فصار كالمالك له ان يجيز وله ان يفسخ .

هذا وان الحنفية والمالكية نصوا على حكم البيع، ولم اجد لهم كلاما في الوقف، او الهية، او الصدقة. فهل حكمها حكم البيع ؟

القول الثانى :

ان تصرف الراهن ببيع، او هبة، او تصدق، او وقف للرهن باطـــل لانه تصرف يبطل حق المرتهن من الوثيقة، غير مبنى على التغليب والسرايــة ظلم يصح بغير اذن المرتهن، كفسخ الرهن .

> (٣) والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة .

وفى وجه للشافعية : انه يصح الوقف من الموسر، ويغرم قيمته يوم وقفه وتكون القيمة رهنا ، لانه حق لله _ تعالى _ لايصح اسقاطه بعد ثبوتـــــــه فصار كالعتق . (٤)

⁽١) الهداية للمرغيناني (٤:٥٤١)، تبيين الحقائق للزيلعي (١٤٤٦)٠

 ⁽۲) المهذب للشيرازي (۱:۱۲:۱)، فتح العزيز للرافعي شرح الوجسيز للغزالي (۱:۱۸،۱)، مغنى المحتاج للشربيني (۲:۱۳۰۱)، نهايسة المحتاج للرطني (۲:۰۵-۲۲۰)

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤٠١٠٤)، كشاف القناع للبهوتي (٣:٥٢)٠

⁽٤) المهذب للشيرازى (١٣:١٤) .

الفرع الثانسي

تصرف الراهن باذن المرتهـــن

اولا: البيـــع .

اذا باع الراهن الرهن ، باذن العرتهن عند حلول اجل الديــــن او بَعْدُوصُح البيع نافذا ، واخذ العرتهن حقه ، وهذا باتفاق الحنفيـــــة والمالكية والشافعية والحنابلة ، لانه بهذا حصل المقصود من الرهـــــن وهو التوثق لاستيفاء الدين عند تعذر الاستيفاء من الراهن .

ويصح _ ايضا _ البيع قبل حلول اجل الدين اتفاقا . لكن هـــــــل يكون الثمن رهنا بدل العين ؟ او يبطل الرهن ويبقى الدين بلا وثيقــــة؟ او يعجل الدين ؟

اقـــوال:

_ فذهب الحنفية الى ان الثمن يكون رهنا ، سوا ً شرط المرتهـــــن عند الاجازة كونه رهنا ام لا .

ووجه هذا القول : أن الثمن بدل المرهون ، والبدل له حكم المسدل فيقوم مقامه .

ولان حق المرتهن متعلق بعين المرهون ، والثمن بدله ، فوجــب أن (١) يتعلق به كما لو اتلفه متلف .

وان لم يكن سلمه العين المرهونة وباعه : فان حلف المرتهن علــــــى انه انما اذن له في بيعه ليكون ثمنه رهنا ، او ليأتيني برهن خير منه ، لاليكون دينه بلا رهن ۽ بقى الثمن ـ حينئذ ـ رهنا بدل العين ، ان لم يأت الراهــن برهن كالاول في قيمته يوم الرهن ، لايوم البيع .

(1) وان نكل المرتهن عن اليعين بطل الرهن ، واصبح دينه بلا رهن .

مذهب الشافعية والحنابلة:

اما الشافعية والحنابلة ظهم تفصيل في هذه الحالة حيث قالوا :
 اذا اذن المرتهن للراهن بالبيع فله ثلاث حالات :

الحالة الاولى : أن يأذن ويشترط الثمن رهنا بدل العين .

واختلفوا في هذه الحالة:

فذ هب الشافعية - في الاظهر عند هم - الى انه لا يصح الشرط ولا البيع.

ووجه هذا القول : ان مايباع به المرهون من الثمن مجهول ، ورهـــن المجهول لايصح ، فبطل الشرط، واذا بطل الشرط بطل البيع، لانه انمـــا اذن له في البيع بهذا الشرط ولم يثبت الشرط ظم يصح البيع .

وذهب الحنابلة والشافعية في القول الآخر الى أنه يصح البيع وبلـــزم الراهن الوفاء بالشرط.

ووجه هذا القول: أن المرتهن لو أذن للراهن بالبيع بعد حلـــول الاجل بشرط أن يكون ثمنه رهنا الى أن يوفيه جاز فكذا هنا .

الحالة الثانية ؛ أن يأذن ويشترط تعجيل الدين .

اذا اذن المرتهن للراهن بالبيع بشرط ان يعجل له الدين ، فالشرط لاغ باتفاق الشافعية والحنابلة .

⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقى (٣:٣:٢) ، شرح الخرشى على مختصر خليل (ه:٢٤٥٠) .

ووجهه: ان التأجيل اخذ قسطا من الثمن وكل جزء من هذا الاجل له عوض من القسط، فاذا اسقط بعض المدة في مقابلة الاذن فقد اذن بعوض وهو مايقابل الباقي من مدة الاجل من الثمن _ وهذا لا يجوز اخذ العروض عنه فلغو .

واختلفوا في البيع - حينئذ - هل يصح اولا ؟

فقال الشافعية وكذا الحنابلة - في قول - : لا يصح البيع ايضا .

ووجهه : أن الشرط فاسد بالاتفاق ، وقد اقترن بالعقد ، والعقد ... اذا اقترن بشرط فاسد يفسد .

> (١) وقال الحنابلة والمزنى من الشافعية : يصح العقد ،

ووجهه : انه شرط فاسد سبق العقد ، ظم يمنع صحته ، كما لوقـــــال لرجل : بع هذه السلعة ولك عشر ثمنها .

الحالة الثالثة : ان يأذن في البيع مطلقا .

اذا اذن المرتهن للراهن في البيع مطلقا عن التعجيل بالدين اوجعل ثمنه رهنا صح البيع وبطل الرهن ويسقط حقه من الوثيقة .

ووجهه : ان الراهن تصرف في عين الرهن تصرفا ينافي حق المرتهـــن وكان هذا التصرف باذن منه فيبطل الرهن كما لواعتقه باذنه .

ثانيا: البهة، والعتق، والوقف، والصدقة.

ومثل البيع: الهبة، والعتق، والوقف، والصدقة،عند الحنفي وسية حيث تصح موقوفة على اجازة المرتهن، فاذا اجازها نفدت، والا ظلت موقوفة

(١) هو اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن مسلم العزبي ، ابو ابراهيم صاحب الامام الشافعي - رضى الله عنه - كان زاهدا ، عالما ، مجتهدا محجاجا ، امام الشافعية ، واعرفهم بفتاوى الشافعي وماينقل عنه ، صنف كتبا كثيرة في المذهب . توفي سنة ٢٦٤هـ .

 واذا نفذت بطل الرهن ، الا العتق فيكون حكم حكم البيع فى ان الثمــــن (١) اذا وجد يكون رهنا بدل العين .

ومثلهم الشافعية والحنابلة فتصح فيبطل بها الرهن عندهم، لكـــــن (٢) لايجرون فيها التفصيل الذى اجروه فى البيع .

بيع المرتهن الرهـــن :

الرهن ملك للراهن ، وليس للمرتهن فيه الاحق التوثق ، فهو لا يملـــك بيعه ولا اى تصرف فيه من غير اذن الراهن .

لكن ما الحكم فيما لوباعه باذن من الراهن ، او بغير اذن ؟

مذهب الحنفيـــة.

اولا: البيع بدون اذن الراهن .

قال الحنفية : ليس للمرتهن أن يبيع الرهن بغير أذن الراهـــــن لان الثابت له ليس الا طك الحبس، فأما طك العين فللراهن ، والبيع تطيـــك العين فلا يبلكه المرتهن من غير أذن الراهن .

ولو باعه من غير آذن الراهن ، كان البيع صحيحا موقوفا على أجـــازة الراهن ، فان أجازه نفد ، وكان الثمن رهنا ، وان رده بطل البيع، وعــــاد المبيع رهنا كما كان .

ولو هلك في يد المشترى قبل الاجازة لم تنفذ اجازة الراهن ، لان قيام المعقود عليه شرط في صحة الاجازة ،

ثم الراهن _ حينتذ _ بالخيار ان شاء ضمن المرتهن ، وان شاء ضمسن المشترى ، لان كل واحد منهما صار غاصبا ، المرتهن بالتسليم ، والمسسترى بالقبض .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲:۰، ۳۷۴- ه ۳۷۴)؛ تبيين الحقائــــــق للزيلعي (۲:۰۸)

⁽٢) المهذب للشيرازي (٢:١١) ، المبدع لابن مظح (٢٢٦:١) ٠

فان ضمن المرتهن جاز البيع والثمن للمرتهن ، وكان الضمان رهنا ، لا نه هلكه بالضمان فتبين انه باع طك نفسه فجاز، ووجه كون الثمن للمرتهن : انــه بدل طكه ، ووجه كون الضمان رهنا ، انه بدل المرهون فيكون رهنا .

وان ضمن المشترى بطل البيع، لانه بتضمين المشترى تبين ان المؤتهن باع ملك غيره، وهو لا يجوز الا بالاجازة، ولم توجد، والضمان يكون رهنا، لا سه بدل المرهون، ويرجع المشترى على البائع بالثمن، لان البيع لم يصح، وليس له ان يرجع وليس له ان يرجع عليه بالضمان.

ثانيا: البيع باذِن الراهـــن .

قال الحنفية : اذا باع المرتبن الرهن باذن الراهن جاز وكان ثمنه رهنا ، سواء قبضه من المشترى ام لم يقبضه ، ولو هلك ، كان الهلاك على المرتبن .

لايقال أن الثمن هنا دين والرهن لايجوز أن يكون دينا ، لان الديبن يصلح أن يكون رهنا في حال البقاء ، وأن كان لايصلح أبتداء ، لانه فــــى حالة البقاء بدل المرهون ، وبدل المرهون مرهون ، لانه قائم مقام المرهـــون بخلاف حالة الابتداء .

مذهب المالكيـــة:

ورد في المدونة :" قال مالك ـ فيمن ارتهن رهنا فباعه " : فانـه يرده حيث وجده فيأخذه ربه ، ويدفع ماعليه فيه ، ويتبع الذي اشتراه الـــــذي غره فيلزمه بحقة "٢)

مذهب الشافعية:

قال الشافعية: ليس للمرتهن الاحق الاستيثاق ، اما البيع وسائـــــر (٣) التصرفات القرلية والفعلية فهو ممنوع من جميعــها .

- (١) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٢٢٢) ٠
 - (٢) المدونة لسحنون (٥ : ١٤ : ٣١٧) ٠
- (٣) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٤٢:١٠) ٠

المطلب الثانى

التصرف الذى لايزيل الملك

وفيه فرعــان :

الغرع الاول : تصرف لا يزيل الملك وينشى عجقا . الغرع الثاني : تصرف لا يزيل الملك ولا ينشى عقا .

الفرع الأول

التصرف الذي لايزيل الملك وينشى عقا

اولا: اجازة الرهــــن

اختلف العلماء في تصرف الراهن ، او المرتهن في الرهن اجارة .

مذهب الحنفية:

(أ) الاجارة بدون الاذن:

ذهب الحنفية الى انه ليس للراهن ان يؤجر الرهن بدون اذن المرتهن وليسللمرتهن ان يؤجره بدون اذن الراهن .

فان آجرها احدهما دون اذن الآخر صح العقد موقوفا على اجـــازة الثاني .

ولو آجره المرتهن بغير اذن الراهن وسلمه التى المستأجر، فللراهسن ان يعيده، فالراهن بالخيسار : ان ان يعيده، فالراهن بالخيسار : ان شاء ضمن المرتهن قيمته وقت التسليم الى المستأجر، وان شاء ضمن المستأجر لوجود سبب وجوب الضان فى كل واحد منهما، وهو التسليم والقبض.

ثم اذا ضمن المرتهن ، فإن المرتهن لا يرجع بالضمان على المستأجر لكن يرجع عليه باجرة قدر المستوفى من المنافع الى وقت الهلاك ، لا نه لمك

بالضمان فتبين انه آجر ملك نفسه ، فصح وكانت الاجرة له لانها بدل منفعـــة ملوك له ، الاانها لاتطيب له ، فيتصدق بها .

وان ضمن المستأجر، فان المستأجر يرجع بما ضمن على المرتهن لانه صار مغرورا من جهته فيرجع عليه بضمان الغرور، وهو ضمان الكفالة ولا اجسسرة عليه ، لان الاجرة والضمان لا يجتمعان .

اما اذا سلم الرهن للمستأجر ثم استرده المرتبن ، فانه يعود رهنـــا كما كان ، لانه لما استرده فقد عاد الى الوفاق بعد ما خالف، فاشبــــــه المودع اذا خالف فى الوديعة ثم عاد الى الوفاق .

والاجرة للمرتهن لكنها لا تطيب له ، كالغاصب اذا آجر المغصوب .

(ب) الاجارة بالاذن:

وان اذن المرتبين للراهن بالاجارة صحت الاجارة وبطل الرهـــــــن اذا كانت الاجارة من اجنبى ، اما اذا كان المستأجر هو الراهن ، فـــــان الاجارة باطلة، ويكون الرهن بمنزلة مالو اعاره له، او اودعه اياه، فلـــه ان يسترده .

وان اذن الراهن للمرتهن بالاجارة صحت الاجارة وبطل الرهـــــن بعباشرة العقد ، اذا كانت من اجنبي ، وكذا اذا كان العستاجر المرتهــــن لمكن لا تبطل الا اذا وجد القيض للاجارة .

(ج) اجرة الرهــن :

والا جرة في الحالتين للراهن ، لا نها بدل منفعة مطوكة فتكون لــــه ويقيض الا جرة من تولى العقد منها ، لا نه هو العاقد ، ولا تكون الا جرة رهنا لا نها بدل المنفعة ، والمنفعة ليست مرهونة ، فلا يكون بدلها مرهونا .

ووجه بطلان الرهن بالاجارة عند الحنفية : ان الرهن تعلق بــــه (١) حق محترم لازم فيبطل به حكم الرهن .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲۱،۵ ۳۷،۳۲۳–۳۷۶۳)، الفتـــاوی الهندیة (۲۰،۵-۶۱۲)،

مذهب المالكيــة:

قال المالكية : اذا اذن العرتهن للراهن بالاجارة بطل الرهن بعجرد الاذن ، وان لم يبرم العقد في المشهور عندهم .

وفي قول آخر : انه لايبطل بمجرد الاذن بل لابد ان ينضم اليــــه الفعـــل .

لكن المالكية قالوا: ان البطلان لا يتحقق ويتم الا بحصول احدامرين:

- (١) أن يفوت الرهن، بأن تصرف فيه الراهن تصرفا يزيل الملك كالبيع .
- (٢) اذا حصل للراهن مانع قبل الرد _ وهو الموت، او الفلس، او الجنون
 او العرض المتصل بعوته .

فان لم يحصل واحد من هذين الامرين فللمرتهن رده بالقضاء .

مذهب الشافعيـــة .

(أ) الاجارة مع الاذن:

قال الشافعية : إذا أذن أحد المتراهنين للآخر بالاجارة صحت مطلقاً أي سوا على الدين حالاً أم مؤجلاً ، يحل قبل أنقضاً المدة أو بعدها .

والاجرة في الحالين للراهن ، كما تقدم في منافع الرهن .

(ب) الاجارة بدون الاذن:

اما المرتهن فليس له أن يؤجر الرهن من غير أدن من الراهن ، لانسسه ليس له الاحق الاستيثاق .

⁽۱) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (۲:۲:۲)، جواهر الأكليل للابي (۲:۸۰)، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه:ه ٢٤) الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوي (۲:۲۱۲)

الراهن يؤجر الرهن .

قال الشافعية : اذا لم يأذن المرتهن للراهن باجارة الرهن نظر :

فان كانت مدة الاجارة تنتهى قبل حلول الاجل ، او معه صحت الاجارة قولا واحدا .

ثم لو اتفق حلول الدين قبل انقضاء مدة الاجارة _ بعوت الراهــــن _ فوجهان :

احدهما : تنفسخ الاجارة، رماية لحق المرتهن، فانه اسبق وللمستأجر ان يطالب بما تبقى من الاجرة ويكون اسوة الغرماء.

ثانيهما : ان العرتهن يصبر الى انقضا مدة الاجارة ، كما يصصب الغرما الى انقضا العدة لتستوفى المعتدة حق السكنى ، مراعاة لحقصص الراهن والعربة ، وعلى هذا فان العرتهن اسوة الغرما بدينه من غيرالعرهون ثم اذا انقضت مدة الاجارة ، وبيع العرهون قضى باقى دينه ، فان فضصصل شي فهو للغرما .

وان كان الدين حالا ، او مؤجلا لكنه يحل قبل انقضاء مدة الاجـــــارة فللشافعية فيه قولان :

احدهما : تصح الاجارة .

الثاني : لاتصح .

وهذان القولان مبنيان على القولين في جواز بيع المستأجر .

وهذا التفصيل المتقدم يجرى فيما اذا كان المستأجر غير المرتهــــن اما اذا كان المرتهن هو المستأجر فتجوز الاجارة مطلقاً .

مذهب الحنا بلــــة .

(أ) الاجارة بالاذن:

قال الحنابلة : إذا آجر الراهن الرهن باذن المرتهن جاز، ولم يبطل

 ⁽١) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠] ٩٠- ٩) ، مغسني
 المحتاج للشربيني (١٣١٠) ، نهاية المحتاج للرطي (٢٦٣٥) .

الرهن ، وانها يزول اللزوم، لان استدامة القبض شرط فيه ، فان كان المستأجر المرتهن لم يزل اللزوم .

وللمرتهن _ ايضا _ ان يؤجر الرهن باذن الراهن لنفسه او لغيره .

(ب) الاجارة بدون اذن:

اما عند عدم الاذن ، ظيس للراهن ان يؤجر الرهن ، ولاللمرتهـــــن ذلك ، وتكون منافعه معطلة ، لان الحق فيه لهما ، فليس لاحدهما الانفـــراد بالانتفاع دون اذن من الآخر .

لترجيسح

الظاهر أن الراجح ما ذهب اليه الشافعية ، لان قول الحنفية مبنى على المنافاة بين الاجارة والرهن ، والمنافاة غير ظاهرة ، نعم لو أن الرهصيات و بالاجارة ويصبح لايمكن بيعه واستيفاء الحق منه تكون هناك منافاة . أمسا وهو على التفصيل الذي ذكره الشافعية فليس هناك منافاة .

وما ذهب اليه المالكية والحنابلة مبنى على ان استدامة القبض شرط وقد تقدم ضعفه وان المختار ان الاستدامة ليست شرطا ، وان للراهن الانتفاليات بالرهن رضى المرتهن او ابى .

ثانيا: اعارة الرهـــن

مذهب الحنفية:

قال الحقية ليسلاحد العتراهنين ان يعير الرهن من اجنبي بـــدون اذن الآخر . فان تعدى احدهما فاعار الرهن من اجنبي ، فللآخر ان يبطـــل الاعارة، فان اجازها جازت .

⁽١) كشاف القناع للبهوتي (٣:٧٧)، المبدع لابن مفلح (٢٢٢: ٢٢٦- ٢٢٢)٠

واذا جازت الاعارة بالاذن او بالا جازة بطل الضمان الذى على المرتهن بعقد الرهن ، فاذا عاد من المستعير فانه يعود رهنا-كما كان مضمونا ، لانه عاد الى الوفاق .

ولو هلك الرهن في يد المستعير، وكان المعير الراهن، فالضمان على الراهن، وللمرتهن مطالبة من شاء من المستعير والراهن.

وان كان المعير المرتبن ضمن الراهن من شاء من المستعيروالمرتبسن لوجود سبب وجمعوب الضمان من كل واحد منهما ـ وهو التسليم والقبمسيض وايهما ضمن لا يرجع الى صاحبه، ويكون الضمان رهنا .

ووجه عدم رجوع المستعير الى المرتهن _ فيما اذا ضمن _ ان الرجـــوع بالغرر ولم يوجد بخلاف الاجارة .

ووجه عدم رجوع الفرتهن الى المستعير ـ فيما اذا ضمن ـ ان المرتهــن ملكه بالضمان ، فتبين انه اعاره ملكه ، والعارية لا تضمن لمالكها اذا هلكت . واما وجه كون الضمان رهنا : فلأنه بدل المرهون فيكون رهنا .

مذهب المالكيــة:

اذا اعار المرتهن الرهن للراهن ، او لغيره باذنه :

فان اشترط في الاعارة ان ترد عند حلول اجل الدين ، او قبله جازت ولا اثر لها على الرهن .

وتجوز _ ایضا _ وان لم یصرح بالشرط اذاکان العرف جاریا بردها قبل الا جل وللمرتهن ان یأخذها متی شا ً من هی عنده ، سوا ً کان الراهــــن و او الاجنبی .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۱:۸و ۳۷،۶۶۳)، الهداية للعرفينانـي (۲:۸۶-۸۸)، الـدر (۱:۸۸-۸۸)، الـدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (۲:۱۰-۱۸) ، مجمع الانهر لداماد افندي (۲:۲۰)،

اما اذا اطلقت الاعارة لفظا وعرفا ، فان الرهن يبيطل بها ، لان ذلك (١) يدل على ان المرتهن اسقط حقه في الرهن .

مذهب الشافعيـــة:

حكم الاعارة عند الشافعية حكم الاجارة، وتقدم تفصيل ذلك قريباً.

مذهب الحنابلـــة:

وكذلك الحنابلة حكم الاعارة عندهم حكم الاجارة ، وتقدم تفصيل ذلـــك (٣) قريبـــا .

وبعد عرض آراء العلماء يتبين لنا انهم مجمعون على جواز الاعارة عند الاذن، الا انهم اختلفوا فيما يترتب على تلك الاعارة، فرأى الحنفية انـــــــه يزول الضمان فقط، ورأى الحنابلة ان الذي يزول هو لزوم العقد .

اما المالكية والشافعية فيكاد ون يتفقون في التفصيل .

رهن الرهن اما ان يكون من اجنبي ، او من المرتهن .

(أ) رهن الرهن مناجنبي :

ذهب الحنفية - وكذا المالكية كما هو ظاهر مذهبهم - والشافعيسسة والحنابلة الى انه ليس للراهن ان يرهن الرهن لشخص آخر بدون اذن المرتهن وليس للمرتهن ان يرهن الرهن بدون اذن الراهن ، لان لكل واحد منهما فيه حقا ، وليس لاحدهما استاط حق الآخر ،

⁽٢) انظر حاشية القليوبي على شرح المحلى على المنهاج (٢٧١:٢)

⁽٣) كشاف القناع للبهوتي (٣:٢٧٦) ، المغنى لابن قدامة (٢:٢٢) ٠

قال الحنفية : فان رهن المرتهن الرهن بغير اذن من الراهـ ظلراهن ان يبطل الرهن الثاني، ويعيده الى يد المرتهن الاول، لان الرهن الثاني لم يصح .

ثم لو هلك في يد المرتبين الثاني قبل الاعادة الى الاول ، فالراهـــن الاول بالخيار ؛ أن شاء ضمن المرتهن الاول ، وأن شاء ضمن المرتهــــن الثاني ، لوجود سبب وجوب الضمان من كل منها : المرتهن الاول بالتسلميم والمرتهن الثاني بالقبض.

فان ضمن المرتهن الاول جاز الرهن الثاني ، لانه ملكه المرتهـــــن الاول بالضمان فتبين انه رهن ملك نفسه ، ولو هلك في يد المرتهن الثانسي يهلك بالدين ، فكان ضمانه رهنا لانه بدل المرهون .

وان ضمن المرتبن الثاني ، بطل الرهن الثاني ، ويكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول ، لكونه بدل المرهون ، ويرجع المرتهن الثاني الــــــى المرتهن الاول بما ضمن وبدينه .

اما الرجوع بالنمان ، فلأنه صار مغرورا من جهته فيرجع عليه .

واما الرجوع بدينه ، فلأن الرهن الثاني لم يصح فيبقى دينه عليه كماكان .

وفي المدونة : " قال مالك _ فيمن ارتهن رهنا فباعه ، او رهنه ، فأنهم يرده حيثوجده ، فيأخذه ربه ، ويدفع ماعليه ويتبع الذي اشتراه الذي فـــره فيلزمه حقه (۲)

وفي فتح العزيز: " ومنع ـ اى الراهن ـ مما يزاحم المرتهن في مقصود الرهن، وهو الرهن من غيره".

وفي كشاف القناع: " وتصرف راهن في رهن لازم بغير اذن المرتهـــن بما يمنع ابتداء عقده ، كهبة ووقف وبيع ورهن ونحوه لايصح

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٤٤٤)، الفتاوي الهندية (٥:٦٤٤)٠

 ⁽٣١٧: ١٤: ٥) المدونة لسحنون (٥: ١٤: ٣١٧) . (٣) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠) ٨٠

⁽٤) كشاف القناع (٣:٥٢) .

(ب) رهن المرهون من المرتهن :

حين تحدثالفقها عن هذه السألة تحدثوا عن مسألة مقابلة لهسسا تلك هى الزيادة فى الرهن ، وعبروا عن مسألتنا بالزيادة فى الدين ، كمسسا تحدثوا عن رهن فضلة الرهن ، ومن ثم سنذكرهاتين المسألتين استسطسرادا اذ هى ليست مما يدخل تحت التصرفات فى الرهن .

المسألة الاولى

رهن المرهـون

وسموها _ ايضا _ الزيادة في الدين ، وصورتها : ان يرهـــن رجــــل عند آخر عقارا مثلا بخمسين الفا عليه ، ثم يستدين منه مرة اخرى دينا فيقــول له ليكن العقار السابق رهنا بالدينين ، فهو في هذه الحالة قد زاد فـــــى الدين ، لكن الذي يتعلق بالمرهون ، ومن ثم سموها الزيادة في الدين ، كما انـــه رهن الرهن بدين آخر .

وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الاول:

لا تجوز الزيادة في الدين ، او لا يجوز رهن المرهون للمرتهن بديـــن آخر مع بقاء دينه الاول ، وان كانت قيمة الرهن تفي الدينين وكانا من جنــس واحد ، فان اراد المرتهن توثيق الدينين ، فليفسخ الرهن بالديـــن الاول ثم يستأنف الرهن بالدينين .

ظو خالفا وتعاقدا لم يصح الرهن ، ويقدم المرتهن على سائر العرساء بدينه الاول فقط، واما الدين الثاني فهو فيه اسوة الغرماء ، وعند الحنفيـــة القائلين بالضمان اذا هلك فانه يهلك بالدين الاول فقط .

وبهذا قال ابو حنيفة، ومحمد، وزفراً، والشافعي في الجديد ـ وهـ و

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲، ۳۷۲۵ - ۳۷۲۳)، الهداية للعرضينانسي (۲: ۱۹۰۵)، العناية للبابرتسي مع تكملة فتح القدير لقاضي زاده (۱: ۱۹۹۱) .

الاصح في المذهب (١) - والحنابلة (٢) .

القول الثاني :

تجوز الزيادة في الدين ، ويكون الرهن رهنا بالدينين .

وبهذا قال مالك (γ) ، والشافعي في القديم _ وكذا الجديد (γ) _ وابو يوسف (γ) .

الاد ل____ة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

لوجاز ان يرتهنه بحق آخر، لجاز ان يكون رهنا عن شخص آخـــر فلما لم يجز ان يكون رهنا عند شخص آخر لم يجز ان يرتهنه بحق آخـــر الا ترى انه لما جاز ان يضمن الضامن لشخص آخر، كان ان يضمن لــــه حقا آخر (٦) .

ويناتش: بان هذا قياس مع الغارق ، لأن صاحب الدينين واحــــد وقد رضى بجعل العين رهنا بدينه الثانى ، دون ان يكن هناك اشـــر على التوثق الذى من اجله شرع الرهن ، بخلاف الرهن من شخص آخر .

الدليل الثانى :

أن الرهن وكل جزاً منه مرهون بالحق ، وبكل جزاً منه ، بدليل انسه لو قضاه الحق الا جزاً منه كان الرهن كله مرهونا في الجزاً الباقي منه فلم

⁽۲) كشاف القناع للبهوتي (۲۱:۳۳)، شرح منتهي الارادات للبهوتــي (۲)

⁽٣) المدونة لسحنون (٥:١٤:٣١٣) .

⁽٥) الهداية للمرفيناني (٤:٦٥١)، تبيين الحقائق للزيلعي (٦:٥٥).

⁽٦) الحاوى للماوردي- كتاب الرهن (٢): ه١٥) ، مخطوط، فتح العزييز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠: ٣٦) .

يجز ان يصير مرهونا بحق آخر، لاشتغاله بالحق الاول ، كمن آجر دارا سنة (١) لم يجز ان يؤاجرها ثانية لاشتغالها بالعقد الاول .

ويناقش: بان كون العين مشغولة بحق، لا يمنع ان تشغل بحسسق آخر اذا لم يكن هناك تناف بين الحقين، ولم يؤثر على المقصود من العقسد كما في مسألتنا، بخلاف الاجارة، فانه لا يمكن استيفاء المنافسع من قبسسل المستأجر الاول اذا نازه مستأجر ثان .

الدليل الثالث:

ان الرهن لايجوز ان يكون مقدما على الحق ، فلو جاز اد خال حـــــق (٢) ثان على الرهنلمار مقدما على الحق فلا يجوز .

ونوتش: بان عدم جواز الرهن حين يتقدم على الدين انه لم يك ____ن حينئذ حق ليكون وثيقة به، بخلاف مانحن فيه .

الدليل الرابع :

ان الرهن تابع للبيع لا قترانه به واستراطه فيه ، فجرى عليه حكمه ، فلمسالم يجز اذا ابتاع شيئا ان يبتاعه ثانية مع بقاء العقد الاول ، لم يجــــــزاذا ارتهن شيئا ان يرتهنه مع بقاء العقد الاول .

ويناقش : بانا لانسلم أن الرهن تابع للبيع، بدليل أنه ينعقد بدونه .

الدليل الخاس:

انه كما لا يجوز الزيادة في الثمن بعد لزوم البيع، ولا تلحق الزيادة باصل العقد فلا تجوز الزيادة في الدين، ولا تلحق باصل العقد .

⁽١) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٧:٥١٠) مخطوط .

⁽٢) الحاوي للماوردي _ كتاب الرهن (٧:٥١) مخطوط.

⁽٣) الحاوي للماوريي - كتاب الرهن (٧:٥١) مخطوط .

ع) كشاف القناع للبهوتي (٢٦٤:٣) ٠

ويناقش بان هناك فارقا بين البيع والرهن ، بان البيع ينقل الملـــــك والشخص لا يدفع ثمنا لشراء طكه بخلاف الرهن .

الدليل السادس:

ان الزيادة في الدين توجب الشيوع، وهو غير مشروع، فلا تصح .

وواضح ان هذا جار على اصل الحنفية .

ویناقش: بانا نمنع ان یکون الشیوع غیر مشروع مطلقا علی رأی الشافعیة ومالك، وكذا علی رأی البی یوسف اذا كان طارئا والشیوع هنا طاری م

ادلة القول الثاني :

استدل اصحاب هذا القول لماذ هبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول :

عموم آية الدين ، اذ الآية جوزت الرهن بالدين من غير تغريق بـــين $\binom{(7)}{1}$ الدين الاول أوالثاني .

ويناقش: بان الآية وردت في السلم .

ويجاب: بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ودين عام لا نـــه نكرة وقع في سياق مايشبه النفي ـ وهو الشرط ـ فيعم .

الدليل الثانى :

ان الرهن في مقابلة الدين ، فلما جاز ان يزاد في الدين الواحــــد (٣) رهنا طي رهن ، جاز ان يزاد في الرهن الواحد دينا على دين .

⁽١) الهداية للمرغيناني (٢:١٥١)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٩٥)٠

⁽٢) الذخيرة للقرافي _ باب الرهون (ص١٩٢٠) مخطوط .

 ⁽٣) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (γ: ٥١) مخطوط، الذخصيرة
 للقرافي - باب الرهون (ص٩٩) ب) مخطوط.

ويناقش هذا الدليل من وجهين :

الاول : ان الدین مستغرق للرهن ، ولیس الرهن مستغرقا للدین...ن بدلیل سقوط الدین ، ولذلك جاز بدلیل سقوط الدین ، ولذلك جاز دخول رهن ثان علی واحد ، ولم یجز دخول دین ثان علی اول فی دین واحد ، ولم یجز دخول دین ثان علی اول فی رهن واحد .

الثانى : أن الزيادة فى الدين توجب الشيوع ، وهو غير جائز، بخلاف (-(٢) الزيادة فى الرهن ، فهو قياس مع الفارق .

ويجاب عن هذا الوجه : بانا نمنع عدم جواز الشيوع . وقد تقدم فــــى مناقشة أدلة القول الاول .

الدليل الثالث:

ان الرهن وثيقة محضة ، كالضمان ، ثم لوضمن الغا ، فصارت ذمت و مرهونة بها جاز ان يضمن له الغا اخرى فتصير ذمته مرهونة بالالغين ، فكذلك اذا رهنه عقارا بالف، جاز ان يرهنه العقار نفسه بالف اخرى فيصير العقار روس العالم الالهين . مرهونا بالالغين .

ويناقش: بان هناك فارقا بين الضمان والرهن، فان الضمان لا يستغسرة ذمة الضامن بدلالة انه يجوز ان يضمن لشخص آخر، فجاز ان يضمن له حقسا آخر، وليس كذلك الرهن، لان الحق قد استغرته كله، الاترى انه لا يجوز أن يكون رهنا عند شخص آخر، فكذلك لا يجوز ان يرتهنه بحق آخر،

ويجاب : بان الدين يتعلق ابتدا ، بالذمة ، وتعلقه بالعين ، انسلا هو للاستيفاء منها عند تعذر الاستيفاء من المدين ، وهي قابلة لذلك .

⁽١) الحاوي للماوردي _ كتاب الرهن (١:٢:٢) أ) مخطوط.

⁽٢) الهداية للمرغيناني (١٠٦٠)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٩٥)٠

 ⁽٣) الذخيرة للقرافي - باب الرهون (صع ١٩) مخطوط، الحـــــاوى
 للماوردي - كتاب الرهن (٧: ٥ ع ١ أ) مخطوط.

⁽ ٤) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن (١٤٦: ٧ أ) مخطوط .

الدليل الرابع:

ان العبد قد یکون مرهونا بجنایة، کما یکون مرهو نا بحق مرتبنسه ثم لو جنی جنایة اخری صار مرهونا بجا، ولم یمنع کونه مرهونا بجنایة اولسی فکذلك اذا كان مرهونا بحق مرتبن لم یمنع من حدوث حق ثان لمرتبنه فیه .

ویناقش: بانه لما جاز ان یطراً ارش غیره علی ارشه، جاز ان یطــــراً ارشه علی ارشه، ولما لم یجز ان یطراً رهن غیره علی رهنه لم یجز ان یطــــراً رهنه علی رهنه:

الدليل الخاس :

ويناقش : بان هناك فرقا بين المقيس والمقيس عليه من وجهين :

الوجه الاول :

 ⁽١) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٢:٥١١ أ - ب) مخطوط .

 ⁽٢) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن (٢:٢) أ) مخطوط.

 ⁽٣) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٧:٥٤١٠) مخطوط، المغـــنى
 لابن قدامة (٤:٥٣٥) .

متعرض للفسخ ، فلما لم يجز أن يزاد في الحق في المبيع بعد انقضا مسيدة (١) . الخيار لما لم يكن متعرضا للفسخ ، لم يجز أن يزاد في الثمن .

ويمكن أن يجاب بأن هناك فرقا بين البيع والرهن ، لأن البيع ينقسل الملك ، ومن ثم جازت الزيادة في مدة الخيار لعدم انتقال الملك ، وامتنع بعد تمامه لان المالك لا يشترى ملكه بخلافه في الرهن .

الوجه الثاني :

ان فى ارتبانه بما فداه من ارش جنايته استصلاحا لرهنه، فجار ان يرهنه بها مع بقاء الرهن الاول ، كما يفدى المشترى عبده اذا جنى على على البائع فيبتاء منه ثانية ، مع بقاء العبد الاول ، وليس كذلك فى غير الجنايسية لانه ليس استصلاحا للرهن ، كما لم يجز ان يبتاءه ثانية مع بقاء العقد الاول .

ويمكن أن يناقش : بأن في أرتهانه بالدين الثاني توثيقا لماله . وأنه أنما لم يجز أن يبتاع العبد ثانية في غير الجناية ، لأن المشترى ملك العبـــد بالشراء والمالك لايشترى ملكه .

الترجيــــح

وبعد عرض الادلة والمناقشة بلاحظ ان القائلين بعدم الجواز لم يسلم لهم دليل واحد وان اكثر ادلتهم ومناقشتهم لادلة الغريق الثاني لا تعسد و ترديدا لقياس الرهن من المرتهن على الرهن من شخص اجنبي وعلى قيساس أمرض على البيع وقد تقدم ابطالهما . بينما سلم هن ادلة التقائلين بالجواز الاول والثالث والخاص، ومن ثم يترجح مذهبهم .

⁽١) الحاوىللماوردى - كتاب الرهن (١:١٠) أ) مخطوط.

 ⁽۲) الحاوی للماوردی _ کتاب الرهن (۲:۲۶ ا أ_ب) مخطوط، فتــــح
 العزیز للرافعی شرح الوجیز للغزالی (۳۲:۱۰) .

المسألة الثانية

الزيادة في الرهــن

وصورتها : ان يرهن رجل لدى رجل قطعة حلى ـ مثلا ـ بالف ريـا ل ثم ان الراهن يدفع الى المرتهن ثوبا ليكون رهنا مع قطعة الحلى بنفس الديـن السابق .

وقد اختلف العماء في ذلك على قولين :

القول الاول:

تجوز الزيادة في الرهن.

والى هذا ذهب جمهور العلماء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعي $\binom{(1)}{(3)}$ والحنابات .

ووجه هذا القول: ان العين الثانية يحصل بها زيادة في التوشـــــق فتصح كما لو كانت في الابتداء.

القول الثانى :

لا تجوز الزيادة في الرهن.

والى هذا ذهب زفر من الحنفية .

⁽۱) الهداية للموغيناني (٢:٢٥١)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٥٩)، العناية الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (٢:٢٦٥)، العناية للبابرتي مع تكلة فتح القدير لقاضي زاده (١:٩٩١)، البنايــــــة للعبني (٢:٤٠٨)،

⁽ ٢) لم اعترطى ذلك في كتب المالكية التي اطلعت عليها ، وانما نسبه اليهــم ابن قدامة في المغنى مع الشرح الكبير (٣٨٣:) .

⁽٣) فتح العزيز للرافعى شرح الوجيز للغزالى (٣٠:١٠) ، مغنى المحتاج للشربيني (٣٠:١٠) ، نهاية المحتاج للرطني (٣:٤٠) .

⁽۶) كشاف القناع للبهوتى (۳:۲۱)، شرح منتهى الارادات للبهوتــــى (۲۲۹:۲)

ووجه هذا القول: أن الزيادة في المرهون تؤدى الى الشيوع ، لان الرهن الثاني سيكون له حصة في الدين ، وبالتالي سيخرج من الرهـــــن الاول بقدره عن أن يكون رهنا ، فصار المرهون شائعا والشيوع يفسد الرهن .

وما استدل به زفريرد على الحنفية فقط اما المالكية والشافعيييية والحنابلة فلا يرد عليهم، لان الشيوع عندهم لايفسد الرهن .

ويناقش زفر على اصل الحنفية : بانا لانسلم ان الزيادة في الحصية الاولى تستلزم الشيوع في الغين المرهونة ، وانما تستلزم الشيوع في الديـــن وذلك غير مانع من صحة الرهن .

وبيان ذلك : أن الزيادة في الرهن توجب تحول بعض الدين الـــي الرهن الثاني لان الدين ينقسم عليها وعلى كل جزء من اجزائها ، فصـــار الشيوع في الدين لا في الرهن ، كما لو رهن شيئا بخمسمائة درهم مــــــن الف درهم طبه جاز، ولو كان الشيوع في الدين يمنع الرهن لما جاز.

المسألة الثالثة

فضلة الرهين

لفضلة الرهن صورتان :

الصورة الاولى: الفضلة في عين الرهن ، وذلك مثل أن يرهـــــن شخص نصف أرضه لشخص فالنصف الثاني الباقي من الارض يسمى فضلة .

الصورة الثانية : الفضلة في قيمة الرهن . وذلك مثل أن يرهــــن شخص ارضه جميعها لدائنه بدين له عليه ، وقدر الدين اقل من ثمن المرهبون

⁽١٥٦:٤)، تبيين الحقائق للزيلعي (٦:٥٩)، مجمع الانهـــر لداماد افندی (۲۱۲:۲) .

⁽٢) انظر المصادر السابقة .

اكثر من الف / الفين او ثلاثة، فما زاد على الدين من قيمة المرهبون يسمـــــى فضلة الرهن .

اما الصورة الاولى فقد تقدم حكمها عند كلامنا عن الرهن المشاع وانــه جائز عند الائمة الثلاثة المالكية والشافعية والحنابلة، وغير جائز عند الحنفيــة وقد دللنا لكل من القولين واخترنا جواز الرهن .

اما فضلة الرهن في الصورة الثانية :

فقد اجاز رهماالامام مالك _ رحمه الله تعالى _ .

ومنعه الائمة الثلاثة _ وهم ابو حنيفة والشافعى واحمد _ رحمهم اللــه تعالى _ وحجة مالك فى ذلك : ان المرتهن الاول قد توثق لحقة ، بقــدده فاذا بقى شى واكد على حق المرتهن الاول جازان يُشغُل بحق آخــــر اذ لامانع من ذلك ، من نصاو اثر او قياس ال

وحجة المخالفين: ان العين المرهونة جميعها قد شغلت بالديــــن الأول والمشغول لايشغل، كما ان العين المرهونة قد تنقص قيمتها عند حلــول الوفاء، فلا تغى بالدين، وبهذا تفوت الحكمة من عقد الرهن الذى هــــــو (٢) التوثق.

ويمكن أن يناقش هذا : بأن التوثق في عقد الرهن أنما يكون بقيمـــة الرهن لابعينها ، وقد فضل عن هذه القيمة مقدار غير مشغول حين العقد .

وماذكر من احتمال أن لاتفى العين عند الاستيفاء لايقدح فى التوشيق اذ هو موجود في الجملة في كل رهن ،

⁽۲) الهداية للعرفيناني (۲:۶ه۱) ،بدائع الصنائع للكاساني (۲:۸ه۳) تبيين الحقائق للزيلعي (۲:۹۶) ، مجمع الانهر لد اماد افسيدي (۲:۲۲ ماد افسيدي (۲:۲۲ مهغني المحتاج للشربيني (۲:۲۲ م۱۲۷) ، كسياف القناع للبهوتي (۲:۲۲ م

شرط رهن الفضلـة :

هذا وقد اشترط المالكية لجواز رهن الفضلة :

اولا: ان يعلم المرتهن الاول بذلك .

ثانيا: ان يرضى بذلك، ان كان بيده، فان كان بيد امين اشــــترط رضا الامين، دون رضا المرتهن، ويكون المرتهن الاول او الامين حائزا عـــن المرتهن الثانى.

احكام رهن الفضلة :

(أ) ضمان الفضلة:

لا يضمن المرتهن الاول الغضلة اذا كانت بيده وهى مما يغاب عليه اذا تلفت، ولم تقم بيئة، لا نه امين ، وانما يضمن مبلغ دينه فقط، ويرجع المرتهن الثانى بدينه على الراهن ، الا ان يأتيه برهن ثقة، وهذا بخلاف مالو كانست الفضلة عنده ، ولم ترهن لغيره ، فانه يضمن جميع المرهون .

ومحل : عدم ضمان الغضلة من المرتهن الاول : اذا احضر العرهـــون وقت ارتهانه، او علم بقاؤه _ حيندد _ ببينة، فان لم يحضره، ولم يعلم بقــاؤه ضمن الجميع، لانه يحمل على انه تلف بتماهه قبل الرهن الاول .

(ب) بيع الرهن والوفاء من ثمنه:

اذا حل اجل الدين الثانى قبل اجل الدين الاول قسم الرهن بينهما على الدينين ان امكن، ويد فع لصاحب الدين الاول من الرهن قدر مايوفــــى دينه، ويبقى ذلك رهنا عنده حتى يحله اجله، ويد فع للثانى مابقى من الرهــن اذا كان مساويا للدين، او اقل، فإن كان مابقى اكثر من الدين فلا يعطى لــه الا مقداره ويكون بقية الدين كلها رهنا بالدين الاول.

 وفى قول _عند هم _ انه اذا اتى الراهن للمرتهن برهن ثقة، فــان دين المرتهن الاول لا يوفى لعدم حلوله .

ومحل بيعه اذا كانت فيه فضلة عن الدين الاول وقت البيع فان لـم يكن فيه فضلة ـ بان نقصت قيمته عما كانت عليه وقت الرهن الثانى ـ لـــم يبع حتى يحل اجل الدين الاول (١) .

الفرع الثانسى

التصـــرف الذى لايزيـل الملــك ولا ينشئ حقــا

قال الشافعية : يجوز للراهن التصرف في عين المرهون ، بما لا ضرر فيه على المرتهن ، بما لا ضرر فيه على المرتهن ، كد اواة الرهن ، وفيره مما فيه اصلاح للرهن ، ود في الفساد عنه ، وله ان يخرج الماشية المرهونة في طلب الكلا ، ان لم يكسن الموضع الذي هي فيه خصبا ، كما ان له ان يحرث الارض المرهون المستقل (٢) .

ويوافق الحنابلة الشافعية في هذا فهم يقولون : لا يمنع الراهـــن من اصلاح الرهن ود فع الفساد عنه ، ومد اواته ، واذا كانت ماشية فاحتاجت الى طرق الفحل فللراهن اطراقها ، لأن فيه مصلحة للرهن وزيادة فيـــه وذلك زيادة في حق المرتهن من غير ضرر ، وان كانت فحولالم يكــــــن اطراقهـــــــن اطراقهــــــــــــن

⁽۱) انظر لما تقدم المدونة لسحنون (ه:۱۶:۱۳)، الشـــرح الكبير للدرديـر مع حاشيـة الدسوقي (٣١٣:١٦)، التسرم شرح الخرشي على مختمـر خليـل (ه:۲۱ - ۲۲۲)، جواهـر الاكليل للابي (٢:٢)، مغنى المحتـاج للشربيني (٢:٢١-١٢٨)، كشاف القناع للبهـوتي (٣:٤٦).

⁽٢) المهذب للشيرازى (٢١١:١) .

بغير رضا المرتهن ، لانه انتفاع لالمصلحة الرهن بل لمصلحة غيره ، فهــــــو كالاستخدام ، الا ان يصير الى حال يتضرر بترك الاطراق ، فيجوز لا نـــــــه كالمداواة . وان كان الرهن شجراً فله سقيه .

ويتضح من كلام الشافعية والحنابلة ، ان للراهن ان يتصرف بالرهــــن بما فيه مصلحة للرهن وزيادة فيه من غير استئذان المرتهن ، اما اذا كان فيه نقى فلا يجوز الا باذن من المرتهن .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤ :٣٣) ، كشاف القناع للبهوتي (٣ : ٢٧٦) ٠

⁽٣) المدونة لسحنون (ه:١٤:١٣) .

ولفصل الساوك

ذوائد البهن

الفصل السادس

زوائسه الرهسسن

العلماء متفقون على ان نماء الرهن المتصل والمنفصل هو ملك للراهـــن كما انهم اتفقوا على انالنماء المتصل _ كالتعلم والسمن _ د اخلة في الرهــــن تبعا له ، لا نه لا يمكن فصلــه عن الرهن .

واختلفوا في نماء الرهن المنفصل ، كالولد ، والصوف ، والسسسين وارش الجناية ، وكسبه واجرته والمهر ونحو ذلك هل يكون داخلا في الرهسن فيأخذ حكم من حيث الحبس الى الاستيفاء ، والبيع عند تعذر الاستيفاء مسن الرهن وغير ذلك من احكام الرهن او لا ؟ اختلفوا على خسة اقوال :

القول الأول :

ان الزيادة المتولدة، كالصوف والولد، وما في حكمها كالارش يك و حكمها حكم الرهن . اما الزيادة غير المتولدة والتي ليست في حكمها ، ف و يسرى عليها حكم الرهن ، كالكسب، والاجرة ، والصدقة ، والهبة ، فالاصل في هذا القول: ان كل ما يتولد من عين الرهن ، او يكون بدلا عن جزّ من اجزائه يسرى عليه حكم الرهن ومالا فلا .

والى هذا ذهب الحنفية ، وسفيان الثورى .

القول الثانى :

ماكان من الزيادة منفصلا عن الرهن على خلقته وصورته، كولد الدابسة وفسيل النخل، يدخل في الرهن، وماكان غير ذلك كالصوف، واللبن، وكسراء الدابة، وشورة النخل، وعسل النحل، وظة الزرع، لا يدخل في حكم الرهسين

⁽۱) المسوط للسرخسى (۲۱:۶۱-۵۷) ،بدائع الصنائع للكاسانـــــــى (۲:۵۰۲۱- ۵۲۷۹) ،الهداية للعرفينانى (۲:۵۰۱) ،تبيـــــين الحقائق للزيلعي (۲:۶۱) ، الدر المختار للحصكني مع حاشية ابــــن عابدين (۲:۲۱ه) .

⁽ ٢) المغنى لابن قدامة (٢ : ٣٠٠) .

الا ان يشترطه ، والى هذا ذهب المالكية (١)

فغى المدونة : "ارأيت الامة اذا ارتهنها رجل وهى حامل فولـــدت ثم ولدت بعد ذلك ـ ايضا ـ ايكون اولادها رهنا معها ؟ قال : قال مالــك نم ماولدت من ولد بعد الرهن فولدها رهن معها . قلت : ارأيت اصـــواف الاغنام والبانها وسمونها واولادها ايكون ذلك رهنا معها ؟ قال : امــــا اولادها فهم رهن مع الامهات عند مالك، واما الاصواف والالبان والسمـــون فلا تكون رهنا معها عند مالك، الا ان يكون صوفا كان عليها يوم ارتهنهـــا فاراه رهنا معها اذا كان يومئذ قد تم ".

القول الثالث:

ما يحدث في يد الراهن من الزوائد المنفصلة لا تكون من الرهسسسن ولا يتعلق بها الدين مطلقا ، اى سواء منها ماكان متولدا من الرهن ، مشسل ولده وصوفه ولبنه ، ام لم يكن متولدا ، مثل كسبه واجرته . اما بدل الجزء مسن الرهن ، كارش الجناية على المرهون وافتضاض البكر، فهما مرهونان ، لا نهمسا من الزوائد .

(٥) (٣) والى هذا ذهب الشافعية ، وابـــن حزم ، وابـــو ثــــور

⁽۳) الام للامام الشافعي (٣٠-١٧٢)، المنح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠.١ ع. ١- ١٩)، شرح منهج الطلاب للقاضي زكريا مع حاشية البجيرهي (٢٠- ٣٩٠)، المهذب للشريرازي (١٠.١)، شرح المحلي على المنهاج مع حاشيتي قليوبي وعميرة (١٠٠١)، منه المحتاج للشربيني (١٣٩:٢)، نهايسة المحتاج للرطي (١٣٩:٢)، نهايسة المحتاج للرطي (١٣٩:٢)،

⁽ح) المحلى لابن حزم (٨٣٠٨) - ٠٠٠) ٠ (٥) المحلى لابن حزم(٨:٨٦) ، المغنى لابن قدامة (٣٠:٤) ٠

القول الرابع :

ان الزيادة تدخل في الرهن كالاصل ، سواء المتصل منسبها ، كالسمن والتعلم ، او المنفصل كالكسب والاجارة والولد والثمرة واللبن .

والى هذا ذهب الحنابلة.

القول الخامس:

ان الغلة للمرتهن قضا من دينه الذي على الراهن . (٣) والى هذا ذهب ابن ابى ليلى .

لادلـــة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

ماروى عن اثنين من الصحابة أن زيادة الرهن رهن معه .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢:٠٠٤) .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٢: ٣٠ ۽ ٣٦) ، المبدع لابن مظح (٢: ٢٢٦) كشاف القناع للبهوتي (٣: ٢٧٩) ، شرح منتهى الارادات للبهوتـــى (٢: ٢٦٢) ، الروض المربع مع حاشية العنقرى (٢: ١٦٧ - ١٦٨) ، الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٥: ٣٩ - ٧٠) .

⁽٣) المسوط للسرخسي (٢١:٨٠١) ٠

^(؟) هو الصحابى الجليل معاد بن جبل بن عمرو بن اوس الا نصـــــارى الخزرجى ، ابو عبد الرحمن ، كان من فقها الصحابة ، والبائهم ، بعثـــه الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ الى اليمن قاضيا ، استشهد فـــــى طاعون عمواس بالا ردن سنة ٨ ٨ هـ ـ رضى الله عنه _ . _ =

وقال ابن عمر _ رضى الله عنه _ فى الجارية المرهونة اذا ولدت فولد هــا . _ _____ .

(١) هكذا ورد الاثران في كتب الحنفية .

اما اثر معاذ فورد من طريقين : طريق طاوس، وطريق عمرو بن دينار.

اما روايته من طريق طاوس فقد رواها الامام الشافعي في الام، وابـــن حزم في المحلي .

قال الشافعى : " وقد اخبرنا مطرف بن مازن عن ابن طاوس عن ابيــه ان معاذاً بن جبل قضى فيمن ارتهن نخلا مثمرا فليحسب المرتهن ثمرها مــن رأس المال ، قال الشافعى : واحسب مطرفا قاله فى الحديث من عــــــام حج رسول الله _ صلى الله عليه وسلم (٢٠)

وقال ابن حزم :" ومن طريق طاوس ان في كتاب معاذ " من ارتهـــن (٢) ارضا فيو يحتسب عرها لصاحب الرهن".

ورواها من طريق عمرو بن دينار البيهقى في سننه وابن حزم في المحلى .

فغى السنن الكبرى:" . . . عن عمرو بن دينار قال : كان معاذ بسن جبل يقبل فى النخل اذا رهنه فيخرج فيه ثمرة فهو من الرهن" قال البيهقــى هذا منقطع (٥)

⁼ انظر:

الاصابة لابن حجر(٢ : ١٣٦) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٩:١) ٠

⁽١) المبسوط للسرخسى (٢١:٥٧) ٠

⁽٣) هو مطرف بن مازن الكتابى ، وقيل القيسى مولاهم اليمانى الصنعانـــى ولى القضاء بصنعاء اليمن ، حدث عن ابن جريج وجماعة ، وحدث عنــه خلق كثير ، متروك الحديث ، اتهم بالكذب . توفى في اواخر خلافــــة الرشيد .

انظر :

ميزان الاعتدال للذهبي (٢٠٥٠)، وفيات الاعيان لابن خلكان (م ٢٠٩٠).

⁽٣) الام للامام الشافعي (٣:١٧٢) .

⁽٤) المحلى لابن حزم (١:١٠٥) ٠

⁽ ه) السنن الكبرى للبيه في _ كتاب الرهن _ باب ماجاء في زيادات الرهسن _ (ه) ؟ ٢) .

وقال ابن حزم :" . . . روينا من طريق عمرو بن دينار : ان معاذ بسن (١) جبل قضى فيمن ارتهن ارضا فاعرت، فان الثمرة من الرهن .

وقد ناقش ابن حزم روایة عمرو بن دینار بانها معارضة بروایة طــاو س
داهبا الی ان ماتدل علیه روایة طاوس یخالف ماتدل علیه روایة عمرو بـــــــن
(۲)
دینار . والناظر فی هذه الروایات یری :

اما رواية الشافعى وابن حزم من طريق طاوس فهى _ فيما ارى ـ لا تعارض رواية عمرو بن دينار معارضة لا يمكن معها الجمع بينهما ، اذ يمكن الجمــــع بينهما بحمل قوله : " يحتسب ثمرها لصاحب الرهن" على ان على المرتهـــن ان يحتسب الثمرة مع الاصل من الرهن للراهن كما في رواية الشافعــــــــى " فليحتسب ثمرها من رأس المال" .

ومما يدل على هذا ان الامام الشافعى اوردها فى الام وراح يناقشها على انها دليل للخصم، وهو على تضلعه باللغة وفهم نصوصها - لـــــــم يذهب الى انها تدل على ان الزيادة ينتفع بها الراهن، وانما ناقشهــــا وحاولان يسقط الاحتجاج بها من ناحية اخرى .

على انى ارى ان روايتى الامام الشافعى وابن حزم تتحدثان عـــــن مسألة غير مسألتنا ، فرواية الشافعى تقول :" قضى فيمن ارتهن نخلا مثمــرة" هذا نص صريح على ان النخل كان عند الارتهان مثمرا ، لايقال اراد مثمـــرا باعتبار ماسيكون ، لانا نقول ان الاصل فى الالفاظ ان تحمل على حقيقتهـــا ولا تصرف عنها ويصار الى المجاز الالصارف، ولا يوجد هنا الصارف .

ـ (١) المحلى لابن حزم (١:١٠ه) ٠

⁽٢) المحلى لابن حزم (١:١٠٥) .

الذى هو كون الثمرة لصاحب الرهن ، والمحل الذى هو الارض والشجـــــرة وكذا السبب، الذىهو الرهن ، ويكون العراد بها في رواية ابن حزم العثمرة .

ورواية عمرو بن دينار منقطعة كما ذكر البيهقى .

اما الرواية عن ابن عمر فلم اعثر عليها فيما رجعت اليه من كتب السنــة والآثار، بل لم اجدها في كتب الحنفية الا في المبسوط، فالله اعلم بحالها

كما يمكن أن تناقش هاتان الروايتان عن هذين الصحابيين ـ علــــــى ماتقدم فيهما ـ بانهما وردا في امر للرأى والاجتهاد فيه مجال ، وبالتالـــــى فها يمثلان مذهب الصحابى وهو مختلف في حجيته كما هو معلوم .

ولوسلم حجيته فهى معارضة بما يأتى من الاحاديث عن النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ عند الاستدلال للقول الثالث .

الدليل الثانى :

ان حق المرتهن متأكد في العين فيسرى الى الولد ، كما ان الراهـن يسرى ملكه الى الولد .

وبيانه : ان ثبوت الحق في الغين ان توصف العين به ، يقصصال مرهون محبوس بحق المرتهن ، كمايقال : مطوك للراهن ، ولهذا يسرى السي بدل العين .

ودليل التأكيد ان من هـوعليه لايملك ابطاله .

وفقه هذا الكلام: ماتقرر ان موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيفا، وإذا كان ويد الاستيفا، واذا كان ويد الاستيفا، انما تثبت في العين، وهي معتبرة بحقيقة الاستيفا، واذا كان حقيقة الاستيفا، تظهر في موجبه من الزوائد التي تحدث بعده، فكذلــــك يد الاستيفا، وهذا لان المتولد من الاصل ثبت منه ماكان في الاصــــل والاصل كان مطوكا للراهن مشغولا بحق المرتهن، فثبت ذلك الملك فـــي الزيادة، لاملك آخر، لانه يحتاج لملائ آخر، والى سبب آخر، بخلاف الكسب والغلة، فهو غير متولد من الاصل، ظم تنتقل يد الاستيفا، اليهما.

 ⁽۱) العبسوط للسرخسي (۲۱: ۵۷- ۲۷) ، بدائع الصنائع للكاسا نسستى
 (۱) ۳۷۰ - ۵۷۷)، تبيين الحقائق للزيلعي (۲: ۹۲) .

ويناقش هذا الاستدلال: بانه مبنى على ان موجب الرهن ثبوت يـــــد الاستيفاء، وهذا امر تقدم تضعيفه في اكثر من موضع. كما انه قياس في مقابلــة النص الذي سيأتي في ادلة الشافعية، فلا يصلح دليلا.

ادلة القول الثانى :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

ان هذه الزوائد نما متولد من الرهن ومن جنسه ، فيجب ان تكـــون داخلة فيه كالنما المتصل ، بخلاف نمو الثمرة ، فإن السنة قد دلت على انهــا لا تتبع الاصل الا بالشرط فكذلك هذا . (٢)

(٦) (٣) ومسلم _ واللفظ لهما _ وابود اود ، والنسائـــــــــــى

(۱) الحاوي للماوردي - كتاب الرهن (γ: ξ: γب) مخطوط.

(٢) الموطأ للامام مالك _ كتاب الاقضية _ باب القضاء في رهن الثمروالحيوان (٢ : ٢ ٢) .

(٣) صحيح البخاري- كتاب البيوع - باب بيع النخل باصله (٣) ١٠٠٠) كتاب الشرب والمساقاة - باب الرجل يكون له معر او شرب في حائط او نخسل
 (٣: ٥ - ١ - ١٥) ، كتاب الشروط - باب اذا باع نخلا قد ابسسرت
 (٣: ٣) ٠

(؟) صحيح مسلم - كتاب البيوع - باب من باع نخلا عليها ثمر(٣) ١١٧٢: - (؟) . (١١٧٣) ، حديث رقم (٣) ه ١) .

(ه) سنن ابى داود _ كتاب البيوع والاجارات _باب فى العبد يباع وله مال (٣ - ٢١٣ - ١٩) .

 (τ) سنن النسائى ـ كتأب البيوع ـ باب النخل يباع اصلها ويستتنى المشترى ثمرها (τ, τ) .

(۱) (۳) (۳) (۳) وابن ماجة، واحمد بسندهم عن عبد الله بن عمر - رضى اللــــه عنه - ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " من باع نخلا قد ابــــرت فشمرتها للبائع الاان يشترط المبتاع".

وفى ذلك يقول الامام مالك :" والامر الذى لااختلاف فيه عند نــــــا
ان من باع وليدة ، او شيئا من الحيوان وفى بطنها جنين ،ان ذلك الجنــين
للمشترى ، اشترطه المشترى او لم يشترطه ، فليست النخل مثل الحيوان ، وليس
الثمر مثل الجنين فى بطن امه ، ومما يبين ذلك _ ايضا _ ان من امر النــاس
ان يرهن الرجل ثمر النخل ، ولايرهن النخل ، وليس يرهن احد من النــاس
جنينا فى بطن امه من الرقميــق ولامن الدواب .

ويناقش قياس المالكية المنفصل على المتصل : بانه قياس مع الفــــارق فالمتصل لايتميز، ولايستقل بنفسه، ويدخل تبعا في جميع الاحوال ، بخــلاف المنفصل، وحديث المالكية عن الجنين خروج عن موضع النزاع، فان كلامنا فــى الولد الذي يحدث بعد عقد الرهن ، لافي الجنين ، فانه داخل في الرهــن انفازا(ه)

الدليل الثانى:

ان الولد حكم حكم الام فى الزكاة والبيع والكتابة ونحوها ، فكذلــــك (٦) فى الرهــن .

ويناقش: بان تبعية الولد لامه في الزكاة ليس لانه على خلقتها، بـل لا نتفاع مالك الامهات بالنتاج، وايضا فان حق الزكاة لا يتعلق بالعين، فلـــه

⁽١) سنن الترمذى _ كتاب البيوع _ باب ماجا ً في ابتياع النخل بعد التأبير (٣) • ٣٧) •

⁽٢) سنن ابن ماجة - كتاب التجارات (٢:٥١٩) .

⁽٣) مسند الامام احمد (٢:٢،٩،٣،٨٣،٥) .

^(؟) العوطاً للامام مالك _ كتاب الاقضية _ بابالقضاء في رهن الثمر والحيبوان (٢ - ٧٢٩) .

⁽ ه) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن (٧ : ٤ ؟ ٢ ب) مخطوط .

⁽٦) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي (٣:١٤) .

ان يعطيها من محل آخر بخلاف الرهن .

وتبعية الولد لامه في البيع لانه ينقل الملك .

واما تبعيته لامه ، فانه يتبعها فى الحرية لافى الكتابة ، وانما تبعهـــــا (١) فى الحرية لقوة السبب .

ادلة القول الثالث:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

وجه الدلالة: ان النماء من الغنم، فوجب ان يكون للراهن، وتقديسم ماحقه التأخير في قوله "له غنمه" يدل على الاختصاص، اى ان الراهسسسن مختص بالغنم، واضافة المصدر الى الضمير يفيد العموم، فيكون معسسسني

⁽١) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٢:٤٤٢٠) مخطوط.

⁽٢) الموطأ للامام مالك (٢: ٧٢٨) حديث رقم (١٣) .

⁽٣) مصنف عبد الرزاق (٢٣٧:٨) حديث رقم (٣٣٥) ٠

⁽٤) شرح السنة للبغوى (١٨٤:٨) حديث رقم (٢١٣٢) .

⁽ه) سنن ابن ماجة ـ باب لايغلق الرهن (٨١٦:٢) حديث رقم (٢٤٤١)٠

⁽٦) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (٢:١٥) ٠

⁽٧) سنى الدارقطني _ كتاب البيوع (٣٠ - ٣٣) .

⁽ ٨) المحلى لابن حزم (٨ : ٠٠٠) ٠

⁽ ۹) السنن الكبرى للبيهقى _ كتاب الرهن _ باب ماجاء في زيادات الرهـــن (۲ : ۳۹) .

⁽١٠) سبل السلام للصنعاني (٣:٣٥) ، نيل الأوطار للشوكاني (٥:٥٦) .

الحديث : للراهن دون غيره ـ كل الغنم .

ونوتش الاستدلال بهذا الحديث : بانه يفيد ملك الراهن للغــــنم وهذا لانزاع فيه ، وإنما النزاع هل يدخل الغنم في الوثيقة أم لا ؟ وهـــــذا (٢) مالم يتعرض له الحديث .

ويجاب : بان الحديث افاد ملك الراهن للغنم ملكا مطلقا ، غير مقيد بالحبس، ودخوله في الرهن يمنع هذا الاطلاق ، كما ان الحديث فرق بسين الرهن الذي هو الاصل ، والغنم في الحكم، فقال في الاول : لايغلسسة الرهن ، والثاني ملكه للراهن ، وماهذا الاختلاف في الحكم الا لاختسسلاف في الجهة ، وماذلك الاختلاف الا ان الاول محبوس، والثاني ليس كذلك ، على ان الزوائد لو كانتمن الرهن لحكم عليها بعدم الغلق كما حكم على الاصل .

ويمكن أن يقال: أن الحديث _ أيضا _ أفاد ملك الراهن للرهن ملك ... مطلقا كما في الزوائد حين قال: "الرهن لمن رهنه".

والحديث لم يغرق في الحكم بين الاصل والزوائد فاثبت ملكيــــــــة الرهن للراهن ، كما اثبت ملكية الزوائد له فاين الغرق ؟ اللهم الا ان يقال انه اثبت الملكية في الزوائد بطريق الحصر بخلاف الملكية في عين الرهن .

الدليل الثانى:

⁽١) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن (١٠: ٩، ٩ ٣٠ ب _ ٠٤ ١) مخطوط.

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٢١:٧١) .

⁽٣) الحاوى للماوردي _ كتاب الرهن (٢:٤٤٢ أ) مخطوط.

⁽٤) صحيح البخارى ـ باب الرهن (١٨٧:٣) .

⁽ه) سنن ابى داود _ كتاب البيوع والاجارات _ باب الرهن (٣ : ٥ ٢٩) ، حديث رقم (٧) .

⁽ ٦) سنن الترمدى _ كتاب البيوع _ باب ما جاء في الانتفاع بالرهن (٣ : ٢٦ ه) حديث رقم (٤ ٥ ٢ ١) .

⁽ Y) سنن ابن ماجة _ كتاب الرهون _ باب الرهن مركوب ومحلوب (٣ : ٨١٦) حديث رقم (٠ : ٢ ؟ ٢) .

(۱) واحمد ، والبيه قي ، والدارقطني بسندهم عن ابي هريرة _ رضى الله عن__ = _ قال : قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ : " الرهن يركب بنفقت _ ___ اذا كان مرهونا ، ولمن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا ، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة " .

(1) وفى رواية اخرى رواها الشافعي _ موقوفة _ والحاكم ، والدارقط___ني (1) (1) (1) والدارقط___ني (1) (1) والبيهقي بسند هم عنابي هريرة مرفوعة _ ان النبي _ صلى الله عليه وسل__ _ قال :" الرهن مركوب ومحلوب" .

قال الحاكم: "هذا اسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجـــاه لاجعاع الثورى وشعبة على توقيفه عن الاعمش، وانا على اصلى اصلته في قبــول الزمادة من الثقة (1)

وجه الدلالة : ان الركب واللبن من زوائد الرهن ، وقد جعلها النسبى وحملى الله عليه وسلم ـ للراهن ، وفى هذا يقول الامام الشافعى : " يشب قول ابى هريرة ـ والله اعلم ـ ان من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهــــن درها وظهرها ، لان له رقبتها ، وهى محلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهــن ولا يمنع الراه من الدر والظهر الذي ليس هو الرهن ـ بالرهــن الذى هو غير الدر والظهر ! ١٠

⁽١) مسند الامام أحمد (٢:٢٧٤) .

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقى _ كتاب الرهن _ باب ماجا ً في زيادات الرهــن (٢)

⁽٣) سنن الدارقطني (٣٤:٣) حديث رقم (١٣٦،١٣٤) .

٤) الام للامام الشافعي (٣:٥١) .

⁽ه) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (٢:٨ه) .

 ⁽٦) سنن الدارقطنی (٣::٣) حدیث رقم (١٣٦) .
 (٧) السنن الکبری للبیهقی - کتاب الرهن - باب ماجا فی زیاد ات الرهنن (٧)

۲) السنن الكبرى للبيهةى ـ تتاب الرهن ـ باب ما جاء فى زيادات الرهــن
 (۲۸: ۲) ، وانظر تلخيص الحبير لابن حجر(۳: ۲) .

⁽ ٨) المستدرك للحاكم _ كتاب البيوع (٢ : ٨ ه) .

⁽ ٩) الحاوی للماوردی ـ کتاب الرهن (٣: ٣ ٢ ٧ ـ ۽ ٢ ٦ أ) مخطـــوط ، المهذب للشيرازی (٢: ١٠) ، تکلة المجموع للمطيعی (٢: ١١ ٢ ٢)٠

⁽١٠) الام للامام الشافعي (٣:٥١) .

الدليل الثالث:

ان الزيادة نما عينفصل من الرهن ، فوجب ان يكون خارجا من الرهـــن كالكسب . كالكسب .

ويناقش هذا القياس : بان هناك فرقا بينهما ، لان ماكان مبتولدا مسن الاصل يثبت له ماكان في الاصل ، والاصل كان مملوكا للراهن مشغولا بحسق المرتهن، فوجب ان يكون المتولد منه كذلك . بخلاف الكسب فهو غير متولد من الاصل ، ومن ثم فلا يثبت له مايثبت للاصل .

ويمكن ان يجاب بان الكسب، وماتولد من الاصل كلاهما تحقق فــــــى انهما ناشئان عن الاصل، ويدخلان في البيع، ووجود هذا الجامع فيهما كان لتساويهما في الحكم، ولا اثر بعد ذلك للفرق الذي ذكرتموه.

الدليل الرابع:

ونوقش هذا الاستدلال: بانه انها لم يثبت حكم الضمان لانعــــدا م (3) السبب الذي هو وجود المشهود به والمضمون.

واجيب بانه ان اردتم انه غير موجود حال العقد فسلم، وهو كذلك فى الرهن، فإن الولد ليس موجودا حال عقد الرهن، وإن اردتم انه غير موجــود بعد ، فلا نسلم ذلك .

⁽۱) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن (۲:۶۶۲ أ) مخطوط، تكطــــــة المجموع للمطيعي (۲۱۰:۱۶) .

⁽٢) المبسوط للسرحسى (٢١:١١) .

 ⁽٣) الحاوى للماوردي - كتاب الرهن (γ: ξ: γ) مخطوط.

المبسوط للسرخسى (٢٢:٢١) .

الدليل الخامس:

ان الرهن عين محبوسة لاستيفاء الحق من غير زوال ملك مالكها عنها (١) فوجب ان لا يتبعها ولدها كالعين المستأجرة .

ونوتش هذا الاستدلال : بان الحق انما يسرى الى الولد اذا كـان محلا صالحا ، وهو غير صالح فى الاجارة ، لا نه لاينتفع به ، بخلافه فى الرهـن فانه مال متقوم فيكون محلا صالحا للرهن ، ومما يؤكد هذا ان المرهونــــــة لو ولدتولدا حرا ، فان الرهن لايسرى اليه ، لا نه ليس محلا صالحا للرهن (٢)

والخلاصة : ان الحنفية يرون ان عدم دخول الولد في الاجارة لعــدم صلاحيته للرهن ، بينما يرى الشافعية ان العلة هي عدم الملك .

والظاهر أن عدم الملك في الاجارة هو الوصف المناسب لترتب عـــدم دخول الزوائد في المستأجر فيقاس عليه الزوائد في الرهن ، لاما ذهب اليــه الحنفية من عدم صلاحية المحل .

الدليل السادس:

ان النما عين يصح ان تفرد بالعقد ، فلم يجز ان تدخل في الرهــن $\binom{(7)}{1}$ الا بعقد كالام .

الدليل السابع:

ان حق المرتبن تعلق بالرقبة لاستيفاء الدين منها ، فوجب ان لايسرى الى ولدها كالجناية بل اولى .

وبيان ذلك : ان حق الجناية اكثر ثبوتا من الرهن ، وحق الجنايــــة يطرأ على الرهن ، وحق الجنايـــــة يطرأ على الجناية ، ثم ان حق الجنايــــــة _ مع تأكده _ لايسرى الى ولد الجانية ، فحق الرهن _ مع ضعفه _ اولــــــــــى

 ⁽١) الحاوى للماوردى _ كتاب الرهن (٧:٤٤٦أ)، مخطوط، المـــــذب
 للشيرازي (١:١٤).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٢١: ٢١) .

⁽٣) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٢:٤٤٢ أ) مخطوط .

(١) ان لايسرى الى المرهون .

ونوقش هذا الاستدلال : بان حق الجناية ثبت بغير رضا المالك ، ظلم يتعد ماثبت فيه ، ولا نه جزاء عدوان فاختص بالجانى كالقصاص ، ولان السرايـة في الرهن لا تفضى الى استيفاء اكثر من دينه ، فلا يكثر فيه الضرر بخــــلاف السراية في الجناية .

واجيب : بان عدم الرضا لاتأثير له في عدم السراية ، بدليل انـــــه لو امرها بالجناية لم يسر الحكم .

الدليل الثامن :

ان الرهن ماتعقد عليه الصفقة، لا مالم تعقد عليه، والزوائد ليسسمت معقودا عليها، ولم يتناولها، وكيف يتناولها العقد، وهي مجهولة، فكانت لصاحب الحق .

ونوتش هذا الاستدلال : بان الزوائد لم يكن معقودا عليها قصددا واصالة، لكنها معقود عليها تبعا، وان كانت مجهولة، لانه يتسامح فصى التابع، مالايتسامح فى المقصود، ولهذا تدخل فى البيع.

واجيب: بان هناك فارقا بين البيع والرهن ، فالبيع يزيل الملـــــك (١) فالزوائد تتبعه ، بخلاف الرهن .

ادلة القول الرابع:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

ان الرهن حكم يثبت في العين بعقد المالك، فيدخل فيه النمـــاء

 ⁽١) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (٢:٤٤٦) مخطوط .

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤:٣١٤) .(٣) المحلى لابن حزم (٨:٧٠٥) .

⁽ ٤) الحاوى للماوردي _ كتاب الرهن (٧ : ٥ ؟ ٢٠) مخطوط .

والمنافع كالملك بالبيع وغيره.

ونوقش هذا الاستدلال: بانه قياس مع الفارق، فان البيع ينقل الملك الى المشترى، ومن ثم فتكون المنافع والزوائد قد حصلت في ملك المشــــترى فتكون له، بخلاف الرهن، وكونه حصل بعقد لايستلزم دخول الزيادة كالاجارة.

الدليل الثانى:

ان النماء نماء حادث من عين الرهن ، فيد خل فيه كالمتصل.

ونوقش: بان المتصل تابع للاصل، لعدم تميزه عنه بخلاف المنقصـــل ومن ثم فان المتصل تابع للاصل في الاجارة والجناية والبيع اذا رد بعيــــب والمنفصل لا يتبعه في واحد منها .

الدليل الثالث:

انه حق مستقر فی الام ثبت برضا المالك، فیسری الی الولد ، كالتدبیر والا سنیـــلاد .

ويناقش هذا الاستدلال: بان التدبير والاستيلاد يفضيان السسسى زوال الملك، بخلاف الرهن، فهو قياس مع الغارق، كما ان المستولدة سبسب حريتها مستقر لاسبيل الى ازالته، فجاز ان يسرى الى الولد لقوة السبسسب بخلاف الرهن، فانه لايستقر استقرارا لايمكن معه ازالته فان للمرتهن ابطالسه وكذا الراهن قبل القيض، فلم يسر الى الولد لضعفه، واما ولد المدبسسرة فلا نسلم انه يتبعها في التدبير.

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢٠٠٤)، كشاف القناع للبهوتي (٣٦:٣) .

⁽ ۲) الحاوى للماوردى ـ كتاب الرهن (۲ : ه ۲ ۲ب) مخطوط .

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤٠٠٠)، كشاف القناع للبهوتى (٣٠٣٠).

 ⁽٤) الحاوى للماوردى - كتاب الرهن (γ: ٥ ٢ ٢٠) مخطوط.

⁽ ه) المغنى لابن قدامة (٤ ٣٠٠) .

⁽ ٦) الحاوى للماوردي _ كتاب الرهن (٧ : ٥ ٢ ٢٠) مخطوط .

الدليل الرابع :

انه نماء حادث من عين الرهن فيسرى اليه حكم الرهن كالولد .

الدليل الخامس:

انه عقد يستتبع النماء فيستتبع الكسب كالشراء.

وهذان الدليلان يردان على مذهبي الحنفية والمالكية، ولايلزمان مذهب الامام الشافعي، لانه لايقول بالمقيس عليه فيهما، وتقدم ضعرف المذهبين .

ادلة القول الخمسامس:

استدل اصحاب هذا المذهب لما ذهبوا اليه بما يلى :

ان عقد الاجارة لايلاقي المحل الذي لاقاه عقد الرهن ، فانه بعقد د الاجارة يثبت للمستأجر ملك المنفعة ، والثابت للمرتهن ملك اليد ، الا ان رضا المرتهن في الاجارة شرطيتمكن به المالك من التسليم فاجارة المرتهن واجارة الراهن برضا المرتهن سواء على معنى ان الاجر للراهن ، وان عقد الرهن على حاله ، لان موجب العقد ما اجتمع في محل واحد ، ثم المرتهن يأخذ الاجسر (٣)

ويناقش: بان الرهن وضع عند المرتهن وثيقة، وضرب لوفاء الديــــن اجل، اذا لم يسدد الراهن دينه للمرتهن ان يستوفى ذلك من تلك العــين فجمل الحق للمرتهن في أن يستوفى دينه من غلة الرهن تعجيل لوفاء الديبن والراهن غير طنم بهذا ؟ على انه قد يكون فيـــه ضرر على الراهن .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢:٠٠١ - ٣١) .

⁽ ٢) المغنى لابن قدامة (٢ : ٣١) .

٣) المبسوط للسرخسي (٢١: ١٠٨) .

مذهب يقول: أن الزيادة تدخل في الرهن مطلقاً ، وهو للحنابلــــة ومن تابعهم .

وآخر يقول : بان الزيادة لاتدخل في الرهن مطلقا ، وهو للشافعيــة ومن تابعهم .

وثالث : يفصل على خلاف في التفصيل ، وهو للحنفية والمالكية .

الترجيـــح

ومما تقدم يتبين لنا أن الراجح ماذهب اليه الشافعية ومن تابعهــــم وهو أن جميع نما الرمن وزوائده لا تدخل في الرهن ، ولا تباع في الديـــــــن مع العين المرهونة بل تسلم للراهن _ لقوة ادلتهم وسلامتها ، وضعف ادلــــة المخالفين ، كما أن الزوائد في الرهن تنازعها قياسان : القياس على الزوائـــد في البيع، والقياس على الزوائد في الاجارة والظاهر أن قياسها على الزوائــــد في الاجارة اولى ، لأن البيع عقد ينقل الملك فيكون سببا قويا للاستتبـــــاع بخلاف الاجارة ، ومثلها الرهن .

للفصل السابع

جناية المرهون والجناية عليه

وَفيه مُبحثان:

المبحث الأول: جناية المرهون.

مر الثاني: الجناية على المرهون.

المبحث الأول

جناية المرهون

وكفيه مكطلبان:

المطلب الأول: جناية المرهون الآدمى.

م الثاني: جناية المرهون غيرالآدي.

المطلب الأول

جنايــة المرهون الآدمــي

تحدث الفقها عن جناية المرهون اذا كان آدميا ، وهو الرقيوم ، واكثر من فصل في هذا الموضوع وفــــق فصل في هذا الموضوع وفــــق التفصيل الذى ذكروه ، وأذكر خلاله ، مانص عليه الحنفية والمالكية موافقــــــين او مخالفين ، ثم اتحدث اخيرا عما انفرد به الحنفية والمالكية من تفصيل .

وسيكون حديثنا في ثلاثة فروع :

الفرع الاول: جناية المرهون على الاجنبى .

الفرع الثانى : جناية المرهون على المولى .

الفرع الثالث: جناية المرهون على مملوك المولى . .

الفرع الأول

جناية المرهون على الاجنبي

قال الشافعية والحنابلة:

اذا جنى العرهون على اجنبى ، تعلق حق المجنى عليه برقبته ، ويقدم حقه على حق العرتهن . ووافقهم في ذلك الحنفية .

ووجهه : ان حق المجنى عليه يقدم على حق المالك ، فلأن يقــــدم على حق المرتهن اولى .

⁽١) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠:٠١)، المهــــذب للشيرازي (١::١))، شرح المحلى على المنباج مع حاشيتي قليوسي وعميرة (٢:٢٧:٢)، مغني المحتاج للشربيني (٢:٠))، نهايـــــة =

ويرى المالكية ان حق المرتهن مقدم على حق المجنى عليه .

ووجهه: ان الرهن وثيقة مقدمة على الجناية ـ كما سيأتى ذلك عنـــــد (١) بيان مذهبهم .

ثم اذا سقط حق المجنى عليه بالعفو، او بالفداء من الراهن بقى حــق المرتهن ، لان حق المجنى عليه لم يبطل الرهن ، وانما قدم حقه على حـــــق المرتهن لقوته ، فاذا سقط حق المجنى عليه بقى الرهن .

وان لم تسقط الجناية نظر:

فان كانت تستوجب قصاصا في النفس، اقتص منه وبطل الرهن، ويبقــــى دين المرتهن متعلقا بدمة الراهن فقط، بعد ان كان متعلقا بها وبالعين .

وان كانت الجناية تستوجب قصاصا فيما دون النفس، اقتص للمجسسني عليه في موضع القصاص من طرف او عين او ارش، وبقي الرهن في الباقي .

ووافقهم الحنفية في بطلان الرهن ، الا انهم قالوا _ بناء علــــــــى

المحتاج للرملى ($\S: pq)$) ، المغنى لابن قد امة ($\S: k. \S)$) ، كساف النقاع للبهوتى ($\S: pq)$) ، شرح منتهى الارادات للبهوتى ($\S: pq)$) المبدع لابن مقلح ($\S: pq)$) ، بدائع الصنائع للكاسانى ($\S: pq)$) ، البهداية للمرغينانى ($\S: pq)$) ، تبيين الحقائق للزيلعى ($\S: pq)$ 0) الدر المختار للحصكفى مع رد المحتار لابن عابدين ($\S: pq)$ 0) ، مجمع الانهر لداماد افندى ($\S: pq)$ 0) ،

⁽١) الشرح الكبر للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٢٥٦) ، شرح الخرشيي على مختصر خليل (٥:٢٥١) ، جواهر الاكليل للابي (٢:٨٥) ، منسح الجليل لعليش (٣:٧٧) .

ان الرهن مضمون عندهم _ يبطل الرهن والدين ان كانت قيمة العبد مشـــل الدين او اكثر، فإن كانت اقل سقط من الدين بقدره، كما هو الحكم فــــى هلاك الرهن.

الفرع الثانى

جناية المرهون على المولى

قال الشافعية والحنابلة:

الجناية على المولى: اما أن تكون غير موجبة للقود، أو موجبة له.

(أ) الجناية التي لاتوجب قصاصا:

فان كانت غير موجبة للقود ، كجناية الخطأ ، وشبه العمد ، او اتلاف مال فيكون هدرا .

ووجهه : ان العبد مال السيد ، فلا يثبت له عليه مال ، ومن ثم لو اتلف له مالا لم يستحق عليه بدله ، اذ لا فائدة من اثباته له .

وفى قول للشافعية : يثبت له المال ، ويستفيد المولى بان ببيعـــــــه ليستوفى المال من ثمنه فيبطل حق المرتهن فى الرهن .

ووجهه : ان من ثبت له القصاص في العمد ، ثبت له المال في الخطأ ولو جنى العبد جناية تستوجب قصاصا لثبت للمولى حق القصاص عليه ، فيثبت له حق المال عليه .

القناع للبهوتي (٣: ٥ ٩ ٢) ، شرح منتهى الارادات للبهوتي (٢: ٣ ٢ ٢)
 العبدع لابن مقلح (؟: ٢ ٢ ٢) .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲،۰۰۸) ، الهداية للموفيناني (۲،۰۰۱) تبيين الحقائق للزيلعي (۲،۰۰۱) ، الدر المختار للحصكني مسيع رد المختار لابن عابدين (۲،۲۱۵) ، مجمع الانهر لداماد افنسسدي

(ب) الجناية التي توجب قصاصا:

وان كانت الجناية موجية للقصاص : فهبى اما ان تكون فيما دون النفس او في النفس .

(١) الجناية فيما دون النفس:

فان كانت الجناية فيما دون النفس، فالحق للسيد ان شاء عفـــــى وان شاء اقتص، فان عفا على مال سقط القصاص ولم يجب المال ، لما تقـــدم ومثله مالو عفا على غير مال ، وان اراد القصاص فلم ذلك، لان القصاص يجــب للزجر، والحاجة تدعو الى زجره .

فاذا اقتص منه بطل الرهن عند الشافعية .

وقال الحنابلة : عليه قيمته تكون رهنا مكانه وقضاء عن الدين . لانــه بالقصاص يخرجه عن كونه رهنا باختياره ، فكان عليه بدله كما لو عتقه .

(٢) الحناية على النفس:

وان كانت الجناية على النفس ثبت للوارث القصاص، فان اقتص منه : بطل الرهن عند الشافعية .

وهل لهم أن يعقوا الى مال ؟

قولان للشافعية :

احدهما _ وهو الاصح _ لايثبت للوارث مال ، وهو وجه عند الحنابلة .

ووجهه : أن الوارث قائم مقام المولى ، والمولى لايثبت له في رقب....ة العبد مال ، فلا يثبت لمن يقوم مقامه .

ثانيهما : يثبت له المال ، وهو وجه عند الحنابلة .

ووجهه : أن الوارث يأخذ المال عن جناية حصلت من العبد وهو في غير طلاء ، فصار كما لو جني على من يطلاة الموالي .

ومذهب الحنفية يوافق القول الاول من هذين القولين ، فهم قالــــوا ان الجناية على العولى ان كانت توجب مالا ، او آلت الى المال هدر ، لان ماليته للمولى فلا فائدة في اعتبارها ، وان كانت توجب تصاصا اقتص منه ويبطـــل الدين ان كانت قيمة العبد مثله او اكثر، فان كانت اقل سقط من الديــــن بقدو ، كما هو الحكم في هلاك الرهن .

الفرع الثالث

الجناية على مطبوك المولسي

ومطوك المولى المجنى عليه اما ان يكون رهنا ، او لايكون رهنا . فــان كان رهنا فاما ان يكون مرهونا عند مرتها آخر ، او يكون مرهونا عند مرتها القاتل ، واليك بيان ذلك :

اولا : الجناية على مملوك غير مرهون .

اذا جنى العبد المرهون على مطوك سيده غير المرهون ، فحكم حكم م الجناية على المولى فيما دون النفس . وقد تقدم .

⁽٢) بداع الصناع للكاساني (٨: ٣٧٨ - ٣٧٩) ، الهداية للمؤينانسيي (٢) بداء ١٥١) ، السدر (٢: ١٠٩٠) ، السدر المحتار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (٢: ١٦٥ - ١١٥) ، مجمع الانهر لداماد افندي (٢ - ١٨٠) ، مجمع الانهر لداماد افندي (٢ - ١٨٠)

ثانيا : الجناية على مملوك مرهون عند مرتهن آخر .

اذا جنى المطلوك المرهون على مطوك سيده المرهون عند مرتهـــــن آخر، وكانت الجناية عمدا .

قان اقتص منه بطل الرهن عند الشافعية ، وقال الحنابلة : طبييه . قيمته تكون رهنا ، لانه ابطل حق الوثيقة .

وان كانت خطأ ، او عدا وعفا الى مال ثبت المال لحق المرتهـــــــن الذى عنده المجنى عليه ، لا نه لو قتله المولى لزمه ضمانه ، فاذا قتله عبــــده تعلق الضمان برقبته ، فان كانت قيمته اكثر من قيمة المقتول ، وامكن ان يقضــى ارش الجناية ببيع بعضه ببيع منه مايقضى به ارش الجناية ويكون الباقى رهنـــا فان لم يحكن الا ببيع جميعه ببيع ومافضل من ثمنه يكون رهنا ، فان كانت قيمتـه مثل قيمة المقتول ، او اقل : ففيه وجهان :

احدهما : انه ينقل القاتل الى مرتهن المقتول ليكون رهنا مكاســـه لانه لافائدة في بيعه، وهو المذهب عند الحنابلة .

ثانيهما : يباع، لانه ربعا رغب فيه من يشتريه باكثر من قيمته فيسحصل عند كل واحد من العرتهنين وثيقة بدينه ، مرتهن المقتول يقدر قيمسسسة العبد العرهون ، ومرتهن القاتل مافضل من الثمن ، وهو وجه عند الحنابلة .

ثالثا: الجناية على مطوك مرهون عند مرتهن القاتل.

اذا كانت الجناية عمدا، فاقتص منه المولى بطل الرهن في العبديـــن عند الشافعية .

وقال الحنابلة : يبطل فى العبد المجنى طيه ، وعلى المولى قيمـــة العبد المقتص منه تكون رهنا مكانه ، لانه ابطل حقه المرتهن فى الوثيقـــــة باختياره .

وان عفا على مال ، او كانت الجناية موجبة للمال نظر :

فان كانا رهنا بحق واحد فجنايته هدر ، لان الحق يتعلق بكـــــل واحد منهما، فاذا قتل احدهما بقي الحق متعلقا بالآخر . وان كان كل واحد منهما مرهونا بحق مفرد فلا يخلو الامر من احـــدى اربع حالات :

الحالة الاولى:

ان يتغق الدينان في المقدار والحلول والتأجيل ، واتفت قيمة العبدين فحينئذ تكون الجناية هدرا ، سوا كان الحقان من جنسين - مثل ان يك و ما الحد همامائة دينار ، والآخر الف درهم قيمتها مائة دينار - او من جنس واحد لانه لافائدة في اعتبار الجناية .

الحالة الثانية:

ان يتفق الدينان في المقدار، وتتفق قيمة العبد، لكن اختلــــــف الدينان في الحلول والتأجيل .

فحينئذ : ان كان الدين الذي رهن به المقتول حالا ، والدين الــذي رهن به القاتل مؤجلا ، بيع، لان في بيعه فائدة، وهو ان يقضي الدين .

وان كان العكس، فالجناية هدر، اذ لافائدة في اعتبارها .

الحالة الثالثة:

ان يختلف الدينان ، وتتفق القيمتان ؛ فان كان الدين الذي ارتهـــن به القاتل اكثر لم يبع، لانه مرهون بقدر، فاذا بيع صار مرهونا ببعضه ، وان كان الدين الذي ارتهن به القاتل اقل ، نقل القاتل مكان المقتول ، لان في نقلـــه فائدة ، وهو ان يصير مرهونا باكثر من الدين الذي هو مرهون به .

الحالة الرابعة:

ان يتفق الدينان ـ بان كان كل واحد منهما مائة دينار ـ وتختلف قيمتا العبدين، فان كانت قيمة المقتول اكثر لم يبع القاتل، لانه اذا ترك كان رهنا بمائة، واذا بيع كان ثمنه رهنا بمائة، فلا يكون في بيعه فائدة. وان كانت قيمة القاتل اكثر بيع منه بقدر قيمة المقتول ، ويكون رهنا بالحق الذى كان المقتول مرهونا به ، وباقيه على ماكان .

مذهب الحنفيـــة.

قدمنا أن الحنفية يوافقون الشافعية والحنابلة في أن جناية المرهبون على مولاه أن كانت توجب مالا فهدر، وأن كانت توجب قصاما اقتص منسسسه الا أن الحنفية يرون أنه أذا اقتص منه، بطل الدين أن كانت قيمة العبد مشل الدين أو أكثر، فأن كانت أقل سقط من الدين بقدر قيمته، وهذا بناء علسسي مذهبهم القائل بأن الرهن مضمون على المرتهن، وجناية المرهون أما أن تكون على مأل اللاجنبي.

(أ) جناية المرهون على مال المرتهن :

ومن ثم قالوا: ان جناية المرهون على مال المرتهن هدر: ان كانست قيمته والدين سواء، وان كانت قيمته اكثر من الدين.

فعن ابى حنيفة : انها معتبرة بقدر الزائد على الدين ، وعنه انــــه هدر كالمضمون .

(ب) جنايته على المرتهن :

واما جنايته على المرتهن خطأ ، او فيما دون النفس : فقال ابو حنيفة ... انها هدر ـ ايضا ـ .

ووجهه : اننا لو اعتبرناها للمرتهن واوجبنا الغداء لما كان هنـــاك فائدة من هذا الإيجاب لانه في الوقت نفسه يجب عليه ضمان هذا الرهــــن قلم يكن في اعتبار الجناية فائدة .

وقال ابو يوسف ومحمد : جنايته على العرتهن معتبرة ، فيختار ملك رقبة العبد ، او بقاء الدين ، ثم اذا اختار اخذه ووافقه الراهن على ذلك فقد الطلا الرهن لسقوط الدين بهلاكه ، لان دفعه بالجناية يوجب هلاكه على الراهن فيسقط الدين به ، وان لم يطلب الجناية فهو رهن بحاله .

ووجه قولهما : ان فى اعتبارها فائدة تملك الرقبة ، والمرتهن غير مالك حقيقة ، فكانت جناية الرهن عليه جناية على غير المالك ، غير انها سقطت لعدم الفائدة فى جناية لا توجب دفع العبد ، وهذه افادت ملك رقبة العبد ، وانكان دينه يسقط بذلك ، لانه قد يختار ملك رقبة العبد ، وربما يكون بقاء الديـــن انغع له فيختار ايهما شاء .

ونوقش هذا التوجيه : بان ماذكر من الغائدة غير ظاهر، لان اخــــذ العبد بالجناية لايكون باختيار المرتهن وحده، بل لابد ان يوافقه علـــــــى ذلك الراهن، وهو قد لا يختار دفع العبد ، بل هو الظاهر لعدم وجــــوب الغداء طيه بالعنم .

(ج) جناية المرهون على مال الاجنبى :

اذا جنى العرهون على مال الاجنبى يباع او يقدى ، ثم اذا فـــداه المرتهن فالرهن والدين بحاله ، وان ابى قبل للراهن اقده ، فان فـــداه بطل الدين والرهن ، لانه استحق بامر عند المرتهن فكان عليه . وان لم يفده الراهن - ايضا - يباع فيأخذ دائن العبد دينه ، وبطل مقداره من ديـــن المرتهن ، ان كانك دينه اقل ، وطابقى هن ثمن العبد ان كان دينه اقــل للــــل للــــــن ، وان كان دينه اكثر من دين العبد استوفــى المرتهن الباقى ان حل اجل دينه ، والا كان رهنا عنده الى ان يحـــــــل المرتهن الباقى ان حل اجل دينه ، والا كان رهنا عنده الى ان يحـــــــل

فيأخذه قصاصاً.

منهب المالكيـــة .

وقال المالكية : ان جناية العبد المرهون اما ان تكون قبل الرهــــن او بعـــده .

الحالة الاولى: ان تكون الجناية قبل الرهن .

اذا كانت الجناية قبل الرهن ، وثبتت ببينة وفداء الراهن بقى رهنــــا وان سلمه الى الجانى ، اتى برهن ثقة كالاول ، لانه غرر بالمرتهن .

الحالة الثانية : أن تكون الجناية بعد الرهن .

اذا ادعى شخص على العرهون جناية واعترف الراهن بتلك الجنايسة ولم تثبت ببينة : فأن كان معدما ، لم يصدق ، لانه متهم بتخليص الرهن مسن يد العرتهن ودفعه للمجنى عليه ، لكن عدم تصديقه أنما هو بالنسبة للمرتهن أما بالنسبة للمجنى عليه فيصدق ، لانه مكلف يؤخذ باقراره ، فيجبر _ بعد وفاء الدين ، وفكال الرهن _ على تسليمه للمجنى عليه ، أو قدائه ، فأن ببع في للدين تبع المجنى عليه الراهن ، بالاقل من الثمن وأرش الجناية .

وان كان الراهن طيا ، بقى الرهن على رهنيته ايضا ، ثم ان فـــداه الراهن ـ بان دفع للـمجنى عليه ارش الجناية _ بقى رهنا غير متعلىق بـــه حق لغير المرتهن ، وان لم يغده ، بقى رهنا _ ايضا _ لكنه متعلق به حــــق المجنى عليه ، ومن ثم يجب على الراهن تسليمه للمجنى عليه بعد مضى الاجل

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲،۰۳۲۸ - ۳۷۹) ، الهداية للعرفينانسي (۲:۰۰۱ - ۱۰۱) ، تبيين الحقائق للزيلعي (۲:۰۰ - ۹۱) ،الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين (۲:۲۱۵ - ۱۱۸) ، مجمع الانهر لداماد افندي (۲۰۸:۲) .

وقضاء الدين وفكاك الرهن ، لان الرهن وثيقة مقدمة على الجناية .

فان ثبتت الجناية، او اعترف الراهن والمرتهن معا، فقد تعلــــــق بالرهن الجانى ثلاثة حقوق: حق المولى، وحق المرتهن، وحق المجـــــنى طبه، فيخير الراهن اولا، لانه المالك لعين الرهن، يخير بين ثلاثة اشيا

د فع فدائه ، او د فع ارش الجناية ، او اسلامه للمجنى عليه .

فان فداه بقى رهنا على حاله، وان اراد اسلامه، خبر المرتهن ـ لتقدم حقه على المجنى عليه ، فان اسلمـــه بطل الرهن وبقى الدين بلا رهن ، وان اختار فداءه، فإن فداه بغــــير اذن الراهن، كان الفداء في رقبته، ويبقى رهنا على حاله، وان فداه بــاذن الراهن، كان الفداء دينا في ذمته والعبد رهنا في الدين .

المطلب الثاني

جناية المرهنون اذا كان دابة

حكم جناية البهيمة المرهونة حكم جناية البهيمة غير المرهونة ، وهــــذا يقتضينا ان نتحدث عن حكم جناية البهيمة مطلقا ، لنتبين من خلاله حكـــــم جناية البهيمة المرهونة ، وهل جنايتها على راهنها او مرتهنها .

الحالة الأولى

جناية الدابة ومعها شخص مكلف

اختلف العلماء فيما اذا اتلفت الدابة التي معها شخص مكلف هـــــل يضمن الذي معها او تكون جنايتها هدر ـعلى قولين:

القول الأول :

ان الدابة اذاكان معها شخص، واتلفت شيئا يضمن مطلقا، اى سـوا، كان مالكا، ام مستأجرا، ام مستعيرا، ام مودعا، ام مرتهنا، وسوا، وطأتـــه برجلها، ام صدمته، ام خبطته برأسها، ام كدمته بغمها.

> (٢) والى هذا ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

⁽٢) شرح منهج الطلاب لزكريا الانصارى مع حاشية البجيرمي (٢:٤:٢ - ٥ ٥ ٢)، مغنى المحتاج للشربيني (٢:٤:٢)، الاقناع للشربينييين (٢:٤٠٢)،

⁽٣) الشرح الكبير لابن قدامة (٥:٣٥] . ٥

قال الشافعية : ويضعن ايضا اذا نفعته برجلها او ذنبها، وخالفهم الحنفية في النفح بالرجل والذنب، وكذا الحنابلة في الرجل .

ولا فرق عند هم بين أن يكون المصاحب للدابة راكبا ، أو سائقا ، أوماشيا .

ووجه هذا القول: ان الاصل ان المرور في الطريق العام مساح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ، لان المار يتصرف في حقه من وجساح وفي حق غيره من وجه ، لان الطريق مشترك بين كل الناس، فالمرور مباح بشرط ضمان السلامة لجميع المارين مراعاة لحق الجميع فيما يمكن الاحتراز عنه وما تقدم يمكن الاحتراز عنه ، فكان مضمونا على المصاحب لانه مقصر ()

ولأن الدابة في يده، وعليه تعهدها وحفظها ، فاذا لم يفعل كـان مقصرا فيجب عليه الضعان .

ولانه اذا كان معها، كان فعلها منسوبا اليه فيضمنه.

ووجه استثناء الحنفية والحنابلة النفح بالرجل :

مارواه ابو داود ، والدارقطني ، والبيهقي بسندهم عن ابي هريرة عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال : " الرجل جبار" اي هدر، وهــــو واضح الدلالة علي المراد .

والدنب كالرجل عند الحنفية، قالوا ولهذا اذا اوقفها في الشهارع (٢) ونفحت برجلها ، او ذنبها ضمن لانه يمكن الاحترازعنه .

⁽١) الهداية للمرغيناني (٤: ١٩٨ - ١٩٨) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٦:٩٦).

 ⁽٢) مغنى المحتاج للشربيني (٢٠٤: ٢٠٤) .
 (٣) مغنى المحتاج للشربيني (٢٠٤: ٢٠٤) .

⁽ه) سنن الدارقطني - كتاب الحدود والديات (٣:٣) حديث رقــم

 ⁽٦) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الاشربة والحد فيها - باب الدابــــة تنفح برجلها (٣٤٣: ٨) .

⁽٧) المداية للمرغيناني (٢) ١٩٨-١٩٨).

ویناقش استد لالهم بالحدیث : بانه حدیث ضعیف لایصلح دلیـــــــــلا فقد قال الد ارقطنی : "لم یروه غیر سفیان بن حسین، وخالفه الحقاظ عـــــن الزهری، منهم : مالك وابن عینة ویونس ومعمر وابن جریج والزبیدی، وعقیـــل واللیث بن سعد ، وغیرهم، لكنهم رووه عن الزهری " العجما جبار، والبـــئر جبار، والمحدن جبار، ولم یذكروا : الرجل ، وهو الصواب (؟).

وقال البيهةي أيضا نحو ماقال الدارقطني ، وقال الخطابي : "تكسم الناس في هذا الحديث، وقيل : انه غير محفوظ، وسفيان بن حسسسين معروف بسوء الحفظ [7] . " وسفيان بن حسين استشهد بسسه البخاري وقال المقدة، ولم يحتج به واحد منهما، وتكم فيسه

⁽۱) هو سفيان بن حسين بن حسن ، ابو محمد ، ثقة في غير الزهــــرى باتفاقهم ، وذلك ان صحيفة الزهرى اختلطت عليه ، روى عن اياس بـــن معاوية ومحمد بن سيرين وحميد الطويل ، وعنه شعبة وهشيم بــــن بشير ويزيد بن هارون وغيرهم . توفى فى خلافة ابى جعفر سنــــة نيف وخمسين ومائة . انظر :

م (۳۱۲ ۲) ، ألجرح والتعديل (۲۲۷) ، كتاب المجروحين لابن حيان (۲۲۸) .

⁽٢) هو محمد بن الوليد بن عامر، ابو الهذيل الزبيدى، الحمصى، ولد فى خلافة عبد الملك. قال ابن سعد: كان الزبيدى اعلم اهل الشــــام بالفتوى والحديث وكان ثقة ان شاء الله ، مات سنة ثمان واربعين ومائة. انظر ترجمته فى :

التاريخ الكبير(١٠٥١) ، الجرح والتعديل (١١١١) ، مشاهـــبر علماء الامصار (ص١٨٦) ، سير اعلام النبلاء (٢٨١١) ، تهذيـــب التهذيب (٢٠٢٠ه) .

ميزان الاعتدال للذهبي (٣ : ٩ م) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٦:٢٦) مشاهير علماء الامصار لابن حبان (ص١٨٣) ، خلاصة تذهيبالكسال

للخزرجي (ص.٢٦) . (ع) سنن الدارقطني - كتاب البيوع (٣:٣) حديث رقم (٢٨٤) .

⁽ه) السنن الكبرى للبيهقى (٣٤٣:٨) · (٦) معالم السنن للخطابي (١٤:٤) ·

 $^{(\}gamma)$ هو عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله ، المنذرى ، زكى الديــــن =

غير واحددا.

وقال الزيلعى : " اخرجه الد ارقطنى في موضعين ، في الجنايات عنن (7) آدم بن ابي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد" عن ابي هريرة نحوه ســـوا قال الد ارقطنى : تفرد به آدم بن ابي اياس، وهو وهم لم يتابعه عليه احد عن شعبة ، ورواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن ابراهيم النخعى عـــــن الني _ صلى الله عليه وسلم _ . . . وهو معضل وضعفه _ ايضا _ الالبانـــى في اروا الغليل .

ابو محمد المصرى ولد سنة ٨٨٥هـ، قال الذهبى : وماكان فى زمانـه احفظ منه ، وصنف شرحا كبيرا لكتاب " التنبيه" فى الفقه ، ومختصــــر سنن ابى داود وحواشيه ، ومختصر صحيح مسلم ، والتكملة لوفيـــــات النقلـــة . توفى سنة ٥٠٦هـ ،

انظر ترجمته في:

طبقات الشافعية للسبكي (٨ : ٩ ه ٢) ، سير اعلام النبلا (٣١ ٩ : ٣ ١) . مرآة الحنان (٢ : ٢ ٣) ، فوات الوفيات (٢ : ٣٦) .

⁽١) مختصر السنن للمنذري (٣٨٤:٦) .

⁽٢) هو ابو الحسن آدم بن ابى اياس عبد الرحمن العسقلانى ، نشسساً ببغداد ، وارتحل فى طلب الحديث، واستوطن عسقلان الى ان مات روى عن ابن ابى ذئب، وشعبة، والليث ، وغيرهم . وعنه البخسارى والد ارمى ، وابو زرعة الدهشقى ، وخلق ، وكان ثقة عابدا ، توفى سنسة 1 ٢٢ه.

انظر ترجمته في :

تقريب التهذيب (٣٠:١)، تهذيب التهذيب (١٩٦:١) ٠

⁽٣) هو محمد بن زياد القرشى ، الجمحى مولا هم ، ابو الحارث المدنية ... روى عن الفضل بن العباس ، ومحيصة بن مسعود ، وابى هريرة وغيرهم روى عنه ايوب السختياني ، ويونس بن عبيد ، وشعبة ، وخلق ، قال احمد ثقة ، وقال ابو حاتم : محله الصدق ، وهو احب الينا من محمد بين زياد الالهاني ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر ترجعته في :

التاريخ الكبير للبخارى (١ : ٨٢:١) ، الجرح والتعديل لابن ابى حاتم (٧ : ٧ م ٢) ، الكاشف للذهبي (٣ : ٣ ٩) ، تهذيب التهذيب لابــــن حجر (٩ : ١٦ ٩) .

 ⁽٣٨٧: ٤) نصب الراية للزيلعي (٣٨٧: ٤)

⁽ ه) ارواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل للالباني (ه : ٦٣١) ٠

ولانه متسبب فى هذا الاتلاف، اذ هو الذى اخرج الدابة وسيرها فى الطريـق فكان طيه ضمان ماتسبب به .

القول الثانى:

وواضح ان المالكية يرون انه في الحالة الاولى متسبب فكان ضامنــــا بينما هو في الحالة الثانية غير متسبب، اذ ان فعلا كهذا يحدث منهـــــا سائرة كانت ام واقفة .

الحالة الثانية

ان لايكون مع الدابة احـــد

وقد اختلف العلماء في هذا على قولين :

القول الاول:

⁽١) الموطأ للامام مالك (٢:٩٠٨)، المنتقى للباجي (٢:٩٠١-١١)٠

وبهذا قال المالكية، والشافعية، والحنابلة.

القول الثانى :

ان الدابة اذا كانت وحدها ، واتلفت شيئا ، فلا ضمان على من هــــى تحت يده ، سوا ً كان اتلافها ليلا ام نهارا .

(ع) وبهذا قال الحنفية .

الادلـــة

ادلة القول الاول:

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

 $^{(4)}$ والشافعي، وابن ماجه، والدارقطني، واحمر $^{(4)}$

 ⁽¹⁾ الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣٥٧:٣)، جواهرالا كليل للابي (٢٩٧:٢)، منح الجليل لعليش (٣٠:٣٥)، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (٢١:٢).

 ⁽٢) اختلاف الحديث للامام الشافعى بهامش الام(٢٠٣: ٥) ، شـــرح منهج الطلاب لزكريا الانصارى مع حاشية البجيرمى (٤:٥٥٢) ، مفنى المحتاج للشربيني (٤:٢٠٦) .

⁽٣) الشرح الكبير لابن قدامة (٥:٥٥ - ٥٥٥) ٠

^(؟) الهداية للمرفيناني (؟ . ١ . ٢) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٢ . ٢ . ١ ٥ ١) ، العناية للبابرتي مع تكلة فتح القدير لقاضي زاده (. ١ . ٣٣٠ - ٣٣٠) ،

⁽ ه) الموطأ للامام مآلك _ كتاب الآقضية _ باب القضاء في الضوارى والحريسة . (٢ : ٢٤٧ - ٢٤٨) حديث رقم (٣٧) .

⁽٢) اختلاف الحديث للامام الشافعي بهامش الام (٧:٠٠١-١٠٤) ٠

⁽ ٨) سنن الدارقطني _ كتاب الحدود والديات (٣ : ١٥٥ - ٥٥١) حديث رقم (٢١٦ - ٢٢١) .

⁽ p) مسند الامام احمد (ع : ه ٢) .

والبيهةى، والطحارى – مرسلا – والشافعى وابو داود، وابن ماجة – واللفظ والبيهةى، والطحاوى – مرسلا – والشافعى وابو داود، وابن ماجة – واللفطة له – والحام والبيهةى واحمد والطحاوى موصولا بسندهم عن حرام بن محيصة عن ابيه أن ناقة للبراء بن عارب دخلت حائط رجل فافسدته عليهم، فقضى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على اهل الاموال حفظها بالنهار، وطلبي اهل المواشى حفظها بالليل " . ولفظ الموطأ : " وان ما افسدت المواشسي بالليل ضمان على اهلها" .

قال ابن عبد البر: " هكذا رواه مالك واصحاب ابن شهاب عنه مرسلا

 ⁽١) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الاشربة والحد فيها - باب الضمان على
 البهائم (٣٤٢ - ٣٤١) .

⁽ ٢) شرح ممانى الآثار للطحاوى _ باب ما اصابت البهائم فى الليــــــل والنهار (٣ : ٣) .

⁽٣) سنن ابی داود ـ کتاب البیوع والا جارات ـ باب المواشی تفسد زرع قـوم (٨٢٨:٣) - ٨٢٨: ٩ حديث رقم (٩ ﴿ ﴿ ٥٣) ٠

⁽ ٤) المستدرك للحاكم - كتاب البيوع (٢ : ٨ ٤) ·

⁽ه) هو حرام بن سعد محيصة بن مسعود الانصاری ، ابو سعد المدنـــی تابعـــی ثقة ، روی عن جده محيصة والبرا بن عازب، وروی عنه الزهــــری توفی سنة ۱۱۳هـ . احد . انظر :

تقريب التهذيب (١ : ٧ ه ١) ، تهذيب التهذيب لابن حجر(٢ ٣٣٠).

⁽٦) هو سعد بن محيصة بن مسعود بن كعب الانصارى ، الاوسى . قــال ابن عبد البر : ليست له صحبة وانما روايته عن ابيه . وقال الحافـــظ ابن حجر فى التقريب : قيل له صحبة ، او رؤية ، ورواية مرسلة . وقــال البغوى : ذكوه محمد بن اسماعيل فى الصحبة ولم اجد له حديثا . انظر :

الاصابة في تعييز الصحابة (٢ : ٣٦) ، تقريب التهذيب لابن حجـــر (٢٨ : ١) .

والحديث من مراسيل الثقات، وطنقه اهل الحجاز، وطائفة من العراق بالقبول وجرى عمل اهل المدينة عليه $\binom{1}{N}$. وقال الحاكم : " هذا جديث صحيح الاسناد على خلاف فيه بين معمر والاوزاعى ، فان معمرا قال : عن الزهرى عــــــــن حرام بن محيصة عن ابيه" ووافقه الذهبي . وقال الشافعى : " اخذنا بــــه لشبوته ، واتصاله ومعرفة رجاله $\binom{7}{N}$.

ود لالة الحديث صريحة في ان ما اتلفته البهائم نهارا غير مضمــــون وان ما اتلفته ليلا مضمون .

وذلك لان العادة لاهل المواشى ارسالها فى النهار للرعى، وحفظها ليلا، وعادة اهل البساتين حفظها نهارا دون الليل، فاذا ذهبت ليلا كان التغريط من اهلها بتركهم حفظها فى وقت الحفظ عادة ولم يكن من اهسسسل البساتين تغريط، وان اتلفت نهارا، كان التغريط من اهل الزرع، لان العادة انهم يحفظون بساتينه فى النهار كما انهم يعلمون ارسال البهاعم فيه ولسسم يكن من اهل البهاعم تغريط فكان ما اتلفته هدراً؟.

ادلة القول الثانى :

استدل اصحاب هذا القول لما ذهبوا اليه بما يلى :

الدليل الاول:

ه (۵)

١) التعليق على الموطأ (٢٤٨:٢) ٠

⁽ ٢) المستدرك للحاكم (٢) . (٤٨: ٢) .

⁽٣) اختلاف الحديث للامام الشافعي بهامش الام (٢٠٢٠) .

^(۽) مغنى المحتاج للشربيني (۽ : ٢٠٦) ، الشرح الكبير لابن قدامـــة (ه : ١٤٥٤ - ١٥٥) .

⁽ه) صحيح البخارى - كتاب الزكاة - باب في الركاز الخس(٢٠: ٢) ، كتاب الشرب والمساقاة - باب من حفر بئرا في طبكه لم يضمن (٣: ١٤٠ - ٥) ، كتاب الديات - باب المعدن جبار والبئر جبار، باب العجماء جبار (٤: ٥١) ،

وسلم؛ وابو د اود ، والترمذى – واللفظ لهم – والنسائى ، وابن ماجة ، ومالك وسلم ، (ابن ماجة ، ومالك وسلم ، وابد د اود ، والترمذى – واللفظ لهم – والنسائى ، والبيه فى السندهم عن ابى هريرة – رضى الله عنه – ان رسول اللسه – صلى الله عليه وسلم – قال : " العجماء جرحها جبار ، والبئر جبار والمعدن حيار ، وفي الركاز الخسر" .

وجه الدلالة: ان معنى العجما: الدابة المتلفة، ومعنى جبار: هدر (٩) فبين النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ان ما تتلفه الدابة هدر لاشي؛ فيه .

ويناقش استدلالهم بالحديث بما قاله الامام الشافعى :" فاخذنا به هدذا ويناقش حديث ناقة البراء _ لثبوته باتصاله ومعرفة رجاله ، لايخالسف هدذا الحديث حديث "العجماء جرحها جبار . . . ولكن العجماء جرحه جبار جملة من الكلام العام المخرج الذي يراد به الخاص، فلما قال _ صلسي الله عليه وسلم _ العجماء جرحها جبار، وقضى رسول الله - صلى الله عليسه وسلم _ فيما افسدت العجماء بشيء في حال دون حال دل ذلك عليسسي ان ما اصابت العجماء من جرح وغيره في حال جبار، وفي حال غير جبار .

 ⁽١) صحيح سلم - كتاب الحدود - باب جرح العجما والمعدن والبئر جبار
 (١٣١٥ - ١٣٣٤) حديث رقم (١٧١٠) .

⁽ ٢) سنن ابى داود ـ كتاب الديات ـ باب العجماء والمعدن والبئر جبــــار (٢ : ١ / ٢ - ٧١٦) حديث رقم (٩٣ ه ٤) .

 ⁽٣) سنن الترمذى _ كتاب الزكاة _ باب ماجا ان العجما عجر وفى الركاز الخس (٣:٣) حديث رقم (٦٤٣) ، كتاب الاحكام _ بـــاب ماجا فى العجما جرحها جبار (٣:٣٥) حديث رقم (١٣٧٧) .

 ⁽٤) سنن النسائى - كتاب الزكاة - باب المعدن (٥:٤١-٢٤) .

^{(ُ}ه) سنن ابن ماجّة - كتاب الديات ـ باب الجيار (١٠ : ٨٩١) احاديث رقــم (٢٠) ا

⁽٢) الموطأ للامام مالك - كتاب العقول - باب جامع العقل (٢: ٨٣٨ - ٢٩٨) حديث رقم (١٢) .

 ⁽γ) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الزكاة - باب زكاة الركاز(): ٥٥١) .

⁽ A) مسند الامام احد (٢: ٣٩٢، ٤٥٢، ٢٧٤، ٥٨٦، ٥١٥) .

⁽ ٩) الهداية للمرغيناني (٢٠١: ١) ٠

^{(.} ١) اختلاف الحديث للامام الشافعي بهامش الام (٢٠٢٠) ٠

الدليل الثانى :

ان الفعل غير مضاف الى صاحب الدابة ، لعدم مايوجب النسبة اليـــه اذ هو غير مرسل لها ، ولا قائد ، ولاراك ، ولاسائق ، فلا يكون ضامناً .

ويناقش : بان من تحت يده الدابة وان لم يكن مرسلا ، لكنه مقصصر . بالحفظ فيضمن لتقصيره .

ومن ثم لو شدد فى حفظها لكنها انظلتت منه لا مر خارج عن قــــدرة صاحبها لم يضمن ما اتلفته ليلاكان ام نهارا لانه لم يقصر فى الحفظ.

وبهذا يتبين رجحان ما ذهب اليه الائمة الثلاثة .

 ⁽١) الهداية للمرغيناني (٢٠١:٢٠)، العنايةللبابرتي مع تكملة فتح القدير
 لقاضي زاده (١٠:٣٣٣-٣٣٣).

المبحث الثاني

الجنايةعلىالمرهون

وَفيه مَطلبان:

المطلب الأول: جناية الراهن على المرهون.

ير الثانى: جناية الأجنبي على المرهون.

المبحث الثانى

الجنايــة على المرهــون

الجناية على العرهون اما أن تكون من الراهن ، أو من العرتهن ، أو من الاجنب م.

وتقدم الكلام عن تلف المرهون عند المرتهن بجناية أو بغيرها وبيان خلاف العلماء في ذلك.

ونتحدث في هذا المبحث عن جناية الراهن والاجنبي . وسوف يكــون حديثنا عنهما في مطلبين .

المطلب الاول

جناية الراهن على المرهون

اذا جنى الراهن على العين المرهونة فاتلفها ، فان الراهن يضمنها ويكون الضمان رهنا بدلها . وهذا باتفاق الفقها ، من الحنفية والمالكي_____ة والشافعية والحنابلة .

الا أن الحنابلة قالوا: انها يضمن المثل أو القيمة اذا كان موســـرا فأن كان معســراً بطل الرهن وبقى الدين بلا رهن .

هذا اذا كان الدين مؤجلا ، فان كان الدين حالا طولب بالديــــن اذ لافائدة من المطالبة بالضمان .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲،۰۳۸ - ۳۷۸۱) ، الهداية للمؤينانسي (؟ : ۱۰ ۱) ، تبيين الحقائق للزيلعي (۲ : ۲۸۷) ، العناية للبابرتسي مع تكملة فتح القدير لقاضي زاده (۱ : ۱۸۹۱) ، البناية للعيسسني (۹ : ۲۸۷۱) ، الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابديسسن (۲ : ۲۱۵) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير (۲ : ۲۶۲۳) منح الجليل لطيش (۳ : ۲۷۷) ، نهاية المحتاج للرطي (۲ : ۲۸۷۲) ،

المطلب الثاني

جناية الاجنبي على المرهــون

ووجه الضمان : انه اتلف مالا مملوکا متقوما بغیر ادن مالکه فیضمـــن مثله او قیمته .

ووجه كون بدله رهنا: ان المضمون بدل المرهون فيقوم مقامه .

وذهب المالكية الى انه اذا غرمه الراهن واخذ القيمة، او المسلمات (٢) (١) فالمأخوذ رهن، وان عفا عنه بطل الرهن وبقى الدين بلا رهن .

والراجح ما ذهب اليه الائمة الثلاثة ، لان المرهون فيه للراهـــــــــــــــن وللمرتهن حق ، ولايطك احدهما ان يسقط حق الآخر .

من يملك الخصومة ؟

ذهب الحنفية الى أن الذى يخاصم الاجنبى ويطالبه بالضمان هــــو المرتهــن .

وذهب الشافعية الى ان الذى يملك الخصومة هو الراهن ، لا تسمه المالك للرهن ، فإن لم يخاصم الراهن فليس للمرتبن أن يخاصم في الاسمال عندهم.

ولو امتنع الراهن من المخاصمة، فاراد المرتهن أن يخاصم لحق التوثق

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲،۰۰۲) ، المهداية للعرفيناني (۲،۰۰۱) تبيين الحقائق للزيلعي (۲،۲۰۱) ، العناية للبابرتي مع تكلة فتــــح القدير لقاضي زاده (۲،۱۰۱) ، البناية لليعني (۲،۲۰۱) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابسن عابدين (۲،۲۰۱) ، نهايسة المحتاج للرملي (۲،۲۰۱) ، مغني المحتاج للشربيني (۲،۲۰۱) .

 ⁽ ۲) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير(٣ : ٢ ٢ ٢) ، منسسح
 الجليل لعليش (٣ : ٧٧) .

- بان يدعى انه يستحق التوثق على دينه بهذه العين ، وان الجانـــــى او الغاصب قد حال بينه وبين ذلك - كان له ذلك خصوصا مع غيبة الراهــــن او تعذر مخاصمته ، كأن استهلكها الغاصب بالبيع ، فيحتاج في دعوى اثبـات حق التوثق الى اثبات ملك الراهن للعين ، فان انكر الغاصب ذلك ، كان لــه اثبات ذلك بالبينة ، كأن يدعى ان هذه العين ملك فلان رهنا عندى ، وقــد غصبها فلان منى وكانت يدى عليها بحق ، قالوا ؛ وله ان يحضر مجلــــــس الخصومة ،اى له ان يخاصم من حيث كونه يستحق بدلها وثيقة عنده ، بـــان يدى انه يستحق النوثق على دينه بالعين التى اتلفها هذا الرجل .

وواضح أن خلاف الحنفية والشافعية مبنى على الخلاف في وضع الرهين بيد المرتبن عند كل من المذهبين كما تقدم في ضمان المرهون .

فالحنفية يرون ان يد المرتهن يد استيفاء، وان تلفه في يده ـ بــاى يد_كانت مسقط لدينه، او بقدر قيمته من دينه، ومن ثم قالوا ان الذي يخاصم هو المرتهن .

واما الشافعية : فيرون ان الرهن امانة بيد المرتهن ، فاذا هلـــك بنفسه ، او اتلفه شخص آخر من غير تقصير من المرتهن في الحفظ، فانه مـــن ضمان الراهن ، وبالتالي ذهبوا الى ان الذي يملك الخصومة الراهن ، وجعلوا للمرتهن حق المخاصمة والمطالبة بالتوثق .

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني (۲۸۰۰، ۳۷۸) ، مغنى المحتاج للشربيــــنى (۱۳۸۱- ۱۳۹۹) ، نهاية المحتاج للرملي (۲۸۷:۳) ، حاشيـــة البجيرمي على شرح منهج الطلاب لزكيا الانصاري (۲۲۹:۳) .

للفضيل لالثامن

فكالاالرهن

وَفْيِهُ ثَلَاثُةٌ مُبَاحِثُ :

المبحث الأول: فكاك بعض الرهن.

مر الثاني : فكاك جميع الرهن .

مر التالث: قسديدالدين وقسليم الرهن.

الفصل الثامن

فك___اك الرهـــن

معلوم ان الرهن محبوس لدى المرتهن بحق له على الراهن ، وان هذا الحبس ليس دائما وانما له غاية ينتهى عندها ، وفي هذا الغصل سنتحدث عن الاشياء التي يخرج بهاالرهن عن كونه رهنا ، وينتهى بها حق المرتهن فـــى حبسه ، بحيث لو حبسه يصير غاصبا .

وطبيعة الموضوع تقتضى أن نتحدث عن هذا الموضوع في ثلاثة ساحث :

المبحث الأول: فكاك بعض الرهن.

المبحث الثانى: فكالخ جميع الرهن.

المبحث الثالث: تسديد الدين وتسليم الرهن.

المحث الأول

فكاك بعض الرهـــن

اذا قضى الراهن بعض الحق الذى عليه ، ربعه ، او نصفه ـ مثلا ـ فهـــل ينفك من المرهون جزء بقدر ما ادى الراهن من الدين ؟

لقد تحدث الفقها عن هذه المسألة فقالوا: الرهن على قسمين:

_ رهن اتحد فيه العقد والعاقد .

_ رهن لم يتحد فيه العقد ولا العاقد .

القسم الاول: الرهن الذي اتحد فيه العقد والعاقد.

وذلك كأن يرهن راهن ثوبين لشخص فى مقابل دين له عليه مقد اره مائـة ريال ، ثم يقضيه خمسين مثلا ، او يبرئه ا*لمرتهن* منها .

وفى هذه الحالة اتفق الفقها عن الحنفية والعالكية والشافعيــــــة والحنابلـــــــــة على انه لاينفك شئ من الرهن بقضاء بعض الدين ، بــل يظل الرهن جميعه مرهونا بما تبقى من الدين .

بل أن أبن المنذر نقل الأجماع عن غير المذاهب الأربعة على هـــــذا فقال: "أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن من رهن شيئا بمـــال فادى بعض المال، وأراد أخراج بعض الرهن أن ذلك ليس له، ولايخرج شـــى

⁽۱) بدائع المتائع للكاساني (Λ : 0 × 70 – Γ 0 × 7) ، البداية للمرغينانسي (Σ : Σ) ، البدر المختسار للحصكني مع رد المحتار لابن عابدين (Γ : Σ 0 × Σ 0) ، الشرح الكحيل مع حاشية الدسوقي (Γ : Σ 0 ×) ، الكافي لابن عبدالبر (Γ 1 × Γ 1) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (Γ 1 × Γ 2) ، جواهسر الأكليل للابي (Γ 1 × Γ 1) ، شرح المحلي على المنهاج مع حاشيستي قليوبي وعميرة (Γ 1 × Γ 1) ، شرح المحلي على المنهاج المحاتى المحلي حاشية البجيري (Γ 1 × Γ 1) ، شرح مهني الطلاب لزكريا الانصاري مسح حاشية البجيري (Γ 1 × Γ 2 × Γ 3) ، شرح متاج للشربيسني المحتاج للشربيسني قدامة (Γ 1 × Γ 1) ، المغني لا بسن قدامة (Γ 1 × Γ 1) ، الشرح الكبير لابن قدامة (Γ 1 × Γ 1) ، الشرح الكبير لابن قدامة (Γ 1 × Γ 1) ،

حتى يوفيه آخر حقه او يبرئه من ذلك".

- وذلك لان الرهن وثيقة بحق فلا يزول الا بزوال جميعه كالضمان .

_ ولان حق التوثق متعلق بجميع الرهن ، فيصير محبوسا بكل الحــــق وبكل جزء منه .

القسم الثاني : الرهن الذي لم يتحد فيه العقد والعاقد .

وله حالات منها:

الحالة الاولى: ان يتعدد العقد: كأن يرهن نصف عقار بدين عليه لشخص ثم يرهن النصف الاخر فيما بعد بدين آخر، فاذا ادى احسسسد الدينين انفك مايقابله من العقار.

الحالة الثانية : ان يتعدد مستحق الدين : كأن يرهن عقارا عنـــد رجلين ، بدينين لهما عليه في عقد واحد ، فاذا برى من دين احدهما انفــك من الرهن بقدر الدين الذي برى منه .

الحالة الثالثة : أن يتعدد من عليه الدين : كأن يكون لرجلين عقار فيرهناه عند شخص بدين له عليهما ، فاذا برى واحدهما من دينه انفك نصيبه من العقار ، وكان له أن يرهنه بدين آخر مثلا .

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢:٩٩) .

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤:٩٩٩) ، مغنى المحتاج للشربيني (٢:١١١) نهاية المحتاج للرملي (٤:٥٩٦) ، كشاف القناع للبهوتي (٢:٢٨٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢:٧٥٣- ٨٥٨) .

⁽٣) الكافي لابن عبد البر(٣: ٨٣١ / ٨٣١) ، حاشية الدسوقي علييين الشرح الكبير للدردير (٣: ٨٥٨) .

والحنابلــــة .

واما الحنفية فيقولون في حالة مالو رهن شخص عينا عند رجلين بديـــن لكل واحد منهما ـ انه اذا وفي دين احدهما لم يجزله ان يسترد من الرهــن مقدار ماوفي من الدين .

وكذا اذا رهن اثنان رهنا عن شخص بدين له عليهما ، فاذا وفــــــــــاء احدهما دينه ظل جميع الرهن رهنا بما تبقى من الدين الى حين استيفـــــاء (٢) الدين .

وهذا بناء على اصلهم القائل بعدم جواز رهن المشاع.

⁽١) الشرح الكبير لابن قدامة (٢:٤١هـ ١٩٤٣)، تشاف القناع للبهوتـــى (٣:٣٠٣)، المبدع لابن مظلح (٢٨٤:٣ ٢٩٩٩)،

⁽٢) الهداية للمرفيناني (٤٠٠٤)، تبيين الحقائق للزيلعي (٢٠٢١)، الهداية للمرفيناني (٢٠٢١)، الدحار لابن عابدين (٢٠٩٤).

المبحث الثانى

انفكاك جميع الرهيين

تقدم خلال البحث الحديث عن امور ينتهى بها عقد الرهن ، وينفيك الرهن ، منها بيع الراهن الرهن بعوافقة العرتهن ، وهبته ، وكذا اجارتــــه عند بعضهم .

ومما ينفك به الرهن ايضا:

اولا: البراءة من الدين .

وذلك بان يسدد الراهن ماطيه من دين للمرتهن بنفسه، او بواسطة غيره، فاذا تم ذلك، انتهى حق المرتهن بالحبس، وكانللراهن ان يستعيده.

ثانيا : الاقالـــة .

اذا كان الرهن مشروطا في بيع وطلب الراهن للاقالة من هذا البيــــع فاجابه العرتهن الى طلبه واقاله، فإن الرهن ينفك .

ثالثا: فسخ عقد الرهن.

اذا اتفق المتراهنان على فسخ العقد وفسخاه انفسخ ، وعاد العرهـــون الى راهند ، وكما ينفسخ باتفاقهما ، قانه ينفسخ بفسخ المرتهن فقط ، لازم في حق العرتهن فله ان يسقط حقه .

قال الحنفية : ويشترط لتمام الاقالة او الفسخ : ان يرد المرتهــــن الرهن الى الراهن ، لان العقد لاينعقد في الحكم بدون القبض، فلا يـــــتم فسخه بدون فسخ القبض، وفسخه يكون بالرد .

رابعا: الابراء من الدين .

وذلك بان يبرئ المرتهن الراهن من الدين ، او يهبه له بعد القبيض

فادا ابرأه من الدين انفك الرهن ، وكان له ان يستعيده منه .

⁽۱) انظر فيما تقدم: بدائع الصنائع للكاسانى (۲: ۲۹) ، الهدايـــة للمغينانى (۲ : ۲۹) ، البيدن الحقائق للزيلعى (۲: ۲۹) ، الــــدر المحتار للحصكنى مع رد المحتار لابن عابدين (۲: ۲۶) ، المختار للحصكنى مع رد المحتار لابن عابدين (۲: ۲۶) ، الشرح الكرفى لابن عبد البر(۲ : ۲۸) ، شرح الخرشى على مختصر خليــل للدردير مع حاشية الدسوقى (۳ : ۲۰) ، فتح العزيز للرافعى شــرح الوجيز للغزالى (۲ : ۱۰) ، شرح المحلى على المنبـــاغ الوجيز للغزالى (۲ : ۱۰) ، شرح المحلى على المنبـــاغ مع حاشيتى قلبويى وعميرة (۲ : ۲۸) ، مغنى المحتاج للشربيـــنى (۲ : ۱۶) ، نباية المحتاج للرملى (۶ : ۲۰ ۲۹) ، شـــرح منهج الطلاب لزكيا الانصارى مع حاشية البجيرمى (۲ : ۲۸) ، المغنى لابن قدامة (۲ : ۲۸) ، الشرح الكبير لابن قدامة (۲ : ۲۸) ، الشرح الكبير لابن قدامة (۲ : ۲۸) ، المنافع للبهوتى (۳ : ۲۸) ، المبدع لابن مقلــــح ۲) ،

المبحث الثالث

تسديد الدين وتسليم الرهن

اذا حل اجل الدين لزم المدين _ الراهن _ ان يوفى دينه للمرتهــن (١) لانه دين حل ظنرم ايفاؤه، كالدين الذى لارهن فيه .

من الذي يسلم اولا ؟

قال الحنفية والشافعية : يقضى الراهن الدين اولا ، ثم يسلسم العرتهن الرهن له ، لان الرهن وثيقة بالدين ، وفى تقديم تسليمه ابطللات للوثيقة ، ولانه لوسلم الرهن اولا فمن الجائز ان يعوت الراهن قبل قضاً الدين فيمير العرتهن كواحد من الفرما ، وفى ذلك بطلان حقه ، ومن شام لزم تقديم قضاء الدين على تسليم الزهن .

هل يلزم المرتهن احضار الرهن ؟

اختلف الحنفية والشافعية فيما اذا طالب احدهما الآخر بتسليم مايلزمه تسليم ، فقال الشافعية : ليس للراهن ان يقول : احضر المرهون والله اؤدى دينك من مالى ، بل لايلزم المرتهن الاحضار بعد الاداء ، والمسلطيه التمكين كالمودع والاحضار ومايحتاج اليه من مؤنة على رب المال ، بسل لو احتاج المرتهن الى بيعه فى الدين لم يكن عليه الاحضار ، وانما يتحمسل الراهن مؤنته ويحضره الى القاضى ليبيعه .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٨:٧٥٧)، كشاف القناع للبهوتي (٢٨٢:٣)٠

⁽٢) بدائع الصنائع للكاساني (٢ ، ٣ ، ٣٧) ، الهداية مع تكلة فتح القدير (٢)) ، الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابديــــن (٢ : ٢٠)) ، فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١ : ٥ ، ١) ،

⁽٣) فتح العزيز للرافعى شرح الوجيز للغزالى (١٠:٥١) .

وقال الحنفية : اذا طلب العرتهن الدين امر باحضار الرهن اولا ، فيقال له : احضر الرهن ، أدا كان قادرا على الاحضار من غير ضرر زائد ، ثم يخاطب الراهن بقضاء الدين .

ووجه لزوم احضار الرهن على المرتهن : انه لو خوطب الراهن بقضـــاء الدين من غير احضار الرهن ، فانه قد يصير مستوفيا مرتين فيما اذا هلك الرهن بعد الاداء، او كان هالكا قبله .

ووجه لزوم قضاء الدين بعد الاحضار: ان المرتهن ـ باحضاره الرهـن ـ عين حق الراهن ، فيجب على الراهن ان يعين حق المرتهن ، الا ان تعيــين الدراهم والدنانير لايكون الا بالتسليم، كما في تسليم المبيع والثمن ، يحضــر البائع المبيع، ثم يسلم المشترى الثمن اولا .

لكن لايلزم المرتهن احضار الرهن في ثلاث حالات :

الحالة الاولى: اذا كان في احضار الرهن مؤنة، لانه حينئذ عاجز حكما بما يلحقه من المؤنة.

الحالة الثانية : اذا كان الرهن عند عدل ، فان المرتهن لا يجبر طــــى المنار الراهن، ويجبر الراهن على قضاء الدين .

ووجهه: ان قضاء الدين واجب على الراهن على سبيل التفييـــــق الا انه رخص له التأخير الى احضار الرهن عند القدرة على الاحضار، وفـــــى هذه الحالة لا قدرة للمرتهن على احضار الرهن ، لأن للعدل ان يمنعه عنـــه ولو اخذه من يده عنوة كان غاصبا ، فكيف يؤمر باحضار شيء لو اخذه كان غاصبا واذا سقط التكليف بالاحضار زالت الرخصة فيخاطب الراهن بقضاء الدين .

الحالة الثالثة : اذا كان الرهن قد بيع بامر من الراهن ، وظل ثمنـــه دينا في ذمة المشترى ، فان العرتهن لايكلف باحضار الثمن الذي هو بـــــدل الرهن .

ووجهه : ان الرهن صار دينا بالبيع بامر من الراهن ، فصار كأن الراهن رهنه وهو دين ، لانه لما باعه باذنه صار كأنهما تفاسخا الرهن وصار الثمـــــــن

رهنا بتراضيهما ابتداء ، ثم سلم الراهن الرهن الى عدل وهو المشترى ، ولـــم يسلمه الى المرتهن .

اما اذا قبض المرتهن الثمن ، فانه يكلف باحضاره لقيام البدل مقــــام المبدل .

وكما يكلف باحضار الرهن لاستيفاء كل الدين ، يكلف باحضاره لاستيفاء كل نجم قد حل لاحتمال الهلاك .

واذا طلبه الراهن في غير بلد العقد ، فكذلك يجب على العرتهــــن احظره ان لم يكن له مؤنة ، فان كان لحمله مؤنة ، سلم الراهن اليه دينه وان لم يضره ، لان الواجب على العرتهن التسليم بمعنى التخليــة ، لا النقل مـــن مكان الى آخر، لكن اذا ادعى الراهن هلاكه ، وطلب من القاضى ان يأمـــر المرتهن بالاحضار ـ وكان في بلد الراهن ـ ليظهر حاله ، فله ان يحلفه بالله ماهلك ، اما اذا لم يدع هلاكه فلا حاجة الى احضاره .

⁽١) بدائع الصائع للكاساني (٢، ٣٥ ٣٥ - ٢٥ ٣٧) ، الهداية مع تكطيسة فتح القدير (١, ٢٠;١) ، الدر المختار للحصكفي مع رد المحتسار لابن عابدين (٢ - ٢٨٣ - ٨٥) ،

للفصل الناسع

بيع الرهن لوفاء الدين

وَفِيهُ خَمْسَةُ مَبَاحَتْ:

المبحثُ الأول: الوفاء من غير الرهن.

مر الثانى: من يبيع المهن.

مر الثالث: بيع اكحاكم الرهن.

م الرابع: بيع العدل الرهن.

مر الخامس: بيع المرتهن الرهن وكالمتعن الراهن.

الفصل التاسع

بيع الرهن لوفاء الدين

اذا حل اجل الدين طولب الراهن بالوفاء مع قيام عقد الرهن ، علــــ النحو الذى تقدم فى المبحث الثالث من الفصل السابق ، لان الرهـــــــــن شرع لتوثيق الدين ، وليس من الوثيقة سقوط المطالبة .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٢:٢٤٦٣) ، الهداية للمرغيناني مع تكملـــة فتح القدير لقاضي زاده (١:١٠٦١-١٤٧) .

المبحث الأول

الوفاء من غير الرهـــن

يجب على الراهن وفا^ء الدين ، اما من الرهن ، واما من غيره اذا كـــــان اسرع وطالب المرتهن به تعجيلا للوفا^{ه)}.

ولو طالب المرتهن الراهن بحقه ، فقال الراهن بعه ، واستوف حقـــك فقال المرتهن : لا اريد بيع الرهن ، ولكن اريد حقى ، فله ذلك .

ووجهه : أن الرهن وثيقة، وبالبيع يخرج عن كونه رهنا، فيبطل معنى (٢) الوثيقة، ومن ثم كان للمرتهن حبسه والتوثق به الى استيفاء الدين .

هل يجوز بيع غير المرهون لوفاء الدين ؟

اذا غاب الراهن ، ورفع الامر الى الحاكم ، فهل له ان يبيع غير العرهــــون لوفاء الدين ؟

اختلف فقها المالكية والشافعية في ذلك :

فقال بعضهم : يجوز، لأن الواجب الوقاء من مال المدين، فلا فـــرق بين المرهون وغيره، كما لو لم يكن في الدين رهن .

وقال بعضهم : لا يجوز، لان بيع المرهون مستحق دون غيره ، فلا وجـــه لبيع غيره مع امكان بيعه .

ورجح الشربيني ان للحاكم بيع مايرى بيعه من المرهون اوغيره ، لا نسسه (٣) له ولاية على الغائب، فيفعل مايراه المصلحة .

⁽١) مغنى المحتاج للشربيني (١٣٤:٢) ٠

⁽ ٢) بدائع الصنائع للكاساني (٨ : ٣٦ ؟ ٣٧) ، الهداية للعرفيناني مع تكملــــة فتح القدير (. ١ : ٢٠) .

⁽٣) مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٣٤)، الشرح الكبير للدردير مصع حاشية الدسوقي (٣:٢٥١).

وان كان للخائب نقد حاضر من جنس الدين ، وطلبه المرتهن ، وفساه الحاكم منه ، واخذ المرهون ، وان لم يكن نقد حاضر ، وكان بيع المرهــــون ارد ، وطلبه المرتهن باعه دون غيره .

⁽١) مغنى المحتاج للشربيني (١٣٤:٢) ٠

المبحـــث الثانى

من يبيـــع الــرهـن

الرهن ملك للراهن ، وللمرتهن فيه حق التوثق للاستيفاء ، ويستحصق المرتهن بيعه ، ويقدم بثمنه على سائر الغرماء ، الا انه لا يبيعه هو وانسا الذي يبيعه الراهن ، او وكيله .

نغى تبيين الحقائق للزيلعى "فان حل الاجل وفاب الراهن ، اجبـــر الوكيل على بيعه . . لأن حق المرتهن تعلق بالبيع، وفي الامتناع ابطــــال لحقه ، والمرتهن لا يملك البيع بنفسه (١) ، وسيأتي للحنفية اجبــــار الراهن على البيع ، مما يدل على ان البيع له .

وفى الشرح الكبير للدردير (٢): "وباع الحاكم الرهن ان امتنـــــع الراهن من بيعه" (٣) ، قلو كان للمرتهن حق البيع، لما باع الحاكم عنــــد امتناع الراهن :

وفى فتح العزيز للرافعى: "المرتهن يستحق بيع المرهون عند الحاجة ويتقدم بثمنه على سائر الغرماء، وانما الذي يبيعه الراهن او وكيله (ع).

وفى كشاف القناع للبهوتى: "فان لم يفعل الراهن ذلك _ يعنى البيع حبسه الحاكم ، او عزره ليبيعه ، او يوفى الدين" (ه) .

ومن هذا يتبين لنا أن عقد الرهن لا يعطى للمرتهن حق البيع عند حلول أجل الدين ، اللهم أذا كان بأذن من الراهن كما سيأتى قريباً .

⁽١) تبيين الحقائق للزيلعي (١: ٨٢)

⁽٢) هوابوالبركات احمد بن محمد بن احمد بن ابى حامد العدوى المالكى الا رهرى، الشهير بالدردير. ولد سنة ١١٢٧هـ. . وكان فقيها شاركا في بعض العلوم. من تصانيفه : اقرب المسالك لمذ هب الا مام مالك ، وفتح القدير في احاديث البشير النذير ، ورسالة في متشابهات القرآن . توفى بالقاهرة سنة ٢٠١١هـ .

انظر ترجمته فی :

عجائب الآثار للجبرتي (٢:٢٤) ، هدية العارفين (١:١٨١) ، معجم المؤلفين (٢:٢٦) .

⁽٣) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣: ١٥١) .

⁽٤) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٢٧:١٠) .

⁽ه) كشاف القناع للبهوتي (٢٨٣:٣) .

نعم ذكر الشافعية أن المرتهن لولم يجد عند غيبة الراهن بينة تثبت دينه على الراهن ، وإن هذه العين مرهونة عنده ، أو لم يكن حاكم في البلد فله بيعه بنفسه ، كما أن من ظفر بغير جنس حقه من المدين ، وهو جاحــــد (١) ولا بينة له يبيعه ويأخذ حقه من ثمنه .

لكن لما كان للمرتهن فيه حق لم يكن للراهن بيعه الا أن يستـــأذن المرتهن في ذلك، فان لم يأذن، قال له الحاكم: انت بين امرين: اما ان تأذن بالبيع واما ان تبرى الراهن من الدين الذى لك عليه ، دفعا للضرر الذى سيلحق بالراهن من بقاء العين محبوسة .

(٣) ولو عجز الراهن من استئذان المرتهن او الحاكم فباعه صح

⁽١) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠١٠١٠) المحتاج للشربيني (٢:٥٠١) ٠

⁽٢) مغنى المحتاج للشربيني (٢:١٣٤) ٠

⁽٣) مغنى المحتاج للشربيني (٢:٥٣١) ٠

المبحث الثالث

بيـــع الحاكم الرهــن

اذا حل اجل الدين، ولم يوف الراهن الدين الذي عليه للمرتهـــن طولب ببيع الرهن، فاذا باعد استوفى المرتهن دينه من ثمنه، ان كان يغــــى واخذ الراهن الزائد، وان كان ثمنه اقل من الدين، وجب على الراهـــن ان يد فع للمرتهن مازاد من الدين على ثمن الرهن .

وللحاكم ان يبيع الرهن في حالتين : اذا امتنع الراهن من البيسم او كان غائبا، وفيما يلي تفصيل ذلك .

الحالة الاولى: امتناع الراهن عن البيع .

اذا امتنع الراهن عن البيع اجبره الحاكم عليه ، فان اصر باعه الحاكسم عليه ، لانه تعين طريقا للوفاء .

والى هذا ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وابو يوسف ، ومحمد من الحنفية ، الا ان المالكية لا يرون الاجبار ، بل يكفى الطلب ، فاذا امتنصع باع طيه الحاكم $_{-}$ كما ستغصل قريبا .

واما ابو حنيفة، فالظاهر انه لانصله في هذه المسألة، ومن ثم فقد اختلف فقها الحنفية في بيان رأيه بناء على اصله .

فقد قطع الكاسانى : انه بناء على اصل ابى حنيفة ، فان الراهـــــن يحبس حتى يبيع بنفسه ، فهو يقول : وليس للقاضى ان يبيع الرهن بديـــــن المرتهن من غير رضا الراهن ، لكنه يحبس الراهن حتى يبيع بنفسه عند ابـــــي حنيفة ـ عليه الرحمة ـ وعند هما له ان يبيعه عليه ، وهى مسألة الحجرعلى الحر.

⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (١:١٥٦) ٠

⁽٢) شرح منهج الطلاب لزكريا الانصارى مع حاشية البجيرمي (٣٨٠:٢) ٠

⁽٣) كشاف القناع للبهوتي (٣،٣٦٣) ٠ د من مراد الدياد الكرام الكرام (٣٠٠٣) وتربيد الحقائق للنطعي (٣٦٠)

⁽٤) بدائع الصنائع للكاساني (١:٨ ٢٤٦) ، تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٦)٠

⁽ ه) بدائع الصنائع للكاساني (٣٧٤٦: ٨) .

فهو يرى ان اصل ابى حنيفة القائل: ان الحر لا يحجر طيه بسبسب السفه، او الفسق، او الدين، يقتضى ان لايباع الرهن على الراهن، لان ببيعه عليه يعنى الحجر عليه.

اما الزيلعى فنقل عن بعضهم ان اصل ابى حنيفةيقتضى ان الحاكســم يبيع عليه ورجح هذا ، فهو يقول : " . . . واما على اصل ابى حنيفة ـ رحمــه الله ـ فكذلك عند البعض ـ يعنى كابى يوسف ومحمد فى ان الحاكم يبيع عليــه لا نه تعين جهة لقضا الدين هنا ، ولان بيع الرهن مستحق للمرتهــــــــن بخلاف سائر العواضع ، وقيل لا يبيع القاضى عنده ، كما لا يبيع مال المديـــــن لتضا الدين المنها المنها الدين المنها المنها

والظاهر ان هذه السألة تنازعها اصلان لابى حنيفة ـ رحمه اللـــه ـ الاول : سألة الحجر، والثانى : تعين الامر جهة لقضا الدين ، وكون بيـــع الرهن مستحقا للمرتهن ، فمنهم من الحقها بالاول ، ومنهم من الحقهــــا بالثانى .

هل يعزر الراهن الممتنع من البيع ؟

اذا امتنع الراهن من البيع، بعد ان طلب منه القاضى ذلك ، فهــــل يجبر بضرب او تهديد او حبس ؟

اختلف العلماء في ذلك .

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة: الى ان الحاكم يجبر الراهـــن على البيع بحبس او غيره .

فغى تبيين الحقائق: "وكيفية الأجبار: ان يحبسه القاضى ايامــــا (٢) ليبيع، فان لج بعد الحبس اياما، فالقاضى يبيعه طيه.

وفي شرح منهج الطلاب: " . . . او ابي الراهن بيعه الزمه الحاكم به

⁽١) تبيين الحقائق للزيلعي (٨٢:٦) ٠

⁽٢) تبيين الحقائق للزيلعي (٢:٦) ٠

_ ای ببیعه ، او بوفاء بحبس او غیره " .

وفى كشاف القناع: " فان لم يفعل الراهن ذلك، حبسه الحاكـــــم (٢) او عزره ليبيعه او يوفى " .

وذهب المالكية الى ان الحاكم يطلب البيع من الراهن ، فان امتنع باعه طيه من غير ان يحبسه ، او يضربه ، او يهدده ، او يخوفه .

فغى الشرح الكبير: " . . . وباع الحاكم الرهن ، ان امتنع الراهن من بيعه . . . ولا يحبس، ولا يضرب، ولا يجد د " . . .

الحالة الثانية: اذا غاب المرتهن.

قال المالكية؛ والشافعية؛ والحنابلة أنه اذا حل اجل الدين وكان الراهن غائبا، فان للمرتهن ان يوفع الامر الى القاضى، ويثبت الغيبـــــــة والرهنية، وحينتذ فان القاضى يبيع الرهن، ويوفى المرتهن دينه منه .

وخالف في ذلك ابو حنيفة كما تقدم . .

قال المالكية ؛لكن يطالب المرتهن بيمين الاستظهار،اى ان يحلف بالله الذى لا اله الا هو: ماوهب الراهن الدين ، ولا تصدق به طبه ، وانسمه باق في ذمته .

⁽١) شرح منهج الطلاب لزكريا الانصارى (٣٨٠:٢) .

⁽٢) كشاف القناع للبهوتي (٢٨٣:٣)٠

⁽٣) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:١٥٢) ٠

⁽ ٤) شرح الخرشي على مختصر خليل مع حاشية العدوى عليه (٥ : ١٥ ٪) ٠

⁽ ه) مغنى المحتاج للشربيني (٢٠:١٣٤- ١٣٥) ٠

⁽۲) كشاف القناع للبهوتى (۲۸۳:۳) . (۷) شرح الخرشي على مختصر خليل مع حاشية العدوى عليه (٥:٥٥٠).

المبحث الرابع

بيع العدل الرهن

قلنا ان حق بيع الرهن للراهن ، لان الرهن ملكه ، وعلى هذا فليسه انيوكل من يبيعه من عدل ، او غيره ، واذا وكل العدل في البيع، فلا يبيسع الاباذن من المرتهن . حتى وان كان قد اذن له في بداية العقد لان المرهون انما يباع لايمال حقه اليه ، وذلك يستدعى مطالبته بالحق ، فيراجع ليعسسرف انه مطالب، او ممهل ، او مبرى (٢)

وقال بعضهم لايراجع المرتهن بعد اذنه السابق ، لان غرضه تقويــــة (٣) الحـــق .

وكما اختلفوا في تجديد الاذن من المرتهن ، اختلفوا في تجديـــده من الراهن :

فذهب الشافعية _ فى الاصح عندهم _ والحنابلة الى آنه لا يجتاج الى تجديد الاذن من الراهن .

ووجهه : أن الأصل دوام الآذن ،

وذهب بعض الشافعية الى انه يشترط تجديد الاذن منه .

ووجهه : انه قد يكون له غرض في استبقاء المرهون ، ويريد قضاء الحــق (١) من غيره .

⁽۱) الهداية للمرغيناني مع تكلة فتح القدير لقاضي زاده(۱۰،۰۱۰) ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (۲۰۰۳) ، فتح العزيـــز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (۱۰:۰۰) ، كشاف القناع للبهوتــــي الرافعي شرح الوجيز للغزالي (۱۳۰۰) ، كشاف القناع للبهوتــــي

٢) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٣٠:١٠) ، كشاف القناع للبهوتي (٣٨٣:٣) .

٣) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٣٠:١٠) ٠

⁽٤) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٣٠:١٠) ٠

⁽ م) كشاف القناء للبهوتي (٣٨٣: ٣) .

⁽٦) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠:١٠) ٠

تفصيل للمالكيــة :

هذا وقد فصل المالكية في اذن الراهن للعدل بالبيع فقالوا:

اذا اذن الراهن للعدل بالبيع، فهو اما ان يأذن له مطلقا او مقيدا.

فان اذن له اذنا مطلقا ، كأن قال له : بعه ، من غير ان يذكر ايفك ا كان له ان يبيع دون ان يراجع الحاكم او الراهن ، سوا اذن له في بيعك قبل الاجل او بعد ، وسوا كان الدين من بيع او قرض ، لانه محض توكيك خال عن الاكراه .

وان اذن له اذنا مقيدا ، كأن قال له : بعه ان لم آت بالدين فــــى وقت كذا ، لم يكن له الاستقلال في بيعه حينئذ ، بل لابد من مراجعة الحاكم والاستئذان منه ، ليثبت الغيبة ، وعدم الاتيان بالدين .

⁽١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٠٥٦) ٠

المبحث الخامس

بيع المرتهن الرهن وكالة عن الراهن

هل يجوز للراهن أن يوكل المرتهن في بيع الرهن ؟ اختلف العلماء في ذلك :

فذ هب الحنفية ، والمالكية $^{(1)}_{-}$ على تفصيل لهم $_{-}$ والشافعية $_{-}$ في وجــه $_{-}$ والحنابلة الى انه يجوز ان يوكل الراهن المرتهن في بيع الرهن عند حلـــول الآجل .

ووجه هذا القول : ان ما جاز توكيل غير المرتهن فيه جاز توكيــــــل المرتهن فيه ، والرهن يجوز توكيل غير المرتهن في بيعه ، فيجوز توكيل المرتهن (٥) في بيعه .

ولان الراهن لو اذن للمرتهن ببيع مال له غير الرهن جاز، فيجوز فسى (٦) الرهن اذ لا فرق .

وذهب الشافعية - في الاصح عندهم - الى انه لا يجوز للعرتهن ان يبيع الرهن وان اذن له الراهن ، مالم يكن الراهن حاضرا ، او الدين مؤجــلا .

ووجه هذا القول : ان المرتهن هنا متهم في الاستعجال ، وتــــرك النظر والمصلحة للراهن ، ومن ثم لو باعه بحضوره ، او كان الدين مؤجـــــلا او عين الراهن للمرتهن الثمن جاز لانتفاء التهمة .

⁽١) الهداية للمرغيناني مع تكلة فتح القدير لقاضي زاده (١٠،١٠)٠

⁽٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٠٥١) ٠

 ⁽٣) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٢٩:١٠) .
 (٥) المفتر لاب قدامة (٢٠١٥-٢٥٠) ، كشاف القناء للمهترسيسة

⁽ ه) المغنى لابن قدامة (٢ ٢٢٤) .

ووجهه : ان الاذن له توكيل فيما يتعلق بحقه، اذ العرتهن مستحـق (١) للبيــع .

تفصيل للمالكية :

قال المالكية : اذا اذن الراهن للمرتهن ببيع الرهن ، فهو امــــا ان يكون في عقد الرهن او بعده .

ثم اذا كان بعد عقد الرهن ، فهو كما تقدم في بيع العدل .

وان كان الاذن في عقد الرهن ، فلا يجوزله ان يستقل بالبيع مطلقاً اىسواء قيد الاذن ، ام اطلق ، بل لابد من الرفع الى الحاكم .

⁽٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣:٠٥٠)، شرح الخرشي على مختصر خليل (٥:٣٥) .

الفصل العاشر

بيعالوكاء

الفصل العاشر

بيـــع الوفــاء مممممممممممم

تحدث الغقها عن بيع الوقاء ، فقد تحدث عنه الحنفية ، وسعوه بهذا $\binom{(1)}{k}$ الاسم، او ببيع الاستقلال ، كما تحدث عنه المالكية وسعوه : " بيع الثني وهو عند الشافعية باسم " بيع الامانة" او " بيع العبدة أ"، ونسب اليهم انها يسمونه " الرهن المعاد ($\binom{(1)}{k}$) وهو عند الحنابلة باسم " بيع الامانة" .

تعریفــه:

عرفته المجلة بانه: " بيع المال وفا على ان يستأجره البائع "·

وصوره ابن نجيم بقوله :" أن يقول البائع للمشترى : بعت منك هـــذه العين بدين لك على على انى متى قضيت الدين فهولى ".

اويقول : بعت هذا بكذا على انى متى دفعت لك الثمن تدفع العين (٨) الى .

وجمهور العلما^ء على بطلان هذه المعاملة، وذهب بعض الحنفية السي جوازهــــا .

⁽١) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين(٥:٢٧٦)، البحر الرائق لابن نجوم (٨:٦) .

⁽٢) مجلة الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم (ص٧٦) ، مادة (١١٩)٠

⁽٣) مواهب الجليل للحطاب (٣: ٣٧٣- ٣٧٤) ، منح الجليل لعليـــش (٣) . ١٩٠٥) .

⁽٤) الفتاوي الكبري لابن حجر الهيثمي (٢٣٠:١) .

⁽ ه) الدر المختار للحصكفي معرد المحتار لابن عابدين (ه : ٢٧٦) ٠

⁽٦) كشاف القناع للبهوتي (٦) ١٠

⁽٧) مجلة الاحكام العدلية مع شرحها لسليم رستم (ص٦٧) مادة (١١٩)٠

⁽ ٨) البحر الرائق لابن نجيم (٨ : ٦) ٠

وقد اختلفوا فى تكييفها الفقهى ، فمنهم من يراها بيعا ، ومنهم مــــن يراها رهنا ، ومن ثم رأيت من اللازم على ان اتعرض لهذه المعاملة ، لاسيمـــا انها ـ فيما يبدو ـ لا تزال شائعة فى بعض البلدان الاسلامية .

عــــرض المذاهــب

مذهب الحنفيـــة:

اختلف فقها الحنفية فيه على ثمانية اقوال :

القول الأول :

وعلى هذا القول فتوى السيد ابى شجاع السمرقندى ، والقاضى علـــــى (١) السعــدى ، السعــدى ،

⁽۱) هو محمد بن احمد بن حمزة بن الحسين العلوى ، ابو شجاع الحنفي تقف عليه ولده محمد بن محمد ، وهو من معاصرى على بن الحسيسين السغدى والماتريدى ، وكان المعتبر في زمانهم في الفتاوى ان يجتمع خطهم عليها ، وانتهت اليهم رئاسة الحنفية في زمانهم ، انظر :

الجوَّاهر المضيئة (٣٠ : ٢٨) ، كتائب اعلام الاخيار (ص٥٦ ه ٢) ، الطبقات السنية (ص ١٩٧٦) ، الغوائد البهية للكنوى (ص٥٥ ١) .

الجواهر العضيثة(٢ : ٢٧٥) ، تاج التراجم (ص٣٦) ، الغوائد البهيـة (ص١٢١) ، الانساب للسمعاني (٨٦: ٧) .

(1) والحسن الماتريــــدى.

ووجه هذا القول: انه لما شرط البائع اخذه من المشترى عند الوفاء اتى بمعنى الرهن ، اذ لا معنى للرهن الا وضع مال بدين وثيقة يستوفى منه عند تعذر الاستيفاء ، والرهن هو الذى يرد عند قضاء الدين ، والعبرة فلى المعقود بالمعانى دون الالفاظ ، الا ترى ان الكفالة بشرط براءة الاصليمان عند ضرب جعلت حوالة ، وان الحوالة بشرط ان لا يبرأ كفالة ، وان الاستصناع عند ضرب الإجل سلم .

القول الثاني :

انه بيع صحيح ، يغيد بعض احكام البيع ـ وهو الانتفاع ـ دون بعض ـ وهو البيع .

والى هذا ذهب بعض مشايخ سمرقند منهم نجم الدين النسفى .

ووجه هذا القول: ان حاجة الناس تدعو اليه، كما أنهم جروا علــــــى التعامل به .

ويناتش هذا التوجيه : بانا نمنع الحاجة ، اذ الرهن كاف في التوثيــــق وكون الناس جروا على التعامل به ، لايستلزم جوازه ، اذ تعامل الناس لايصحـــع الفاسد ولا الباطل ، ولو جرينا على تصحيح كل مايجرى به التعامل بين النساس لا نحلت احكام الشرع حكما .

^() هو الحسن القاضى الماتريدى ، كان رفيقا للسيد ابى شجاع والسغدى واليهم انتهت رئاسة الحنفية فى زمانهم .

الفوائد البهية للكنوى (ص٥٦) •

⁽٢) هو ابو البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفى الحنفى ، الفقيه الاصولى ، المفسر والمتكلم . له : مدارك التنزيل وحقائق التأويل فـــى النفسير ومنار الانوار فى الاصول وكنز الدقائق فى الفقه وغيرها . توفــى سنة . ١٧هـ .

انظر :

الدرر الكامنة لابن حجر(٢٤٧: ٢) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالـــة (٣٢: ٦) •

القول الثالث:

ووجهه : أن الوعد قد يكون الوفاء به لازما لحاجة الناس فرارا من الربا.

ويناقش: بان فيه تبعيضا للاحكام، وتحليلا للربا بحجة الحاجــــــة وقد تقدم منعها .

القول الرابع:

انه بيع فاسد ، فللبائع حق نقض بيع المشترى وهبته .

ووجهه : انه بيع بشرط فاسد ، ثم ان اشتراط الفسخ عند القدرة طــى الايفاء يفيد الملك عنداتصال القيض به كالفاسد .

القول الخامس:

انه بيع باطل كبيع الهازل ، فكما ان الهازل غير قاصد لما يعقد فكذا بيع الوفاء أذ هو يذكر بيعا ولايريده .

ويناقش: بان الهازل لا يعنى عقدا فيما يقول ، اما العاقد فى بيــــع الوفاء فان كلا من المتعاقدين يقصدان العقد .

القول السادس:

انه اذا اطلق البيع في العقد ، ولم يذكر شرطا ، ثم وكل المشترى وكيلا يفسخ البيع، اذا احضر البائع الثمن ، او اعطاه عهدا انه اذا وفاه يفسسل البيع ، والثمن لا يعائل المبيع، وفيه غين فاحش، او وضع المشترى على اصسل المال ربحا ـ بان وضع على مائة دينار عشرين دينارا ـ فرهن والا فبيع بات .

ويناقش : بان هذا خروج عن موضع النزاع، اذ ان بيع الوفاء مفروض فــى بيع شروط بالرد عند الوفاء .

القول السابع:

ان الشرط اذا لم يذكر في البيع، كان بيعا صحيحا في حق المشترى حتى ملك الانتفاع، ورهنا في حق البائع، فلا يملك المشترى بيعه المستى غيره، ويجبر على الرد اذا احضر البائع الدين .

ووجهه : انه عقد مركب من البيع والرهن ، كثير من الاحكام ، كالهبة حال الرضا ، وبشرط العوض، فجعل هكذا لحاجة الناس اليه وفرارا من الربا .

القول الثامن :

انه فاسد في حق بعض الاحكام؛ حتى ملك كل منهما الفسخ ، وصحيسح في حق بعض الاحكام كالانتفاع، ورهن في حق البعض، حتى لايملك المسترى بيعه من آخر غير البائع، ولارهنه، ولا قطع الشجر، ولا هدم البناء، ويسقيط الدين بهلاكه، وانقسم الثمن أن دخله نقصان كما في الرهن .

قال فى البحر الرائق: "هذا العقد مركب من العقود الثلاثــــــة وينبغى ان لايعدل فى الاقناع عن القول السابع".

ولم اطلع على توجيه لهذا القول .

ويناقش هو والقول السابع : بان هذا تجزئة لاحكام العقود بدون دليل والحاجة منوعة .

مذهب المالكية:

اتفق فقها ؛ المالكية على بطلان هذه المعاطة ، الاانهم اختلفوا فــــى تكييفها الفقهي .

⁽۱) تبيين الحقائق للزيلعى (ه: ۱۸۳ - ۱۸۶) ، البحر الرائق لابن نجيم (۲: ۸ - ۹) ، الدر المختار للحصكتى مع رد المحتار لابن عابديـــن (م: ۲۷٦ - ۲۷۸) ، الفتاوى المهندية (۲: ۸: ۲۰۸ - ۲۰۹) . (۲) البحر الرائق لابن نجيم (۲: ۸- ۹) .

القول الاول :

انه بيع وسلف، اى انه تارة يكون بيعا ، وذلك فيما اذا عجز البائع عــــن رد الثمن ، وتارة يكون سلفا ، وذلك فيما اذا رد الثمن .

القول الثانى :

(۱) انه رهن باطل ، وهو قول سحنون وابن الماجشون .

ووجه هذا القول : انه سلف بمنفعة فكان ربا .

قال الحطاب : " اختلف في بيع الثنيا : هل هو بيع ، او رهن طلبي قولين ، وفائدة الخلاف في الغلة ، ومن رأى انه بيع قال : لايرد الغلة ، ومن رأى انه بيع قال : لايرد الغلة ، ومن رأى انه رهن ، قال برد الغلة ، وانه من ضمان الباقع وحكمه حكم الرهان فلي استراحكامها فيما يغاب طبية (")

ومعا ينبغى أن ننبه طيه أن محل الخلاف بين فقها المالكية في تكييفه فيما أذا لم يظهر بالبينة ، أو الاقرار أنها قصدا الرهن ، فأما أذا ظهر ذلك فأنه يكون رهنا باطلا قولا وأحدا ، لانه _ حينئذ _ بكون سلفا معنفعة .

⁽۱) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن ابى سلمة الما جسسون ابو مروان المدنى الفقيه ، مفتى اهل المدينة ، صدوق له اغلاط فسسى الحديث ، وكان رفيقا للشافعى ، توفى سنة ٢١٣هـ .

تقريب التهذيب لابن حجر(٢:٠١ه) ، وفيات الاعيان لابن خلكان (٣٠٠٠) .

⁽٢) هو محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن حسين المعروف بالحطــــاب الرعيني . ولد بمكة في ١٨ رمضان ٢٠ هد . كان فقيها اصوليا ،اصله من المغرب . من تصانيفه : مواهب الجليل شرح مختصر خليل ،متممـة الاجرومية في النحو . توفي بطرابلس الغرب سنة ١٥ هد . انظر :

هدية العارفين (٢ : ٢ ; ٢) ، شجرة النور الزكية (ص. ٢٧) ، الفتــــح المبين للمراغى (٣ : ٥٠) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١ ١ : ٣٠).

 ⁽٣) مواهب الجليل للحطاب (ع: ٣٧٣ - ٣٧٤) .
 (ع) منح الجليل لطيش (ع: ٩٢٥) ، فتاوى الشيخ عليش (ع: ٩٢٤ - ٩٤٢)

 ⁽ ٤) منح الجليل لطيش(٢ : ٩ ٦ ٥) ، فتاوى الشيخ عليش (٢ : ٢ ٢ ٢ - ٢ ٢ ٢ ٢ مواهب الجليل للحطاب (٢ : ٣٧٣ – ٣٧٤) .

مذهب الشافعية:

وهذا من الشافعية خروج عن موضع النزاع، اذ كلامنا في عقد مشـروط بما تقدم من شرط، اما اذا خلا العقد عن الشرط، وكان قد حصل قبــــل ذلك تواطؤ على الشروط، فهذا محل خلاف بين العلما و فمنهم من يرى عــدم اعتبارها ، ومنهم من يعتبرها ملحقة بالعقد .

مذهب الحنابلية:

يرى الحنابلة ان هذا بيع باطل ، وانه وسيلة الى الربا ، فغى كسساف القناع : " قال الشيخ :" بيع الامانة هو (الذى مضمونه اتفاقهما طلسسسى ان البائع اذا جا ، بالثمن اعاد اليه المشترى (طك ذلك ينتفع به) اى بالملك المبيع (المشترى بالا جارة ، والسكى ، ونحو ذلك) وهو عقد باطل بكل حال

⁽۱) هو شهاب الدين ابو العباس احمد بن محمد بن على بـــن حجر الهيثم السعدى الانصارى الشافعى ، ولد فى محلة ابى الهيشم فى اقليم الغربية بعصر ، درس مبادى العلوم فى اقليمه ثم انتقل الـــى جامع الازهر ، واخذ عن علمائه ، واذن له بالاشا والتدريس وعمــــره دون العشرين ، برع فى علوم كثيرة فى التفسير والحديث والفقــــه والاصول والفرائض وغيرها ، توفى سنة ٩٧٣هـ ،

شذرات الذهب (۳۲۰:۸) •

⁽٢) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيثمي (٢٣٠:١) .

 ⁽٣) المراد بالشيخ هنا شيخ الاسلام تقى الدين ابن تيمية كما ذكر ذلك
 البهوتى فى مقدمة كتابه كشاف القناع، وقد تقدمت ترجمة شيخ الاسلام
 ابن تيمية فى الفصل الاول وهو قبض الرهن من هذا الباب .

ومقصود هما : انما هو الربا باعطاء دراهم الى اجل ومنفعة دار) او نحوها فهو في المعنى قرض بعوض (والواجب رد المبيع الى البائع، وان يــــــرد) البائع الى (المشترى ما قبضه منه لكى يحسب له) اى للبائع (منه ما قبضــــه المشترى من المال الذى سموه اجرة) وان كان المشترى هو الذى سكــــــن حسب عليه اجرة المثل فتحصل المقاصة ، ويرد الفضل () .

هذه هی آرا العلما فی بیع الوفا ، وهی کما تری تترد د بین کونــه رهنا صحیحا ، او باطلا .

والذى اراه انه اذا كان العاقدان يقصدان بهذا العقد الرهــــن فانه يكون رهنا صحيحا لانه ـ كما هو الراجع _ ليس للرهن صيغة معينـــــة لا يجوز تجاوزها ، بل اذا تم العقد بصيغة مفهوم المعنى المراد منها عرفـــا صح العقد بغض النظر عن كون الصيغة بلفظ الرهن ، او ما اشتق منـــــه او بلفظ غيرهما . هذا من ناحية الصيغة .

ومن الناحية العطية لهذا العقد ، فانه رهن سدى ولحمة ، لكنسسه اشترط فيه الانتفاع ، ويأتى خلاف العلما ، في شرط الانتفاع ، وقد رجحنا انسه محرم وباطل ، كما رجحنا انه لايؤثر على العقد . وهنا يلغو شرط الانتفساع الموجود ضمنا ويكون رهنا حكم حكم الرهن . والله اطسم .

الفصل الحاوى فشر

في حكم الرهن الرسمي "النائميني ، شرعاً .

وَفْيِهِ مُبِحَثَانَ:

المبحثُ الأولِ: بيان السهن السسى .

ير الثاني: حكم الرهن الرسمي شرعاً.

المبحث الأول

بيان الرهن الرسمى (التأميني)

يقسم القانونيون الرهن الى قسمين :

- (۱) رهن حیازی .
- (٢) رهن رسمي " تأميني" .

اولا: الرهن الحيازى .

وعرفوه بانه : " عقد به يلتزم شخص ضمانا لدين طيه او على غــــــيره ان يسلم الى الدائن او الى اجنبى يعينه المتعاقدان شيئا يرتب عليه الرهنن حقا عينيا يخوله حبس الشيئ لحين استيفاء الدين ، وان يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التالين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هــــــذا الشيئ في اى يد يكن (1)

وهذا الرهن هو المعروف لدى علماء الشريعة الاسلامية وهو الـــــذى تعدثنا عنه فى هذا البحث مع اختلاف فى بعض الاحكام .

ثانيا: الرهن الرسمى .

وعرفوه بانه :" عقد به يكسب الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقــا عينيا يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التالـــين له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في اي يد يكون "١)

وهذا الرهن لم يكن معروفا لدى فقها المسلمين .

ويطلق الرهن على العقد الرسعى الذى يبرس العاقدان ، وعلى الحصق العيني الذى ينشئه هذا العقد .

⁽۱) المادة (۱٫۹۰۱) من القانون المدنى المصرى، انظر: الوسيط فــــى شرح القانون المدنى للسنهورى (۲۳۸:۱۰)

⁽٢) العادة (١٠٣٠) من القانون العدني العصري ، انظر : الوسيــــط للسنهوري (١٠١٠)

فالرهن الرسمى هو حق عينى ينشأ بموجب عقد رسمى هو الرهـــــــن ويتقرر ضمانا للوفاء بدين .

وهذا الحق العينى يتقرر على عقار، مطوك للمدين، او لكنيل عينى وبعوجبه يكن للسدائن الحق فى استيفاء دينه من ثمن هذا العقار، مقدما فى ذلك على الدائنين العاديين، لمالك هذا العقار، وعلى الدائنيسين المحاب الحقوق العينية على هذا العقار المتأخرين فى المرتبة، ومتتبعينا هذا العقار تحت يد من انتقلت اليه ملكنة .

ولاينعقد عقد الرهن الرسمى الا اذا كتب فى ورقة رسمية طبقـــــــا (٢) لاوضاع ورسوم معينة، فالرسمية ركن فى العقد لايقوم بدونها.

وهذا الرهن يختلف عن الرهن الحيازى بامور اهمها:

- (۱) انه لا يرد الاعلى العقار، فلا يرد الرهن الرسعى على المنقـــــول الا ما استثناه القانون من المنقولات التى نظم بالنسبة لها طريقــــة خاصة من طرق الشهر ـ كالسفينة والمحل التجارى ـ اما الرهـــــن الحيازى فيرد على المنقول والعقار .
- (٢) انه عقد شكلى لايتم الا بورقة رسمية يغرغ فيها عقد الرهن الرسمسى طبقاً لا وضاع ورسوم معينة ، فلا ينشأ حق الرهن الا بمقتضى عقد رسمى فاذا وضع فى ورقة رسمية وتم قيده انعقد العقد ونشأ عن ذلك حسسق الرهن الرسمى .

اما الرهن الحيازى فلا يشترط في انعقاده الشكلية ، فلا يشـــترط أن

⁽١) الوسيط للسنهوري (١٠:١٠) .

⁽٢) الوسيط للسنهوري (١٠: ٢٧٩: ١٠) ٠

⁽٣) التأمينات العينيّة للدكتور عبد المنعم البدراوى (١٢٥) ، التأمينات العينية للدكتور نبيل ابراهيم سعد (ص ٢٥) .

(١) . يفرغ في ورقة رسمية

- (٣) ليس في الرهن الرسمي قبض، بل يظل في حيازة مالكه ، ولا يضع العرتهن يده عليه .
 اما الرهن الحيازي فلابد فيه من القبض .
- (؟) تظل سلطة الراهن على الرهن فى الرهن الرسعى كما لولم يكسسن العقار مرهونا ، فله بيعه ، وهبته ، واعارته ، واجارته ، وكل تصرف كسان له قبل الرهن . لكن ليس له ان يتصرف فيه تصرفا ينقمه نقصا كبسسك وهذا بخلاف الرهن الحيازى فانه يحد من سلطة الراهن للمالسسك ويضع عليها قيودا ، فلا يجوز ان يتصرف فيه تصرفا يزيل الملسسك كبيم او هبة .

مصارف التنمية في المملكة العربية السعودية .

مصارف التنمية هي صندوق التنمية العقارية، و صندوق التنمية الزراعية وصندوق التسليف .

وهذه المصارف تسير في ارتهانها وفق عقد الرهن الرسعي ، الاا نها تخالفه في جواز التصرفات ـ فان هذه الصناديق اذا ارتهنت ارضوت او دارا فانها تسجل الرهن ، وتكنفي بالتهميش على صك الملكية للعقارالعرهون ابنه مرهون لها بعبلغ كذا ، ولا تضع يدها عليه كما هو عليه الحال في الرهسن الحيازي الا انها تمنع الراهن من التصرف بالمرهون بما يزيل الملكية مسنن بيع او وقف او هبة . فهي اخذت من الرهن الرسمي القانوني التسجيسل والاكتفاء بالتهميش واخذت من الرهن الحيازي الشرعي منع الراهن مسسنن

⁽۱) الوسيط للسنهوری (۲۰:۲۷۲، ۲۷۹، ۲۸، ۲۸) ، التأمينات العينيــــة للد كتور عبد المنعم البدراوی (ص ۵ ه - ۲۰) .

⁽۲) الوسيط للسنهوری (۱۰:ه۳۹-۳۹۳) ۰

⁽٣) الوسيط للسنهورى (١٠: ٣٩ - ٣٩٨) ، التأمينات العينية للدكتـــور نبيل ابراهيم سعد (ص ٨٨ - ٥٠) ، التأمينات العينية للدكتــــور عبدالمنعم البدراوى (ص ١١٦ - ١١٨) .

كيف تتم عملية الرهن والارتهان في الرهن الرسمى ؟

ومن ثم فان المصارف بجميع انواعها ... التجارية والمتخصصة والمركزيـــة ــ تتعامل بالرهن الرسمى .

فيتقدم طالب القرض بطلب عادى الى العصوف باعطائه قرضا مقابــــل رهن عقاره ، على ان يصطحب معه مستندا رسعيا يثبت تملكه للعقار العراد رهنه بعك شرعى . ثم يقوم بتعبئة نماذج معينة موضحا فيها المعلومات الكافيــــة عن العقار العراد رهنه وعن الراهن ، ثم يقوم المصرف بالتأكد من المستنـــد الرسمى لمعرفة مدى صحة هذا المستند والنظر في ثبوت مدلوله علـــــــى العقار العراد رهنه ، ثم يرسل المصرف خبراء ليقفوا على العقار وبعد وا تقريرا عنه وعن مدى صلاحيته وثبنه ، وانه يفي بالقرض، فان توافرت فيه الشــــروط المطلوبة بعث الطلب ومارافقه من مستندات وتقريرات الى كاتب العــــــدل او المحكمة التي صدر عنها الصك للتهعيش على الصك وسجله بانه مرهــــون

⁽١) المصارف ثلاثة انواع : مصارف تجارية ، ومصارف متخصصة ، ومصــــارف مركزية ، والمصارف التجارية ثلاثة انبواع : مصارف اسلامية ، ومصـــارف اشتراكية ، ومصارف رأسمالية .

والمصارف المتخصصة أنواع منها: مصارف عقارية ، ومصارف صناعيــــــة ومصارف زراعية ، ومصارف تعاونية ،

انظر : كتاب المصارف والاعمال المصرفية في الشريعة الاسلاميـــــــة والقانون للد كتور غريب الجمال (\circ 1 - \circ 7) ، البنوك الاسلاميـــــة للد كتور شوقي اسماعيل شحاتة (\circ 7 7) ، اقتصاديات النقــــود للد كتور محمد زكى المسير (\circ 7 1 - \circ 7) ، النقود والبنـــوك للد كتور صبحي تادرس قريصة (\circ 7 1 - \circ 7) ، النقود والبنـــوك والعلاقات الاقتصادية الدولية للد كتور صبحي تادرس قريصــــــة والد كتور مدحت محمد العقاد (\circ 7 3 1 - \circ 7) ، البنوك في العالم انواعها وكيف تتعامل معها لجعفر الجزار (\circ 0 1 1 - \circ 7) ، النواعها النقود للد كتور عبد الرحمن يسرى احمد (\circ 7 1 - \circ 7) ، الو المع المصرفية النقدية واستثمارها في الاسلام للد كتور حسن محمد كمال الامين (\circ 9 9 1 - 7 1) ، البنوك التجارية للد كتور حسن محمد كمال (\circ 7 0 - 7 1) ،

لصالح مصرف (كذا) بمبلغ وقدره (كذا) وبعد الانتهاء من ذلك واقسسرار القرض يوقع العقد من الطرفين الراهن والمرتهن، ثم يحول الراهن لاستسلام القرض.

ثم اذا سدد الراهن القرض بجميع اقساطه ، او احضر كفالة اخسسرى ليفك هذا العرهون ، فانه يحال مع محامى العصرف بخطاب الى الجهة الستى قامت بتوثيق الرهن ، سوا كانت كتابة عدل ام المحكمة ، لا جرا عملية فسسك الرهن عن العقار العرهون ، وذلك بالتهميش على الصك وسجله بان هسسذا العقار غير مرهون لهذا المصرف .

المبحث الثانى

حكسم الرهن الرسمسى

للحكم على شرعية هذا العقد ، اوعدم شرعيته لابد من النظر في هــذه الامور الاربعة التي يختلف فيها عن الرهن الحيازي .

اولا : كونه لايرد الا على عقار .

معلوم ان الرهن في الشريعة يرد على العقار وطي غيره ، فكمــــــا يجوز رهن العقار يجوز رهن العنقل .

والرهن الرسمى لا يرد الا على عقار، بمعنى انه اذا ابرم فانه سيك ون على العقار، فابرام عقد الرهن على عقار لا يخالف ما جاء به الرهن الشرعى بل يوافقه، فهو لم يجز رهن الخمر، او الميتة، او الخنزير، وانما اجاز رهــن ما يجوز شرعا ، غاية ما يقال فيه انه مقصور على العقار، فلا يجوز رهن المنقول رهنا رسميا .

ومن ثم فلا ارى فى قصره على العقار مخالفة للشريعة، وانما هو شــــى ومن ثم فلا الري فى قصره على المتقدم بين العقار والمنقـــــول والله اعلـــم.

ثانيا ؛ لزوم تسجيله رسميا .

وهذا تنظيم شكلي تقرر لمصلحة الراهن والمرتهن .

⁽١) التأمينات العينية، للدكتور عبد المنعم البدراوي (ص١٢-١٣) .

فهو يهدف الى حماية الراهن من تسرعه ، وعدم تبصره ، وذلـــك لان الرسمية بما تقتضيه من وقتواجرا التبصره بخطورة التصرف المقدم عليـــــه فاذا اقدم على الرغم من كل هذا فيكون قد عقد العزم ، وتكون الرسميــــة قد ادتهدفها (1)

واما ان هذا التنظيم قد تقرر لمصلحة المرتهن ، فلأن المرتهــــــن لابد ان يتأكد من ملكية الراهن للرهن ، وصلاحيته للتعاقد . فتوجهه الـــى التنظيم الرسمى يجعله في مأمن ، اذ سيبرم له العقد موظف مختص يجمـــع شتات الامور ويعينه على تدبر الامر، كما ان هذا التنظيم يجعل في يــــده سندا قابلا للتنفيذ فلا يحتاج الى حكم اذا حل اجل الدين .

ومن ثم فلا ارى فيه مخالفة لما جائت به الشريعة ، بل فيه كتابة وزيـــادة توثق دعت اليها الشريعة الاسلامية .

ثالثا : عدم حيازة المرتهن للمرهون .

وهذا يستدعى الوقوف عنده لبيان موافقته ، أو مخالفته لما قالـــــــه الفقها ً في قبض الرهن .

قدمنا عند بحثنا لحكم القبض إن الفقهاء اختلفوا فيه : هل هو شرط صحة ، او لزوم ، او تعام الم المالكية هم الذين قالوا : بان القبض شرط تعام ، وان الرهن يصح ويلزم بدونه . الا انهم قالوا يجبر الراهن علـــــــــى الاقباض ، وعلى المرتهن ان يبادر بالقبض، فان تأخر حتى مات الراهــــــن اومن ، او افلس، بطل الرهن واصبح المرتهن اسوة الغرماء .

- (١) التأمينات العينية للدكتور نبيل ابراهيم (ص٧٤) .
- (٣) انظر السُحتُ الثاني "حكم القبض" من الفصل الاول " قبض الرهسن" من هذا الباب .
- (٤) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣ ، ٢٣١ ، ٢٤) ، القوانين الفقهية لابن جزى (ص ٣٣٩) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (ه : . ه ٢) ، الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوى (٢ ، ١٠٨) جواهر الاكليل للابي (٢ : ٨٢) .

ونزيد هنا ان الطوسى من الامامية ذهب الى مدى أُبعد مما ذهب اليه المالكية، فهو لا يرى ان القبض شرط تمام كالمالكية فحسب، بل يزيد ان للراهـــن ان يظل محتفظا بالرهن .

ويستدل لرأيه هذا :

وان اشتراط القبض في السفر مع عدم الكاتب في الآية دليل على ان الحكم للارشاد .

ويؤيد كونه للارشاد ان استدامة القبض ليست بشرط، وانه لايشــترط ان (٢) يقبض المرتهن بل يجوز ان يوكل الراهن بقبضه .

ونحن اذا عدنا الى مافصلناه من اقوال الحنفية والشافعية والحنابلة فى قبض الرهن لوجدنا ماخلاصته : قبض الرهن لوجدنا ماخلاصته :

ان الشافعية اجازوا خروج الرهن من يد المرتبن، وعوده الى الراهن
 وانه يكفى قبض المرتبن الرهن ولو لحظـة واحدة .

_ ومثلهم الحنفية والحنابلة ، الا أن الحنفية قالوا بزوال الضمان فــاذا عاد الرهن عاد الضمان . وقال الحنابلة يزول اللزوم ، فاذا عاد الرهـــــن عاد اللزوم .

⁽۱) هو محمد بن الحسن بن على ابو جعفر الطوسى ، فقيه الشافعيـــــة اولا ، ولد بطوس فى رمضان ٣٨٥هـ . قدم بغداد وتفقه على مذهـــب الشافعي ، ثم لزم الشيخ المفيد فتحول رافضيا . من تصانيفه : التيان الجامع لعلوم القرآن ، الفصول فى الاصول ، فهرست كتب الشيعـــــة توفى بالنجف سنة . ٦ ؟ هـ .

طبقات الشافعية الكبرى للسبكى (؟ : ١٣٦) ، البداية والنهاية لا بــــن كثير (٢ : ٩٧) .

 ⁽٣) أنظر الميحث الخاص "استدامة القيض من الفصل الاول "قبض الرهن"
 من هذا الباب .

_ بل ان الشافعية اجازوا ان يوكل المرتهن الراهن في قبض المرهون.

فالمذاهب الثلاثة اتفقت على انه يكفى ان يقبضه المرتهن ولو يستسيرا وان عوده الى الراهن فيما بعد لا يبطل الرهن .

فتحصل لنا ان هناك رأيين في القبض :

الاول : يرى انه لابد من القبقى، وان المرتبن اذا لم يقبض الرهــــن بطل العقد ، وهو رأى الجمهور ،

الثانى : يرى ان القبض لا يعدو ان يكون متما للعقد ، وان عقد الرهن بدونه عقد صحيح لازم تترتب طبه جميع احكامه ، وهو رأى المالكية والطوسسى من الا مامية .

وعلى ضوا هذين الرأيين نبين حكم عدم القبض في الرهن الرسمي .

اما على القول الثانى : فواضح عدم مخالفة الرهن الرسمى، وانــــــه جار على ضوء الفهم الذى فهمه اصحابه من الآية الكريمة، فلا اشكال فيه .

وأرى ان الرهن الرسمي لم يخالف القول الاول ، لان تسجيل الرهـــن وشهره قبض او في معنى القبض .

وبيان ذلك من وجوه :

الوجه الاول:

ان القبض لم يرد في كيفيته نص من الشارع، فما تعارف الناس طلست انه قبض يعتبر قبضا مشروعاً ، وقد تعارف الناس على ان تسجيل الرهن قبسض للمرهون او بمنزلة القبض، فيكون تسجيل الرهن قبضا مشروعاً .

فهذه مقدمات ثلاث ونتيجة، ولابد من الاستدلال للمقدمات واثباتها لتسلم لنا النتيجة المترتبة طيها .

والمقدمات الثلاث هي:

- (١) ان القبض لم يرد في كيفيته نص من الشارع .
- (٢) ماتعارف الناس على انه قبض، فهو قبض مشروع .
- (٣) تعارف الناس على ان تسجيل الرهن قبض للمرهون ، او بمنزلة القبض .

الاستدلال للمقدمتين الاوليين:

نستدل للمقد متين الاوليين من اقوال الفقهاء:

يقول الخطابى: "القبوض تختلف فى الاشيا "حسب اختلافها فـــــى النفسها، وحسب اختلاف عادات الناس فيها".

ويقول ابن قدامة: " القبض مطلق من الشرع فيجب الرجوع فيه الـــــى (٢) العرف كالاحراز والتغرق".

ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية : " ومالم يكن له حد فى اللغة ، ولا فسى الشرع، فالمرجع فيه الى عرف الناس، كالقبض المذكور فى قوله ـ صلى الله عليـــه وسلم ـ : من ابتاع طعامافلا يبعه حتى يقبضه ".

ويقول الخطيب الشربيني: " الشارع اطلق القبض، واناط به احكامـــــا ولم يبينه، ولاحد له في اللغة، فرجع فيه الى العرف (١٠).

فهذه النصوص تثبت بما لايدع مجالا للشك ان القبض لم يسرد فيسه نص من الشارع، فما يتعارف الناس على انه قبض يكون هو القبض المطلـــــــوب شرعـــا .

⁽١) معالم السنن للخطابي (٢٦١:٣) ٠

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٢:١٢٦) .

الاستدلال للمقدمة الثالثة :

ان الناس رأوا ان تسجيل الرهن في سجل العقار بورقة رسية وسيد وفي السجل العقارى اضعن لحق العرتهن من حيازته ، بوضع اليد عليه . واصلح للراهن ، من حيث التصرف فيه واستغلاله بما يدر عليه من غلة قد تساعده فسي وفاء دينه ، ومن ثم عمدوا الى جعل هذا التسجيل بمثابة القبض، او بعبارة اخرى هو قبض حكى .

وهذا اذا انفم اليه ماسترجحه من عدم جواز التصرف في العرهون بما ينقل السلكية ، فانه يتأكد ان التسجيل الرسمي اوكد في وضع اليد علــــــــــــــن العرهون من الحيازة الحسية ، لانه في الحالة الثانية بامكان الراهــــــــــــن ان يبيع العرهون او يبهه في دائرة السجل العقارى دون ان يكون للعرتهـــن علم بذلك . اما اذا كان رهنه مسجلا في دائرة السجل العقارى فلا يستطيع ذلــــك .

الوجهالثاني :

ان من الفقها؛ من عد قبض صك الدين ، او مجرد الاشهاد عليه قبضاً للعرهون .

فقد اجاز المالكية رهن الدين ، وقبضه يكون بقبض وثيقته .

كما اجازوا رهن وثيقة الدين ، لجواز بيعها وبيع مافيها فيتحصل بها الاستيشاق .

قال التسولى :" وأد خلت الكاف الدين ، فانه يجوز رهنه ، سواء كان على المرتبن او على غيره ، لكن ان كان على الغير فلابد من قبض وثيقته ليستم الحوز ، وان لم تكن وثيقة اكتفى بالاشهاد (١)

ويقول الخرشى: "والظاهر أن الأشهاد في رهن الغائب كاف فــــى قبضه، كما في رهن الدين".

⁽١) البهجة للتسولي شرح التحفة (١١٣٠١) ٠

⁽٢) شرح الخرشي على مختصر خليل (٥: ٢٣٦) ٠

وفي الفواكه الدواني: "الثالث: الشيّ المرهون ، وشرطه أن يكون مما يستوفى الدين منه ، أو من ثمن منافعه ، فيد خل رهن الشيّ المعار للرهــــن والدين ووثيقته لجواز بيعها وبيع مافيها من الدين (١)

وفى حاشية العدوى:" وكذا يجوز رهن . . . وثيقة الوظائف علـــــى القول بجواز الغزول عن الوظائف، وهو الراجع كماذكره الاشياخ .

والذى سهل للمالكية ان يتوسعوا الى هذا الحد ماقدمنا مــــــن ان المدار في القيض على العرف في مثل هذه الاحوال .

وهذا يؤكد ماقد مناه ان التسجيل في الرهن الرسمي يعد قبضـــــا او نائيا مناب القبض قياسا على ماتقدم للمالكية بل اولى .

الوجه الثالث:

يمكن ان يقال ان الرهن الرسعى مقبوض للعرتهن ، لكن ليس فى يسده بل فى يد الحاكم ، ومعلوم انه يجوز للمتراهنين ان يتفقا على وضعه عند عسدل وان قبضه ينوب مناب قبض العرتهن . وقبض الحاكم اقوى من قبض العسسدل لان العدل قديموت فيكون هناك احتمال انكار الوديعة ، اما يد الحاكم فانه لا يطرأ عليها اتلاف او جحود .

رابعاً ؛ تصرفات الراهن في الرهن .

تسدمنا أن الرهن الرسمي يختلف عن الرهن الحيازي في أن للراهسن أن يتصرف في الرهن بما ينقل الطكية، كبيع أو هبة، أو بما لاينقل الملك لكنه

⁽١) الفواكه الدواني للنفراوي (٢:٣٢) ٠

⁽٢) حاشية العدوى على الخرشي (٥:٢٣٦)٠

ينشى عقوقا للآخرين كالرهن والاجارة .

وقبل ان نناقش هذا الامر لنعلم مدى ملا منه لا حكام الشرع أو عدمها لابد من عرض هذا الامر بشى و من البسط يمكننا تصوره كما هو عند هم . ليتأتى لنا بعد ذلك الحكم عليه .

ظنا : ان الرهن الرسمى لابد فيه من الرسمية ، ويقصد بها الورقــــة التي يحررها موظف مختصيتحرير العقود ، وهذا الموظف هو الموثق الذي يحرر (١) العقد وفقا للاجراءات التي رسمها القانون .

فاذا توافرت شروط انعقاد الرهن الموضوعية والشكلية ترتبت علي والمراقبة بين المتعاقدين المنعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقد المتعا

هذا بالنسبة للتصرفات المادية .

واما بالنسبة للتصرفات القانونية كالبيع والبهة والرهن - فانهـــــا تنفذ ، لكن تعتبر هذه التصرفات من جانب الراهن خروجا على التزامــــه بضمان الرهن ويترتب على ذلك سقوط الاجل وحلول الدين فورا بسبـــــب اضاف التأمين .

وهذه هي المرحلة الاولى من مرحلتي اجراء الرهن الرسمي، والسبتي تتم بانشاء عقد الرهن وتحريره في ورقة رسمية .

اما المرحلة الثانية فتكين عند شهر الرهن الرسعى فى السجـــــل العقارى ، بعد تحريره رسميا . فاذا شهر الرهن الرسعى فى السجـــــل العقارى ، اصبح الرهن ساريا فى حق الغير ايضا . . . فتصح تصرفـــــات الراهن القانونية ٤ دون المادية ٤ فله أن يبيع المرهون ، أو يهبه ، لكــــن تنتقل ملكيته مثلة بالديون المرهون فيها ، وللدائن المرتهن أن يتتبعه فـــى اية يد يكون لينفذ عليه عقد الرهن .

⁽١) التأمينات العينية للدكتور نبيل ابراهيم (ص٧٧) .

⁽ ٢) التأمينات العينية للدكتور نبيل ابراهيم (ص٨٧-٩٠) ٠

والرهن الذي يتم قيده _ شهره في السجل العقارى _ يعطى الدائسن المرتهسن ميزتي التقدم والتتبع .

فالرهن اذا ماتم قيده اصبح حجة في مواجهة الغير، وبهذا يستطيع المرتهن ان يتقدم على سائر الدائنين العاديين، والدائنين الذيـــــــن ارتهانهم له كـان ارتهانهم له كـان بعد قيد ارتهان هذا الدائن .

وهذا هو حق الافضلية والتقدم .

كما ان المرتبن يستطيع ان يحتج بحقه فى مواجبة من تنتقل اليسسه ملكية العتار العرهون ، او يكتسب عليه حقا عينيا آخر، متى كان قد تم قيدرهنه قبل تسجيل هؤلا الحقوقهم ، وبالتالى فهو يستطيع ان ينفذ على هسسسذا العقار فى يد هؤلا ويبيعه فى المزاد العلنى ، وذلك ليستوفى من ثمنه حقه بالاولوية على الدائنين العاديين ، والدائنين التالين له فى العرتبة .

> (۱) وهذا مايسمى بحق التتبع .

وخلاصة مانقدم ان القانون اباح للراهن التصرف المادى فى الرهن بعا لا ينقص الرهن نقصا كبرا، واما التصرف القانونى - كالبيع - فان صدر قسل قيد الرهن نفد وبطل الرهن وحل الدين، وان صدر بعد قيد الرهسين نفذ وانتقلت ملكية المرهون مثقة بالرهن .

حكم هذه التصرفات شرعا:

اما التصرفات المادية ، وهى التى سميناها قبل بالتصرفات الــــــتى لا تنشى عقا - كزراعة الارض والبناء عليها ، فهذا لا يخالف ماقاله الفقهاء فـى ذلك ، فانهم - وبخاصة الشافعية - اجازوا للراهن استغلال المرهون بمــــا لا يتقصــه ،

⁽١) التأمينات العينية للدكتور نبيل ابراهيم (ص١٠٢) ٠

⁽٣) انظر المبحث الاول " انتفاع الراهن بالمرهون" من الغصل الرابسيع " الانتفاع بالمرهون" من هذا الباب، والمطلب الاول " التصرفات الـتى لا تنشى؛ حقا" من المبحث الاول من الغصل الخاص" التصرفات فـــــى الرهن" من هذا الباب .

التصرفات القانونية :

التصرفات القانونية: منها مالا ينقل الملك ، كالرهن ، والاجارة ، والاعارة، ومنها ما ينقل الملك كالبيع والهبة .

التصرفات التي تنشئ حقا ولا تزيل الملك :

اجاز الشافعية (1) الاجارة والاعارة، وكذا الحنفية (٢) ، والحنابلة (٣) ، كما اجازها المالكية اذا كانت لغير الراهن (٤) .

واما الرهن فاتفقوا على عدم جوازه (ه) .

التصرفات التي تنشئ حقا وتنقل الملكية :

قد منا عند بحثنا لتصرفات الراهن أن بيع الرهن بأذن المرتهـــن يصح باتفاق الفقها الكتهم اختلفوا : هل يكون ثمنه رهنا بدل العيــــن أو يبطل الرهن ويبقى الدين بلا وثيقة ، أو يعجل الدين (أ)

ولا شك أن بيع الرهن في الرهن الرسمي يتم باذن المرتهن ضمنا لأنه حين ارتهن يعلم أن للراهن أن يتصرف فيهبيع أو هبة ، فإقد أمسه على الارتهان مع علمه هذا المعتبر أذنا ضمنا .

وفي الرهن الرسمي لايبطل الرهن بالبيع، ولا يعجل الدين ولايكون

 ⁽۱) قتح العزيز للراقعي شرح الوجيز للغزالي (۱۱:۹۸-۹۰)
 مغني المحتاج للشربيني (۲:۱۳۱)

⁽٢) بدائع الصنائع للكاساني (٢) ٣٧٤ - ١٤٤٣) .

⁽٣) كشاف القناع للبهوتي (٣: ٢٧٧)

 ⁽٥) بدائع الصنائع للكاساني (٨: ٤٢ ٣٧) ، المدونة لسحنون (٥: ٤
 (٣) ٢: ٣) ، فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي (١٠: ٨٨) .

⁽٦) انظر المطلب الاول "التصرف الذي يزيل الملك" من المحسست الثاني "التصرفات في الرهن بعد القبض" "من الغصل الخامن" "التصرفات في الرهر" من هذا الباب .

ثمنه رهنا بدله ، بل يظل العقار رهنا ، وينتقل من يد الى اخرى مثقـــلا بدين الرهن .

والغرق بين ماذ هب اليه الغقها، ، وما ذهب اليه القانونيون وأضـــح ومن ثم قان هذه التصرفات لا تجوز شرعا .

وقد يناقش ما قررناه بما يأتى :

اولا : ان الرهن الرسمي معاملة جديدة لم تكن موجودة على عهد فقها الشريعة الاسلامية المجتهدين من المتقدمين والمتأخرين حتي عطوها حكما من الاحكام ، ونحن اذا نظرنا في قواعد الشريعة الاسلامية وجدنا ان الشارع الحكيم قد نهى عن المعاملات التي تورث العسسداوة والبغضاء بين الناس كالربا والميسر ، وما فيها جهالة شديدة تجعسل المعقود لايتحقق فيها معنى الرضا ، وما فيها غرر أوضرر يفضى الى النسزاع والخصومة ، والرهن الرسمي معاملة ليس فيها شئ من هذا كله ، فيكون

ثانيا : ان العلة التى منع الققها ، من اجلها التصرف فى الرهـــن غير موجودة فى هذا التصرف ، فقد ذكر الفقها ، ان تصرف الراهن فـــى المرهون يبطل حق العرتهن ، وا ن اذن له ميأذن له العرتهن ، وا ن اذن له مع التصرف لكن يبطل الرهن ، لأنه اذن فيما ينافى حقــــه فيطل بغعله كالعتق .

واذا نظرنا الى تصرفات الراهن فى الرهن الرسمى تبين لنا انهسا خالية من العلة التى ذكرها الفقها ، والتى قام عليها البطلان ، لأن تصرفات الراهن فى المرهون لا تبطل حق المرتهن فى الاستيثاق بالعين المرهون أن المرهون انتقل من يد الى يد اخرى ، لكه انتقل وهو شقل بدين الرهن .

واجيب على هذه المناقشة بما يلى:

اولا ؛ أن القول بجواز تصرف الراهن في المرهون بالبيع والمصل

ينتقل من يد الى يد وهو مثقل بدين الرهن ، مخالف لما عليه الغقها و اند المرف .

نان فقها الشريعة الاسلامية قد تكلموا عن بيع الراهن للعرهسيون باذن المرتهن ، واتفقوا على صحة البيع قبل حلول اجل الدين ، ولكن هل يكون ثمن المرهون رهنا بدل العين ؟ او يبطل الرهن ويبقى الدين بلا وثيقة ؟ او يعجل الدين ؟ على خلاف بينهم فى ذلك فصلناه فى فصل التصرفات ، ولم يقل احد من الفقها عبان المرهون ينتقل من يد الى سد اخرى فى حالة بيع الراهن للمرهون باذن المرتهن ، وهو مثقل بديسسن الرهن ولو كان هذا التصرف جائزا لقالوا به ، فدل هذا على عسسدم حيازه شرعا .

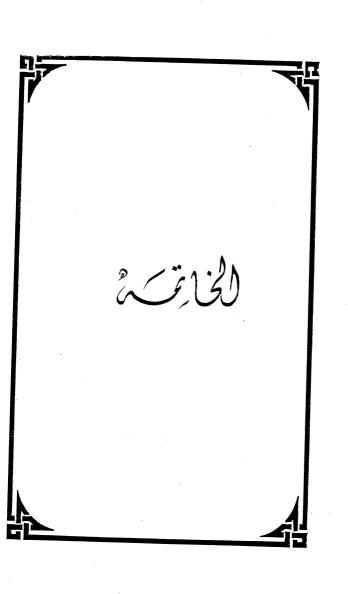
ثانیا : ان هذه التصرفات قد تنقل لمرهن الی ید لیست اسین است فتتصرف فی الرهن بما یضر بالمرتهن مما یؤ دی الی منازعات وخصوسات یجب ان تخلوا منها العقود .

ثالثا: ان فى انتقال الرهن من يد الراهن الى يد شخص آخـــر ما يد فع الراهن الى المماطلة فى تسديد الرهن ، حيث لم يعد يخشــى ما كان يخشاه من تهديد المرتهن له ببيع الرهن فى المزاد العلنـــــــى او نحو ذلك .

اما ماتسير عليه المصارف المتخصصة في المملكة العربية السعودية وهي مصارف التنمية مثل صند وق التنمية العقارية ، وصند وق التنمية الصناعية ، وغيرها من التهميش على صلح ملكية العين المرهونة ، والاكتفاء به عن الحيازة الحسية ، ثم انهافي الوقت نفسه تمنع الراهن من التصرف بالمرهون بما يزيل الملسسك الوينقي العين المرهونة كما تقدم .

اقول ان ماتسير عليه هذه المصارف هو الحل الاشل ، والاوفـــــــق فهى قد اكتفت بالتهميش عن وضع اليد ، وبدلك اعطت للراهن فرصــة

والله سبحانه وتعالى اعلم . .



الخاتمسة

اشتملت الرسالة على خمسة ابواب:

الباب الاول في مقدمات تخص عقد الرهن ، بينت فيها تعريف الرهـــن وحكمه ، واركانه ، والشروط فيه .

والباب الاخير للاحكام التي تتعلق بالرهن ، من ضمان ، وانتفـــــاع ونفقة ، وتصرف، وغير ذلك .

والابواب الثلاثة بينهما خصصتها لبيان اركان الرهن :

فكان الباب الثاني للمعقود به " الصيغة" .

والباب الثالث للمعقود عليه " المرهون والمرهون به" .

والباب الرابع للعاقدين " الراهن والمرتهن" •

هذا هو مجمل موضوعات الرسالة . . وفيما يلى تفصيل هذا الاجمال :

- (۱) اختلف نقبا المداهب الاربعة في تعريف الرهن بنا على اختلافه مم و المعدود في بعض الشروط في المرهون ، او المرهون به ، او العاقد ، والراجح المختار من هذه التعريفات ان الرهن : عقد من جائز التصليف يقتضى توثيق دين مالي لازم ، او عين مالية مضعونة ، بدين مالله لازم على من هو عليه _ او عين مالية مضعونة يمكن استيفائه منه الومن ثمنها كله او بعضه _ عند تعذر الاستيفائه .
- (٢) ورد جواز الرهن في القرآن الكريم مقرونا بشرطين : السفر، وعسده وجود الكاتب، فقال تعالى :" وان كنتم على سفر ولم تجد وا كاتبا فرهن مقبوضة" . فذهب بعض العلماء الى ان هذين الشرطلسسين يراد بهما التقييد والاحتراز، ومن ثم قيدوا جواز الرهن بالسفر وعدم

وجود الكاتب، او بالسفر فقط .

وذهب الجمهور الى ان هذين الشرطين جا^وا بنا^و على الغالب مسن حياة الناس، وانهم غالبا انما يحتاجون الى الرهن، او الكتابة فـــى السفر حيث لاشهود ، وليسا للاحتراز والتقييد ، بدليل ان النــــــــى ـ صلى الله عليه وسلم ـ رهن فى الحضر، ومن ثم جوزوا الرهن فــــى الحضر، كما يجوزفى السفر . والراجح رأى الجمهور .

(٣) ذهب الجمهور الى ان اشتراط غلق الرهن - بمعنى ان المرتهــــن يشترط على الراهن انه اذا لم يأته بالدين في الوقت المحدد فـــان الرهن يكون ملكا له - باطل مستندين الى قوله - صلى الله عليـــــه وسلم - : " لا يغلق الرهن" .

وخالف فى ذلك ابن القيم فذهب الى ان الشرط صحيح ، و ذكر ان الامام احمد فعله ، وذهب فى تفسير الحديث مذهبا يختلف عسن مذهب الجمهور ، والراجح رأى الجمهور ،

(؟) نص امام الحرمين الجويني على ان شارب الخمر تعتريه ثلاثة احوال :

احداها : هزة ونشاط، اذا دبت الخمر فيه ولم تستول عليه .

الثانية : نهاية السكر، وهي ان يصير طافحا يسقط كالمغشى عليسه لايتكلم ولايكاد يتحرك .

الثالثة : متوسطة بينهما ، وهى ان تختلط احواله ، فلا تنتظم اقوالمه وافعاله ويبقى تعييز وكلام وفهم .

وقريب من هذا التفصيل للمالكية والحنفية والحنابلة .

وقد اختلف العلماء في عقود السكران على ثلاثة مداهب ، والراجع انه اذا كان بمحرم صح عقوده والا فلا .

- - (٦) اختلفوا في ارتهان السفيه . والراجح جوازه .
 - (γ) اختلفوا في جواز رهن المفلس، والظاهر انه لا يجوز مطلقا .
 - (٨) اختلفوا في رهن المكره، والفضولي، والراجع عدم صحة رهنهما .
- (٩) اتفق الفقها على ان العين اذا كانت غير مضمونة كمال المضارب والشركة فلا يجوز الرهن بها .
- (١٠) اختلفوا في رهن العين المضمونة بنفسها على ثلاثة اقوال: ثالثها انها اذا كانت غائبة يجوز، واذا كانت حاضرة فلا . وهو الراجح .
 - (١١) الراجح عدم جواز الرهن على الدين الموعود .
- (۱۲) هناك ضابط لما يجوز رهنه يمكن ان يكون متفقا عليه فى الجملــــــــــة وهو : ان كل مايجوز بيعه يجوز رهنه ، وذلك بان يكون مالا ، متقومـــا فى الشرع، موجودا حال العقد ، معلوما للعاقدين علما ينفى الجهالة ويعنع التنازع، مقدورا على تسليمه وحيازته .
- (١٣) توسع المالكية فاستثنوا من هذه القاعدة اشياء لا يجوز بيعهـــــن واجازوا رهنها معللين ذلك بان طبيعة عقد الرهن تختلف عـــــن طبيعة عقد البيع، فالرهن تبرع وتوثق، وشيء في الجملة خبر مـــن لا شيء، بخلاف عقد البيع فانه معاوضة.
- وشد د الحنفية فمنعوا رهن اشياء يجوز بيعها ، وتوسط الشا فعيـــــة والحنابلة ،
 - (١٤) اجاز المالكية رهن مافيه غرر يسير وجهالة، وان كان لا يجوز بيعه .
- (ه ۱) اتفقوا على صحة رهن الدين في غير الابتداء، وذلك بان تؤول العين المرهونة بعد العقد الى دين في ذمة متلفها .

- (١٦) اختلفوا في رهن الدين في الابتداء، والراجح انه يجوز اذا كـــان من هو طله، لانه يجوز بيعه منه .
- (۱۷) اختلفوا في رهن المصحف بناء على اختلافهم في بيعه . والظاهر انسه لا يجوز رهنه وان جاز بيعه ، لا نه انها جاز البيع لا نه ضرورة لا نتشاره وهذا غير موجود في الرهن .
- (۱۸) اشترط الحنفية في العين المراد رهنها أن تكون محوزة ، فلا يجوز عند هم رهن الثمر بدون الشجر ، ولا الشجر بدون الارض، وخالفهــــم الائمة الثلاثة فأجازوه . وهو الراجح .
- (٩) اشترط الحنفية في العين المراد رهنها ان تكون فارغة ، فلا يجسوز
 عند هم رهن الدار المشغولة بمتاع مالم يخلها قبل قبضها ، وخالفه منا الائمة الثلاثة فاجازوا رهنها . وهو الراجح .
- (٢١) اختلفوا في رهن المجهول كأن يرهنه مافي هذا الكيس او رهـــن غير المعين كأن يرهنه احد هذين الثوبين والظاهر انه اذا كــان مشروطا في العقد فلا يصح الا رهن المعلوم المعين، لان المرتهــن يترك جزء من الثمن في مقابل الوثيقة، وكذا اذا كان متبرعا بـــــه لان العقود انما شرعت لتؤدى مقاصدها، ورهن المجهول او غــــبر المعين لا يؤدى المقصود من الرهن، ولا نه يفضي الى النزاع .
 - (٢٢) اتفقوا على جواز رهن المكيل والموزون والمعدود والمذروع .
 - (٣٢) اختلفوا في رهن المبيع قبل قبضه والراجح جوازه ٠
- (٢٤) الارجح أن كيفية قبض المرهون مرجعها العرف، لعدم ورود نص مسن الشارع يبين كيفية القبض، وأنما الذي ورد هو القبض فقط . يقسول الخطيب الشربيني :" والرجوع في حقيقته (يعني القبض) إلى العرف لعدم ما يضبطه شرعا ، أو للخة ، كالاحياء ، والحرز في السرقة . ويقول أبسن

⁽١) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني (٢١:٢) ٠

- (ه 7) اختلفوا في قبض المرتهن ، او العدل ، العين المرهونة : هل هـــو شرط لزوم ، او صحة ، او تمام ؟ والراجع انه شرط لزوم .
- (٢٧) ذهب الجمهور الى أن للعاقدين الاتفاق على وضع الرهن عند عبدل أوعدلين وخالف في ذلك ابن حزم فمنعه . والراجح رأى الجمهور،
- (۲۸) العدل في عقد الرهن هو من رضى الراهن والمرتهن بوضع الرهـــن بيده ممن يقدر على البيع والايفاء ، سواء كان عدلا في الشهــــــادة ام فاسقا ، مسلما ام ذميا .
- (٢٩) ليس للعدل أن يدفع الرهن إلى أحد المتراهنين بدون أذن الآخسر،
 - (٣٠) ينعزل العدل بعزل المتراهنين .
- (٣١) ليس للراهن أن ينفرد بعزل العدل مطلقا ، أى سوا ً كانت وكالته في الرجح .
 - (٣٢) ليس للمرتهن ان ينفرد بعزل العدل ايضا .
- (٣٣) تنتهى وكالة العدل بواحد من خمسة امور : موت العدل ، او جنونــه او الاغماء عليه ، او موت الراهن ، او جنونه ،
- (٣٤) اختلف العلماء في الاستدامة في القبض، هل هي شرط في صحصة الرهن اوليست شرطا ؟ فذهب الشافعية الى انها ليست شرط و المراجع رأى الشافعية .
- (٣٥) اختلف العلماء فيما اذا تلف الرهن عند المرتهن من غير تعدولا تقصير هل يضمن اولايضمن على ثلاثة اقوال :

⁽١) المغنى لابن قدامة (١٢٦:٤) ٠

احدها : يضمن مطلقا .

الثانى : يضمن ان كان هلاكه مما يخفى على الناس .

الثالث: لايضمن مطلقا . وهو الراجح .

(٣٦) الذين قالوا بضمان المرهون على المرتهن اختلفوا فيما يضمن به على (٣٦) ثلاثة اقوال :

احدها : يضمن بالاقل من قيمته ومن الدين .

ثانيها: يضمن بمقدار الدين قل او كثر.

ثالثها: يضمن بقيمته .

- (٣٧) اتفق الفقياء على ان مؤنة المرهون على الراهن ، الا ان الحنفية استثنوا بعض وجوه الانفاق مما يحتاج اليه لحفظ الرهن ـ مثل اجــرة المسكن ـ او لرده ـ مثل اجرة رد الآبق ـ او لرد جزّ منه ، فجعلوهــا على المرتهن ، والجمهور على خلافهم وهو الراجح .
- (٣٨) الاصح انه يجوز للراهن ان يستوفى منافع رهنه ، سواء اذن له المرتهن ام لم يأذن _ لكن بشرط ان لايضر بالمرتهن .
- (٣٩) خروج الرهن من يد المرتهن الى الراهن توسع فيه الشافعيــــــــة وشدد فيه المالكية، وتوسط الحنفية والحنابلة .

فالشافعية يجيزونه ولايترتب عليه اى اثر على عقد الرهن .

والمالكية يبطلون به عقد الرهن .

اما الحنفية فيترتب عندهم على خروج الرهن من يد المرتبهن الى الراهن خروجه من ضمال المرتبهن فاذا عاد عاد الضمان .

واما الحنابلة فعندهم انه بخروج الرهن يزول اللزوم، ويعود بعوده .

(٠) اتفق العلماء على انه اذا لم يأذن الراهن للمرتهن بالانتفاع ولم يكنن الرهن مما يركب، او يحلب، او يستخدم فليس له ذلك .

واختلفوا في حالتين:

الاولى: اذا لم يأذن الراهن بالانتفاع، وكان الرهن مما يركـــــب او يحلب او يستخدم .

الثانية : اذا اذن الراهن بالانتفاع، سواء كان الرهن مركوبـــــــا او محلوبا، او صالحا للخدمة، ام كان غير ذلك .

اختلفوا فى الحالة الاولى على اربعة اقوال ، والراجح منهـــــــا ان للمرتهن ان ينتفع بالمرهون ركوباً ، او حلبا ، او استخدامـــــا بقدر النفقة ، اذا امتنع الراهن من الانفاق ، فانفق عليه .

واختلفوا فى الثانية _ ايضا _ والراجح ان الانتفاع _ بدون مقابــــل _ جائز اذا خلا عقد الرهن عن اشتراطه حقيقة ، او ضمنا ، ثم لم يكـــن من المرتهن بعد عقد الرهن اية مضايقة للراهن ، او الجا ً له ، فان وجد شي ً من ذلك ، فهو سحت لامرا ً فيه .

واما الانتفاع بعوض فيجوز ايضا ، شريطة ان تكون المدة والعوض معلومين وان لا تكون هناك محاباة ، فان جهلت المدة ، او العوض لم يجــــــز الا نتفاع لا نه يؤدى الى المنازعة ، وان وجدت محاباة فحكمها حكــــم الاذن مجانا .

- (٤١) الارجح أن تصرف الراهن _ في الرهن قبل القبض _ تصرفا ينشى و حقا
 لازما ينفذ ويبطل به الرهن ، خلافا للمالكية .
- (٢) الراجع أنه يجوز للراهن أن يتصرف بالرهن بعد القبض تصرف الله الله تصرف الله تصرف الله تصرف الله تهن .
- (٣) عقد الرهن وثيقة لدين في عين الرهن ، تمنع الراهن من كــــــل مايقدح فيها ، فهو ممنوع من كل تصرف قولى ، يزيل الملك كالبيـــع والمهبة او يزاحم حقه كالرهن من غيره او ينقس كالتزويج او يقلل الرغبة فيه كالا جارة التي لا تنقضي مدتها قبل حلول الدين ، لا ن الوثيقة انما تحصل بالحجر على الراهن ، وقطع سلطة كانت لـــــــه ليتحرك للا دا ، .

- (ع) يجوز للراهن أن يبيع الرهن بأذن المرتهن قبل حلول أجل الديـــن أنفأقا ، لكنهم اختلفوا هل يكون الثمن رهنا بدل العين ، أو يبطـــل الرهن ويبقى الدين بلا وثيقة ، أو يعجل الدين ، الا أذا أشـــترط كون الثمن بدلا عن الرهن ؟ أقوال .
- (ه ؟) اختلفوا في جواز الزيادة في الدين ليكون الرهن رهنا بالدينـــــين والاصح جوازه .
- (٢) الجمهور على جواز الزيادة في الرهن ، وخالف في ذلك زفر. والراجــح
 قول الجمهور .
- (٧) اجاز الامام مالك رهن الفضلة من قيمة الرهن ، ومنعته المذاهب الثلاثة والراجح جوازه .
- (٨٤) اختلفوا في نماء الرهن المنفصل ، هل يكون داخلا في الرهــــــن فيأخذ حكمه ، او لا ؟ على خمسة اقوال ، والراجح ان جميع نمـــــن الرهن المنفصل وزوائده لا تدخل في الرهن ، فلا تباع في الديـــــن مع العين ، بل تسلم للواهن .
- () الراجح ان الدابة اذا كانت مع شخص مكلف، واتلفت شيئا فانه يضمسن مطلقا، اى سواء كان مالكا، ام مستعيرا، ام مودعا، ام مرتهنا، وسواء وطأته برجلها، ام صدمته، ام خبطته برأسها، ام كدمته بغمها.
- (٠٥) الراجح أن ما تتلقه البهائم نهارا فلا ضمان على من هى تحت يسده
 وأن أتلفت ليلا ضمن ، خلافا للحنفية .
 - (١٥) اذا اتلف الراهن المرهون فانه يضمنه ، ويكون الضمان رهنا بدله .
- (٢٥) اذا اتحد العقد والعاقد فإن المرهون لاينفك منه شي بسداد بعض الدين ، بل يظل مرهونا مادام هناك شي من الدين وإن كان يسيرا.
- (٥٣) مما ينفك به الرهن: البرائة من الدين ، او الاقالة ، او فسخ عقد الرهن او الابراء من الدين .

- (ه ه) يجبعلى الراهن وفاء الدين عند حلول اجل الدين من الرهـــــن او من غيره .
- (٥٦) يجوز للحاكم أن يبيع الرهــن أو غير الرهن من ملك الراهن ، أذا كـان الراهن غائبا أو معتنعا عن البيع والوقاء ، وللحاكم أن يفعــل مافيـــه المصلحة للطرفين .
- (γه) الذى يستحق بيع الرهن _عند حلول الاجل وعدم الوفاء _ هو الراهين او وكله، لكن لابد من اذن المرتهن، لما له فيه من حق .
- (٩ م) اذا امتنع الراهن من البيع والوفاء ، اجبره الحاكم ، فان امتنع عزره ، فان
 اصر باع طيه .
- (٦ -) بيع الوفا هو ان يقول البائع للمشترى : بعت منك هذه العين لدين
 لك على على انى متى قضيت الدين عاد المبيع لى .
- (۱٦) اختلف العلما في تكييف " بيع الوفاه" الفقهي على اقوال كثيرة بلغت عند الحنفية وحدهم ثمانية اقوال خرجوا في بعضها عن مفهــــوم بيع الوفا . والراجح : انه اذا كان العاقدان يقصدان بهذا العقد الرهن ، فانه يكون رهنا صحيحا ، لانه كما هو الراجح ليس للرهــن صيغة معينة لا يجوز تجاوزها ، بل ان العقد يصح متى تم بصيغـــــة مفهوم المعنى المراد منها ، بغض النظر عن كون الصيغة بلغظ الرهــن او ما اشتق منه ، او بلغظ غيره .

هذا من ناحية الصيغة .

ومن الناحية العملية لهـــذا العقد، فأنه رهن اشــــترط فيــــــه الانتفاء، ويأتي فيه خلاف العلماء في اشتراط الانتفاء، وأذ قد رجحنا انه محرم، وباطل، كما رجحنا انه لا يؤثر على العقد _ فان شرط الانتفاع الموجود ضمنا هنا ملغى ويكون حكم حكم الرهن .

(۱۲) الراجع أن الرهن الرسمى كما هو عند القانونيين غير جائز عندنا لمسافيه من أباحة التصرف للراهن بما ينقل الملكية مما يضعف الوثيقــــة وأن ماتسير عليه المصارف المتخصصة ـ في المملكة العربية السعوديـــة وهي مصارف التنمية ـ من الاكتفاء بالتجميش على الصك عن القبــــف الحسى ، ومنع الراهن من التصرفات التي تزيل الملك أو تنقصـــــه جائز شرعـــا .



و هي سبعة فهارس:

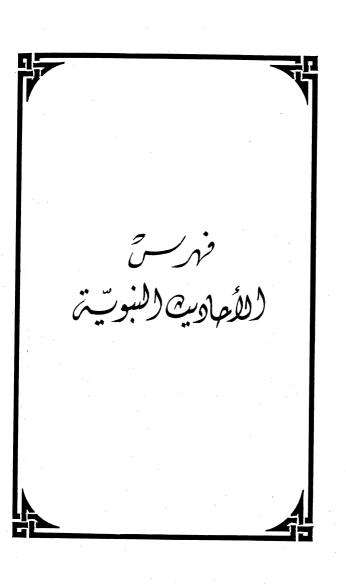
- ١ ـ فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ الآحاديث النبوية .
 - ٣- له الأثار.
 - ٤ به الأشكار.
 - ٥- يد الأعلام.
- ٦- ير المراجع والمصادر.
- ٧- بر الموضوعات ، المحتوى »

ونهرست (دلاً بامر به دلفر لأنيتر

" فهرس الآيات القرآنية حسب ترتيب السيبيب

رقم الصفحة	السـورة	رقمها	الأيـــة
707	البقرة	١٨٤	«فعدة من ايام أخر∗
750	البقرة	780	﴿انه يقبض ويبسط واليه ترجعون ﴾
			پیاایها الذین آمنوا اذا تداینتم بدین الی اجل
77.00	البقرة	7 7 7	مسمى فاكتبوه *
			*وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربهولا يبخس
1941197	البقرة		منه شیئا *
707:07	البقرة	7 7 7	*واستشهدوا شهیدین من رجالکم
70.1.12	البقرة	7 7 7	﴿ وَان كُنتُم على سفر ولم تجد وا كاتبا فرهان مقبوضة ،
701178			,
. 407 . 400	البقرة	7 7 7	﴿ولم تجد وا كاتبا فرهـلن مقبوضة،
133			
1114611	البقرة	7.7	¥فرهان مقبوضة¥
. 778 . 770			
, 477, 413			
173			·
7 0	البقرة	7 7 7	﴿ قَانَ امْنَ بِعَضُكُم بِعِضًا قَلِيرُد الذِي اؤتمن امانته ﴿
			¥زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين
			والقناطير المقنطرة من الذهب والغضة والخيل
٩٥	آل عمران	.1 €	المسومة والانعام والحرث
			*وآتوا النساء صدقاتهن نحلة قان طبن لكم عن
114	النساء	٤	شئ منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا،
			*ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم
γ.	النساء	٥	قياما ∗
γ.	النساء	۰	*التي جعل الله لكم قياما *
L	1	L	

رقم الصفحة	السورة	رقمها	الآية
			﴿وربائبكم اللاتي في جحوركم من نسائكم اللاتي
٦٥	النساء	7 7	د خلتم بهن *
			«ياايها الذين آمنوا لاتاكلوا اموالكم بينكم بالباطل
170111	النساء	۲ ۹	الا ان تكون تجارة عن تراض منكم،
۱۷ه	النساء	7 9	*ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل
707	النساء	9 7	﴿وَمِن قَتَلَ مَؤْمَنا خَطَأُفَتَحْرِير رَقْبَةَ مَوْ مَنْةَ﴾
17911	المائدة	۲	¥وتعاونوا على البر والتقوى¥
77	الانعام	9 9	﴿ انظروا الى ثمره اذا اثمر ﴿
77	الانعام	181	«كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده»
177	الانعام	178	﴿ ولا تكسب كل نفس الا عليها ﴾
			﴿المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون عمللارف بالمنكر وينهون ويقبضون ايديهم
777	التوبة	٦٧	
١.	العجر	٩	«انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحفظون *
777	طه	97	«فقبضت قبضة من أثر الرسول∗
8071800	الفرقان	٥٢	«ان عذ ابها كان غراما _*
٨٢	الذاريات	٣٩	«فتولی برکنه∗
٨٢	الذاريات	٤٠	﴿فَاحَدْنَاهُ وَجِنُودُهُ فَنَبَدُنَاهُمْ فَي اليمُ وهُو مَليمٍۗ
71.78	الطور	7 1	«کل امرئ بما کسب رهین»
777	الملك	19	﴿ اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن ،
673	المزمل	۱٥	¥كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول¥
47,177	المدثر	٣٨	· «کل نفس بما کسبت رهینة «
₹ · Y			
			·
	L		



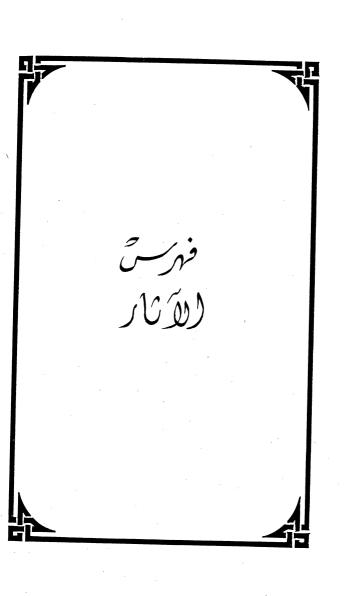
فهرس الأحاديث مرتبة حسب الحروف الجايئيه

الصفحــة	الراوى	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	جابر	اذا ابتعت طعاما فلاتبعه حتى تستوفيه .
	انسبن	اذا اقرض احدكم قرضافاهدى لهاوحمله على الدابة فلايركبها.
776	مالك	
	حکیم بن	اذا بعت بيعا فلا تبعه حتى تستوفيه .
77 4.4	حزام	
TP • 711	عائشـــة	امابعد فما بالااقوام يشترطون شروطاليست في كتاب الله،
YIO	ابو بکر	ان د ما کم واموالکم علیکم حرام .
		ان رجلااتي النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه فأغلظ فهمه
		اصحابه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوه فان
376	ابوهريرة عطاءً	لصاحب الحق مقالاً . ان رجلاً رهن فرسا فنفق ان رسول الله صلى الله عليهوسلم بعث معه دينارا يشترى له
£13 , £15	حکیم بن	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه دينا را يشترى له
ML.	حزام	اصحية فاشتراه بدينار
ווו	ابنءباس	ان الله وضع عن امتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
		ان ناقةللبراء بن عارب دخلت حائط رجل فافسدته عليهم
	سعد بن	فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الا موال حفظها
rır	محيصة	بالنهار
	ابو سعيد	انما البيع عن تراض .
170 · 119	الخد ری	
	عروة بن	ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه دينارا يشتري له به
W-	الجعد	شاة فاشتری له به شاتین .
זו יזני סנ	عائشـــة	ان النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند يهودي .
		ان النبي صلى الله عليه وسلم نهيءن بيع الطعام حتى
717	ابوهريرة	يستوفى .
	انس بن	انه مشى الى النبي صلى الله عليه وسلم بحبر شعر واها لة سنحة
000	مالك	

الصفحــة	الراوى	الحــــديث
W1 , LY	عتاب بن اسيد	انهم عن بيع مالم يقبضوا ، وربح مالم يضمنوا .
		انی رجل اشتری هذه البیوع فما تحل منها وما تحرم
		على ؟قال بابن اخى : اذا اشتريت بيعا فلا تبعه
77 7.4	حکیم بن حزام	حتى تقبضه .
111	جابربن عبد اللم	ايما رجل أعمر عمرى ، له ولعقبه ، فانها للذى اعطيها
		توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ود رعه مرهونه
65	عائشــة	عند یهودی
TP • 711	عائشة	حديها واشترطى لهم الولاء، فإن الولاء لمن اعتق .
		رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد
		رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتى يؤوه
7757	ابن عمر	الى رحالهم .
ıır	ابو هريرة	الرجل جبار .
69. 4 818	ابو هريرة	الرهن مركوب ومحلوب .
		الرهن يركب بنغقته اذا كان مرهونا ، ولبن الدر يشرب
70 · 113 ·	ابو هريرة	بنغقته اذا كان مرهونا
. 915 . 544		
٥٩٠		
οN	ابو هريرة	الظهريرك
าน	ابو هريرة	العجماء جرحها جبار، والبئرجبار
733	سمرة بن جند ب	على اليد ما اخذت حتى تؤديه .
٥٣٠	غلى	كل قرض جر منفعة فهـو ربا
		كل غلام رهينة بعقيقته ، تذبح عنه يوم سابعه ، ويحلق ،
771	سمرة بن جند ب	ويسامى .
		كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا، فنهانا رسول
7727	ابن عمـر	الله صلى الله عليه وسلم أن نبيعه .
		كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سفر فكنت على بكر
""	ابن عمـر	صعب لعمرفقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بعنيه.

الصفحة	الراواي	الحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	_	لقد رأيت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
۱۳۱۶، ۲۱۳۰	ابن عمــر	يبتاءون جزافا بعنى الطعام
777	<i>J</i>	س برد بیدی دید
1.21	ابن عمــر	من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه .
"	, J U.	من استعاذ بالله فاعيذ وه، ومن سأل الله فاعطوه، ومسن
oro	عبد اللهبن عمر	د عاكم فاجيبوه .
777 . 778	ابن عمر	من اشتری طعاما بکیل او وزن ، فلا یبعه حتی یقبضه .
750	بن ر ابو هريرة	من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكتاله .
aky	عبد اللهبن عمر	من باع نخلا قد ابرت فثمرتها للبائع الا ان يشترط المبتاع.
,	ابن عمـر	من فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة.
W19 . W-7		نهى ان تباع السلع جيث تبتاع حتى يحوزها التجار الى رحالهم
777	ابن عباس	'
		نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى
٠١٣ ، ٢١٢ ،	جابر	يجرى فيه الصاعان .
737	·	
		نهى النبى صلى الله عليه وسلم ان يباع الطعام اذ ااشتراه
777	ابن عمـر	حتى يستوفيه .
		وقال الثالث: اللهم انى استأجرت اجراء فاعطيتهم اجرهم
ïγο	ابن عمــر	حديث الغار .
310	ابن عمــر	لابأس ان تأخذها بسعر يومها مالم تتفرقا وبينكما شئ .
ی ۶۰۸	ابوسعيد الخد	لا ضرر ولا ضرار .
		لاطلاق الا فيما تملك، ولا عتق الا فيما تملك، ولا بُيع الا
179	عمرو بن سعيب	فيما تملك .
	عن ابيهعن جده	
	عبد الله بن	لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم تضمن ،
970	عمربن العاص	ولا بيع ما ليس عندك .

1			
	الصفحة	الراوى	الحــــديث
	· ·	ابوحميد	لايحل مال أمرئ مسلم الا بطيب نفسه .
	0W ' 1W	الساعدى وغيره	·
	. 115 . 14.	ابو هريرة	لا يغلق الرهن ، الرهن لمن رهنه، له غنمه وعليه غرمه .
	aW , 81.		
1			لا يغلق الرهن ، الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه
	ध्यः । ध्य	ابو هريرة	وعليه غرمه .
	01. 68		
	F10 ·		
1			
		-	
		·	
		·	
1			
L			

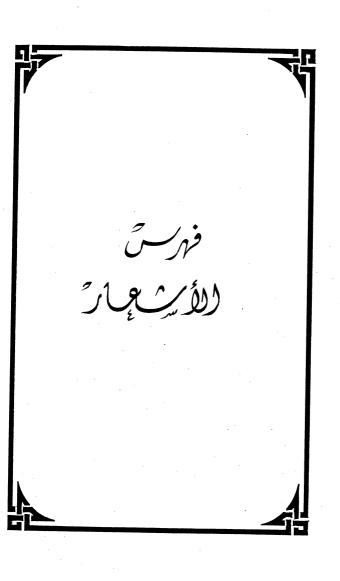


(٦٩٦) فهرس الآثار مرتبة على حسب الحروف ا*لوسجا بَيِّي*

	· · · · · · ·	
الصفحــة	القائل	الاثـــــر
-		اذا كان الرهن اكثر مما رهن به فهلك فهو بما فيه لأنه
£10 · 870	على	امين في الغضل .
520, 520	ابن عمر	اذا كان الرهن اكثر مما رهن به فهو امين في الفضل.
. 27%	على	اذا كان في الرهن فضل، فان اصابته جائحة فالرهن بمافيه
		اذا كانت الدابة مرهونة فعلى الذي رهن علقها ، ولبن الدر
313	هشيم	يشـرب
		ارأيت قوله ؛ لايغلق الرهن اهو الرجل يقول : أن لم
. 1.0	معمر	آتك بمالك
OFE	ابن عمر	اردد اليه هديته او اثبه .
		استسلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ثم قضاه دراهم
ort	مجاهد	خيرا شہا ٠
751	ابن عباس	اشترها ولاتبعها
ווי יתו	بريرة	ان اهلى كاتبوني على تسع اواق، في كل سنة اوقية
		انك في ارض الرباء بها قاش، اذا كان لك على رجل حق
٨٢٥	ابو بردة،	فاهدى اليك حمل تبن
	وابىبن كعب	
		ان معاذ ^{اً} بن جبل قضى فيمن ارتهن ارضا فاثمرت فان
3/46	معاذبنجبل	الثمرة من الرهن
		ان معاذلبن جبل قضى فيمن ارتهن نخلا مثمرا فليحسب
9//	معاذبنجبل	المرتهن ثمرها من رأس المال
		ان ناسا يوهمون في قوله عليه السلام "الرهن بما فيه"وانما
279	ابن جريج	قال ذلك اذا هلك وعميت قيمته
77	احمد	انه ان لم يعنق عنه فمات طفلا لم يشقع في والديه
727	ابوالعالية ،	انهما كانا يرخصان في بيع المصاحف
	والشعبى	
	L	

الصفحة	القائل	الاثـــــر
		انهم ليسوا يبيعون كتاب الله، انما يبيعون الورق وعمل
757	الشعبى	ایدیہم ،
		تسلف ابى بن كعب من عمر بن الخطاب مالاثم ان ابيا
a٣٦	محمد بن	اهدی له بعد ذلك من شمرته
	سيرين	
9/17	ابن عمر	الجارية المرهونة أذا ولدت فولدها معمها .
737	مطرالوراق	رخص في بيع المصاحف حبران : الحسن والشعبي
514 . 52Y	عطاء مرسلا	الرهن بما فيه .
ยา	ابو الزناد	الرهن بما فيه اذا هلك وعميت قيمته
€0.	ابنالمسيب	الرهن ممن رهنه، له غنمه وعليه غرمه
51%	عطاء	الرهن وثيقة أن هلك، فليس عليه غرم
737	علقمة	سئل اشتری مصحفا ؟ قال: لا
. 212, 220	على	في الرهن يتراد ان الفضل .
EN		
		في الرهن يهلك، أن لم يذهب حق هذا، أنما هلك من
273	الزهرى	رب الرهن
7.70	معاذ	فیمن ارتهن نحیلا، فاثمرت ، ان ثمارها معها
arr	ابن عباس	قاصه بما اهدى اليك
737	سالم	كان ابن عمر يمر باصحاب المصاحف فيقول: بئست التجارة،
÷	·	كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون بيع
751	عيد اللهين	المصاحف
	شقيق	
	0	كان معاذ بن جبل يقول: في النخل اذا رهنه فيحرج فيه
247	معاذ	ثمرة فهو من الرهن
- "		كان من ادركت من فقهائنا الذين ينتهى الى قولهم : .
777 . 71	جابر	لاتبع بيعا حتى تقبضه
111.11.	ببر	، بيع بيت حتى ــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1.		

الصفحــة	القائل	الاثـــــر
£8A	ابنالسيب	له غنمه وعليه غرمه
	مرسالا	
m	ابن عمر	ما ادركت الصفقة حيا مجموعا فهو من المبتاع .
2776	ابن مسعود	ما اصاب من ظهر دابته فهو ربا .
3/17	معاذ	من ارتهن ارضا فهو يحتسب ثمرها لصاحب الرهن .
		من باع وليدة او شيئا من الحيوان وفي بطنها جنين ، ان
V/Ac	مالك	ذلك الجنين للمشترى.
٥٩٠ ، ٥٠٠	الاعمش	وانا على اصلى اصلته في قبول الزيادة من الثقة .
רוד .	حرام بن	وان ما افسدت المواشي بالليل ضمان على اهلها .
	سعد مرسلا	
751	ابن عمر	ود دت انى قد راًيت الايدى تقطع فى بيع المصاحف .
٣١٠	ابن عباس	ولا احسب كل شئ الا مثله .
গ্রহ	على	يترادان الغضل فان اصابته جائحة برئ .



فهرس الاشعبار مرتبسة حسب الحروف الراتجا ركية. لحسسوف الروى

الصفحـــة	البيـــــت
	ففادرها رهنا لديها لحالب
٣١	يرد د ها في مصدر ثم مو / ز
	یطوی ابن سلمی بها من راکب بعد ا
٣٥	عيدية ارهنت فيها الدنانيــر
	وفارقتك برهـــن لا فكــــاك له
103	يوم الوداع فامسى رهنها غلقا
	فلما خشيث اظافرهــــم
. 77	نجوت وأرهنتهم ما لكــا
	يراهنني فيرهنني بنيــــــه
7.4	وأرهنه بني بما اقـــول
, ,	اليس اخو المــوت مستوثقـــا
	على وان قلت قـــد انسان
808	
	اما تری جسمی خلا قد رهن اربهال
7 7	هزلا وما مجــر ^{بر} في السمن
	یامن نعیبت علی بعد بمجاسه
٣٣	كل بما قعل الواشون مرتهن
	قهل يمنعنى ارتياد البــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	د من حذر الموت ان يأتين
	على رقيب له حافــــــظ
807 6 801	فقل في امرئ علق مرتهـــن
,	
	·

فهرکس (لاهکسلام

فهرس الأعلام مرتبا على حسب الحروف الرهجا بَيْتَ من غير اعتبار لـ "ابن"او"ال" او"ابو"

آدم بن ابی ایاس ۲۱۳

177.177

ابراهیم بن حمزة بن سلیمان

ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان الكلبي ابوثور ١٦٥، ٣١٦، ٣٦٨ ٢٣٠

ابراهیم بن عمیر ۳۷ ؟

ابراهیم بن محمد بن عرفة ه ه ٤

ابراهیم بن مرزوق بن دینار ۲۲۶

ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي ١٠١، ١٩،٤٦٣، ٢٦٣،

ابی بن کعب بن قیس ۲۸ه، ۳۲ه، ۳۷ه

الاثرم = احمد بن محمد بن هاني الطائي

. احمد بن احمد بن سلامة القليوبي γه۱

احمد بن ادريس بن عبد الرحمن ۲۲۱، ۶۶۶

احمد بن ابی یکر بن اسماعیل البوصیری ۳۳ه

احمد بن الحسن الجعفي المتنبي ٣٣

احمد بن الحسين بن على بن موسى البيهقى ٥، ١٠٥، ١٠٥، ١١٤،

0371P.31131313131314731.73177773137731

· { 9 9 · 5 9 Y · 5 Y O · 5 TY · 5 TT · 5 TO · 5 O T · 5 5 Y · 5 5 T · 5 TY

. 074.041.040.044.041.041.044.044.044.044.01.

3 40,6 40,6 112,2 12,212, 712

احمد بن سعید بن الصخر الدارمی ۱۷۳

احمد بن شعیب بن علی النسائی ۱۱۲،۳۰۹،۳۰۷،۱۲۹،۳۳۲

. 040,041,044,143,443,443,640,540,040

718,071

احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ۲۳۹، ۲۵، ۲۲۲ احمد بن عثمان بن ابراهيم التركماني ۱۷۱، ۲۲، ۲۲۶ ۲۷۰۶

احمد بن على ، ابو بكر الرازى الجصاص ١٩٧ ، ٢٥٢ ، ٥٥٤

احمد بن على بن محمد الكناني العسقلاني ١٠١٤،١٦٦،١٦٦، ١٧١، احمد بن عمر بن سريج القاضي 177 احمد بن فارس بن زکریا الرازی ۲۳ ، ۳۵، ۳۹، ۲۵، ۲۵، احمد بن محمد بن احمد بن جعفر القدوري ١٣٢ احمد بن محمد بن احمد بن ابي حامد الدردير ٩٣٩ احمد بن محمد بن احمد الشلبي ٧٧ احمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني ۲۳، ۲۵، ۲۵، ۱۹۲، ۹۲، ۹۲، ۹۲، ۹۲، ۱۹۲، 370,020,040, 640,640,600,010,612,712,712 احمد بن محمد بن سلامة الطحاوى ه٣٦٠ ٤٢٤ ، ٢٦ ، ٩٦ ، ٤٣٤ ، 717 4 5 7 7 4 5 7 0 4 5 7 7 4 5 7 0 احمد بن محمد بن على الفيومي . ٧ احمد بن محمد بن على بن مرتفع الانصاري ٢٨٨ احمد بن محمد بن غالب ، غلام خلیل ۳۱ احمد بن محمد بن محمد بن حجر الهيتمي ٢٥٤ احمد بن محمد بن محمد الهروى ه و ع احمد بن محمد بن هارون الخلال . و ۽ احمد بن محمد بن هانئ الاثرم ١٠٥ احمد بن المولى بدر الدين قاضى زادة و ٧ احمد بن يحيى بن يسار الشيباني = ثعلب ؟ ٥ ؟ الاخفش = عبد الحميد بن عبد المجيد ابو الخطاب الازهرى = محمد بن احمد بن الازهر اسحاق بن ابراهيم بن مخلد راهويه ٣١٨ ، ١٩،٤١ و . ٤ اسحاق بن عيسى بن نجيح الطباع ١٢٥ اسحاق بن منصور بن بهرام ۲۹ اسماعیل بن امیة ۳۳٬۹۳۱
اسماعیل بن حماد الجوهری ۲،۱۰۵
اسماعیل بن سالم الصائغ البغدادی ۱۲۵،۱۰۰
اسماعیل بن عبر بن شون ۱۳۳
اسماعیل بن عبر بن شون ۱۳۳
اسماعیل بن عباش بن سلیم العنبسی ۳۳۰
اسماعیل بن یحبی بن اسماعیل العزیی ۵۵
اشهب = سکین بن عبد العزیز بن داود القیسی
الاصفهانی = الحسین بن عمد بن المفضل
الاصمعی = عبد الملك بن قریب بن عبد الله
الاعمی = میمون بن قیس بن جند ل
الاعمش = سلیمان بن مهران الاسدی
الاعمش = سلیمان بن مهران الاسدی
انس بن مالك بن النضر الانصاری ۵۵٬۸۲۱،۳۳۱،۳۳۲،۳۳۶

_ الباء _

= محمد بن محمد بن محمود البابرتي = سلیمان بن خلف بن سعد الباجي البجيرمي = ساليمان بن محمد بن عمر = عبد العزيز بن احمد بن محمد البخاري = محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخارى = نضلة بن عبيد الاسلمى ابو برزة بريرة مولاة عائشة ٢٥٢، ١١٢، = الحسن بن الصباح بن محمد الواسطى البزاز البراء بن عازب ٦١٦ ابو بردة = عامر بن ابي موسى الاشعرى البغوى = الحسين بن مسعود بن محمد القراء ابو البقاء = ايوب بن موسى الحسيني

ابو بكر الخلال = احمد بن محمد بن هارون البغدادى

إبوبكرين عبد الرحمن بن الحارث ٣٦،٤٣٠

ابو بكر بن مسعود بن احمد الكاساني . ٦٤١،٣٣٧،٢٥٠،١١١،٨٠

البلقيني = عمربن رسلان بن نصير

البوصیری = احمد بن ابی بکر بن اسماعیل

البهوتى = منصور بن يونى بن صلاح الدين

البيضاوى = عبد الله بن عمر بن محمد بن على

البيهقى = احمد بن الحسين بن على

- ت -

ابن التركمانى = احمد بن عسان بن ابراهيم الترمدى = محمد بن عيسى بن سورة النسوى = على بن عبد السلام النسوى ابن تيمية = احمد بن عبد الحليم الحراني

- ث -

ثعلب = احمد بن يحيى بن يسار الشيبانى ابو ثور = ابراهيم بن خالد بن ابى اليمان الثورى = شعبان بن سعيد بن مسروق

_ - -

جابربن عبد الله الانصاری ۳۱۲،۳۱۳،۳۱۳،۶۱۳،۳۲۲،۳۲۲، ۳۱۶،۳۲۲،۳۱۳ ه ۶۲۰۳۲۶۳۳

الحرجاني = على بن محمد بن على

ابن جربح = عبد الملك بن عبد العزيز الجصاص = احمد بن على الرازى ابو جعفر = يزيد بن القعقاع المخزومي جلال الدين المحلمي = محمد بن احمد بن محمد ابن جنى الموصلى ابن الجوزى = عنمان بن جنى الموصلى الجوهرى = اسماعيل بن حماد الغارابي الجوينى = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف

- ح -

= محمد بن ادريس بن المنذر الرازى ابو حاتم الحارث بن محمد بن داهر ۳۰ الحارث بن يزيد العقلى التيمي الكوفي ٩٦٩ ابو حازم = عبد العزيز بن ابي حازم الحاكم = محمد بن عبد الله بن محمد ابو حامد = محمد بن محمد بن محمد الغزالي ابن حبان = محمد بن حبان بن احمد حبان بن هلال البصـرى ١٧٣ حبيب بن ابي ثابت قيس ١٧٤ الحجاج بن المنهال الاغاطى ٢٦٦،٤٣٨ ابن حجر العسقلاني = احمد بن على بن محمد ابن حجر الهيتمي = احمد بن محمد بن على حرام بن سعد بن محیصة ۲۱۲، ۲۱۲ = على بن احمد بن سعيد ابن حزام حسان بن ابراهيم بن عبد الله ٣٣ الحسن بن صالح بن حي الهمداني ٢٥٤ الحسن بن الصباح بن محمد الواسطى البزاز ٣٤٦ الحصكتى = محمد بن على بن محمد الرحمن الحطاب = محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحكم بن عتيبة الكندى ٣٦٨، ٣١٨، ٣٦٨

حکیم بن حزام بن خویلد ۱۷۳، ۱۷۹، ۱۷۹، ۲۰، ۳۰، ۹،۳۰۸، ۳۳، ۳۳. ۳۲. ۳۲.

حماد بن زید بن درهم الازدی ۱۷۱

حماد بن سلعة بن دینار البصری ۱۳،۳۱۹ ۱۶،۶۱۶،۳۳۹،۱۰۰۹۰۵ م.۲۰۵

حمد بن محمد بن ابراهیم الخطابی ۳۲، ۳۶۷، ۱۹، ۹۲۹، ۱۹، ۱۹، ۱۹، ۲۹۲ حمزة بن حبیب بن عنارة ۲۵، ۱۹

حميد بن ابي حميد الطويل ٣٣،٤٣١

ابو حنيفة = النعمان بن ثابت التميمي

- خ -

خارجة بن زيد بن ثابت الانصارى . ٣٦، ٣٦، ٣٦ الخرشى = محمد بن عبد الله الخرشى ابو الخطاب = محفوظ بن احمد بن الحسن الخطابى = حمد بن محمد بن ابراهيم خلاس بن عموه الهجرى البصرى ٢٦، ٤٣٨ عدد البخارى خواهر زادة = محمد بن الحسين بن محمد البخارى

_ 2 _

الدارقطنى = على بن عمر بن احمد
الدارمى = احمد بن سعيد بن صخر
داود بن على بن خلف الاصبهائي الظاهري ٦٢
ابو داود = سليمان بن الاشعث بن شداد
الدردير = احمد بن محمد بن احمد
الدسوقى = محمد بن احمد

_ ذ__

ابن ابی ذئب = محمد بن عبد الرحمن بن المغیرة الذهبی = محمد بن احمد بن عثمان

– ر –

الراغب الاصغهاني = الحسين بن محمد بن المفضل الرافعي = عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ابن رشد = محمد بن احمد بن محمد ابن الرفعة = احمد بن محمد بن على بن مرتفع الانصاري رفيع بن مهران الرياحي ، ابو العالية ٣٤٣ الرملي = محمد بن احمد بن حمزة الروياني = عبد الواحد بن اسماعيل بن احمد المحمد الروياني المحمد بن اسماعيل بن احمد

– ز –

زبان بن العلاء بن عمار بن العربان ٢٦ الزبيدى = محمد بن محمد بن محمد

الزبير بن خريت البصري ١٧٣،١٧٢ ابو الزبير = محمد بن مسلم بن ندرس ابراهیم بن السری بن سـهـل الزجاج زربن حبيش بن حباشة الاسدى ٢٨ ه = عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد ابو زرعة الزركشى = محمد بن عبد الله بن محمد زفر بن الهنديل بن قيس البصرى ٦٦،٢،١٦٤، ٣٠٢،٢٦٥، 048.044 زكريا بن ابي زائدة ١٠٤١٢ ٥٠١،٥ الزمخشرى = محمود بن عمر بن محمد عبد الله بن فكوان القرشى ابو الزناد الزهـرى = محمد بن مسلم بن شهاب زهير بن ابي سلمي ربيعة بن رياح المزني ١٥٤،٢٥١ زياد بن ايوب بن زياد البغدادي ١٠٤١٣ ٥٠١٠٥ زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني ١٢٥ زید بن ثابت ۳۶۶،۳۱۹،۳۰٦ = سعید بن اوس بن ثابت ابو زید ابن ابى زيد = عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني الزيلعى = عبد الله بن يوسف بن محمد زين الدين بن ابراهيم بن محمد ٩ ٦٤٨،٣٧٩

ـ سري ــ

سالم بن ابی البعد راقع الفطفانی ۳۱ه

سحنون = عد السلام بن سعید بن حبیب
السرخسی = محمد بن احمد بن ابی سهل
ابن سریح = احمد بن عمر بن سریح البغدادی
سعد بن مالك بن سنان ۱٦٥

```
سعید بن اوس بن ثابت ، ابو زید ۳۳، ۳۶
         سعید بن ابی بردة ،عامر بن ابی موسی الاشعری ۲۷ ه
               ابوسعید الحدری = سعد بن مالك بن سنان
                  سعيد بن راشد السماك المازني ٣٣،٤٣٢
                  سعيد بن زيد بن درهم الازدي ١٧٢،١٧١
سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي ۱۰۳٬۱۰۲،۱۱۱،۱۱۲،۹۰۹
0110,110,110,110
                           سافیان بن حسین بن حسن ٦١٢
سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ۲۰۱،۱۰۱،۸۱۹،۹۱۹،۳۱۸،
                                     09. 104. 1899
                سافيان بن عيينة بن ميمون الهلالي ٦١٢،٥١٢
                     ابن السكيت = يعقوب بن اسحاق
                      أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ١١٥
 سليمان بن احمد بن ايوب الطبراني ٣٢٢،٣٢٠،٣١٤،٣٠١ ٣
سليمان بن الاشعث بن شداد السحستاني ٥٦،٥٣، ١١١، ٩٦،٦٣، ١١١،
7111.411.111.411.411.641.14.6.4.6.4.41.14.6.111
017,612,112,112,412,412,512,113,513,113, 713,
133, 223, 723, 763, 110, 210, 620, 620, 274, 677, 677,
                                      111,111,111
             سليمان بن خلف بن سعد الباجي ١١٤٥،١٤٥ ٢١،١٤
                        سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي ٢٥
                سليمان بن مهران الاسدى الكوفي الاعمش . و ه
     ابوسليمان = حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي البسني
         سمرة بن جندب بن هلال الفزاوى ٣١، ٢٤٤، ٣٤٤، ٤٤٤
                               سوارين مصعب الكوفي ٣١٥
                        سيبويه = عمروبن عثمان بن قنبر
                     ابن سیده = علی بن احمد بن سیده
```

ـ ش ـ

= عبد الله بن نجم بن شاس ابن شاس الشاعر الاموى = عبد الله بن سعيد بن ابان = محمد بن ادريس بن العباس الشافعى = عبد الله بن شبرمة بن حسان ابن شبرمة شبیب بن غرقد السلمی ۱۷۰ ابو شجاع = محمد بن احمد بن حمزة الحنفي الشربينى = محمد بن احمد شريح بن الحارث بن قيس الكندى ٢٠،١٠٦،١٠١ ابن شعبان = عبد القادر بن على بن شعبان شعبة بن الحجاج بن الورد ٩٩٠،٤٩٥، ٢١٣٠٥ = عامر بن شراحبيل الشعبى الشوكانى = محمد بن على شیبة بن مضاح بن سرجسی ۲۵ ابن ابي شيبة = عبد الله بن محمد بن القاضي

– ص –

المغانى = الحسن بن محمد بن الحسن الصنعانى = محمد بن الحسين بن قاسم - ض - ض - الضحاك بن مزاحم الهلالي ٦٢

h

طاوس بن کیسان الیمانی ۲۹٬۳۱۰٬۱۰۹ هم ۸۶٬۰۸۳٬۶۳۹٬۶۲۹٬۳۱۰ ابن طاوس بن کیسان

الطبرانى = سليمان بن احمد بن ايوب الطبرى = محمد بن جرير بن يزيد الطحاوى = احمد بن محمد بن سلامة الطوسى = محمد بن الحسن بن على

- ع -

عائشة بنت ابی بکر الصدیق ۱۱۲٬۹۲۰ ابن عابدین = محمد بن امین بن عمر
عاتکة بنت خالد بن منقذ ۳۰
عاصم بن بهدلة ابی النجود ۲۶
ابو العالیة = رفیع بن مهران الریاحی
عامر بن شراحبیل الشعبی ۳۶۲٬۲۲۶٬۳۲۶
ابن عامر = عبد الله بن عامر بن یزید
عامر بن ابی موسی الاشعری ۸۲۸
عبد الباقی بن قانع بن مرزوق ۳۳۶
ابن عبد البر = یوسف بن عبد الله بن محمد
ابن عبد البر = یوسف بن عبد الله الاشبیلی ۱۱٬۱۱۲٬۰۲۶٬۳۶۶
عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الاشبیلی ۱۱٬۶۲۰٬۱۱۶٬۳۶۶
عبد الحمید بن عبد المحمد بن عبد ال

عبد الرحمن بن على بن محمد ٣٣،٤٣١

عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الاوزاعي ٣١٨، ٩ ٣٦، ٣٦٩، ١٩٤٢، ٥٠٢، ٥، ٠٠ . ه . م ، ٧٠٠

عبد الرحمن بن القاسم ۲۳٬۶۸۱٬۶۲۱٬۶۲۰٬۱۳۱

```
عبد الرحمن بن ابي ليلي الانصاري ۸۲٬٤٩٤٬٤۱۹،۳٦۸
                               عبد الرزاق بن ابراهیم ۳۲
عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني ۲۶۳،۲۶۲،۲۶۱،۱۱۶،۱۰۲
٧٩٤١٩٠٥١١٥٠٩٢٤٠٥٣١٠٥٠٩٠٤٩٧
                   عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي ٦٥٣
                     عبد العزيز بن احمد بن محمد البخاري و ٦
              عبد العزيز بن ابي حازم سلمة بن دينار الحربي ٣٣
              عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله المنذري ٦١٢
                          عبد القادرين على بن شعبان ه١٤٥
                        عبد الكريم بن روح بن عنبسة البزار ٣١]
     عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي ٦٣٩٠٥٤٨٠٨١٠٢٧
عبد الله بن احمد بن محمد بن احمد بن قدامة ۲۲۱،۲۰٦،۱٤٥،٥٧
                                  عبد الله بن احمد بن محمود السفى ٥٠٠
                   عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ٣٣
                        عبد الله بن ذكوان القرشي ٢٩،٤٢٩
                        عبد الله بن سعيد بن ابان القرشي و ٢
                 عبد الله بن سلام بن الحارث ٢٨ ٥ ٣١ ، ٣٥ ، ٣٥ ه
               عبد الله بن شبرمة بن حسان بن المنذر ٣٦٤،٣٦٩
                             عبد الله بن شقيق العقيلي ٢٤١
                  عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني . ٣١٠ ٥٨٣،
                                عبد الله بن عامر بن يزيد ٢٥
عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ٣٣١،٣١٠،٣٠، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣١٠، ٣٦،
                                  337,120,220,520
                        عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني ٣٤٥
عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى ٣١٣،٢٠٤٢،٢٤١،١٧٥،١٠١ ،
```

V73,333, . 10,020, 220, 270, 270, 070, 670, 670

```
عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي
                          ٧١
                         عبد الله بن عمران بن رزبن وهب ١٢ ه
                                     عبد الله بن عمرو بن العاص
                         0 7 9
                                    عبد الله بن كثير بن المطلب
                          77
                         عبد الله بن المبارك ٢٦،٣٦٨ ٢٤، ٢٢
عبد الله بن محمد بن القاضي ابي شيبة ٣٣٠،٢٤٣،٢٤٣،٢٤٢ عبد
                                 £74 . £77 . £70 . £77 . £70
  عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي ٣٣،٤٣٨،٤٣٤ ، ٣٥،٥٣١،٤
                                   عبد الله بن نافع الصائغ ه١٩٥
                              عبد الله بن نبيشة السلولي ٢٨،٢٢
                           عبد الله بن نجم بن شاس الجذامي ١٤٤
                                     عبد الله بن نصر الاصم ١١٥
                      عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي ٥١١٠٤٥
         عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ٦٤٢،٦٣٩،٦١٣،٧٧
                    عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ٢١٢ ، ٢١٢
                      عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشيون ٦٥٣
                              قريب بن عبد الله الاصمعى ٢٣،٢٢
                 عبد الملك بن ابي محمد الجويني ٦٧٧،٥٣٠،١٤٣
                 ابن عبد الهادى = محمد بن احمد بن عبد الهادى
                     عبد الواحد بن اسماعيل بن احمد الروياني ١٣٢
                                 عبد الوارث بن سعيد التنوري ٢٦
                               = القاسم بن سلام
                                                      ابو عبيد
                               عبید بن عمیر بن قتادة ۲۵، ۶۳۹
                      عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبرى و ١٩
                         عبيد الله بن الحسين الكرخى ٢٥٣٠١٣٣
                          عبيد الله بن عبد الله بن عتبة . ٣٦،٤٣٠
                                                     ابو عبيدة
                       = معمرين المثنى التميمي
                                عتاب بن اسید ۲۱،۳۰۹،۳۰۸
```

```
عتبة بن حميد الضبي ٣٣ م
                                عثمان بن جنى الموصلي ٢٨
                                    عثمان بن عقان ۲۱۹
                                      عثمان بن مسلم ٣٢٦
                = احمد بن عبد الله بن صالح
                                             العجلى
                   = على بن احمد الصعيدى
                                             العد وى
               = عبد الله بن عدى بن عبد الله
                                              ابن عدی
                   = محمد بن محمد بن عرفة
                                              ابن عرفة
                      عروة بن الجعد ١٧٤،١٧٣،١٧٢،١٧٠
                 عروة بن الزبير بن العوام ٩٦،١١٢، ٩٦ ٢٣٦، ٣٦،
                 ابن عداكر = على بن الحسن بن هبة الله
عطاء بن ابی رباح ۲۲،۰۱۹،۳۱۷، ۲۲،۰۲۱، ۲۲،۰۲۲، ۲۲،۰۲۲، ۲۲۸
                        { TY ' { TY }
                                عقيل بن خالد الايلى ٦١٢
            = عبد الله بن الحسين بن عبد الله
                                              العكبرى
على بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري ١٠٤،١٠٢،٦٦،٦٦،١٠٢، ١
٠٨٨ ٠٥٨٥ ٠٥٨٤ ٠٥٨٣ ٠٥٨١ ٠٥١٨ ٠٥١٧ ٠٥١١ ٠٥١٠
                         على بن احمد بن سيدة ٣٦،٣٤،٢٨
                    على بن احمد الصعيدى العدوى ٦٦٨،٧٨
                   على بن ابي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ٧٣
                       على بن الحسين بن محمد السقدى و ٢٤
                     على بن ابى محمد الحسن بن هبة الله ٣٤٣
                           على بن حمزة الاسدى الكسائي ٢٥
                        على بن عبد السلام التسولي ٦٦٧،٣٣٧
على بن ابي طالب . ٢٦، ٥٣٥، ٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٥٢٥، ٢٦١، ٢٦٨، ١٦٤
```

071:07.

على بن عبد الله بن جعفر المديني ٣ ٤ ٤ . على بن عمر بن احمد الد ارقطني ٢٥،٢٠١٢،١١٤،١١٤،١١٢،١١٨ 110,112,112,112,012 على بن عمر بن احمد بن العضار البغدادي ٣٥٥ على بن محمد بن حبيب البصري الماوردي ٢٦٢ عمر بن بدر بن سعید ۳۰۰ عمر بن رسلان بن نصير البقيني ه ٨ عمر بن الخطاب . ۲۱، ۳۵، ۳۳، ۲۳، ۲۳، ۲۵، ۳۳، ۳۳، ۳۳، ابو عمر _ غلام ثعلب _ = محمد بن عبد الواحد بن ابي هشام عمرو بن دينار المكي ٨٤٠٥٨٣٠٤٣٣، ٨٨٥٥٨٥٥ عمرو بن شعیب بن محمد ۱۷۸ عمرو بن عثمان بن قنبر ۲۷ ابو عمرو بن العلاء = زيان بن العلاء بن عمار

- غ -

= جعفرين عون بن جعفر

الغزالى = محمد بن محمد بن محمد

ابن عون

ـ ف ـ

ابن فارس بن زكريا = احمد بن فارس بن زكريا ابن ابى قديك = محمد بن اسماعيل بن مسلم الغراء = يحيى بن زياد الاسلمى فضالة بن عبيد بن نافذ الانصارى ٣٦٥

الفناری ــ = محمد بن حمزة بن محمد الفيروز آبادی = محمد بن يعقوب بن محمد الفيومی = احمد بن محمد بن علی

– ق –

القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي ١٥١ القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق ٣٦ ابن القاسم = عبد الرحمن بن القاسم بن خالد قاضى زادة = احمد بن المولى بدر الدين قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي ٣٦٨، ١٩، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٦٣ **{77'{18** = عبد الله بن مسلم بن قتيبة اس قتيبة ابن قد امة = عبد الله بن احمد بن محمد القد وري = احمد بن محمد بن احمد = احمد بن ادريس بن عبد الرحمن القرافي = محمد بن احمد بن ابى القرج الانصارى القرطبى

ابن القصار = على بن عمر بن احمد ابن القطان = يحيى بن سعيد القطان القلبوبي = احمد بن احمد بن سلامة ابن القيم = محمد بن ابي بكر بن ايوب

_ ك _

الكاسانى = ابوبكربن مسعود بن احمد ابن كثير = اسماعيل بن عمر بن ضوا القرشى ابن كثير بن المطلب الكرخى = عبد الله بن الحسين الكرخى

ابن الكرمانى = يحيى بن محمد بن يوسف الكسائى = على بن حمزة الكلبى = محمد بن السائب بن بشر

ابن الكلبى = هشام بن محمد بن السائب

- J -

ابولبيد = لهازة بن زبار
اللكتوى = محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم
لمازة بن زبار الجهضمي البصري ١٧٢ الليث بن سعد بن عبد الرحمن ع٢٠٢٠٥،٩٠٥، ٢١٢٠٥٠

- 0 -

> الماوردى = على بن محمد بن حبيب ابن العبارك = عبد الله المتنبى = احمد بن الحسين ...

المتولى = عبد الرحمن بن مأمون بن على مجاهد بن جبر المخزومي ٥٣٦، ٦٦، ٣٥٥

محفوظ بن احمد بن الحسن الكلوذ انى البغد ادى ٢٢٤،١١٠ محمد بن ابراهيم بن زيادة الاسكندرى ١٩٥ محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى ١٩٥، ٢٦٦، ٣١٦، ٢٦٤، ١٩٩ محمد بن احمد بن ازهر الازهري ١٠٧

```
محمد بن احمد بن حمزة و ۲۶
                  محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي ١٨١
              محمد بن احمد الشربيني ۳۶۷، ۱۳۹۲، ۲۲۹، ۲۲۹، ۲۷۹
                       محمد بن احمد بن عبد الهادى ٣٣ م
          محمد بن احمد بن عثمان الذهبي ١٠٢٠،١١٤،١،٢،١،
                                           750,029
                       محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ٧٨
                     محمد بن احمد بن ابى فرح القرطبي ١٤٤
               محمد بن احمد بن محمد بن ابراهيم المحلى ١٤٣
          محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد ه١٠٥ ٣٠٥ م
 محمد بن ادريس بن العباس الشافعي ٢٢١،١٦٩،١٦٨، ٢٢١،
 , ٥٨٥, ٥١٨, ٥١١, ٥٤ ١٠٥٠ . . . ٤ ١ ١ ٠٤ ١٧ . ٤ ٥١ . ٤ ٥٥
                  714,114,117,110,04.,048,042
             محمد بن ادريس بن المنذر الرازي ١٣١ ، ١٢ ، ١٣٥ ، ٣٣ ه
محمد بن اسماعیل بن ابراهیم البخاری ۵، ۵، ۵، ۵، ۲، ۹، ۲، ۹، ۳، ۵، ۵، ۵، ۵، ۱۳، ۹، ۹، ۱۰
 , 411,410,411,411,641,6.41,414,414,914,114,114,114
 * 017,011,01.,01.,0.1,683,7683,4.0,0110,410,
                  110, 110, 120, 020, 120, 670, 112
                    محمد بن اسماعيل بن صلاح الصنعاني ٢٤٢
                   محمد بن اسماعيل بن مسلم بن ابي فديك و ع ع
         محمد بن ابي بكر بن ايوب الزرعي ١٣٨،١٠٩،١٠٢
                          محمد بن جرير بن يزيد الطبرى ٦١
محمد بن حبان بن احمد التميمي ٣٢٠،٣٠،١٧٢،١١٤،١٠٣ ،
   9.3,113,113,123,133,123,10,110,110,110,110
                                    محمد بن الحسن بن على
       محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ١٥٤،٥٥١،٥٦،١٥٩،
     7516718
```

```
محمد بن الحسين بن محمد البخاري ٧٥،٧٣
محمد بن الحسين بن محمد البغدادي ابويعلي ١١١، ١٣٣،١٥٥، ٣٦١، ٣٦١
                                                         محمد بن حمزة بن محمد الفنارى ۲۱،۲۰، ۲۹
                                                                                              محمد بن زیاد المیمونی ۲۱۳
                                                                                             محمد بن السائب بن بشر الكلبي
                                                                        محمد بن سيد بن الانصاري ٣٦،٤٣٦ه
                                                                          محمد عبد الحي محمد عبد الحليم ٢٢٥
                  محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن ابي ذئب ٩ ٢ ٢ ٠ ٠ ١ ١ ١ ٥
                                                         محمد بن عبد الله الخرشي ١٤٤، ٢٢، ٢٢، ٢٦٧
         محمد بن عبد الله بن محمد الضبي ۱۲۸،۱۱۲،۱۱۲،۱۲۸،۱
         717 . 717 . 0 4 . . 0 4 . 0 4 0 . 0 4 . 0 1 1 . 0 1 .
                                                                              محمد بن عبد الواحد السواس ١٤٦ -
                                                                    محمد بن عبد الواحد بن ابي هشام ١٥٤
                                                                           محمد بن على بن محمد الحصكفي ٢٥٣
                                                                               محمد امين بن عمر بن عبد العزيز ؟ ٩
      محمد بن عيسي بن سورة السلمي الترمذي ٥٦، ٦٣، ١٢١، ١٧١، ١٧١
       · • A 9 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • A 7 • 
                                                                                                                                                     111
                                                                               محمد بن محمد بن عبد الرحمن ٣٥٣
                                                                  محمد بن محمد بن محمد الزبيدى ٦١٢
                                                   محمد بن محمد بن محمد الغزالي ٣٠٠ ٨٤٥
                                                          محمد بن محمد بن محمود البابرتي ٣٥٣،٧٣
                                                                      محمد بن مخلد بن حقص السدوسي ٣٠.
      محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ١٠٥،١٠٥،١١٤،١٠١، ٢٣٠٤٠ ،
```

717 . 717 . 717 . 018

```
محمد بن مکرم بن علی بن منظور ۲۸،۳٦،۲۸
                      محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ٧٠
  محمد بن يزيد الربعي ٤٥،٦٥، ٣٢، ٢٤، ٩٦، ٢٠١١، ١١٤، ١١٤
* {99.597.679.651.511.5.9.459.475.477
  114.111.110.044.044.044.044.012.012.112.412
             محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم ٦٨،٣٦،٣٤
                      محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي ٧٠
                ابن مرزوق بن دینار
             = على بن ابى بكر بن عبد الجليل
                                         المرغيناني

    اسماعیل بن یحیی بن اسماعیل

                                           المزنى
               ابن مسعود = عبد الله بن مسعود بن غافل
               مسكين بن عبد العزيز ٩ ، ١٠١،١٠١، ٤٢١،
مسلم بن الحجاج القشيري ٣٥، ٣٣، ١٩١١، ١١٢، ١٧٢، ١٧٢، ١٧٠،
376,176,111,712
      مصعب بن ثابت بن عبد الله ٢٤، ٥٢٥، ٢٦، ٢٦، ٢٧، ٢٧،
                            مطربن طهمان الوراق ٣٤٣
                            مطرف بن مازن الكنائي ٣٨٥
                   معاذ بن جبل بن عمرو ۸۲،۸۳،۵۸۳ م
                   ام معبد = عاتكة بنت خالد بن منقذ
معمر بن راشد الازدي ۱۱،۵،۰۱،۰۵،۳۰۶،۶۰۶،۶۰۱۱،۰۱۳،۰۱۲،
                                             717
                                         ابن معین
                    = یحیی بن معین بن عون
                ابن المنذر = محمد بن ابراهيم بن المنذر
         = عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله
                                          المنذ ري
              منصور بن یونس بن صلاح البهوتی ۲۸،۰۸۸، ۳۹ ت
                    ابن منظور = محمد بن مکرم بن علی
```

ابن المواز = محمد بن زیادة الاسکندری میمون بن قیس بن جندل ۱۰۶،۳۰۶

– ن –

ابن نافع = عبد الله بن نافع الصائغ
نافع بن عبد الرحمن بن ابى نعيم ٢٤
نجم الدين النسفى = عبد الله بن احمد بن محمود
ابن نجيم = زين الدين بن ابراهيم بن محمد
النفعى = ابراهيم بن يزيد بن قيس
النشائى = احمد بن شعيب بن على

النعمان بن ثابت التعیمی ۳۰۱٬۰۵۰،۲۰۱٬۷۰۱،۲۲۰٬۲۹۰ ۲۹۹٬۱۲۲،۰۲۰۰،۰۷۹

7811717

النفراوی = احمد بن غنیم بن سالم النووی = یحیی بن مشرف بن مری

- 9 -

ابو الوضيئ = عباد بن نسيب القيسى ابن وهب بن مسلم ابن وهب بن مسلم

_ - - - - -

هارون بن موسی الاعور ۱۷۲ ۱۷۳۰ ابو هریره = عبد الرحمن بن صخر هشام بن زیاد بن ابی یزید ۳۱ ۶

- 15 -

يحيى بن ابي اسحاق الهنائي ٣٣،٥٣٢ يحيى بن ابي انيسة ٩٤٤٠٠٥ يحيى بن زياد الاسلمي ٧١ يحيى بن سعيد القطان التميمي ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ١١ ه يحيى بن شرف بن مرى الحزامي ٢٧٢،١٨٠،١٧٩،١٦٦،٢٢٢ یحیی بن معین بن عون البغدادی ۲۲،۱۲۲ ، ۳۳، ۲۳۳ ؛ ۲۳۳ یحیی بن محمد بن یوسف ابن ابی یحیی = ابراهیم بن حمزة بن سلیمان يزيد بن القعقاع المخزومي ٢٥ يعقوب بن ابراهيم الانصاري ١٥٣، ١٥٤، ٥٥١، ١٥٦، ١٥٩، ٢٩٩، 757.751.7.7.9.77.579.579.579.579.579 يعقوب بن ابراهيم بن كثير الدورقم, 113 يعقوب بن اسحاق بن السكيت ه٣ يعقوب بن شيبة بن الصلت = محمد بن الحسين بن محمد ابو يعلى يوسف بن عبد الله بن محمد ١٠٤، ١١٤، ١١٤، ٣٢٢، ٣٢٢، ٤٤٨ 717:011 يعقوب بن ابراهيم الانصارى ابو يوسـف

یونس بن عبید بن دینار العبدی . ۲۱۲،۶۵

فهرست دالمرامع والمصاور"

فهرس المراجع والمصسادر

رتبت هذا الفهرس على حسب الحروف الهاميّ من غير اعتبار لـ"ال"

- ١ القرآن الكريم .
- ٢ _ ابجد العلوم .

لأبى الطيب صديق بن حسن القنوجى المتوفى سنة ١٣٠٧ه. . اعده للطبع ووضع فهارسه : عبد الجبار زكار .

منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ٩٧٨ ٢م

٣ - احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام .

لتقى الدين أبى الفتح محمد بن على بن وهب القشيرى ، المعروف القيم بابن دقيق / المتوفى سنة ٢٠٠ ه. .

الناشر مكتبة عالم الفكر ، القاهرة .

احكام القرآن .

لابى بكر احمد بن على الرازى ، ألجصاص ، المتوفى سنة . ٣٧هـ طبعة مصورة عن الطبعة الاولى ، مطبعة الاوقاف الاسلاميــــــــة

تركيا ، ه١٣٣٠ هـ .

الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

احكام القرآن .

تحقيق : على محمد البجاوى .

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، القاهرة ، مصر .

الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧م .

٦ - احكام القرآن .

لعماد الدين بن محمد الطبرى ، المعروف بالكياالم......راس، المتوفى سنة ع . ه ه .

تحقیق : موسى محمد على ، والدكتور عزت على عید عطیة .

د ار الكتب الحديثة ، لصاحبها توفيق عفيفي عامر .

عابدين القاهرة .

γ _ اخبار القضاة .

لوكيع محمد بن خلف بن حيان . عالم الكتب بيروت، لبنان .

ر _ اخبار النحويين البصريين .

للقاضى ابى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى ، المتوفى سنة

. 🌥 ٣٦٨

تحقيق : طه زيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي .

مطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر .

الطبعة الاولى ١٣٨٤ هـ-١٩٦٥ م

الاحتيارات الفقهية من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية .

اختارها الشيخ علاء الدين أبو الحسن على بن محمد بن عباس

البعلى الدمشقى ، المتوفى سنة ٣ . ٨ ه. .

اشرف على تصحيحه : عبد الرحمن حسن محمود .

من منشورات المؤسسة السعيدية ، بالرياض .

لصاحبها فهد بن عبد العزيز السعيد .

مطابع الدجوى ، عابدين ، القاهرة .

١٠ ـ الادب المغرد .

للامام الحافظ ابي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيــــم

بن المغيرة الجعفى ، البخارى ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .

المطبعة النموذجية ، القاهرة ، مصر .

الناشرمكتبة الآداب ومطبعتها ، بالجماميز ، مصر .

١١ - أرواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل .

لمحمد ناصر الدين الالباني .

طبعة المكتب الاسلامي ، بدمشق لصاحبه محمد زهير الشاويش . الطبعة الاولى سنة ٩ ٩ ٩ هـ ـ ٩ ٩ ٩ م .

١٢ - الاستيعاب في معرفة الاصحاب .

لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمـــــرى ، ا القرطبي ، المتوفى سنة ٣٣ ع هد .

(على هامش الاصابة لابن حجر العسقلاني)

دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

١٣ - اسد الغابة في معرفة الصحابة .

لعز الدين الحسن بن على بن محمد الجزرى المعروف بابن الاثير المتوفى سنة . ٣٣ هـ .

مطبعة الشعب ، القاهرة ، مصر .

١١ - الاشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية .

لجلال الدین عبد الرحمن بن ابی بکر السیوطی ،المتوفی سنــة ۱۱۵ هـ .

شركة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده مصر .

الطبعة الاخيرة ١٣٧٨ هـ - ٩ ه ٩ ٩ م .

ه ١ - الاشباه والنظائر .

لزين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي المتوفى سنسة

. ۹۷ هـ .

طبعة مؤسسة الحلبى وشركاه ، سنة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٨ م ، القاهرة ، مصر .

١٦ - الاصابة في تمييز الصحابة .

لأبى الفضل شهاب الدين احمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة ٢٠٥٦ه .

دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

١٧ - اضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن .

تأليف : محمد الأمين بن محمد المختار الجكمى ، الشنقيطــــى . مطبعة المدنى ، لصاحبها على صبح المدنى ، القاهرة ، مصـر ۱۳۸۱ هـ – ۱۹۲۷ م .

١٨ - الاعلام : قامون تراجم لأشهر الرجال والنساء من العــــــرب
 والستعربين والستشرقين .

تأليف : خير الدين الزركلي .

د ار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

١٩ - اعلام الموقعين عن رب العالمين .

لشمس الدين ابى عبد الله محمد بن ابى بكر المعروف بابن قيــم الجوزية ، المتوفى سنة ١٥٦ هـ .

تقديم وتعليق : طه عبد الرؤوف سعد .

الناشر : مكتبة الكليات الازهرية ، الازهر ، القاهرة

محرم ١٣٨٨ هـ ابريل ١٩٦٨ م

۲۰ ـ الاغاني .

لأبى الغرج على بن الحسين بن محمد بن احمد الاصفهاني

3 X7 - 107 a-

تحقيق : على النجدى ناصف .

الهيئة المصرية العامة للكتاب _ القاهرة ، مصر ٩٢ ٩٣ه - ١٩٧٢م

٢١ - الاقصاح عن معانى الصحاح .

للوزير عون الدين ابى المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلسي المتوفى سنة . ٦ م ه .

منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض.

لصاحبها فهد بن عبد العزيز السعيد ، مطبعة الكيلاني ١٩٨١م.

٢٢ _ اقتصاديات النقود .

للدكتور محمد زكى المسير .

الماشر: دار النهضة العربية بالقاهرة سنة ٩٨٢ م

۲۳ _ اقتصادیات النقود .

للد كتور عبد الرحمن يسرى احمد .

دار الجامعات المصرية سنة ٩ ٧٩ ١م . . .

٢٢ - الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع .

تأليف محمد الشربيني الخطيب .

مطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبسي وشركاه ، مصر .

٥٦ ـ الاكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الاسماء والكني ،
 والانساب .

لأبى نصر على بن هبة الله الشهير بابن ماكولا ، المتوفى سنة ه ٧ ؟ هـ. نشر محمد بن دنج ، بيروت، لبنان . تحقيق : عبد الرحمن المعلــــى اليمانى .

٢٦ - الأم .

للامام ابى عبد الله محمد بن ادريس الشافعى المطلبى المتوفى سنة ؟ . ٢ هـ .

الشعب ، القاهرة ، مصر ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .

٢٧ _ انباء الغمر بابناء العمر .

لأبى الفضل شهاب الدين احمد بن على بن حجر العسقلانسي المتوفى سنة ٢٥٨ ه. .

مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد ، الهند . الطبعة الاولى ١٣٨٨ هـ ٩٦٨ م .

٢٨ - انباه الرواة على نباه الرواة .

للوزير جمال الدين ابى الحسن على بن يوسف القفطى المتوفسي سنة ٢٩٦٥ .

تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم .

مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

٢ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأثمة الفقهاء مالك، والشافعي، وابسى
 حنيفة رضى الله عنهم .

لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى ، القرطبي المتوفي سنة ٣٠٦ عد .

د ار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

. ٣ - الأنساب .

لأبى سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانــــى المتوفى سنة ٦٢ه ه.

مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد ، الهند .

الطبعة الاولى ١٣٨٢ هـ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٦٢ م - ١٩٨٢ م .

۳۱ - الانصاف فی مسائل الخلاف على مذهب الامام احمد بن حنبل .
 للقاضى علاء الدين ابى على بن سليمان بن احمد المرد اوى ثم
 الدمشقى الحنبلى ٨١٧ هـ - ٥٨٨هـ .

طبع على نفقة حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ملك المملكة العربيـــــة السعودية سابقا.

النشر والتوزيع ، دار الافتاء بالرياض .

٣٢ _ انوار التنزيل واسرار التأويل .

لناصر الدين ابي الخير عبد الله بن عمر البيضاوى ، المتوقــــى سنة ٩٩١ هـ .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر .

الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م

٣٣ _ انوار المسالك

تأليف محمد الزهرى الغمراوى .

شرح عدة السالك وعدة الناسك .

لشهاب الدين ابى العباس احمد بن النقيب المصرى الشائعــى ٧٠٢ هـ .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر . الطبعة الثانية ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

٣٤ _ اوجز المسالك الى موطأ مالك .

تأليف محمد زكريا الكاند هلوى .

الناشر: المكتبة الامدادية باب العمرة بجوار المسجد الحبرام بمكة المكمة.

الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .

ه ٣ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق .

لزين بن نجيم الحنفى .

دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، الطبعة الثانيــة.

٣٦ ـ بلغة السالك لأقرب السالك الى مذهب الامام مالك .

تأليف: احمد بن محمد الصاوى المالكي .

على الشرح الصغير: لأحمد بن محمد بن احمد الدردير .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، بمصر .

الطبعة الاخيرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .

٣٧ _ البهجة في شرح التحفة .

لأبى الحسن على بن عبد السلام التسولى .

على الارجوزة المسمأة بتحقة الحكام، لأبي بكر محمد بن محمد بسن عاصم الاندلسي الغرناطي .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر .

الطبعة الثانية سنة . ١٣٧ هـ - ١٥٥١م .

٣٨ _ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .

لعلاء الدين ابي بكربن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنسة ۷۸۵

الناشر: زكريا على يوسف.

مطبعة الامام ، القاهرة ، مصر ١٩٧١م .

۳ - بدائع الفوائد .

لأبى عبد الله محمد بن ابى بكر الدمشقى المعروف بابن قيـــــم الجوزية ١٩٦ هـ - ١٥٧ هـ .

الناشر : مكتبة القاهرة ، القاهرة .

مطبعة الغجالة الجديدة ، القاهرة ، مصر .

الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

. ٤ ـ بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن .

مذيلا بالقول الحسن شرح بدائع السنن .

لأحمد عبد الرحمن البناء الشهير بالساعاتي .

مطبعة الرسام ، القاهرة ، مصر، الطبعة الاولى سنة ٩ ١٣٦ ه. .

١ ٤ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

القرطبي ، المتوفى سنة ه و ه .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٢ ٢ _ البداية والنهاية .

لأبى القداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى المعروف بابن كثير المتوفّى سنة ٢٧ هـ .

دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- ۳۳ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع .
 تأليف: محمد بن على الشوكاني ، المتوفى سنة . ۱۲٦ هـ .
 دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
 - ع بغية الملتمس في تاريخ رجال اهل الاندلس .
- تأليف: احمد بن يحيى الضبى ، المتوفى سنة ٩ ٩ ه هـ دار الكاتب العربى ، القاهرة سنة ١٩٦٧ م .
- ه : بغية المسترشدين في تلخيص قتاوى بعض الأثمة مسسن
 العلماء المتأخرين ، مع ضم فوائد جمة من كتب شتى العلماء
 المجتهدين .
- جمع السيد عبد الرحمن بن محمد بن حسين بن عمــــر المشهور باعلوى مفتى الديار الحضرمية وبالهامش .
- ١- اثمد العينين في بعض اختلاف الشيخين ، لأبن حجر المهيشي ، والشمس الرملي .
- ٢ _ غاية تلخيص المراد من فتاوى بن زياد ، للمؤلف .
- شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر. الطبعة الاخيرة ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م
 - ٢٦ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
- للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ،
 - المتوفى سنة ٩١١ هـ .
 - تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم .
- مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه ، القاهرة ، مصر . الطبعة الاولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥م .
 - . ٤٧ ـ البناية في شرح الهداية .
 - لأبى محمد محمود بن احمد العينى .
 - تصحيح : محمد عمر الشهير بناصر الاسلام الرامغوري .
 - - د ار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان .
 - الطبعة الاولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١م .

٨٤ - البنوك الاسلامية .

للد كتور شوقى اسماعيل شحاته .

الناشر: دار الشروق بجدة .

الطبعة الاولى سنة ٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

٩ ٤ - البنوك التجارية .

للد كتور حسن محمد كمال .

الناشر: مكتبة عين شمس.

· ه - البغوك في العالم - انواعها وكيف تتعامل معها .

تأليف: جعفر الجزار .

دار النفائس ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٥ - تاج التراجم في طبقات الحنفية .

لأبى العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، المتوقى سنة ٩ ٨٧ هـ. مطبعة العانى ، بغداد ١٩٦٢م .

٢٥ - التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والاول .

لأبى الطيب صديق بن حسن القنوجي البخارى ، المتوفى سنــــة

. - 1T.Y

المطبعة الهندية العربية ، بمباى ، الهند .

الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م .

٣٥ - تاريخ الامم والملوك .

لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، المتوفى سنة . ٣١ هـ .

د ار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٤ه - تاريخ بغداد .

للحافظ ابى بكر احمد بن على بن ثابت الخطيب البعد ادى ،

المتوفى سنة ٦٣ ع . .

الناشر: المكتبة السلفية ، بالمدينة المتورة .

ه ه - تاريخ جرجان .

لأبى القاسم حمزة بن يوسف بن ابراهيم القرشي ، المتوفى سنــة

۲۲۶ هـ .

عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

تاريخ خليفة بن خياط .

لأبي عمرو خليفة بن خياط شباب الحصفرى ، المتوفى سنة . ٢٤ه. .

تحقيق : د . اكرم ضياء العمرى .

مؤسسة الرسالة ، ييروت ، لبنان .

الطبعة الثانية ٢٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

التاريخ الكبير .

للامام ابي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخـــاري

المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٨٥ _ التأمينات العينية والشخصية .

للد كتور نبيل ابراهيم سعد _ كلية الحقوق جامعة الاسكند ريسة الناشر: منشأة المعارف ، الاسكندرية، مصر . لجلال حسنى ،

وشركاه .

وم _ التأمينات العينية .

للد كتور عبد المنعم البدراوى .

الطبعة الثانية سنة ١٩٧٢ م .

الناشر: مكتبة سيد عبد الله وهبة .

تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الاحكام .

للقاضى برهان الدين ابراهيم بن ابي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي المدنى ، المتوفى سنة ٩ ٩ هـ .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر .

الطبعة الاخيرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨م .

٦١ _ التبصرة في القراءات السبع .

لأبي محمد مكى بن ابى طالب ، المقرى .

نشر وتوزيع : الدار السلفية ، بمباى ، الهند .

الطبعة الثانية ٢٠٤٢ هـ - ١٩٨٢م .

٦٢ - التبيان في شرح الديوان .

لأبى البقا عبد الله بن الحسين العكبرى ،البغدادى ، ٣٦٦-٣٦هـ ضبطه مصطفى السقا ،وصححه ابراهيم الابيارى ،وعبد الحقيظ الشلبسى . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ،مصر .

الطبعة الاخيرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م .

٦٣ - تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق .

تأليف : فخر الدين عثمان بن على النزيلعي الحنفي .

دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان .

٦٢ - تبيين الكذب المفترى .

لأبى القاسم على بن الحسن المعروف بابن عساكر ، المتوفى سنةγ وهد. دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

٦٥ - تحقة الاحوذى بشرح جامع الترمذى .

لأبى العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركةورى .

تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان .

الناشر محمد عبد المحسن الكتبى صاحب المكتبة السلفية بالمدينـــة المنورة .

الطبعة الثانية سنة ه ١٣٨ هـ ـ ١٩٦٥ هـ .

_ تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف .

للحافظ جمال الدين ابى الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن....ن يوسف العزى المتوفى سنة ٧٤٧هـ .

مع النكت الظراف على الاطراف : تعليقات الحافظ بن حجر العسقــلافي المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

المطبعة القيمة ، بهيوندي ، بمباي ، الهند .

نشرته الدار القيمة بهيوندي ، بمباى ، الهند

۱٤٠٢ هـ - ۱۸۹۲م .

٦٧ ـ تحقة الحبيب بشرح نظم غاية التقريب .

تأليف احمد ابن الحجازى بن بدير الفشينى فى فقه مذ هب الامــــام الشافعى، وبها مشه: نهاية التدريب نظم غاية التقريب، لشرف الديــن

يحيى العمريطي .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، صفر سنة ١٣٤٧ هـ.

٦٨ - تخريج الفروع على الاصول .

لأبى المناقب شهاب الدين محمود بن احمد الزنجاني ، المتوقىي

سنة ٦٥٦ هـ .

تحقيق وتعليق : الدكتور محمد اديب صالح .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٦٩ ـ تذكرة الحفاظ .

دار احيا التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

γ = التذهيب في ادلة متن الغاية والتقريب ، المشهور بمتن ابى شجاع
 في الفقه الشافعي .

تأليف: الدكتور مصطفى ديب البغا.

نشر وتوزیع : دار الامام البخاری ، حلبونی ، دمشق .

الطبعة الاولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٧٦ - ترتيب القاموس المحيط على طريقة العصباح العنير واساس البلاغــة .
 للأستاذ الطاهر احمد الزاوى .

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة، مصر .

الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

γ γ . ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك .

للقاضى عياض بن موسى اليحصبى ، المتوفى سنة ؟ ؟ ه ه . . دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

دار مسبه الحياة ، بيروت ، لبنان . تعجيل المنفعة بزوائد رجال الائمة الاربعة .

لأبى الغضل شهاب الدين احمد بن على بن على بن حجر العسقلاني،

المتوفى سنة ٢ ه ٨ هـ . `

تحقيق وترقيم: السيد عبد الله هاشم اليماني .

دار المحاسن للطباعة ،القاهرة ،مصر ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- γ 2 المتسهيل لعلوم التنزيل .
- لأبى القاسم محمد بن احمد بن جزى الكلبى ، القرناطى . تحقيق : محمد عبد المنعم اليونسى ، وابراهيم عطوة عوض .
 - دار الكتب الحديثة القاهرة ، مصر .
 - γ تفسير ابى السعود ، او ارشاد العقل السليم الى مزايا
 الكتاب الكريم .
- لأبى السعود بن محمد العمادى الحنفى . . و ـ ٩٨٢ هـ . . تحقيق : عبد القادر احمد عطا .
- مطبعة السعادة ، القاهرة ، مصر ، الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .
 - ۲۷ تفسیر الخازن المسمى : لباب التأویل فی معانی التنزیل .
 لعلا الدین علی بن محمد بن ابراهیم البغدادی الشهیر
 بالخازن ، المتوفی سنة ه ۷۲۵ ه .
 - وبهامشه: تفسير البغوي المعروف بمعالم التنزيل.
 - ٧٧ تفسير القرآن العظيم .
- للحافظ عماد الدين ابى الغداء اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى المسقى المسقى المسقى المسقى المستوفى سنة ٢٧٤ هـ .
- مطبعة فدار أحياء الكتب العربية ، لأصحابها عيسى البابى الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .
 - ν۸ التفسير المنير لمعالم التنزيل ، المسمى مراح لبيد معنى قرآن
- تأليف : محمد نووى الجاوى ، من علما * القرن الثالث عشر الهجرى وبهامشه : الوجيز في تفسير القرآن العزيز .
 - لأبى الحسن على بن احمد الواحدى ، المتوفى سنة ٦٨ ع هـ .
- شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ،القاهرة،مصر. الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م .

ρ γ ـ تفسير النسفى .

لأبى البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفى .

دار احيا، الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه،

القاهرة، مصر .

۹ مأ ـ تقریب التهذیب .

للحافظ شهاب الدين ابى الفضل احمد بن على بن حجر العسقلاني

المتوفى سنة ٢٥٨ هـ .

تحقيق وتعليق : عبد الوهاب عبد الطيف .

د ار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان .

الطبعة الثانية ه ١٣٩هـ - ١٩٧٥ م ٠

. ٨ - التكملة لوفيات النقلة .

لزكى الدين ابى محمد عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى ٥٨١ - ١٥٦ هـ .

تحقيق وتعليق الدكتور بشار عواد معروف .

مؤ سسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثامنة سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٨١ ـ التلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير .

لأجى الغضل شهاب الدين احمد بن على بن حجر العسقلانى الشافعى . تحقيق الدكتور شعبان محمد اسماعيل

الناشر: مكتبة الكليات الازهرية ، بالقاهرة .

سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

٨٢ - التنبيه في الفقه على مذهب الامام الشافي .

البنى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي .

وبذيل صحائفه : مقصد النبيه في شرح خطبة التنبيه ، لمحمد بن

جماعة الشافعي .

وبالهامش تصحيح التنبيه: للامام ابى زكريا يحيى بن شرف النووى .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر .

الطبعة الاخيرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١م .

التنقيح المشبع في تحرير احكام المقمع في فقه امام السنة احمسد بن حنبل الشيباني .

لعلاء الدين ابي الحسن على بن سليمان المرد اوي ١٧ ٨- ٥ ٨٨ه.

من منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض.

لصاحبها فهدين عبد العزيز السعيد .

مطابع الدجوى ، عابدين ، القاهرة .

تنوير الحوالك شرح على موطأمالك .

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ .

ويليه كتاب : اسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي .

طبع ونشر مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ، بالقاهرة .

ه ٨ - تهذيب الاسماء واللغات .

لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٨٦ - تهذيب التهذيب .

لأبم, الفضل شهاب الدين احمد بن على بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٢٥٨ هـ .

دار صادربیروت ، لبنان .

٨٧ - تهذيب الصحاح . تأليف محمود بن احمد الزنجاني .

تحقيق عبد السلام هارون ، واحمد عبد الغفور عطار .

عنى بنشره: محمد سرور الصبان.

دار المعارف مصر .

٨٨ - تهذيب اللغة .

لأبى منصور محمد بن احمد الازهري ، ٢٨٦ هـ . ٣٧٠ هـ .

تحقيق: عبد العظيم محمود ، مراجعة : محمد على النجار . الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة .

مطابع سجل العرب ، القاهرة ، مصر .

٩ ٨ - تيسير التحرير .

تأليف محمد امين المعروف بامير بادشاه الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي .

لكمال الدين محمد عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الشهيسر بابن همام الدين الاسكندرى الحنقى المتوفى سنة ٨٦١ هـ .

مطبعة مصطفى البابى الحلبي واولاده بمصر سنة ١٣٥٠ هـ .

اشرف على طبعه محمد امين عمران .

_ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان .

تأليف عبد الرحمن بن ناصر السعدي .

تحقیق وتصحیح : محمد زهری النجار .

الناشر: المؤسسة السعيدية بالرياض.

مطابع الدجوى عابدين ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

و مالشقات .

للامام الحافظ ابى حاتم محمد بن حبانٍ بن احمد التميمى السنــــى العتوفى سنة ٢٥٤ هـ .

مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيد راباد الدكن ، الهنسد سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م

۹۲ - الثمر الدانى فى تقريب المعانى شرح رسالة إبن ابى زيد القيروانـــى .
 جمع : الاستاذ شالح عبد السميع الآبى ، الازهرى .

دار احیا الکتب العربیة ، لصاحبها عیسی البابی الحلبی وشرکاه ، القاهرة ، مصر .

٩٣ - جامع احكام الصغار .

تأليف: محمد بن محمود الاسروشيني ، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ .

تحقيق عبد الحميد عبد الخالق البينرلي .

ساعده : اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخاص عشر الهجرى . في الجمهورية العراقية ، الطبعة الاولى سنة ١٩٨٢ م . و و - جامع الاصول في احاديث الرسول .

لمجد الدين ابى السعادات المبارك بن محمد الجزرى المعروف بابن الاثير .

ب من مد حير . تحقيق وتخريج وتعليق : عبد القادر الارناؤوط .

نشر وتوزيع : مكتبة الحلواني ، مطبعة الاعلام، ومكتبة دار البيان .

۱۳۹۰ هـ – ۱۹۷۰ م .

ه ٩ - جامع البيان عن تأويل آى القرآن .

لأبي جعفر بن محمد بن جرير الطبري ، المتوفى سنة ، ٣١ هـ

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، القاهـرة، مصر . الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

٩٦ - الجامع الصحيح .

لأمير المحدثين الامام الحافظ ابى عبد الله محمد بن اسماعيل بـــن ابراهيم بن المغيرة بن بردريه البخارى الجعفى المتوفى سنة ٢٥٦هـ مطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر سنة ١٣١٣ هـ وفقا للنسخة السلطانية .

الجامع لأحكام القرآن.

لأبى عبد الله محمد بن احمد الانصارى ، القرطبي .

د ار الكتاب العربي للطباعة والنشر

الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٨ م . ٩٨ - جامع المسانيد .

لأبى محمد بن محمود الخوارزمي ٩٣ه ٥ - ٩٦٥ هـ .

المكتبة الاسلامية ، سمندري ، لائل فور ، باكستان .

۹ - جذوة المقتبس في ذكر ولاة الاندلس

لأجى عبد الله محمد بن ابى نصر فتوح ، الازدى ، الحميدى ، المتوفــــى سنة ٨٨٦ هـ .

الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة، مصر، سنة ١٩٦٦ م .

. ١٠٠ الجرح والتعديل .

لأى محمد عبد الرحمن بن ابى حاتم الرازى المتوفى سنة ٣٢٧ هـ. دار الام للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان . ١.١ جواهر الاكليل شرح مختصر خليل في مذهب الامام مالك امـــام
 دار التنزيل ، .

تأليف صالح عبد السميع الآبي الازهري .

دار احيا ً الكتب العربية ، لأصحابها عيسى البابى الحلبى وشركاه ،مصر .

١٠٢ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية .

لأَجى محمد عبد القادر بن محمد ابى الوفاء القرشى المتوفى سنسة ٥ ٧٧ هـ .

تحقيق : عبد الفتاح الحلو .

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة، مصر .

سنة ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م ٠

۳.۱- حاشية اعانة الطالبين ؛ للسيد ابى بكر المشهور بالسيد البكرى بن محمد شطا الدمياطي المصرى .

على حل الفاظ فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين . لزين الدين بن عبد العزيز المليباري ،الفناري .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر .

الطبعة الثانية ٢٥٦٦ هـ - ١٩٣٨ م .

١٠ حاشية البجيرهى على المنهج السماة التجريد لنفع العبيد .
 لسليمان بن عمر بن محمد البجيرهي الشافعي .

على شرح منهج الطلاب: لأبي يحيى زكريا الانصارى .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر .

الطبعة الاخيرة ١٣٦٩ هـ . ١٩٥٠ م .

ه . ١ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .

لشمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي .

على الشرح الكبير، لأبي البركات احمد الدردير .

دار احياء الكتب العربية لاصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه،

القاهرة ، مصر .

١٠٦ حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع .

جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصى النجدى .

المطابع الاهلية للأوفست: الرياض: المملك العربية السعوديسة . الطبعة الاولى سنة ١٣٩٨ه. .

وهى مطبوعة مع كتاب فتح القدير للكمال بن الهمام وتكملته نتائج الافكار في كثيف الرموز والاسرار لابن قود ر ، المعروف بقاضــــى زاده آفندى .

والعناية على الهداية لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتـــى المتوفى سنة ٧٨٦ هـ .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر . الطبعة الاولى سنة ٩ ١٣٨ هـ . ١٩٧ م .

1.۸ حاشية العلامة ابى عبد الله محمد الطالب ابن العلامة حمد ون الحاج ، على شرح العلامة محمد بن احمد الفاسى الشهيـــر بميارة على منظومة الفقيه عبد الواحد بن عاشر المسماه بالمرشـــد المعين على الضرورة من علوم الدين على مذهب الامام مالك بـــن انس .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر .

٩ . ١ حاشية على كتابة الطالب الرباني لرسالة ابن ابي زيد القيرواني تأليف : الشيخ على الصعيدي العدوى المالكي .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ،القاهرة،مصر. العرد ما القاهرة،مصر. الله ما ١٣٥٧

١١٠- الحاوى الكبير .

لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب ، البصرى ، البعد ادى ، ا الشهير بالماوردى ، ٣٦٤ هـ ـ . ه ؟ هـ .

باب الرهن : يبدأ من الجزّ السابع من اللوحة ٨٣ حتى نهاية الجزّ السابع ، ومن بداية الجزّ الثامن حتى نهاية اللوحقرقم ؟.

وهي نسخة مخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهمرة

تحت رقم ۸۲ فقه شافعی .

نوع الخط: قديم ومعتاد.

والناسخ : محمد السيوطى .

عدد الاوراق : ج ٢ ، ، ٩ ٢ ورقة .

عدد الاوراق: ج ٨ ، ٨ ٩ ٢ ورقة .

عدد الاسطر: ٢١ سطرا .

١١١- الحسابات والاعتمادات المصرفية .

للدكتور رزق ألله انطاكي .

طبعة دار الفكر سنة ١٩٦٩م .

١١٢- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة .

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطى ، المتوفى سنة ١٩١١ هـ .

تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم .

مطبعة دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .

الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١١٣ - حلية الاوليا وطبقات الاصفيا .

لأبى نعيم احمد بن عبد الله الاصفهاني ، المتوفى سنة . ٣٠ هـ . دار الفكر بيروت ، لبنان .

١١٤ خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر.

لمحمد بن أمين بن فضل بن محب الله ، المحتبى ، الد مشقى ، الحنفى ، المتوفى سنة ١١١١ هـ .

د ار صادر ، بیروت ، لبنان .

١١٥- الخلاف .

لأى جعفر محمد بن الحسن الطوسى ٣٨٥هـ. ٦٠ هـ مطبعة الحكمة بقم ، طهران .

N NI : 1 II 1 - --- 1

على نفقة دار المعارف الاسلامية .

١١٦- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في اسماء الرجال .

لصغى الدين احمد بن عبد الله الخزرجي الانصارى المتوفى سنة ٩٢٣ هـ .

مكتب المطبوعات الاسلامية ، بحلب ، سوريا .

١١٧ - الدر المختار شرح تنوير الابصار في فقه مذهب الامام ابى حنيفة
 النعمان .

تأليف: علاء الدين محمد بن على بن محمد بن على بن عبـــد الرحمن بن محمد، الحصنى الاصل، الد مشقى، المعــــروف "الحصكمي" م ١٠٢٥ - ١٠٨٨ه .

وهومطبوع مع كتاب حاشية رد المحتار لابن عابدين ،

وحاشية قرة عيون الاخيار تكملة رد المحتار على الدرالمختار شرح تنوير الابصار ، في فقه مذهب الامام ابى حنيفة النعمان .

تأليف : محمد علا الدين افندى نجل المؤلف .

طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، بمصر. الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

۱۱۸- درر الحكام في شرح غرر الاحكام .

تأليف القاضى منلاخسرو الحنفى .

١١٩ - الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة .

لأَجَى الغَضَل شهاب الدين احمد بن على بن حجر العسقلانـــــى المتوفى سنة ٢ م ٨ هـ .

تحقيق : محمد سيد جاد الحق .

مطبعة المدنى ، القاهرة، مصر،

الطبعة الثانية ه ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م .

. ١٢٠ الدليل الشافي على المنهل الصافي .

لأبى المحاسن جمال الدين يوسف بن تغرى بردى الاتابكي المتوفى سنة ؟ ٨٧ هـ .

تحقيق فهيم محمد شلتوت .

مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .

نشر مركز البحث العلم, واحياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى مكة المكرمــة .

د ليل الطالب على مذ هب الامام المبجل احمد بن حنبل .

تأليف: مرعى بن يوسف الحنبلي .

مع حاشية الشيخ محمد بن مانع .

المكتب الاسلامي ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

١٢٢- دول الاسلام .

لأبى عبد الله محمد بن احمد بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٤٨ هـ تحقيق: فهيم محمد شلتوت ، ومحمد مصطفى ابراهيم .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر سنة ١٩٧٤ م .

الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب .

لأبراهيم بن على بن محمد بن ابى القاسم بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي ، المتوفى سنة ٩ ٩ هـ .

دار التراث للطبع والنشر ، القاهرة ، مصر .

ديوان ابي الطيب المتنبي بشرح ابي البقاء العكبري ، المسمسي بالتبيان في شرح الديوان .

ضبطه وصححه ووضع فهارسه:

مصطفى السقا ، ابراهيم الابياري ، عبد الحفيظ الشلبي .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر . الطبعة الاخيرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م .

> ديوان المتنبى . -110

لأبى الطيب احمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفى الكوفي الكندى ، الملقب بالمتنبى ، المتوفى سنة ؟ ه ٣ هـ .

ديوان الضعفا والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فهم لين . لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٨٤٨ ه. .

تحقيق وتعليق حماد بن محمد الانصارى .

طبع ونشر مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة لصاحبهــــ عبد الشكور فداء سنة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .

١٢٧- الذخيرة .

لشهاب الدين ابي العباس احمد بن ادريس بن عبد الرحمن ، الصنهاجي ، القرافي ، المالكي ، المتوفي سنة ٢٨٤ ه. .

وهي نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم ٣٤ فقه مالكي .

ويبدأ كتاب الرهون من الجزء الخامس لوحة رقم ١٨٦/ب وينتهى على لوحة رقم ٢١٧ / أ .

تاريخ النسخ : القرن التاسع .

نوع الخط: نسخ جيد .

عدد الاوراق : ٩٣ ورقة .

عدد الاسطر: مابين خمسة وعشرين ، وسبعة وعشرين سطرا

١٢٨- ذيل الروضتين .

لشهاب الدين ابي محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المعـــروف بابي شامة المقدسي ، المتوفى سنة ه ٦٦ هـ .

دار الجيل ، بيروت ، لبنان .

١٢٩ الذيل على رفع الاصر .

لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، المتوفي سنة ٢ . وه. تحقيق الدكتور جودة هلال.

الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة، مصر .

الذيل على طبقات الحنابلة .

لأبي الفرج عبد الرحمن بن احمد بن رجب ، الحنبلي ، المتوفى سنة

ه ۷۹ هـ . د أر المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

رد المحتار على الدر المختار وهو المعروف بحاشية ابن عابدين.

تأليف: محمد امين بن عمر بن عبد العزيز عابدين ، الد مشقى ، الحنفيي · - 1707-119A

طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، بمصرر

الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م .

١٣١- روضات الجنات في احوال العلماء والسادات .

لمحمد بن على بن محمد صادق ، الموسوى ، الخوانسارى ، المتوفى سنة ١٢٨٦ هـ .

الطبعة الثانية على الحجرسنة ١٣٤٧ هـ ، بالقاهرة .

۱۳۳- الروض الندى شرح كافى المبتدى فى فقه امام السنة احمد بــــن حنبل السيبانى رضى الله عنه .

تأليف : احمد بن عبد الله بن احمد البعلى ١١٠٨ - ١١٨٩ هـ. منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض ، لصاحبها فهد بن عبـد العزيز السعيد .

مطابع الدجوى ، عابدين ، القاهرة ١٩٨١م .

١٣٤ - الروض المربع شرح زاد المستقنع .

تأليف : منصور بن يونس بن اد ريس البهوتي .

وحاشية الروض العربع: تأليف عبد الله بن عبد العزيز العنقــرى . مطبعة السعادة ، القاهرة ، ، ١٩٧ هـ ـ ، ١٩٧ م

ه ١٣٠ الروضة البهية .

لزين الدين الجيعي العاملي ١١٩هـ - ٥٦٩هـ .

وهي شرح اللمعة الدمشقية .

تأليف محمد بن جمال الدين مكى العاملي ٧٣٤ - ٧٨٦ ه. . من منشورات جامعة النجف الدينية .

الطبعة الاولى سنة ١٣٨٧ هـ . باشراف السيد محمد كلانتر . ١٣٦- روضة الطالبين وعمدة المفتين .

لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى ، الد مشقى ٦٣١ - ٦٧٦ ه. . قام بتحقيقه جماعة من الاساتذة بقسم التحقيق والتصحيح بالمكتب الاسلامى بد مشق باشراف زهير الشاويش .

طبعه المكتب الاسلامي للطباعة والنشر لصاحبه زهير الشاويش . الطبعة الثامنة سنة م. ١٤ هـ - ١٩٨٥ م .

١٣٧ - الروضة الندية شرح الدرر البهية .

لأبى الطيب صديق بن حسن بن على القنوجي البخاري المتوفى سنة ١٣٠٧ ه. . مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر . ١٣٨- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير .

تأليف : القاضى شرف الدين الحسين بن احمد السياغي ،

المتوفى سنة ١٢٢١ هـ .

مكتبة المؤيد ، الطائف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية .

١٣٩ زاد المستقنع ، مختصر المقنع في فقه الامام احمد بن حنبل .

لشرف الدين ابى النجا موسى بن احمد بن موسى بن سالم بسن عيسى المقدسى ، الحجاوى الصالحي ، الد مشقى ، الحنبلي ، المتوفى في ٩٦٨ هـ

مطبعة النهضة الحديثة ، لصاحبها عبد الشكور عبد الفتاح قد ا باب العمرة ، مكة المكرمة .

. ١٤٠ زاد المسير في علم التفسير .

لأبى الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزى ،

القرشي،البغدادي ٨٠٥ هـ ٧٩٥ ه.

المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، د مشق .

الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٤١- زوائد الكافي والمحرر على المقنع .

تألیف : عبد الرحمن بن عبیدان الحنبلی ، الد مشقی ، ه ۲۸- ۲۳ هم. منشورات المؤسسة السعیدیة بالریاض ، لصاحبها فهد بن عبـــد

العزيز السعيد .

مطبعة الكيلاني ، القاهرة .

الطبعة الثانية ١٩٨١م .

١٤٢ - السبب عند الاصوليين .

تأليف: الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن على الربيعة. لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر

بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض

جامعه آم مام محمد بن سعود آم سارمیه با دریاط

۱۳۹۹ هـ - ۱۹۸۰ م .

- 1 ٢٣ سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع ادلة الاحكام .
- لمحمد بن اسماعيل الكحلاني ، الصنعاني ، المتوفى سنة ١١٨٢هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر
 - الطبعة الرابعة ٩ ١٣٧ هـ . ١٩٦٠ م .
 - ١٤٤ سراج السالك شرح اسبهل المسالك .
 - تأليف عثمان بن حسنين برّى الجعلى ، المالكي .
- شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر، الطبعة الاخيـرة .
 - ه ١٤ السراج الوهاج شرح الشيخ محمد الزهرى الغمراوى .
 - على متن المنهاج ، لشرف الدين يحيى النووى .
 - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر ۱۳۵۲ هـ ۱۹۳۳ م .
 - ٦ السلسبيل في معرفة الدليل وهو حاشية على زاد المستقنع
 تأليف: صالح بن ابراهيم البليهي
- مطابع نجد التجارية ، بالرياض، الطبعة الاولى سنة ١٣٨٦ ه. .
 - ١٤٧ سلسلة الاحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوائدها .
 - لمحمد ناصر الدين الالباني
 - طبعة المكتب الاسلامى بدمشق لصاحبه محمد زهير الشاويش . الطبعة الثانية سنة ٩ ١٣ هـ - ٩ ١٩٧ م .
 - ١٤٨ سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة واثرها السئ في الامة .
 تخريج محمد ناصر الدين الالباني .
 - طبعة المكتب الاسلامي بدمشق لصاحبه محمد زهير الشاويش . الطبعة الرابعة سنة ٩٨ م. .
 - و ١٤٩ سلك الدرر في اعيان القرن الثاني عشر
 - لأى الفضل محمد خليل افندى ، المرادى، الحنفى، المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ .
 - مكتبة المثنى ، بغداد .

٠ ١٥٠ السنن .

للحافظ ابی عبد الرحمن احمد بن شعیب بن علی بن بحر بسن سنان بن دینار النسائی ، ه۲۱۰ – ۳۰۳ ه. ، بشرح جلال الدین السیوطی، وحاشیة السندی .

بشرح جلال الدين السيوطي ، وحاشية السندي .

د ار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الاولى سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م .

١٥١- السنن .

لأى داود سليمان بن الاشعث السجستاني الازدى، ٢٠٢٠ ـ ٢٢٥هـ ومعمد كتاب معالم السنن للخطابي ٣١٩ ـ ٣٨٨ هـ .

تحقيق: عزت عبيد الله عاس

طبعة دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، حمص، سوريا ، لصاحبها. محمد على السيد

الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨-١٣٩٤هـ - ١٩٦٩-١٩٧٤م٠

١٥٢- السنن .

للامام على بن عمر الد ارقطني ٣٠٦ ـ ٥٨٨ هـ .

تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني .

دار المحاسن للطباعة ، بالقاهرة، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

۱۰۳ - سنن الترمذي وهو العسمي بالجامع الصحيح . اللهي عيسي محمد بن عيسي بن سورة الترمذي، ۲۹ ۹۲، هد .

حقق الجز الأول والثاني احمد محمد شاكر، الطبعة الثانية

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، ، وحقق الجزء الثالث محمد فؤاد عبد

الباقي الطبعة الثالثة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م . ، وحقق الجز

الرابع والخامس ابراهيم عطوة عوض الطبعة الثانية ٥ ٩ ٣ هـ - ٥ ٧ ٩ م.

طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر .

١٥٤- السنن .

للحافظ ابى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى المعروف بابن ماجـة

. - 7 Y o - 7 · Y

تحقيق وتعليق وترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي .

مطبعة عيسى البابي الحلبي زشركاه ، مصر

ه ١٥- السنن الكبرى .

لأبى بكر احمد بن الحسين بن على البيهقى ، المتوفى سنة ٨٥ ٤هـ .

وفى ذيله " الجوهر النقى" .

لعلاء الدين بن على بن عثمان المارديني الشهير بابن التركمانيي المتوفى سنة ه ع ٢ هـ .

. حسوتی شک ۲۰۱۵

دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

١٥٦- سير اعلام النبلاء .

لأبى عبد الله شمس الدين محمد بن احمد بن قايماز الذهبى،

المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .

اشرف على تحقيق الكتاب ، وخرج احاديثه "شعيب الارناؤوط" .

مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان . الطبعة الاولى ١٠١١هـ - ١٩٨١م.

γه ١- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية .

تأليف : محمد بن محمد مخلوف

دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان

٨ه ١- شذرات الذهب في اخبار من ذهب .

لأبي الفلاح ابن العماد الحنبلي ، المتوفى سنة ٩ ١٠٨ ه .

دار المسيرة ، بيروت، لبنان ، الطبعة الثانية ٩ ٩ ٣ هـ - ٩ ٩ ٩ م.

١٥ شرائع الاسلام في الفقه الاسلامي الجعفري .

تأليف جعفر بن الحسن بن ابى زكريا بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلى الملقب بالمحقق ، وبالمحقق الحلى ٢٠٢ - ٢٧٦ هـ .

اشرف عليه محمد جواد مغنية

من منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، لبنان سنة ه ١٢٩٥ هـ .

- ١٦٠ شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين للنووى في فقه مذهب

الامام الشافعي

ومعه : حاشيتا قليوبى ، وعميرة على شرح جلال الدين المحلى ، على

منهاج الطالبين للنووى في فقه مذهب الامام الشافعي .

طبعة دار احياء الكتب العربية ، لعيسى البابي الحلبي وشركاه

بالقاهرة مصر .

شرح الخرشي على مختصر خليل: المسمى بالشرح الكبير عليي متن خليل ٠

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي المالكي ١٠١٠١-١١١هـ وبهامشه حاشية على العدوي

دار صادر ، بیروت ، لبنان .

١٦٢- شرح الزبد غاية البيان .

تأليف : احمد بن رسلان شمس الدين محمد بن احمد الرملــــى الانصاري .

وبهامشه: مواهب العمد في حل الفاظ الزبد : للشيخ احمد بين حجازي الفشني .

مطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسي البابي الحلبي وشركاه ، مصر .

177- شرح السنة :

لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى .

تحقيق: شعيب الارناؤوط

طبعة المكتب الاسلامي بدمشق ، لصاحبه محمد زهير الشاويش ، سنة ١٣٩٤ هـ .

الشرح الصغير على متن خليل ، لأبنى البركات احمد بن محمد بن احمد الدردير.

وهو مطبوع مع كتاب بلغة السالك لأقرب المسالك الى مذهب الامام مالك : لأحمد بن محمد الصاوى المالكي .

ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطغى البابي الحلبي ، واولاده ، مصر .

الطبعة الاخيرة سنة ١٣٧٢ هـ - ١٥٩٢٦ .

ه١٦٠ الشرح الكبير على متن المقنع .

لشمس الدين ابي القرج عبد الرحمن بن ابي عمر محمد بن احمد بن محمد بن قد امة المقدسي ، الحنبلي ، المتوفى سنة ٦٨٢ هـ . وهو مطبوع مع كتاب المغنى: لموفق الدين ابى محمد عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي الحنبلى المتوفىسنة . ٦٢ هـ على مختصر ابى القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن احمـــد الخرقى، المتوفى سنة ؟٣٣ هـ .

كلاهما على مذهب الامام ابى عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشيباني .

وقد وضع كتاب المغنى بأعلى الصحائف ، ووضع كتاب الشرح الكبير بأدناها مفصولا بينهما بخط عريض مزدج .

قام بتصحيحه ووضع بعض التعليقات السيد محمد رشيد رضا .

من منشورات المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، ومكتبة المؤيد بالطائف.

١٦٦- الشرح الكبير على مختصر خليل :

لأبى البركات احمد بن محمد بن احمد الدردير المالكي .

وقد طبع مع حاشية شمس الدين محمد عرفة الدسوقى على الشرح الكبير مع تقريرات محمد عليش .

طبع وفقا للنسخة الاميرية ،

طبعة دار احيا الكتب العربية ، لعيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

١٦٧ - شرح العجلة : للعرحوم سليم رستم باز الليناني ، من اعضاء شوري الدولة العثمانية سابقاً .

وهى نسخة مصورة عن طبعة الاستانة التي طبعت باجازة نظـارة المعارف الجليلة ، تاريخ الاجازة . ٣ ذى الحجة سنة ه . ١٣ هـ عدد . ٤ م طبعة ثالثة مصححة ومزيدة .

١٦٨- شرح معانى الآثار.

للامام ابى جعفر احمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الازدى الطحاوى ٢٠٩ - ٣٢١ هـ .

تحقیق : محمد زهری النجار .

الناشر: مطبعة الانوار المحمدية ، القاهرة ، مصر

۱۲۹ - شرح منتهى الارادات: السمى دقائق اولى النهى لشرح المنتهى لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتى ، . . . ۱ ۱۰۵۱ ه . الناشر: المكتبة السلفية لصاحبها محمد عبد المحسن الكتبى ، بالمدينة المنورة .

١٧٠ شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل .
 لأبى عبد الله محمد بن احمد عليش المالكى .
 الناشر: مكتبة النجاح ، طرابلس ، ليبيا .

١٧١ - شرح موطأ الامام مالك :

لأبى عبد الله محمد بن عبد الباقى بن يوسف بن احمد بن علوان الزرقانى ، المالكى ١٠٥٥ - ١١٢٣ هـ .

مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، مصر ، ٩٩٩هـ - ٩٩٩م.

۱۷۲- شرح النووی علی صحیح مسلم :

لمحیی الدین ابی زکریا یحیی بن شرف بن مرسی ، الحزامی ، النووی ، ۱۳۲ - ۱۷۶ ه.

طبعة المطبعة المصرية ومكتبتها ، القاهرة .

١٧٣ - الشرقاوى على التحرير: حاشية الشيخ الشرقاوى .

على شرح التحرير ، لزكريا الانصاري .

مطبعة دار احيا الكتب العربية ، لصاحبها عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .

١٧٤ - الشعر والشعراء .

لأجى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى المتوفى سنة ٢٧٦هـ. تحقيق الدكتور مفيد قميحة .

دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان .

ه ١٧- الشقائق النعمانية في علماً الدولة العثمانية .

لأبى الخير عصام الدين احمد بن مصطفى بن خليل ، المعروف بطاش كبرى زادة . ٩٠١ - ٩٦٨ هـ .

دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ه ١٣٩ هـ - ١٩٧٥م ،

١٢٦ الشهاب في توضيح الكتاب "التعليقات المغيدة على متن القدوري"
 تأليف : عبد الله مصطفى العرافى ، عبد القادر يوسف .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر .

الطبعة الاولى ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨م .

١٧٧ - الضاوى على الجلالين ، حاشية احمد الصاوى المالكي ،

على تفسير الجلالين ، المحلى ، والسيوطى .

مطبعة دار احيا الكتب العربية ، لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .

١٧٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية .

تأليف اسماعيل بن حماد الجوهرى ،الفارابي (ابني نصر) المتوفى سنة ٣٩٣ هـ .

تحقيق: احمد عبد الغفور عطار.

دار العلم للملايين ، بيروت، لبنان .

الطبعة الثانية و ١٣٩ هـ ـ ٩ ١٩٨ م .

٩ ١٧ - صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)

لمحمد ناصر الدين الالباني

طبعه المكتب الاسلامى بد مشق ، لصاحبه محمد زهير الشاويش الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٢ م .

۱۸۰ صحیح مسلم :

لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى ٢٠٦١-٢٦ه. تحقيق وترقيم وتعليق محمد فؤاد عبد الباقى .

مطبعة دار احياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابى الحلبي وشركاه مصر .

الطبعة الاولى ١٣٧٤ هـ - ٥٥٩١م .

١٨١- صفة الصفوة :

للَّي الغرج جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزى ، المتوفى سنة ٩٧ ه.. دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان . ١٨٢- الضعفاء والمتروكون :

للحافظ ابى الحسن على بن عمر الدارقطنى البغدادى المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . دراسة وتحقيق : موفق بن عبد اللهبن عبدالقادر. مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية .

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

1A۳ ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) لمحمد ناصر الدين الالباني

طبعة المكتب الاسلامي بدمشق الصاحبه محمد زهير الشاويش الطبعة الثانية سنة ٩ ٩ ١ م .

١٨- الضو اللامع لأهل القرن التاسع :

لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، المتوفى سنة ٢. ٩هـ. دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

ه ١٨- الطبقات :

لأبى عمرو خليفة بن خياط، شباب، العصفرى المتوفى سنة . ٢ ج ه . تحقيق الدكتور اكرم ضياء العمرى .

د ار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض

الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م .

١٨٦- طبقات الحفاظ:

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .

مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر .

الطبعة الاولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

١٨٧- طبقات الحنابلة :

للقاضى ابى الحسين محمد بن ابى يعلى ، المتوفى سنة ٥٨ هـ دار امعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .

١٨٨- الطبقات السنية في تراجم الحنفية .

لتقى الدين بن عبد القادر التميمى ، الدارى ، الحنفى ، المتوفىي سنة . ١ . ١ هـ .

تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو .

نشر المجلس الاعلى للشئون الاسلامية، القاهرة، . ٩ ٣ ١ هـ ـ ١ ٩ ١ م.

١٨٩ - طبقات الشافعية :

لأبى بكر بن احمد بن محمد تقى الدين ابن قاضى شهبة المتوقى

تحقيق: الدكتور عبد العليم خان .

مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد ، الهند

. ١٩٠ طبقات الشافعية :

لأبى بكربن هداية الحسيني، المتوفى سنة ١٠١٤ ه. .

تحقیق : عادل نویهض

دار الآقاق الجديدة، بيروت، لبنان .

١٩١- طبقات الشافعية :

لجمال الدين بن عبد الرحيم الاسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ ه. . تحقيق : عبد الله الجبورى

مطبعة الارشاد ، بغداد ، الطبعة الاولى . ٩ ٣ ٩ هـ . ١ ٩ ٩ م .

١٩٢ - طبقات الشافعية الكبرى :

لأَّى نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى ، المتوفى سنة ١ ٧٧ هـ .

تحقيق : محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح محمد الحلو .

مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

الطبعة الاولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

١٩٣- طبقات الفقهاء:

لأبى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف، الفيروز ابادى ، الشيرازى المتوفى سنة ٢٦٦ هـ .

تحقيق : الدكتور احسان عباس

دار الرائد العربي ، بيروت، لبنان .

١٩٤٠ الطبقات الكبرى:

لمحمد بن سعد ، كاتب الواقدى ، المتوفى سنة . ٣٠ هـ .

دار صادر ، بیروت، لبنان .

ه ١٩ - طبقات المفسرين:

لشمس الدين محمد بن على ، الداودى ، المتوفى سنة ه ؟ وه. .

تحقیق: علی محمد عمر.

الناشر: مكتبة وهبة ، القاهرة، مصر . الطبعة الاولى ٢ ٩ ٣ ١ - ١ ٩ ٢ الناشر:

طرح التثريب شرح تقريب الاسانيد وترتيب المسانيد .

للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفي سنة

٠ -۵ ٨٠٦

والشرح له ولولده الحافظ ولى الدين ابي زرعة العراقي المتوفي

سنة ٨٢٦هـ .

مطبعة جمعية النشر والتأليف ، القاهرة ، مصر .

الطبعة الاولى سنة ٣٥٣ ه. .

الطرق الحكمية في السياسة الشرعية :

لأبي عبد الله محمد بن ابي بكر، الزرعي ، الدمشقي ، المعروف بابن

قيم الجوزية ، المتوفي سنة ١ ٥ ٧ هـ . تقديم : محمد محيى الدين عبد الحميد .

مراجعة وتصحيح : احمد عبد الحليم العسكرى .

الناشر: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر .

· 1971 -- 1771 .

١٩٨- العبرقي خبر من غبر .

لأبى عبد الله شمس الدين محمد بن احمد بن قايماز الذهبي

المتوفى سنة ٨٤٧ هـ .

تحقيق: الدكتور صلاح المنجد ، وفؤاد السيد .

الكويت ، سنة . ١٩٦ م .

عجائب الآثار في التراجم والاخبار:

لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي ، طبع بمصر سنة ٢٩٧ ه. .

. . ٢ - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين .

تأليف: محمد بن احمد الحسنى ، الغاسى ، المتوفى سنة ٢ ٣ ٨هـ.

مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة، مصر، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م

٢٠١ عمدة الفقه .

لموفق الدين ابى محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسى الحنبلى ، المتوفى سنة . ٦٢ هـ .

شرح وتعليق : عبد الله بن عبد الرحمن البسام .

الناشر: مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، بمكة المكرمة، لصاحبها عبد الشكور عبد الفتاح فداء .

طبع مطبعة الحلبي لاصحابها عمرو الحلبي وشركاه ، مصر

٢٠٢ عمدة القارى شرح صحيح البخارى:

لبدر الدين ابى محمد محمود بن احمد العينى ، المتوفى سنة ه ه ٨هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده القاهرة ، مصر . الطبعة الاولى ٩٣ - ١ ٩٧ ٢ م .

٣٠٣- العناية على الهداية :

لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، المتوفى سنة ٨ ٨٦ه. وهومطبوع مع كتاب فتح القدير للكمال بن الهمام ، وتكملته نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار ، لابن قود ر المعروف بقاضيي زادة افندي .

وحاشية سعد الله بن عيسى المفتى الشهير بسعدى جلبى ، وسعدى افندى المتوفى سنة ه ع و ه .

طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر الطبعة الاولى سنة ٩ ١٣٨ هـ . ١٩٧٠ م .

٢٠ عنوان الدراية نيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية :
 لأبى العباس احمد بن احمد الغبريني المتوفى سنة ٢١٤ هـ .
 تحقيق عادل نويهض

منشورات د ار الآفاق الجديدة ، بيروت، لبنان .

ه ۲۰۰ عون المعبود شرح سنن ابى داود:

لأبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى

تحقيق :عبد الرحمن محمد عثمان

الناشر: محمد عبد المحسن الكتبى ، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م

٢٠٦ غاية البيان شرح زيد ابن رسالن .

تأليف: شمس الدين محمد بن احمد الرملى ، الانصارى (الشاقعي الصغير) و ١٩ - ١٠٠٤ هـ .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده القاهرة مصر .

٩ ١٣٧ هـ - ٩ ٥ ٩ ١ م٠

٢٠٧ الغاية القصوى في دراية الفتوى :

تأليف عبد الله بن عمر البيضاوى ، المتوفى سنة ه ٦٨ ه. .

تحقيق وتعليق: على محيى الدين على القرهد اغى

دار الاصلاح للطبع والنشر والتوزيع، الد مام المملكة العربية السعودية.

٢٠٨ غاية المنتهى في الجمع بين الاقناع والمنتهى :

تأليف مرعى بن يوسف الحنبلى ، المتوفى سنة ١٠٣٣ ه. .

منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض لصاحبها فهد بن عبد العزيز السعيد . مطبعة الكيلاني ، القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٨١م

٩ . ٢ . غاية النهاية في طبقات القراء .

. ٢١٠ غرائب القرآن ورغائب الفرقان .

تأليف: نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين ، القمى ، النيسابورى المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .

تحقيق ؛ ابراهيم عطوة عوض

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، بمصر .

الطبعة الاولى ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢م .

٢١١- الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمكيرية .

لنظام وجماعة من علماء الهند الاعلام

وبها مشه فتاوى قاضى خان ، لفخر الدين حسن بن منصورالا وزجندى

الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٩٦ ه ه . وبهامشه ايضا "الفتاوى البزازية" لمحمد بن محمد بن شهاب بــن

يوسف الكردى البريقيني ، الخوارزمي ، الحنفي ، المعروف بالبزازي .

د ار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان

الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٢١٢ - فتح البارى بشرح صحيح الامام البخارى :

للحافظ ابى الغضل شهاب الدين احمد بن على بن حجر العسقلاني ٢٧٣ - ٨٥٨ ه. ٠

تصحيح وتحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز

ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي

اخراج واشراف على الطبع: محب الدين الخطيب

المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، مصر ، لصاحبها محب الدين الخطيب . الطبعة الاولى سنة . ١٣٨ ه. .

٢١٣- فتح الجواد بشرح الارشاد :

لأبى العباس احمد شهاب الدين بن حجر الهيتمى ، المكى ، الغقيه الشافعي ،

على متن الارشاد : لشرف الدين اسماعيل بن ابى بكر الشهيسر بابن المقرى اليمني الشافعي المتوفى سنة ٨٣٧ هـ .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر .

الطبعة الثانية ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م .

٢١٤ - الفتح الرباني في ترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني .

مع مختصرشرحه بلوغ الاماني من اسرار الفتح الرباني

كلاهما لأحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي

مطبعة الرسام بمصر،

الطبعة الاولى سنة ١٣٧١ ه. .

٢١٥ - فتح الرحيم على فقه الامام مالك بالادلة .

تأليف: محمد بن احمد الملقب بالداه الشنقيطي الموريتاني مكتبة القاهرة ، الازهر ، مصر

الطبعة الاولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.

٢١٦- فتح العزيز شرح الوجيز:

لأبى القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ، المتوفى سنة ٦٢٣ هـ والوجيز لأبى حامد محمد بن محمد الغزالي

وهو مطبوع مع كتاب تكملة المجموع شرح المهذب: لتقى الدين على بن عبد الكافى السبكي ، المتوفى سنة ٢٥٦هـ .

وكذلك التلخيص الحبير في تخريج احاد يث الرافعي الكبير:

لأبى الفضل شهاب الدين احمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة ٢ ه ٨ ه .

طبع بمطبعة التضامن الاخوى لصاحبها حافظ محمد داود بمصر وقد طبعت هذه المجموعة على نفقة شركة من كبار علماء الازهـــر وقد باشر تصحيحها لجنة من العلماء بمشاركة ادارة المطبعسة . ٢١٧- فتح العلام لشرح بلوغ العرام .

لأبى الطيب صديق بن حسن بن القنوجي ، الحسيني ، المتوفــــى سنة ١٣٠٧ هـ .

د ار صادر، بیروت، لبنان .

- ٢١٨ فتح العلى المالك في الفتوى على مذهب الامام مالك

لأبى عبد الله محمد بن احمد عليش.

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر . الطبعة الاخيرة ١٣٧٨ هـ - ١٥٥٨ م .

٢١٩- فتح القدير :

لكمال الدين محمد بن عبد الواحد ، السيواسى ،ثم السكدرى ، المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٦٨٦ ه. .

على الهداية شرح بداية المبتدى : لبرهان الدين على بن ابى بكر المؤيناني ، المتوفى سنة ٩٠ ه ه .

ومعه : شرح العناية على الهداية: لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتي ، المتوفى سنة ٧٨٦ ه. .

وحاشية سعد الله بن عيسى المفتى الشهير بسعدى جلبى ، وسعدى افندى ، المتوفى سنة ه ٩ ه .

طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر الطبعة الاولى سنة ٩ ١٣٨ هـ ـ ، ١٩٧ م

. ٢٢. فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير: تأليف: محمد بن على بن محمد الشوكانى ، المتوفى سنة . ١٢٥هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر . الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤م .

٢٢١ - فتح المبدى شرح مختصر الزبيدى .

لعبد الله بن حجازى الشرقاوى . ه ١ ١ - ١ ٢٢٦ هـ .

على التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح:

لأبى العباس احمد بن احمد بن عبد اللطيف الشرجى ، الزبيدى شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر .

الطبعة الرابعة ١٣٧٤ هـ - ١٥٥٥ م .

٢٢٢_ قتح الوهاب بشرح منهج الطلاب .

لأبى يحيى زكريا الانصارى

مطبعة دار احياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر .

٢٢٣ - الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية .

تأليف: سليمان بن عمر العجيل الشافعي الشهير بالجمل ، المتوفي سنة ع . ١ ٩ هـ.

وبالهامش كتابان:

١- تفسير الجلالين: لجلال الدين السيوطى ، وجلال الدين المحلى .
 ٢- املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات فى جميع القرآن للجيا البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى .

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .

٢٢٤- الفروق :

لشهاب الدين ابى العباس احمد بن ادريس بن عبد الرحمن السهاب الدين ابى العالكي، المتوفى سنة ؟ ٦٨هـ .

مطبعة دار احيا الكتب العربية لعيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر . الطبعة الاولى سنة ١٣٤٤ هـ .

ه ٢٢- قصول البدائع في اصول الشرائع .

لمحمد بن حمزة بن محمد الفنارى ، المتوفى سنة ٢٣٤ ه. . مطبعة الشيخ يحيى افندى سنة ١٢٨ ه. .

٣٢٦ - فضل الله الصعدفى توضيح الادب المغرد: لأبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ . تأليف: فضل الله الحيلاني

المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، مصر ، ١٣٧٨ه. .

٢٢٧ - فقه الامام ابي ثور ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان ، البغد ادى ،

المتوفى سنة . ٢٤ هـ .

تأليف:سعدي حسين على جبر

د ار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،

ومؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان .

الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

٣٢٨ - الغلك المشحون بما يتعلق بانتفاع المرتهن المرهون . تأليف محمد عبد الحى اللكتوى بن الحافظ محمد عبد الرحيم طبعة المعاهد بجوار الازهر بالقاهرة بمصرسنة . ١٣٤ هـ .

٢٢٩ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية .

للِّي الحسنات محمد بن الحي اللكنوري دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان .

٢٣٠ فوات الوفيات .

تأليف: محمد بن شاكر الكتبي، المتوفى سنة γης ه. تحقيق: الدكتور احسان عباس

د ار صادر، بیروت، لبنان .

٢٣١ لغواكه الدواني شرح الشيخ احمد بن غنيم بن سالم ، النغراوي المالك, :

على رسالة ابى محمد عبد الله بن ابى زيد عبد الرحمن القيرواني المالكي .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر . الطبعة الثالثة سنة ١٩٣٧ هـ - ١٩٥٥ م .

- ٢٣٢ فيض الاله المالك في حل الفاظ عمدة السالك وعدة الناسك .

تأليف: بركات بن محمد بركات الشامى ، البقاعى ، المكى ، الشافعسى شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده مصر . الطبعة الثانية ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٣ م .

٣٣٣_ فيض القدير ترتيب وشرح الجامع الصغير:

تأليف: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ، المناوى ، القاهرى ، الما وى ، القاهرى ،

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر . الطبعة الاولى سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

٢٣٤ - القاموس المحيط:

تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى المتوفى سنة ٨١٧ه. مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر

ه ٢٣- قليوبى وعميرة: حاشيتا الشيخ شهاب الدين القليوبى، والشيخ عميرة، على شرح جلال الدين المحلى، على مشهاج الطالبين: لأبى زكريا يحيى بن شرف الدين في فقه مذهب الامام الشافعى .

مطبعة دار اجياء الكتب العربية، لعيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر.

٢٣٦ - القواعد في الفقه الاسلامي .

للحافظ ابى الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلى المتوفى سنة و ٩ ٧هـ تعليق: طه عبد الرؤوف سعد .

طبعة جديدة .

الناشر مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، مصر .

٣٧ - قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية .

تأليف: محمد بن احمد بن جزى الغرناطى المالكى ، ١٣٥٥ - ١٣٥٥. مكتبة عالم الفكر، القاهرة، مصر . ٢٣٨ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة :

لأبى عبد الله محمد بن احمد بن قايعاز الذهبى ، المتوفى سنة ٨٤ ٧هـ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٩ - ١ الكافى فى فقه اهل المدينة المالكى

لبَّى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى ، القرطبى ، المتوفى سنة ٢٣٤هـ ،

تحقيق وتقديم وتعليق: الدكتور محمد محمد احيد ولد ماديك الموريتاني. الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، البطحاء.

الطبعة الثانية . . ١٤ هـ ـ ١٩٨٠م .

. ٢٤٠ الكامل في التاريخ .

لأبى الحسن على بن ابى الكرم محمد بن محمد ، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة . ٦٣ هـ .

دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

١٤٦٠ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل .
 لأبي القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشرى ، الخوارزمى ، المتوفى

سنة ٣٨ ه . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر .

الطبعة الاخيرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٢٤٢ - كشاف القناع عن متن الاقناع :

لمنصور بن يونس بن اد ريس البهوتي ١٠٠٠ ـ ١٥٠١ هـ

لعبد العزيز بن احمد البخاري المتوفي سنة . ٧٣ هـ .

مطبعة انصار السنة المحمدية، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م

٣٤٣ - كشف الاسرار :

طبع فى المكتب الصنايع بتصحيح احمد رامر، وبمعرفة حسن حلمى الريزوى ، سنة ٧.٣ هـ .

٢٤٤ كشف الخفاء ومزيل الالباس عما أشتهر من الاحاديث على السنة الناس.
 تأليف: اسماعيل بن محمد العجلوني، الجراحي المتوفي سنة ١٦٢٨هـ.

تصحيح وتعليق: احمد القلاش

نشر وتوزيع مكتبة التراث الاسلامي ، حلب، ود ار التراث، القاهرة ، مصر.

ه ٢٤- كشف الظنون عن اسامى الكتب والفنون :

تأليف: مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة وبكاتب جلبى . تصحيح وتعليق: محمد شرف الدين ورفعت بيلكة الكليسي .

دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان.

٢٤٦ - كشف السعمة عن جميع الامة .

لأبى العواهب عبد الوهاب بن احمد بن على الشعراني ، الانصارى ، المصرى .

وبهامشه: سفر السعادة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازى الغيروزآبادى (صاحب القاموس) .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، مصر .

الطبعة الاخيرة . ١٣٧ هـ - ١٩٥١م .

٢٤٧ - كشف المخدرات والرياض المزهرات ، شرح" اخصر المختصرات" فـــى
 فقه امام السنة احمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه .

تأليف: زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد البعلى ثم الدشقى . ١١١١ - ١١٩٢ هـ .

المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، مصر

٢٤٨ - كشف المعطى من المعانى والالفاظ الواقعة في الموطأ .

تأليف: محمد الطاهر بن عاشور . نشر الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع

سر . سرط . موسية تصوريع، واسترط الوطنية تنسر والنور الجزائر ، ١٩٧٦ م .

٩ ٢٤- كاية الاخيار في حل غاية الاختصار .

لتقى الدين ابى بكربن محمد الحسينى الحصنى ،الد مشقى ،الشافعى من علما القرن التاسع الهجرى .

مطبعة دار احيا الكتب العربية لاصحابها عيسى البابي الحلبسي وشركاه، مصر .

. ٢٥٠ الكليات :

للَّبي البقاء ايوب بن موسى ، الحسيني ، الكوفي ، الحنفي ، الكندى ، المتوفى سنة ١٢٨٧ هـ. المطبعة العامرة باستنبول سنة ١٢٨٧ هـ.

١ ه ٢ - الكوكب الدرى على جامع الترمذى :

تأليف محمد يحيى بن محمد اسماعيل الكاند هلوى

تحقیق : محمد زکریا بن محمد یحیی الکاند هلوی

مطبعة ندوة العلماء ، الكناؤ ، الهند .

٢٥٢ - لامع الدرارى على جامع البخارى :

لأبى مسعود رشيد احمد الكنكوهي

ضبطه: ابو زكريا محمد الحسيني الصديقي .

علق عليه : محمد زكريا الكاند هلوى

الناشر المكتبة الامدادية ، باب العمرة ، مكة المكرمة جوار السجد الحرام . مطبعة عزيز ببليكشنر ، لا هور ، باكستان .

٣٥٦- اللباب في تهذيب الانساب :

لأبى الحسن على بن ابى الكرم محمد بن محمد ، المعروف بابن الاثير المتوفى سنة . ٦٣ هد .

دار صادر، بيروت ، لبنان .

٤ ه ٢ - لسان الحكام في معرفة الاحكام .

لأبى الوليد ابراهيم بن ابى اليعن محمد بن ابى الفضل ، المعروف بابن الشحنة الحنفي ،

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر .

ه ٢٥٥ لسان العرب :

للَّى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على بن احمد بن القاسم بن حبقة بن منظور ، الانصارى ، الافريقى ، المتوفى سنة ٧١١ هـ .

دارالمعارف، مصر

٢٥٦- لسان الميزان:

للحافظ شهاب الدين ابى الفضل احمد بن على بن حجر العسقلاني

المتوفى سنة ٢ ه ٨ هـ .

منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان .

الطبعة الثانية ، . ١٣٩ هـ - ١٩٧١ م .

٧ه ٢- المبدع في شرح المقنع:

لأبى اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مغلح ، المؤرخ الحنبلى ، ١٦ ٨ – ١٨٨ هـ . المكتب الاسلامي ، بيروت، لبنان ، الطبعة الاولى .

٨ ه ٢ - الميسوط :

لشمس الدین محمد بن احمد بن ابی بکر، السرخسی، المتوفی سنة . و و ه. .

د ار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، الطبعة الثالثة .

٢٥٩ مجلة الاحكام الشرعية على مذهب الامام احمد بن حنبل الشيباني تأليف: احمد بن عبد الله القارى .

دراسة وتحقيق: دكتور عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان ، ودكتور محمد ابراهيم احمد على .

مطبوعات تهامة ، الطبعة الاولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .

٢٦٠ مجمع الانهر في شرح الابحر :

تأليف: الفقيه عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان ،المعروف بداماد افندى

دار الطباعة ، القاهرة ، سنة ١٣١٦ هـ .

٢٦١- المجموع شرح المهذب للشيرارى .

لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .

طبعة دار العلوم ، القاهرة ، سنة ٤ ٩٧ م ، والناشر : مكتبة الارشاد جدة وكذلك " المجموع من تكلة محمد نجيب المطيعي

> الناشر: مكتبة الارشاد بجدة ، المملكة العربية السعودية . الطبعة الاولى .

> > ٢٦٢ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام بن تيمية :

لتقى الدين ابى العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن على بن عبد الله بن الخضر بن على بن عبد الله بن تيمية الحرائى ثم الدشقى الحنيلى ،شيخ الاسلام ، ٢٦١-٢٧٨هـ. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى ، النجدى الحنيلى ، وساعده ابنه محمد مطابع الرياض الطبعة الاولى ١٣٨٣هـ.

٣٦٣ - المحرر على مذهب الامام احمد بن حنبل .

لمجد الدین ابی البرکات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن علی بن تیمیة الحرائی ، الحنبلی ، . ۹ ه - ۲ ه 7 ه .. ومعه النکت والفوائد علی مشکل المحرر ، لمجد الدین ابن تیمیة . تألیف شمس الدین بن مفلح الحنبلی ، المقدسی ، ۲۳ ۳ ۲۳ ۹ هد.

مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٦٩ هـ ـ ، ١٩٥٠ م

٢٦٤- المحلى :

لأبى محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم الاند لسى المتوقى

الناشر: مكتبة الجمهورية العربية، الازهر، مصـر، ٩ ١٣٨هـ ـ ٩ ١٩٦م. ٢٦٥ - المختارات الجليلة من المسائل الفقهية .

تأليف: عبد الرحمن الناصر السعدى، المتوفى سنة ١٣٧٦ هـ . طبعة المؤسسة السعيدية بالرياض لصاحبها فهد بن عبد العزيز السعيد . مطابع الدجوى، عابدين، القاهرة .

٢٦٦- مختار الصحاح :

تأليف : محمد بن ابي بكربن عبد القادر الرازي .

ترتیب : محمود خاطر .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢ ٩٧٦ . ٢٦٧ - مختصر الخرقي في المذهب الحنبلي :

تأليف: عمر بن الحسين الخرقي ، المتوفى سنة ٣٣٤ هـ .

منشورات مؤسسة الخافقين ومكتبتها .

مطبعة منيمنة الحديثة ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

٢٦٨ مختصر خليل للعلامة خليل بن اسحاق المالكي .

تصحيح وتعليق: طاهر احمد الزاوي .

دار احياء الكتب العربية، لعيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة

صـــر

٢٦٦ مختصر سنن ابى داود لمزكى الدين ابى محمد عبد العظيم بسن
 عبد القوى بن عبد الله بن سلامة بن سغد المنذرى الشامى الاصل
 المصرى الشاقعي ١١٨٥ - ٢٥٦هـ

ويليه :

معالم السنن: لأبى سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن خطــاب الخطابي، البستي ٣١٩ ـ ٣٨٨ هـ

وتهذيب سنن ابى داود : لشمس الدين ابى عبد الله محمد بن ابى بكر بن ايوب بن سعد بن حريز الزرعى ، الد مشقى ، الحنبلى المعروف بابن قيم الجوزية ٢٩١ - ٢٥١ ه.

تحقيق: محمد حامد الفقى .

مطبعة انصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨م .

. ۲۷- مختصر الطحاوى :

لأبى جعفر اجمد بن محمد بن سلامة الطحاوى ، المتوفى سنة ٣٣١هـ تحقيق وتعليق: ابو الوفاء الافغاني .

مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، ١٣٧٠ ه. .

٢٧١ - المختصر في اخبار البشر:

لعماد الدين اسماعيل ابى الفداء الكردى ، الروادى ، المتوفى سنة ٧٣٢ هـ . . دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٢ ٢٧ - مختصر المقنع في فقه الامام احمد بن حنبل الشيباني .

والاصل لعوفق الدين ابى محمد عبد الله بن احمد بن محمد بسن قدامة، المقدسي، المتوفى سنة . ٣٢ هـ .

اختصره : شرف الدين ابو النجا موسى بن احمد بن موسى ، المقدسى الصلحى ، الدشقى ، المتوفى سنة ، ٦ و ه. .

منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض، لصاحبها فهد بن عبــــد العزيز السعيد ،

مطابع الدجوى، القاهرة ، ١٩٨١م .

٣٧٣ - المدخل الققهى العام: للاستاذ مصطفى الزرقاء

مطبعة الجامعة السورية بدمشق ، سنة ١٣٧١ ه. .

٢٧٤ - المدونة الكبرى :

العتقى ، عن امام دار الهجرة ابى عبد الله مالك بن انس الاصبحى من العتقى ، عن امام دار الهجرة ابى عبد الله مالك بن انس الاصبحى ملتزم الطبع الحاج محمد افندى ، ساسى ، المغربى ، التونسى طبع مطبعة السعادة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الاولى .

ه ٢٧ - المذهب الاحمد في مذهب الامام احمد :

لمحيى الدين يوسف بن جمال الدين ابى الفرج عبد الرحمن بسن على البغدادى ، الحنبلى ، المعروف بابن الجوزى ، المتوفى سنة ٢ م ٦هـ منشورات العؤ سسة السعيدية بالرياض، لصاحبها فهد بن عبسد العزيز السعيد .

مطبعة الكيلاني ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨١م .

٢٧٦ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان :

الطبعة الثانية . ١٣٩ هـ ـ ١٩٧٠م .

٢٧٧ مراتب النحويين :

للَّبى الطيب عبد الواحد بن على ، اللغوى ، المتوفى سنة ١ ه٣ ه. . تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم

دارنهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، مصر

٣٧٨ مرشد الحيران لمعرفة احوال الانسان .

لمحمد قدرى باشا مع شرحه لمحمد زيد الابياني ، ومحمد سلامــة السنجلقي .

المطبعة الاميرية ببولاق ، الطبعة الثالثة سنة ٩ . م .

٩ مروج الذهب ومعادن الجوهر :

للَّي الحسن على بن الحسين بن على المسعود ىالمتوفى سنة ٣٢٦هـ تحقيق: محيى الدين عبد الحميد .

مطبعة السعادة، القاهرة، مصر. الطبعة الثانية سنة ١٣٦٧هـ ٨٤٩ ١٩٠

. ٢٨ - مسائل الامام احمد بن حنبل .

رَواية اسحاق بن ابراهيم بن هانئ النيسابورى المتوفى سنة ه ٢٧ هـ تحقيق : محمد زهير الشاويش .

المكتب الاسلامي بيروت؛ لبنان ، الطبعة الاولى سنة . . ١٤٠ هـ .

: مسائل الامام احمد بن حنبل

رواية ابنه عبد الله بن احمد بن حنبل الشيباني ، المتوفى سنة ho حمية ومحمد زهير الشاويش .

المكتب الاسلامي بيروت، لبنان . الطبعة الاولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م٠

٢٨٢- المستدرك على الصحيحين في الحديث .

للبي عبد الله محمد بن عبد اللهالمعروف بالحاكم النيسابوري المتوفى سنة ه. ؟ هـ .

وفى ذيله: تلخيص المستدرك لشمس الدين ابى عبد الله محمد بن احمد الذهبى ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .

دار الفكر، بيروت، لبنان . سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٣٠٨٠ المسند :

للامام ابى عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى ، المتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

وبهامشه: منتخب كنز العمال في سنن الاقوال والافعال . ملتزم الطبع والنشر: دار الفكر العربي بيروت: لبنان .

٢٨٤ مشاهير علماء الامصار :

لأبى محمد بن حبان ، البستى ، المتوفى سنة ٢ ه ٣ هـ

تحقيق: مـ فلايشهر

مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ١٣٧٩ هـ - ٩ ه ١٩ م ٨٦- مشكاة المصابيح :

لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي .

عمد بن عبد الله الحطيب النبريري .

تحقيق: محمد ناصر الدين الالباني .

طبعة المكتب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، لصاحبه محمد زهير الشاويش. الطبعة الثانية سنة هه γ γ هـ - γ γ γ ، ٢٨٦ المشوف المعلم في ترتيب الاصلاح على حروف المعجم:

تصنيف: ابى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى ، الحنبلـــــى

۸۳۵ - ۱۱۲ ۵۰ ۰

تحقيق: ياسين محمد السواس.

دار الفكر، د مشق ، سوريا ، ٣٠ ١ هـ - ١٩٨٣ م .

نشر مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة ام القرى

بمكة المكرمة .

٢٨٧ - المصارف والاعمال المصرفية في الشريعة الاسلامية والقانون .

للد كتور غريب الجمال

طبعة مؤسسة الرسالة ودار الشروق .

٢٨٨- المصنف:

للحافظ ابى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى، المتوفى سنة ٢١١ه.. تحقيق وتخريج وتعليق : حبيب الرحمن الاعظمى

المكتب الاسلامي ، بيروت ، لبنان

الطبعة الاولى سنة ٢٩٣٦ هـ - ١٩٧٢ م .

٢٨٩- المصنف:

للحافظ عبد الله بن محمد بن ابي شيبة ابراهيم بن عثمان ابي بكر

بن ابي شيبة، الكوفي ، العبسي ، المتوفى سنة ه ٢٣ هـ .

تحقيق وتصحيح : عامر العمرى الاعظمى .

الدار السلفية ، بيندى بازار ، بمباى ، الهند .

. ٩٠ ـ مطالب اولى النهى في شرح غاية المنتهى .

للشيخ مصطفى السيوطى الرحيباني .

منشورات المكتب الاسلامي ، بد مشق .

٢٩١ المعارف:

لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينو رى المتوفى سنة ٢٧٦هـ.

تحقيق د كتور ثروت عكاشة

دار المعارف ، القاهرة ، مصر .

٢ ٩ ٢ معالم الايمان في معرفة اهل القيروان .

لأبى زيد عبد الرحمن بن محمد الانصارى الاسيدىالدباغ

. - 797 - 7.0

اكمله وعلق عليه ابو الفضل ابو القاسم بن عيسى بن نامى التنوخسى المتوفي سنة ٩ ٨٣٩ هـ .

تحقيق وتعليق محمد ماضور

الناشر المكتبة العتيقة بتونس

مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم سنة ١٩٧٨ م

٣ ٩ ٢ - المعاملات المصرفية وموقف الشريعة الاسلامية منها:

للدكتور سعود بن سعد بن دريب

مطابع نجد التجارية بالرياض

الطبعة الاولى سنة ١٣٨٧ ه. .

٤ ٩ ٩ - معاني القرآن :

لأبي زكريا يحيى بن زياد الغراء، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ.

تحقيق: احمد بن يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر . الطبعة الثانية سنة . ١٩٨ م .

ه ٢٩- معجم الادباء :

للَّى عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي ، الحمسوى

المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

مكتبة عيسى البابي الحلبي ، بمصر، الطبعة الاخيرة . ٢ ٩ - معجم الفاظ القرآن الكريم :

۲۹۱ معجم العاط العران الترب

مجمع اللغة العربية .

٢٩٧- المعجم الكبير:

للحافظ ابى القاسم سليمان بن احمد الطبراني ٢٦٠ ـ ٣٦٠ هـ

تحقيق وتخريج : حمد ى عبد المجيد السلقى

قام بطبع الجزء الاول الى نهاية الجزء الخامس مطبعة الدار العربية

للطباعة ببغداد ، الطبعة الاولى سنة ٩ ٩ ١ هـ - ١٩٧٩ م .

وقام بطبع الجزّ السادس الى نهاية الجزّ الثانى عشر مطبعة الوطن العربى ببغداد .

الطبعة الاولى سنة ٩ ٩ ٣ ١ - . . ١ ١ه - به ١٩٧ - ١ ٩٨ م ٠ وقام بطبع الجزء السابع عشر الى نهاية الجزء العشرين ، وكــــذ لك من بداية الجزء الثاني والعشرين الى نهاية الجزء الخاص والعشرين

مطبعة الامة ببغداد .

مطبعة الامه ببعداد . الطبعة الاولى سنة ٣ ٨ ٩ ١م .

٩٨ - معجم المطبوعات العربية والمعربة .

جمعه ورتبه: يوسف الياس سركيس

مطبعة سركيس بمصر سنة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م

٩ ٩ - معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية

تأليف: عمر رضا كحالة

الناشر: مكتبة المثنى ، بيروت ، ودار احياء التراث العربى بيروت ، لبنان . . . ٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم :

وضعه: محمد فؤاد عبد الباقى .

مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، سنة ٢٣٦٤ هـ .

٣٠١ - المعجم المغهرس لألفاظ الحديث النبوى : عن الكتب السنة وعن مسند الدارم ، وموطأ مالك ، وسند احمد بن حنبل .

رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ،

ونشره الدكتور أ ـى ، ونسنك، استاذ العربية بجامعة ليدن .

ملتزم الطبع والنشر مطبعة ومكتبة بريل في مدينة ليدن بالمانيا.

من سنة ١٩٢٦م – ١٩٦٩م

٣٠٣ ـ معجم مقاييس اللغة :

لأبى الحسين احمد بن فارس بن زكريا ، المتوقى سنة ه ٩ ٣ هـ .

تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده، القاهرة، مصر الطبعة الثانية . و ۱۳ هـ . ۹۷ م .

٣.٣ معرفة القراء الكبار:

لأبي عبد الله محمد بن احمد بن قايماز الذهبي ، المتوفى سنة ٤٨ ٨هـ تحقيق: محمد سيد جاد الحق

دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، مصر

٣٠٠ المعرفة والتاريخ :

لأبي يوسف يعقوب بن سفيان ، الفسوى ، المتوفى سنة ٢٧٧ ه

تحقيق ؛ الدكتور اكرم ضياء العمرى

مطبعة الارشاد ، بغداد ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م

ه. ٣- معين الحكام فيما يترد د بين الخصمين من الاحكام :

لعلاء الدين ابي الحسن على بن خليل ، الطرابلسي ، الحنفي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي السابي واولاده ، مصر

الطبعة الثانية ٣ ٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٣٠٦ المغنى:

لموفق الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة ، المقدسي الحنبلي ، المتوفى سنة . ٦٢ هـ .

على مختصر ابي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن احمد الخرقي، المتوقى سنة ٣٣٤ هـ .

الناشر مكتبة الجمهورية العربية، ومكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، مصر

٧.٧_ المعنى في الضعفاء :

لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن احمد بن قايماز الذهبي ، المتوفي سنة ٨٤٧هـ.

تحقيق: نور الدين عتر.

مطبعة دار المعارف، سوريا ، حلب، الطبعة الاولى ٩١ ٩١ هـ - ١٩٧١م معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج .

شرح محمد الشربيني الخطيب

على متن المنهاج : لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى ، المتوفى سنة γγγ هـ . شركة مكتبة ومطبعة مصطغى البابي الحلبي واولاده القاهرة، مصر، ۱۳۷۷هـ - ۱۸۹۸م

٩ . ٣ - المغنى ويليه الشرح الكبير :

المغنى لموفق الدين ابى محمد عبد اللهبن احمد بن محمد بن قدامة، المقدسى ، الحنيلى ، المتوفى سنة . ٦٢ هـ

قد امة ، المقدسى ، الحنبلى ، المتوفى سنة . ٦٢ هـ على مختصر الامام ابى القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بـــن

احمد الخرقي ، المتوفي سنة ٣٣٤ هـ

والشرح الكبير: لشمس الدين ابى الغرج عبد الرحمن بن ابى عمر محمد بن احمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ

وهو على متن المقنع لموفق الدين بن قد امة :

كلاهما على مذهب الامام ابى عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشبيائي .

منشورات المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، ومكتبة المؤيد بالطائف . . ٣٦ - المفردات في غريب القرآن :

لبِّي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني،

المتوفى سنة ٢٠٥ هـ

تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر

الطبعة الاخيرة سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١م .

٣١١ - المقد مات الممهد ات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الاحكـــام الشرعيات ، والتحصيلات المحكمات الشرعيات لأمهات مسائلهــــا المشكلات .

لأبى الوليد محمد بن احمد بن رشد ، المتوفى سنة . ٥٦ هـ. مطبعة السعادة مصر .

٣١٢- المقتع فى فقه امام السنة احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى رضى الله عنه .

لموفق الدين ابى محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قد امسة المقدسي ، الحنبلي ، المتوفى سنة . ٢ ٦ هد .

مع حاشية منقولة من خط سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبــــد الوهاب رحمهم الله المطبعة السلفية ومكتبتها لصاحبها محب الدين الخطيب القاهرة مصر. ٣١٣- منال الطالب في شرح طوال الغرائب:

لمجد الدين ابى السعادات العبارك بن محمد بن محمد المعـــروف بابن الاثير ؟ ٢ م - ٢ . ٦ هـ

تحقيق : محمود محمد الطناحي

مطبعة المدنى ، القاهرة ، مصر

نشر مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى ، بجامعة أم القسرى مكة المكرمة .

٣١٤ - المنتظم في تاريخ الملوك والامم :

للَّي القرح عبد الرحمن بن على ابن الجوزى ، المتوقى سنة ٩٧ 6 هـ . دائرة المعارف العثمانية ، حيد راباد ، الهند .

الطبعة الاولى سنة ٩ ه٣٠ هـ .

٣١٥ - المنتقى شرح الموطأ امام دار الهجرة مالك بن انس .

يكى الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجى ، الاندلسى ، المتوفى سنة ، و ؛ هد .

مطبعة السعادة مصر، الطبعة الاولى سنة ١٣٣٢ هـ .

٣١٦ المنتقى من احاديث الاحكام:

لعبد الدين ابى البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بسن محمد بن على بن تيمية الحرانى ، الحنبلى . ٩ ه - ٢ ه ٦ ه . طبعة المطبعة السلفية ومكتبتها ، لصاحبها محب الدين الخطيب ، مصر.

٣١٧ - منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه .

للى زكريا يحيى بن شرف النووى ، المتوفى سنة ٦٧٦ ه. .

وبهامشه متن المنهج : لشيخ الاسلام زكريا الانصارى .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، شوال ١٣٣٨ هـ

٣١٨ منح الشفا الشافيات في شرح المفردات :

تأليف منصور بن يونس بن اد ريس البهوتي الحنبلي ،

منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض، لصاحبها فهد بن عبد العزيز السعيد . مطابع الدجوى ، عابدين ، القاهرة ، سنة ١٨٨١م . ٩ ١ - المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى .

للَّي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الاتابكي ، المتوفى سنة ٢ ٩٨هـ تحقيق : احمد يوسف نجاتي

مطبعة دار الكتب المصرية، ه ١٣٧ هـ - ١٩٥٦ .

. ٣٢. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل في فروع الفقه المالكي .

لأبى عبد الله شمن الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين الرميني ، المغربي ، المالكي ، المعروف بالخطاب ٢٠٩ - ٢٥ وه مطبعة السبعة السب

مطبعة الشعادة بمصر ـ القبعة الأولى شعة

٣٢١ - الموطألامام دار الهجرة مالك بن انس .

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

طبعة دار احياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشمر كي مهمصر . ٣٢٢- مؤلفات الشيخ الامام محمد بن عبد الوهاب .

صنفها واعدها للتصحيح تمهيدا لطبعها :

عبد العزيز بن زيد الرومى ، د . محمد البلتاجى ، د . سيد حجاب الناشر: عمادة شئون المُكبّات بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية الرياض، المملكة العربية السعودية .

٣٢٣ - المهذب في فقه الامام الشافعي :

لأبى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف ، الفيروزآبادى ، الشيرازى المتوفى سنة ٢٧٦ هـ .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، بمصر .

الطبعة الثالثة ٦٩٩٦ هـ ١٩٧٦م.

٣٢٤ ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

لأبى عبد الله شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبى المتوفى سنة ٨ع ٧ هـ .

۱ نمسوقی سانه ۲۹۸ مد .

تحقيق : على محمد البجاوى دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان . ه ٣٢- نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار .

لشمس الدين احمد بن قود ر المعروف بقاضى زادة افندى ، قاضى عسكر رومالى ،

وهى تكملة فتح القدير للعلامة المحقق الكمال بن الهمام الحنفى على الهداية شرح بداية المبتدى :

لبرهان الدين على بن ابى بكر العرفينانى المتوفى سنة ٩٣ ه هـ ومعه :

١-شرح العناية على الهداية: لاكمل الدين محمد بن محمود البابرتي
 المتوفى سنة ٧٨٦ هـ .

۲- حاشیة سعد الله بن عیسی العقتی الشهیر بسعدی جلبی وسعدی
 افندی المتوفی سنة ه ۶ و ه .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر . الطبعة الاولى سنة ٩٨٦ هـ . ١٩٧٠ م

٣٢٦ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة :

لأبى المحاسن جمال الدين يوسف بن تغرى بردى الاتابكي ، المتوفسى سنة ٤ ٨٧ هـ

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة مصر. . ٣٣٧- النشر في القوا^مات العشر :

لشمس الدين ابى الخير محمد بن محمد الجزرى المتوفى سنة ٣٣ ٨هـ. مطبعة مصطفى البابى الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر .

٣٢٨ نصب الراية لأحاديث الهداية:

-779

للامام جمال الدين ابى محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعى المتوفى سنة ٧٦٦ هد .

مع حاشيته النفيسة " بفية الالمعى في تخريج الزيلعي " الناشر المكتبة الاسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ ، لبنان .

الطبعة الثانية ٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م · نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب :

تأليف: احمد بن محمد بن احمد المقرى ، التلمساني ، المتوفى سنة ١٠٠ هـ تحقيق د كتور احسان عباس ، دار صادر، بيروت، لبنان

. ٣٣٠ النقود والبنوك .

للد كتور صبحى تاد رس فريصة

الناشر دار الجامعات المصرية

سنة ۱۹۷۸م .

٣٣١ النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية .

للد كتور صبحى تاد رس فريصة ، والد كتور مدحت محمد العقاد

د ار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان سنة ١٩٨٣م

٣٣٢ ـ نكت الهميان : لصلاح الدين خليل بن ايبك ، الصفدى ، المتوفى سنة ٢٦٤ هـ

لصلاح الدین خلیل بن ایبك ، الصفدی ،المتوفی سنه ؟ ۲۹ هـ تحقیق : احمد زکمی

المطبعة الجمالية ، القاهرة، مصر، سنة ١٣١١ ه. .

٣٣٣ النهاية في غريب الحديث والاثر:

لمجد الدين ابى السعادات المبارك بن محمد الجزرى ، المعروف

بابن الاثير ٤٤ه ـ ٦٠٦ هـ .

تحقيق طاهر احمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي

الناشر: المكتبة الاسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ ، لبنان . ٣٣٦ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الامام ،

الشافعي رضي الله عنه .

لشمس الدين محمد بن ابى العباس احمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملى ، المنوقى ، المصرى ، الانصارى ، الشهير بالشاقعي

الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، القاهرة، مصر. الطبعة الاخيرة ٦٣٨٦ هـ - ١٩٦٧م .

٣٣٥ نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من احاديث سيد الابرار .

لمحمد بن على بن محمد ، الشوكاني ، المتوفى سنة . ١٢٥ ه. . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده القاهرة ، مصر

· الطبعة الاخيرة

٣٣٦_ الهدايـة .

تصنيف: ابى الخطاب محقوظ بن احمد الكلوذ انى

تحقيق: اسماعيل الانصارى ، وصالح السليمان العمرى

مراجعة: ناصر السليمان العمرى

مطابع القصيم ، بريدة ، المملكة العربية السعودية .

الطبعة الاولى . ١٣٩ ه. .

٣٣٧ الهداية شرح بداية المبتدى :

لبرهان الدين ابى الحسن على بن ابى بكر بن عبد الجليل الرشداني

المرغيناني ، المتوقى سنة ٩٣ ه . .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده ، القاهرة ، مصر. ٣٣٨ـ هدية العارفين اسماء المؤلفين ، وآثار المصنفين :

٣٣_ هدية العارفين اسماء المؤلفين ، وأثار المصنفين :

لاسماعيل بن محمد امين بن سليم الباباني ، البغدادى ، المتوفى سنة و ١٣٣٩ هـ .

مكتبة المثنى ، بغداد .

و ٣٣ - الوافي بالوفيات :

لصلاح الدين خليل بن ايبك، الصفدى، المتوفى سنة ٢٦٤ هـ .

د ار النشر، قرانزشتایز، بقیبادن

الطبعة الثانية سنة ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .

. ٣٤ ـ الوجيز في فقه الامام الشافعي .

لأبى حامد محمد بن محمد الغزالي

د ار المعرقة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، ٩ ٩ ٣ ه - ٩ ١ ٩ م

٣٤١ الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الاسلام

للد كتور حسن عبد الله الامين

د ار الشروق

٣٤٢ الوسيط في شرح القانون المدنى .

لأمير القانون في الشرق الاوسط عبد الرزاق السنهوري

الطبعة الاولى سنة . ١٩٧ م .

٣٤٣- الوفيات :

لتقى الدين ابى المعالى محمد بن رافع ، السلامى ، المتوفى سنة

. 📤 YY {

تحقیق : صالح مهدی عباس

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

ع ٣٤ وفيات الاعيان في أنباء ابناء الزمان :

لأبى العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابراهيم ابن خلكان ،

المتوفى سنة ٦٨١ هـ .

تحقیق : دکتور احسان عباس

د ار صادر ، بیروت ، لبنان .

ه ٣٤- يحيى بن معين وكتابه التاريخ :

للَّى زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد ،الغطفاني ،البغدادي ، المتوفي سنة ٣٣٣ هـ .

تحقیق ود راسة : د کتور احمد محمد نور سیف

نشر مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي ، كلية الشريعـــة

بجامعة الملك عبد العزيز ، بمكة المكرمة .

الطبعة الاولى سنة و ١٣٥ هـ ـ ١٩٧٩ م .

فهرست (لموضوعهار "(لمحتوى"

الصفحـــة	الموضــــــع
19-1	المقد مــــة
	وتحتوى على :
1	اولا ؛ افتتاحية الرسالة
۳.	ثانيا: موضوع البحث
	ثالثا: اهمية هذا الموضوع في ميدان البحوث العلمية
٣	والاسباب الداعية لاختياره موضوعا للبحث
.{	رابعا:المنهج الذي اتبعته في كتابة هذا البحث
٥	خاسا: خطة البحث
1 9	سادسا: الشكر والتقدير
110 - 7.	الباب الاول:
	في حقيقة الرهن ، وحكمه ، واركانه ، والشروط فيه
	وفيه اربعة فصول
0 71	الغصل الاول: في حقيقة الرهن
7.7	السحث الاول: في معنى الرهن لغة
7.7	اشتقاق كلمة الرهن
3.7	جمع كلمة الرهن
7.5	الوجه الاول: يجمع على رهان
77	الوجه الثاني: يجمع على رهن
. 7.	الوجه الثالث: يجمع على رهين
7.7	الوجه الرابع: يجمع على رهون
7 9	معاني كلمة الرهن
7 9	المعنى الاول
7 9	المعنى الثاني
71	المعنى الثالث

الصفحـــة	الموضــــــع
77	المعنى الرابع
7 8	المعنى الخامس
٣.	معان اخرى لمادة الرهن
٣٦	التوفيق بين معاني الرهن
· T Y	المبحث الثاني: في تعريف الرهن في اصطلاح الفقها.
٣٧	اولا: تعريف الحنفية
٣٧	محترزات التعريف
٣٨	شرح التعريف
٣٩	مناقشة تعريف الحنفية
٤٠	ثانيا : تعريف المالكية
£ 1.	محترزات العريف
٤١	شرح التعريف
13	مناقشة التعريف
٣ ٤	ثالثا : تعريف الرهن عند الشافعية
. { {	محترزات التعريف
£ £	شرح التعريف
٤٥	الاعتراضات على التعريف
٤٥	رابعا: تعريف الرهن عند الحنابلة
٤٦	محترزات التعريف
٤٦	شرح التعريف ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
7.3	مناقشة التعريف
£ Y	مقارنة بين تعاريف الفقهاء
	خامسا : التعريف المختار
٤٩	شرح التعريف
٤ ٩	محترزات التعريف

الصفحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
77-01	الغصل الثاني: في حكم الرهــن
7 0	المبحث الاول: حكم الرهن من حيث اصل المشروعية
7	الادلة
7 0	اولا: من الكتاب
٥٣	ثانيا: من السنة
٥٣	الدليل الاول
٤ ه :	وجه الد لالة
٥٥	الدليل الثاني
٥٥	وجه الدلالة
۲٥	الدليل الثالث
۲٥	وجه الد لالة
۰ ۵۲	ثالثا:الاجماع
٥٧	رابعا: الهعقول
٨٥	الحكمة من مشروعية الرهن
7	المبحث الثاني : حكم الرهن في الحضر
٦٠	ورد جواز الرهن في القرآن الكريم مقرونا بشرطين
٦٠	تغصيل المذاهب
11	المذهب الاول
١٢	المذهب الثاني
. 11	المذهب الثالث
7.5	المذهب الرابع
٦٢ .	تصنيف هذه المذاهب الى فريقين
7.5	الفريق الاول

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــع
7.5	الغريق الثاني
7.5	الادلة
7.5	ادلة الغريق الاول
٦٤	ادلة الغريق الثاني
٦٥	وجه العذهب الثالث
77	وجه المذهب الرابع
11	الترجيح
YF- 1 A	الغصل الثالث: أركان الرهن
	وفيه مبحثان
٨٢	المبحث الاول: تعريف الركني
٦٨	اولا: تعريف الركن لغة
79	ثانيا: تعريف الركن في الاصطلاح
٧.	اغراض الفناري على التعريف
γ.	الرد على الفناري
7.7	المبحث الثاني : مذاهب العلماء في اركان الرهن
77	المذهب الاول
77	المذهب الثاني
٧٣	المذهب الثالث
7 1	رد المذاهب الثلاثة الى مذهبين
7 ٤	الاول
7 £	الثاني
Y £	منشأالخلاف
γγ	هل الرهن عقد تبرع ؟
Υ٦	اقسام العقود

الصفحـــة	ع الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
YI	الاول: عقود المعاوضات
٧٦	الثانى: عقود التبرعات
	الثالث: عقود تحتوى على معنى التبرع ابتداء، والمعاوضة
٧٦	انتهاء
. YY	موضع عقد الرهن من هذه الاقسام
. 44	مدهب الحنفية والشاقعية والحنابلة
٧٨	مذهب المالكية
Y 9	المناقشـــة
110-17	الغصل الرابع: الشروط في الرهن
	وفيه ثلاثة مباحث:
٨٣	المبحث الاول: في بيان معنى الشرط
۸۳	اولا : معنى الشرط لغة
٨٣.	ثانيا: معنى الشرط اصطلاحاً ، وهو خمسة انواع
Α.ε.	النوع الاول: الشرط الشرعي
٨٤	النوع الثاني: الشرط الجعلي
	النوع الثالث: الشرط اللغوى
٨٥	النوع الرابع: الشرط العقلي
7.7	النوع الخامس: الشرط العادي
ΑΥ.	السحث الثاني: في بيان حكم الشروط
	وفيه مطلبان:
	العطلب الأول: في بيان اضرب الشروط المتفق على حكمها
	الضرب الاول: شرط يقتضيه العقد
	الضرب الثاني: شرط يناقض مقتضى العقد
	الضرب الثالث: شرط ليس من مقتضى العقد ولا ينافيه وهو
A.s.	ملائم له

الصفحـــة	وع
٩٠	المطلب الثانى: في بيان الشروط المختلف فيها
٩.	اولا: اشتراط انفراد المرتهن بالبيع، وفيه قولان
٩.	القول الاول: يصح الشرط
. 9 -	دليلسنسه
9.1	القول الثاني: لا يجوز الشرط
9.1	وجه هذا القول
9.7	مناقشة هذا التوجيه
9.7	ثانيا: اشتراط د خول المنافع في الرهن وفيه قولان
٩٣	القول الاول: يصح هذا الشرط
98	وجه هذا القول
98	القول الثاني يفسد هذا الشرط
98	وجه هذا القول
9 8	ثالثا: اشتراط ان تكون المنافع ملكا للمرتهن
. 9 £	مذهب الحنفية
9 {	مذهب المالكية مذهب المالكية
٩٥	مدهب الشافعية
ه ۹۰	الحالة الاولى
9.7	الحالة الثانية
9.	مذهب الحنابلة
9.	خلاصة ما تقدم
94	رابعا: اشتراط الضمان ، او البراءة منه
99	أ _ اشتراط البراءة من الضمان
99	مذ هب الحنفية والمالكية
	مذهب اشهب
. 99	<u>س</u> هب شهب

الصفحــــة	العوضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1	ب _ اشتراط الضمان
1	مذهب المالكية والشافعية والحنابلة
1	مذهب اشهب
1	مناقشة مذهب اشهب في المسألتين
1.1	خاسسا: اشتراط غلق الرهن
1.1	مذهب الجمهور
1.7	دليلهم
1.7	رأى ابن القيم
١٠٦	دليلـه
1.4	مناقشة رأى ابن القيم
	المبحث الثالث: في بيان اثر الشروط الفاسدة على عقد
11.	الرهــــن
11.	القول الاول
11	القول الثاني
. 111	الادلة
. 111	ادلة القول الاول
111	الدليل الاول :
111	وجه الدلالة
117	الدليل الثانى:
117	وجه الد لالة
111	الدليل الثالث:
110	وجه الدلالة
110	الدليل الرابع:
110	ادلة القول الثاني

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
110	الدليل الاول:
110	مناقشته
110	الترجيــح
179-117	الباب الثاني
	في المعقود به (الصيغة) وفيه تمهيد ، وفصلان
117	التمهيد : في بيان معنى الصيغة ، والحكمة من مشروعيتها .
117	اولا: بيان معنى الصيغة
114	ثانيا: بيان الحكمة من مشروعية الصيغة
171	الفصل الاول: شروط صيغة عقد الرهن
171	الشرط الاول: ان يتوافق الايجاب والقبول
171	الشرط الثاني: أن يتصل الايجاب والقبول
. 171	مفهوم الاتصال عند الجمهور
177	وجه قول الجمهور
. 177	مفهوم الاتصال عند الشافعية
178	مناقشة توجيه الجمهور والترجيح
١٢٣	الشرط الثالث: أن يبقى الايجاب قائما حتى يتم القبول
178	الشرط الرابع: ان يكون الايجاب بلغة مفهومة
١٢٤	الشرط الخامس: أن لا تكون الصيغة مؤقتة
178	الشرط السادس: أن لا يكون في الصيفة تعليق للعقد
371	مذهب الجمهور
110	مذهب بعض المالكية
110	وجه هذا القول
۱۲٥	الترجيح
179-177	الغصل الثاني: اقسام الصيعة

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	القسم الاول: التعاقد بالقول
177	صيغ القول
171	صيغة الماضي
. 173	صيغة المضارع
. 173	صيغة الأمر ، وفيها قولان
177.	القول الاول
١٢٩	حجتـــه
179	القول الثاني
179	صيغة الاستغبام
18.	القسم الثاني : التعاقد بالفعل (المعاطاة)
177	القول الاول ::
١٣١	القول الثاني :
187	القول الثالث:
188	الادلة
188	ادلة القول الاول
١٣٣	الدليل الاول
188	الدلیل الثانی
178	الدليل الاول
178	مناقشته
١٣٤	الدليل الثاني
١٣٤	مناقشته
188	ادلة القول الثالث

الصفحـــة	الموضــــــوع
	مناقشتها
170	الترجيح
180	Ç
170	القسم الثالث: التعاقد بالرسالة والكتابة
	اتفاق العلما على جواز التعاقد بالكتابة لمن لا يستطيع
170	النطـــق
177	اختلفوا فيما ادا كان قادرا على النطق
177	مذهب الجمهور
187	مذهب الشافعية
187	مجلس العقد في الرسالة
187	القول الاول: مجلس قبض الرسالة
١٣٦	القول الثاني: مدة قيام الكتاب في يد القابض
187	الترجيح
. 177	القسم الرابع : التعاقد بالاشارة
	اتفق العلماء على جواز التعاقد بالاشارة لمن لايقد رعلى
177	النطق والكتابة
1 77	اذا كان الشخص قادرا على النطق او الكتابة
177	اوُلا ؛ الاشارة معن هو قادر على الكتابة
***Y	اختلف العلماء في ذلك الى قولين
187	القول الاول
177	القول الثانى
18%	ثانيا:الاشارة ممن هو قادر على النطق
147	وفيها اقول
177	القول الاول
177	القول الثاني
<u> </u>	

المفحـــة	. الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٣٨	القول الثالث القول الثالث
189	الترجيح
7118.	الباب الثالث:
	فى العاقدين ، وفيه فصلان
131-021	الغصل الاول: في شروط المتعاقدين
187	الشرط الاول: ان يكون العاقد عاقلا
187	عقود السكران
188	موضع الخلاف بين العلماء
187	احوال شارب الخمر
188	نص للشافعية
١٤٤	نص للمالكية
١٤٥	نص للحنفية
١٤٥	نص للحنابلة
. 187	عرض المذ اهــب في عقود السكـران
١٤٦	المذهب الاول:
187	توجيهه
1 £ Y	مناقشته
187	المذهب الثاني :
187	توجیهه
1 8 Y	مناقشته
1 £ Y	المدهب الثالث
184	توجيهه
157	مناقشته
184	الترجيح
1 8 %	

الصفحــــة	ـ ، ، ، الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٤٨	الشرط الثاني : ان يكون العاقد بالغا
181	مداهب العلماء في عقود الصبي المعير
184	الاول:
154	الثانى:
1 5 9	أيّ عقود الصبي كان فيها الخلاف
1 . 9	تعريف المميز
1 . 9	تعريف الحنفية
1 8 9	تعريف المالكية والشافعية
10.	تعريف الحنابلة
10.	رهن الصبى المعيز
10.	اختلف العلماء في صحة رهن الصبي المعيز على مذهبيس.
10.	المذهب الاول
101	المذهب الثاني
. 101	منشأ الخلاف
. 107	ارتهان الصبي المعيز
107	الشرط الثالث أن لا يكون محجورا عليه لسقه أو قلس
107	اولا: تعريف السفيه والمفلس
107	أ _ تعريف السفيه في اللغة والاصطلاح
107	ب تعريف المفلس في اللغة والاصطلاح
. 100	ثانيا: حكم الحجر على السفيه والمفلس
107	مذهب ابی حنیفة
107	مذهب الجمهور
100	عقد الرهن من السفيه
100	أ ــ رهن السفيم
	<u> </u>

الصفحـــة	الموضــــــوع
	وفيه ثلاثة مداهب :
	المذهب الاول
100	
100	توجیهه
100	المذهب الثاني
100	توجیهه
100	المذهب الثالث
107	توجیهه
١٥٦	الترجيح
107	ب ارتهان السفيه
107	وفيه خلاف
104	مدهب الحنفية والمالكية والحنابلة
104	توجیبهه
107	مذهب الشافعية
104	توجيبه
١٥٨	عقد الرهن من المغلس
104	أ _ رهن المغلس
104	وفيه ثلاثة مذاهب
101	المذهب الاول
109	المذهب الثاني
109	توجيهه
189	المذهب الثالث
17.	توجیهه
17.	مذهب الحنفية
	l .
171	الترجيح
<u> </u>	

الصفحـــة	الموضــــــوع
171	ب ـ ارتهان المفلس
171	الشرط الرابع: ان يكون العاقد مختارا
177	معنى الاكراه لغة
17.7	معنى الاكراه شرعا
177	الاكراه قسمان
177	اكراه بحق
751	صورته
177	حکمه
177	اكراه بغير حق وهو قسمان
177	اً _ اکراه تام
177	۲_ اکراه ناقس
178	حکمهما
177	اثر الاكراه في عقود المكره التي تحتاج الى الرضا
177	وفيه ثلاثة اقوال
178	القول الاول
175	دليله
178	القول الثاني
178	وجهه
178	مناقشته
371	القول الثالث
١٦٥	الدليل الاول
١٦٥	الدليل الثاني
177	الدليل الثالث
177	الدليل الرابع

الصفحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	الترجيح
17A 17A 17A 179 179	او بالاذن
14 - 14 1 14 1 14 1 14 1 14 1 14 1 14 1	ساقشته
177 177 175 175 176 170	الوجه الثانى

الصفحــــة	الموضـــــوع
140	الجواب على المناقشة
177	الوجه الثانني
۱۲٦	الدليل الخاص
. 177	مناقشته
177	الدليل السادس
177	مناقشته
177	الدليل السابع
144	مناقشته
177	الدليل الثامن
174	مناقشته
۱۷۸	ادلة المذهب الثاني
174	الدليل الاول
147	الدليل الثاني
149	الدليل الثالث
١٨٠	الدليل الرابع
1.4.	الترجيح
171	الشرط السادس : ان يكون العاقد اهلا للتبرع
17.1	اراً العلماً في رهن الولى وارتهانه لوليه
17.1	مذهب الحنفية
١٨٣	مذهب المالكية
124	مذهب الشافعية
١٨٤	مذهب الحنابلة
١٨٥	الخلاصة

الصفحـــة	الموضيوع
	0
	الغصل الثاني : في اختلاف المتعاقدين ، وفيه
71117	احد عشر مبحثا
144	السحث الاول: اختلاف المتعاقدين في اصل العقد
1 A Y	صورته
144	حکمــه
١٨٩	السحث الثاني: اختلاف المتعاقدين في عين المرهون
٩ ٨ ١	صورته
1 / 9	مذاهب العلماء فيه
1 / 9	مذهب الحنفية
1 Å 9	مذهب المالكية
. 19•	مذهب الشافعية والصابلة
191	المبحث الثالث : اختلاف المتعاقدين في قدر الرهن
191	صورته
191	مذاهب العلماء فيه
191	مذهب الحنفية
191.	مذهب المالكية
197	مذهب الشافعية والحنابلة
۱۹۳	المبحث الرابع
198	صورته
198	هذه الصورة تحتمل حالتين
۱۹۳	الحالة الاولى
198	الحالة الثانية
۱۹۳	مذاهب العلماء في الحالتين
1:97	مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة

-	الصفح	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
_		الموصـــــوع
	195	مذهب المالكية ، وفيه تغصيل طويل
	198	الحالة الاولى : إن يشهد الرهن للمرتهن
	190	الحالة الثانية : أن يشهد الرهن للراهن
	190	الحالة الثالثة : أن لا يشهد الرهن لواحد منهما
	197	الادلــة
	197	ادلة المذاهب الثلاثة
	197	الدليل الاول
	197	الدليل الثاني
	197	الدليل الثالث
	1 94	ادلة المالكية
	194	الدليل الاول
	194	مناقشته
	197	الدليل الثاني
	198	مناقشته من وجهین
· ·	۱۹۸	الوجه الاول
	199	الوجه الثاني
	199	الترجيح
		السحث الخامس ؛ اختلاف المتعاقد ين في القبض او الاذن
	۲٠٠٠	
	۲	اولا : اختلافهما في القبض
	۲٠٠.	ثانيا : اختلافهما في الاذن
	۲	ثالثا واختلافهما في الرجوع عن الاذن
	1.1	رابعاً: اختلاف المرتهن والغرماء
	7 . 7	السحث السادس: اختلاف المتعاقدين في رد الرهن

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7.7	المبحث السابع : اختلافهما في الدين الموفى
7 - 7	صورته
7 - 7	حکسه
. 4.8	السحث الثامن واختلاف المتعاقدين في هلاك المرهون .
. 7.8	وفيه قولان
7 . 8	القول الاول
7 . 8	توجيهــه
7 . 8	القول الثاني
. 7.0	توجيهــه
7.7	المبحث التاسع : احتلاف المتعاقدين في القيمة
7.7	صورته
7.7	مذاهب العلماء في ذلك
7.7	مذهب الحنفية ، والشاقعية ، والحنابلة
7.7	مذهب المالكية
	السحث العاشر: اختلاف المتعاقدين في الدين السرأ
٨٠٢	
٨٠٢	صورته معرته
۲۰۸	حکمـــه
	السحث الحادي عشر: اختلاف المتعاقدين في حدوث
۲۱۰	العيب
777-711	الباب الراسع: المعقود عليه، وفيه فصلان
779-717	الفصل الاول: في شروط المرهون به
717	بيان بعض المصطلحات
717	اولا الدين

r	
الصفحـــة	الموضـــــــوع
717	أ ـ الدين في اللغة
717	ب ـ الدين في اصطلاح الفقهاء
317	ثانيا : العين
718	ثالثا: المنفعة
.718.	اقسام العين
718	١ ـ العين غير المضمونة
715	۲۰ ـ العين المضمونة بنفسها
317	٣ ـ العين المضمونة بغيرها
710	شـروط المرهـون بـه
710	الشرط الاول: أن يكون دينا
710	اولا: الرهن بالعين
710	أ ـ العين المضمونة بنفسها
710	احتلفوا في العين المضمونة بنفسها على ثلاثة اقوال
. 110	القول الاول للحنفية والحنابلة والشافعية في قول
717	القول الثاني للمالكية
717	القول الثالث للشافعية
717	الادلة
717	ادلة القول الأول
717	الدليل الاول
717	مناقشته
717	الدليل الثاني
717	مناقشته
, ۲۱۸	الدليل الثالث
. 113	مناقشته
L	

الجواب على العناقشة	الصفحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الادلة	117 117 117 117 117 117 117 117 117 117	الجواب على المناقشة
القول الثاني: لا يجوز	777 777 777 777	الحالة الاولى: ان يقع بعد ثبوت الحق
مانشته	772 772 773 770 770	القول الثانى: لا يجوز الاد لة اد لة القول الاول الد ليل الاول مناقشته

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
770	الدليل الثالث
777	مناقشته
777.	الدليل الرابع
. 777	مناقشته
777	ادلة القول الثاني
777	الدليل الاول
777	الدليل الثاني
777	الدليل الثالث
777	الترجيح
777	الشرط الرابع: أن يكون الدين لازماً ، أو آيلا الى اللزوم
. 777	فاللازم : كالمهر ، وبدل الخلع
777	والآيل الى اللزوم .:. كُتُمن المبيع في مدة الخيار
477	الرهن بجعل الجعالة
· Y Y.X	الرهن بنجم الكتابة
477	الرهن بالدية على العاقلة
777	الرهن بدرك المبيع
	الشرط الحامس : أن يكون المرهون به مما يمكن استيفاؤه
779	من الرهن
779	الرهن بالقصاص في النفس وما د ونها
779	الرهن بارش الجناية
779	الرهن بالكفالة بالنفس
*** - ** ·	الفصل الثاني: في المرهون ، وفيه ثمانية مهاحث
777	المبحث الاول: في شروط المرهورِني
777	تعريف المرهون

الصفحـــة	1
المعحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
771	ضابط للعين المرهونة
771	الشرط الاول: ان يكون المرهون عينا
777	اولا: رهن الدين
777	صورتا رهن الدين
777	اتفق الفقها على صحة رهن الدين في غير الابتدا
777	اختلفوا في جواز رهن الدين في الابتداء على ثلاثةاقوال
777	مذهب الجمهور: لا يجوز رهن الدين مطلقا
777	مذهب المالكية : يجوز رهن الدين مطلقا
777	رواية للحنابلة :
777	الادلة
777	ادلة الجمهور
778	الدليل الاول
778	مناقشته
778	الدليل الثاني
777	مناقشته
777	الدليل الثالث
777	مناقشته
770	ادلة المالكية
770	الدليل الاول
770	الدليل الثاني
770	الدليل الثالث
770	د ليل رواية الحنابلة
770	الترجيح
. ۲۳٦	نص للحنفية في بيع الدين

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	نص للشافعية في بيع الدين
7 77	نص للحنابلة في بيع الدين ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
* . TTY	ثانيا : رهن المنفعة
777	للعلماء فيب قولان
	القول الاول: لا يجوز رهن المناقع وهو للحنفية ،
7 7 7	والشافعية ، والصابلة
777	القول الثاني: يجوز رهن المناقع وهو للمالكية
٨٣٦	وجه القول الاول
7 7 7	وجه القول الثاني
7 7 7	تحرير موضع النزاع
	الشرط الثاني : أن لا يعتنع أثبات يد المرتهن على العين
7 7 9	المرهونة
	حكم رهن المصحف
	القول الاول ؛ لا يجوز رهن المصحف وهو للمالكيةوالشافعية
7 { •	والحنابلة في رواية
	القول الثاني : يجوز رهن المصحفوهو للحنفية والمالكيــة
78.	والشافعية في قول ، واحمد في الرواية الثانية
	بيان ان خلاف العلماء في رهن المصحف مبنى على
78.	خلافهم فی بیعه
137	الآثار التي يدل ظاهرها على عدم جواز البيع
737	الآثار التي تدل على جواز البيع
787	الجمع بين هذه الآثار
337	الترجيح
	الشرط الثالث: ان يكون محلا قابلا للبيع عند حلول الاج
	الشرط النائب: أن ينون معدد عبيد عبيد عبي المدا

المفحـــة	الموضي
7 8 0	الشرط الرابع : ان تكون العين العراد رهنها محوزة
	الشرط الخاص: أن يكون المرهون فارغا لا مشغولا بحق
787	الراهن ، وهذا الشرط للحنفية وخالفهم في ذلك الجمهور
	الشرط السادس: أن يكون المرهون متميزا عما ليس بمرهون
7 2 7	وهذا الشرط للحنفية وخالفهم في هذا الجمهور
	الشرط السابع: أن تكون العين المراد رهنها معلومة
	وهذا الشرط للحنفية والشافعية والحنابلة وخالفهم في
737	هذا المالكية في عقد الرهن المتبرع به
437	رهن غير العين
٨٤٢	للعلماء فيه ثلاثة أقوال
437	القول الاول: يجوز اذا كان ثلاثة فأقل وهوللحنفية ،
7 8 A	وجه هذا القول
437	القول الثاني : يجوز مطلقا وهو للمالكية
437	وجه هذا القول
	القول الثالث: لا يجوز مطلقا وهو للشافعية والحنابلة ،
7 .	وزفر من الحنفية
789	وجه هذا القول
7 2 9	الترجيح
	الشرط الثامن : ان تكون العين المراد رهنها مقد ورا
.	على تسليمها وهذا الشرط للحنفية والشافعية والحنابلة.
789	وخالفهم في هذا المالكية
	الشرط التاسع: ذكر الكاساني أن من شروط المرهون أن
70.	يكون مقبوضا للمرتهن وبيان مافي هذا الشرط
	الشرط العاشر: أن تكون العين المراد رهنها معلوكة في
701	نفسها

الموضوع الصفحية المسحث الثانى : في حكم رهن المشاع
تعريف المشاع
للعلماً في رهن الشاع اربعة اقوال
القول الاول : يجوز رهن المشاع مطلقاوهو للمالكيــــة والشافعية والحنابلة والظاهرية
والشافعية والحنابلة والظاهرية
القول الثاني : لايجوز مطلقا وهو للحنفية
القول الثالث : اذا كان الشيوع مقارنا لايجوز ، ويجوزاذا
· ·
l
كان طارئا، وهو لأبى يوسف ٢٥٤
القول الرابع : اذا كان المشاع مما لايقبل القسمة جاز
رهنه والا قلا يجوز، وهو للحسن بن صالح ٢٥٤٠٠٠٠٠٠
وقريب من هذا القول ما قاله القاضي ابو يعلى ٠٠٠٠٠ ٥٥٠
الادلة
ادلة القول الاول
الدليل الاول
الدليل الثاني
مناقشته
الجواب على المناقشة ٢٥٦
الدليل الثالث
مناقشته
الجواب على المناقشة ۲۰۷
الدليل الرابع
مناقشته
الدليل الخامس
مناقشته ۲۰۸

	1
الصفحـــة	الموضـــــوع
٨٠٢	الجواب على المناقشتين
101	ادلة القول الثاني
٨٥٢	الدليل الاول
۲٦٠	مناقشته
777	الدليل الثاني
777	مناقشته
777	الدليل الثالث
777	مناقشته
* 777	ادلة القول الثالث
777	وجه هذا القول
777	وجه القول الرابع
377	الترجيح
770	مناظرة للامام الشافعي مع واحد من المانعين لرهن المشاع
777	المبحث الثالث: في رهن المستعار، وفيه اربعة مطالب
777	المطلب الأول: حكم رهن المستعار
777	المطلب الثاني : صغة الاعارة
7.77	للاعارة حالتان
777	الحالة الاولى: اطلاق الاذن في العارية
777	حکمہا
777	مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة
777	مذهب الشافعية
177	مبنى الخلاف
777	التكييف الفقهى لهذا العقد
777	الائمة الثلاثة يرون انه عقد عارية
AF7.	ويرى الشافعية انه ضمان دين

الصفحية	الموضي
	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	وجم القول الاول
777	وجه القول الثاني
779	مناقشة هذا التوجيه
779	ثمرة الخلاف
141	الحالة الثانية : تقييد الاذن في العارية
ŤY I	مذهب الشافعية والحنابلة
7 7 7	مذهب الحنفية
777	مذهب المالكية
3 Y 7	المطلب الثالث: ضمان الرهن المستعار
3 Y 7	حكم الرهن والعارية من حيث الضمان
3 Y T	تلف المرهون العارية له حالتان
3 Y 7	الحالة الاولى: أن يتلف بيد الراهن
3 Y 7	مذهب الحنفية
3 Y 7	مذهب المالكية
3 7 7	مذهب الشافعية على القول بأنه عقد ضمان
740	مذهب الحنابلة، وكذا الشافعية على القول المرجوع
	الحالة الثانية: تلف العارية الرهن بيد المرتهن
	للعلماء فيه اربعة اقوال
7 Y 0	الاول: للحنفية
770	الثانى : للمالكية
7 Y 7	الثالث: للشافعية
7 7 7	الرابع : للحنابلة والشافعية على القول المرجوع
	المطلب الرابع: فكاك الرهن المستعار
777	ادا بيع المرهون بالدين رجع المعير على المستعيربالضمان

المفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
TYY	واختلفوا فيما يرجع به المعير
777	فقال المالكية يرجع بالقيمة
777	وقال الشافعية يرجع بما بيع به
	وقال الحنابلة ان بيعت باقل من قيمتها رجع بالقيمـــة
777	وان بیعت باکثر رجع بما بیعت به ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
, KAY	فك المعير للرهن
777	فك المعير الرهن باذن من الراهن
***	قك المعير الرهن بغير ادن من الراهن
777	وفيه قولان
444	ذ هب الحنفية والحنابلة في رواية الى أن له رجوع ٠٠٠٠
777	وجه هذا القول
	وذهب الشافعية والحنابلة في الرواية الاخرى الى انــه
444	ليين له المرجوع
. ۲۷۸	وجه هذا القول
444	مناقشته ، والترجيح
	المبحث الرابع: رهن المغصوب
. 779	ارتهان المغصوب من مالكه لدى الغاصب ٠٠٠٠٠٠
779	هل يزول ضمان الغصب بمجرد عقد الرهن ؟
	القول الاول : يزول ضمان الغصب بمجرد عقد الرهن ،
7 Y 9	وهو للحنفية ، والمالكية والحنابلة
P Y 7	القول الثاني : لايزول بمجرد العقد وهو للشافعية
٠ ٨٢	الادلة
۲۸۰ .	ادلة القول الاول
7.4.	الدليل الاول

الصفحسية	
	الموضقع
۲۸۰	مناقشته
۲۸۰	الجواب على المناقشة
۲۸ ۰	الدليل الثاني
7 . 1	مناقشته
1 7.7	الجواب على المناقشة
7.4.1	الدليل الثالث
7 . 1	مناقشته
. ۲ ۸ ۱	الجواب على المناقشة
7 7 7	الدليل الرابع
7 7 7	مناقشته من وجهين
7.47	الوجه الاول
7.47	الوجه الثاني
7,7,7	الجواب على الوجه الثاني
7 % 7	ادلة القول الثاسي
7.7	الدليل الاول
7.7	مناقشته
3 1.7	الدليل الثاني
3 7 7	مناقشته
3 % 7	الدليل الثالث
٠ ٤ ٨٢	مناقشته
740	الدليل الرابع
710	مناقشته
7100	الترجيــح

الصفحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
F A 7	المبحث الخاص: في رهن الثمر، والزرع اختلفوا في رهن الثمرة وحدها، او مع الشجر دون الارض
7.47	على قولين
7.47	القول الاول: لا يجوز، وهو للحنفية
7.7.7	القول الثاني : يجوز، وهو للمالكية والشافعية والحنابلة
7.4.7	مبنى الخلاف
7 7 7	رهن الثمر قبل بدو الصلاح ، والزرع قبل اشتداد الحب
71.9	تغصيل للشافعية
٩ ٨ ٢	اولا : رهن الثمرة
٩ ٨ ٢	الحالة الاولى: أن ترهن مع الشجرة
. ۲۹۰	الحالة الثانية : أن ترهن منفردة
۲۹۰	أ _الرهن قبل بدوالصلاح
. 791	ب_الرهن بعد بدوالصلاح
791	ثانيا : رهن الزرع
791	رهن الثمار المتتابعة
7 9 7	المبحث السادس: رهن ما يتسارع اليه الفساد
798	له ثلاث حالات
797	الحالة الاولى : أن يحل أجل الدين قبل فساده
	الحالة الثانية : أن يكون مما يعرض له الفساد قبل حلول
7 9 7	اجل الدين
797	فان كان مما يمكن تجفيفه
797	وان كان مما لا يمكن تجفيفه
798	فان اشترط الراهن عدم بيعه
798	وان اشترط ان يباع

الصفحــــة	العوضع
798	فان اطلق
798	فغيه قولان
	الحالة الثالثة: أن لا يعلم هل تفسد قبل حلول الاجل
798	او لا
797	المبحث السابع: رهن المكيل والموزون وفيه ثلاثة مطالب
7 97	المطلب الاول : حكم رهن المكيل والموزون
799	المطلب الثاني: تلف المرهون الربوي
7.7	المطلب الثالث: النقود هل تتعين بالعقد ؟
₩	المبحث الثامن: رهن المبيع قبل قبضهوفيه ثلاثة مطالب
۲٠٦	المطلب الاول: بيع المبيع قبل قبضه
٣٠٦	القول الاول
٣٠٦	الدليل الاول: السنة النبوية
۲٠٨	وجه الدلالة من هذه الاحاديث
٣٠٩	الدليل الثاني: قول الصحابة
۳۱.	الدليل الثالث: المعقول
711	القول الثاني
717	القول الثالث
718	وجه الد لالة
717	القول الرابع
717	القول الخاص
717	القول السادس
	ادلة هذا القول
777	وجِه الدلالة
377	الوجه الاول

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
377	الوجه الثاني
778	الوجه الثالث
770	وجه الدلالة
887	القول السابع
. ٣7٧	الترجيــح
474	المطلب الثانى : رهن المبيع قبل قبضه
777	القول الاول
777	القول الثاني
779	القول الثالث
٣٣٠	القول الرابع
٣٣.٠	القول الخامس
٣٣٠	الترجيح
771	المطلب الثالث : الرهن في الاعتماد المستندى
. 777	حكم هذا الرهن
	الباب الحامس : في احكام تتعلق بالرهن ، وفيه احد عشر
770- 777	فصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
814-228	الفصل الأول: قبض الرهن ، وفيه خصبة مباحث
7.70	المبحث الاول: في معنى القبض وكيفيته ، وفيه مطلبان
777	المطلب الأول: معنى القبض لغة واصطلاحا
۲۳٦	اولا: معنى القبض لغة
777	ثانيا: معنى القبض اصطلاحا
777	المطلب الثانى : كيفية القبض
777	العين المرهونة لا تخلو من احدى حالتين
777	الحالة الاولى : أن ترهن من غير اعتبار تقدير منها
777	المرهبين في هذه الحالة اما ان يكون منقولا او عقارا

الصفحــــة	ـــ الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
779	اولا: العقار
779	تحدید معنی العقار
779	كيفية قبض العقار
٣٤٠	ثانيا : المنقول
781	للعلماء في كيفية قبضه اربعة اقوال
781	القول الاول للحنفية
781.	القول الثاني للمالكية
781	القول الثالث للشافعية ، والحنابلة
787	القول الرابع لأبى يوسف ، وابن حزم
787	الادلة
737	ادلة القول الاول
737	الدليل الاول
787	الدليل الثاني
٣٤٣	ادلة القول الثاني
77.87	ادلة القول الثالث
787	الدليل الاول
787	الدليل الثاني
. ٣٤٤	الدليل الثالث
337.	ادلة القول الرابع
788	مناقشتها
780	الحالة الثانية : أن ترهن مع اعتبار تقدير منها
780	مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة
780	الدليل الاول
780	الدليل الثاني

المفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
787	مذهب الحنفية
787	الترجيح
787	كيفية قبض المشاع
787	المرهـون المشاع اما ان يكون منقولا اوغير منقول
437	الحالة الاولى: أن يكون المشاع منقولا
۲.۶.۲	الحالة الثانية : ان يكون المشاع غير منقول
789	السحث الثاني: حكم القبض
7 . 9	للعلماء في ذلك اربعة اقوال
	القول الاول: القبض شرط لزوم، وهو للحنفية، والشافعية،
789	والحنابلة
70.	القول الثاني : القبض شرط تمام ، وهو للمالكية
	القول الثالث: القبض شرط صحة ، وهو لأبن حزم ، وبعض
701	الحنابلة
	القول الرابع : أن كان المرهون غير معين ، قان القبيض
701	شرط لزوم والا فلا ، وهو لبعض الحنابلة
701	الادلة
801	ادلة القول الاول
701	الدليل الاول من وجهين
701	الوجه الاول
707	مناقشته
707	الوجه الثاني
707	مناقشته
707	الدليل الثاني
707	مناقشته
	·

الصفحــــة	11
الصفحــــه	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
707	الدليل الثالث
707	ادلة القول الثاني
707	الدليل الاول من وجهين
707	الوجه الاول
307	الوجه الثاني
808	مناقشة الوجه الاول
307	مناقشة الوجه الثانى
307	الدليل الثاني
307	مناقشته
307	الدليل الثالث
307	مناقشته
307	الدليل الرابع
700	مناقشته
700	ادلة القول الثالث
700	ادلة القول الرابع
700	خلاصة مذ أهب العلماء والترجيح
. FoY	البيحث الثالث : شرطا صحة القبض
7°Y	الثاني: بقاء اهلية الآذن والقابض لحين القبض
T 0 Y	الشرط الاول: الاذن بالقبض
7°4	وفيه ثلاثة مسائل
7°Y	السألة الاولى : حالتا المرهون عند عقد الرهن
704	الحالة الاولى: ان يكون الرهن بيد المرتهن
. Tox	مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة انه لابد من الاذن
100	0 0
<u> </u>	

الصفحـــة	الموضي
T 0 A	توجيه القول للأثمة الثلاثة
709	توجيه قول المالكية
	الحالة الثانية: أن يكون الرهن عند المرتهن وديعــــة،
809	او عارية ، او غصبا
709	مذهب المالكية ، والحنابلة ، والشافعية في وجه ضعيف
۳٦٠	وجه هذا المذهب
٣٦٠	مناقشیته
٣٦٠	الجواب على المناقشة
٣٦٠	مذ هب الحنفية
771	مذهب الشافعية ، والقاضى ابى يعلى
. 771	وجه هذا المذهب
777	ثمرة الخلاف
777	الترجيـح
777	المسألة الثانية نوعا الاذن
777	الاذن نوعان : صريح ، وما يجرى مجرى الصريح
777	فالصريح
777	ما یجری مجری الصریح
* 777	السألة الثالثة الرجوع بالاذن
٣٦٤	الشرط الثاني ؛ بقاء اهلية الآذن والمأذون له
٣٦٤	مذهب الشافعية والحنابلة
۳٦٥	مذهب الحنفية
770	مذهب المالكية
777	المبحث الرابع: النيابة في القبض ، وفيه ستة مطالب
777	المطلب الاول: حكم فبض العدل

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	للعلماء في قبض العدل قولان
*77	القول الاول: يجوز وهو مذهب الجمهور
٣7 A	القول الثاني: لا يجوز، وهو قول بعض فقها السلف
779	الادلة
779	ادلة القول الاول
779	الدليل الاول
٣٧٠	الدليل الثاني
۳٧٠	مناقشته من وجهین
٣٧٠	الوجه الاول
٣٧٠	الجواب عليه
TY 1	الوجم الثاني
TY 1	الجواب عليه
٣٧١	الدليل الثالث
. ۳۲1	الدليل الرابع
777	مناقشته
777	الجواب على المناقشة
777	ادلة القول الثاني
	الدليل الاول
777	مناقشته
777	الدليل الثاني
777	مناقشته
777	الدليل الثالث
777	مناقشته
777	الدليل الرابع

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
3 ٧٣	مناقشتــه
3 77	الترجيـح
٣ ٧٦	المطلب الثاني : حكم قبض العد لين
777	الحالة الاولى ؛ اذا اذن المتراهنان للعدلين
441	الحالة الثانية : اذا نهى السراهنان العدلين
۳۷٦	الحالة الثالثة : اذا لم يوجد من المتراهنين اذن ولانهى
*YY	وفي هذه الحالة ثلاثة اقوال
۳۷۷	القول الاول :
۳۷۷	توجيهه
*Y Y	مناقشته
	القول الثاني : وهم لأبي يوسف ومحمد ، وهو قول للشافعية
77 X	وجه هذا القول
·#YX	مناقشته
77 A	القول الثالث : وهو للشافعية والحنابلة
۳٧٨	وجهتهم
779	المطلب الثالث: صفات العدل وشروطه
٣ ٧٩	العدل في اللغة
WY 9	العدل في اصطلاح الفقها،
٣ ٧٩	قال الحنفية
۳۸۰	وقال المالكية
٣٨٠	وقال الشافعية
۳۸٠	وقال الحنابلة
۳۸٠	ضابط للعدل
	·

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	العلماء حين فرعوا على هذا الضابط: اتفقوا على بعض
	الافراد ، واختلفوا في بعض، وانفرد كل من الحنفيـــة
٣٨٠.	والمالكية في ذكر بعض
77.1	اولا : ما اتفقوا عليه
٣٨١	الراهن والعبد
٣٨١	الصبى والمجنون
7 A 1	المكاتب
7 7 7	ثانيا : ما اختلفوا فيه
7 % 7	العبد المأذون له بالتجارة
7 7 7	مذهب المالكية والشافعية
7 . 7	وجه هذا المذهب
7 7 7	مذهب الحنفية والحنابلة
7 7 7	السفيه
*	مذهب المالكية والشافعية والحنابلة
77.7	الاب
77.7	مذهب الحنفية والمالكية
7.7	ثالثا ؛ ما انفرد بذكره الحنفية
77.7	المكفول عنه والكفيل
* 77.7	احد شريكي المفاوضة او الضمان
3 8 77	رب المال في رهن المضارب
3 8.77	المضارب في رهن رب المال
3 4.7	رابعا عا انفرد بذكره المالكية
3 8.77	المساقى او الاجيسر
3 8.77	زوجة الراهن

الصفحـــة	الموضـــــــــــع
۳۸۰	اخو الراهن
٣٨٥	ولد الراهن
r x 7	المطلب الرابع : هلاك العين المرهونة في يد العدل
7.77	للعلماء فيه قولان
7.77	القول الاول : هو من ضمان المرتهن ، وهو للحنفية
7.77	وجه هذا القول
	القول الثاني: هو من ضمان الراهن، وهو للمالكيـــــة
77.7	والشافعيسة والحنابلسة
77.7	وجه هذا القول
77.7	مبنى الخلاف
	المطلب الخاص : صلاحيات العدل وتصرفاته ،وفيــــه
711	ثلاثة فروع
711	القرع الاول: بيع العدل الرهن
	الفرع الثاني : هل للعدل أن يبيع بغير نقد البلد ، أو
. W. 9	بأقل من ثمن المثل
٣٨٩	قال الحنفية
۳۹۰	وقال المالكية
٣٩٠	وقال الشافعية والحنابلة
	القرع الثالث : هل للعدل أن يسلم الرهن إلى أحــــد
791	المتراهنين ؟
٣٩١	قال الحنفية
797	وقال المالكية
797	وقال الشافعية والحنابلة
. ٣٩٣	خلاصة المداهب

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
798	المطلب السادس: عزل العدل وانتهاء وكالته، وفيه فرعان
798	الفرع الاول: عزل العدل
798	الغرع الثاني: انتها وكالته
798	القرع الاول: عزل العدل
798	وفيه اربعة مسائل
٣٩٤	المسألة الاولى : عزل المتراهنين العدل
890	المسألة الثانية عزل الراهن العدل
۳۹٥	وللعلماء فيه ثلاثة اقوال
	القول الاول: وهو لأبى حنيفة، ومحمد بن الحسن،
٣٩٥	والحنابلة في قول
790	وجه هذا القول
٣٩٦	القول الثاني : وهو للمالكية وابي يوسف
797	وجه هذا القول
. ٣٩٦	مناقشته
797	الجواب على المناقشة
٣٩٦	القول الثالث: وهو للشافعية والحنابلة
۳۹۷.	وجه هذا القول
٣٩٧	مناقشته
۳۹۷	الجواب على المناقشة الجواب على المناقشة
٣٩٧	مناقشة الجواب
٣٩٧	الترجيسح
٣٩٨ -	المسألة الثالثة :عزل المرتهن العدل
899	المسألة الرابعة:عزل العدل نفسه
899	للعلماء في ذلك ثلاثة اقوال

الصفحـــة	الموضـــــوع
899	القول الاول وهو للمالكية
799	القول الثانى وهو قول عند المالكية
7799	وجه هذا القول
W 9 9	مناقشته
٠ ٤٠٠	القول الثالث وهو للشافعية ، والحنابلة
٤٠٠	وجه هذا القول
٤٠٠	تفصيل للشافعية والحنابلة
٤٠١	الفرع الثاني: انتهاء وكالة العدل
٤٠١	تنتهى وكالته بأمور منها :
٤٠١	اولا : موت العدل
-8 - 1	ثانیا :جنونــه
٤٠٢	ثالثا : الاغماء عليه
۲ ۰ ۶	رابعا موت الراهن
٤٠٢	مذهب الشافعية والخنابلة
1 . 3	مذهب الحنفية
٤٠٣	خامسا:جنون الراهن
٤٠٤	المبحث الخامس: استدامة القبض
٤٠٤	اختلف العلماء في ذلك على قولين
	القول الاول: استدامة القبض شرط، وهوللحنفيةوالمالكية، .
٤٠٤	والحنابلة
	لكنهم اختلفوا فيما يترتب على خروج الرهن من يدالمرتهن
٤٠٤	فقال الحنفية
£ • £	وقال المالكية
٤٠٥	وقال الحنابلة

الصفحـــة	العوضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٠٥	القول الثاني: استدامة القبض ليست شرطا وهوللشافعية
ه ٤	الادلة
٥٠۶	ادلة القول الاول
٤٠٥	الدليل الاول
٢٠3	مناقشته
٤٠٦	الدليل الثاني
٤٠٦	مناقشته
٤٠٦	الدليل الثالث
٤٠Y	مناقشته
٤٠Υ	الدليل الرابع
₹ • Å .	مناقشته
٤٠٩	ادلة القول الثاني
٤٠٩	الدليل الاول
٤١٠	مناقشته مناقشته
٤١١	الجواب على المناقشة
٤١١	الدليل الثاني
113	مناقشته
818	الجواب على المناقشة
٤١٥	الدليل الثالث
٤١٥	مناقشته
٤١٥	الجواب على المناقشة
110	الدليل الرابع
110	مناقشته
110	الجواب على المناقشة

الصفحـــة	الموضي
٤١٦	الدليل الخاص
٤١٦	مناقشته
٤١٦	الدليل السادس
٤١٦	مناقشته
٤١٦	الجواب على المناقشة
£ 1 Y	الدليل السابع
* £1Y	الترجيــح
844-814	الفصل الثاني :ضمان المرهون ،وفيه ثلاثة مباحث
٤١٩	المبحث الأول: اصل الضمان
٤١٩	تلف المرهون بتعد من المرتهن او تقصير في حفظه
٤١٩	اختلفوا فيما اذا تلف من غير تعد ولا تقصيرعلى ثلاثة اقوال.
	القول الاول: مضمون على المرتهن مطلقا، وهو للحنفيـــة
٤١٩	وجمع من فقها، السلف
	القول الثاني : ان كان ممايخفي هلاكه فهومضمون على المرتهن
٤٢٠	والا فلا وهو للمالكية
173	الاصل عدم الضمان عند المالكية بخلاف الحنفية
	القول الثالث: الرهن مضمون على الراهن مطلقا ، وهــــو
773	للشافعية والحنابلة ، والظاهرية، وجمع من السلف
877	الادلة
877	ادلة القول الاول
877	الدليل الاول
	مناقشته
373	الدليل الثاني
673	مناقشته بما یلی

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
673	اولا :
773	جواب على هذه المناقشة
¥773	رد الجواب
¥77	ئانيا ؛
	الدليل الثالث
٤٣٠	ويناقش من وجوه
٤٣٠	الوجه الاول
٤٣٤	الوجه الثاني
٤٣٤	الوجه الثالث
٤٣٤	الدليل الرابع
٤٣٧	مناقشته
६ ८ १	الدليل الخاصى
१ ७ १	مناقشته
१८५	الدليل السادس الدليل السادس
६ 🏲 १	مناقشته
{ { ·	الدليل السابع
£ { ·	مناقشته
٤٤٠	الدليل الثامن
133	مناقشته
. 881	الدليل التاسع
133	مناقشته
133	ادلة القول الثاني
133	الدليل الاول
887	ویناقش من وجهین

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
133	الوجم الاول
	الوجه الثاني
€, € €	الدليل الثاني
. {{6	مناقشته
£ { 0	الدليل الثالث
110	مناقشته
£ { o	الدليل الرابغ
113	مناقشتة مناقشتة
111	ادلة القول الثالث
٤٤٦	الدليل الاول
£ { Y	الدليل الثاني
111	مناقشته
£ £ Å	الجواب على المناقشة
٤٥٠	مناقشته من حيث الد لالة
103	مناقشة الوجه الاول
703	الجواب عن المناقشة
٤٥٤	مناقشة الوجه الثاني
٤٥٤	الجواب عن المناقشة
٤٥٤	مناقشة الوجه الثالث من ثلاثة وجوه
363	الاول
503	الجواب عنه
ξ δ Υ	الثاني
۲۵۶	الجواب عنه
٤٥Υ	الثالث

المؤمـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
جواب عنه	
د ليل الثالث	ال
اقشته ۱۵۸ د ۱۵ د ۱۵	من
جواب عن المناقشة	ال
د ليل الزابع	ال
اقشته ۸۰۶	من
جواب عن المناقشة	ال
دليل الخاص	ال
809 ······i	مذ
جواب عن المناقشة	ال
دليل السادس	ال
دليل السابعدليل السابع	١١
دليل الثامن	11
£71	رد
دليل التاسع	11
٤٦١ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	رد
دليل العاشر دليل العاشر ۲۱۲	J1
ترجيــح	ji
مبحث الثاني : مقد ار ما يضمن به	JI.
ه ثلاثة مذاهب	في
مد هب الاول: مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين ، وهــــو	11
حنفية، وجمع من فقها السلف	ע
مد هب الثاني : مضمون بمقد ارالدين ، وهو لبعض فقهاء	11
سلف ٤٦٤	11

الصفحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
£7£	المذ هب الثالث: مضمون بقيمته ، وهو للمالكية وزفر
٤٦٤	الادلة
१७१	ادلة القول الاول
٤٦٥	الدليل الاول
१२०	مناقشته
٤٦٥	الدليل الثاني
٤٦٥	مناقشته
٤٦٦	الدليل الثالث
६५५	مناقشته
£77	ادلة المذهب الثاني
177	الدليل الاول
٤٦٧	مناقشته
٤٦٧	الدليل الثاني
٤٦٧	مناقشته
٤٦٧	ادلة المذهب الثالث
473	الدليل الاول
. 473	مناقشته
473	الدليل الثاني
4.73	الترجيح
. ٤٦٩	المبحث الثالث: شروط الضمان عند الحنفية
१२१	الشرط الاول: قيام الدين عند الهلاك
£Y1	الشرطالثاني : أن يكون هلاك المرهون في قبض الرهن
٤٧١	ويتفرع على هذا الشرط فروع :
٤٧١	أ _الرَّهن المغصوب من المرتهن

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
£Y1	ب_اذا استعار المرتهن الرهن
173	جـاذا استعار الراهن الرهن
173	د _اذا اعاره الراهن من اجنبي
٤٧٣	الشرط الثالث: أن يكون المرهون مقصودا
£40- £Y£	الفصل الثالث: نفقة المرهون ، وفيه مبحثان
ξ Y ο	المبحث الاول: انقاق الراهن على المرهون
. £Y o	اتفق الفقها على أن مؤنة المرهون على الراهن
٤٧٥	الاصل في ذلك
٤٧٦	استثنى الحنفية بعض وجوه الانفاق
٤٧٦	قسم الحنفية الانفاق على الرهن الى قسمين
٤٧٦	الاول: ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن لنفسه وتبقيته
٤٧٦	الثاني: ما يحتاج اليه لحفظ الرهن
٤٧٦	الجمهور لم يفرقوا بين القسمين
443	المبحث الثاني : انفاق المرتهن على المرهون
£ Y A	اولا: مذهب الحنفية
£ Y 9	ثانيا: مذهب المالكية
٤٧٩	قسم المالكية المرهون الذي ينغق عليه الى قسمين
£ Y 9	القسم الاول: ماتجب نفقته على المالك، ولو لم يكن رهنا .
٤٧٩	حكم الانفاق
٤٨٠	وجهه
	ما وجب على الراهن للمرتهن ، هل يكون دينا في ذ مته ، او يكون
٤٨٠	الرهن رهنا به ۹ ؟
٤٨٠	فيه تفصيل
1 1 3	القسم الثاني : ان يكون المرهون غير واجبالنفققعلى الراهن

الصفحـــة	الموضــــــع
8.4.1	وفيه تفصيل للمالكية طويل
٤٨٣	ثالثا: مذهب الشافعية
٤٨٤	رابعا: مذهب الحنابلة
579-EX7	الفصل الرابع: الانتفاع بالمرهون ، وفيه مبحثان
5.8.8	المبحث الاول: انتفاع الراهن بالمرهون ، وفيه مطلبان
8.4.4	المطلب الاول: الانتفاع باذن المرتهن ، وفيه ثلاثة فروع
8 A A	القرع الاول : حكم الانتفاع
8 Å Å	الفرع الثاني : كيفية الانتفاع
8 Å Å	الفرع الثالث: خروج الرهن من يد المرتهن
143	الفرع الاول : حكم الانتفاع
8.8.8	اختلف العلماء في دلك على قولين
٤٨٩	القول الاول: يجوز الانتفاع
٤٨٩	وجه هذا القول
٤٨٩	وهذا القول للحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة
٤٨٩	القول الثاني : لا يجوز استيفا المنافع، وهو لأبي بكر الخلال
٤٩٠	وجه هذا القول
٤٩٠	مناقشته
٤٩٠	الراجح
٤٩٠	الفرع الثاني : كيفية الانتفاع
٤٩١ -	مذهب الشافعية والحنابلة
٤٩١	مذهب الحنفية
٤٩١	مذهب المالكية
٤٩١	القرع الثالث: خروج الرهن من يد المرتهن
٤٩١	مذهب الحنفية

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٩٢	مذهب المالكية
٤٩٢	مذهب الشافعية
٤٩٢	مذهب الحنابلة
. ٤٩٢	خلاصة المداهب
	المطلب الثاني : انتفاع الراهن بالمرهون بدون اذن
٤ ٩ ٣	المرتهـــن
٤ ٩٣	وفيه قولان
٤ ٩٣	القول الاول: ليس للراهن أن يستوفي وهوللحنفيةوالحنابلة
	القول الثاني : للراهن ان يستوفي وهو للمالكية والشافعية
٤٩٣	وجمع من فقهاء السلف
890	الادلة
٤ 9 ٥	ادلة القول الاول
٤ ٩ ٥	الدليل الاول
٤٩٥	مناقشته
٤ 9 ٥	الدليل الثاني
. ٤٩٥	مناقشته
६१२	الدليل الثالث
६९७	مناقشته
٤٩٦	الدليل الرابع
११७	مناقشته
११७	ادلة القول الثاني
£ 9Y	الدليل الاول
٤٩٨	مناقشته
٤٩٨	الجواب عن المناقشة

الصفحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
£ 9.A	الدليل الثاني
٥٠٠	مناقشته بامور:
0	اولها
٥٠٠	الجواب عنه
٠٠٠ م	ثانیها
8	الجواب عنه
٥٠١	ثالثها ـ لامرين
0.1	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٥٠١	الجواب عنه
٥٠١	ب ــ
۱۰۰	الجواب عنه من وجهين
٥٠١	الوجه الاول
٥٠١	الوجه الثاني
٥٠٣	الدليل الثالث
٥٠٣	مناقشته
۰۰۳	الجواب عن المناقشة
۰۰۳	الدليل الرابع
٥٠٤	مناقشته
٥٠٤	رد المناقشة
٥٠٤	الدليل الخاص
۶۰۶	رده
٥٠٤	الجواب
٥٠٤	الدليل السادس
٥٠٤	رده
٥٠٥	الجواب

الصفحسية	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
0.0	وجه قول المالكية
0.0	رده
0.0	وجه قول ابن حزم
٥٠٥	الترجيح
0.7	المبحث الثاني : انتفاع المرتهن بالمرهون ، وفيه مطلبان .
٥٠٧	اتفقوا على ان عقد الرهن ليس عقد تمليك
٥٠٧	اتفقوا على ان منافع الرهن للراهن
0 · Y	واختلفوا في جواز انتفاع المرتهن في حالتين
• • • Y	الاولى اذا لم يأذن الراهن بالانتفاع ـ .
۰۰۲	الثانية: اذا اذن الراهن بالانتفاع
۸۰۰	المطلب الاول: انتفاع المرتهن بدون اذن الراهن
۸۰۸	وفيه اربعة اقوال
	القول الاول ؛ لا يجوز ، وهو للحنفية ، والمالكية ، والشافعية
٥٠٨	وكذا الحنابلة في رواية
۸۰۰	القول الثاني : يجور بقد ر نفقته ، وهو للحنابلة ، واسحاق
	القول الثالث: يجوز بقد ر نفقته اذا انفق قند تعذر الانفاق
٥٠٩	من الراهن وهو للاوراعي ، والليث ، وابي ثور
	القول الرابع: للمرتهن الركوب والحلب فقط بالنفقة قلت ام
٥٠٩	كثرت، وهبو لأبن حزم
۰۰۹	الادلة
٥٠٩	ادلة القول الأول
٥٠٩	الدليل الاول
٥١٠	مناقشته بما یلی
٥١٠	اولا

الصفحـــة	الموضـــــوع
01.	ئانيا
011	الرد على هذين الاعتراضين
٥١٣	الدليل الثاني
٥١٣	ادلة المذهب الثاني
٥١٣	الدليل الاول
١١٥	مناقشته من وجوه
310	اولها
010	رده
010	ثانیها
010	ثالثها
010	رده
٥١٦	الدليل الثاني
٥١٦	مناقشته بما یلی
٥١٦	اولا
٥١٦	ثانیا
۱۱۰	ادلة المذهب الثالث
٥١٢	ادلة القول الرابع
۸۱۸	مناقشتها
٥١٨	الترجيح
. 019	المطلب الثاني : انتفاع المرتهن باذن الراهن
019	مذهب الحنفية
٥١٩	ولهم خصة اقوال
ه۱۰۹ ه	القول الاول: يجوز الانتفاع مطلقا
019	مناقشته

الصفحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۰۲۰	القول الثاني : لا يجوز الانتفاع مطلقا
٠٢٠	وجهه
٠٢٠	منا قشته
	القول الثالث: يجوز الانتفاع قضا الاديانة
	مناقشته
•	القول الرابع: يجوز باذن الراهن اذالم يكن مشروطافي
۰ ۲ ۰	العقـــد
071	وجهه
170	مناقشته
	الجواب عن المناقشة
	القول الخاص: يحرم الانتفاع اذا كان مشروطاً ، ويكوه ان
170	لم یکن مشروطا
770	مذ هب المالكية
770	المنفعة اما أن لا تكون من جنس الدين ، أوهى من جنسه
. 770.	الحالة الاولى: أن لاتكون المنفعة من جنس الدين
770	وفي هذه الحالة يجوز الانتفاع بثلاثة شروط
370	الحالة الثانية: أن تكون المنفعة من جنس الدين
.370	مذهب الشافعية
. 77	مذهب الحنابلة
V70	منشأخلاف العلماء
۲۲٥	الاشارة الى امرين:
	الاول: مما يتحاشاه العلما في المعاملات ، الربا او شبهته
٧٢٥	والجهالة المغضية الى النزاع
	الثانى: هناك اثاريدل ظاهرهاعلى اباحة الانتفاع، واثار
٠ ٢٧ -	اخری یدل ظاهرها علی حرمته

الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
رض جزء من تلك الاثار	ع,
ـ الاثار التي يغيد ظاهرها حرمة الانتفاع ، ٢٧ه	f
ـ _ الاثار التي تغيد بظاهرها حل الانتفاع ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،	ب
لنظر في تلك الاثار ومحاولة الجمع بينها	1
لفصل الخامس: التصرفات في الرهن ، وفيه مبحثان	1-
لمبحث الاول: تصرفات قبل قبض الرهن ، وفيه مطلبان ١ ٥ ٥	ı
القر التصرفات التصرفات التصرفات المطلب الاول: التصرفات التصرفات التصرفات التحديد	1 '
لمراد من التصرفات التي تنشئ حقا	1
لعلماء في ذلك قولان:	ل
لقول الاول: للراهن ذلك ويبطل الرهن ، وهو للحنفية	i '
الشافعية، والحنابلة	9
جهه	و
لقول الثاني : فيه تفصيل ، وهو للمالكية	1
لرهن اما ان يكون متطوعا به، او مشروطا في العقد	1 .
ان کان متطوعاً به ۲ ه	، ۋ
ان كان مشروطا في العقد ، فهو اما ان يكون معينا ، او	,
ير معين	غ
ولا : الرهن المعين	1
لِهم فيه ئلاثة اقوال	و
لاول : وهو لأبن ابي زيد	١ .
لثاني :وهو لأبن القصار	- 1
لثالث : وهو لأبن رشد	١.
نشأالخلاف	•
انيا : الرهن غير المعين	د

الصفحـــة	الموضــــــع
٥٤٦	المطلب الثاني : التصرفات التي لا تنشئ حقا
	المبحث الثاني : التصرف في الرهن بعد القبض ، وفيــــه
0 { Y	مطلبان
. • £ A	نص للغزالي يكاد يكون قاعدة
V3 o	نص للرافعي ايضاً
० € 9	المطلب الاول: التصرف الذي يزيل الملك، وفيه فرعان
	القرع الاول: تصرف الراهن بدون اذن من المرتهن وفيه
٩.3 ه	قـــولان
	القول الاول: يصح موقوفا ، وهو للحنفية ، والمالكية ،
٥٤٩	والشافعية في القديم
0 8 9	وجه صحة التصرف
٠٠٠٠	وجه الوقف
۰۰۰	تفصيل للمالكية
	خلاصة مذهب المالكية
١٥٥	هل للمرتهن أن يفسخ
001	قال المالكية
700	وقال الحنفية
007	القول الثاني : يبطل التصرف، وهو للشافعية، والحنابلة .
٥٥٣	الفرع الثاني : تصرف الراهن باذن المرتهن
007	اولا :البيع
٥٥٣	حکمه
. 004	ما يترتب عليه
007	مذهب الحنفية
007	وجهه

الصفحــــة	الموضي
٥٥٣	مذهب المالكية
300	مذهب الشافعية والحنابلة
. 001	اذن الراهن للمرتهن له ثلاث حالات
366	الحالة الاولى: إن يأذن بشرط الثمن رهنا بدل العين
300	واحتلفوا في هذه الحالة
300	مذهب الشافعية
٥٥٤	وجهه
٥٥٤	مذهب الحنابلة
8 8 8	وجهه
٥٥٤	الحالة الثانية : أن يأذن ويشرط تعجيل الدين
. 00 £	حكمه : الشرط لاغ
	ما يترتب عليه
000	القول الاول : يفسد العقد ايضا
000	وچهه
	القول الثاني: يصح العقد
000	وجهه ،
000	الحالة الثالثة: ان يأذن بالبيع مطلقا
000	ثانيا: الهبة، والعتق، والوقف، والصدقة
۲٥٥	بيع المرتهن الرهن
700	مذهب الحنفية
۲٥٥	اولا: البيع بدون اذن الراهن
004	ثانيا: البيع باذن من الراهن
٧٥٥	مذهب المالكية
004	مذهب الشافعية

الصفحـــة	العوضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۰۸	المطلب الثاني : التصرف الذي لا يزيل الملك ، وفيه فرعان الغرع الاول: التصرف الذي لا يزيل الملك وينشئ حقا
٨٥٥	للغيــر
00A	مذهب الحنفية
٥٥٨	أ _الاجارة بدون الاذن
٥٥٩	ب الاجارة بالاذن
009	جـ اجرة الرهن
۰۲۰	مذهب الشافعية
۰۲۰	اً ــالاجارة مع الاذن
٥٦٠	ب ـ الاجارة بد ف الاذن
١٢٥	مذهب الحنابلة
١٢٥	أ _ الاجارة بالاذن
750	ب الاجارة بدون اذن
٥٦٢	ثانيا: اعارة الرهن
770	مذهب الحنفية
770	مذهب المالكية
07E	مذهب الصابلة
٥٦٤	ثالثا :رهن الرهن
०७६	وهو اما من اجنبي او من المرتهن

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
370	أ ـ رهن الرهن من اجنبى
٥٦٦	ب_رهن المرهون من المرتهن
٥٦٦	المسألة الاولى: رهن المرهون
١٦٥	وفيه قولان
	القول الاول: لا يجوز، وهو لا بي حنيفة، ومحمد، وزفر،
٦٦٥	والشافعي في الجديد والحنابلة
	القول الثاني: يجوز، وهو للمالكية، والشافعي في القديم
۷۲٥	وابى يوسف
۷۲٥	الادلة
٥٦٧	ادلة القول الاول
۷۲۵	الدليل الاول
٥٦٧	مناقشته
۷۲٥	الدليل الثاني
٨٢٥	مناقشته
٨٢٥	الدليل الثالث
٨٢٥	مناقشته
٨٢٥	الدليل الرابع
٨٢٥	مناقشته
٥٦٨	الدليل الخاص
٩٦٥	مناقشته
٥٦٩	الدليل السادس
٥٦٩	مناقشته
٥٦٩	ادلة القول الثاني
٥٦٩	الدليل الأول

الصفحــــة	العوضـــــوع
०७१	مناقشته
०७१	الجواب على المناقشة
٥٦٩	الدليل الثاني
٥٧٠	مناقشته من وجهین ۵۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
۰۷۰	الاول :
۰۷۰	الثاني :
۰۷۰	الجواب على الوجه الثاني
۰۷۰	الدليل الثالث
۰۷۰	مناقشته
۰۷۰	الجواب عن المناقشة
۰ ۲۱ ه	الدليل الرابع
۱۷۵	منا قشته
٥٧١	الدليل الخاص
٥٧١	مناقشته من وجهین
۱۷۰	الاول :
7 7 0	الجواب عليه
7 7 0	الوجه الثاني
۲۷٥	رده
7 7 0	الترجيح
٥٧٣	المسألة الثانية : الزيادة في الرهن
۰۷۳	صورتها
٥٧٣	وفيها للعلماء قولان:
٥٧٣	القول الاول: تجوز، وهو للجمهور
٥٧٣	وجهه

الصفحـــة	الموضـــــوع
٥٧٣	القول الثاني : لا تجوز، وهو لزفر
٤٧٥	وجهه
٤٧٥	مناقشته
٤٧٥	المسألة الثالثة: فضلة الرهن
٤٧٥	لغضلة الرهن صورتان
٤٧٥	الصورة الاولى
٥٧٤	الصورة الثانية
٥٧٥	الصورة الاولى تقدم حكمها في رهن المشاع
٥٧٥	الصورة الثانية اجازها مالك، ومنعها الاثمة الثلاثة
٥٧٥	حجة مالك
٥٧٥	حجة المخالفين
٥٧٥	مناقشتها
۲۷٥	شروط رهن الفضلة
۲۷٥	احكام رهن الفضلة
٥٧٦	أ _ضمان الفضلة
۲۷٥	ب _بيع الرهن والوفاء من ثمنه
٥٧٧	الفرع الثاني والتصوف الذي لا يزيل الملك ولا ينشئ حقا للغير
097-079	الفصل السادس: روائد الرهسن
	اختلفوا هل زوائد الرهن تكون رهنا مع الرهن على خصدة
۰۸۰	اقوال
۰۸۰	القول الاول وهو للحنفية
٥٨٠	القول الثاني وهو للمالكية
۱۸۵	القول الثالث وهو للشافعية، وابن حزم، وابي ثور
۲ ۸ ه	القول الرابع وهو للحنابلة
۲۸۰	القول الخاص وهو لابن ابي ليلي

الصفحـــة	الموضــــــوع
۲۸۰	الادلة
7 %	ادلة القول الاول
7.40	الدليل الاول
۲۸۰	مناقشته
٥٨٥	الدليل الثاني
7.40	مناقشته
7.40	ادلة القول الثاني
7٨٥	الدليل الاول
٥٨٧	مناقشته
۰۸۲	الدليل الثاني
۰۸۲	مناقشته
٨٨٥	ادلة القول الثالث
٨٨٥	الدليل الاولى
۹ ۸ ۹	ساقشته
٥٨٩	الجواب عن المناقشة
ه ۸ م	الدليل الثانى
۱۹٥	الدليل الثالث
٥٩١	مناقشته
091	الجواب عن المناقشة
٥٩١	الدليل الرابع
۹۱ه	مناقشته
۱۹۵	الجواب عن المناقشة
۶۹۲	الدليل الخاص
098	مناقشته
097	الجواب عن المناقشة

الدليل السادس
الدليل السابع
مناقشته
الدليل الثامن
مناقشته
الجواب عن المناقشة
ادلة القول الرابع
الدليل الاول
مناقشته
111.1.11
الديين الثاني
مناقشته
الدليل الثلث
مناقشته ۹۶
الدليل الرابع
الدليل الخاص ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ه ه
مناقشة الدليلين
ادلة القول الخاص ١٠٠٠ ، ٥٩٥
مناقشته ه ۹ ه
خلاصة المذاهب ه ٥ ه
الترجيح
الفصل السابع : جناية المرهون ، والجناية عليه ، وفيه محثان ٩٧ ه - ٦٢٤
المبحث الاول: جناية المرهون ، وفيه مطلبان
المطلب الاول : جناية المرهون الآد مي ، وفيه ثلاثة فروع و و ه
الغرع الاول : جناية المرهون على الأجنبي

الصفحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7-1	الغرع الثاني : جناية المرهبون على المولى
7.7	ب _ الجناية التي توجب قصاصا
7.7	۱ - الجناية فيما دون النفس
7.8	الغرع الثالث : الجناية على مملوك المولى
٦٠٣	اولا : الجناية على مملوك غير مرهون
7 - 5	ثانیا : الجنایة علی معلوك مرهون عند مرتهن آخر ثالثا : الجنایة علی معلوك مرهون عند مرتهن القاتل
7.8	فان كان رهنا بحق واحد
	وان كان كل واحد منهما مرهونا بحق مفرد فلا يخلو مسن
٦٠٤	اربع حالات
٦٠٥	الحالة الاولى
7.0	الحالة الثانية
7.0	الحالة الثالثة
ه٠٢.	الحالة الرابعة
7.7	مذ هب الحنفية
. 7.7	أ _جناية المرهون على مال المرتهن
7.7	ب ـ جنايته على المرتهن
7.7	ج ـ جناية المرهون على مال الاجنبى
٦٠٨	مذهب المالكية
٨٠٢	الحالة الاولى : أن تكون الجناية قبل الرهن
٨٠٢	الحالة الثانية : أن تكون الجناية بعد الرهن
. 71.	المطلب الثاني : جناية المرهون اذا كان دابة
F	

الصفحــــة	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
2	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
71.	وبها اربع حالات تندرج في حالتين
71.	الحالة الاولى : جنابة الداية ومعها شخص مكلف
71.	وفيها قولان :
	القول الاول : يضمن مطلقا ، وهو للحنفية ، والشافعية ،
71.	والنابلة
7.11	وجه هذا القول
. 117	مناقشة التوجيه
718 -	القول الثاني : وهو للمالكية
711	الحالة الثانية: أن لا يكون مع الدابة أحد
718	وفيه للعلماء قولان :
718	القول الاول : وهو للمالكية والشافعية والحنابلة
٦١٥	القول الثاني: وهو للحنفية
٦١٥	الادلة
710	ادلة القول الاول
717	ادلة القول الثاني
717	الدليل الاول
7.17	مناقشته
7:19	الدليل الثاني
719	مناقشته
. 11.	المبحث الثاني: الجناية على المرهون ، وفيه مطلبان
777	المطلب الاول : جناية الراهن على المرهون
777	المطلب الثاني : جناية الاجنبي على المرهون
777	مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة
777	وجهه
777	مذهب المالكية

الصفحـــة	العوضـــــع
777	الترجيح
777	من يملك الخصومة
777	مذهب الحنفية
777	مذهب الشافعية
778-770	الفصل الثامن : فكاك الرهن ، وفيه ثلاثة مباحث
777	المبحث الاول: فكاك الرهن
777	الرهن على قسمين :
7.57	رهن اتحد فيه العقد والعاقد
777	رهن لم يتحد فيه العقد ولا العاقد
777	القسم الاول :الرهن الذي اتحد فيه العقد والعاقد
775	القسم الثاني : الرهن الذي لم يتحد فيه العقد والعاقد
775	وله حالات :
775	الحالة الاولى : أن يتعدد العقد
775	الحالة الثانية : أن يتعدد مستحق الدين
775	الحالة الثالثة : إن يتعدد من عليه الدين
٦٣٠	المبحث الثاني : انفكاك جميع الرهن
74.	مما ينفك به الرهن
٦٣٠	اولا ؛ البراءة من الدين
٦٣٠	ثانيا الاقالة
٦٣٠	ثالثا فسخ عقد الرهن
٦٣٠	رابعا:الابراء من الدين
777	المبحث الثالث: تسديد الدين ، وتسليم الرهن
777	من الذي يسلم اولا ؟
777	هل يلزم المرتهن احضار الدين ؟
777	مذهب الشافعية

الصفحـــة	الموضــــوغ
777	مذهب الحنفية
787-780	الفصل التاسع: بيع الرهن لوفاء الدين ، وفيه خمسة مباحث
ኘ ሞሃ	المبحث الاول: الوفاء من غير الرهن
777	هل يجوز بيع غير المرهون لوفاء الدين ؟
779	المبحث الثاني : من يبيع الرهن ؟
781	المبحث الثالث: بيع الحاكم الرهن
781	للحاكم ان يبيع الرهن في حالتين
781	الحالة الاولى: امتناع الراهن عن البيع
781	مذ هب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وابي يوسف ، ومحمد
181	مذهب ابی حنیفة
781	خلاف الحنفية في مقتضى مدهب ابى حنيفة
. 781	رأى الكاساني
735	رأى الزيلعي
737	هل يعزر الراهن الممتنع عن البيع ؟
737	اختلف العلماء في ذلك
735	مدهب الحنفية، والشافعية، والحنابلة
788	مذهب المالكية
735	الحالة الثانية: اذا غاب المرتهن
111	السحث الرابع: بيع العدل الرهن
750	تفصيل للمالكية
787	السحث الخاص: بيع المرتهن الرهن وكالة عن الراهن.
187	مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة
787	مذهب الشافعية
187	وجہه
4	

الصفحـــة	الموضــــــــــــــــع	
٦٤٧	تفصيل للمالكية	
700-751	الفصل العاشر: بيع الوفاء	
111	اسمه عند الفقهاء	
ሊያ ፓርአ	تغريفة	
7	عرض المذ اهب	
7 £ 9	مذهب الحنفية	
7	للحنفية فيه ثمانية اقوال	
7189	القول الاول	
٠٥٦	وجهه	
١٥٠	القول الثاني	
١٥٠ -		
70.	مناقشته	
101	القول الثالث	
101	······································	
101	القول الرابع	
١٥٢	وچهه	
١٥١٠	القول الخاص	
١٥٢	القول السادس	
701	مناقشته	
707	القول السابع	
705	وجهه	
707	القول الثامن	
707	مناقشة القولين	1
705	مذهب المالكية	

		
الصفحـــة	وع	الموضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
707		اختلفوا في تكيفه الفقهى
708		القول الأول: هو بيع وس
707	باطل	القول الثاني: هو رهن
. 707	المالكية	محل الخلاف بين فقهاء
٦٥٤		مذهب الشافعية
705		مذهب الحنابلة
700	جيح	النظر في المداهب والتر
	م الرهن الرسمى (لتأميني)شرعاً	الغصل الحادى عشر:حك
707		وفيه مبحثان
704	س الرسمي (التأميني)	المبحث الاول: بيان الره
707		اولا: الرهن الحيازي .
707		ثانيا: الرهن الرسمي.
709	العربية السعودية	مصارف التنمية في المملكة
17.	رتهان في الرهن الرسمي؟	كيف تتم عملية الرهن والا
777	س الرسمى	السحث الثاني : حكم الره
777	عقار	اولا : كونه لايرد الاعلى
777		ثانيا: لزوم تسجيله رسميا
778	, للمرهون	ثالثا : عدم حيارة المرتهر
. 110		الوجه الاول
111	ليين	الاستدلال للمقدمتين الاو
ארר		الاستدلال للمقدمة الثالثة
777		الوجه الثاني
777		الوجه الثالث
779	، الرهن	رابعاً : تصرفات الراهن في
		1 1

الصفحـــة	الموضــــــوع	
٦٧٠	حكم هذه التصرفات شرعا	
171	التصرفات القانونية	
171	التصرفات التي تنشئ حقا ولا تزيل الملك	
777	التصرفات التي تنشئ حقا وتنقل الملكية	
740-177	الخاتمة	2
7.7.7	الفهارس	
YAF	فهرس الآيات القرآنية	
79.	فهرس الاحاديث النبوية	
790	فهرس الآثار	
799	فهرس الاشعار	
Y · 1	فهرس الاعلام	
377	فهرس المراجع والمصادر	
YAY	قهرس الموضوعات	
- 2		
20		
B X		
*		
=		